

# اعداد مكتبة الروضة الحيدرية المكتبة الرقمية

الرسالة الأولى  
الجزء الأول

# القضية الفلسطينية في جامعة الدول العربية ١٩٦٥-١٩٧٣

أطروحة تقدم بها

علي حسين علي العلواني

إلى مجلس كلية التربية (ابن رشد) جامعة بغداد وهي جزء من  
متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث

إشراف

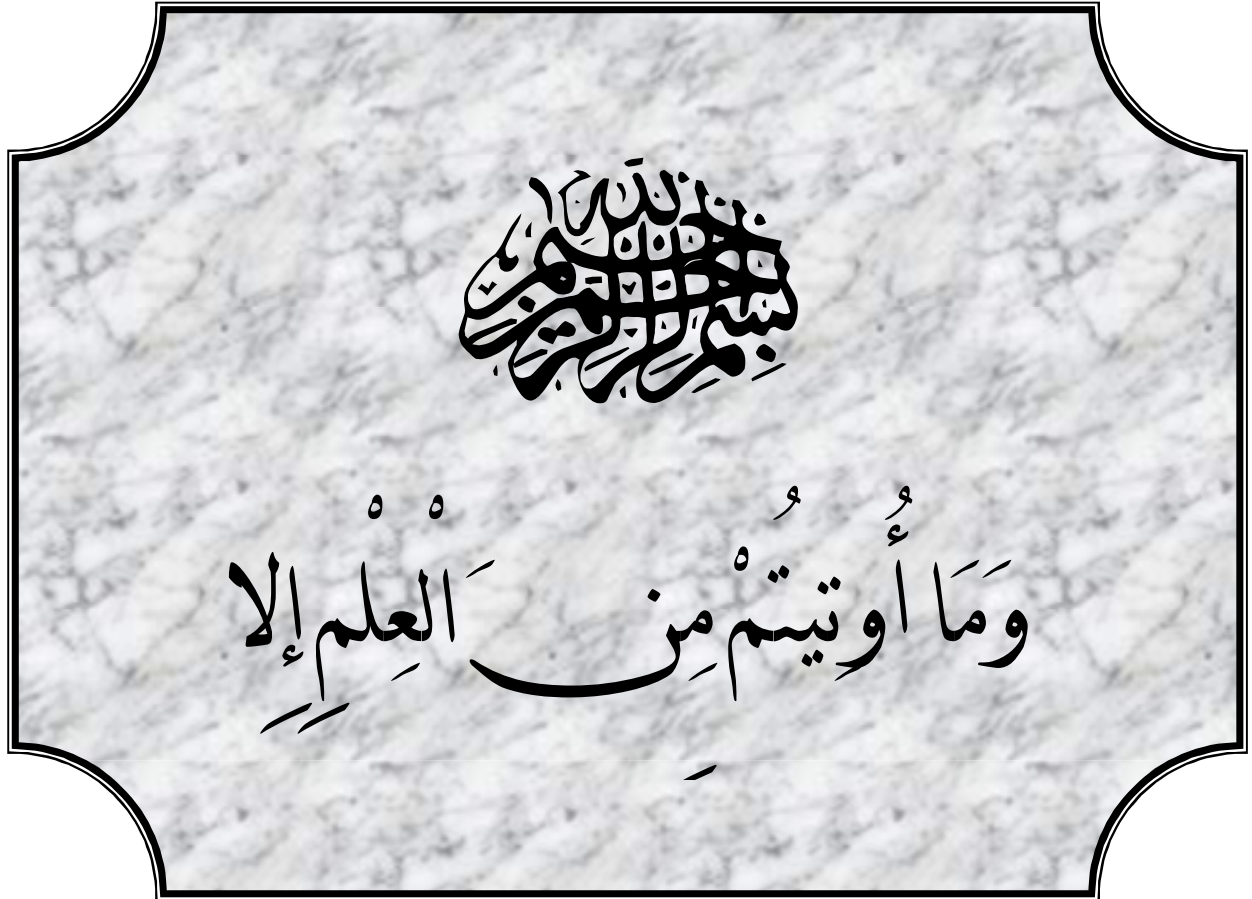
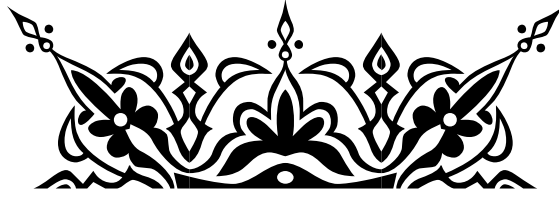
الأستاذ الدكتور

عماد عبد السلام رؤوف

٢٠٠٤م

١٤٢٤هـ





صِرَاطُ الْعَظِيمِ

سُورَةُ الْاِسْرَاءِ : آيَةُ (١٥)



## إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الأطروحة جرى تحت إشرافي في جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات درجة دكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث .

الأستاذ الدكتور

عماد عبد السلام رؤوف

(المشرف)

٢٠٠٤/ /

بناء على هذه التوصيات أشرح هذه الأطروحة للمناقشة

الأستاذ الدكتور

عبد الحسين مهدي الرحيم

(رئيس القسم)

٢٠٠٤/ /



# الأمم

إلى ..

من بشر بالهدى ودين الحق  
سيدنا محمداً (صلى الله عليه وسلم)

إلى ..

الشمعتين اللتين أضاءتا لي درب الحياة  
والديّ الحبيبين .

إلى ..

من لهم في القلب خير مكان  
أخوتي وأخواتي .

إلى ..

السواعد السمراء والعقول النيرة  
أساتذتي .

أهدي ثمرة جهدي

محمد



# شكر والتقدير

يحتم عليّ الوفاء أن أسجل شكري وتقديري إلى الأستاذ الدكتور عماد عبد السلام رؤوف المشرف على الأطروحة ، لما بذله من جهود علمية صادقة وتوجيهات سديدة وإرشادات قيمة ، أسهمت بشكل مباشر في إنجاز هذه الدراسة ، فكان بحق مثلي في التقصي والبحث والصبر .

كما أن الاعتراف بالجميل يجعلني أقدر الجهود العلمية التي بذلها معي أساتذتي في السنة التحضيرية . وهم كل من الأستاذ الدكتور : نوري عبد الحميد العاني ، والأستاذ الدكتور : جعفر عباس حميدي ، والأستاذ الدكتور يقظان سعدون العامر ، والأستاذ الدكتور صادق ياسين الحلو ، والأستاذ الدكتور طارق الحمداني ، والأستاذ الدكتور عبد الوهاب القيسي ، والأستاذ الدكتور عبد الأمير هادي العكام ، والأستاذ المساعد الدكتورة فوزية صابر ، فقد كانوا مثلاً يحتذى به وقوة حسنة .

ويطيب لي أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى كل من أسهم في قراءة هذه الأطروحة لتخرج بهذه الصورة التي أرجو أن تتال رضا الله أولاً ، وأعضاء لجنة المناقشة ثانياً . وهم كل من الأستاذ المساعد الدكتور : غسان متعب الهيتي ، والأستاذ المساعد الدكتور عبد الرحيم الحديثي ، والأستاذ المساعد الدكتور عبد المجيد عبد الحميد العاني ، والأستاذ المساعد الدكتور جميل صبر سعيد المرسومي ، والأستاذ المساعد الدكتور صباح مهدي ويس ، والأستاذ المساعد الدكتور عبد الأمير محسن جبار ، ولا يفوتني أن أقدم شكري وامتناني إلى السيد محمد رشيد المعاضيدي ، وكافة العاملين في أرشيف ومكتبة وزارة الخارجية العراقية ، ومكتبة معهد الخدمة الخارجية ، لما بذلوه من جهود مشكورة لإنجاز هذه الأطروحة .

وؤد هنا أن أسجل امتناني وعرفاني لكل من قدم لي عوناً أسهم في إنجاز هذه الدراسة ، ولا سيما العاملين في المكتبة المركزية (جامعة بغداد) والمكتبة المركزية (جامعة الأنبار) وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأخ أحمد وسيم (أبو عبد الرحمن) ، لجهوده الكبيرة في طبع الأطروحة .

والله من وراء القصد فهو نعم المولى ونعم النصير

الباحث



# المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	أ
شكر وتقدير	ب
المحتويات	ج-د
المقدمة	١-٨
التمهيد :	٩-٤٢
القضية الفلسطينية حتى صدور قرار التقسيم ١٩٤٧	٩-٢٠
الحرب العربية - الصهيونية ١٩٤٨	٢٠-٢٣
المقاطعة الاقتصادية العربية	٢٣-٢٥
حكومة عموم فلسطين	٢٥-٢٩
قضية القدس	٣٠-٣٣
قضية اللاجئين الفلسطينيين	٣٣-٣٨
العمل العربي المشترك	٣٨-٣٩
قضية تحويل مجرى مياه نهر الأردن	٤٠-٤٢
الفصل الأول : الجامعة العربية في مواجهة المشاريع الصهيونية ١٩٦٥-١٩٧٣	٤٣-٩٩
تهويد القسم الغربي من القدس	٤٣-٨٤
تحويل مجرى مياه نهر الأردن	٨٥-٩٩
الفصل الثاني : الجامعة العربية في مواجهة الاعتداء والاستيطان الصهيوني ١٩٦٥-١٩٧٣	١٠٠-١٦٩
العمل العربي المشترك في مواجهة الاعتداءات الصهيونية على خطوط الهدنة	١٠٠-١٤٤



الموضوع	الصفحة
العمل العربي المشترك في مواجهة الإرهاب والاستيطان الصهيوني في فلسطين	١٤٥-١٦٩
الفصل الثالث : الجامعة العربية ومقاطعة الكيان الصهيوني ١٩٦٥-١٩٧٣	١٧٠-٢٢٠
المقاطعة الاقتصادية في تقارير مكاتب مقاطعة الكيان الصهيوني	١٧٠-١٩٢
السياسة النفطية في جامعة الدول العربية	١٩٣-٢٢٠
الفصل الرابع : الجامعة العربية وقضية اللاجئين ١٩٦٥-١٩٧٣	٢٢١-٢٧٠
قضية اللاجئين حتى عدوان ١٩٦٧	٢٢١-٢٣٧
قضية اللاجئين بعد عدوان ١٩٦٧	٢٣٨-٢٦٣
قضية اللاجئين وحرب تشرين ١٩٧٣	٢٦٤-٢٧٠
الفصل الخامس : الجامعة العربية والعلاقات الفلسطينية - الأردنية ١٩٦٥-١٩٧٣	٢٧١-٣٣٧
منظمة التحرير الفلسطينية - الولادة - النشاط - الموقف الأردني منها	٢٧١-٢٩٣
العلاقات الفلسطينية- الأردنية بعد عدوان ١٩٦٧	٢٩٤-٣٠٧
أحداث ١٩٧٠ الدامية	٣٠٨-٣٢٩
العلاقات الفلسطينية- الأردنية بعد أحداث ١٩٧٠	٣٣٠-٣٣٧
الخاتمة	٣٣٨-٣٤١
الملاحق	٣٤٢-٣٧٧
المصادر والمراجع	٣٧٨-٤٠٢
الخلاصة باللغة الإنكليزية	1-3



## المقدمة

تعد الجامعة العربية منذ تأسيسها محفلاً هاماً عنيت بالقضية الفلسطينية بوصفها القضية الأولى للأمة العربية . والحقبة الزمنية التي اختارها الباحث (١٩٦٥-١٩٧٣) ، جاءت تكملة لبحث سابق تحت عنوان (الجامعة العربية والقضية الفلسطينية ١٩٤٥-١٩٦٥) لـ(صباح مهدي ويس) ، وكان توقفه عند التاريخ المذكور قائم على أساس انه شهد قيام أول عمل عسكري قامت به حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في الأول من كانون الثاني عام ١٩٦٥ . وهو التاريخ نفسه الذي أصبح منطلقاً لهذه الأطروحة التي توقفت في ٢٦ تشرين الثاني عام ١٩٧٣ ، إذ شهد هذا التاريخ انعقاد مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر الذي تم فيه عد منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني .

وعلى الرغم من أن القضية الفلسطينية قد تناولتها العديد من الدراسات التاريخية ، إلا أن هناك من القضايا بحاجة إلى المزيد من إلقاء الضوء والتحليل . وهذا ما دفعني إلى البحث في هذا الموضوع الشائك الذي اكتنفته صعوبات كثيرة ، منها صعوبة تحديد سياسة دولة واحدة داخل محفل عربي كـ (الجامعة العربية) ، إذ أن الحديث هنا سيكون عن مجموعة من الدول العربية الأعضاء ومواقفها ، الذي مثل في مجموعته موقف الجامعة في جانب مهم من جوانب القضية الفلسطينية ، فضلاً عن صعوبة الحصول على الوثائق التي تتعلق بموضوع (الأطروحة) ، كون الحقبة الزمنية لها امتازت بالحدثة .

تتألف هذه الأطروحة من تمهيد وخمسة فصول وخاتمة :

قدم التمهيد صورة موجزة وبسيطة عن تطور القضية الفلسطينية داخل الجامعة العربية لحقبة زمنية سبقت موضوع الدراسة وهي (١٩٤٥-١٩٦٥) لتكون المدخل الرئيس إلى موضوعات الفصول الخمسة اللاحقة . إذ ضم التمهيد عنوانات موجزة وهي : القضية الفلسطينية حتى صدور قرار التقسيم عام ١٩٤٧ ، والحرب العربية - الصهيونية عام ١٩٤٨ ، والمقاطعة الاقتصادية العربية ، وقضية القدس ، وقضية اللاجئين ، والعمل العربي المشترك ، وقضية تحويل مجرى مياه نهر الأردن . علماً أن الباحث قسم موضوعات التمهيد حسب الترتيب الزمني لها .

أما الفصل الأول فقد جاء تحت عنوان ، الجامعة العربية في مواجهة المشاريع الصهيونية (١٩٦٥-١٩٧٣) متضمناً مبحثين اثنين هما : تهويد القسم الغربي من القدس



، وتحويل مجرى مياه نهر الأردن . حيث استعرض الباحث في هذا الفصل أهم الخطوات والتطورات التي رافقت كلا المشروعين الصهيونيين ، والتي اتخذت داخل جامعة الدول العربية . بهدف عرقلة هذين المشروعين لصالح الحق العربي . مع إلقاء الضوء على موقف الأمم المتحدة من الإجراءات الصهيونية هذه ، والرامية إلى تهويد فلسطين ، ليكون للقارئ إطلاع على مجمل التطورات التي صاحبت هذا الجانب من جوانب القضية الفلسطينية ، عربياً ودولياً . وهذا ما طبق على بقية الفصول ، عند الحديث عن الجوانب الأخرى من هذه القضية .

في حين خصص الفصل الثاني لبيان دور الجامعة العربية في مواجهته الاعتداء والاستيطان الصهيوني ١٩٦٥-١٩٧٣ ، وذلك لأهمية هذا الموضوع . إذ تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين اثنين ، الأول منهما : تحدث عن جدوى العمل العربي المشترك في مواجهة الاعتداءات الصهيونية على خطوط الهدنة ، أما الثاني : فقد تحدث عن دور الجامعة العربية في مواجهة الإرهاب والاستيطان الصهيوني . وهما جانبان مهمان ليسا أقل خطورة من تهويد القسم الغربي من القدس ، وتغيير مجرى مياه نهر الأردن ، بل يمكن عددهما مكملان لهما . ونتيجة لذلك سعت الدول العربية الأعضاء إلى عرقله هذه السياسة من خلال اللجوء إلى العمل العربي العسكري المشترك تارة ، وإلى العمل العربي السياسي المشترك تارة أخرى .

وتناول الفصل الثالث الدور الهام الذي لعبته الجامعة العربية في مواجهتها للكيان الصهيوني اقتصادياً جاء تحت عنوان ، الجامعة العربية ومقاطعة الكيان الصهيوني ١٩٦٥-١٩٧٣ ، والذي احتوى على مبحثين ، الأول : المقاطعة الاقتصادية العربية في تقارير مكاتب مقاطعه الكيان الصهيوني ، والثاني : السياسة النفطية في جامعة الدول العربية . إذ سلط الباحث الضوء في هذا الفصل على جانب مهم من جوانب عمل الجامعة في مواجهته المشاريع الصهيونية ، أرتبط مفهومه بـ(المقاطعة الاقتصادية العربية) بتفاصيلها كافة ، مستعرضاً أهم ما تضمنته تقارير مكاتب المقاطعة العربية التي كانت ترسل دورياً إلى المكتب الرئيس للمقاطعة في دمشق ، والذي كان بدوره يرسله إلى مجلس جامعة الدول العربية ، لاتخاذ القرارات بخصوصها ، مع ذكر أهم مجريات السياسة النفطية العربية التي اتبعتها الجامعة العربية ، وأثرها في دعم قضية فلسطين ، ومدى التزام الدول العربية الأعضاء في السير على منهج واحد من أجل إنجاح هذه السياسة في



دعم قضية فلسطين عربياً ودولياً ، مع ذكر أهم الاخفاقات التي رافقت هذه السياسة خلال الحقبة الزمنية المذكورة .

أما الفصل الرابع ، فقد بسطَ الحديث فيه عن جانب آخر من جوانب القضية الفلسطينية ، جاء تحت عنوان ، الجامعة العربية وقضية اللاجئين (١٩٦٥-١٩٧٣) . وقد قسم على ثلاثة مباحث هي : قضية اللاجئين حتى عدوان ١٩٦٧ ، وقضية اللاجئين بعد عدوان ١٩٦٧ ، وقضية اللاجئين وحرب تشرين ١٩٧٣ . وقد اعتمد الباحث في إعداد هذا الفصل على تقارير وتوصيات مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة ، كأحد أجهزة الجامعة التي عيّنت بهذه القضية ، مع ذكر أهم القرارات التي اتخذت بصددّها عبر جلسات مجلس الجامعة العربية ولجنتها السياسية ، والتي أكدت في مضمونها ضرورة إيجاد تسوية عادلة وشاملة ترضي اللاجئين الفلسطينيين ، ولا يتم ذلك بعيداً عن عودتهم إلى أراضيهم واسترجاع حقوقهم المسلوبة إليهم .

أما الفصل الخامس ، فقد عكس طبيعة العلاقات الفلسطينية - الأردنية ١٩٦٥-١٩٧٣ ، متضمناً أربعة مباحث ، تناولت : منظمة التحرير الفلسطينية الولادة - النشاط ، مع ذكر العلاقة بين المنظمة والحكومة الأردنية (ممثلة بشخص الملك حسين) ، مع تتبع هذه العلاقة بعد عدوان حزيران ١٩٦٧ ، ثم الدخول إلى الأحداث الدامية التي جرت في الأردن عام ١٩٧٠ ، بين فصائل المقاومة الفلسطينية التي انضوت تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية ، وبين قوات الحكومة الأردنية . ودور الجامعة في النظر في هذه الأحداث ، عبر مؤتمر القمة العربي المنعقد في القاهرة ، والتطورات التي تلت انعقاد هذا المؤتمر من توقيع اتفاقية القاهرة وعمان والبروتوكول الملحق بالاتفاقية الأولى ، في سبيل إيجاد صيغة اتفاق بين الطرفين المتصارعين . كما تناول هذا الفصل طبيعة العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين الحكومة الأردنية حتى انعقاد مؤتمر القمة العربي السادس في تشرين الثاني ١٩٧٣ في الجزائر ، الذي وضع النقاط على الحروف في العديد من جوانب الخلاف المفتعل ، من خلال تأكيد اعتراف دول الجامعة باستثناء الأردن بـ(منظمة التحرير الفلسطينية) ممثلاً شرعياً عن الشعب الفلسطيني ، مما أعطى المنظمة شرعية وطنية ودستورية فوضحتها الاشتراك في مؤتمر جنيف الذي انعقد في أواخر كانون الأول ١٩٧٣ .

أما الخاتمة فقد ضمت أهم الاستنتاجات والنتائج التي توصل إليها الباحث خلال أطروحته .



وقد اعتمد الباحث خلال إعداد هذه الأطروحة على جملة من المصادر وبكافة أنواعها من وثائق منشورة وغير منشورة عربية وأجنبية ، فضلاً عن الدراسات التي أعدتها أيدي علمية ، والندوات العلمية التي كانت مواضيعها ذات درجة عالية من الأهمية ، سواء تلك التي أعدها مركز دراسات الوحدة العربية ، أم مجلة القضية الفلسطينية في شهر ، هذا فضلاً عن عدد من الرسائل والأطاريح العلمية والكتب العربية والمترجمة وغير المترجمة ، والصحف العراقية والعربية .

فمن الوثائق غير المنشورة ، وثائق البلاط الملكي التي حملت عنوان (الجامعة العربية) و(فلسطين) المحفوظة في دار الكتب والوثائق ، والتي كانت رافداً جيداً لمادة الأطروحة وفي تغطية المدة الزمنية التي تضمنها التمهيد ، وإسهامها في الكشف عن الجوانب الخفية من القضية الفلسطينية ، ومعرفة مواقف الدول العربية الأعضاء في الجامعة إزاء تلك الجوانب . وما يقال عن هذه الوثائق ، يقال أيضاً عن وثائق الجامعة العربية المنشورة التي تمكن الباحث من الحصول عليها من أرشيف وزارة الخارجية العراقية والتي كشفت المزيد من الحقائق المتعلقة بموضوع الأطروحة . فمضابط جلسات مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقادها العادي الـ(٤٣) لعام ١٩٦٥ ، والـ(٤٧) لعام ١٩٦٧ ، والـ(٥٩) لعام ١٩٧٣ ، وغيرها ، فضلاً عن التقارير التي كان قد أعدها الأمين العام لجامعة الدول العربية ، والتي كان يرفعها إلى مجلس الجامعة ، عكست في كثير منها أسباب الخلاف بين الدول العربية الأعضاء في جانب معين من جوانب القضية الفلسطينية ، وسبل إزالتها ، مثال ذلك : تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده الـ(٥٩) في ١١ آذار ١٩٧٣ . هذه المضابط والتقارير مثلت مرآة عكست عمل الجامعة العربية بكافة تفصيلاته . هذا فضلاً عن وثائق مؤتمرات القمة العربية والتي أغنت الأطروحة بالمعلومات القيمة عن طبيعة هذه المؤتمرات والقرارات التي اتخذت فيها بصدد قضايا وجوانب مهمة متعلقة بالقضية الفلسطينية ، وهي تلك الصادرة من أرشيف مدرسه الإعداد الحزبي ، المكتب الثقافي لحزب البعث العربي الاشتراكي ، ك(مؤتمر القمة العربي الثالث لعام ١٩٦٥ والرابع لعام ١٩٦٧ و ١٩٧٠) ، والملف الوثائقي الذي يتحدث عن طبيعة المحادثات التي جرت في القاهرة ، في أثناء انعقاد مؤتمر القمة عام ١٩٧٠ ، للنظر في ظروف وملابسات الأحداث الدامية التي شهدتها الأردن خلال العام المذكور ، مع نصوص الاتفاقيتين (القاهرة وعمان) والتي جاءت تحت عنوان (لقاءات عربية) . أما الوثائق الفلسطينية المنشورة ، فلم تكن أقل أهميه من سابقتها ،



كونها قد أمدت الباحث بمعلومات تفصيلية عن بعض المحادثات والبرقيات والخطب والاتفاقيات التي ساعد الاطلاع عليها في إكمال جوانب مهمة من هذه الأطروحة ، كالوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧ و ١٩٧١ ، والكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣ ، والوثائق العربية لعام ١٩٦٨ ، والوقائع العربية لعام ١٩٦٥ و ١٩٦٦ .

أما الوثائق الأمريكية التي جاءت تحت عنوان (الشؤون الخارجية Foreign Affairs) والوثائق الفلسطينية الأجنبية الصادرة من مركز الدراسات الفلسطينية في بيروت ، والتي تم الحصول عليها من المكتبة الأجنبية في وزارة الخارجية العراقية ، والتي أفادت الباحث كثيراً كونها ضمت معلومات مهمة عن موضوع الأطروحة ، فضلاً من أنها عبرت عن وجهة النظر الأمريكية .

ونالت الرسائل الجامعية التي جرى إعدادها سواء في الجامعات العراقية أم غير العراقية اهتماماً بالغاً من الباحث ، وذلك لطبيعة المواضيع التي تناولتها والتي جعلت منها مادة لا يمكن الاستغناء عنها لإتمام هذه الأطروحة ، والتي تأتي في مقدمتها : رسالة عبد القادر محمد فهمي (النفط العربي كسلاح دراسة في القيمة القتالية للنفط وشروط وكيفية استخدامه) ، إذ قدمت صورة واضحة عن السياسة النفطية التي انتهجتها الجامعة العربية ، وكيفية تسخيرها خدمة للقضية الفلسطينية . ورسالة جميل صبر سعيد المرسومي : (مؤتمرات القمة العربية وموقف حزب البعث العربي الاشتراكي منها من عام ١٩٦٤-١٩٧٧) ، إذ أسهمت هذه الرسالة في تقديم ملخص كامل وشامل عن مؤتمرات القمة العربية ، وقراراتها ، ومدى فاعليتها في القضايا القومية . ورسالة عباس فاضل محمد البياتي (مشاريع الدولة الفلسطينية للفترة من ١٩٦٧-١٩٧٧) ، والتي أفادت الباحث في تتبع المشاريع العربية التي اقترحت على الساحة الفلسطينية والتي ساهمت بصورة أو بأخرى في الخروج بصيغ جديدة لمشاريع أخرى في نطاق الجامعة العربية ، تحمل ذات الهدف .

كما اعتمدت الأطروحة على بعض الكتب الأجنبية ، التي تكمن أهميتها في أنها أوضحت وجهة النظر الأخرى والمعارضة في أغلب الأحيان لوجهة النظر العربية ، لاسيما على طاولة الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها ، من التطورات التي كانت سلباً أو إيجاباً على القضية الفلسطينية ، ومن هذه الكتب :

جون إيركسون ، الحروب العربية - الإسرائيلية



John Erickson; The Arab - Israeli wars .

محمد خليل ، الدول العربية والجامعة العربية

Mohammed Khalil; The Arab States and the Arab League.

جاكوب م . لاندون ، العرب في إسرائيل

Jacob M. landon; The Arab in Israel

وعلى الرغم من أن الوثائق قد احتلت مساحة عريضة من الأطروحة ، إلا أنها اعتمدت أيضاً على مجموعة من الكتب العربية ، وتأتي أهميتها في أن بعض مؤلفيها عاصروا الأحداث ، فضلاً عن إطلاعهم على بعض خفايا الحقبة الزمنية ١٩٦٥-١٩٧٣ ، إذ حوت هذه المراجع على معلومات دقيقة ومفصلة عن القضية الفلسطينية داخل جامعة الدول العربية ، والموقف العربي منها ، ككتابي محمد عزة دروزه (القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها) و(العدوان الإسرائيلي القديم والعدوان الصهيوني الحديث على فلسطين وما جاورها) ، وكتاب نجيب الأحمد (فلسطين تاريخاً ونضالاً) ، إذ تناولت هذه الكتب تفاصيل مهمة عن جذور القضية الفلسطينية إلى حقبة زمنية حديثة ، ذات علاقة بموضوع الأطروحة ، مع بيان موقف الجامعة العربية من المؤتمرات الدولية التي دبرت خدمة للأهداف الصهيونية

وتعززت هذه الأطروحة ، بكتب أحمد الشقيري ، ومنها : (منظمة التحرير الفلسطينية تكشف عن دور الملك حسين في خيانة قضيه فلسطين) و(ذكرى أحمد الشقيري ١٩٠٨-١٩٨٠) ، إذ تناول الشقيري في كتابيه ، أهم التطورات التي صاحبت تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، عربياً ودولياً ، مع ذكر تأثيرها على طبيعة العلاقة القائمة بين المنظمة والحكومة الأردنية ، وموقف الجامعة العربية منها . وتأتي أهمية هذين الكتابين ، لما احتوته من تفاصيل دقيقة عن طبيعة المحادثات التي جرت داخل المنظمة من جهة ، والحكومة الأردنية من جهة أخرى ، ومدى تأثيرها على عمل ونشاط الجامعة ودورها في إزالة نقاط الخلاف التي اكتتفت تلك العلاقة بين الطرفين ، وكتاب يوسف هيكل (فلسطين قبل وبعد) ، والذي قدم عرضاً مفصلاً وشاملاً عن الأحداث الدامية التي شهدتها الأردن خلال عام ١٩٧٠ وما تلاه ، والدور الحقيقي الذي لعبته الجامعة العربية لإيقاف نزيف الدم العربي ، ووضع حد لهذه المهزلة التي جعلت الأمة العربية في موقف لا تحسد عليه ، أمام العالم أجمع .

أما كتاب عبد الله سلوم السامري (الولايات المتحدة الأمريكية والمؤامرة على الأمة العربية) ، والذي تكمن أهميته ، كونه كشف كثيراً من الحقائق حول السياسة الأمريكية في



الشرق الأوسط ، والتي جاءت على النقيض من الحق العربي الفلسطيني . إلى جانب كتاب عز الدين علي الخيرو (المقاومة الفلسطينية وحق تقرير المصير) . وقد قدم هذا الكتاب أمثلة عديدة ، عكست للباحث حقيقة المقاومة الفلسطينية ، التي تمثلت في جزء كبير منها بـ(العمل الفدائي) ، الذي رفعت لواءه (منظمة التحرير الفلسطينية) ، ومن التف حولها من المنظمات الفدائية الفلسطينية الأخرى .

أما البحوث والدراسات العربية المنشورة ، فهي الأخرى ساهمت في إعداد هذه الأطروحة ، مثال ذلك : الدور السياسي للجامعة العربية في استقلال بعض الأقطار العربية وفي قضية فلسطين لـ(حسن نافعة) ، فقد قدمت هذه الدراسة صورة مصغرة عن دور الجامعة في الدفاع عن قضية فلسطين كأحد القضايا القومية التي طال الحديث عنها . مع ذكر أهم جوانب هذه القضية التي حظيت باهتمام واسع من الجامعة العربية ، والتي تأتي في مقدمتها العمل العربي المشترك .

والقدس بين التهويد والأمم المتحدة ومشاريع السلام لـ(أحمد سعيد نوفل) ، إذ عنيت هذه الدراسة بقضية القدس وجذورها . والدور الخطير الذي لعبته بعض الدول الأجنبية الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، من أجل دعم الموقف الصهيوني الضعيف سياسياً وقانونياً وتاريخياً على حساب الحق العربي الديني المغتصب .

ومعامله إسرائيل للعرب في الأرض المحتلة لـ(مايكل آدمز) ، إذ قدمت هذه الدراسة صورة حقيقية عن مدى الاضطهاد الذي لاقاه أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة ، والتي هي على النقيض مما أعلنه القادة والساسة الصهاينة سواء أكان ذلك على طاولة المفاوضات مع العرب ، أم أمام الرأي العام .

والمياه في إسرائيل الوضع الراهن والتوقعات لـ(خليل أبو رجيلي) ، والتي كشفت النوايا الحقيقية من وراء اهتمام الصهاينة في تغيير مجرى مياه نهر الأردن ، مع التوسع والسيطرة من خلال استصلاح أكبر مساحة ممكنة من الأرض العربية المغتصبة ، لتكون صالحه لاستقبال أعداد جديده من المهاجرين اليهود .

واحتلت الصحافة العراقية والعربية عامة موقعاً متميزاً بين المصادر التي رفدت الأطروحة بمعلومات أساسية مثل صحف (الأخبار) و(الزمان) الصادرة في بغداد ، و(الأهرام) الصادرة في القاهرة ، و(الأنوار) و(الكفاح) الصادرتين في بيروت ، و(الطلیعة) الصادرة في الكويت .



وفي الختام أدعو من الله العلي القدير أن أكون قد وفقت في إعداد دراسة متواضعة في هذا الموضوع ، وإن كان هناك نقص أو هفوة فالكمال لله سبحانه وتعالى ، نلّه نِعَم المولى ونِعَم النصير .





## النمهيدي

### \* القضية الفلسطينية حتى صدور قرار التقسيم ١٩٤٧

ثلّت القضية الفلسطينية قسطاً كبيراً من اهتمام عدد من الزعماء والملوك والساسة العرب في محاولة منهم لاستثمار هذه القضية لإيجاد وحدة عربية متفق عليها ، وإن لم تكن شاملة في أول الأمر إلا أنها ستكون البداية الأولى لخلق وحدة عربية تضم العرب ككل . وهذا ما لمسناه في عدد من المشاريع العربية التي حملت في مضمونها هذا المفهوم . انطلاقاً من مشروع (الهلال الخصيب) <sup>(١)</sup> ، وصولاً إلى تأسيس (جامعة الدول العربية) بعد توقيع الميثاق في (قصر الزعفران) بالقاهرة في (٢٢) آذار ١٩٤٥ والذي احتوى على ديباجة وعشرين مادة وثلاثة ملاحق ، خُصّص أحدها لـ(فلسطين) ، إذ أعلن فيه مجلس الجامعة توليه أمر اختيار مندوب عربي عن فلسطين للاشتراك في أعماله إلى أن يتمتع هذا البلد بممارسة استقلاله فعلاً <sup>(٢)</sup> .

وعلى الرغم من الضعف الذي اكتنف صيغة هذا الملحق ، كونه لم يفرض على أعضاء الجامعة اتخاذ أية بادرة صريحة لإنقاذ فلسطين ، إلا أنها خطوة مهمة نحو تمثيل فلسطين داخل الجامعة العربية ، والدعاية التي ستوفرها لها هذه الجامعة ، التي جاء إنشاؤها متزامناً مع الظرف الدقيق الذي كانت تمر به القضية الفلسطينية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية . الأمر الذي دفع الجامعة إلى عقد اجتماعات متكررة منذ الرابع من حزيران ١٩٤٥ بقصر الزعفران ، وبعد مباحثات مطولة تقرّر إنشاء مكاتب للدعاية

(١) حول المشاريع العربية . ينظر : أحمد طربين ، الوحدة العربية (١٩١٦-١٩٤٥) ، بحث في تاريخ العرب الحديث منذ قيام الثورة العربية حتى نشوء جامعة الدول العربية ، (القاهرة ، ١٩٥٧) ، ص ٢٥٩-٢٦١ ؛ نوري السعيد ، الكتاب الأزرق ، (بغداد ، ١٩٤٣) ، ص ١٤-١٥ ؛ عبد الله ، مذكرات الملك عبد الله ، ط ٢ ، (عمان ، ١٩٤٧) ، ص ٣٦٨-٣٦٩ ؛ الكتاب الأردني الأبيض (سوريا الكبرى) ، (عمان ، د.ت) ، ص ٣٣-٤٠ ؛

M. V. Seton-Williams, Britain and the Arabs States of Anglo Arab Relations (1920-1948), (London, 1948); P. 150.

(٢) جامعة الدول العربية ، محاضر جلسات اللجنة الفرعية ، (القاهرة ، ١٩٤٦) ، ص ٣٧-٤١ ، وسأرمز لها بالرمز ج. د. ع ؛ دار الكتب والوثائق ، البلاط الملكي ، ملف رقم ٣١١/٥٦١ ، قرارات مجلس الوزراء في (٢٧) آذار ١٩٤٥ ، وثيقة رقم (٦) ، ص ٧ ، وسأرمز لها بالرمز د. ك. و .



العربية في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، بهدف الترويج للقضية الفلسطينية وعرضها على الرأي العام العالمي ، تحت إشراف موسى العلمي ، وبتخويل من الحكومتين المصرية والعراقية <sup>(١)</sup> .

إلا أن الدعم الأمريكي لم يكن ليتوقف أمام الرفض العربي المتمثل بقرارات مجلس الجامعة العربية الراضة للهجرة اليهودية المستمرة إلى فلسطين ، لا سيما الرسالة التي بعث بها الرئيس الأمريكي (ترومان Troman) إلى رئيس الوزراء البريطاني (أتلي Atlee) في (٣٠) آب ١٩٤٥ طالباً فيها فتح أبواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية والسماح لـ (١٠٠) ألف يهودي للدخول فوراً إلى فلسطين <sup>(٢)</sup> . وما أحدثته هذه الرسالة من ردود فعل عربية رافضة للسياسة العلنية المساندة والتي أبدتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لاستمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، تمثلت ردود الأفعال هذه بالجهود الفردية والجماعية لبعض الزعماء والساسة العرب من أجل إيجاد حل عادل لقضية الهجرة اليهودية إلى فلسطين التي أثمرت بصدور بيان أعلنه وزير الخارجية البريطاني (آرنست بيفن Ernest Beven) أمام مجلس العموم البريطاني في (١٣) تشرين الثاني ١٩٤٥ ، الداعي إلى تشكيل لجنة تحقيق مشتركة إنكليزية - أمريكية ، لبحث موضوع الهجرة ، وإعادة النظر في مسألة فلسطين وإجراء مشاورات مع الجانب العربي <sup>(٣)</sup> .

سعت بريطانيا وأمريكا للضغط على الحكومات العربية للموافقة على هذا البيان الذي يعد تجاوزاً واضحاً وخطيراً من بريطانيا على سياستها المعلنة في كتابها الأبيض لعام ١٩٣٩ لا سيما ما تعلق بتحديد الهجرة اليهودية إلى فلسطين <sup>(٤)</sup> .

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٧ .

(2) The New Encyclopaedia Britannica, Volume 3, (United States of America); 1973, P. 559;

نوري عبد الحميد العاني ، مشاريع تقسيم فلسطين في وثائق الممثلات العراقية في حيفا والقدس ١٩٣٦-١٩٤٨ ، ط ١ ، (بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢) ، وثيقة رقم (٢١) ، الموضوع الهجرة اليهودية وتصريحات ترومان ، ملف رقم (٤٨٥٢/٣١١) ، ٢ تشرين الأول ١٩٤٥ ، ص ١٠٩ .

(3) The New Encyclopaedia, Op. Cit.; P. 560.

(٤) صباح مهدي ويس ، الجامعة العربية والقضية الفلسطينية ١٩٤٥-١٩٦٥ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٨ ، ص ٩٠-٩١ .



تعرض البيان البريطاني إلى نقد كبير من قبل العرب عامة ، ومن الجامعة العربية خاصة . إذ عقد مجلس الجامعة العربية جلسته في القاهرة بتاريخ (٣١) تشرين الأول ولغاية (٤) كانون الأول ١٩٤٥ ، لمناقشة القضية الفلسطينية ، لا سيما ما تعلق بحضور مندوب من فلسطين للمشاركة في المشاورات الجارية داخل مجلس الجامعة بخصوص القضية الفلسطينية ، وتحديد قضية الهجرة اليهودية . وقد قرّر المجلس تأليف لجنة لدراسة الموضوع . وتم تشكيل اللجنة من أعضاء من دول الجامعة العربية ، التي أوصت في تقريرها ضرورة تمثيل فلسطين في مجلس الجامعة ، وإرسال مذكرتين إلى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية . نَگرت الأولى بريطانيا بمسؤولياتها تجاه فلسطين بحكم نصوص الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ . أما الثانية فقد نَگرت الولايات المتحدة بتعهدا الذي قدمته على لسان الرئيس (روزفلت Roosevelt) إلى حكومات الدول العربية ، بعدم اتخاذ أي قرار يخص الوضع في فلسطين دون استشارة العرب في ذلك . ومقاطعة اليهود اقتصادياً <sup>(١)</sup> . وتم إقرار تلك التوصيات من مجلس الجامعة في (٤) كانون الأول ١٩٤٥ <sup>(٢)</sup> .

ولم تكن قرارات مجلس الجامعة العربية بالمستوى المطلوب ، لأنها لم تضع حداً للهجرة اليهودية ، وهذا ما اتضح من خلال مباشرة لجنة التحقيق الإنكليزية - الأمريكية لأعمالها في (٤) كانون الثاني ١٩٤٦ ، ومن ثم رفع توصياتها بالموافقة على هجرة (١٠٠٠٠٠) مائة ألف يهودي إلى فلسطين ، الأمر الذي دفع (فاروق) ملك مصر إلى عقد اجتماع على مستوى ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية في (أنشاص) بالقاهرة ، للمدة من (٢٨-٢٩) أيار ١٩٤٦ ، في محاولة منه لامتصاص السخط والاستياء الذي عمّ الشعب العربي . ويعد هذا المؤتمر الأول من نوعه على مستوى الملوك والأمراء والرؤساء العرب ، والذي جاء بعد عام واحد من قيام الجامعة العربية <sup>(٣)</sup> .

---

(١) د.ك. و ، البلاط الملكي ، ملف رقم ٣١١/٤٦٨٠ ، تقرير عن أعمال الوفد العراقي في دور الاجتماع الثاني لمجلس الجامعة العربية ، (سري للغاية) ، وثيقة رقم (١١) ، ص ٢٣ .

(٢) د.ك. و ، البلاط الملكي ، ملف رقم ٣١١/٤٨٤٤ ، وزارة الخارجية ، الدائرة الاقتصادية

الشعبة الخاصة ، (سري ومستعجل) ، في (٣١) كانون الأول ١٩٤٥ ، وثيقة رقم (٤) ، ص ٨ .

(٣) تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين ، تقرير سري ، إعداد المجلس النيابي العراقي ، (بغداد ، ١٩٤٩) ، ملحق رقم (٢) ، ص ١١٢-١١٣ ؛ زكي صالح ، فلسطين في التقرير



تناول الحاضرون تلك التوصيات وتوصلوا إلى مجموعة من القرارات ، أكدت في مضمونها ، تمسك العرب التام بالمطالبة باستقلال فلسطين وصيانة عروبتها ، ورفض توصيات لجنة التحقيق الإنكليزية - الأمريكية ، وتفويض الوصي على عرش العراق عبد الإله لعرض وجهة نظرهم أمام الحكومة البريطانية ، وإرسال احتجاج إلى الرئيس الأمريكي ترومان لموقفه المساند والمؤيد للهجرة اليهودية <sup>(١)</sup> .

لم يخرج العرب من مؤتمراتهم في أنشاص ، بأية نتائج أو قرارات عملية ، بل كانت قرارات بعيدة عن ما كان يأمله العرب من وقف كامل للهجرة اليهودية إلى فلسطين وتأكيد عروبتها . مما كان عاملاً مهماً من عوامل استمرار الهياج العربي ، مما دفع مجلس جامعة الدول العربية إلى عقد جلسته الطارئة في بلودان للمدة من (٨-١٢) حزيران ١٩٤٦ ، ضم رؤساء الوزراء ، ووزراء الخارجية العرب ، أقر المؤتمر تشكيل لجنتين هما : لجنة الشؤون الخارجية والتي أخذت على عاتقها الرد على المذكرتين البريطانية والأمريكية اللتين أرسلتا إلى الدول العربية ، فتقرر إعداد جواب ترفق به تفنيدات تقرير لجنة التحقيق وإرساله إلى بريطانيا بوصفها الدولة المنتدبة والمسؤولة عن الوضع في فلسطين . ولجنة للشؤون الداخلية التي اهتمت في البحث عن شؤون المقاطعة وتوسيع الدعاية وحماية الأراضي من التسرب إلى أيدي الصهاينة وإيجاد هيئة في القاهرة ممثلة عن الدول العربية ترتبط بمقر الجامعة العربية ، فضلاً عن قرارات سرية وأخرى علنية اتخذها مؤتمر بلودان <sup>(٢)</sup> .

الإنكليزي الأمريكي لعام ١٩٤٦ ، (القاهرة ، ١٩٤٧) ، ص ٥٢-٨٧ ؛ شفيق الرشيدات ، فلسطين تاريخاً وعبرةً ومصيراً ، ط ١ ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩١) ، ص ١٧٩ ؛ أحمد الشقيري ، أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية ، (بيروت ، ١٩٦٩) ، ص ٢٦٨ ؛ عبد الله كاظم عبد ، دور العراق السياسي في جامعة الدول العربية ١٩٤٥-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ٥٧ .

(١) تقرير لجنة التحقيق ، المصدر السابق ، ص ٥٣-٥٤ ؛ محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، ط ١ ، (القاهرة ، ١٩٩٦) ، ص ٢١٤ ؛ شفيق الرشيدات ، المصدر السابق ، ص ١٧٩ .

(٢) تضمنت القرارات العلنية : ١- انتقاد توصيات لجنة التحقيق الإنكليزية - الأمريكية لتحيزها الواضح للصهاينة . ٢- التفاوض مع الحكومة البريطانية بشأن الوضع في فلسطين وعرضها على الأمم المتحدة إذا تعذر الوصول إلى حل مرضٍ . ٣- تأليف لجنة دائمة تسمى (لجنة فلسطين) من ممثلي الدول العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية . ٤- تجريد اليهود من السلاح . ٥-



وفي حديث لـ (فاضل الجمالي) وزير خارجية العراق وعضو الوفد العراقي في مؤتمر (بلودان) ، أوضح من خلاله "أن فلسطين انتهت في مؤتمر بلودان ، وأن قراراته كانت كالتبطل الأجوف" وأنه حين اقترح استعمال النفط بوصفه سلاحا قوبل بالرفض ، وشُطِبَ الاقتراح من مضبطة الاجتماع بناء على طلب قدمه رئيس وفد العراق ، لأن الاقتراح كان مشروطا باشتراك جميع الدول المنتجة للنفط <sup>(١)</sup> .

والملاحظ أن كل ما قيل في مؤتمر (بلودان) ، وما أُتخذ من قرارات بقي سجين مكتة المسؤولين العرب ولم يبرحها ، فلم تُهَـدَّ مصالح بريطانيا والولايات المتحدة في الوطن العربي ، ولم تُقَاطَع مصالحهما أدبيا كما ورد في المقررات السرية للمؤتمر <sup>(٢)</sup> .  
وقد استمرت بريطانيا في سياستها المعادية للقضية الفلسطينية ، وأعلنت في شهر تموز ١٩٤٦ عن تبنيها لمشروع (موريسون Morrison) الذي أشار إلى صعوبة التوفيق

---

تنظيم تمثيل أهل فلسطين في هيئة جديدة بدلا من (اللجنة العربية العليا) سميت بـ (الهيئة العربية العليا لفلسطين) ، وإنشاء مكاتب للمقاطعة في كل دولة عربية ومنع تصدير المواد الأولية المساعدة للإنتاج الصهيوني وغيرها من الإجراءات الكمركية التي يجب اتخاذها . ٦- وضع تشريع في كل دولة عربية يعد بيع العقارات في فلسطين للصهاينة وتهريب اليهود إلى فلسطين جرما جنائيا . - ٧- رفض أي شكل من أشكال التقسيم . ٨- إصدار طوابع بريدية باسم (فلسطين) يخصص ريعها للقضية .

أما القرارات السرية : ١- دعم صمود أبناء الشعب العربي في فلسطين بجميع الوسائل من مال وسلاح . ٢- في حال قبول توصيات اللجنة وتنفيذها تتخذ التدابير الضرورية الآتية : أ- العمل على عدم السماح للدولتين أو إحداهما أو رعاياهما بأي امتياز اقتصادي جديد . ب- مقاطعتهما مقاطعة أدبية . ج- النظر في إلغاء ما يكون لهما من امتيازات في البلاد العربية . - د- الشكوى إلى مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة . خضير حسن سلمان ، موقف حزب البعث العربي الاشتراكي من جامعة الدول العربية (١٩٤٥-١٩٥٨) ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٨ ، ص ١٤٢ .

(١) محمد فاضل الجمالي ، ذكريات وعبر من العدوان الصهيوني وأثره في الواقع العربي ، (بيروت ، ١٩٦٤) ، ص ٢٧ .

(٢) عبد الله كاظم عبد ، المصدر السابق ، ص ٦٢ .



بين الأماني السياسية للعرب واليهود ، فلا يمكن تأسيس دولة من أربعة مناطق (عربية - يهودية - القدس - النقب) <sup>(١)</sup> .

واستناداً إلى ذلك دعت الحكومة البريطانية الدول العربية إلى مؤتمر يعقد في لندن لبحث القضية الفلسطينية وآخر المستجدات فيها ، كما دعت إليه أيضا الجانب الصهيوني <sup>(٢)</sup> .

انعقد المؤتمر في لندن بدورته الأولى للمدة من (١٠) أيلول - (٢) تشرين الأول ١٩٤٦ . مثل الجانب البريطاني فيه (أرنست بيفن) مع مشاركة الوفدين العربي والصهيوني <sup>(٣)</sup> . وقدم خلال المؤتمر المشروع البريطاني الذي عرف بـ(مشروع موريسون) المتضمن تقسيم فلسطين إلى أربعة مناطق إدارية (عربية - يهودية - القدس - النقب) وإقامة حكومة محلية ومجلس تشريعي في كلا المنطقتين اليهودية والعربية ، تكونان خاضعتين لحكومة مركزية مختلطة شاملة للمنطقتين ، وأن الهجرة اليهودية تبقى بيد الحكومة المركزية <sup>(٤)</sup> .

رفض الوفد العربي المشروع البريطاني ، وعدّه مخالفاً للمبادئ الدولية ولأهداف العرب في إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية بعيدا عن خطة التقسيم ، مقدما في الوقت نفسه مشروعا بديلا عرف بـ(المشروع العربي) في (٣٠) أيلول ١٩٤٦ ، جاء فيه :

- إنهاء الانتداب واستقلال فلسطين وإنشاء حكومة ديمقراطية يكون لها دستورا تضعه جمعية تأسيسية .

- ضمان تمتع اليهود بحقوقهم المشروعة مع حقوق الأقليات .

---

(١) علي حسين علي الدليمي ، الخلافات العراقية-المصرية بجامعة الدول العربية ١٩٤٥-١٩٥٨ ،

رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية التربية للبنات ، جامعة الأنبار ، ١٩٩٩ ، ص ٤٦ .

(٢) محمد يحيى أحمد الجوعاني ، التنافس العراقي - السعودي في جامعة الدول العربية ١٩٤٥-

١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠

، ص ٥٧ ؛ الجمالي ، المصدر السابق ، ص ٢٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٤ .

(٤) مروه جبر ، جامعة الدول العربية وقضية فلسطين (١٩٤٥-١٩٦٥) ، (مركز الأبحاث ، بيروت ،

١٩٨٩) ، ص ٢٨ .



- وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، مع عقد معاهدة تحالف بين الحكومة المستقلة وبريطانيا لتوثيق العلاقات الودية بينهما وإعطاء الضمانات الكافية لاحترام قدسية الأماكن المقدسة والمحافظة عليها وضمان حرية زيارتها <sup>(١)</sup> .

رفضت بريطانيا المشروع العربي المقدم إلى مؤتمر لندن ، لأنها لم تجد فيه الضمانات الكافية لأمن واستقرار اليهود في فلسطين ، وما يشبع أهدافها في إقامة وطن قومي لليهود فيها .

وفي أثناء ذلك عقد مجلس جامعة الدول العربية دورته الخامسة للمدة من (٣٠) تشرين الثاني - (١٢) كانون الأول ١٩٤٦ ، وكانت قضية فلسطين أهم القضايا التي تضمنها جدول أعمال المجلس . إذ جدد العراق مطالبته بضرورة تنفيذ مقررات (بلودان) السرية كحل لهذه القضية . إلا أن عدم أخذ مجلس الجامعة بما طرحة الوفد العراقي كان وراء فشل هذه الدورة في اتخاذ قرارات عملية تخص قضية فلسطين <sup>(٢)</sup> .

وعُقد مؤتمر لندن في دورته الثانية للمدة من (٢٧) كانون الثاني - (١٤) شباط ١٩٤٧ استكمالاً للمحادثات السابقة . وقد قدمت بريطانيا في هذه الدورة مشروعاً آخر عرف بمشروع (بيفن Beven) ، تضمن إقامة منطقة عربية وأخرى يهودية ، تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال الذاتي في نطاق دولة موحدة ذات حكومة مركزية مع الموافقة على استمرار الهجرة اليهودية بمعدل أربعة آلاف مهاجر شهرياً ولمدة عامين ، والسماح بهجرة يهودية على أساس قدرة البلاد على الاستيعاب الاقتصادي <sup>(٣)</sup> .

---

(١) ج. د. ع ، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين (١٩٤٧-١٩٥٠) ، المجموعة الثانية ، (القاهرة ، د.ت) ، وثيقة رقم (٤) ، ص ٤٥ ؛ محمد عزة دروزه ، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ، ج ٢ ، (بيروت ، ١٩٥١) ، ص ٦٦-٦٧ .

(٢) د. ك. و ، البلاط الملكي ، ملف رقم ٣١١/٤٦٨١ ، وزارة الخارجية (الدائرة العربية) إلى مديرية الدعاية العامة ، (سري ومستعجل) ، في (١٤) كانون الأول ١٩٤٦ ، وثيقة رقم (٧٦ و ٧٧ و ٧٨) ، ص ١٢٤-١٢٧ .

(٣) ج. د. ع ، الوثائق الرئيسية ، ص ١٠-١١ ؛

Sir John Bagot Clubb, Britain and the Arab, (London, 1959); P.P. 319-320.

رفض الوفد العربي المشارك في الدورة الثانية في مؤتمر لندن ، مشروع (بيفن) ، مؤكداً رفضه التام للهجرة اليهودية إلى فلسطين وفكرة التقسيم<sup>(١)</sup> .

وقد أعلنت بريطانيا عن أسفها لعدم التوصل إلى حل مرضٍ لكلا الطرفين العربي والصهيوني ، في مؤتمر لندن حول قضية الهجرة والتقسيم . ويبدو أن بريطانيا بتصريحها هذا أرادت التوصل عن مسؤولياتها تجاه فلسطين ، ورميها على عاتق الأمم المتحدة ، للبت في أمرها بعد أن فشلت كافة الجهود الدبلوماسية لحل قضية فلسطين<sup>(٢)</sup> .

وأمام هذه التطورات في قضية فلسطين ، عقد مجلس الجامعة العربية ، ولجنته السياسية اجتماعين متداخلين لهما في القاهرة استمررا للمدة من (١٧-٢٩) آذار ١٩٤٧ ، للنظر في النتائج التي تمخضت عن مؤتمر لندن ، لتوحيد السياسة العربية . وقد توصلت الوفود العربية المشاركة في كلا الاجتماعين إلى جملة من القرارات أكدت في مضمونها ضرورة دعم الصمود العربي في فلسطين واستمرار الإمداد المادي والمعنوي للهيئة العربية العليا وإجراء الدعاية اللازمة للقضية الفلسطينية عربياً وعالمياً<sup>(٣)</sup> .

لم تكن هذه القرارات لتمنع بريطانيا من تنفيذ مخططاتها ، لا سيما بعد رفض الوفود العربية المشاركة في كلا الاجتماعين لاقتراح تقدم به الوفد العراقي حول ضرورة تنفيذ مقررات (بلودان) السرية وأهمها ما هو متعلق بقطع النفط . فقدمت بريطانيا طلبها إلى

---

(1) Ibid.; P. 320 ;

عبد الرزاق محمد أسود ، الموسوعة الفلسطينية ، فلسطين ، المجلد الثاني ، (الدار العربية للموسوعات ، د.ت) ، ص ٤٤٤ .

(٢) علي الدليمي ، المصدر السابق ، ص ٤٩ .

(٣) الهيئة العربية العليا : وهي الممثل الشرعي للشعب العربي الفلسطيني . كانت تعرف بـ (اللجنة العربية العليا) ، وسميت بهذا الاسم تنفيذاً للقرارات العلنية التي اتخذت في مؤتمر (بلودان) في حزيران ١٩٤٦ . ينظر : صباح ويس ، المصدر السابق ، ص ١٠٧-١٠٩ . د.ك. و ، البلاط الملكي ، ملف رقم ٣١١/٤٦٨٠ ، وزارة الخارجية (الدائرة العربية) إلى ديوان مجلس الوزراء ، (سري) ، الرقم (ش/١٢٧/١٢٧/١٤/٢٣٧٢) في (١٨) آذار ١٩٤٧ ، وثيقة رقم (٦٣) ، ص ١٢٩ ؛ د.ك. و ، البلاط الملكي ، ملف رقم ٣١١/٤٨٧٧ ، وزارة الخارجية (الدائرة العربية) إلى رئاسة الديوان الملكي ، (سري) ، الرقم (ع/٢٣٧/٢٣٧/١٣/٣٨٥٢) في (٢٢) آذار ١٩٤٧ ، وثيقة رقم (١٦) ، ص ١٨ .





الأمين العام للأمم المتحدة لعرض قضية فلسطين على الجمعية العامة بدورها السنوية العادية<sup>(١)</sup> .

فعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها الاستثنائية والتي استمرت من (٢٨) نيسان ١٩٤٧ ولغاية صدور قرار الجمعية العامة رقم (١٠٦) في (١٥) أيار ١٩٤٧ ، بتأليف لجنة خاصة لفلسطين سميت بـ(اليونسكوب Unscop) بأغلبية (٤٥) صوتاً مقابل (١٧) صوتاً ، وهي أصوات الدول العربية وتركيا وأفغانستان وامتناع (سيام) عن التصويت<sup>(٢)</sup> . وقد منحت هذه اللجنة صلاحيات واسعة لدراسة قضية فلسطين وتحري الحقائق ، وإعداد تقرير تقدمه للجمعية العامة للأمم المتحدة<sup>(٣)</sup> .

مارست لجنة اليونسكوب نشاطها على الرغم من الرفض العربي لها ولصلاحياتها ، وذلك في اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية للمدة من (٥-٧) حزيران ١٩٤٧ ، وقد دعت الوفود العربية المشاركة إلى ضرورة مقاطعة اللجنة وعدم الاتصال بها ، وضرورة إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين . تلاه انعقاد مؤتمر آخر للجنة السياسية لجامعة الدول العربية في (صوفر) بلبنان للمدة من (١٦-١٩) أيلول ١٩٤٧ أثر صدور تقرير لجنة التحقيق الدولية والذي جاء مجحفاً بالحق العربي الفلسطيني ، إلا أن مقررات المؤتمر لم تكن لتخرج عن نطاق التهديد والكلام المزخرف ، دون المساس بمصالح الدول الكبرى من خلال الأخذ بمقررات مؤتمر بلودان السرية<sup>(٤)</sup> .

---

(١) أميل الغوري ، قضية فلسطين في الأمم المتحدة ، (بيروت ، ١٩٦٠) ، ص ٨-١١ ؛ صباح ويس ، المصدر السابق ، ص ١٢٧-١٢٨ .

(٢) اليونسكوب : جاءت التسمية من الأحرف الأولى لـ(لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين) .  
United Nations Special Committee on Palestine.

ينظر : صباح ويس ، المصدر السابق ، ص ١٣٠ .

(٣) سيام : وهي تايلند . صباح ويس ، المصدر السابق ، ص ١٣٠ ؛ نوري العاني ، المصدر السابق ، وثيقة رقم (١٤٩) ، ص ٤٩-١٥٠ .

(٤) صدر هذا التقرير في (٣١) آب ١٩٤٧ وتضمن مشروعين لحل القضية الفلسطينية ، أولهما مشروع الأغلبية ويدعو إلى إنهاء الانتداب ، وتقسيم فلسطين ، وإنشاء دولة عربية ودولة يهودية وكيان منفصل لمدينة القدس يخضع لنظام دولي خاص تديره الأمم المتحدة على أن ترتبط بوحدة اقتصادية . أما ثانيهما فهو مشروع الأقلية الذي نص على إنهاء الانتداب وإنشاء دولة اتحادية مؤلفة من قسمين عربي ويهودي ، ولكل منهما حكومة ذات سلطات محلية فقط . تكون القدس عاصمة لها مع التوصية بإدخال (مائة ألف) مهاجر يهودي . ينظر : صباح ويس ، المصدر



وأمام ازدياد الإرهاب الصهيوني في فلسطين ، عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعه في (عالية) ببيروت للمدة من (٧-١٥) تشرين الأول ١٩٤٧ . وتم في هذا الاجتماع دراسة المقررات التي اتخذت في مؤتمر (صوفر) ، مع الاطلاع على تقرير اللجنة الفنية العسكرية التي أوكلت إليها مهمة دراسة النواحي العسكرية جميعها في فلسطين لكل من العرب واليهود ، وتقديم التوصيات إلى مجلس الجامعة <sup>(١)</sup> .

لم تكن قرارات مؤتمر عالية ذات أهمية ، وكانت غير قادرة على الحيلولة دون إصدار قرار التقسيم . إذ إن أهم ما جاء في قرارات المؤتمر ، تشكيل لجنة مؤلفة من إسماعيل صفوت من العراق رئيساً ، وعضوية كل من المقدم محمود الهندي من سورية ، والمقدم الركن شوكت شقير من لبنان ، وعزة دروزه من فلسطين لتدريب عرب فلسطين وتجنيدهم تحت إشراف الفريق الركن طه الهاشمي . ويعد المشروع العسكري هذا هو الأول من نوعه في الجامعة العربية <sup>(٢)</sup> .

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، قرارها القاضي بتقسيم فلسطين في (٢٩) تشرين الثاني ١٩٤٧ <sup>(٣)</sup> إلى دولة عربية وأخرى يهودية وأخرى خاضعة للإدارة

---

السابق ، ص ١٣٩ ؛ تقرير لجنة التحقيق ، المصدر السابق ، ملحق رقم (٩) ، ص ٧٥ ؛ ج . د . ع ، الوثائق الرئيسية ، وثيقة رقم (٩) ، ص ١٢٣ ؛ جريدة (الأخبار) ، بغداد ، العدد (٢٠٤٣) ، في (٢١) أيلول ١٩٤٧ .

(١) ضمت اللجنة : محمود الهندي (سورية) ، صبحي الخضر (فلسطين) ، إسماعيل صفوة (العراق) ، بهجت طيارة (الأردن) ، شوكت شقير (لبنان) . ينظر : صباح ويس ، المصدر السابق ، ص ١٤٣ ؛ صالح صائب الجبوري ، محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية ، (بيروت ، ١٩٧٠) ، ص ١١٤-١١٥ .

(٢) قرارات مؤتمر عالية :

١- ضرورة تنفيذ قرارات بلودان السرية في حال تطبيق أي حل من شأنه ألا يجعل فلسطين دولة عربية مستقلة .

٢- ضرورة اتخاذ احتياطات عسكرية على حدود فلسطين عند انسحاب بريطانيا من فلسطين .

٣- تقديم المساعدات المادية والمعنوية إلى العرب في فلسطين من الدول العربية وجامعتها . ينظر : تقرير لجنة التحقيق ، المصدر السابق ، ص ٢١ ؛ عارف العارف ، النكبة (نكبة بيت المقدس والفرديوس المفقود ١٩٤٧-١٩٥٥) ، ج ٩ ، (بيروت ، ١٩٥٦) ، ص ١٤ .

(٣) للاطلاع على نص القرار . ينظر : ج . د . ع ، الأمانة العامة ، إدارة فلسطين ، الشعبة السياسية ، وثائق في قضية فلسطين ، (مطابع جريدة الصباح ، القاهرة ، د.ت) ، ص ٥-٧ ؛ ج . د . ع ،



الدولية ، مما أثار موجة عارمة من الرفض والاستنكار شملت دول الوطن العربي كافة . فعلى صعيد الجامعة العربية ، عقد مجلس الجامعة اجتماعاً له في القاهرة للمدة من (٨-١٧) كانون الأول ١٩٤٧ لبحث قرار التقسيم ، طالب الوفد العراقي المشارك في اجتماع المجلس بضرورة استعمال القوات النظامية في ضوء ما جاء في التقارير العسكرية المرفوعة من قبل رئيس الهيئة العسكرية . كما أكد ضرورة استعمال النفط بوصفه سلاحاً عن طريق توقف شركات النفط كافة في الدول العربية المنتجة للنفط ، وإلغاء امتيازاتها كحلٍ وحيدٍ لقضية فلسطين (١) .

وانتهت جلسات مجلس الجامعة العربية بقرارات أكدت في مضمونها تقديم الدعم المادي والعسكري وإرسال المتطوعين إلى فلسطين ، وعدم الاعتراف بقرار تقسيم فلسطين (٢) . تلا اجتماع مجلس الجامعة هذا ، اجتماعات متكررة استتكرت من خلالها الوفود العربية المشاركة القرارات والإجراءات كافة التي اتخذتها بريطانيا لتسهيل مهمة استلام الصهيونية للإدارة في فلسطين ، حيث بدأ الانسحاب البريطاني من الأراضي الفلسطينية يوم (١٥) أيار ١٩٤٨ ، ويعد هذا التاريخ نقطة تحول أثّرت اعتراف بريطانيا بقيام الكيان الصهيوني على كامل أرض فلسطين ، وإعلاناً صريحاً لقيام الحرب العربية - الصهيونية (٣) .

#### \* الحرب العربية - الصهيونية ١٩٤٨

قضية فلسطين في الأمم المتحدة ، مذكرة مرفوعة إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي (٣٢) ، ص ٨ ؛ أميل الغوري ، فلسطين ، (وزارة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٦٢) ، ص ١٢٣ ؛ هندامين البديري ، أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ (دراسة وثائقية) ، (دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٨) ، ص ٢٦٣ .

(١) أحمد فارس عبد المنعم ، جامعة الدول العربية (١٩٤٥-١٩٥٨) ، ط ١ ، (بيروت ، ١٩٨٦) ، ص ٤٦ ؛ أميل الغوري ، فلسطين ، ص ١٢٣-١٢٤ ؛ هندامين البديري ، المصدر السابق ، ص ٢٦٣-٢٦٤ .

(٢) أكرم زعيتير ، القضية الفلسطينية ، ط ٣ ، (دار الجليل ، عمان ، ١٩٨٦) ، ص ٢١ ؛ سمير عبد الوهاب التكريتي ، العراق والقضية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٧ ، ص ٤٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤٨ .



عقد مجلس الجامعة العربية قبل يومين من الانسحاب البريطاني اجتماعاً له في عمان بتاريخ (١٣) أيار ١٩٤٨ ، قررت فيه دخول الجيوش العربية إلى فلسطين يوم (١٥) أيار ، وأصر الملك عبد الله ، أثناء الاجتماع ، على أن تكون قيادة الجيوش العربية تحت أمرته ، وكان ذلك بإيحاء من بريطانيا . الأمر الذي أثار معارضة مصر وسورية وفلسطين والسعودية . فتم للملك عبد الله ما أراد ، وتم صدور أمر تعيين اللواء الركن نور الدين محمود وكيلاً له <sup>(١)</sup> .

وقد أكدت الجامعة العربية في جلستها أن الغاية من إرسال القوات العربية إلى فلسطين هو من أجل استقلال هذا البلد العربي وفق المبادئ الديمقراطية ، فتم إرسال مذكرة لهذا الغرض إلى الأمم المتحدة <sup>(٢)</sup> .

وكان للإنجازات العسكرية على أرض فلسطين الأثر المباشر في إسراع الولايات المتحدة وبريطانيا إلى دعوة مجلس الأمن للنظر في الحرب الواقعة بين القوات العربية والصهيونية ، ونتائجها ، ومحاولة وضع حد لها ، وتقديمها لمشروع تدعوان فيه إلى وقف القتال . وأمام الطلب البريطاني الأمريكي المقدم أصدر مجلس الأمن في (٢٩) أيار ١٩٤٨ قراراً بوقف القتال لمدة أربعة أسابيع وتوقيع الهدنة بين الطرفين المتقاتلين <sup>(٣)</sup> .

وعُقدت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية اجتماعاً في (٨) حزيران ١٩٤٨ ، لدراسة مشروع الهدنة الذي وضعه الوسيط الدولي الكونت (فولك برنادوت Folke Bernadotte) ، وأبلغت اللجنة السياسية مجلس الأمن موافقة الدول العربية على قرار الهدنة ، مع أملها بأن يتمكن الوسيط الدولي من إيجاد حلٍ عادلٍ للقضية الفلسطينية <sup>(٤)</sup> .

---

(١) د. ك. و ، البلاط الملكي ، ملف رقم (٣١١/٥٩٨) ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، جلسة الجامعة العربية في عمان (١٣) أيار ١٩٤٨ ، وثيقة رقم (٣٣) ، ص ٧١ .

(٢) د. ك. و ، البلاط الملكي ، ملف رقم ٣١١/٤٨٤٨ ، وزارة الخارجية (الدائرة العربية) ، (سري) ، دخول الجيوش العربية إلى فلسطين ، مذكرة الجامعة العربية إلى الأمم المتحدة ، في (١٦) أيار ١٩٤٨ ، وثيقة رقم (٢١) ، ص ٤٦-٤٢ .

(٣) صباح ويس ، المصدر السابق ، ص ١٧٨ .

(٤) د. ك. و ، البلاط الملكي ، ملف رقم ٣١١/٤٨٥١ ، وزارة الخارجية (الدائرة السياسية) إلى رئاسة الديوان الملكي ، (مستعجل للغاية) ، الرقم (ع/١٧٥٤/١٣/١٧٥٤) في (١٤) تموز ١٩٤٨ ، وثيقة رقم (١٤١) ، ص ١٦٧-١٦٨ .



مهما يكن من أمر فإن قبول الهدنة كان خطأ جسيماً وقعت فيه الحكومات العربية لدواعي وأسباب غير مسوغة ، بل عدت نقطة تحول في الموقف العسكري ، كونها نكسة أصابت الجبهة العربية ، إذ إن المؤشرات كافة أكدت أن الحكومتين المصرية والأردنية هما اللتان تتحملان كامل المسؤولية في قبول الهدنة والنتائج التي ترتبت على هذا القبول . في حين كان موقف العراق من الهدنة واضحاً في رفضه القاطع لهذا المبدأ ، على الرغم من المحاولات المصرية وحتى الأردنية للتأثير على الموقف العراقي الثابت ، عبر جلسات مجلس الجامعة العربية ولجنتها السياسية ، وتبريراتها التي حاولا من خلالها تبرير موقفهما في قبولهما الهدنة أمام وفود الدول العربية الأعضاء في الجامعة . ذلك القبول الذي كلف العرب كثيراً ، كونها فرصة أتاحت للجانب الصهيوني ، ليعيد بناء قوته العسكرية ، اعتماداً على الإسناد والدعم البريطاني والأمريكي غير المحدودين . في وقت لم يكن العرب بحاجة إلى الهدنة ، بوصفهم الطرف المتفوق في الحرب آنذاك <sup>(١)</sup> .

وقد التزم العرب بالهدنة التزاماً تاماً ، خلافاً للكيان الصهيوني ، فقد زاد من تعزيزاته وقواته ، فضلاً عن أن بريطانيا تحت ذريعة حفظ السلام بالمنطقة كانت قد قررت منع تزويد الدول العربية بالسلاح إذ كانت المورد الرئيس لهم . هذه الأسباب وغيرها كانت وراء تعزيز الموقف الصهيوني في الحرب ، وجعله قادراً على تحقيق المكاسب العسكرية على حساب القوات العربية المقاتلة في أرض فلسطين ، والتي تزامنت مع فشل الجهود الدبلوماسية التي بذلها (برنادوت) ، والتي كانت صمام الأمان للقوات الصهيونية التي من خلالها استردت قوتها <sup>(٢)</sup> . وبعد عودة القتال حققت القوات الصهيونية انتصارات في المعركة ، دفعت الولايات الأمريكية إلى تقديم طلب إلى مجلس الأمن ، لوقف القتال ، وفي (١٥) تموز أصدر المجلس قراره بوقف القتال ابتداءً من (١٨) تموز من العام نفسه <sup>(٣)</sup> . ونتيجة للموقف العسكري الصعب ، والضغط الدولي المستمر على الجامعة العربية ، عقدت اللجنة السياسية اجتماعاً لها في عالية ببيروت للمدة من (١٦-١٨) تموز لمناقشة قرار مجلس الأمن بشأن إيقاف القتال ، وبعد نقاش طويل ، توصلت

(١) علي الدليمي ، المصدر السابق ، ص ٧٠ .

(٢) صباح ويس ، المصدر السابق ، ص ١٨٢-١٨٤ .

(٣) د.ك. و ، البلاط الملكي ، ملف رقم ٤٨٥١/٣١١ ، وزارة الخارجية (الدائرة العربية) ، بغداد ، في

(١٨) تموز ١٩٤٨ (مقررات مجلس الأمن بشأن وقف القتال) ، وثيقة رقم ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و

و (١٣٧) ، ص ١٥٧-١٦١ .



اللجنة إلى قرار إيقاف القتال وإعلان الهدنة الثانية مقابل إيقاف الهجرات اليهودية ، وتحديد الهدنة بدلاً من جعلها غير محدودة <sup>(١)</sup> .

إلا أن إصرار العدو الصهيوني على مواصلة القتال وتحقيق الانتصارات على القوات العربية حال دون توقف القتال ، على الرغم من صدور قرار مجلس الأمن في (٢٢) تشرين الأول ١٩٤٨ القاضي بوقف إطلاق النار ، لأن القوات الصهيونية لم تبد أي اهتمام به . إذ واصلت تقدمها لتحقيق أهدافها بضم أكبر مساحة ممكنة مستغلة تفوقها العسكري . وبالنظر إلى تفوق الجانب العسكري الصهيوني في الحرب ، وعدم اتفاق الحكام العرب على صيغة واحدة في القتال ، وعدم توحيد القيادات العربية ، وعدم تمكن الدول العربية من كسر الحصار العسكري الذي فرضته الدول الغربية على التسلح العربي ، كلها أمور عززت من الموقف الصهيوني ، وأضعفت الموقف العربي ، فظهرت بوادر قبول الصلح لدى بعض الدول العربية مع الكيان الصهيوني <sup>(٢)</sup> .

كانت الحكومة المصرية أول من قبلت بمبدأ التصالح ، وأرسلت مندوبها في (٧) كانون الثاني ١٩٤٩ إلى رودس ، من دون إعلام الجامعة العربية أو الدول العربية الأخرى بذلك . متذرعة بتخاذل الجيش العراقي والأردني بعد أن كانت الداعية إلى استمرار القتال ، واجتمع المندوبون العسكريون لمصر والكيان الصهيوني في رودس تحت إشراف (بانش Bansh) الوسيط الدولي الذي حل محل (برنادوت) ، تبعتها بعد ذلك الدول العربية ، ما عدا العراق ، والسعودية ، لفقدان الحدود المشتركة بينهما وبين فلسطين المحتلة <sup>(٣)</sup> .

#### \* المقاطعة العربية

---

(١) د. ك. و ، البلاط الملكي ، ملف رقم ٣١١/٥٤٣٦ ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، جلسات الجامعة العربية ، وثيقة رقم (١٩) ، ص ٣١ .

(٢) صباح ويس ، المصدر السابق ، ص ١٨٧-١٨٨ .

(٣) وقعت الهدنة المصرية - الصهيونية في (٢٤) شباط ١٩٤٩ ، اللبنانية - الصهيونية في (٣٣)

آذار ١٩٤٩ ، الأردنية - الصهيونية في (٣) نيسان ١٩٤٩ ، السورية - الصهيونية في (٢٠)

تموز ١٩٤٩ . ينظر : اتفاقيات الهدنة العربية الإسرائيلية شباط - تموز ١٩٤٩ ، نصوص الأمم

المتحدة وملحقاتها ، (بيروت ، ١٩٦٨) ، ص ٩-٣٥ .



يعد قرار المقاطعة ، الذي اتخذه مجلس الجامعة العربية بحق البضائع الصهيونية في (٢) كانون الأول ١٩٤٥ ، محورا مهما من محاور القضية الفلسطينية داخل الجامعة ، وتأليف لجنة من الدول العربية الأعضاء لغرض التنسيق والإشراف على تنفيذ قرار المقاطعة ، ودراسة ما يقدم إليها أو ما ترتأيه من اقتراحات ووسائل ، لتحقيق هدف العرب في دفع خطر الاقتصاد اليهودي عنهم . وعرفت هذه اللجنة بـ(لجنة الإشراف والتنسيق لمتابعة مقاطعة الصناعات الصهيونية في فلسطين) <sup>(١)</sup> .

وقد اتسمت المقاطعة العربية بوجود ثغرات ناتجة عن أسباب داخلية وخارجية ، إلا أنها حالت وبشكل واضح دون تسرب الصناعات الصهيونية ، التي تصنع داخل فلسطين وخارجها إلى الدول العربية ، ومنع الصادرات إليها ، ومصادرة كل ما يقع في أيدي العرب ، ولا سيما بعد ازدياد عمليات التهريب من وإلى فلسطين <sup>(٢)</sup> .

تطور قرار المقاطعة العربية ليشمل في (٢٦) أيار ١٩٤٨ منع استعمال الموانئ العربية من قبل البواخر التجارية التي تخدم الأغراض الصهيونية ، ومنع التعامل كذلك مع الشركات والأفراد التي تتعامل مع الكيان الصهيوني ووضع أسمائها في القائمة السوداء ، التي يحظر التعامل مع من يدون فيها من الشركات والمعامل ، من قبل الدول العربية الأعضاء في الجامعة <sup>(٣)</sup> .

ثم تلت ذلك مرحلة أخرى من مراحل المقاطعة العربية للكيان الصهيوني ، بتنظيم المقاطعة عام ١٩٥١ ، بعد ظهور أهداف أخرى وجديدة من الأهداف المرجوة من وراء تنفيذ قرار المقاطعة أهمها : إحباط خطط الصهيونية العالمية بالسيطرة الاقتصادية على أسواق الوطن العربي ، وبالنتيجة إنقاذ الصناعات الناشئة من خطر الصناعات الصهيونية ، والعمل على تجميد اقتصاديات العدو الصهيوني ، ودفعه إلى التدهور . فتم بتاريخ (١٩) أيار ١٩٥١ ، إصدار قرار في اجتماع مجلس الجامعة العربية ، تضمن إنشاء

---

(١) هاني الهندي ، المقاطعة العربية لإسرائيل ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٥) ، ص ٧٢ .

(٢) جريدة (الزمان) ، بغداد ، العدد (٢٨٢٦) ، في (٢٥) كانون الثاني ١٩٤٧ .

(٣) د. ك. و ، البلاط الملكي ، ملف رقم ٣١١/٤٨٤٩ ، مذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى وزارة الخارجية العراقية ، الرقم (١١/٢٥٧٩/٢٥٧٩) في (٢٧) أيار ١٩٤٨ ، وثيقة رقم (١٦) و (١٧) ، ص ٢٣ ، ٢٧ ؛ د. ك. و ، البلاط الملكي ، ملف رقم ٣١١/٤٦٨٥ ، كتاب وزارة الخارجية العراقية (الدائرة العربية) إلى الديوان الملكي ، الرقم (ع/٢٩٠١/٨٩١/١٤/١٧٦٤٢) في (١٩) آب ١٩٥٠ ، وثيقة رقم (٦٧) ، ص ٩٩ .

جهاز يتولى تنسيق الخطط العربية لمقاطعة العدو ، يرأسه مفوض عام يعينه الأمين العام لجامعة الدول العربية . على أن يتم تعيين المفوض خلال شهر ، وإنشاء جهاز خلال ثلاثة شهور من تاريخ القرار . ويعاون المفوض العام مندوب عن كل دولة عربية عضوة ، بصفة ضابط اتصال تعيينه حكومته . كما تضمن القرار إنشاء مكتب مركزي تكون دمشق مقره ، وكذلك إنشاء مكتب دائم في كل دولة عربية ، يعنى بجميع شؤون المقاطعة أما مهمة المكتب المركزي ، فهي تأمين الاتصال بالمكاتب المختصة بشؤون المقاطعة في كل دولة من دول الجامعة العربية <sup>(١)</sup> .

وقد باشر جهاز المقاطعة أعماله في أول مؤتمر لضباط اتصال المكاتب الإقليمية في القاهرة ، بتاريخ (٣) تشرين الثاني عام ١٩٥١ ، وذلك برفع تقاريره إلى اجتماعات مجلس الجامعة العربية الدورية . ليكون المجلس على اطلاع تام بأهم إنجازات مكاتب المقاطعة ، لغرض الاطمئنان على سير العمل <sup>(٢)</sup> .

وكان لنشاط جهاز المقاطعة ومكاتبه الإقليمية ، تأثيره السلبي على الاقتصاد الصهيوني ، إلى الحد الذي دفع سلطات الاحتلال إلى إنشاء إدارة تابعة لوزارة الخارجية الصهيونية ، هدفها متابعة نشاط المقاطعة العربية وجهودها ومحاولة عرقلتها من خلال اتباع طرق ملتوية في التعاملات الاقتصادية مع الشركات الأجنبية الكبرى ، التي لها تعاملاتها مع الدول العربية . لتمتلى القائمة السوداء بأسماء وعناوين تلك الشركات <sup>(٣)</sup> . مما أثر وبصورة واضحة على قرار المقاطعة الاقتصادية للكيان الصهيوني ، ولا سيما في المدة المحصورة بين (١٩٦٥-١٩٧٣) التي سنتناولها بالبحث في هذه الأطروحة .

## \* حكومة عموم فلسطين

(١) تولى إدارة المكتب الرئيسي ثلاث أشخاص هم على التوالي : اللواء وحيد شوقي (مصر) (١٩٥١-١٩٥٤) ، الدكتور عبد الكريم العائدي (سورية) (١٩٥٤-١٩٦٢) ، محمد محمود محجوب (مصر) (١٩٦٣ صعوداً) . ينظر : هاني الهندي ، المصدر السابق ، ص ٩٠ .

(٢) د. ك. و ، البلاط الملكي ، ملفه رقم (٣١١/٤٦٨٨) ، كتاب وزارة الخارجية العراقية (الدائرة العربية) إلى الديوان الملكي ، (سري ومستعجل) ، الرقم (ع/١٣٧٠/٤٧٨/٤/٢١١٦٧) ، في (٤) أيلول ١٩٥١ ، وثيقة رقم (١٥) ، ص ٥٠ .

(٣) مروه جبر ، المصدر السابق ، ص ٢٠٠ .





وفي صفحة أخرى من صفحات القضية الفلسطينية داخل الجامعة العربية ، تلك التي تتعلق بالتمثيل الفلسطيني في الجامعة . إذ طرحت فكرة تشكيل حكومة فلسطينية أو إدارة محلية عدة مرات في أثناء مناقشة اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في مؤتمر عالية في تشرين الأول ١٩٤٧ . وجهود المفتي أمين الحسيني لإقناع الدول العربية الأعضاء في الجامعة ، حول أهمية تشكيل حكومة فلسطينية وأن تكون برئاسة ، والتي لاقت الرفض الواضح من الأردن والعراق <sup>(١)</sup> .

وتكررت تلك المحاولات في أثناء اجتماع مجلس الجامعة العربية ولجنتها السياسية طيلة عام ١٩٤٨ ، إلى أن جاءت الفرصة لتشكيل حكومة عموم فلسطين في اجتماع عقدته الإدارة المدنية في غزة بتاريخ (٢٣) أيلول ١٩٤٨ . الذي أعلن فيه تشكيل الحكومة برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي ، وانتخاب المفتي أمين الحسيني ، رئيساً للمجلس الوطني في الأول من تشرين الأول ١٩٤٨ . وبتشجيع واضح من مصر والسعودية ، الراضين لضم القسم العربي من فلسطين إلى الأردن <sup>(٢)</sup> .

وقد أثار أمر تشكيل حكومة عموم فلسطين ، سخط الحكومة الأردنية ، لأن ذلك يعني القضاء على كافة المشاريع الهادفة إلى ضم القسم العربي من فلسطين ، فأعلنت عن معارضتها لقيام هذه الحكومة ، أما العراق فقد كان مسانداً للموقف الأردني في بادئ الأمر ، لأن ذلك يعني تأييده لمشروع التقسيم الذي قاومه العرب <sup>(٣)</sup> .

إلا أن السياسة الجديدة التي سارت عليها حكومة العراق ، بعد تعيين مزاحم الباجهجي رئيساً للوزراء والداعي إلى إزالة العقبات التي تقف أمام تطور العلاقة مع باقي

---

(١) جاء الرفض العراقي لهذه الفكرة كرد فعل للحكومة العراقية لصاحب الفكرة (أمين الحسيني) ، كونها تحمله المسؤولية كاملة لحركة أيار ١٩٤١ . أما الرفض الأردني فقد جاء لتطبيق المشروع القاضي بضم الجزء العربي من فلسطين إلى الأردن . ينظر : نبيل شاكر وادي الجبوري ، العلاقات العراقية - المصرية ١٩٣٢-١٩٥٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية التربية ، جامعة بغداد ١٩٨٨ ، ص ١٥٧ ؛ علي الدليمي ، المصدر السابق ، ص ٧٨ .

(٢) عبد الله كاظم عبد ، المصدر السابق ، ص ٩٦ .

(٣) سمير عبد الوهاب التكريتي ، المصدر السابق ، ص ٩٠ .



الدول العربية ، دفعته إلى التصريح لجريدة المصري عن عزم حكومته الاعتراف بحكومة عموم فلسطين الجديدة <sup>(١)</sup> .

وتم بالفعل عقد اجتماع لمجلس الوزراء العراقي في (١١) تشرين الأول ١٩٤٨ ، اتخذ فيه قرار يعترف بموجبه بقيام حكومة عموم فلسطين المؤقتة التي اتخذت من غزة مقراً لها <sup>(٢)</sup> . وفي تصريح للحكومة العراقية عن الأسباب التي دفعتها إلى تغيير موقفها بشأن حكومة عموم فلسطين وهي :

١- اهتمام العراق بأمر صيانة وحدة الجبهة العربية . -٢- إن قرار العراق الاعتراف بحكومة عموم فلسطين يساعد على إنهاء الخلاف بين الأردن وبعض الدول العربية قبل أن يؤدي هذا الخلاف إلى التصدع والانشقاق الواضح في الصف العربي <sup>(٣)</sup> .  
أما عن الموقف الأردني فقد اتضحت حقيقته عند إعلان تشكيل الحكومة الفلسطينية ، عندما رفض الملك عبد الله السماح لهذه الحكومة من ممارسة مسؤولياتها في المنطقة الوسطى التي يشغلها الجيش الأردني ، وبعث برسالة إلى أحمد حلمي يحذره من مغبة بقاءه على رأس الحكومة وأن لا يكون لعبة بأيدي غيره من الحكام العرب <sup>(٤)</sup> .

وسارعت الحكومة الأردنية إلى محاولة كسب التأييد لموقفها من خلال دعوة بعض الشخصيات السياسية الفلسطينية لحضور مؤتمر تم عقده في عمان بتاريخ الأول من تشرين الأول ١٩٤٨ ، والذي تقرر فيه عدم الاعتراف بشرعية حكومة عموم فلسطين ، وفوض المجتمعون الملك عبد الله للتحدث باسم فلسطين . ثم تلاه مؤتمر آخر عقد في أريحا في الأول من كانون الأول ١٩٤٨ ، بهدف التوصل إلى ما كان يبغيه الملك في الحصول على الموافقة من أجل ضم القسم العربي من فلسطين إلى الأردن تحت عرشه ، وتم تحقيق ذلك في هذا المؤتمر <sup>(٥)</sup> .

---

(١) طه الهاشمي ، مذكرات طه الهاشمي (١٩٤٢-١٩٥٥) (العراق - سورية - القضية الفلسطينية) ج ٢ ، ط ١ ، (بيروت ، ١٩٧٨) ، ص ٢٤٢ .

(٢) د.ك. و ، ملف رقم (٣١١/٥٤٤٥) ، قرارات مجلس الوزراء في (١١) تشرين الأول ١٩٤٨ ، وثيقة رقم (١٧) ، ص ٣٦ .

(٣) جريدة (صوت الأهالي) ، بغداد ، العدد (١٦٣٧) ، في (١٣) تشرين الأول ١٩٤٨ .

(٤) سمير عبد الوهاب التكريتي ، المصدر السابق ، ص ٩٣ .

(٥) أهم ما جاء في مؤتمر أريحا من مقررات هي : ١- القول بوحدة فلسطين والأردن . -٢- الإسراع بإعادة اللاجئين . -٣- مبايعة الملك عبد الله ملكاً على جميع فلسطين باسم سورية الجنوبية . -



أثار مؤتمر أريحا ومقرراته ، موجة عارمة من الاستياء في مصر والسعودية وسورية واليمن ولبنان والعراق ، وطالبت مصر والسعودية بالأردن من جامعة الدول العربية لأنه يريد أن يبني له مجداً على أشلاء عرب فلسطين<sup>(١)</sup> . وبعد وساطة الوصي عبد الإله لحل الأزمة دون إقصاء الأردن ، وافق الملك عبد الله على تأجيل مصادقته على قرارات أريحا إلى أجل غير مسمى<sup>(٢)</sup> .

لم تكن لقضية التمثيل الفلسطيني أن تنتهي إلى هذا الحد ، بل نجد قيام الملك عبد الله بالإيعاز إلى القوات الأردنية في كانون الثاني ١٩٤٩ بالقيام بأعمال الاستفزاز المسلح ضد رجال الجهاد المقدس . مما كان سبباً في تأزم الموقف أكثر من السابق ، ولا سيما بعد عجز الجامعة العربية في وضع حد للانتهاكات الأردنية<sup>(٣)</sup> . كما أضعف القرار الأردني الصادر في (٤) نيسان ١٩٥٠ حكومة عموم فلسطين التي وقفت عاجزة أمامه ، والقاضي بضم الضفة الغربية إلى شرق الأردن وسميت الدولة الجديدة بـ(المملكة الأردنية الهاشمية) والذي صادق عليها مجلس الأمة الأردني في التاريخ المذكور<sup>(٤)</sup> .

ترك القرار الأردني أثره على اجتماع مجلس الجامعة المنعقد في (١٠) أيار ١٩٥٠ الذي طالب الدول الأعضاء ، فصل الأردن من عضوية الجامعة . إلا أن موقف وفدي العراق واليمن كان له عظيم الأثر في تريث الجامعة باتخاذ قرار الفصل . ومن ثم الموافقة

---

٤- وضع نظام انتخاب ممثلين عن عرب فلسطين وانتخاب لجنة فلسطينية على أن تحل محل الهيئة العربية العليا . ينظر : د. ك. و ، البلاط الملكي ، ملف رقم ٣١١/٤٨٥٤ ، من مفوضية المملكة الأردنية الهاشمية بمصر إلى الأمانة العامة للجامعة العربية ، الرقم (٣١٤٤/١٩/١) في (١٣) كانون الأول ١٩٤٨ ، وثيقة رقم (١٢) ، ص ٢١-٢٢ .

(١) جهاد مجيد محي الدين ، العراق والسياسة العربية (١٩٤١-١٩٥٨) ، (مركز دراسات الخليج العربي ، بغداد ، ١٩٨٠) ، ص ١٥٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٥٧ .

(٣) صباح ويس ، المصدر السابق ، ص ٢٩٥ .

(٤) د. ك. و ، البلاط الملكي ، ملف رقم ٣١١/٤٦٨٥ ، قرارات مجلس الجامعة العربية بخصوص ضم الملك عبد الله الضفة الغربية إلى الأردن ، وثيقة رقم (٧٤) ، ص ١١٧ ؛ جريدة (الأهرام) ، القاهرة ، العدد (٢٣١٨١) ، في (١٤) نيسان ١٩٥٠ .



على وضع الضفة الغربية تحت الإدارة الأردنية ، واعتبار حكومة عموم فلسطين حكومة ممثلة لجميع الفلسطينيين وذلك في اجتماع مجلس الجامعة في حزيران ١٩٥٠<sup>(١)</sup> . وفي سبيل إبراز الكيان الفلسطيني قامت الجامعة العربية ، بعقد اجتماعات دورية لصبغ حكومة عموم فلسطين بصبغة قانونية ، ولمنحها من السلطات ما يمكنها من إتمام طريقها ، فشهدت المدة الممتدة من عام (١٩٥٥-١٩٦٣) ، جهوداً مستمرة لتأكيد الكيان الفلسطيني ومنحه حق تقرير مصيره ، والتي اصطدمت بالموقف الرافض من بعض الدول العربية ولا سيما الأردن . فكان ذلك إيذاناً باضمحلال حكومة عموم فلسطين لعدم ممارستها الدور المرسوم لها حتى انتهائها في عام ١٩٦٣ . لتأخذ منظمة التحرير الفلسطينية<sup>(٢)</sup> ، دورها في تأكيد كيان الشعب الفلسطيني وتمثيله ، وذلك في مؤتمر القمة العربي الأول في كانون الثاني ١٩٦٤ ، برئاسة أحمد الشقيري<sup>(٣)</sup> . وممارسة ذلك الدور عملياً في الأول من كانون الثاني ١٩٦٥<sup>(٤)</sup> .

---

(١) د.ك. و ، البلاط الملكي ، ملف رقم ٣١١/٤٧٢٥ ، وثائق الجامعة العربية ، إلى المفوضية العراقية في القاهرة ، في أيار ١٩٥٠ ، وثيقة رقم (٢٥) ، ص ٤٠-٤٢ ؛ جورج لنشوفسكي ، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية ، ترجمة : جعفر الخياط ، ج ٢ ، (دار المتنبى ، بغداد ، ١٩٨٦) ، ص ٣٣٦ .

(٢) منظمة التحرير الفلسطينية : أنشأت منظمة التحرير الفلسطينية بناءً على قرار مؤتمر القمة العربي الأول ، وفي (٢٨) أيار ١٩٦٤ انعقد المؤتمر الفلسطيني الأول في القدس ، وشهد ولادة المنظمة برئاسة أحمد الشقيري . وتم وضع النظام الداخلي للمنظمة . ينظر : ج. د. ع ، الأمانة العامة ، منظمة التحرير الفلسطينية ، (القاهرة ، ١٩٦٦) ، ص ١-٨٥ ؛ أميل الغوري ، حديث أحمد الشقيري في آخر ساعة ، (بيروت ، ١٩٦٤) ، ص ٣-٢٣ .

(٣) أحمد الشقيري : سياسي ومحامي فلسطيني ، ترأس المكتب العربي للدعاية في واشنطن ثم مكتب القدس ، عضو اللجنة العربية العليا من آذار - حزيران ١٩٤٦ ، مساعد السكرتير العام لجامعة الدول العربية للشؤون السياسية (١٩٥١-١٩٥٧) . ممثل المملكة العربية السعودية في الأمم المتحدة (١٩٥٧-١٩٦٢) . رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ إنشائها عام ١٩٦٤ حتى استقالته عام ١٩٦٧ . عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري ، الموسوعة السياسية ، ط ١ ، (بيروت ، ١٩٧٤) ، ص ٣١ .

(٤) محمد حافظ غانم ، المشكلة الفلسطينية على ضوء أحكام القانون الدولي ، (جامعة الدول العربية - الأمانة العامة ، القاهرة ، ١٩٦٥) ، ص ١٣٥-١٣٧ ؛ مروه جبر ، المصدر السابق ، ص ١٣٣ .



### \* قضية القدس

ومن جهود الجامعة العربية ، في نطاق المحافظة على الكيان الفلسطيني ، تلك الجهود التي بذلت في سبيل الحفاظ على عروبة القدس ، أمام أشرس هجمة صهيونية رامية إلى تهويد القدس . فكما ورد في قرار تقسيم فلسطين الصادر في (٢٩) تشرين الثاني ١٩٤٧ ، باستبعاد القدس عن الدولتين (العربية - الصهيونية) على أن تكون تحت إشراف مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة ، بوصفها كياناً منفصلاً<sup>(١)</sup> . إلا أن عدم التزام الكيان الصهيوني بما ورد بنص قرار التقسيم ، كان سبباً مباشراً لعودة القضية من جديد في مباحثات الجامعة العربية . في محاولة لوضع حد لنشاط العصابات الصهيونية والمجازر التي ارتكبت بحق سكان (القدس) من أبناء الشعب الفلسطيني . ضاربة بذلك قرارات مجلس الأمن الصادرة بخصوص القدس عرض الحائط . وهذا ما لمسناه خاصة عند اندلاع الحرب العربية - الصهيونية في (١٥) أيار ١٩٤٨ . وتوقيع الهدنة الأولى بين الطرفين المتحاربين . والمقترحات التي قدمها (برنادوت) والتي دعا فيها إلى ضم القدس إلى الإقليم العربي مع منح الطائفة اليهودية حق الاستقلال بشؤونها البلدية ، ووضع تدابير خاصة لحماية الأماكن المقدسة<sup>(٢)</sup> .

كان لرفض سلطات الاحتلال الصهيوني للمشروع الذي وضعه الوسيط الدولي ، واستمرارها في تجاوزاتها على الحقوق العربية في القدس ، وأهمها نقل العاصمة الصهيونية إلى القدس في (١١) كانون الأول ١٩٤٩ والذي جاء متزامناً مع قبول العرب للمشروع المقدم من لجنة التوفيق

---

(١) مروه جبر ، المصدر السابق ، ص ٩٧ ؛ علي الدليمي ، المصدر السابق ، ص ٧١ ؛ محمد الجوعاني ، المصدر السابق ، ص ٨١ .

(٢) حول قرارات مجلس الأمن الصادرة بخصوص القدس . ينظر : عز الدين فوده ، قضية القدس في محيط العلاقات الدولية ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٦٩) ، ص ١٩٠ ؛ إبراهيم أبو لغد ، تهويد فلسطين ، ترجمة : سعد رزق ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٢) ، ص ٣٣٦-٣٣٧ ؛ عز الدين فوده ، المصدر السابق ، ص ١٩٠ .



الدولية والداعي إلى وضع نظام دائم لتدويل المنطقة . والذي أثر في تأييد واعتراف بعض الدول الكبرى كبريطانيا ، مما شجع سلطات الاحتلال لاتخاذ إجراءات أخرى للقضاء على عروبة القدس <sup>(١)</sup> . دون أن يكون هنالك رد فعل عربي على نطاق الجامعة العربية ، يحافظ فيه على الحق العربي في المنطقة وإنما اكتفت بصياغة الاحتجاجات ومواصلة المساعي السلمية ، معطية بذلك فرصة أخرى لسلطات الاحتلال لتتحدى في أعمالها الإجرامية بحق القدس وساكنيها <sup>(٢)</sup> . تشجعها في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، من خلال تقديم أوراق اعتمادها في القدس . فأسرعت الدول العربية في <sup>(٣)</sup> تشرين الثاني ١٩٥٤ إلى تقديم احتجاج جماعي لوزارة الخارجية في واشنطن كما قدمت يوم (٤) تشرين الثاني ١٩٥٤ احتجاجاً مماثلاً إلى وزارة الخارجية في لندن <sup>(٤)</sup> .

ولجأت وزارتتا الخارجية الأمريكية والبريطانية إلى الحيلة والخديعة ، فأصدرت الأولى بياناً عقب زيارة الدبلوماسيين العرب جاء فيه : "إن تقديم السفير الأمريكي أوراق اعتماده إلى السلطات الإسرائيلية بالقدس لا ينطوي على أي تغيير في موقف الحكومة الأمريكية من مسألة القدس ولا من المكان التي تقوم فيه السفارة الأمريكية في إسرائيل وهو تل أبيب" <sup>(٤)</sup> .

(١) لجنة التوفيق الدولية : تلك اللجنة التي شكلت في (١١) كانون الأول ١٩٤٨ من الدول (تركيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا) ، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الصادر في (١٦) تشرين الثاني ١٩٤٨ ، القاضي بدعوة العرب واليهود إلى التفاوض المباشر من خلال الجهود المبذولة لوضع الحلول للكثير من القضايا المتعلقة ومنها قضية اللاجئين . ينظر : ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، لجنة الأمم المتحدة بشأن فلسطين ، دراسة وثائقية ، (القاهرة ، ١٩٧٢) ، مرفق رقم (٢) ، ص ١ ؛ د. ك. و ، البلاط الملكي ، ملف رقم ٣١١/٤٧٢٧ ، اجتماعات مجلس الجامعة العربية ، تقرير عن أعمال الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، الدورتين العاشرة والحادية عشر ، وثيقة رقم (٢٦) ، ص ٤١٤ .

(٢) د. ك. و ، البلاط الملكي ، ملف رقم ٣١١/٤٦٨٣ ، جامعة الدول العربية ، وزارة الخارجية (الدائرة السياسية) إلى رئاسة الديوان الملكي (سري) ، الرقم (ع/١٦/٢٢٢) ، في (٢٢) تشرين الأول ١٩٤٩ ، وثيقة رقم (٢) ، ص ٢٠٣-٢٠٤ ؛ جريدة (اليقظة) ، بغداد ، العدد (٦٩٥) ، في (٧) كانون الأول ١٩٤٩ ؛ عبد الله كاظم عبد ، المصدر السابق ، ص ١٠٥-١١١ .

(٣) سامي حكيم ، القدس ، ط ١ ، (مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠) ، ص ٢٢٢ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٢٢ .



أما وزارة الخارجية البريطانية فأعلنت على لسان الناطق باسمها : "بأن تقديم أوراق اعتماد إلى السلطات الإسرائيلية في القدس ليس معناه حتماً الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل" <sup>(١)</sup> .

وتأكدت بعد هذين البيانين نوايا الدولتين الكبيرتين وميلهما إلى الاعتراف بالأمر الواقع بالتدريج عندما قدم السفير البريطاني الجديد (جون نيكولز John Nikolz) ، أوراق اعتماده إلى الرئيس الصهيوني في مدينة القدس يوم (١٠) تشرين الثاني ١٩٥٤ ، وحذا حذوه بعد يومين السفير الأمريكي (لوسون Louson) . هذا الإجراء من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا يعد انحداراً من التمسك بقرار التدويل ومخالفة له ، فطلبت حكومتا الأردن والسعودية في مذكرتين لهما في (١١) و(٢١) تشرين الثاني ١٩٥٤ أن يدرس مجلس الجامعة العربية هذا الموضوع الخطير ، وتمت مناقشته في اجتماع اللجنة السياسية يوم (١٠) كانون الأول ١٩٥٤ ، وانتهى الرأي إلى أن هذا الإجراء يعد خرقاً فاضحاً لقرار تدويل القدس <sup>(٢)</sup> .

ومضت الولايات المتحدة في خطتها من تجاهل قرار التدويل والرغبة في العدول عنه فقد أوضح (جون فوستر دالاس John Foster Dalas) ، وزير الخارجية الأمريكي في خطاب له يوم (٢٦) آب ١٩٥٥ أمام مجلس الشؤون الخارجية وهو اتحاد أهلي يضم علماء السياسة وخبراء العلاقات الدولية "بأنه إذا أمكن الوصول إلى حلول للمشكلات الأساسية كمشكلة اللاجئين ومشكلة الحدود ، لكان من المستطاع كذلك الوصول إلى اتفاق بشأن وضع القدس ، ولأمكن الولايات المتحدة أن تؤيد بحث الأمم المتحدة لهذه المشكلة من جديد" <sup>(٣)</sup> .

كان ذلك التصريح لوزير الخارجية الأمريكي ، إعلاناً واضحاً وصريحاً عن بقاء قضية القدس ، لتتداولها الوفود العربية على طاولة مجلس الجامعة العربية ولجنتها السياسية من جهة ، ووفود الدول الكبرى على طاولة الأمم المتحدة من جهة ثانية . دون أن تجد الحل المناسب والمرضي لكلا الطرفين المتنازعين (العربي - الصهيوني) ، وهذا ما شهدته المدة الممتدة من (١٩٦٥-١٩٧٣) .

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٢٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٢٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٢٢-٢٢٣ .



### \* قضية اللاجئين <sup>(١)</sup> الفلسطينيين

منذ أوائل عام ١٩٤٨ بدأت السلطات الصهيونية أعمال الإرهاب والاضطهاد الذي ذهب ضحيته مئات الفلسطينيين . وهو في حقيقة الأمر صورة واضحة وصارخة عن مدى الحقد الصهيوني الدفين تجاه العرب في فلسطين . والتي تمت وبإسناد فاضح من قبل بريطانيا <sup>(٢)</sup> . فضلاً عن أعمال التهجير لأعداد كبيرة من الفلسطينيين يقدرون بـ (٦٠) ألف تاركين ديارهم وأراضيهم . تنفيذاً لخطة هادفة إلى تهويد فلسطين . رافق هذه الإجراءات جملة من القرارات الصادرة عن مجلس الجامعة العربية ولجنتها السياسية خلال المدة (١٩٤٨-١٩٦٤) ، في محاولة منها لإنقاذ عروبة فلسطين <sup>(٣)</sup> .

ونتيجة طبيعية لتزايد أعداد المهاجرين الفلسطينيين من جراء السياسة الصهيونية ، أصبحت هناك حاجة ملحة لإغاثتهم ، فتم تشكيل مجلس أعلى لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين بتاريخ (٤) آب ١٩٤٨ ، مقره القاهرة برئاسة سليمان عزمي رئيس جمعية الهلال الأحمر المصرية ، مع مندوب من كل دولة عربية ، مهمته التعاون مع الهيئات الدولية التي تعمل لإغاثة اللاجئين ، مع جمع التبرعات ، إذ حولت إليه الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من ميزانيتها إلى حساب مجلس الإغاثة مبلغ (١٥٠) ألف جنيه إسترليني <sup>(٤)</sup> .

---

(١) اللاجئين : يقصد باللاجئ الشخص الذي غادر وطنه تاركاً وراءه ماله وممتلكاته تحت رغبة منه في تكييف حياته بشكل جديد يخالف ما كان عليه في وطنه . وتحت وطأة التهديد بالموت والعناء ، أو تحت ضغط الطرد . وهؤلاء لا مجال لعودتهم إلى أوطانهم أو إلى ممتلكاتهم ، إلا إذا زالت الأسباب التي أدت إلى هجرتهم . سليم تماري ، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين ، ط ١ ، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٩٦) ، ص ٨٨ .

(٢) د.ك. و ، البلاط الملكي ، ملف رقم ٣١١/٤٦٩٢ ، وثائق الجامعة العربية ، وثيقة رقم (٣١) ، ص ٥٧ .

(٣) لمزيد من التفاصيل عن الإجراءات الصهيونية . ينظر : صباح ويس ، المصدر السابق ، ص ٢١٤ .

(٤) أكرم زعيتر ، المصدر السابق ، ص ٢٥٥-٢٥٦ ؛ جريدة (الأهرام) ، القاهرة ، العدد (٢٢٦٥٥) ، في (١٩) آب ١٩٤٨ .





وفي اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في الإسكندرية في (١٤) آب ١٩٤٨ ، وبحضور الكونت (برنادوت) ، تشكلت لجنة دولية في بيروت لغرض تنظيم أمور الإغاثة ومساعدة اللاجئين الفلسطينيين عبر تقديم الدعم المادي والمعنوي لهم <sup>(١)</sup> . كما أقدمت اللجنة السياسية في (٦) أيلول ١٩٤٨ على إنشاء إدارة في الأمانة العامة للجامعة ، تسمى بإدارة فلسطين . تعنى بجميع الشؤون المتعلقة بفلسطين . تتألف من شعبتين إحداها للشؤون السياسية والأخرى لشؤون اللاجئين <sup>(٢)</sup> . رافقت ذلك جهود أخرى بذلتها الجامعة العربية ، عبر اجتماعات مجلسها ولجنتها السياسية ، لغرض توطین اللاجئين والتأمين على حياتهم من جهة ، واستحصال المبالغ الكافية لإغاثة اللاجئين من المنظمات الدولية والسماح لهم بالعودة في أقرب وقت ممكن من جهة أخرى <sup>(٣)</sup> .

وقد دعت لجنة التوفيق الدولية العرب والصهاينة إلى حضورهم مؤتمر لوزان من أجل تسوية قضية اللاجئين . حيث أثمر المؤتمر عن توقيع الطرفين العربي والصهيوني في (١٢) أيار ١٩٤٩ ، اتفاقية عرفت بـ(بروتوكول لوزان Protocol of Lousanne) ، التي أكدت على ضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين ، وحقهم في التصرف بأموالهم وأملاكهم ، وحق التعويض لمن لا يرغب العودة منهم <sup>(٤)</sup> . إلا أن إصرار سلطات الاحتلال على ربط قضية اللاجئين بالاعتراف الرسمي العربي بكيانهم في أرض فلسطين ، وتحديد حدود فلسطين مع الدول العربية المجاورة ، جعل الوصول إلى حل للقضية صعباً للغاية . زاد من صعوبته تراجع الكيان الصهيوني عن الالتزام بقرارات الأمم المتحدة لا سيما ما تعلق منها بقضية اللاجئين . مما دفع لجنة التوفيق الدولية لمعالجة القضية عن طريق تشكيل بعثة فنية اقتصادية تابعة لها عرفت باسم (بعثة كلاب Clapp) في (٢٣) آب ١٩٤٩ ، والتي كرست نشاطها في إيجاد صيغة عادلة ومتفق عليها لتوطین اللاجئين والاعتراف بحقهم في العودة <sup>(٥)</sup> .

(١) صباح ويس ، المصدر السابق ، ص ٢١٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢١٧-٢١٨ .

(٣) د. ك. و ، البلاط الملكي ، ملف رقم ٣١١/٤٨٥٢ ، وزارة الخارجية (الدائرة العربية) إعانة اللاجئين إلى الديوان الملكي ، بغداد ، (٣٠) تشرين الأول ١٩٤٨ ، وثيقة رقم (١٠) ، ص ١١ .

(٤) وزارة الدفاع الوطني (الجيش اللبناني) ، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني ، (بيروت ، ١٩٧٣) ، ص ١٩٢ .

(٥) صباح ويس ، المصدر السابق ، ص ٢٢٤ ؛ إبراهيم أبو لغد ، المصدر السابق ، ص ٣٣٦ .



لم تثمر جهود بعثة (كلاب) بأية نتائج مٌضية ، حتى بادرت الأمم المتحدة إلى تأسيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم (الأونروا Unrwa) في كانون الأول ١٩٤٩ ، التي باشرت أعمالها في الأول من أيار ١٩٥١ . والتي هي الأخرى لم تكن موفقة في إجبار سلطات الاحتلال الصهيوني على تبني مشروع قرار يسمح من خلاله للاجئين الفلسطينيين العودة إلى بلدهم فلسطين <sup>(١)</sup> . في الوقت نفسه عجزت لجنة التوفيق الدولية من وضع مقترحات جديدة لحل مشكلة اللاجئين <sup>(٢)</sup> .

ويبدو أن الكيان الصهيوني قد نجح وبدعم وجهود الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة من طي بند فلسطين كبند مستقل في جدول أعمال الجمعية العامة وحل مكانه بند (التقرير السنوي لمدير وكالة إغاثة اللاجئين العرب من فلسطين) . وعلى الرغم من التحدث عن قضية فلسطين في لجان المنظمة إلا أن القرارات التي صوت عليها كانت حول قضية اللاجئين <sup>(٣)</sup> .

وعلى صعيد آخر ، فقد أقرت الجامعة العربية إنهاء دورها عن قضية اللاجئين ، لعدم إيفاء الدول العربية بالتزاماتها المالية ، فاتخذت قرار في (٢٣) أيلول ١٩٥٢ ، بتصفية أموال المجلس الأعلى للإغاثة الذي كان مقره في القاهرة . وتحمل العبء الأكبر الدول العربية المضيفة . مما أدى إلى عقد اجتماعات دورية لتدارس الدول العربية ما يعانيه اللاجئون ، وسبل رعايتهم . وقد حاولت الجامعة العربية الاستمرار بتأهيل اللاجئين وتطوير طاقاتهم لدمجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية التي استضافتهم . ورأت اللجنة السياسية السماح بتشغيل الفلسطينيين ، مع التوصية باستمرار متابعة أملاكهم ، وضرورة مطالبة المنظمات الدولية بوضع حراسة محايدة على تلك الأملاك ، مع وجود ممثل فلسطيني في لجان تثمين هذه الممتلكات <sup>(٤)</sup> .

كانت جهود الجامعة العربية بخصوص اللاجئين ، تصطدم دائما مع المشاكل المالية التي تعاني منها وكالة إغاثة اللاجئين (الأونروا) من جهة . والحلول غير العملية التي تقدمها الوكالة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين ، وبتأكيد من الدول الكبرى كالولايات المتحدة

(١) المصدر نفسه ، ص ٣٣٦ .

(٢) صباح ويس ، المصدر السابق ، ص ٢٢٥-٢٢٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٢٦ .

(٤) ج. د. ع ، مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية ، ج ٢ ، من الدورة (٢٤) حتى الدورة

(٣٣) ، (١) تشرين الأول ١٩٥٠ - (٥) تموز ١٩٦٠ ، ص ١٩-٢٠ .



وبريطانيا من جهة أخرى . فعندما قدم السكرتير العام للأمم المتحدة في (١٥) حزيران ١٩٥٩ ، مقترحاته التي تقضي بأن تستمر الوكالة في تقديم خدماتها ، والتي بدورها تعمل على إدماج اللاجئين في الحياة الاقتصادية للشرق الأدنى بالعودة والتوطين في فلسطين والدول العربية الأخرى طبقاً لاختيار اللاجئين أنفسهم . لم تلق هذه المقترحات رضى الجانب العربي ، كونها لا تحقق عودة واستقرار لكافة اللاجئين الفلسطينيين <sup>(١)</sup> .

من هنا بدأ التفكير ببعث الكيان الفلسطيني مرة أخرى ، فاتخذ مجلس الجامعة العربية قراره الخاص بإعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وإبراز كيانه شعباً موحداً ، وذلك في (٢٩) شباط ١٩٦٠ <sup>(٢)</sup> . فتوالت في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، اجتماعات اللجنة التحضيرية لمؤتمر الدول المضيفة للاجئين لدراسة شؤون اللاجئين الفلسطينيين ، ولإنشاء جهاز متخصص يتولى بحث شؤون الفلسطينيين ودراساتها في الدول المضيفة . بحضور ممثلين عن الأردن وسورية ومصر ولبنان والأمانة العامة للجامعة خلال المدة الممتدة من (١٧-١٩) حزيران ١٩٦٢ . وتم الاتفاق على :

- ١- يسمى المؤتمر (مؤتمر الدول المضيفة لدراسة شؤون اللاجئين الفلسطينيين) .
- ٢- لا يتعارض هذا المؤتمر مع مؤتمر رؤساء أجهزة فلسطين ، لأسباب عدة أهمها :  
أ- أن مؤتمر رؤساء أجهزة فلسطين يختص بجميع جوانب قضية فلسطين من نواحيها السياسية والاقتصادية والعسكرية والقانونية . في حين أن مؤتمر المشرفين يعنى فقط بدراسة شؤون اللاجئين ، وكذلك مهمة وكالة الإغاثة الدولية (الأونروا) .  
ب- يتكون مؤتمر الأجهزة من رؤساء الأجهزة في جميع الدول العربية ، في حين يتكون مؤتمر المشرفين من الدول المضيفة فقط .  
ج- أن مؤتمر الأجهزة يشكل من رؤسائها . أما مؤتمر المشرفين فيشكل من المسؤولين عن شؤون اللاجئين <sup>(٣)</sup> .

وفي الاجتماع السادس لرؤساء أجهزة فلسطين للمدة من (٢٩) تموز - (١٥) آب ١٩٦٣ ، قدمت الأمانة العامة إلى الوفود المشاركة في الاجتماع ، مذكرة بشأن مشكلة

---

(١) مروه جبر ، المصدر السابق ، ص ١٧٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٧٣ .

(٣) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، مذكرة بشأن اختصاصات مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين معروضة على مجلس الجامعة في دور انعقاده الـ (٦٢) ، أيلول ١٩٧٤ ، مرفق

رقم (٢) ، ص ٧٥ .



اللاجئين اقترحت فيها تكوين لجنة فرعية دائمة تتبثق من مؤتمر رؤساء الأجهزة . يشترك فيها ممثلو الدول المضيفة للاجئين والأمانة العامة . وذلك لمناقشة المسائل الفنية التي تمس اللاجئين وحياتهم ومعيشتهم ومشكلاتهم . على أن تعرض اقتراحات هذه اللجنة على المؤتمر لإقرارها . وأوصى رؤساء الأجهزة بإجراء مسح شامل للاجئين وأماكن تجمعاتهم وإبراز الصورة الحقيقية لأحوالهم وظروفهم المعيشية والخدمات التي تقدم لهم فعلاً<sup>(١)</sup> .

وافق مجلس الجامعة العربية في اجتماعه المنعقد في (٣١) آذار ١٩٦٤ ، على انعقاد مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في البلدان المضيفة ، وبصورة دورية ، للبحث والتعاقد مع الوكالات الدولية المتخصصة بشؤون اللاجئين<sup>(٢)</sup> .

وقد كانت مشكلة الطلبة الفلسطينيين الذين انقطعت مواردهم نتيجة حرب ١٩٤٨ إحدى المشاكل المتفرعة عن القضية الرئيسية ، التي واجهتها الجامعة العربية . على اعتبار أنها تحملت هذه القضية بكل ما يتفرع عنها من مشاكل . فقد أصبح لازماً عليها البحث في هذه المشكلة . لذلك عندما انعقدت الدورة الأولى لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة في دمشق في حزيران ١٩٦٤ . اتخذ توصية تنص على القيام بوضع تخطيط عام لتعليم أبناء الفلسطينيين وتدريبهم ، ويكلف بوضع هذا التخطيط لمجلس تمثل فيه الجهات المتخصصة في حكومات البلدان المضيفة ، فضلاً عن عدد من المختصين في شؤون التربية والتعليم من أبناء فلسطين . لوضع تخطيط عام لتعليم أبناء فلسطين ، يراعى فيه اعتبار الطلاب الفلسطينيين وحدة متكاملة . ووضع خطة توجيهية قومية لها برامجها وأهدافها . وقد وافق مجلس الجامعة على ذلك في (٣٠) أيلول ١٩٦٤<sup>(٣)</sup> .

#### \* العمل العربي المشترك

تركت نكبة عام ١٩٤٨ ، آثارها في أهمية إيجاد تنظيم عربي موحد . إذ كانت واحدة من أسباب النكبة هو غياب قيادة عسكرية عربية موحدة وعدم التنسيق بين القطعات العسكرية العربية . فجاءت معاهدة الدفاع العربي المشترك أو معاهدة (الضمان الجماعي)

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، ملف الدورة السادسة لمؤتمر رؤساء أجهزة

فلسطين ، مرفق رقم (٣) ، ص ١١٠ .

(٢) مروه جبر ، المصدر السابق ، ص ٢١١ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢١٦ .

، التي تم التوقيع عليها في حزيران ١٩٥٠ ، كمحاولة عربية لتجاوز نقاط الضعف المذكورة (١) .

إن معاهدة الدفاع العربي المشترك كانت كافية للدفاع عن الدول العربية ، وتكفل لها تنظيم التعاون العسكري والاقتصادي بينها ، في حال تطبيقها على أرض الواقع . إلا أنها بقيت نظرية لم تتعد الجانب العملي ، ويعود تفسير ذلك إلى أسباب أهمها الخلافات داخل الجامعة العربية التي هي خلافات حول الزعامة العربية ، خصوصاً تلك التي ظهرت بين محور العراق والأردن من جهة ، ومحور السعودية ومصر وسورية من جهة أخرى (٢) . مما أفقد المعاهدة قيمتها وجعلها غير قادرة على مواجهة الكيان الصهيوني خدمة للقضية الفلسطينية (٣) .

فتم البحث عن وسيلة أخرى لدعم التضامن العربي العسكري ، فظهرت على الوجود المعاهدات التي عقدت بين دول الجامعة ، كالمعاهدة التي عقدت بين مصر وسورية في (٢٤) تشرين الأول ١٩٥٥ ، وانضمت إليها كل من السعودية واليمن . غير أن هذه المعاهدات قد أثبتت فشلها في مواجهة الخطر الصهيوني على أرض فلسطين وأراضي الدول العربية المجاورة (٤) .

فدعا الرئيس المصري جمال عبد الناصر في (٢٣) تشرين الأول ١٩٦٣ ، في خطاب له في بور سعيد إلى عقد مؤتمر قمة عربي لتسوية الخلافات العربية ، وبحث

---

(١) صادق العراق على معاهدة الضمان الجماعي في (٨) شباط ١٩٥٢ . ينظر : د. ك. و ، البلاط الملكي ، ملف رقم ٣١١/٤٧٠٦ ، مذكرة الأمانة العامة للجامعة إلى وزارة الخارجية العراقية (اتفاقية التضامن العربي) ، في تموز ١٩٥١ ، وثيقة رقم (٢ و ٣) ، ص ٨٠٢ ؛ د. ك. و ، البلاط الملكي ، ملف رقم ٣١١/٥١٣٤ ، كتاب المفوضية الملكية العراقية بمصر ، (سري للغاية) ، إلى وزارة الخارجية العراقية ، الرقم (٤/٩/٦٥) في (٢) شباط ١٩٥١ ، وثيقة رقم (٩) ، ص ٢٤ ؛ د. ك. و ، البلاط الملكي ، ملف رقم ٣١١/٤٧٢٧ ، وزارة الخارجية (الدائرة السياسية) إلى رئاسة الديوان الملكي في (٦) شباط ١٩٥١ ، وثيقة رقم (٤) ، ص ٤٩ .

(٢) للمزيد من التفصيل حول الخلافات العربية داخل الجامعة . ينظر : علي الدليمي ، المصدر السابق السابق ، ص ١٢٤-١٦٤ .

(٣) هارون هاشم رشيد ، ما يجب أن تعرف عن جامعة الدول العربية ، (دار سراس ، تونس ، ١٩٨٠) ، ص ٨٠-٨٥ .

(٤) إبراهيم سعيد محمد البيضاني ، التطورات السياسية في سورية ١٩٥٤-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ٧٣-٧٤ .

التهديدات الصهيونية ، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها . فانعقد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة بتاريخ (١٣) كانون الثاني ١٩٦٤ . بحضور ملوك ورؤساء الدول العربية الأعضاء في الجامعة . اتخذ المؤتمر في ختام أعماله جملة من القرارات ، كان أهمها إنشاء قيادة عسكرية موحدة تحت قيادة اللواء (علي علي عامر) الأمين العام المساعد للشؤون العسكرية لجامعة الدول العربية . لأن مجابهة المشاريع الصهيونية في فلسطين قد تستدعي عمليات دفاعية عسكرية لا يمكن مواجهتها إلا بقيادة عربية موحدة <sup>(١)</sup> .

كما تابع مؤتمر القمة العربي الثاني ، الذي انعقد في الإسكندرية بتاريخ (١١) أيلول ١٩٦٤ ، تنفيذ القرارات التي اتخذت في مؤتمر القمة السابق ، في وقت كان فيه علي عامر يقوم بجولته التي شملت معظم الدول العربية ، لغرض إيجاد تنسيق عسكري عربي مشترك . مع الاهتمام بتدريب وتوجيه جيش التحرير الفلسطيني . فشهد هذا المؤتمر حضور منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة بـ(أحمد الشقيري) ، لإكمال العمل العربي المشترك داخل جامعة الدول العربية <sup>(٢)</sup> .

#### \* قضية تحويل مجرى مياه نهر الأردن

ظهرت أولى بوادر هذه القضية ، عندما باشرت سلطات الاحتلال الصهيوني بأعمال تجفيف بحيرة (الحولة) الغولاء عام ١٩٥١ الذي قصد منه استغلال المساحة الواسعة من الأراضي السهلية حول المشاريع الزراعية وإقامة بحيرات لتربية الأسماك . لتبدأ مرحلة جديدة ، شهدت مبادرات دولية ومشاريع قدمت لمعالجة هذه القضية . كان أهمها مشروع (أريك جونستون Eric Johnston) ، والمسمى بـ(مشروع الإنماء الموحد لمياه نهر الأردن وروافده) في (١٢) تشرين الأول عام ١٩٥٥ <sup>(٣)</sup> .

---

(١) اتخذ المؤتمر قرارات أخرى هي : استغلال روافد نهر الأردن ، وإبراز الكيان الفلسطيني . ينظر : صلاح الدين شكري ، فلسطين ومؤتمر القمة العربي ، (مكتب الصحافة ، دمشق ، ١٩٨٤) ، ص ١٢٩-١٥٧ ؛ الهيئة العربية العليا لفلسطين ، الكيان الفلسطيني بين الماضي والحاضر والمستقبل ، (بيروت ، ١٩٦٤) ، ص ٣-١٥ ؛ بطرس بطرس غالي ، جامعة الدول العربية والمنازعات المحلية ، (دار الطباعة الحديثة ، دم ، ١٩٧٧) ، ص ١١٩ .

(٢) صلاح الدين شكري ، المصدر السابق ، ص ١٢٠ .

(٣) الهيئة العربية العليا لفلسطين ، المطامع اليهودية في السيطرة على المياه العربية والمشاريع الصهيونية للاستيلاء على مياه نهر الأردن ، ري منطقة النقب لحشد اليهود فيها ، (بيروت ،



طرح هذا المشروع من قبل المبعوث الشخصي للرئيس الأمريكي (دوايت آيزنهاور Dwight Iznhauer) وهو الدكتور (جوزيف أريك جونستون Jozef Eric Johnston) إلى الشرق الأوسط ، بحجة حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، ومساعدة الدول العربية المجاورة للكيان الصهيوني على استثمار مياه نهر الأردن بين العرب والصهاينة . لكن الهدف الحقيقي لمشروعه كان الاعتراف بالوجود السياسي للكيان الصهيوني ، وإنهاء حالة الحصار الاقتصادي نتيجة ضعف الموارد الداخلية للعدو الصهيوني ، ووجود هجرات يهودية متزايدة إليه <sup>(١)</sup> . وقد تضمن المشروع إنشاء سد وخزان على نهر الحاصباني العلوي عند التقائه بنهر الأردن ، وإقامة سدود على بانياس والدان لتحويل مياهها إلى قناة تروي حوض الحولة الأعلى وتلال الجليل ، والوديان الغربية منها ، مع الاستفادة من هذه السدود مع السدود المقامة على نهر اليرموك لتوليد الطاقة الكهربائية بواقع (٢٧) ألف كيلو واط <sup>(٢)</sup> .

أما الموقف العربي ، فقد تحدد بقيام اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ، بعقد اجتماع لبحث الموضوع ، حيث وافقت في (١٢) آذار ١٩٥٤ على تبني اقتراح تشكيل لجنة فنية عربية مشتركة لدراسة المشروع وتألفت هذه اللجنة من مصر وسورية والأردن ، مع إشراف مهندسين أمريكيين من المسؤولين عن المشروع الأمريكي الموحد ، مع بعض مسؤولي هيئة إغاثة اللاجئين <sup>(٣)</sup> . وبعد دراسة أجرتها اللجنة على مضمون (مشروع جونستون) ، وجدت أن من الصعوبة تنفيذه لما فيه من مخاطر اقتصادية وسياسية ، والتي يمكن إجمالها على النحو الآتي :

- ١- تمكين اليهود من الاستفادة من المياه العربية لتحقيق مشاريعهم المائية المعروفة .
- ٢- إحباط الحصار الاقتصادي المضروب نطاقه على اليهود في فلسطين المحتلة .

---

(١٩٦٢) ، ص ٣-١٧ ؛ نجيب الأحمد ، فلسطين تاريخاً ونضالاً ، (دار الجليل ، عمان ، ١٩٨٥) ، ص ٦٢١-٦٢٢ .

(١) الهيئة العربية العليا لفلسطين ، المطامع اليهودية ، ص ١٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٧-١٨ ؛ عبد المالك خلف التميمي ، المياه العربية التحدي والاستجابة ، ط ١ ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩) ، ص ٦٧ ؛ صباح ويس ، المصدر السابق ، ص ٢٦١-٢٦٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٦٥-٢٦٦ .



٣- قيام تعاون بين العرب واليهود في الميدان الاقتصادي يتبعه فيما بعد كتطور طبيعي تعاون يؤدي إلى حل قضية فلسطين على أساس :

- أ- ضمان استقرار الدولة اليهودية في فلسطين المحتلة وتوفير أسباب الحياة لها .  
ب- توطين اللاجئين ، وإبعادهم نهائياً من فلسطين ، والقضاء على آمالهم في العودة إلى ديارهم .  
ج- عقد صلح بين العرب واليهود <sup>(١)</sup> .

كان رفض مشروع (جونستون) ، من قبل الدول العربية ، في حقيقة الأمر ضربة في صميم المخطط الصهيوني الهادف إلى الانفراد بتنفيذ مشروعات تهدف إلى الاستفادة من مياه نهر الأردن وروافده وخارج حوضه الطبيعي دون مراعاة لمصالح الدول العربية المستفيدة والتي يجري في إقليمها ، وهي سورية والأردن ولبنان <sup>(٢)</sup> .

قدمت الجامعة العربية عبر لجنتها المشكلة من المهندسين العرب ، مشروع عربي لاستغلال مياه الأردن ، رداً على المشروع الأمريكي (مشروع جونستون) والذي اقترح إقامة السدود على الحاصباني في الأراضي العربية ، فضلاً عن إنشاء سد تخزيني بحوض النهر (المقارن) أو وادي خالد ، وإقامة سد آخر على نهر اليرموك بالقرب من العدسية ، بدلا من أن تكون تحت السيطرة الصهيونية حسب ما جاء في المشروع الأمريكي وبذلك يحصل العرب على (١١٤٢) مليون متر مكعب من مياه نهر الأردن أي (٨٠%) بدلا من (٨١٩) مليون متر مكعب مقابل (١٦٥) مليون متر مكعب لليهود <sup>(٣)</sup> .

إلا أن المشروع العربي المذكور ، لم يكتب له النجاح لعدم وجود اهتمام مادي ومعنوي لإنجازه من قبل حكومات الدول العربية الأعضاء في الجامعة ، فضلاً عن استمرار الخلافات العربية ، ودور الكيان الصهيوني في عرقلة تنفيذ المشروع والوقوف بوجه أية محاولة عربية رامية للقيام بعملية التحويل حتى لو اضطرهم ذلك إلى استعمال القوة التي لوحوا بها عام ١٩٦٢ <sup>(٤)</sup> .

(١) الهيئة العربية العليا لفلسطين ، المطامع اليهودية ، ص ١٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٩-٢٢ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٥-٢٧ ؛ حزب البعث العربي الاشتراكي ، مكتبة الثقافة والإعلام ، قضية

فلسطين ، نصوص من تراث البعث (١٩٤٤-١٩٦٤) ، ط ١ ، (دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨١) ،

ص ٢٥٨ .





وانتهت بالفعل المرحلة الأولى من العمل في المشروع الصهيوني في حزيران ١٩٦٤ . والتي تم خلالها تحويل مجرى مياه نهر اليرموك إلى قناة جانبية من مشروع الغور ، بما يتفق ومصالح العدو الصهيوني <sup>(١)</sup> . على الرغم من الاستعدادات التي اتخذها القادة والملوك والرؤساء العرب في مؤتمر القمة العربي الأول في كانون الثاني ١٩٦٤ ، أهمها ، تشكيل الهيئة الفنية لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده ، والتي باشرت العمل في تنفيذ مشروعات التحويل ، واتخاذ كافة الاستعدادات العسكرية لمواجهة أي اعتداء صهيوني على أي من الدول العربية المجاورة لفلسطين المحتلة <sup>(٢)</sup> .

---

(١) شفيق عبد الرزاق السامرائي ، الصراع العربي - الصهيوني ، ط ١ ، (دار الكتب ، طرابلس ، ١٩٩٩) ، ص ١٤٤ ؛ وزارة الدفاع الوطني (الجيش اللبناني) ، المصدر السابق ، ص ٢٩١-٢٩٢ .

(٢) صالح مسعود أبو يصير ، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن ، ط ٢ ، (دار الفتح ، بيروت ، ١٩٦٩) ، ص ٥٢٢-٥٢٣ ؛ محمود رياض ، إسرائيل والمياه العربية القضية وتطورها ، مجلة (الباحث العربي) ، العدد (٦) لسنة ١٩٨٦ ، (مركز الدراسات العربية ، لندن ، ١٩٨٦) ، ص ١٥-١٦ ؛ ليزلي شميدا ، مشروعات إسرائيل المائية وتأثيرها على حركة الصراع العربي - الإسرائيلي ، مجلة (الباحث العربي) ، المصدر نفسه ، ص ٢١-٢٢ .



# الفصل الأول

الجامعة العربية في مواجهة  
المشاريع الصهيونية  
١٩٦٥-١٩٧٣

❖ تهويد القسم الغربي من القدس  
❖ تحويل مجرى مياه نهر الأردن

\* تهويد القسم الغربي من القدس



تعد قضية القدس إحدى القضايا الرئيسية في الصراع العربي - الصهيوني ، ولم تواجه مدينة سواء أكان في الصراعات الإقليمية أم الدولية ما واجهته هذه المدينة من أحداث بسبب وضعها الديني الخاص عند الديانات السماوية <sup>(١)</sup> ، الأمر الذي جعلها المحور الأساس في القضية الفلسطينية ، ومثار نقاش أغلب اجتماعات الجامعة العربية والأجهزة التابعة لها ، وذلك بهدف التصدي للإجراءات الصهيونية الرامية إلى تغيير معالم المدينة منذ عام ١٩٤٨ ، لتحويل المدينة المقدسة إلى مدينة يهودية تكون عاصمة (لدولتهم المزعومة) ، واستطاعت من خلال الدعم الأمريكي من جهة ، والتعويضات المالية والعينية الألمانية الغربية السخية من جهة أخرى ، وبسكوت الأمم المتحدة من جهة ثالث ، أن تنفذ عدداً من الإجراءات ضد المدينة المقدسة سكاناً وأرضاً ومقدسات ، كان أبرزها إعلان القدس عاصمة (لإسرائيل) بتاريخ (١١) كانون الأول ١٩٤٨ ونقل مقر الحكومة من تل أبيب إليها ، تبع ذلك تغاضي الأمم المتحدة وسكوتها ، ثم تقديم سفراء الولايات المتحدة وبريطانيا أوراق اعتمادهم لرئيس حكومتها فيها في شهر تشرين الأول ١٩٥٤ ، بعد أن مهدت السلطات الصهيونية لذلك ، ففي (٣١) آذار ١٩٥٠ أصدرت قانوناً اسمه (قانون أموال الغائبين) لسنة ١٩٥٠ ، خولت بموجبه لنفسها سلطة وضع اليد على جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة التي كان يملكها أي مواطن عربي أو فلسطيني كان يقطن المناطق المحتلة ، وغادرها بعد (٢٩) تشرين الثاني ١٩٤٧ بالنسبة لمواطني البلاد العربية ، وبعد الأول من أيلول ١٩٤٨ بالنسبة للمواطن الفلسطيني . وبموجب هذا القانون وضعت السلطات الصهيونية أيديها على جميع الأملاك المنقولة التي كان يملكها جميع اللاجئين من عرب القدس ، وكانوا يبلغون آنذاك حوالي (٦٠) ألف ، وتقدر العقارات والأراضي الخاصة بهم بحوالي (٨٠%) من القسم المحتل آنذاك <sup>(٢)</sup> .

تلا هذه الإجراءات فتح باب الهجرة اليهودية على مصراعيها الأمر الذي زاد من عدد سكان اليهود في القدس نفسها من حوالي (١٠٠) ألف عام ١٩٤٨ إلى

(١) عز الدين فوده ، المصدر السابق ، ص ٢٤١-٢٤٢ ؛ روجي الخطيب ، الإجراءات الإسرائيلية لتهود القدس بين ١٩٦٥ و ١٩٧٥ ، مجلة (شؤون فلسطينية) ، العدد (٤١ و ٤٢) ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٥) ، ص ٩٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٩٥-٩٦ ؛ عبد الرزاق محمد أسود ، المصدر السابق ، المجلد الثاني ، ص ٦٧١ ؛ جمال حمدان ، قضية فلسطين والعدو الإسرائيلي ، مجلة (الكاتب) ، العدد (٦٨) ، (المؤسسة المصرية العامة ، القاهرة ، ١٩٦٦) ، ص ٢٤ .



(١٩٠) ألف في حزيران ١٩٦٧ ، وارتفاعه إلى (٢٥٠) ألف في عقد السبعينيات (١)

أما المؤتمرات الصهيونية على القدس بين (١٩٦٥-١٩٧٣) فليست سوى حلقة من سلسلة المؤتمرات عبر التاريخ ضد القدس بصورة خاصة ، وضد فلسطين والأردن وسورية ولبنان والعراق ومصر بصورة عامة . بمعنى أن غايتها بعيدة المدى تتمثل باحتلال جميع هذه الدول وإقامة دولة يهودية عليها ، اسمها (إسرائيل الكبرى) وتكون عاصمتها مدينة القدس ، التي قال عنها (هرتزل) واضع قواعد الصهيونية "إذا حصلنا يوما على القدس ، وكنت لا أزال حياً وقادراً على القيام بأي شيء فسوف أزيل كل شيء ليس مقدساً لدى اليهود فيها ، وسوف أحرق الآثار التي مرت عليها قروناً" (٢) .

وقد دفعت الإجراءات الصهيونية الرامية إلى تهويد القدس ، الدول العربية إلى اتخاذ موقف واضح وصريح ، عبرت عنه خلال جامعتها العربية ، التي بادرت إلى إنشاء مكتب تابع لها في القدس لمتابعة الأحداث عن كثب وذلك في كانون الثاني عام ١٩٦٥ ، إلى جانب قيام المكتب بواجبات أخرى كإعداد التقارير والترجمات وجمع المعلومات ، وموافاة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة بها ، لإبلاغها إلى الدول العربية (٣) .

وفي اجتماع لمجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية بتاريخ (١٥) آذار عام ١٩٦٥ ، وبحضور وفود الدول العربية الأعضاء ، توصل المجلس إلى مشروع قرار يقضي بإنشاء قنصليات عربية ومؤسسات علمية واجتماعية وصحية وثقافية في القدس ، والعمل على نقل المقر الرئيس لوكالة إغاثة اللاجئين من بيروت إلى القدس (٤) .

(١) روي الخطيب ، المصدر السابق ، ص ٩٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٩٦ ؛ جمال حمدان ، المصدر السابق ، ص ٢٥-٢٨ .

(٣) مروه جبر ، المصدر السابق ، ص ١٠٨ .

(٤) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ (٤٣) لمجلس جامعة الدول العربية للمدة من (٥) آذار - (٢٠) نيسان ١٩٦٥ ، (دار الطباعة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٥) ، ص ١٧٨-١٧٩ ؛ ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مذكرة من الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة في دور انعقاده العادي الـ (٤٣) بشأن توصيات المؤتمر التاسع لرؤساء أجهزة فلسطين ، الرقم (١/٢/٤٣) ، في (١٨) نيسان ١٩٦٥ ، (دار الطباعة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٥) ، ص ١٨٠-١٨١ .

جاء مشروع القرار من مجلس الجامعة العربية تأكيداً على الرفض العربي للإجراءات الصهيونية الرامية إلى تهويد المدينة المقدسة ، وحرصاً واضحاً على تأكيد عروبة المدينة ، وللتخفيف من حالة المعاناة التي عاشها الشعب العربي في فلسطين من جراء السياسة التي رسمها الكيان الصهيوني الغاصب لطرد السكان الأصليين من المدينة ، ولحلل اليهود محلهم <sup>(١)</sup> .

وفي إطار التهيئة والإعداد لمؤتمر القمة العربي الثالث ، عقد مجلس وزراء الخارجية اجتماعاً له بتاريخ (١٣) أيلول ١٩٦٥ ، من أجل وضع جدول أعمال المؤتمر ، الذي تضمن تأكيد التضامن العربي من أجل مواجهة المخططات الصهيونية الرامية إلى تهويد القدس ، والنظر إلى خطة العمل المقدمة إليه من قبل منظمة التحرير الفلسطينية إلى مجلس الوزراء ، والتي شرحها أحمد الشقيري ، رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة ، مؤكداً عروبة القدس وعدّها جزءاً لا يتجزأ من فلسطين ، وأن الوجود الصهيوني فيها هو امتداد للاحتلال الكامل لأرض فلسطين ، كما أكد على رفض الأمة العربية أن تسلم بالأمر الواقع الذي يتجسد بقيام الكيان الصهيوني في فلسطين ومحاولة جعل القدس عاصمة له ، وأن عرب فلسطين من المسلمين والمسيحيين الذين عاشوا في وئام وإخاء في المدينة المقدسة يعدون هم المالكين الشرعيين الذي لهم وحدهم الحق في تقرير مصيرهم . ودعت المنظمة في خطة عملها الدول العربية للعمل على تحرير فلسطين بكامل أراضيها ، وعودة أهلها إليها وهو الطريق الوحيد إلى توحيد دعائم السلام والحفاظ على مقدسات البلاد <sup>(٢)</sup> .

انعقد مؤتمر القمة العربي الثالث للمدة من (١٣-١٧) أيلول ١٩٦٥ بالدار البيضاء في المغرب ، في جو عربي سادته التوتر نتيجة ما حصل في أرض فلسطين . اشتركت في المؤتمر اثنتا عشرة دولة عربية . وبعد أن افتتح المؤتمر بكلمة من الملك الحسن الثاني

---

(١) حول هذه المعاناة والانتهاكات . ينظر : ج. د. ع ، إدارة شؤون فلسطين ، انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في المناطق المحتلة ، (القاهرة ، ١٩٧٣) ، ص ٧-٣١ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، شؤون فلسطين ، اجتماع وزراء خارجية الدول العربية في الدار البيضاء ، الرقم (١٢٢/٤٥) ، في (١٣) أيلول ١٩٦٥ ، (القاهرة ، ١٩٦٦) ، ص ٩-١٠ .

(رئيس المؤتمر) ، عقد الملوك والرؤساء والقادة العرب ثلاث جلسات مغلقة ، كان موضوعها الرئيس هو دعم الكفاح العربي في فلسطين <sup>(١)</sup> .

وفي ختام المؤتمر تم الإعلان عن مجموعة من القرارات التي تهم جوانب مهمة من قضية فلسطين ، نذكر من أهمها ما هو متعلق بقضية القدس في تأكيد المؤتمر على التضامن بين الدول العربية ودعم الصف العربي لمناهضة المؤامرات الصهيونية الاستعمارية التي تهدد الكيان العربي ، وتعبئة القوى لمعركة الكفاح لتحرير أرض فلسطين <sup>(٢)</sup> .

استمرت السلطات الصهيونية في ممارستها للإجراءات الرامية إلى تهويد المدينة المقدسة ولا سيما ما هو متعلق بنقل المعدات والوحدات العسكرية الصهيونية ومحاولة تركيزها في المدينة ، التي شهدها كانون الثاني عام ١٩٦٦ وأوائل شباط من العام نفسه . فكانت هذه الإجراءات موضوع بحث الوفود العربية المشتركة في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الإعلام بدمشق للمدة (١٤-١٦) شباط ١٩٦٦ ، إدراكاً للأهمية الحيوية للإعلام بوصفه سلاحاً فعالاً في معركة المصير العربي ، لكشف الزيف الصهيوني والاستعماري ، وإعلاناً للحق العربي ، ولحباطاً للمؤامرات الصهيونية الرامية إلى عرقلة مسيرة العرب في استعادة حقوقهم واستخلاص إرادتهم . وبعد نقاش طويل بين وزراء الإعلام تم توجيه بيان من المؤتمر استنكروا فيه الإجراءات الرامية إلى تهويد القدس والمعونات المشبوهة التي تقدم للكيان الصهيوني لإغرائه بمزيد من العدوان ، داعين أبناء

(١) كانت الوفود المشاركة هي : الملك حسين بن طلال (الأردن) ، الملك فيصل بن عبد العزيز (السعودية) ، الملك الحسن الثاني (المغرب) ، الأمير حسن الرضا (ليبيا) ، عبد الله سالم الصباح (الكويت) ، الرئيس عبد الناصر (مصر) ، الرئيس عبد السلام عارف (العراق) ، الرئيس إسماعيل الأزهري (السودان) ، الرئيس شارل حلو (لبنان) ، الرئيس هوارى بومدين (الجزائر) ، الرئيس أمين الحافظ (سورية) ، الرئيس عبد الله السلال (اليمن) ، السيد أحمد الشقيري (منظمة التحرير الفلسطينية) ، القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي سأرمز له بالرمز ق/ق - المكتب الثقافي ، أرشيف مدرسة الإعداد الحزبي ، مؤتمر القمة العربي الثالث (١٣-١٧) أيلول ١٩٦٥ ، الدار البيضاء ، ملف وثائقي ، (بغداد ، ١٩٧٥) ، ص ٣-٩ ، ٢٢-٢٣ .

(٢) حول قرارات المؤتمر . ينظر : المصدر نفسه ، ص ٢٥-٢٨ ؛ عبد الحميد محمد الموافي ، مؤتمر القمة العربي كأسلوب للعمل المشترك (١٩٦٤-١٩٧٨) ، مجلة (المستقبل العربي) ، العدد (٣١) ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨١) ، ص ٧٦-٧٩ .

الأمّة العربية إلى حشد القوى لإحباط المؤامرات الصهيونية والاستعمارية التي تستهدف تفتيت الجبهة العربية الداخلية (١) .

وتأكيداً على الحق العربي في فلسطين عامة والقدس خاصة ، وفي اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده الخامس والأربعين للمدة من (١٧-٢١) آذار ١٩٦٦ ، تم التوصل إلى مجموعة قرارات ، نذكر منها العمل على إنشاء مستشفى عربي بالقدس ، وإتمام بناء مستشفى (جمعية المقاصد الإسلامية) فيها ، والعمل على إرسال لجنة صحية من الجامعة العربية والدول العربية الأعضاء إلى القدس لتتفقد أحوال العرب الفلسطينيين الحياتية ورفع مستواهم الصحي (٢) .

وفي مؤتمر صحفي عقده أحمد الشقيري (رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية) في القدس بتاريخ (٢١) آذار ١٩٦٦ ، أشار إلى ضرورة دعم صمود الشعب الفلسطيني في القدس والمدن الفلسطينية عامة ، من خلال إنشاء وفتح فروع جديدة للمنظمة ، وذلك لتمكين (منظمة التحرير) من القيام بواجباتها ومسؤولياتها على وفق ما هو مرسوم لها لمواجهة الإجراءات والاعتداءات الصهيونية المتكررة في أراضٍ مختلفة من فلسطين ولا سيما القدس (٣) .

أمام عجز الجامعة العربية وأجهزتها في الخروج بصيغة قرار خاص بالقدس ، لوضع حد للإجراءات التي تمارسها السلطات الصهيونية ، تلك الإجراءات التي ازدادت شدة وشراسة وخطورة حتى شملت تغيير عناوين وأسماء شوارع ومناطق المدينة من العربية إلى اليهودية ، فضلاً عن أعمال المصادرة للأراضي والممتلكات الشخصية للسكان العرب الفلسطينيين من دون أي وجه حق قانوني أو شرعي . بهدف الضغط على سكان المدينة للهجرة إلى مناطق أخرى لإتمام المخطط الصهيوني في تهويد المدينة ، الذي اكتمل الجزء

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية حول اجتماع مجلس الجامعة على مستوى وزراء الإعلام (١٤-١٦) شباط ، ١٩٦٦ ، دمشق ، (مستعجل) ، الرقم (ق/٢٢٠-د/٤٤-ج/٩٦) شباط ١٩٦٦ ، ص ٨٥-٨٧ ؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦ ، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٦) ، وثيقة رقم (٢٠ و ٢١) ، ص ٦٤-٦٩ .

(٢) المصدر نفسه ، وثيقة رقم (٤٢) ، ص ١١٤-١١٥ .

(٣) المصدر نفسه ، وثيقة رقم (٤٣) ، ص ١١٦-١١٧ .



المهم منه في (٣٠) آب ١٩٦٦ بافتتاح الكنيست الجديد (البرلمان) في القدس المحتلة (١)

أصدرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في (٣١) آب ١٩٦٦ ، بياناً استنكرت فيه الإجراء . وقدمت إلى الأمم المتحدة احتجاجاً جاء فيه : "إن مناورات تل أبيب تهدف إلى جعل المدينة المقدسة عاصمة للصهيونية مما يشكل خرقاً لتوصيات الأمم المتحدة" (٢) .

كما بحث مجلس جامعة الدول العربية في دور اجتماعه العادي بين (١٠-١٣) أيلول ١٩٦٦ التطورات الأخيرة في قضية فلسطين . إذ ناقش وزراء الخارجية العرب داخل اللجنة السياسية لمجلس جامعة الدول العربية في جلسته الثالثة بتاريخ (١٢) أيلول ، مشروعاً متكاملًا تقدمت به منظمة التحرير الفلسطينية ، وأجريت مناقشة مطولة حول مشروع المنظمة ، إذ تضمن المشروع من (٤) أقسام ، أكد القسم الأول على أهم الإجراءات الواجب اتباعها لإنقاذ القدس وهي :

- ١- عروبة المدينة بعدها جزء من فلسطين العربية .
- ٢- التأكيد بأن القدس الجديدة جزء لا يتجزأ من بيت المقدس ، وأن الوجود الصهيوني فيها هو امتداد للاحتلال الصهيوني على فلسطين المحتلة .
- ٣- إن الأمة العربية ترفض أن تسلم بالأمر الواقع الذي يتجسد بقيام ما يسمى بـ(إسرائيل) في فلسطين المحتلة ، وتعلن أن المؤامرة الصهيونية لجعل القدس عاصمة لـ(إسرائيل) ، كما تمثل ذلك في الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها السلطات الصهيونية بافتتاح المبنى الجديد لما يسمى بالكنيست (البرلمان) وهو مخالفًا تمامًا للحق العربي في فلسطين .
- ٤- إن عرب فلسطين ، وقد عاش المسلمون والمسيحيون منهم في إخاء ووئام هم الأصحاب الشرعيين للأماكن المقدسة في بيت المقدس خاصة ، وفي فلسطين عامة ، وستظل هذه الأمانة المقدسة أسمى حقوقهم وواجباتهم القومية .
- ٥- تحذير العالم الإسلامي من المؤامرة الصهيونية التي تهدف في جملة ما تهدف إليه إلى تهديد فلسطين بأسرها ، وإقامة هيكل سليمان على أنقاض المسجد الأقصى وما يتبع

(١) سامي حكيم ، المصدر السابق ، ص ٢٢٣ .

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦ ، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٨)



ذلك من طمس معالم المقدسات الدينية الأخرى للعالمين الإسلامي والمسيحي ، كما ظهرت بوادر هذه الأهداف العدوانية فيما أقدمت عليه السلطات من التعرض للمقدسات الدينية في فلسطين المحتلة .

٦- التأكيد من جديد بأن تحرير فلسطين ، والقدس جزء منها ، وعودة أهلها إليها هو الطريق الوحيد لتوطيد دعائم السلام في أرض السلام وصون مقدساتها والحفاظ على قداستها ووحدتها .

أما القسم الثاني فتضمن ثلاثة قرارات خاصة بالدول العربية تقضي :

١- باقتراح يقدم إلى الحكومة الأردنية ، بوصفه واجباً قومياً أسمى ، إلى أن تبادر إلى إعلان القدس عاصمة للبلاد بأسرها ، ومن جملتها فلسطين المحتلة ، يعد الأردن هي فلسطين ، وأن فلسطين هي الأردن وأن تنقل الوزارات ومؤسسات الدولة الرئيسة إلى مدينة القدس .

٢- نظراً للخطر الصهيوني المهدق بمدينة القدس التي تعد تراثاً دينياً وحضارياً من الطراز الأول ، ولأن الأردن بطروفه ، وعلى الرغم من شجاعة شعب الأردن وبطولة الجيش الأردني العربي ، لا يستطيع الدفاع عن القدس وحده من غير سند عسكري عربي ، تكلف القيادة العربية الموحدة بأن تضع خطة كاملة تلتزم الأردن بتنفيذها لحشد قوات عسكرية من الجيوش العربية المصرية والسورية والعراقية . ومنظمة التحرير الفلسطينية مستعدة أن تشترك بقوات جيش التحرير في هذا الواجب المقدس بعد الأردن والقدس وطن المنظمة .

٣- تقوم الدول العربية الأخرى بمشروعات إنشائية وعمرانية في مدينة القدس للعمل على تنشيط المدينة وأهلها والقرى العربية التي حولها <sup>(١)</sup> .

في حين تحدث القسم الثالث عن أربعة قرارات تخص الأمم المتحدة وتقضي بأن :

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، الجامعة العربية والتضامن العربي (أيلول وتشرين الأول) ١٩٦٦ ، (القاهرة ، ١٩٦٦) ، ص ٩ ؛ ج. د. ع ، الأمانة العامة ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي (٤٦) للمدة من (١٠-١٣) أيلول لعام ١٩٦٦ ، الرقم (٢٢٤٢/٤٧د/ج٢) في (١٢) أيلول ١٩٦٦ ، (القاهرة ، ١٩٦٧) ، ص ٦-١٠ ؛ اليوميات الفلسطينية ، المجلدان (٤ و ٥) ، من ١/٧/١٩٦٦ - ٣٠/٦/١٩٦٧ ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٦٧) ، ص ١١١ .

- ١- توجه مذكرة من قبل المندوبين الدائمين للحكومات العربية في الأمم المتحدة إلى الأمين العام تحتوي النقاط الأساسية المذكورة ، مضافا إليها ما يروونه من الأسانيد الدولية ، مع التنبيه إلى خطورة هذا العدوان على مستقبل الأمن والسلم في الشرق الأوسط .
  - ٢- الطلب من رؤساء الوفود العربية الذين سيشترون في الدورة المقبلة للأمم المتحدة أن يتناولوا في خطبهم الافتتاحية موضوع القدس ومضي السلطات الصهيونية في جعل القدس عاصمة لدولتهم المزعومة .
  - ٣- توصية الوفود العربية بأن تبحث مع الدول الصديقة ، لا سيما دول أمريكا اللاتينية ، إثارة هذا الموضوع أمام الجمعية العامة .
  - ٤- توصية الوفود العربية العاملة لدى اللجنة السياسية الخاصة أن يضعوا بحسبانهم أن ألوفاً من اللاجئين هم من أهل القدس الجديدة والقرى العربية المحيطة بها ، وأن من حقهم أن يعودوا إلى ديارهم وأراضيهم .
- أخيراً تضمن القسم الرابع قرارين يتعلقان بالاتصالات الخارجية ، وهي :
- ١- الاتصال بالحكومات التي مثلت بوفود حفلة افتتاح الكنيسة (البرلمان الصهيوني) لإيضاح وجهة نظر الدول العربية في هذا الموضوع وعد هذا العمل غير ودي ، ولا في مصلحة العلاقات العربية مع تلك الدول .
  - ٢- إرسال وفود إلى العالمين الإسلامي والمسيحي ، لشرح وجهة النظر العربية في هذا الموضوع ، والتركيز على الناحية الدينية بالنسبة إلى القدس وإلى فلسطين بأسرها <sup>(١)</sup> .
- أن أهم ما تميز به المشروع المقدم من منظمة التحرير الفلسطينية ، هو شموليته ، كونه حمل في طياته حلاً لقضية القدس عربياً ودولياً في نطاق الأمم المتحدة والدول المساندة لقضية فلسطين في الخارج . وهذا ما أكدته (سيد نوفل) الأمين العام المساعد للجامعة العربية عقب انتهاء الجلسة قائلا : "إن اللجنة السياسية انتهت من بحث المذكرة التي قدمها أحمد الشقيري رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وأقرت المبادئ التي تضمنتها بشأن دعم قضية فلسطين من جوانبها المختلفة ، فهو مشروع شامل وعام ، ويخدم قضية القدس كثيرا" <sup>(٢)</sup> .

(١) المصدر نفسه ، ص ١٠-١١ ؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦ ، ص ٥٦-٥٨ ؛

الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦ ، وثيقة رقم (١٧٥) ، ص ٣٩٦-٣٩٧ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، الجامعة العربية والتضامن العربي ، ص ١٣ .

وعلى الرغم من مزايا المشروع ، إلا أن وفد الأردن قد اعترض على الاقتراح الخاص بإعلان القدس عاصمة عربية ونقل أجهزة الحكومة الأردنية إليها . ففي تصريح لوزير خارجية الأردن لتبرير موقف الحكومة الأردنية في رفضها لهذا البند من المشروع المقدم ، أشار بوضوح إلى رغبة الأردن في تجنب المشاكل كافة التي تتولد حال تنفيذ هذا البند لا سيما ما يتعلق بالحفاظ على أمن وسيادة الأردن ، وأن على الدول العربية كافة تحمل مسؤولية تحرير فلسطين وتشترك في أداء هذه المهمة الإنسانية على أتم وجه (١) .

وقال ناطق بلسان جامعة الدول العربية ، أن الأردن عارض الاقتراح في اللجنة السياسية للمجلس على أساس أن هذا يعد تدخلاً في شؤونه الداخلية (٢) .

إن حقيقة رفض الأردن لهذا البند من المشروع المقدم من أحمد الشقيري ، يعود إلى موقف الأردن المتشدد تجاه منظمة التحرير الفلسطينية عامة ، وأحمد الشقيري بصورة خاصة ، ورفضه الاعتراف بالمنظمة بوصفها ممثلاً شرعياً لفلسطين ولشعب فلسطين ، وهذا ما لمسناه عند تشكيل المنظمة بعد مؤتمر القمة العربي الأول في كانون الثاني ١٩٦٤ ، ومزاولة أعمالها في مؤتمر القمة العربي الثاني في أيلول ١٩٦٤ .

وما يثبت صحة هذا الاعتقاد ، ما صرح به متحدث رسمي عن الحكومة الأردنية في (١٥) أيلول ١٩٦٦ قائلاً : "إن الرد السلبي على خطوة اليهود في فتح الكنيسة في القدس ، جاءت في الحال على شكل اقتراح من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أن تنتقل حكومة الأردن العاصمة من عمان إلى القدس ، وكأن السيد الشقيري يضحك علينا في عبارات طنانة رنانة ، رغم أن الموضوع شائك ولكن الصراحة مطلوبة . وأن الذين يحاربون حكومة الأردن يلوحون دوماً بموضوع الضفة الغربية ويهددون ، ومثل هذا الموقف بدر من أكثر من مسؤول في منظمة التحرير ، فإذا كانت فئة من الفلسطينيين أو غيرهم ترى أن الضفة الغربية شيء والشرقية شيء آخر . . يصبح من غير

---

(١) المصدر نفسه ، ص ١٤ ؛ ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، أخبار الشرق الأوسط ،

مرفق رقم (٣) ، ص ١١١-١١٢ ؛ أحمد بهاء الدين ، أبعاد في المواجهة العربية - الإسرائيلية ،

(المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٢) ، ص ٨٩-٩٠ .

(٢) المصدر نفسه ، مرفق رقم (٣) ، ص ١١٢ ؛ ج. د. ع ، الأمانة العامة ، الجامعة العربية

والتضامن العربي ، ص ٣٧ .

المعقول مطالبة الأردن بجعل القدس عاصمة ، وبالنتيجة تثبت أمر ذوبان الضفتين وهم الذين يعتبرون تلك المآخذ والمبررات لموافقهم" (١) .

وفي تصريح لوزارة الخارجية الأردنية في (٢٦) أيلول ١٩٦٦ ، أكد أن الدعوة لنقل العاصمة الأردنية إلى القدس في الوقت الذي تخطط الحكومة الأردنية فيه لجعل المدينة المقدسة عاصمتها الروحية ، دعوةً مشبوهةً لا يقصد منها مصلحة المدينة المقدسة ، بل أن مثل هذه الدعوة في هذا الوقت بالذات لا يقصد منها إلا إعطاء مبررات للكيان الصهيوني لنقل عاصمته إلى القدس ، ومن جهة أخرى تعطيل مشاريع العمران والسياحة التي تخططها الحكومة الأردنية للمدينة المقدسة . وأن أصحاب تلك الدعوة لو كانوا يريدون حقاً دعم موقف القدس العربي لها لطالبوا الدول العربية أن تفتح فيها قنصليات لها وإقامة جامعات ومنشآت لتدعيم اقتصادها (٢) .

وعلى صعيد المساعي العربية المبذولة لحل قضية القدس في المنظمات الدولية ، وصل إلى نيويورك في (٢٥) أيلول ١٩٦٦ عبد الخالق حسونة (٣) الأمين العام لجامعة الدول العربية ، لحضور جلسات الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورتها الجديدة ، في مهمة لكشف حقيقة الاعتداءات الصهيونية والمخططات الرامية إلى القضاء على عروبة فلسطين ، وذلك في اجتماع عقد بينه وبين (يوثانت U. Thant) السكرتير العام للأمم المتحدة في (٥) تشرين الأول ١٩٦٦ (٤) .

لم تلق جهود الجامعة العربية بخصوص القدس ، أي تجاوب من الجانب الصهيوني الذي واصل طريقه متحدياً كافة قرارات الجامعة والأمم المتحدة ، حتى تحقق حلمه في

(١) المصدر نفسه ، ص ٣٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤٠ .

(٣) عبد الخالق حسونة : رجل سياسي مصري ، ورجل قانون شغل عدة مناصب حكومية ، كان مديراً لوزارة الشؤون الاجتماعية ، ثم محافظاً لمدينة الإسكندرية ، تولى مديرية وزارة الخارجية قبل تعيينه عام ١٩٤٩ وزيراً للشؤون الاجتماعية ووزيراً للتربية والتعليم ، تولى وزارة الخارجية قبل أن يخلف عبد الرحمن عزام في منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية عام ١٩٥٢ ، أعيد انتخابه لهذا المنصب ثلاث مرات ١٩٥٧ و ١٩٦٢ و ١٩٦٧ ، وخلفه محمود رياض عام ١٩٧٢ . ينظر : عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري ، المصدر السابق ، ص ٣٧١ .

(٤) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦ ، ص ٤٣ .



احتلال القدس الشرقية القديمة وما جاورها أثر عدوانه الغاشم على المنطقة العربية بتاريخ (٢٨) حزيران ١٩٦٧<sup>(١)</sup> .

واجهت السلطات الصهيونية في شأن القدس المجتمع الدولي بأجمعه ، الذي ندد بهذا الاحتلال ، إلا أن سلطات الاحتلال استمرت عازمة لإكمال مخطتها الاستعماري ففي (٢٩) حزيران ١٩٦٧ أصدر جيش (الدفاع الصهيوني) أمراً يقضي بحل مجلس أمانة القدس (البلدية) العربي المنتخب ، وطرد أمين القدس (روحي الخطيب) من عمله والحق موظفي وعمال الأمانة ببلدية القسم المحتل من المدينة ، وألحقت جميع ممتلكات وسجلات الأمانة بالدوائر الصهيونية ، كما أقامت سلطات الاحتلال منذ الأيام الأولى للاحتلال عدداً من مراكز الحدود العسكرية والبوليسية والكمركية على الطرق والمنافذ التي تربط بين القدس والمدن والقرى العربية الملاصقة لها ، وألزمت الداخلين والخارجين الحصول على تصريح عسكري . ويعني هذا عزل القدس عن ما جاورها مما ألحق الضرر بالمدينة والضواحي<sup>(٢)</sup> . فضلاً عن الإجراءات الإدارية التي نفذتها السلطات الصهيونية بقيامها بطرد عدد كبير من السكان العرب ومصادرة مساحات كبيرة من الأراضي ، وهدم أحياء

(١) للمزيد من المعلومات حول العدوان . ينظر : فؤاد القصاص ، أسرار معارك سورية (٥-١١) حزيران ١٩٦٧ ، (مطابع الهدى ، بيروت ، د.ت) ، ص ١٣-٨٧ ؛ محمد فائز القصري ، قضية فلسطين بين ضباب السياسة ودخان المعركة ، (الشركة المتحدة ، بيروت ، ١٩٧٠) ، ص ١١-٣٠ ؛ غازي إسماعيل ربابعة ، الاستراتيجية الإسرائيلية للفترة من (١٩٤٨-١٩٦٧) ، ط ١ ، (مكتبة المنار ، الأردن ، ١٩٨٣) ، ص ١٤٠-١٤١ ؛

Edgar O'balance, The Third Arab – Israeli War, (London, 1973); P.P. 37-62;  
سمير جريس ، القدس المخططات الصهيونية الاحتلال التهويد ، ط ١ ، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٨١) ، ص ٥٩-٦٠ ؛ خيرية قاسمية ، قضية القدس ، ط ١ ، (دار القدس ، بيروت ، ١٩٧٩) ، ص ١٨-١٩ ؛ نصر شمال ، إفلاس النظرية الصهيونية ، ط ١ ، (منشورات فلسطين المحتلة ، بيروت ، ١٩٨١) ، ص ١٨١ ؛ إبراهيم أبو لغد ، المصدر السابق ، ص ٣٨٢ ؛ ندوة القانونيين العرب ، الجزائر ، (٢٢-٢٧) تموز ١٩٦٧ ؛ القضية الفلسطينية ، ط ١ ، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٨) ، ص ١٠٩ ؛ عبد الغفار شكر ، فلسطين في فكر عبد الناصر ، (دار الموقف العربي ، القاهرة ، ١٩٨٢) ، ص ٣٨ ؛ مازن إسماعيل الرمضاني ، في السياسة الخارجية للعراق ١٩٦٨-١٩٩٠ ، ط ١ ، (دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٤) ، ص ٣٧ .

(٢) خيرية قاسمية ، قضية القدس ، ص ١٨-١٩ .



بكاملها كـ(حي المغاربة) وتشريد أصحابها وسكانها ، كما لجأت في هذا الصدد إلى إحصاء السكان وتوزيع بطاقات هوية (إسرائيلية) عليهم ، وربط المدينة العربية بشبكة المواصلات التليفونية الصهيونية ، ودعا (دافيد بن جوريون David Ben Gurion) <sup>(١)</sup> في خطاب له في الكنيسة بالإسراع في توطين اليهود بالقدس القديمة وغيرها من الأماكن المقدسة بالمنطقة المدولة من قبل . وقال في هذا الصدد أن "توطين (٢٠.٠٠٠) أسرة يهودية في المنطقة المحيطة بالقدس سينهي إلى الأبد كل حديث حول فكرة التدويل" <sup>(٢)</sup>

ولعل أخطر ما قامت به سلطات الاحتلال الصهيونية في القدس العربية بعد العدوان مباشرة ، هو إجراء تغييرات كبيرة في منطقة البراق ، مما ألحق ضرراً بالأماكن الإسلامية الرئيسية والمباني ذات الأهمية التاريخية ، وأدت إلى تشريد عدد كبير من السكان . وقد اتخذ العمل حول المنطقة شكلين : الأول : يرمي إلى تحويل المنطقة المحيطة بالحائط إلى مزار قومي لليهود . والثاني : يرمي إلى اقتفاء آثار المعبد الثاني عن طريق البعثات

(١) دافيد بن جوريون : رئيس وزراء ووزير دفاع سابق في إسرائيل ، دكتوراه في القانون ، ولد في بولسناك عام ١٨٨٦ ، تعلم في مدرسة دينية وفي جامعة استنبول ، شارك في الحركة العمالية الصهيونية منذ شبابه المبكر ، سافر إلى فلسطين عام ١٩٠٦ ، وطرده منها بواسطة الإدارة التركية . سافر إلى أمريكا وساعد في إنشاء الفرقة اليهودية ، عين رئيساً للوكالة اليهودية ١٩٣٥-١٩٤٨ . أعلن قيام دولة إسرائيل في (١٤) أيار ١٩٤٨ ، عين رئيساً للوزراء ، ووزيراً للدفاع من ١٩٤٩-١٩٦٣ . عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري ، المصدر السابق ، ص ١٢٥ .

(٢) عز الدين فوده ، المصدر السابق ، ص ٢٤٣-٢٤٤ ؛ عبد الحميد زايد ، القدس الخالدة ، (الهيئة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٤) ، ص ٢٨١ ؛ جريدة (الفجر الجديد) ، بغداد ، العدد (١٦٣٠) ، في (٢٨) حزيران ١٩٦٧ ؛ سمير جريس ، المصدر السابق ، ص ٦٠-٦١ ؛ أسامة حليبي ، الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب ، ط ١ ، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٩٧) ، ص ٢٣ ؛ صادق جلال العظم ، دراسات يسارية حول القضية الفلسطينية ، ط ١ ، (دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٠) ، ص ١٥١-١٥٢ ؛ محمود شيت خطاب ، أهداف إسرائيل التوسعية في البلاد العربية ، (بيروت ، ١٩٧٠) ، ص ٥١ ؛ مايكل آدمز ، معاملة إسرائيل للعرب في الأراضي المحتلة ، (مجلة فلسطين) ، العدد (٢١) ، (مركز الدراسات الفلسطينية ، بغداد ، ١٩٧٧) ، ص ٥١ ؛ لجنة سيدات الإعلام العربيات ، من هم الإرهابيون ؟ حقائق عن الإرهاب الصهيوني والإسرائيلي ، ط ١ ، (مركز الدراسات الفلسطينية ، بغداد ، ١٩٧٣) ، ص ٤٩ .

الأثرية . كذلك قامت القوات الصهيونية بتدمير المنطقة الواقعة أمام البراق . وتم إجلاء السكان من دون إنذار مسبق فأرسلوا إلى قطاعات أخرى من المدينة <sup>(١)</sup> .

صاحب الإجراءات الصهيونية العدوانية في المدينة ، حالة من الاستتكار والشجب من القادة العرب ، الذين دعوا إلى ضرورة عقد مؤتمر قمة عربي للتباحث في التطورات الأخيرة في فلسطين . فجاءت الدعوة من الرئيس جمال عبد الناصر والملك حسين بن طلال ، إلا أن الدعوة لم تلب في حينها ، على الرغم من موافقة الدول العربية . ويعود تفسير ذلك إلى جملة من الشروط الواجب توفرها لغرض عقد مؤتمر القمة ، يأتي في مقدمتها الاتفاق المحدد بين القادة والملوك العرب حول طبيعة الجولة التالية ، والأسلحة الضرورية لتوفير الحد الأدنى من ضمانات النصر . لذا تم الاتفاق على تأجيل عقد المؤتمر إلى أواخر آب عام ١٩٦٧ <sup>(٢)</sup> .

أما الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، فقد بعثت إلى حكومات الدول الأعضاء في الجامعة ، ومكاتبها في الخارج ، ووفدها لدى الأمم المتحدة ، بمذكرة تنبه فيها إلى خطورة الأطماع الصهيونية في القدس العربية وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وهي بمثابة تهديد للأمة العربية . داعية الدول العربية إلى ضرورة اتخاذ موقف حاسم أمام هذه الأطماع <sup>(٣)</sup> .

---

(١) البراق (حائط المبكى) : هو الحائط الغربي لسور المسجد الأقصى ، ويقصد المسلمون هذا المكان الذي أسرى الله سبحانه وتعالى بنبيه محمد (صلى الله عليه وسلم) ، وقد بناه المسلمون لحماية المسجد الأقصى ، في حين ادعى اليهود أن هيكلم الذي بناه سليمان عام ٩٦٣ ق.م ، هو ذلك المكان ، فجرت عاداتهم على تقديسه ، وإقامة بعض الشعائر الدينية والبكاء عنده ، وعرف بحائط المبكى ، من أجل ذلك . ينظر : صباح ويس ، المصدر السابق ، ص ٢٩ ؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧ ، ط ١ ، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٩) ، ص ٥١٣ ؛ خيرية قاسمية ، قضية القدس ، ص ١٨-٧٧ ؛ عز الدين فوده ، المصدر السابق ، ص ٢٤٧ .

(٢) جريدة (الثورة العربية) ، بغداد ، العدد (٩٠٨) ، في (١٣) حزيران ١٩٦٧ ؛ جريدة (الفجر الجديد) ، بغداد ، العددان (١٦١٨ و ١٦٢٣) ، في (١٣ و ١٩) حزيران ١٩٦٧ ؛ جريدة (الحرية) ، بيروت ، العدد (٣٦٧) ، في (٢٦) حزيران ١٩٦٧ .

(٣) جريدة (الثورة العربية) ، بغداد ، العدد (٩٢٢) ، في (٣٠) حزيران ، ١٩٦٧ ، جريدة (الأنباء) ، بيروت ، العدد (٧٨٤) ، في (١) تموز ١٩٦٧ .



استقبل أعضاء الأمم المتحدة باستياء بالغ تلك المذكرة والتي جاءت متزامنة مع رد الكيان الصهيوني الرافض لتنفيذ قرارات الجمعية العامة كافة التي استنكرت ، ودعت إلى ضرورة إلغاء التدابير غير الشرعية المتخذة من السلطات الصهيونية لتغيير وضع مدينة القدس والامتناع عنها من أجل الأمن والاستقرار في المنطقة <sup>(١)</sup> .

وقد اتضح بما لا يدع مجالاً للشك أن السلطات الصهيونية عازمة على بدء مواصلة الخطوات اللازمة لوضع مناطق فلسطينية أخرى لم تكن تحت سيطرته من قبل . مما كان حافزاً لبدأ جولة من المباحثات بين الرؤساء العرب التي ضمت عبد الرحمن محمد عارف (العراق) ، ولسماعيل الأزهرى (السودان) ، ونور الدين الأتاسي (سورية) ، وهوارى بومدين (الجزائر) ، وجمال عبد الناصر (مصر) . بتاريخ (١٦) تموز ١٩٦٧ . استعرض فيها الرؤساء الخمسة الموقف الراهن وما تتطلبه المرحلة من عمل عربي موحد تجاه العدوان الذي ارتكبته وما زالت ترتكبه السلطات الصهيونية بمساعدة ومساندة قوى كبرى تأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ضد الشعب العربي في فلسطين <sup>(٢)</sup> . اتفق الرؤساء العرب على اتخاذ الإجراءات الفعالة الكفيلة بإزالة آثار العدوان الصهيوني الاستعماري على الوطن العربي ، ودعم صمود الشعب الفلسطيني ، ورفض الإجراءات الهادفة إلى القضاء على عروبة فلسطين كافة وكما تضمن الاتفاق على عقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب في الخرطوم في أقرب وقت ممكن ، تمهيداً لعقد مؤتمر قمة عربي <sup>(٣)</sup> . الذي كان من المقرر عقده في آب ١٩٦٧ لمناقشة الهزيمة وآثارها

---

(١) حول قرارات الأمم المتحدة . ينظر : سامي مسلم ، قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين ١٩٤٧-١٩٧٢ ، ط ١ ، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٣) ، ص ١٢٠ ؛ جريدة (الأهرام) ، القاهرة ، العدد (٢٩٤٣٣) ، في (١٢) تموز ١٩٦٧ .

(٢) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧ ، ط ١ ، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٩) ، وثيقة رقم (٣٦٦) ، ص ٤٩٣-٤٩٤ ؛ جريدة (الفجر الجديد) ، بغداد ، العدد (١٦٤٥) ، في (١٦) تموز ١٩٦٧ .

(٣) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧ ، وثيقة رقم (٣٦٦) ، ص ٤٩٤ ؛ جريدة (الحرية) ، بغداد ، العدد (٣٧٠) ، في (١٧) تموز ١٩٦٧ ؛ جريدة (الطلیعة) ، الكويت ، العدد (١٨٨) ، في (١٩) تموز ١٩٦٧ .





والتصدي لها ، ولمحاولة إجراء مصالحة عربية ، واستجابة للذهول والاستياء الذي أصاب العرب جراء السياسة الصهيونية<sup>(١)</sup> .

انعقد مؤتمر وزراء الخارجية العرب في الخرطوم للمدة من (١-٥) آب ١٩٦٧ . ناقش فيه وزراء الخارجية الموقف العربي الراهن من جميع جوانبه ، ولوحظ أن مشروع جدول أعمال مؤتمر القمة العربي الذي تم صياغته في مؤتمر وزراء الخارجية قد أكد ضرورة الحفاظ على عروبة فلسطين برمتها ومن ضمنها القدس ، فضلاً عن تأكيده على جوانب اقتصادية تصب في استعمال النفط بوصفه سلاحاً في المعركة القومية<sup>(٢)</sup> .

تلاه انعقاد مؤتمر القمة العربي الرابع للمدة من (٢٩) آب - (١) أيلول ١٩٦٧ بحضور الملوك والرؤساء والقادة العرب . وقد تخلف عن الحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية ، لأن الدعوة للمؤتمر تمت خارج نطاق الجامعة ، فضلاً عن اعتذار كل من الملك إدريس السنوسي والرئيس حبيب بورقيبة لسوء حالتها الصحية ، وتخلف أيضاً عن الحضور هوارى بومدين لأسباب تتعلق بعدم رغبة

الجزائر بقبول الحلول السلمية للقضية الفلسطينية ، وإنما حلها بمواجهة العدوان عسكرياً<sup>(٣)</sup> .

وناقش المجتمعون في مؤتمر القمة جدول الأعمال المقدم إليهم من مؤتمر وزراء الخارجية العرب ، وتم الخروج بجملة قرارات ، نذكر من بينها تظافر جميع الجهود العربية

---

(١) للمزيد من التفاصيل حول رد الفعل العربي . ينظر : وثائق مقاومة الضفة الغربية للأردن للاحتلال الإسرائيلي ١٩٦٧ ، سلسلة الوثائق الأساسية ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٦٧) ، ص ١١-٧٠ ؛ جريدة (الثورة العربية) ، بغداد ، العدد (٩٤٩) ، في (٣١) تموز ١٩٦٧ .

(٢) ق/ق - المكتب الثقافي ، مؤتمر القمة العربي الرابع (٢٩) آب - (٢) أيلول ١٩٦٧ ، الخرطوم ، ملف وثائقي ، (بغداد ، ١٩٧٥) ، ص ١٦-١٩ ؛ جريدة (الأهرام) ، القاهرة ، العدد (٢٩٤٥٣) ، في (٤) آب ١٩٦٧ .

(٣) جميل صبر سعيد المرسومي ، مؤتمرات القمة العربية وموقف حزب البعث العربي الاشتراكي منها من عام ١٩٦٤-١٩٧٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٠ ، ص ٩٢ ؛ غسان العطية ، دور الجامعة العربية في الإعلام ، من كتاب جامعة الدول العربية الواقع والطموح ، ط ١ ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣) ، ص ٤٢٥ ؛ جريدة (الأهرام) ، القاهرة ، العدد (٢٩٤٨١) ، في (٢٩) آب ١٩٦٧ ؛ جريدة (الطلیعة) ، الكويت ، العدد (١٩٤) ، في (٣٠) آب ١٩٦٧ .

لإزالة آثار العدوان ، على أساس أن الأراضي المحتلة أراض عربية يقع عبء استردادها على الدول العربية جميعها ، والاتفاق على توحيد الجهود العربية في العمل السياسي على الصعيد الدولي ، وتأمين انسحاب القوات الصهيونية من الأراضي التي احتلتها بعد عدوان الخامس من حزيران مع الالتزام بالمبادئ الأساسية وهي لا صلح ، لا اعتراف ، لا تفاوض مع العدو الصهيوني والتمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه (١) .

لم تكن قرارات مؤتمر القمة العربي الرابع ، لتختلف عن تلك القرارات التي خرجت بها مؤتمرات القمة الثلاثة السابقة ، في أنها لا تتعدى أكثر من كونها محاولة عربية لامتناع نعمة واستياء الشعب العربي لما تعرض له أبناء شعب فلسطين عامة والقدس خاصة على أيد الغزاة الصهاينة من أعمال السلب والنهب ومحاولة تغيير المعالم العربية والإسلامية الأصيلة . وعند تفسير السبب الحقيقي الذي كان وراء فشل المؤتمر في الخروج بقرارات عملية تصب في خدمة قضية القدس ، نقول ، إن عدم جدية بعض الدول العربية الأعضاء في الجامعة في الدفاع عن قضية فلسطين وخصوصاً تلك التي تربطها مع الدول الكبرى مصلحة مشتركة هو وراء فشل تلك المؤتمرات . وهذا ما لمسناه في رفض السعودية وقف ضخ النفط على الدول المساندة للعدوان كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا .

وفي اجتماع لمجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي للمدة من (١١-١٣) أيلول ١٩٦٧ ، قامت الوفود العربية المشاركة بشجب كافة الإجراءات الصهيونية في القدس في تغييرها للنظم الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، ومجافاتها للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة (٢) .

---

(١) ق/ق - المكتب الثقافي ، مؤتمر القمة العربي الرابع ، ص ٢٥-٢٧ ؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧ ، وثيقة رقم (٤٨٢) ، ص ٦٦٧-٦٦٨ ؛ جريدة (الفجر الجديد) ، بغداد ، العددان (١٦٨٦ و ١٦٨٧) ، في (١) و (٣) أيلول ١٩٦٧ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ (٤٨) لمجلس جامعة الدول العربية للمدة من (١١) أيلول ١٩٦٧ - (١٥) كانون الثاني ١٩٦٨ ، تقرير من سفارة الجمهورية العراقية في القاهرة إلى الأمانة العامة ، الرقم (٤٠٦١/٧/٩) ، في (١٣) أيلول ١٩٦٧ (عاجل جداً) ، ص ٣٢١-٣٢٦ ؛ ج. د. ع ، الأمانة العامة ، شؤون فلسطين ، الرقم (ق ٢٣٥٥/٤٨٣/ج ٣) ، في (١٣) أيلول ١٩٦٧ ، ص ٣-٥ ؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧ ، ص ٦٦-٦٧ .

وبمناسبة ذكرى وعد بلفور ، وفي بيان للأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ الأول من تشرين الثاني عام ١٩٦٧ ، استعرض السياسة الصهيونية الداعية إلى استعمال لغة القوة لغرض التوسع وفرض الأمر الواقع . داعياً العرب إلى ضرورة مساندة فلسطين مادياً ومعنوياً <sup>(١)</sup> .

وفي تجربة أخرى ، يتضح لنا الموقف المتميز للعدو الصهيوني ، والمتمثل في رفضه لكل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين ، ولا سيما قرار مجلس الأمن ذو الرقم (٢٤٢) الصادر في (٢٢) تشرين الثاني ١٩٦٧ ، بهدف إنهاء عدوان ١٩٦٧ ، مؤكداً "سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضٍ احتلتها في النزاع الأخير" . حيث جاء التفسير الصهيوني لصيغة القرار الذي وضعه المندوب البريطاني (كاراداون Karadown) متوافقاً مع التفسير البريطاني ومخالفاً للتفسير العربي في ضرورة أن يتم الانسحاب الصهيوني عن كامل الأراضي التي احتلت أثر عدوان ١٩٦٧ حتى خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩ . لم يكن الاختلاف في تفسير نص القرار (٢٤٢) إلا محاولة صهيونية الهدف منها هو ربط موافقته على نص القرار بموافقة الطرف الآخر (العرب) ، للدخول في مباحثات لاستحصال اعتراف عربي بدولة (إسرائيل) . مما أثار جملة من الخلافات حول تفسير نص القرار <sup>(٢)</sup> . لأن الأخذ بالتفسير الحقيقي لنص القرار ، والمتمثل بالانسحاب

(١) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧ ، وثيقة رقم (٦١٠) ، ص ٨٧٢ .

(٢) للمزيد من التفاصيل حول قرار (٢٤٢) لعام ١٩٦٧ . ينظر : الملحق رقم (١) من الأطروحة . سامي مسلم ، المصدر السابق ، ص ١٢٢ ؛ عادل حامد الجادر وعزيز عبد المهدي الردام ، فلسطين والغزو الصهيوني ، (مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٨٤) ، ص ٢٥٠ ؛ عبد الرزاق محمد أسود ، الموسوعة الفلسطينية ، العسكرية الصهيونية والحروب العربية الإسرائيلية ، المجلد الثالث ، (الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، د.ت) ، ص ٨٧٦-٨٧٧ .

The Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People, The Status of Jerusalem, (New York, 1979); P.P. 17-18;

عبد الله سلوم السامرائي ، الولايات المتحدة والمؤامرة على الأمة العربية ، (دار الحرية ، بغداد ، ١٩٨٢) ، ص ٢٦-٣٤ ؛ عدنان الصمد ، إنهاء حالة الحرب بين الدول العربية وإسرائيل وآثارها على القضية الفلسطينية ، مجلة (شؤون فلسطينية) ، العدد (٣٩) ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٤) ، ص ٢٨-٢٩ ؛ جورج طعمة ، المنعطفات الكبرى في قضية فلسطين في الأمم المتحدة ، من كتاب القضية الفلسطينية في أربعين عاماً بين ضراوة الواقع وطموحات المستقبل ، بحوث ومناقشات الدورة الفكرية التي نظمتها جمعية الخريجين في الكويت ، ط ١ ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٩) ، ص ١٩٤-١٩٧ .



الفوري للقوات الصهيونية من الأراضي التي احتلت في عدوان ١٩٦٧ وحتى خطوط الهدنة سيكفل بطبيعة الحال إيجاد حل سلمي لكل ما يتعلق بقضية فلسطين عامة ، والقدس خاصة (١) .

واستناداً لنص القرار (٢٤٢) لعام ١٩٦٧ ، اختار السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة سفير السويد في موسكو (غونار يارنج Khonar Yarang) ليكون الوسيط الدولي ، الذي سيتولى مهمة الاتصال المباشر مع الدول المعنية في الشرق الأوسط ، بهدف التوصل إلى تسوية سلمية مقبولة في المنطقة ، إلا أن جهوده لم تكن لتأتي بنتائج مثمرة ومرضية لكلا الطرفين (٢) .

ونتيجة لمواصلة السلطات الصهيونية ممارسة عملية تهويد مدينة القدس العربية . عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاً له في القاهرة بتاريخ (٦) شباط ١٩٦٨ ، لمناقشة قرار مجلس الأمن والغموض الذي اكتنف صيغة ونص القرار . حيث أكد الوفد السوري على ضرورة عقد مؤتمر قمة عربي بالرباط لتقرير خطة العمل العربي المشترك في هذه المرحلة غير أن اختلاف الرأي داخل الاجتماع حول أهمية انعقاد المؤتمر والموضوعات التي ستطرح للمناقشة حال دون تحديد موعد للمؤتمر ، وإنما اكتفى فقط بتوجيه شكوى إلى مجلس الأمن شارحاً فيه الإجراءات غير القانونية التي تتبعها سلطات الاحتلال في فلسطين عامة والقدس خاصة ، والاعتراض على صيغة القرار (٣) .

وفي عمان عقدت لجنة إنقاذ القدس بتاريخ (٢١) شباط ١٩٦٨ ، مؤتمراً للبحث في الإجراءات الواجب تباعها محلياً وعربياً وإسلامياً وعالمياً لإنقاذ القدس من التهويد

---

(1) The Committee on the Exercise, Op. Cit.; P. 18.

هالة أبو بكر السعودي ، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (١٩٦٧-١٩٧٣) ، ط ١ ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣) ، ص ٢١٤-٢٤١ ؛ محمود عرب سعيد ، مبدأ حق تقرير المصير في القانون الدولي والقضية الفلسطينية ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ٢٥٣-٢٥٤ .

(٢) سامي مسلم ، المصدر السابق ، ص ١٢٢ ؛ عبد الرزاق محمد أسود ، المجلد الثالث ، المصدر السابق ، ص ٨٧٦-٨٧٧ .

(٣) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي (٤٩) لمجلس جامعة الدول العربية للمدة من (٤-٧) آذار ١٩٦٨ ، (سري) ، الرقم (٩/٦/٥٤٦) ، في (٧) شباط ، ١٩٦٨ ، ص ١٩-٢٠ .

وعمليات القرصنة والتدنيس التي لم يعرف لها التاريخ مثيلاً والتي مارستها سلطات الاحتلال في المدينة المقدسة . انتهى المؤتمر بإصدار عدة قرارات وهي على التوالي :

- ١- تشكيل لجنة دائمة في عمان لإنقاذ القدس .
- ٢- يدعو المؤتمر الحكومة الأردنية أن تبادر إلى تقديم شكوى ضد العدو الصهيوني وطلب انعقاد مجلس الأمن للنظر في الشكوى بسبب إصرار السلطات الصهيونية على ضم القطاع الأردني من مدينة القدس إلى دولتهم المزعومة ، فضلاً عن قسم كبير من قضاء مدينة القدس وبسبب شروعا واستمرارها في تنفيذ المخطط الرسمي لتهويد القدس العربية خلافا لقرارات مجلس الأمن وخصوصاً القرار الصادر في (٢٢) تشرين الثاني ١٩٦٧ ذو الرقم (٢٤٢) .
- ٣- يدعو المؤتمر الحكومة الأردنية إلى أن تبادر إلى دعوة مجلس الجامعة العربية لانعقاد في عمان في أقرب وقت ممكن على مستوى رؤساء الوزارات أو وزراء الخارجية للتباحث بشأن ضم السلطات الصهيونية القدس وبشأن إجراءات هذه السلطات في تهويد المدينة وذلك لدراسة وتقرير الخطوات الواجب اتخاذها لصيانة عروبة القدس .
- ٤- يناشد المؤتمر الدول الإسلامية التي قدمت مشروع قرار عدم شرعية ضم القدس إلى الكيان الصهيوني في الدورة الطارئة للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة المنعقدة في شهر آب ١٩٦٧ .
- ٥- يدعو المؤتمر الشعبين العربي والإسلامي إلى تشكيل لجان لإنقاذ القدس من التهويد .
- ٦- يرفع المؤتمر تحيات الولاء والتقدير والإعجاب إلى ملك الأردن لمواقفه المشرفة في الدفاع عن تراث الوطن الغالي وبشكل خاص المدينة المقدسة .
- ٧- يحيي المؤتمر جميع الدول العربية التي أيدت قرارات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بعدم شرعية ضم القدس . كما يحيي أيضاً جميع المواطنين في القدس العربية المحتلة على صمودهم البطولي الرائع ورفضهم تهويد المدينة المقدسة .
- ٨- يرى المؤتمر أن النضال العسكري المسلح هو السبيل الفعال لإنقاذ القدس وفرض الإرادة العربية العادلة وتحقيق الأمان القومي وتحرير الأراضي العربية المحتلة من خلال



وضع خطة عسكرية موحدة لتأمين القوة والصمود في الموقف العربي تجاه العدوان الصهيوني القادم <sup>(١)</sup> .

عكست قرارات مؤتمر إنقاذ القدس رأي الشعب العربي الرافض لسياسة الشجب والاستنكار التي اتبعتها جامعة الدول العربية ، والتي لم تكن لها نتائجها الطيبة فيما يخص قضية فلسطين ، ودعوة القادة والرؤساء والملوك العرب إلى اتباع سياسة أكثر صلابة قائمة على أساس الاستعداد العسكري العربي الموحد واختيار طريق الجهاد بوصفه أسلوباً يتماشى مع طبيعة السياسة العدوانية العنصرية التي تتبعها سلطات الاحتلال في البلاد المحتلة .

نشرت صحيفة (معاريف) اليهودية في عددها الصادر بتاريخ (٢٠) شباط ١٩٦٨ خبراً مفاده أن رئيس بلدية القدس اليهودي سيقوم خلال هذا العام بحملة دولية واسعة في أمريكا وغيرها لجمع التبرعات للقدس تحت ستار ترميم الآثار القديمة فيها <sup>(٢)</sup> . في حين أن النوايا الحقيقية وراء هذه الحملة تتركز في تثبيت مطامعهم في ضم القدس ووضع العالم تجاه الأمر الواقع ، فضلاً عن قيام السلطات الصهيونية في العام نفسه بمصادرة ما يقارب (٤) آلاف دونم خارج أسوار القدس و(٥٩٥) عقاراً تضم (١٠٤٨) شقة سكن و(٤٣٧) مخزن ومكان عمل و(٤) مدارس وزاويتين إسلاميتين ومواقع مسجدين بعد هدمها ، وكلها تقع داخل السور وتشكل بمجموعها أربعة أحياء عربية هي القسم الجنوبي من باب السلسلة وحي المغاربة وحي الشرف وسوق الباشورة والحصر <sup>(٣)</sup> .

وفي اجتماع مجلس جامعة الدول العربية للمدة من (٤-٧) آذار ١٩٦٨ ، تمت مناقشة الإجراءات الصهيونية التي كان لها رد فعل سيئ على الشعب العربي الذي عبر عن سخطه بمختلف الطرق في عدد من الدول العربية ، داعين الجامعة العربية إلى

---

(١) تألفت لجنة إنقاذ القدس في أوائل عام ١٩٦٨ في عمان برئاسة سليمان النابلسي وعضوية عبد الحميد السايخ وجعفر الشامي وآخرون . وحضر المؤتمر قادة الفكر والرأي والسياسة ونقابات المحامين والأطباء والمهندسين والعمال والهيئات النسائية وجميع النقابات والمنظمات الأخرى ورجال الدين والسياسة . ينظر : وقائع مؤتمر إنقاذ القدس ، (منشورات لجنة إنقاذ القدس ، بيروت ، د.ت) ، ص ٣-٤٥ ؛ عرفان نظام الدين وعلي ظاهر الدجاني ، القدس إيمان وجهاد ، ط ٢ ، (المؤسسة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧) ، ص ١٦٤-١٧٤ .

(٢) وقائع مؤتمر إنقاذ القدس ، المصدر السابق ، ص ٤١ .

(٣) روجي الخطيب ، المصدر السابق ، ص ١٠٠ .

ضرورة اتخاذ موقف عربي حاسم . وبعد الانتهاء من النقاش أوصى المجلس باستتكار وشجب الأعمال العدوانية التي تقتربها السلطات الصهيونية في الأراضي العربية المحتلة ، ومنها إعلان ضم الأراضي في القدس ، واضطهاد من بقي من أصحابها العرب فيها ، وفرض اللغة العبرية وبرامج التعليم الصهيونية على المدارس العربية في فلسطين عامة والقدس خاصة ، وما ينطوي عليه من عدم اهتمام بمبادئ الأمم المتحدة وقراراتها وبالقانون والأعراف الدولية ، وما تفرضه على الدول العربية كلها من مسؤوليات العمل العربي المشترك ، وحشد الإمكانيات والطاقات في النضال العربي المقدس لتحرير الأرض المحتلة وتصفية جميع آثار العدوان . كما أوصى المجلس بإصدار بيان من الجامعة العربية يوضح أبعاد العدوان الصهيوني وأهدافه الاستعمارية يبلغ إلى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وإلى الدول الأفريقية والآسيوية المؤيدة لمبادئ العدل الدولي <sup>(١)</sup> .

وعلى هامش انعقاد مؤتمر اتحاد المحامين العرب في القاهرة ، وبتاريخ العاشر من نيسان عام ١٩٦٨ ، وفي كلمة ألقاها الرئيس جمال عبد الناصر استعرض فيها خطورة الوضع في القدس ، مؤكداً أهمية توحيد الجهود العسكرية العربية لوقف المجازر التي تقترب في المدينة المقدسة ولا يتم ذلك إلا على نطاق الجامعة العربية كونها المعبر الحقيقي لأمني الشعب العربي ، والممثل الشرعي له <sup>(٢)</sup> .

وفي (١٨) نيسان ١٩٦٨ أصدرت السلطات الصهيونية قراراً بالاستيلاء على (٢٩) فدناً بالقدس العربية المحتلة ، تعيش فيها حوالي (٦٢٠) عائلة عربية ، وتشمل المنطقة الجزء القريب من البراق إذ يتجه التفكير إلى إنشاء ميدان فسيح <sup>(٣)</sup> . وفي يوم (٢٥) نيسان من العام نفسه أرسل يوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة برسالة إلى السلطات الصهيونية أبدى فيها اعتراضه على العرض العسكري الذي أعلنت سلطات الاحتلال أنها

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ (٤٩) لمجلس جامعة الدول العربية للمدة من (٤-٧) آذار ١٩٦٨ ، (سري) ، قرارات مجلس الجامعة ، الرقم (ق ٢٣٨٠/٤٩/ج٤) ، في (٧) آذار ١٩٦٨ ، ص ٩٧-٩٨ .

(٢) الوثائق العربية لعام ١٩٦٨ ، (الجامعة الأمريكية ، بيروت ، ١٩٦٨) ، وثيقة رقم (١٢٨) ، ص ١٧٢-١٧٣ ؛ جريدة (الأخبار) ، بيروت ، العدد (٢٦٨٦) ، في (٢٠) نيسان ١٩٦٨ .

(٣) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده الـ (٥٠) ، في (١) أيلول ١٩٦٨ ، (مستعجل) ، الموضوع : (الوضع في القدس) ، ص ١٠ .

ستجربه يوم (٢) أيار في مدينة القدس ، إذ يمر في شوارع المدينة العربية . وقال يوثانت أن هذا العرض يخالف اتفاقيات الهدنة المعقودة في عام ١٩٤٩ واتفاقيات وقف إطلاق النار . وقد أعادت سلطات الاحتلال هذه الرسالة إلى يوثانت مغلقة من دون أي رد <sup>(١)</sup> . وكان مندوب الأردن في الأمم المتحدة قد أرسل مذكرة إلى رئيس مجلس الأمن في نيسان ١٩٦٨ طالب فيها المجلس بوقف عرض عسكري تنوي القوات الصهيونية إقامته في القدس بمناسبة ذكرى مرور (٢٠) عاما على قيام (دولتهم المزعومة) ، وطالبت الأردن عقد جلسة خاصة لبحث الحالة في المدينة المقدسة والمخالفات الخطيرة التي ترتكبها سلطات الاحتلال فيها ومنها قرار إقامة العرض العسكري يوم (٢) أيار <sup>(٢)</sup> . وفي يوم (٢٥) نيسان اعتقلت السلطات الصهيونية عدداً من النساء العربيات ، اللاتي اشتركن في مظاهرة كبرى في مدينة القدس ، احتجاجاً على العرض العسكري الذي كان مزعماً إجراؤه <sup>(٣)</sup> .

وقد أذاع يوثانت في (٢٧) نيسان في مجلس الأمن تقريراً قدمه إلى المجلس أعرب فيه عن مخاوفه من النتائج الخطيرة التي تترتب على العرض العسكري الصهيوني ، وأكد أن الموقف في المدينة ينذر بالانفجار . وفي (٢٨) نيسان أصدر مجلس الأمن قراراً بالإجماع طالب فيه سلطات الاحتلال بإلغاء العرض العسكري المزعم إقامته في القدس يوم (٢) أيار . وقد أعلنت سلطة الاحتلال على لسان مندوبها في الأمم المتحدة رفضها لهذا القرار ، ثم عادت وأعلنت رسمياً أن مجلس الوزراء الصهيوني قرر عدم تعديل برنامج العرض العسكري . وتبع ذلك هجوم شديد من المسؤولين وأجهزة الإعلام الصهيوني ضد مجلس الأمن والأمم المتحدة وكذلك يوثانت سكرتيرها العام <sup>(٤)</sup> .

لم يخضع الكيان الصهيوني إلى قرار مجلس الأمن الذي حمل الرقم (٢٥٠) الصادر في (٢٧) نيسان ، وأجرى العرض العسكري في اليوم المقرر له في (٢) أيار ١٩٦٨ ، وأعلن مجلس الأمن عن أسفه لذلك في قراره المرقم (٢٥١) في (٣) أيار من العام نفسه ،

(١) المصدر نفسه ، ص ١٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٠-١١ ؛ جريدة (الأهرام) ، القاهرة ، العدد (٢٩٧٢٣) ، في (٢٧) نيسان ١٩٦٨ .

(٣) ج. د.ع. ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده الـ (٥٠) ، المصدر السابق ، ص ١١ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١١ ؛ سامي مسلم ، المصدر السابق ، ص ١٢٣ .





الذي يعود سببه إلى تأييد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لكل التجاوزات الصهيونية للمواثيق والقرارات الدولية <sup>(١)</sup> .

وقد أعلن رئيس الحكومة الصهيونية السابق (دافيد بن جوريون) في مقابلة مع محرري الصحف اليومية الصهيونية في (١٤) أيار ١٩٦٨ أنه : "من غير المؤكد أن مدينة القدس ستبقى في أيدينا إن لم يقيم المواطنون اليهود في ضواحيها" ، وأضاف قائلاً : "إنه يجب توطين اليهود في المدينة من الشمال والشرق والجنوب لضمان استمرارها كمدينة يهودية" <sup>(٢)</sup> .

ونتيجة لهذه التصريحات وكرد فعل لهذه الأحداث ، اندلعت في القدس العربية في ذكرى (٥) حزيران مظاهرات ضخمة تدفقت في كل جوانب المدينة وتخطت كل حواجز الشرطة والجيش واشتبكت معها وسقط الكثير من الجرحى ، وهم يهتفون بعروبة القدس وفلسطين ، حتى وصلت الجموع إلى النصب التذكاري الذي أقيم سرّاً في قلب القدس تخليداً لذكرى الشهداء العرب في المعارك الأخيرة . وازدادت المظاهرات العربية حتى يوم (٧) حزيران بعد صلاة الجمعة ، على الرغم من العنف والقسوة اللتين لجأت إليهما سلطات الاحتلال ، وازداد تحدي المواطنين العرب فأقاموا سرّاً عدداً من النصب التذكارية للشهداء حتى بلغ عددها (٦) نصب <sup>(٣)</sup> .

ومن ناحية أخرى نشرت صحيفة (الدستور) الأردنية بتاريخ (٢٥) حزيران ١٩٦٨ ، خبراً مفاده ، أن سفارة ليبيريا في البلاد المحتلة ستقل من تل أبيب إلى القدس ، وبهذا تكون السفارة الليبيرية هي السفارة الثانية والعشرين التي تنقل إلى القدس <sup>(٤)</sup> .

وفي برقية من أمين الحسيني (بصفته رئيساً لمؤتمر العالم الإسلامي) ، المنعقد في تموز عام ١٩٦٨ ، إلى ملوك ورؤساء الدول العربية ندد فيها بالمخططات والقوانين الشاذة والجاري تطبيقها لتهويد المدينة المقدسة ، لا سيما الحفريات حول المسجد الأقصى وداخله

---

(١) جريدة (الأهرام) ، القاهرة ، العدد (٢٩٧٢٩) ، في (٣) أيار ١٩٦٨ ؛ جريدة (العمل) ، بيروت ، العددان (٦٧٩٦ و ٦٧٩٧) في (٢٢) و (٢٣) أيار ١٩٦٨ .

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨ ، ط ١ ، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧١) ، ص ٥١٨ .

(٣) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي (٥٠) في (١) أيلول ١٩٦٨ ، (الوضع في القدس) ، ص ١٣ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٣ .

بزعمهم التتقيب عن آثار هيكلهم المندثر منذ (٢٠٠٠) عام ، وهدفهم الحقيقي هو تدمير المسجد الأقصى وإنشاء هيكل يهودي مكانه وفقاً لخرائط وضعها العدو الصهيوني ورصدوا لها ملايين الدولارات لإتمامها . طالباً منهم التدخل فوراً لحماية المسجد الأقصى خاصة وفلسطين عامة من المخططات الصهيونية الهادفة إلى إبادة الفلسطينيين وتدمير مقدساتهم ، مع توجيه احتجاج شديد من حكوماتهم على عدم فعالية الأمم المتحدة تجاه الرفض الصهيوني لقراراتها الخاصة بالقدس ، وآخر إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتشجيعها ودعمها اليهود الصهاينة والتأكيد على أن بيت المقدس مقدس لدى جميع المسلمين <sup>(١)</sup> .

تلبية لدعوة معظم الدول العربية إلى ضرورة وضع حد للسياسة الاستعمارية التي تمارسها السلطات الصهيونية في القدس والأراضي العربية المحتلة الأخرى ، عقد مجلس جامعة الدول العربية جلسته الخمسين للمدة من (١-٣) أيلول ١٩٦٨ في القاهرة على مستوى وزراء الخارجية . ونظر مجلس الجامعة إلى الوضع الخطير الناجم عن قيام السلطات الصهيونية بتغيير الوضع في مدينة القدس ، وتماديها في تغيير معالمها العربية ، وانتهاكها لحرمت المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها ، وقرر أن تبذل حكومات الدول الأعضاء مزيداً من الجهود لدى جميع الدول والشعوب وفي المحافل الدولية لإنقاذ المدينة المقدسة من الخطر الصهيوني <sup>(٢)</sup> .

لم تكن لقرارات مجلس الجامعة العربية آثارها الإيجابية على السياسة الصهيونية ، التي استمرت في محاولة تغيير معالم المدينة المقدسة ، عن طريق إبعاد المواطنين العرب من المثقفين وأصحاب المكانة والنفوذ إلى الخارج بحجة قيامهم بأعمال مخلة بالأمن والاشتراك في عمليات المقاومة في القدس ضد القوات الصهيونية ، إلى جانب نسف المنازل ، ففي (١٢) أيلول تم هدم عدد كبير من منازل العرب في الأحياء الموجودة في المدينة المقدسة ، ومحاولة إحلال مستوطنات يهودية بدلاً عنها <sup>(٣)</sup> . مما نجم عن هذه

(١) الوثائق العربية لعام ١٩٦٨ ، وثيقة رقم (٢٦٣) ، ص ٣٩٧-٣٩٨ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ(٥٠) لمجلس جامعة الدول العربية للمدة من (١-٣) أيلول ١٩٦٨ ، الرقم (ق ٢٤٣١/٥٠ د/ج ٢) ، في (٣) أيلول ١٩٦٨ ، ص ٨٩ .

(٣) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الـ(٥١) للمدة من (١٠-٣٠) آذار ١٩٦٩ ، (دار الطباعة ، القاهرة ، ١٩٧٠) ، ص ٨ .

الإجراءات ازياد عدد الانتفاضات في مدن عربية عديدة ، حيث نقلت الأنباء من القدس أن (٢٤) سيدة عربية من المسيحيات والمسلمات قد اعتصمن يوم (٢٦) كانون الثاني ١٩٦٩ في كنيسة القيامة ، وأعلن الصوم حتى الموت ، وأصدرت نداءً إلى العالم العربي والأجنبي بالاحتجاج على الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية وسياسة نسف المنازل وضم القدس العربية إلى الكيان المصطنع ، الأمر الذي دفع السلطات الصهيونية إلى الرد على هذا الاعتصام بإغلاق الكنيسة التي تعد من أقدس المواقع عند المسيحيين ، يحج إليها كل عام في أعياد الميلاد آلاف المسيحيين يأتون إليها من مختلف أرجاء العالم <sup>(١)</sup> .

اعتبر العرب هذا الإجراء دليلاً آخر على نوايا التوسع الصهيوني ، وخاصة وأن الزعماء السياسيين في الإدارة الصهيونية ما انفكوا في كل مناسبة يعلنون بأن التوسع في الأراضي الخاضعة للسيطرة الصهيونية جار العمل فيه ، وهو هدف قومي . وفي برقية من روعي الخطيب أمين القدس في (٣١) كانون الثاني إلى يوثانت الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة ، ناشد فيها الهيئة الدولية أن تضع حداً للمطامع الصهيونية في المدينة التي تمت ترجمتها إلى أحكام المحاكم العسكرية الصهيونية بالسجن المؤبد وبالنفي ، ولإجراءات إرهابية يقصد بها القضاء على المئات من عرب القدس . وأن استمرار تمسك العدو الصهيوني بضم القدس ، سوف يعرض الآلاف من أبناء الشعب العربي الساكنين في المدينة المقدسة إلى التشريد والتصفية <sup>(٢)</sup> .

وفي هذه الأثناء ، تتابع لجنة إنقاذ القدس ، باهتمام بالغ ، مخططات السلطات المحتلة لتهويد المدينة من خلال القانون المسمى (قانون التنظيمات القانونية والإدارية) لعام ١٩٦٨ الذي قرر موعد لتنفيذه يوم (٢٢) شباط ١٩٦٩ ، وهو القانون الذي تشكل حلقة جديدة من الإجراءات الرامية إلى إزالة عروبة القدس باشتراط تسجيل الشركات والجمعيات التعاونية وأصحاب المهن وأرباب الحرف حسب القوانين الصهيونية . لذا فهو ذا خطورة كبيرة على عروبة القدس ومصالح أهلها ، أدركته لجنة إنقاذ القدس ، داعية الدول العربية الوقوف بوجه القانون وواضعيه <sup>(٣)</sup> .

(١) المصدر نفسه ، ص ٩ .

(٢) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩ ، ط ١ ، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧١) ، وثيقة رقم (٢٩) ، ص ٣١ .

(٣) المصدر نفسه ، وثيقة رقم (٦٧) ، ص ٥٧ .

وفي منتصف شباط عام ١٩٦٩ قام محمود رياض<sup>(١)</sup> وزير الخارجية المصري بجولة واسعة شملت سورية ولبنان والعراق والسعودية والأردن والكويت حاملاً رسائل من الرئيس عبد الناصر إلى الملوك والرؤساء العرب الذين سيقابلهم من أجل الاتفاق على جميع المسائل التي يجب أن تقوم بها الدول العربية لمواجهة العدوان الصهيوني الذي تتعرض له الأراضي العربية المحتلة ليس في القدس وحسب وإنما في عامة فلسطين<sup>(٢)</sup>. والذي يبدو أن الاجتماعات الثنائية بين الدول العربية كانت أكثر فعالية في محاولة لإيجاد صيغة عربية مشتركة أو تحرك عربي واحد لمواجهة تلك الاعتداءات ، ومحاولة تطبيقها بصورة عملية داخل الجامعة العربية .

وانعقد في القاهرة المؤتمر الخامس لإنقاذ القدس بدعوة من الإدارة الثقافية في الأمانة العامة للجامعة العربية ، ومن بعض الشخصيات السياسية في لجنة إنقاذ القدس ، في نيسان ١٩٦٩ . وتم فيه دعوة لجنة من مندوبي دول المواجهة ومنظمة التحرير الفلسطينية ، مهمتها جمع المعلومات حول الاعتداءات الصهيونية على الممتلكات الثقافية ، وإعداد التقارير عنها وتزويد أجهزة الإعلام العربي والأجنبي بها ، والعمل أيضاً على وضع خطة

---

(١) محمود رياض : تخرج من الكلية الحربية بمصر عام ١٩٣٦ ، قام بتدريس مادة التكتيك بالكلية الحربية اعتباراً من ١٩٤٢ ، التحق بكلية أركان الحرب وحصل على شهادتها عام ١٩٤٣ ، عاود التدريب بالكلية الحربية ، ترك التدريس ثم عين مديراً للمخابرات الحربية في غزة في آب ١٩٤٨ ، عضو الوفد المصري في مفاوضات رودس ١٩٤٩ ، رئيس الوفد المصري في لجنة الهدنة المشتركة المصرية - الإسرائيلية ١٩٤٩-١٩٥٢ ، وقيام الثورة عين مدير لإدارة فلسطين ، مدير الإدارة العربية بوزارة الخارجية عام ١٩٥٤ ، سفير مصر في دمشق ١٩٥٠ ، اشترك مع الوفد المصري في توقيع الوحدة مع سورية عام ١٩٥٨ ، مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة ١٩٦٢ ، وزير خارجية مصر منذ عام ١٩٦٤ وحتى ١٩٧٢ ، أمين عام جامعة الدول العربية في حزيران ١٩٧٢ ، استقال في آذار ١٩٧٩ . محمود رياض ، من مذكرات محمود رياض ١٩٤٨-١٩٧٨ ، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط ، ج ١ ، ط ١ ، (الدار العربية ، بيروت ، ١٩٨٧) ، ص ١-٢ .

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩ ، ط ١ ، (منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٢) ، ص ٤ .

لفضح الاعتداءات أمام الرأي العالمي وتبيان خرقها للاتفاقيات الدولية<sup>(١)</sup> . انتهى المؤتمر بتوجيه نداء إلى الجهات الدولية المعنية عدد فيه الانتهاكات الصهيونية للممتلكات الثقافية العربية والموروثات الإسلامية والمسيحية في الأراضي المحتلة ، والاعتداء على المواقع الأثرية والتاريخية في فلسطين عامة والقدس خاصة<sup>(٢)</sup> .

غير أن العدو الصهيوني أمعن في سياسته العدوانية في مدينة القدس ، إذ ذكرت وكالات الأنباء العربية من القدس أن السلطات الصهيونية قد أُنذرت جميع المواطنين العرب من غير سكان المدينة الأصليين بمغادرتها فوراً ، وقالت أيضاً أن الحاكم العسكري الصهيوني للمدينة قد أصدر قراراً بإلغاء تصاريح المرور لسكان القدس لزيارة الضفة الشرقية<sup>(٣)</sup> . وهي إجراءات تعسفية ندد بها روجي الخطيب أمين القدس في برقية وجهها إلى الملوك والرؤساء العرب والمسلمين . دعا فيها إلى ضرورة السعي لمنع مصادرة الأملاك العربية ، ومنع خروج العرب المسلمين والمسيحيين من القدس<sup>(٤)</sup> .

غير أن النداء الموجه من أمين القدس كغيره من النداءات لم تكن محركاً للجهود العربية الجادة ، حتى أكملت الصهيونية جرائمها السوداء في القدس عندما أقدم اليهود على حرق المسجد الأقصى المبارك بانطلاق الإشارة الأولى لحريق المسجد من الإذاعة الصهيونية عندما أعلنت في نشرتها في الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الخميس الموافق (٢١) آب ١٩٦٩ "إن رجال الإطفاء يقاومون حريقاً داخل المسجد الأقصى وحوله في القدس الشرقية"<sup>(٥)</sup> . وإذا كانت السلطات الصهيونية والسكان اليهود قد تجاهلوا الحريق ، إلا أن سكان القدس العربية تدافعوا قبل إذاعة النبأ المفجع إنقاذ آثاره ومحتوياته ، لكن الحريق استمر زهاء ثلاث ساعات ونصف الساعة أتى فيها على الجناح

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، شؤون فلسطين ، من نيسان ١٩٦٩ - أيلول ١٩٦٩ ، الرقم (٢٢٤٥/٦/١٢٥) ، في نيسان ١٩٦٩ ، ص ٩-١٠ ؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩ ، وثيقة رقم (٦٧ و ٦٨) ، ص ٥٧ ؛ خيرية قاسمية ، قضية القدس ، ص ٧٨-٧٩ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، شؤون فلسطين ، المصدر السابق ، ص ١٠-١١ ؛ خيرية قاسمية ، المصدر السابق ، ص ٧٩ .

(٣) جريدة (الراية) ، بيروت ، العدد (١٧) ، في (١١) حزيران ١٩٦٩ .

(٤) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩ ، وثيقة رقم (٢٧٠ و ٢٧١) ، ص ٢٤٨ .

(٥) روجي الخطيب ، المصدر السابق ، ص ١٠٨ .



الشرقي من المسجد المبارك المعروف بجامع عمر ، والتهمت النيران القسم الجنوبي من سقف المسجد وغيره من التحف والآثار التاريخية التي لا تقدر بثمن <sup>(١)</sup> .

أذاعت السلطات الصهيونية بطريقة مأكرة في أعقاب هذه الكارثة ، أن الحريق اندلع نتيجة تماس كهربائي ثم عادت في اليوم التالي مباشرة فأعلنت أنها ألقت القبض على شاب من أستراليا يدعى (مايكل روهين) اعترف بأنه هو الذي قام بهذه الفعلة ، وادعت أنه ينتمي إلى طائفة (كنيسة الله) التي تقبل بحرفية التوراة وتتبوأتها وتنادي بأن الإسلام لن يعود الآن إلا إذا أعيد بناء هيكل سليمان وعودة المسيح إلى الأرض وأن أتباع هذه الطائفة يولون أهمية عظيمة لرجوع اليهود إلى فلسطين وبصورة خاصة إلى القدس <sup>(٢)</sup> .

يجب القول أنه ليس من قبيل المصادفة أن يحرق المسجد الأقصى في شهر آب ، ففي هذا الشهر تم تدمير هيكل سليمان على يد القائد الروماني طبطوس عام ٧٠ م . وفي هذا الشهر من عام ١٩٢٩ انطلق اليهود في القدس القديمة نحو البراق هادفين ، ثم حدث الاصطدام الدامي بين العرب واليهود الذي عرف بـ(ثورة البراق) ، ولحرق المسجد الأقصى في هذا التاريخ يرضي المشاعر اليهودية لتدمير أعلى المقدسات الإسلامية .

استقبل العرب والمسلمون والعالم أجمع هذه الكارثة الأليمة بألم عميق وغضب شديد ، فقامت المظاهرات وأعلن الإضراب العام يوم السبت (٢٣) آب ١٩٦٩ في فلسطين المحتلة وبقية الدول العربية والإسلامية ، كما أعلن عن إضراب آخر يوم الخميس (٢٨) آب ١٩٦٩ في جميع البلدان العربية والإسلامية لمناسبة مرور أسبوع على حرق المسجد الأقصى . وقد ندد رجال السياسة الرسميين والشعبيين بالجريمة النكراء ، وتضامن رجال الدين المسيحيين مع علماء الدين المسلمين في شجبهم وادانتهم للصهيونية على جريمتها النكراء <sup>(٣)</sup> .

وفي بيان موجه من محمود رياض وزير خارجية مصر في (٢١) آب ١٩٦٩ ، ندد بجريمة إحراق المسجد الأقصى قائلاً : "جاء الحادث متابعاً لنوايا إسرائيل وأعمالها في الاستيلاء على الحرم الشريف وإعادة بناء هيكل سليمان مكانه" وأضاف قائلاً : "إن

(1)The Committee on the Exercise, Op. Cit.; P. 20.

(2)Ibid; P.P. 20-21.

(٣) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي بتاريخ (١٣) أيلول ١٩٦٩ ، (مستعجل) ، مرفق رقم (٢) ، ص ١٧٤-١٧٥ .

إسرائيل وحدها هي التي تتحمل مسؤولية العدوان الغاشم كامله ، وهي ماضية في سياسة التحدي للأمم المتحدة وللرأي العام العالمي" . وطالب العالم الإسلامي بأن يتخذ موقفاً موحداً فعالاً<sup>(١)</sup> . كما وجه الدعوة إلى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ، للاجتماع لبحث موضوع الاعتداء الصهيوني الأخير . فعقد المؤتمر الطارئ لوزراء الخارجية العرب في (٢٥) آب ١٩٦٩ ، بكلمة افتتاحية ألقاها الأمين العام للجامعة العربية ، معلناً أنه لا سبيل أمام العرب سوى العمل الموحد الفعال ، وتم في المؤتمر الذي استمرت أعماله حتى (٢٦) آب تبني الدعوة إلى عقد اجتماع لـ (مجلس الدفاع العربي المشترك) ، للنظر في الخطط اللازمة لحشد الطاقات العربية لمواجهة الاعتداء الصهيوني . وتم في المؤتمر صياغة برقية احتجاج إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، تم الإعلان فيها أن وزراء الخارجية العرب يستتكرون وبشدة العمل الصهيوني في حرق المسجد الأقصى ، والذي يعد دلالة واضحة على مدى استهتار السلطات الصهيونية بالمقدسات ، وإصرارها على المضي في سياسة التحدي لكل القرارات والمواثيق الدولية<sup>(٢)</sup> .

ومن جهة أخرى عقدت بين الأول والثالث من أيلول ١٩٦٩ ، القمة العربية المصغرة التي ضمت الرئيس جمال عبد الناصر (مصر) ، والملك حسين (الأردن) ونور الدين الأتاسي (سورية) والفريق أول صالح مهدي عماش (العراق) . كما انضم إليهم وفد من السودان . ودعت هذه القمة إلى ضرورة الإفادة من قدرات وطاقات عربية لم تفجر أو تستثمر بعد ووضعها في خدمة المعركة المصيرية ضد العدو الصهيوني ، وجرائمه التي يقتربها ليس بحق القدس وإنما بحق كل فلسطين . وقد ذكرت وكالات الأنباء العربية في تعليقها على المؤتمر وقراراته ، مؤكدة أن المؤتمر بدأ دون جدول وانتهى دون قرارات<sup>(٣)</sup> . وعند افتتاح الدورة الثانية والخمسين لمجلس جامعة الدول العربية للمدة من (١١-١٣) أيلول ١٩٦٩ ، تباحثت الوفود العربية المشاركة في نتائج الدورة الطارئة لوزراء الخارجية العرب في آب من العام نفسه . وتمخض عن اجتماع المجلس بعد نقاش طويل اتخاذ عدة قرارات ، نذكر من بينها دعوة مجلس الدفاع العربي المشترك للنظر في الخطط

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩ ، ص ٢٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٧ .

اللازمة لحشد القوى ضد العدو الصهيوني ، والدعوة لاجتماع مؤتمر قمة عربي في ضوء نتائج العمل الصهيوني الأخير <sup>(١)</sup> .

أما على الصعيد الدولي ، وفي جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي في أيلول ١٩٦٩ فقد أصدر قراره المرقم (٢٧١) في (١٥) أيلول ١٩٦٩ ، الذي أدان فيه حادث إحراق المسجد الأقصى ، موضحاً أن العمل الإجرامي الذي اقترفته السلطات اليهودية ما هو إلا تجاوز واضح لكل موثيق وقوانين الأمم المتحدة وحقوق الإنسان <sup>(٢)</sup> .

وتلبية لدعوة مجلس وزراء الخارجية العرب وجامعة الدول العربية ، عقد مجلس الدفاع المشترك اجتماعه في (٨) تشرين الثاني ١٩٦٩ في القاهرة ، والذي دعا في جلسته الأخيرة بتاريخ (١٠) تشرين الثاني إلى عقد مؤتمر قمة عربي في الرباط في (٢٠) كانون الأول ١٩٦٩ بعد أن تم الاتفاق على أن تتضمن توصية عقد القمة إشارة إلى فشل المحاولات السلمية لحل أزمة الشرق الأوسط <sup>(٣)</sup> .

افتتح مؤتمر القمة في الرباط (المغرب) يوم (٢١) كانون الأول ١٩٦٩ ، بحضور أربع عشر دولة عربية وهي جميع الدول الأعضاء في الجامعة ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية (ياسر عرفات) <sup>(٤)</sup> التي مثلها لأول مرة في هذا المؤتمر الذي استمرت أعماله

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي (٥٢) لمجلس جامعة الدول العربية للمدة من (١١-١٣) أيلول ١٩٦٩ ، الرقم (ق ٥٤٣/د ٥٤٠/ق ج ٣) ، في (١٣) أيلول ١٩٦٩ ، ص ٦-٧ .

(٢) أحمد سعيد نوفل ، القدس بين التهويد والأمم المتحدة ومشاريع السلام ، مجلة (المستقبل العربي) ، العدد (٧٤) ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥) ، ص ٤٠ .

(٣) جريدة (الثورة) ، بغداد ، العدد (٣٧٠) ، في (١١) تشرين الثاني ١٩٦٩ ؛ حسن نافعة ، الدور السياسي للجامعة العربية في استقلال بعض الأقطار العربية وفي قضية فلسطين ، مجلة (المستقبل العربي) ، العدد (٤٢ و ٤٣ و ٤٤) ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢) ، ص ١٤١ .

(٤) ياسر عرفات : ولد في القدس عام ١٩٢٩ ، وبعد أن أجبر على الخروج منها هو ووالديه إلى مخيمات اللاجئين ، كون هناك أول نواة في تشكيل منظمة فتح في جامعة القاهرة ، هو وأصدقائه في الجامعة ، واهتموا باللاجئين ومشاكلهم وعملوا سرا في دول عربية عديدة في الكويت ، بعد ١٩٦٧ بدأوا بزيادة عملهم السياسي بين السكان اللاجئين ، وبعد سنة عين ياسر عرفات من قبل المجلس الوطني الفلسطيني كرئيس للجنة التنفيذية لـ(منظمة التحرير الفلسطينية) . ينظر :





إلى (٢٣) كانون الأول من دون إصدار بيان ختامي عن نتائجه ، الأمر الذي عده الكثيرون فشلاً لمؤتمر الرباط ، لكن على الرغم من ذلك فإن أهم النتائج التي خرج منها المؤتمر هي ضرورة حشد الطاقات العربية استعداداً لمعركة المصير العربي ، ولمواجهة السياسة العدوانية الصهيونية في فلسطين <sup>(١)</sup> .

ومن أسباب فشل هذا المؤتمر في الخروج بقرارات إيجابية تصب في خدمة قضية فلسطين ، هو المشروع الذي قدمه الوفد العراقي الذي نال تأييد وفد منظمة التحرير الفلسطينية والوفد السوري . والذي دعا إلى اتخاذ موقف فعلي بعيداً عن التصريحات لحل قضية فلسطين . وأن عدم الأخذ بهذا المشروع الذي وصفه بأنه متكامل وشامل لكل الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية الكفيلة لحل القضية ، كان وراء انسحاب وفود العراق وسورية واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير الفلسطينية من المؤتمر <sup>(٢)</sup> .

ومرة أخرى تفشل سياسة مؤتمرات القمة في إيجاد الحل المناسب لقضية القدس ، لعدم خروج القادة والملوك والرؤساء العرب من قوقعة الدبلوماسية التي لم تحقق نجاحاً يسجل لصالح الجامعة العربية خاصة والعرب عامة لتستمر السلطات الصهيونية في ممارساتها العدوانية على الشعب الفلسطيني والموروثات الحضارية والدينية لمدينة القدس ، من دون مانع أو عائق قانوني أو دولي .

ففي مستهل عام ١٩٧٠ قامت السلطات الصهيونية بمصادرة حوالي اثني عشر ألف دونم ، قسم منها يقع في القدس ، والباقي وهو الأكبر انتزع من عشر قرى عربية بمحيط القدس وهي قرى (الرام وقلنديا وبيت حنينا شمالاً ، والنبي صموئيل وبيت أكسا غرباً ، وقرى بيت صفافا والشرفة وصور باهر جنوباً) ، وأزالوا ما عليها من مساكن عربية وشردوا أهلها <sup>(٣)</sup> .

---

Lucas Grollen Berg, Palestine Comes First, (London, 1980); P.P. 100-101.

(١) ق/ق - المكتب الثقافي ، مؤتمر القمة العربي الخامس (٢١-٢٣) كانون الأول ١٩٦٩ ، الرباط ، ملف وثائقي ، (بغداد ، ١٩٧٥) ، ص ٩-٢٨ ؛ جميل المرسومي ، المصدر السابق ، ص ١٠٦-١١١ .

(٢) للمزيد من التفاصيل حول المشروع العراقي المقدم في المؤتمر . ينظر : الملحق رقم (٢) من الأطروحة . جريدة (الثورة) ، العدد (٤٠٨) ، في (٢٦) كانون الأول ١٩٦٩ .

(٣) روجي الخطيب ، المصدر السابق ، ص ١٠٠ .

وعلى هامش أعمال دور الاجتماع العادي الثالث والخمسين لمجلس جامعة الدول العربية ، عقد مؤتمر للمشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة في القاهرة يوم السادس والعشرين من كانون الثاني ١٩٧٠ . اطلع المجتمعون خلاله على التقارير التي عرضت عليهم حول الإجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال الصهيوني في فلسطين لتهويد القدس . ورفعوا توصياتهم مؤكدين أن قضية القدس جزء لا يتجزأ من القضية الفلسطينية ، ويجب أن تنال اهتمام خاص على صعيد مجلس الجامعة العربية ، وعلى الصعيد الإعلامي العربي في محاولة لكشف حقائق كثيرة تتعلق بعدم إذعان سلطات الاحتلال الصهيوني للقرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن بشأن عدم إجراء أي تبديل في أوضاع المدينة المقدسة ، وأوصى المؤتمر بضرورة مضاعفة البعثات الدبلوماسية العربية والوفود الدائمة في الأمم المتحدة ومكاتب الجامعة في سبيل الاستمرار بإثارة قضية القدس لكسب المزيد من التأييد العالمي (١) .

نظر مجلس جامعة الدول العربية في التوصيات التي رفعت إليه من مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين ، وذلك في جلسة الرابع عشر من آذار عام ١٩٧٠ (٢) . وتم إقرارها من قبل الوفود العربية المشاركة ، مضيفة إليها استنكارا شديدا للهجة إلى الدول الكبرى المؤيدة للسياسة الصهيونية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، محذرة هاتين الدولتين من قطع العلاقات الاقتصادية بهما والإضرار بمصالحهما (٣) . إن مضمون توصية مجلس الجامعة لم يكن ليخرج بعيدا عن سياسة التهديد والوعيد ، ليبقى أسيرا لها ، ما دام الخلاف مستمرا داخل الجامعة العربية ، الذي يعود سببه إلى عدم جدية بعض الدول العربية الأعضاء في الجامعة في اتخاذ قرارات أكثر شجاعة ،

---

(١) حول القرارات الخاصة بالأمم المتحدة بخصوص قضية القدس . ينظر : الأمم المتحدة ، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي ، ط ٢ ، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٥) ، ص ١٣ ، ٢٠٢ . ينظر كذلك : ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة (تقرير) عن أعمال المؤتمر مقدم إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية في (١/٢٦) إلى (١٩٧٠/٢/١) ، ص ٣١٦ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، دور الاجتماع العادي (٥٣) لمجلس جامعة الدول العربية للمدة (٧-١٤) آذار ١٩٧٠ ، الرقم (٥١٥/٢٤ د ج ٣) ، في (١٤) آذار ١٩٧٠ ، ص ٣١٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣١٦ .



والتي تسجل لصالح قضية فلسطين عند تنفيذها . وهذا ليس بالشيء الجديد ، فتاريخ الجامعة حافل بالعديد من المؤتمرات والجلسات والمقررات الشفافة التي لا تستوعبها السياسة العربية .

لذا دأبت السلطات الصهيونية على الإمعان في سياستها العدوانية في القدس ومواصلة إجراءات الحفر بهدف تغيير معالم المدينة وإقامة المستوطنات الصهيونية حتى وصلت تلك الحفريات والتتقييات إلى أسوار الحرم الشريف ، وقد حدد علماء الآثار الصهاينة كما جاء في صحيفة معاريف الصهيونية في عددها الصادر بتاريخ (١٤) حزيران ١٩٧٠ حدوداً لطول الحفريات بـ(٤٨٥)م ، تم منها حفر (٢٣٠)م ، فضلاً عن تهديم (١٣٥) عقاراً عربياً وتشريد (٦٥٠) عربي ومصادرة (٥٩٥) عقاراً<sup>(١)</sup> .

اهتمت إدارة فلسطين في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، بموضوع الحفريات والتتقييات التي تقوم بها سلطات الاحتلال ، وإدراج الموضوع في جدول أعمال مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول المضيفة في الدورة السابعة في آب ١٩٧٠ ، لما تمثله هذه الحفريات والتتقييات من خطر على المدينة وخرقاً واضحاً وفاضحاً للقرارات الدولية ، لذا أوصى مؤتمر المشرفين بإثارة هذا الموضوع في المحافل الدولية وبيان الأخطار المترتبة عليه ، وتشكيل لجنة عربية من المتخصصين بالآثار لإعداد تقرير حول هذه الحفريات<sup>(٢)</sup> .

ونتيجة لذلك قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بدعوة عدد من كبار المختصين العرب في علم الآثار بعد أن قدمت إليهم ما تجمع لديها من شواهد تؤكد خطط السلطات الصهيونية بالنسبة لمدينة القدس والمقدسات الدينية الموجودة فيها<sup>(٣)</sup> .

---

(١) للمزيد من التفاصيل حول هذه الانتهاكات . ينظر : ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، تقرير المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة إلى مجلس جامعة الدول العربية في تموز ١٩٧٠ ، ص ١٢٣-١٢٤ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، تقرير المشرفين على شؤون الفلسطينيين ، الدورة السابعة في آب ١٩٧٠ إلى مجلس جامعة الدول العربية ، ص ٤٠-٤٥ ؛ خيرية قاسمية ، قضية القدس ، ص ٨٠ .

(٣) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١ ، ط ١ ، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٤) ، وثيقة رقم (٦٧٢) ، ص ٦٣٤ .

إذ توغلت تلك الحفريات حتى اخترقت الحائط الجنوبي للحرم الشريف والأروقة السفلية للمسجد الأقصى المبارك في أربعة مواقع ، الأول أسفل محراب المسجد الأقصى المبارك ، والثاني أسفل جامع عمر - الجناح الجنوبي الشرقي للمسجد الأقصى - ، والثالث تحت الأبواب الثلاثة للأروقة الملاصقة للمسجد الأقصى ، وأصبحت داخل الحرم ، والرابع تحت الأروقة الجنوبية الشرقية للمسجد الأقصى وأصبحت هذه الحفريات كما يقول المهندسون التابعون للوقف الإسلامي والمشرفون على إعمار المسجد الأقصى تهدد المسجد وسور الحرم الجنوبي بالتصدع والانهييار <sup>(١)</sup> .

لم يخف زعماء الكيان الصهيوني هدفهم من هذه الحفريات ، التي سبق الإعلان عنها من قبل وزير الأديان الصهيوني في (٢٧) تشرين الأول ١٩٧٠ بحديث لمراسل جريدة (يديعوت أحرانوت) الصهيونية اليومية ونشرته في عددها الصادر بتاريخ (٢٨) تشرين الأول ١٩٧٠ جاء فيه ما يلي : "إن وزارة الأديان الإسرائيلية تسعى بواسطة عمليات الحفريات التي تجريها الكشف الكامل عن حائط المبكى ، بهدف إعادة هذه الدرة الثمينة إلى سابق عهدها" وأضاف "إن هذه العمليات تاريخية ومقدسة تهدف للكشف عن الحائط وهدم وإزالة المباني الملاصقة له رغم العراقيل التي كانت تقف في الطريق" <sup>(٢)</sup> .

وفي رسالة من أمين القدس إلى وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردني في (٢٠) آذار ١٩٧١ ، نبه فيها عن مساعي السلطات المحتلة للاستيلاء على مساحات واسعة من الحرم الشريف عن طريق التنقيبات والحفريات إلى جانب إقامة مستوطنات يهودية في المدينة المقدسة بدلاً من المساكن التي تم تدميرها ، مشيراً في الوقت نفسه إلى المقاومة البطولية لسكان القدس الذين يناشدون أمة العرب والإسلام والضمير العالمي ، لوضع حد لهذه التجاوزات <sup>(٣)</sup> .

وفي نداء آخر من الهيئة العربية العليا لفلسطين إلى العالمين الإسلامي والمسيحي أوضحت فيه مخاطر تهويد المدينة العربية ، ومدى البلاء الذي سوف يعم عرب فلسطين خاصة والوطن العربي عامة في حال تحقيق الهدف الاستعماري المعلن <sup>(٤)</sup> .

(١) روجي الخطيب ، المصدر السابق ، ص ١٠١ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٠١ .

(٣) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١ ، وثيقة رقم (٢١٣) ، ص ٢٣٩-٢٤٠ .

(٤) المصدر نفسه ، وثيقة رقم (٤٠١) ، ص ٤٢٨-٤٢٩ .



أحاط مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين بنتائج اجتماعات لجنة المتخصصين العرب في الآثار ، والتي عقدت في نطاق الأمانة العامة لجامعة الدول العربية . ونظراً لأهمية هذا الموضوع وافق المؤتمر على التوصيات التي قدمتها لجنة من المتخصصين العرب في الآثار ، والتي يمكن إجمالها بالعمل على تكوين هيئة علمية من العلماء والمتخصصين في علم الآثار تتولى معالجة الموضوع ، على أن تتبع الهيئة العلمية بمعهد البحوث والدراسات الإسلامية ، ودراسة موضوع الحفريات التي يقوم بها العدو الصهيوني من الجوانب العلمية والقانونية كافة ، وتزويد مكاتب الجامعة العربية في الخارج بجميع ما يصدر عن الهيئة العلمية بمعهد البحوث والدراسات العربية ، ودراسة موضوع الحفريات التي يقوم بها العدو الصهيوني من الجوانب العلمية والقانونية كافة ، وتزويد مكاتب الجامعة العربية في الخارج بجميع ما يصدر عن الهيئة العلمية للعلماء والمتخصصين في علم الآثار للإفادة منها في مجالات نشاطاتها المختلفة ، علاوة على دعم وتشجيع الجمعيات الخيرية والمدنية والأهلية الجادة في صمودها للدفاع عن القدس ، وإصدار طابع بريدي يحمل رسم قبة الصخرة والأماكن المقدسة لتوزيعه في مختلف أرجاء العالم <sup>(١)</sup> .

تلاه موافقة مجلس جامعة الدول العربية على تلك التوصيات وذلك في اجتماعه السادس والخمسين للمدة من (١١) أيلول - (٧) كانون الأول ١٩٧١ ، وموافقته أيضاً على توسيع صلاحيات الهيئة العلمية والتي عرفت فيما بعد بـ(هيئة القدس العلمية) ، لتشمل دراسة تاريخ المدينة وآثارها دراسة علمية ، والعمل بكل الوسائل المتاحة للمحافظة على الشخصية العربية لمدينة القدس وعلى آثارها الحضارية والدينية والعلمية ، التي هي جزء لا يتجزأ من التراث الإنساني <sup>(٢)</sup> .

على الرغم من الصدى الكبير لتوصيات ومقررات مجلس الجامعة العربية ، وخصوصاً فيما تعلق بـ(هيئة القدس العلمية) ، إلا أن مصاعب كثيرة واجهت الهيئة وفي مقدمتها التمويل المادي ، وعدم مواظبة أعضائها في إنجاز العمل الملقى عليهم ، والذي

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، تقرير مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين

في الدول العربية المضيئة إلى مجلس جامعة الدول العربية ، في أيلول ١٩٧١ ، ص ٥٦-٥٧ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط دور الاجتماع العادي الـ(٥٦) لمجلس

جامعة الدول العربية للمدة من (١١) أيلول - (٧) كانون الأول ١٩٧١ ، الرقم (١٩٥٤/٤٥٣/ج٢)

في (٧) كانون الأول ١٩٧١ ، ص ٧٦٩-٧٧١ .



انعكس على عدم انتظام جلساتها ، وجعل نشاط الهيئة مقتصرًا على إعداد بعض الدراسات التي لم تنتشر <sup>(١)</sup> .

أما على الصعيد الدولي ففي تاريخ (٢٠) كانون الأول عام ١٩٧١ ، درست الجمعية العامة للأمم المتحدة تقرير اللجنة الخاصة التي تم تشكيلها بموجب قرار من مجلس الأمن للتحقيق في القدس ، عن الممارسات الصهيونية التي تمس حقوق الإنسان كسكان الأراضي المحتلة . واتخذت قرارها المرقم (٢٨٥١) في (٢٠) كانون الأول ، الذي أكدت فيه عدم شرعية الإجراءات التي اتخذتها السلطات الصهيونية لاستيطان الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس ، وتعد باطلة ولاغية كلياً <sup>(٢)</sup> .

لم تلق قضية القدس ذلك الاهتمام من جامعة الدول العربية خلال عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣ ، بل نجد أن جلسات مجلس جامعة الدول العربية ، والأجهزة الأخرى التابعة إلى الجامعة العربية ، قد تركزت بالدرجة الأساس على مواضيع وجوانب أخرى تمس القضية الفلسطينية كالاعتداءات الصهيونية المتكررة على خطوط الهدنة المشتركة مع سورية والأردن ومصر ولبنان . وقضية اللاجئين الفلسطينيين ، وجاء هذا الاهتمام الذي أولته جامعة الدول العربية بهاتين القضيتين ، لما تسببانه من خطر كبير على مصير الشعب الفلسطيني لذين لجأوا إلى الدول العربية هرباً من سياسة الاضطهاد والعنصرية التي تمارسها السلطات الصهيونية ، وخطراً أيضاً على مصير الدول العربية المجاورة لفلسطين وعلى استقلالها وأمنها وسيادتها <sup>(٣)</sup> .

وعليه اقتصر نشاط الجامعة العربية خلال ١٩٧٢ على العمل العربي المشترك عبر لقاءات واجتماعات مصغرة شملت دولتين أو أكثر من دول الجامعة للتباحث حول جوانب أخرى من قضية فلسطين . تأتي في مقدمتها العمل على تحرير الأراضي العربية المحتلة التي لم تقتصر على فلسطين وحسب ، بل شملت مناطق أخرى تم اقتطاعها أثر عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧ من سورية والأردن ومصر (الجولان والضفة الغربية وقطاع

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير من الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة في كانون الأول ١٩٧١ عن الانتهاكات الصهيونية لحقوق الإنسان ، ص ٩-٢٠ .

(٢) سامي مسلم ، المصدر السابق ، ص ١٢٥ ؛ الأمم المتحدة ، قرارات الأمم المتحدة ، ص ٢٠٤-٢٠٥ .

(٣) ينظر : الفصل الثاني والرابع من الأطروحة .

غزة) . في الوقت الذي استمرت سلطات الاحتلال الصهيوني في ممارساتها التي تهدف من ورائها تغيير معالم المدينة المقدسة لغرض تهويدها ، إما عن طريق أعمال التهديم التي مورست ضد العديد من المباني العربية الإسلامية وحتى المدارس الملاصقة للمسجد الأقصى ، أو من خلال الاستمرار في الحفريات التي أثارت علماء الآثار الأجانب وفي مقدمتهم (كاتلين كينون) رئيسة مدرسة الآثار البريطانية في القدس وأستاذة علم الآثار في جامعة أكسفورد عندما كتبت رسالة نشرت في جريدة التايمس اللندنية بتاريخ (١٧) آب ١٩٧٢ قالت فيها ما يلي : "في حزيران ١٩٧٢ كتب في عدة صحف أن السلطات الإسرائيلية الدينية قامت بحفريات بجانب السور الغربي للحرم الشريف بالقدس ، وقد عدت لتوي من القدس وأستطيع التأكيد بأن التقارير لم تبالغ بما كتبت" ثم أضافت قائلة : "إن هناك إشاعات بأن الحفريات ستستمر على طول سور الحرم حيث تنتشر أروع الأبنية الإسلامية التي بنيت في القرون الوسطى . إن إتلاف مثل هذه الأبنية يعتبر جريمة كبرى . ولا يعقل أن يتم تسوية الآثار القديمة بمثل هذه الحفريات في عام ١٩٧٢ . . . . " (١) .

وقد أدانت منظمة (اليونسكوب) في أواخر عام ١٩٧٢ بشدة استمرار السلطات الصهيونية المحتلة بهذه الحفريات ، وطالبتها بالتوقف عنها فوراً ، وقررت كعقوبة إيقاف جميع مساعداتها الثقافية والفنية والمادية . وكان جواب السلطات على هذه الإدانة ، تصريحات متلاحقة من بعض الساسة أعلنوا تصميمهم على استمرار الحفريات (٢) . كما سارعت الولايات المتحدة الأمريكية بإظهار عدم رضاها من هذه الإدانة واتخاذها قرار بوقف مساعداتها المالية لليونسكوب وتقدر بستة عشر مليوناً من الدولارات . زاد موقف الولايات المتحدة من اندفاع السلطات الصهيونية واسترسالها لاستكمال اعتداءاتها الإجرامية ضد الحضارة العربية وضد سكان القدس العرب والمقدسات الإسلامية (٣) . والتي ازدادت قسوة في مستهل عام ١٩٧٣ . كقيام السلطات الصهيونية في (٦) شباط ١٩٧٣ بإحراق المركز الدولي للكتاب المقدس على جبل الزيتون ، والاعتداء بالضرب الشديد على المطران (فاسيلوس) الرجل الثاني في البطريركية الأرثوذكسية للروم بالقدس .

(١) روجي الخطيب ، المصدر السابق ، ص ١٠١-١٠٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٠٢ ؛ أحمد سعيد نوفل ، المصدر السابق ، ص ٤١ .

(٣) روجي الخطيب ، المصدر السابق ، ص ١٠٢ .



وفي أوائل آذار من العام نفسه وجهت سلطات الاحتلال إلى رؤساء وموظفي الخدمات الصحية القائمة في القدس طلب الانتقال مع أجهزتهم الطبية وسجلاتهم إلى رام الله التي تبعد ستة عشر كيلو متراً عن القدس اعتباراً من أول نيسان وتهددهم بالفصل والسجن إن تخلفوا عن ذلك <sup>(١)</sup> .

إن هذه الإجراءات ، فضلاً عن كونها غير إنسانية ، فإنها تعد تكريساً لعمليات تغيير سياسي في المنطقة وحلقة من حلقات مخطط تهويد مدينة القدس . ففي اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في (٣١) آذار عام ١٩٧٣ ، تمت دراسة التقرير الذي أعده مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة الذي انعقد في القاهرة بتاريخ (٣) شباط ١٩٧٣ ، عن أعمال السلطات الصهيونية العدوانية بحق القدس وساكنيها من أعمال الحفريات والهدم وتهجير المواطنين الفلسطينيين من بلادهم والاعتداءات على الأماكن المقدسة . وأصدر المجلس عدة توصيات بهذا الخصوص ، كان أهمها القيام بحملة إعلامية بشأن التهويد والاستيطان التي تنفذها سلطات الاحتلال في الأراضي المحتلة عامة والقدس خاصة ، وتوجيه السفراء والمفوضين العرب في الدول الأجنبية لاطلاع حكوماتها بأهم تطورات القضية <sup>(٢)</sup> .

شهدت الشهور الأخيرة من عام ١٩٧٣ تأزماً واضحاً في القضية الفلسطينية ، أدرك من خلالها العرب أن وضع اللاحرب واللاسلم لا يمكن أن يدوم في ظل السياسة العدوانية الصهيونية ، لهذا سعوا إلى تغييره من خلال المناقشات التي دارت والاجتماعات التي عقدت داخل الجامعة العربية سواء أكان في القاهرة أم في أي بلد عربي آخر ، لمناقشة

---

(١) المصدر نفسه ، ص ١١١ .

(٢) حول هذه الإجراءات . ينظر : ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون الفلسطينيين ، انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في المناطق المحتلة ، (القاهرة ، ١٩٧٣) ، ص ١٢٤-١٥٧ ؛ عبد الرزاق محمد أسود ، المصدر السابق ، المجلد الثاني ، ص ٦٧٤ ؛ ينظر كذلك : ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ (٥٩) لمجلس جامعة الدول العربية للمدة (٣١) آذار - (٢٤) تموز ١٩٧٣ ، الرقم (٨/٢/٥٩٤/٢٥٤) و (٢٥٦/٢/٣/٥٩٤) في (٢٣) و (٢٤) تموز ١٩٧٣ ، ص ١٧٢-١٩٥ ؛ حول مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين . ينظر : ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون الفلسطينيين ، مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة ، الدورة (١٢) ، الرقم (٣/٢/٥٩) في (٣) شباط ١٩٧٣ ، ص ٢٠٨ .



آخر التطورات على الساحة العربية ، وفي محاولة عربية جادة لإرجاع ما اغتصبه الكيان الصهيوني بعد عدوان الخامس من حزيران . فبدأت صفحة جديدة من صفحات الحرب العربية - الصهيونية . تمثلت بحرب السادس من تشرين الأول عام ١٩٧٣ ، التي مثلت سياسة جديدة في المسار العربي العسكري ، فاجأ العالم وفي مقدمتها القوى العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغيرها من الدول التي كان لها الدور الفعال في استمرار السياسة الصهيونية العدوانية (١) .

استمرت هذه الحرب حتى صدور قرار مجلس الأمن المرقم (٣٣٨) في (٢٢) تشرين الأول ، وإرسال قوات طوارئ دولية فيما بعد (٢) . لم يكن القرار المذكور إلا صيغة مشابهة لقرار (٢٤٢) في تشرين الثاني ١٩٦٧ ، بأحكامه ودعوته إلى وقف إطلاق النار في المواقع التي تمتلكها الأطراف المتقاتلة (٣) .

إن أخطار القبول بقرار (٣٣٨) تنعكس على نواح مبدئية واستراتيجية وميدانية ونفسية ، فعلى الرغم من أن حرب تشرين ١٩٧٣ فعلت فعلها السلبي على الساحة الدولية إلا أنها لا تخلو من النتائج الإيجابية أيضا ، من حيث دفع الدول العربية إلى زج المزيد من إمكانياتها المادية والبشرية لنصرة قضية فلسطين (٤) .

ففي مجال العمل القومي وجهت الدعوة لعقد مؤتمر القمة العربي في الجزائر للمدة من (٢٦-٢٨) تشرين الثاني ١٩٧٣ ، الذي أعلن العراق رفضه لحضور المؤتمر لأسباب تتعلق بعدم جدوى المؤتمر كونه لا يمكن أن يكون بمستوى المسؤولية الملقاة على عاتقه ،

---

(١) للتفاصيل حول حرب تشرين الأول ١٩٧٣ . ينظر : أسعد عبد الرحمن ، الحرب العربية - الإسرائيلية الرابعة ، وقائع وتفاعلات ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٤) ، ص ٢٤-٣٢ ؛ سمير كنعاني ، أضواء على الإعلام الصهيوني في شهر نوفمبر وديسمبر ، من كتاب مقالات في الدعاية الصهيونية وحرب أكتوبر ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٤) ، ص ٣٣-٦٢ .

(٢) للمزيد من التفاصيل حول القرار . ينظر : أسعد عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ص ٢٨٨-٣٤٧ ؛ محمود عرب سعيد ، المصدر السابق ، ص ٢٨١-٢٨٤ ؛

Riad. N. El-Rayyes and Dunia Nahas, The October War, (London, 1973); P.P. 2-57.

(3) John Erickson, The Arab - Israeli War, Vol.: CXV111, (London, 1973); P.P. 2-13.

(٤) أسعد عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ص ١١٠ .

ودعا إلى اتخاذ موقف عربي صريح يحفظ لفلسطين وللأمة العربية حقوقها ويحافظ على أمنها (١) .

وقد سبق انعقاد مؤتمر القمة اجتماع وزراء الخارجية العرب ، ولقاء لقادة الجيوش في القاهرة مع لقاءات أخرى لوزراء المال والنفط في جدة والكويت (٢) ، وعقد الاجتماع في الجزائر للمدة من (٢٤-٢٧) تشرين الثاني ١٩٧٣ لوضع جدول أعمال المؤتمر . الذي تضمن تحرير مدينة القدس العربية ورفض أي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة إلى جانب توصيات أخرى احتواها جدول الأعمال (٣) .

شهد المؤتمر تقديم ورقة عمل كويتية ، أكدت على استعادة القدس العربية والذي يتم من خلال العمل العربي المشترك ووحدة الصف وتفهم الرأي العام العالمي ، وصفاء الجو العربي من الخلافات التي قد تؤثر سلباً على القرار العربي بخصوص القضية الفلسطينية (٤) .

وفي توضيح قدمه الوفد الأردني المشارك في المؤتمر عن موقف الأردن من قضية القدس ، في الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بحقه في تقرير مصيره بعد قيام الدول العربية بواجبها في تحرير الضفة الغربية والقدس الشريف ضمن الواجب القومي نحو تحرير الأرض العربية المحتلة كلها ، والذي سيمكن سكان كلا المنطقتان من اختيار مصيرهم ونظام الحكم الذي يرتضونه بملء إرادتهم واختيارهم (٥) .

---

(١) ق/ق - المكتب الثقافي ، مؤتمر القمة العربي السادس (٢٦-٢٨) تشرين الثاني ١٩٧٣ - الجزائر ، ملف وثائقي ، (بغداد ، ١٩٧٥) ، ص ١-٣ ؛ جريدة (الثورة) ، بغداد ، العدد (١٦١٧) ، في (٢٠) تشرين الثاني ١٩٧٣ ؛ جميل المرسومي ، المصدر السابق ، ص ١٢٥-١٢٦ .

(٢) ق/ق - المكتب الثقافي ، مؤتمر القمة العربي السادس ، ص ١٨-٥٦ ؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣ ، ط ١ ، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٦) ، ص ١٤٠-١٤١ .

(٣) ق/ق - المكتب الثقافي ، مؤتمر القمة العربي السادس ، ص ٩ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٣ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ١٦ .



انتهى المؤتمر بالخروج بجملة توصيات ومقررات كان أهمها رفض أي وضع لمدينة القدس بشكل يضر بالسيادة العربية الكاملة على المدينة ، واسترداد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني كافة <sup>(١)</sup> .

لم تكن قرارات مؤتمر القمة العربي السادس ، لتأخذ صداها الواسع لدى الأوساط الدولية ، ولدى الكيان الصهيوني ، لتبقى هذه المدينة تنادي إلى ضرورة وضع حل عادل ومناسب لشعبها يخلصها من السياسة العدوانية التي اتخذت صوراً عدة . لكن لا مجيب لمن ينادي .

## \* تحويل مجرى مياه نهر الأردن

بدأت الحركة الصهيونية في دراسة احتياجاتها المائية منذ بداية القرن الماضي ، عندما دعت إلى ضرورة العمل على إقامة كيان مستقل في فلسطين وما حولها . وقد كانت ترى أن موارد المياه الرئيسة في المنطقة التي تمكنها من تغذية احتياجاتها الزراعية ، والصناعية لإقامة الكيان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية ، بالاعتماد على نهري الأردن والليطاني <sup>(٢)</sup> .

وقد عمد الأعداء في سبيل الوصول إلى هدفهم ، إلى سلسلة من المشروعات والخطط والمقترحات التي ترمي إلى تحقيق غاياتهم وبلوغ أهدافهم فوضعوا خطة رهيبة للسيطرة على مياه وادي نهر الأردن وروافده التي تتبع من سورية ولبنان ، واستغلالها لصالحهم ، ونقلها إلى منطقة النقب في جنوب فلسطين لإروائها ، وجعلها صالحة للسكن وذلك لاستيعاب الملايين من يهود العالم الذين تعمل الوكالة اليهودية والعصابات الصهيونية المحتلة على إحضارهم إلى فلسطين <sup>(٣)</sup> . وهذا ما أكدته بن جوريون في لقاء صحفي قائلاً : "إن المياه الاقتصادية في فلسطين ، تعتمد على مصادر المياه الموجودة

(١) المصدر نفسه ، ص ٩٨-١٠٢ ؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣ ، ص ١٤١ .

(٢) الهيئة العربية العليا لفلسطين ، المطامع اليهودية ، ص ٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣ .



في شمال فلسطين ومن الأهمية ضمان استمرار تدفق المياه إلى فلسطين ، ومن ثم تخزينها والسيطرة عليها عند منابعها" <sup>(١)</sup> .

ونظراً لما تتطوي عليه الخطة اليهودية للسيطرة على المياه العربية من أخطار وأضرار تصيب فلسطين والمصلحة العربية في الصميم ، فإن الهيئة العربية العليا لفلسطين ما انفكت تولي مسألة المياه اهتمامها وعنايتها وتعمل جاهدة على إطلاع الرأي العام العربي على حقيقة المشاريع المائية اليهودية ، وتنبئ به إلى خطورتها ودعوته على الصمود في وجهها والعمل على إحباطها . وقد قدمت الهيئة العربية عدة مذكرات بهذا الصدد إلى الدول العربية ومجلس جامعتها وأصدرت عدداً من الدراسات الفنية والسياسية والقانونية للمشاريع المائية اليهودية ، وزعتها على الأمة العربية والمحافل الدولية والأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها <sup>(٢)</sup> . في الوقت الذي أخذت فيها السلطات الصهيونية تعمل على تقديم عدة مشاريع لاستغلال المصادر المائية في فلسطين ، التي لاقت الرفض العربي عند انعقاد مؤتمر القمة الأول في (١٣) كانون الثاني ١٩٦٤ في القاهرة ، ومؤتمر القمة العربي الثاني في الإسكندرية بتاريخ الخامس من أيلول عام ١٩٦٤ ، وما أسفر عنهما عن تشكيل (هيئة استغلال مياه نهر الأردن) التي أخذت على عاتقها إفشال المحاولات الصهيونية الرامية إلى تغيير مجرى مياه نهر الأردن <sup>(٣)</sup> .

---

(١) خليل أبو رجيلي ، المياه في إسرائيل الوضع الراهن والتوقعات ، مجلة (شؤون فلسطينية) ، العدد (٢٣) ، (مركز دار العلم ودار الآداب ، بيروت ، ١٩٦٨) ، ص ٩١ .

(٢) الهيئة العربية العليا لفلسطين ، المطامع اليهودية ، ص ٣ .

(٣) بدأت مشكلة تحويل مجرى مياه نهر الأردن عندما شرعت السلطات الصهيونية في تحويل مجرى مياه النهر في المنطقة المجردة من السلاح بينها وبين سورية في أيلول ١٩٥٣ ، واحتجت سورية في ذلك الوقت وأوقفت السلطات عملياتها وفي (٢٠) كانون الأول ١٩٥٣ ألقت مصر لجنة فنية مصرية لدراسة مشروعات الانتفاع بمياه نهر الأردن وروافده وفي (١٢) كانون الثاني ١٩٥٤ وافقت اللجنة السياسية للجامعة العربية على إنشاء لجنة فرعية لدراسة مشروع عربي للانتفاع بمياه نهر الأردن لصالح العرب ، وتكونت اللجنة الفنية العربية من اللجنة المصرية بالإضافة إلى مندوبين لكل من سورية ولبنان والأردن . وقد اتخذ مجلس الجامعة العربية القرارات (٥٩٨/٢٠د/ج٤) في ١٩٥٤/١/١٩ ، و(٨٢٩/٢٢د/ج٦) في ١٩٥٤/١٢/١١ ، و(٩١٥/٢٣د/ج٢) في ١٩٥٥/٣/٣١ بمتابعة الاهتمام بهذا الموضوع وتأييد سورية في عرضها للقضية في مجلس الأمن ، وفي ١٩٦٠/١/٣ طلبت مصر إدراج المسألة في جدول أعمال مجلس الجامعة واتخذ المجلس القرار رقم (١٦٩٦/١٣٣د/ج٤) في ١٩٦٠/٨/٢٨ بدعوة الهيئة الخاصة بمتابعة الأعمال الفنية إلى تقديم



وفي مستهل عام ١٩٦٥ ، وتحديداً في (٩) كانون الثاني ، كان انعقاد مؤتمر رؤساء الحكومات العربية بمدينة القاهرة ، الذي يعد انعقاده أول مظاهر النشاط العربي الجماعي الرسمي في مجال القضية الفلسطينية خلال العام المذكور . وقد جرى انعقاد المؤتمر تنفيذاً لقرار لجنة ممثلي الملوك والرؤساء العرب المنعقدة في القاهرة في (٢٥) تشرين الثاني ١٩٦٤ والقاضي في أن اجتماعها المقبل في (٩) كانون الثاني سيكون بمستوى رؤساء الوزارات العربية . وكان موقف حكومة لبنان من المسائل المتعلقة بمشروعات تحويل روافد نهر الأردن في الأراضي اللبنانية ، بعدم الموافقة على أي موقع من مواقع التحويل الواقعة داخل حدوده . وعليه واجه المؤتمر موضوع مهم هو البت في اختيار موقع محطة الوزاني ، مع نفق داخل الأراضي اللبنانية ، مع تأخر حكومة لبنان في الوفاء بالالتزامات المالية التي تعهدت بها في مؤتمر الملوك والرؤساء . كما قرر المؤتمر القيام بوضع خطة عسكرية خاصة بحماية العمل في مشروعات روافد نهر الأردن ، والذي تم وضعها والاتفاق عليها في مجلس الدفاع العربي الأعلى ، الذي بدأ جلساته في (٩) كانون الثاني ١٩٦٥ أيضاً . والذي وافق بالإجماع على التقرير العسكري المقدم من الفريق أول (علي علي عامر) ، القائد العام للقوات العربية المشتركة ، في أن تقام محطة ضخ الوزاني في موقعها المقرر داخل الأراضي اللبنانية <sup>(١)</sup> .

تقرير عن أعمالها وأن يعهد إلى اللجنة العسكرية الدائمة بوضع مخطط شامل لمواجهة جميع الاحتمالات . ينظر : عبد الحميد محمد الموافي ، مصر في جامعة الدول العربية (١٩٤٥-١٩٧٠) ، (الهيئة المصرية ، القاهرة ، د.ت) ، ص ٢٤١-٢٤٦ ؛ فلسطين من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر ، (مصلحة الاستعلامات ، القاهرة ، د.ت) ، ص ١١٦ ؛ صالح مسعود أبو يصير ، المصدر السابق ، ص ٥٢٢ ؛ محمد حسنين هيكل ، يوميات عبد الناصر عن فلسطين ، ط ١ ، (منشورات مؤسسة الوطن العربي ، باريس ، ١٩٧٨) ، ص ١٢٦ ؛ إبراهيم علوان ، مشكلات الشرق الأوسط الوطن العربي ، ج ١ ، (منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٦٨) ، ص ١٨٤ ؛ وحول قرارات مؤتمر القمة لعام ١٩٦٤ . ينظر : المصدر نفسه ، ص ١٨٤ ؛ ق/ق - المكتب الثقافي ، مؤتمر القمة العربي الثاني (٥-٩) أيلول ١٩٦٤ - الإسكندرية ، ملف وثائقي ، (بغداد ، ١٩٧٥) ، ص ١-١٧ ؛ عبد الحميد محمد الموافي ، مؤتمرات القمة ، ص ٧٠ ؛ ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير عن أعمال الأمانة العامة بين الدورتين العشرين والحادية والعشرين ، (القاهرة ، ١٩٧٠) ، ص ٦-١١ .

(١) ينظر : الملحق رقم (٣) من الأطروحة . الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥ ، (منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٧) ، ص ٣-٤ .



وبعد يوم واحد من انتهاء مؤتمر رؤساء الحكومات العربية ، اجتمع في القاهرة مجلس إدارة هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده بتاريخ (١٣) كانون الثاني ١٩٦٥ ، وذلك لوضع خطة تنفيذ قرارات استثمار مياه نهر الأردن في الأراضي اللبنانية ، وقد زار أعضاء المجلس موقع السد العالي في اليوم الثاني من اجتماعاتهم ، وعقدوا اجتماعاً لهم في مقر السد برئاسة سيد نوفل الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية ، والذي صرح بأن الأعمال التمهيدية والاختبارات الفنية ستبدأ في الأيام القادمة داخل الأراضي اللبنانية (١) .

إلا أن سلطات الاحتلال الصهيوني لم تقف مكتوفة الأيدي أمام المشروع العربي ، ففي أوائل آذار عام ١٩٦٥ ، أقدم الجيش الصهيوني على قصف الأعمال الأولية من جهة واحدة داخل الأراضي السورية . مما دفع بالناطق الرسمي عن مجلس جامعة الدول العربية إلى الإعلان عن أسفه للعدوان الصهيوني الأخير ، مؤكداً أن العدوان جزء من خطة مدبرة لتقويض الأمن في الشرق الأوسط ، وعرقلة العمل في تمويل روافد نهر الأردن ، وقرر أن أي عدوان على سورية هو عدوان على الدول العربية أجمعها (٢) .

إن قيام السلطات الصهيونية بعدوانها الأخير على مواقع تحويل مجرى نهر الأردن ، فإنها سلكت طريقاً لطالما سلكته . رافضة بذلك أي حل سلمي أو عادل ، لإيمانها في أن الحل سوف لا يكون في صالحها ، لعدم شرعيتها ، وشرعية وجودها الذي يشكل للأمة العربية جسم غريب لا يتوافق معها دينياً ولا سياسياً ولا ثقافياً .

تلا ذلك انعقاد الدورة الثانية لمجلس إدارة هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده في دمشق بتاريخ (١٨) آذار ١٩٦٥ ، افتتح الدورة عبد الخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية بكلمة أوضح من خلالها تصميم الدول العربية على متابعة أعمال التحويل . اختتمت الدورة أعمالها بإصدار قرار حول تنفيذ مقررات مؤتمري القمة العربيين

(١) المصدر نفسه ، ص ٦ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مذكرة من وزارة الخارجية السورية إلى مجلس جامعة الدول العربية حول الاعتداءات المستمرة على المشاريع العربية ، الرقم (٥١٨/١/٨٠١/٤) في

(٢٩) نيسان ١٩٦٥ ، ص ١-٩ .

على الرغم من التحديات الصهيونية ، وأن تسدد الدول العربية ما بذمتها من مبالغ إلى الهيئة لتستمر في نشاطها حفاظاً على الحق العربي المائي<sup>(١)</sup> .

أجرت لجنة الممثلين الشخصيين للملوك والرؤساء العرب ، دراسة دقيقة على المقررات المرفوعة إليه من مجلس إدارة هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده ، وكان أهم ما تناوله البحث مراجعة خطط تنفيذ المشروعات في الروافد وخاصة ما يتصل بالأمور الفنية لمشروع (سد المخيبة) الذي أوصى بإنشائه مجلس إدارة الهيئة في الأردن . وأوصت اللجنة ضرورة العمل على إتمام كل ما يتعلق بهذه المشاريع<sup>(٢)</sup> .

ونتيجة للاعتداءات الصهيونية وقصفها لمواقع العمل الأولية وخصوصاً في سورية ، انعقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الإعلام العرب في مدينة عمان للمدة من (١٩-٢٠) نيسان ١٩٦٥ ، وذلك استمراراً للدورة الثالثة والأربعين من دورات انعقاده العادية ، وقد اتخذ المجلس قرارات عدة في ضوء توصيات اللجنة الدائمة وهي :

١- إظهار الدول العربية بوصفها كتلة واحدة ، وأن التعرض لأي منها معناه التعرض لدول الجامعة كافة ، وأن المعركة ستكون على هذا المستوى حيث أنها معركة مصير .  
٢- اتخاذ وزراء الإعلام الإجراءات اللازمة بأن تلتزم الصحافة العربية جميعها بالامتناع عن تناول أي جانب من جوانب مشروع استغلال مياه نهر الأردن وروافده ما لم يكن صادراً عن الأمين العام رئيس مجلس إدارة المشروع وبموافقته . وأما ما يتعلق بما ينشر عن الجوانب العسكرية للمشروع فيكون مصدره القيادة العربية الموحدة<sup>(٣)</sup> .

كررت السلطات الصهيونية اعتداءاتها وقصفها لمواقع العمل الأولية وذلك في أوائل أيار عام ١٩٦٥ ، في محاولة لإعاقة العمل في المشاريع العربية الهادفة لتحويل مجرى نهر الأردن وروافده . ففي تصريح لناطق عسكري سوري أعلن عن قيام القوات الصهيونية

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، مجلس جامعة الدول العربية ، مذكرة هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده في دورته الثانية إلى مجلس جامعة الدول العربية ، الرقم (٥/٤٠٨/ج-٣) في (٢٨) نيسان ١٩٦٥ ، ص ٨-٩ ؛ اليوميات الفلسطينية ، المجلد الأول ، المصدر السابق ، ص ١٧٠ .

(٢) ينظر الملحق رقم (٣) من الأطروحة . عبد الرحمن أبو عرفه ، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية ، ط ١ ، (دار الجليل ، بيروت ، ١٩٨١) ، ص ١١٦ ؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥ ، ص ٩-١٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٢-٣٣ .

بفتح نيران أسلحة رشاشاتها ودباباتها على المزارعين العرب الذين يعملون في أراضيهم وعلى العناصر العاملة في مشروع التحويل على الرغم من الحماية التي وفرتها الطائرات السورية ، من أجل إتمام العمل في المشروع <sup>(١)</sup> .

وبتاريخ السابع والعشرين من أيار ١٩٦٥ ، عقد مجلس الدفاع العربي الأعلى اجتماعاته ، لبحث الاعتداءات الصهيونية وسبل توفير الحماية لمواقع مشروع التحويل ، اقتضت اجتماعات المجلس على وزراء الخارجية والدفاع ورؤساء أركان حرب الجيوش العربية . والتي استمرت حتى (٢٩) أيار من العام نفسه . تمت في اجتماعات المجلس وضع خطة القيادة الموحدة لحماية مواقع العمل في مشروعات استثمار مياه نهر الأردن وروافده في الدول العربية ، كما أقر نظام إقامة الجيوش الموحدة في الأراضي العربية ، ومسألة اختصاصات القائد العام <sup>(٢)</sup> .

أقرت خطة القيادة الموحدة لحماية مواقع العمل في مشروعات استثمار مياه نهر الأردن ، من قبل مجلس إدارة هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده في اجتماعات الدورة الثالثة في (٢٤) آب عام ١٩٦٥ في بيروت برئاسة عبد الخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية . وأذاع المجلس في ختام اجتماعاته بياناً أعلن فيه مواصلة العمل في أقسام المشروع العربي الموحد لاستثمار مياه نهر الأردن وروافده في لبنان وسورية والأردن ، وتوفير الحماية اللازمة له من الدول العربية الثلاث <sup>(٣)</sup> .

وفي تقرير عاجل من الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى وزراء خارجية الدول العربية في الدار البيضاء بتاريخ (١٠) أيلول ١٩٦٥ جاء فيه ، أن العمل في المشروع العربي لاستثمار مياه نهر الأردن وروافده وكما أثبتت تقارير الهيئة الفنية ، قد تأجل في سورية ولبنان بسبب عدم توفر الحماية الجوية العسكرية الكافية <sup>(٤)</sup> .

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مذكرة من وزارة الخارجية السورية حول الاعتداءات المستمرة على مواقع مشروع تغيير مجرى مياه نهر الأردن وروافده ، الرقم (٥١٩/١/٨٠٢/٤) . في تموز ١٩٦٥ ، ص ٦-٨ .

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥ ، ص ١٢ .

(٣) الوقائع العربية ، (تموز - أيلول) ١٩٦٥ ، (دائرة الدراسات السياسية الأمريكية ، بيروت ، ١٩٦٥) ، ص ٤٤٨-٤٤٩ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٤٥٣ .



تلاه انعقاد اجتماع مجلس وزراء خارجية الدول العربية في (١٣) أيلول ١٩٦٥ ، قبيل انعقاد مؤتمر القمة العربي الثالث في الدار البيضاء ، لإعداد المشروع النهائي لجدول أعمال المؤتمر والذي احتوى في مضمونه على مذكرة تفصيلية عن سير العمل في مشروعات تحويل روافد نهر الأردن ، ومدى تنفيذها مع التوقيت الذي حدد في القمة الأولى والثانية والمعوقات التي رافقت العمل <sup>(١)</sup> .

انعقد مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء (المغرب) بتاريخ (١٣) أيلول ١٩٦٥ ، بحضور رؤساء وملوك وقادة الدول العربية . وتمت في المؤتمر مناقشة جدول الأعمال المرفوع إليهم من مؤتمر وزراء الخارجية العرب ، وتوصل إلى مجموعة قرارات ، نذكر منها ما هو متعلق بمتابعة استثمار مياه نهر الأردن وروافده وتقرير مجلس إدارة هيئة المشروع في اجتماعه السادس والعشرين من آب لعام ١٩٦٥ وقرر ما يأتي :

١- أن تستمر الدول المعنية في أعمال المشروع العربي الموحد لاستثمار مياه نهر الأردن وروافده وفقاً للخطة المرسومة ، وطبقاً لما تقرر بشأن الحماية العسكرية المطلوبة .

٢- تفويض مجلس إدارة هيئة المشروع نقل بعض الاعتمادات المرصدة من قسم إلى قسم طبقاً للبرنامج الزمني الجديد الذي وضع على أساس سير العمل وفي ضوء ما تيسر من الحماية للمشروع من أقسامه المختلفة .

٣- إرجاء النظر في المبالغ الإضافية المطلوبة للأردن ولبنان إلى الدورة المقبلة وذلك حتى يتم صرف المبالغ المتوفرة لدى الهيئة في المرحلة الحالية .

٤- أن يبحث مجلس إدارة الهيئة مع السلطات اللبنانية المختصة توزيع القروض المطلوبة لمشروع (سد النبطية) وما يمكن أن تساهم به الهيئة في هذا القرض من المبالغ المخصصة للبنان <sup>(٢)</sup> .

وفي اجتماع مجلس جامعة الدول العربية بدورته العادية للمدة من (٣-٨) كانون الثاني ١٩٦٦ ، تمت مناقشة المواد المدرجة في جدول أعماله ، وفي مقدمتها تقرير الهيئة الفنية لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده ، والذي تضمن ملخصاً عن الأعمال الجارية

(١) ق/ق - المكتب الثقافي ، مؤتمر القمة العربي الثالث ، ص ٢ .

(٢) سد النبطية : وهو السد الذي كان منوي إنشاؤه في لبنان . ينظر : الملحق رقم (٣) من الأطروحة

؛ المصدر نفسه ، ص ٣ ، ٢٧ ؛ منظمة التحرير الفلسطينية ، البعث والقضية الفلسطينية بيانات

ومواقف (١٩٤٥-١٩٦٥) ، ط ١ ، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٥) ،

ص ٢٥٧ .

لإكمال سد المخيبة في الأردن ، مع ضرورة تسديد المبالغ المترتبة على بعض الدول العربية الأعضاء في الهيئة <sup>(١)</sup> .

وبتاريخ (٢٢) شباط ١٩٦٦ ، افتتح مجلس إدارة هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده مؤتمر في بيروت برئاسة الأمين العام لجامعة الدول العربية ، وحضور ممثلين عن الأردن وسورية ومصر والقيادة العربية الموحدة والهيئة الفنية للتحويل . واستعرض المؤتمر الأسباب التي أدت إلى تجميد العمل إلى عدة مواقع تابعة لمشروع التحويل ، والذي يعود سببه إلى عدم تسديد بعض الدول العربية ما بذمتها من مبالغ إلى الهيئة الفنية . كما تابحت المؤتمر في المشروعات الجديدة . منها إقامة (سد ميفدون) في الأراضي اللبنانية إلى جانب جميع السدود المقترحة . واختتم المؤتمر أعماله في (٢٤) شباط بإصدار بيان تضمن كافة الدراسات الخاصة بالمشاريع العربية ، وتم رفعه إلى لجنة الممثلين الشخصيين لملوك ورؤساء الدول العربية <sup>(٢)</sup> .

عقدت لجنة الممثلين الشخصيين لملوك ورؤساء الدول العربية اجتماعاتها في (٢٨) شباط ١٩٦٦ ، ونظرت في المواضيع المقدمة إليها ، والمتمثلة بآخر تطورات المشاريع العربية الواجب إنجازها لتحويل مجرى مياه نهر الأردن وروافده ، وإقرارها كما هي ، مع توفير الحماية اللازمة لها ، لا سيما وأن الوفد السوري في اجتماع لجنة الممثلين أكد مراراً الاعتداءات الصهيونية على مواقع المشروع في الأراضي السورية والأردنية <sup>(٣)</sup> .

رافق اجتماعات الهيئة الفنية ومجلس الجامعة العربية ولجنة الممثلين الشخصيين لملوك ورؤساء الدول العربية ، نشاط عسكري قامت به القوات الصهيونية ، في مواقع المشروع العربي ، في محاولة منها لإرباك الجهد العربي الهادف إلى تحويل مجرى مياه نهر الأردن وروافده <sup>(٤)</sup> .

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي (٤٤) لمجلس جامعة الدول العربية للمدة من (٣-٨) كانون الثاني ١٩٦٦ ، الرقم (٦٥٦/٥٤/ج٢) ، في (٧) كانون الثاني ١٩٦٦ ، ص ٣٤-٣٥ ؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦ ، ص ٤٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٨ ؛ ينظر : الملحق رقم (٣) من الأطروحة .

(٣) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، تقرير من لجنة الممثلين الشخصيين لملوك ورؤساء الدول العربية في (١١) آذار ١٩٦٦ ، (سري ومستعجل) ، ص ٤٠-٤١ .

(٤) حول هذه الاعتداءات . ينظر : المصدر نفسه ، ص ٤٤-٤٦ .



ونتيجة استمرار الاعتداءات العسكرية الصهيونية على مواقع عمل المشروع العربي ، وفي محاولة عربية جادة لوضع حد لهذه الاعتداءات ، عقد رؤساء الحكومات العربية بتاريخ (١٤) آذار ١٩٦٦ اجتماعهم في القاهرة بحضور وفود الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية . ففي جلسة (١٦) آذار ، تمت مناقشة التقرير المقدم من وزراء الخارجية العرب عن مشروعات العمل العربي الموحد ، وأكد الوفد اللبناني في الاجتماع استعداد لبنان لمباشرة العمل لبناء (سد ميفدون) بالرغم من العراقيل التي واجهت العمل في موقع عمل المشروع وأهمها القرض الذي طلبته الحكومة اللبنانية في مجلس إدارة هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده ، ولغرض إكمال العمل في المشروع ، وتأخذ الدول العربية الأعضاء في البت في موضوع القرض وقيمه . إلى جانب الاعتداءات العسكرية الصهيونية المتكررة في موقع عمل المشروع <sup>(١)</sup> .

وفي عمان وبتاريخ (٢٢) أيار ١٩٦٦ ، افتتح مجلس إدارة هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده دورته التاسعة عشر برئاسة الأمين العام لجامعة الدول العربية ، وحضور ممثلين عن الدول العربية الأعضاء . استمرت أعمال هذه الدورة حتى (٢٦) أيار ١٩٦٦ ، وجاء في البيان الختامي الذي أذيع أن المجلس نظر في المشاريع العربية ، وقرر تقديم سلفة إلى المؤسسة الإقليمية في لبنان بلغت (١.٢٢٠.٠٠٠) مليون ليرة لغرض إكمال العمل في سد ميفدون ، وتقديم ذات السلفة بالدينار الأردني إلى المؤسسة الإقليمية لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده في الأردن لغرض إكمال العمل في سد المخيبة <sup>(٢)</sup> .

وهكذا لم يطرأ تغيير على صعيد تحويل مجرى مياه نهر الأردن وروافده ، منذ النصف الثاني من عام ١٩٦٥ وحتى منتصف عام ١٩٦٦ ، على الرغم من كافة الجهود المبذولة من الجامعة العربية والأجهزة التابعة لها . ويمكن تفسير ذلك إلى الاعتداءات الصهيونية المستمرة والتي لم تكن لتعطي الفرصة لإنهاء المشاريع المقررة من جهة ، وعدم جدية الدول العربية الأعضاء في الجامعة في تسديد ما بذمتها إلى الهيئة الفنية لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده من جهة ثانية .

ففي تصريح لناطق رسمي صادر عن وزارة الدفاع السوري ذكر أن الطائرات الصهيونية مستمرة في اعتداءاتها على الرغم من تصدي الطائرات السورية لها . وكانت

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦ ، ص ٥ ، ٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٩ .

حصيلة هذه الاعتداءات ذهاب العديد من الضحايا من العمال والمدنيين <sup>(١)</sup> . وقامت الحكومة السورية بإبلاغ الدبلوماسية المعتمدة لديها بتفاصيل العدوان الصهيوني في مذكرة رفعتها في (١٦) تموز ١٩٦٦ ، والاتصال أيضا بممثلي الدول الأعضاء في مجلس الأمن . وأبلغت الحكومة السورية أيضا الجامعة العربية بأنها سوف لن تقف مكتوفة الأيدي أمام الاستفزازات والاعتداءات الصهيونية المذكورة ، وأنها ستترد بالمثل سواء بتدخل مباشر من القيادة العربية الموحدة أو بدونها <sup>(٢)</sup> .

وقد أدلى عبد الخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية بتصريح له في بيروت ، أكد فيه ، أن العدوان الصهيوني على سورية ومواقع عمل المشروع العربي ، لا يستبعد حدوثه في أي مكان تمارس الهيئة الفنية لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده نشاطها في محاولة صهيونية لإرباك العمل والحيلولة دون إكمال العمل في المشروع العربي لتغيير مجرى مياه نهر الأردن وروافده ، ودعا الدول العربية إلى ضرورة البقاء متيقظة لرد كل عدوان <sup>(٣)</sup> . كما جاء التنديد أيضا بالعدوان الصهيوني من قبل مجلس إدارة هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده أثناء اجتماعه في بلودان بتاريخ (١٧) آب ١٩٦٦ ، مؤكداً تصميمه المطلق على تحرير فلسطين وتنفيذ الخطط التي حرصت الدول العربية على تنفيذها كافة <sup>(٤)</sup> .

وفي القاهرة استؤنفت الاجتماعات الخاصة ببحث سير العمل في المشروعات بحضور سيد نوفل الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية وذلك في (١٩) و (٢٠) آب ١٩٦٦ . وحضور المهندس صبحي كحالة مدير الجهاز المركزي للمشروعات والمشرف المالي والفني عليها وممثل شركة المقاولين العرب . وجرى في الاجتماع استعراض سير العمل في مواقع المشروع العربي ووسائل دفع العمل بها . وتم الاتفاق على وضع تقرير

---

(١) E. O'ballance, Op. Cit.; P. 14.

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، تقرير وزارة الخارجية السورية إلى مجلس جامعة الدول العربية في (٢) آب ١٩٦٦ ، (مستعجل) ، ص ٢٠-١٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٠-٣٤ .

(٤) اليوميات الفلسطينية ، المجلدان الرابع والخامس ، من ١٩٦٦/٧/١ - ١٩٦٧/٦/٣٠ ، ص ٨٢ .

واف عن هذا الموضوع لإرساله إلى الدول العربية الثلاث التي تجري فيها هذه المشاريع وهي سورية والأردن ولبنان <sup>(١)</sup> .

وفي جلسة مجلس إدارة هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده بتاريخ (٢٦) آب ١٩٦٦ التي ترأسها عبد الخالق حسونة . تم الإعلان عن العمل في المشروع العربي يسير من دون توقف وأن الروح المعنوية للعاملين في المشروع عالية . كما تم الإعلان أيضا عن أهم الخطوات التي تم اتخاذها بين الأردن وسورية طبقاً للبرنامج الزمني الذي أقره المجلس <sup>(٢)</sup> .

وحال وصول الأمين العام المساعد للجامعة العربية إلى القاهرة وبعد جولة قام بها في دمشق وبيروت في (٢٣) تشرين الأول ١٩٦٦ ، أدلى بتصريح جاء فيه : "إن مهمة المجلس في الأيام المقبلة ستكون منحصرة في متابعة العمل في سد خالد بن الوليد (سد المخيبة سابقا) في الأردن ، وتمويل مشروع سد ميفدون في جنوب لبنان ، لغرض إكمال العمل في المشروع العربي لاستثمار مياه نهر الأردن وروافده وكما مخطط له في مجلس إدارة هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده ١٩٦٠ " <sup>(٣)</sup> .

وفي (٢٤) تشرين الأول بدأت في بيروت اجتماعات هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده برئاسة الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية وحضور ممثلي الدول المشتركة في الهيئة وهي (لبنان ، سورية ، مصر ، الأردن) . وذكرت وكالات الأنباء أن الهيئة استعرضت طبيعة العمل في المشاريع المقدر إنجازها ، والتي تواجه عدواناً صهيونياً صارخاً . كما بحثت وسائل تمويل مشروع سد ميفدون في جنوب لبنان والذي يعتبر مشروعاً متمماً للمشروع العربي الموحد . وأنهت الهيئة أعمالها في (٢٨) تشرين الأول بالاتفاق على إكمال العمل في موقع المشروع العربي ، مع توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل العمل في مواقع المشروع في لبنان عن طريق مطالبة الدول العربية الأعضاء في

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، الجامعة العربية والتضامن العربي (ملف وثائقي) يتناول سير العمل في

الجامعة العربية وأجهزتها (أيلول - تشرين الأول) ١٩٦٦ ، ص ٦٠-٦١ .

(٢) اليوميات الفلسطينية ، ص ٩٤ .

(٣) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، الجامعة العربية والتضامن العربي ، ص ٦٢ .



الهيئة تسديد ما بذمتها من مبالغ إلى ميزانية المشروع العربي<sup>(١)</sup> . والتي تم استحصالها في اجتماع الهيئة بتاريخ (١٩) كانون الأول عام ١٩٦٦<sup>(٢)</sup> .

ويبدو أن تأخر بعض الدول العربية في تسديد ما بذمتها من التزامات مالية تجاه مشروعات التحويل ، شكل عقبة لا تقل خطورة عن الاعتداءات الصهيونية المستمرة في مواقع عمل المشروع العربي . وهذا ما أثبتته تصريح محمد خلف مدير المؤسسة الإقليمية الأردنية لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده . عندما قال : "إن العمل جار في مشروع سد خالد بن الوليد في الأردن رغم المعوقات المالية التي تواجه المشروع"<sup>(٣)</sup> . وفي اجتماع مجلس إدارة هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده في دورته الثانية والعشرين في القاهرة في (٣١) كانون الثاني ١٩٦٧ ، تم تناول المعوقات المالية التي تواجه إنجاز المشروع العربي في مواقع عدة . وتأثيرها السلبي ، مما يهدد المشروع بالانهيار ، وأن البرنامج الزمني للتنفيذ أصبح غير ذي موضوع وأنه لم يعد من الممكن تحديد تاريخ الإنجاز لأي موقع من مواقع المشروع . وأن ما توفر لدى الهيئة من تخصيصات مالية لا تكفي إلا لتسوية حساب جزء من أعمال موقع واحد من مواقع عمل المشروع العربي<sup>(٤)</sup> .

استمرت اجتماعات المجلس حتى السادس من شباط ١٩٦٧ ، وقد أعلن سيد نوفل الأمين العام المساعد للجامعة أنه تم إقرار عدد من القرارات التفصيلية المتعلقة بالعمل في مشروعات التحويل في سورية ولبنان والأردن ، كان من أهمها توفير الحماية اللازمة في

(١) المصدر نفسه ، ص ٦٢-٦٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٦٣-٦٤ .

(٣) وأكد المصدر المسؤول في الجامعة العربية بأن مجموع ما تسلمته المؤسسة من جامعة الدول العربية بلغ (٣.٥) مليون دينار من أصل (٥) مليون دينار . والدول التي أوفت بالتزاماتها المالية هي (السعودية ، الكويت ، مصر) . ينظر : ج. د. ع ، الأمانة العامة ، الجامعة العربية والتضامن العربي (ملف وثائقي) ، يتناول سير العمل في الجامعة العربية وأجهزتها (كانون الثاني - نيسان) ١٩٦٧ ، ص ٧٥-٧٦ .

(٤) وفي تقرير مقدم في الاجتماع لخص بأن العمل متوقف في لبنان تماماً ولم يبدأ تنفيذ أي جزء من المشروع الموحد ، وأن التنفيذ في الأردن لم يتجاوز (٢٠%) من الأعمال في بعض المواقع . وأما العمل في سورية فهو متوقف في مواقع وبطيء في مواقع أخرى ، ويعود السبب إلى عوامل أخرى منها اضطراب العمل في جهاز المقاولات إلى جانب بعض الظروف الجوية والطبيعية . المصدر نفسه ، ص ٧٨-٨٠ .



مواقع عمل المشروع العربي للتصدي لأي اعتداء صهيوني جديد ، مع تزويد مواقع عمل المشروع لا سيما في لبنان بما تحتاجه من تخصيصات مالية لإكمال العمل فيها <sup>(١)</sup> .

لم تكن قرارات إدارة هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده ، لتجد طريقها في التطبيق لدى الدول الأعضاء ، لتبقى العضلات والعراقل تهدد مواقع عمل المشروع العربي . ففي (٨) شباط عقد محمد خلف مؤتمراً صحفياً في عمان قال فيه : "إن أعمال التحويل في لبنان توقفت لأغراض تتعلق بالحماية العسكرية" ، وأشار إلى أن لبنان يجري اتصالات لتمويل جزء من تكاليف سد ميفدون ، وأن العمل يسير بصورة جيدة في الجزء السوري من المشروع العربي وذلك في المواقع التي ليس عليها خطر من الناحية العسكرية . وأضاف بـ "إن المواقع القريبة من القوات الصهيونية والتي تعرضت لأكثر من اعتداء من قبل تلك القوات ، فلا يزال موضوع الحماية العسكرية لها تحت الدراسة ليستأنف العمل فيها" ، أما عن العمل في الأردن فقد أكد قائلاً أن "جميع أجزاء القسم الأردني من المشروع العربي سيتم العمل فيها قبل منتصف ١٩٦٩ إذا سار كل شيء على ما يرام" <sup>(٢)</sup> .

وتساءل أحمد الشقيري رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في حديث له لجريدة الطليعة الكويتية في (٨) شباط ١٩٦٧ قائلاً : "أين المشاريع العربية للإفادة من روافد نهر الأردن ؟ لماذا بدأوا في تنفيذها طالما أنهم لم يكملوها" ، جاء التصريح رداً على مواقف أغلب الدول العربية الأعضاء التي لم تكن جادة في جهودها لتحويل مجرى مياه نهر الأردن <sup>(٣)</sup> .

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧ ، ص ١٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٣-١٤ .

(٣) إن عدم جدية أغلب الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية ، يعود إلى عدم إيفائها بالتزاماتها المالية تجاه مشروعات التحويل والتي تكفلت القيام بها (الهيئة الفنية لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده) ، حيث أن من مجموع الدول الأعضاء في الجامعة ، أوفت كل من الكويت ومصر والسعودية بما عليها من التزامات مالية أما البقية أظهرت عجزها عن الإيفاء بتلك الالتزامات . هذا إلى جانب عدم قدرة دول الجامعة في التصدي للأعمال العدوانية الاستفزازية الصهيونية في مواقع المشروع والمؤتمرات العربية . ينظر : جريدة (الطليعة) ، الكويت ، العدد (١٦٦) ، في (٩) شباط ١٩٦٧ .

تواصلت اجتماعات الهيئة الفنية لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده في مقر الجامعة ، استعرضت من خلالها الهيئة مراحل تنفيذ مشاريع التحويل في الأردن وسورية ولبنان ، والاعتداءات الصهيونية المستمرة والتي نجحت في مواقع عدة من عمل المشروع من إرباك العمل فيها وإرعاب العناصر العاملة فيها ، مع إثارة ردود الأفعال العربية في المدن والمناطق المعتدى عليها ، ودعوة الرئيس السوري للجامعة العربية لوضع حد لهذه الاعتداءات (١) .

غير أن هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده ، لم تكن أسعد حظاً من سابقتها من أجهزة جامعة الدول العربية ، فبعد أن تم ضرب مواقع العمل في العام ١٩٦٥ ، جاء عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧ . ليدمر العدو الصهيوني كل الإنشاءات التي أقيمت والمعدات والآلات التي استعملت ، فأنحصرت المطالب العربية من جراء العدوان في التوجه لإزالة آثار العدوان عن طريق العمل السياسي والمتمثل بالعمل العربي المشترك (٢) .

وفي تعقيب للأمير الحسن بن طلال ولي عهد ملك المملكة الأردنية الهاشمية على العدوان تحدث قائلاً : "إن عام ١٩٦٧ استطاعت فيه القوات الإسرائيلية بعد احتلالها للمناطق العربية في الضفة الغربية والجولان السيطرة على روافد نهر الأردن وإحباط أي مشروع عربي لاستغلال هذه الروافد ، ونتيجة هذا العدوان تحصل إسرائيل على حوالي (٥٥%) أي (٨٠٠) مليون متر مربع من المياه المتوفرة في حوض نهر الأردن . في حين أن الأردن لم يستطع بسبب الاحتلال الإسرائيلي أن يستغل أكثر من (١٠%) من مياه الحوض" (٣) .

إن استعراض للمناطق التي تم احتلالها في عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧ ، هي منطقة الضفة الغربية لنهر الأردن ، وهضبة الجولان السورية ، وقطاع غزة ، وشبه جزيرة سيناء ، يلاحظ أن عامل الماء يشكل أحد مكوناته الاستراتيجية . إذا علمنا أنها

(١) جريدة (المنار) ، بغداد ، العدد (٢٩٨٣) في (١١) آذار ١٩٦٧ .

(٢) العماد مصطفى طلاس ، آفاق الاستراتيجية الصهيونية ، (مؤسسة طلاس ، دمشق ، ١٩٨٧) .

(٣) الندوة الدولية عن إسرائيل والمياه العربية (٢٥-٢٦) شباط ١٩٨٤ ، (مجلة القضية الفلسطينية في

شهر) ، العدد (٣) ، (الإدارة العامة لشؤون فلسطين ، د.م ، ١٩٨٤) ، ص ١٤ .



جاءت امتداداً للتوتر الخطير الذي سببه الكيان الصهيوني باعتدائه المتكررة على مواقع عمل المشروع العربي في سورية في منطقة الجولان ، شرق بحيرة طبريا <sup>(١)</sup> .

وقد عمدت سلطات الاحتلال الصهيوني إلى وضع يدها على جميع مصادر المياه في المناطق المحتلة فوراً ، وقامت بإجراء البحوث والدراسات والتتقيات ووضع الخطط والتصاميم لكيفية استغلال الموارد الجديدة من المياه . بما يتماشى مع المخططات الصهيونية المرسومة لها ، في توسيع رقعة الأرض الزراعية ، وزيادة عدد المستوطنات لاستيعاب مهاجرين جدد <sup>(٢)</sup> .

ففي الضفة الغربية لنهر الأردن ، وضعت جميع مصادر المياه تحت سيطرة شركة المياه الصهيونية (مكوروت) التي حددت عملية حفر الآبار في المنطقة بموافقة المسؤول عن المياه في سلطة الاحتلال العسكري الصهيوني التابع للشركة . ومنذ أن بدأ الاحتلال لم تسمح السلطات بحفر سوى سبعة آبار جديدة للتزود بمياه الشرب . لتبدأ معاناة المزارعين والموظفين العرب في الضفة الغربية من جراء السياسة الصهيونية هذه <sup>(٣)</sup> .

وبذلك توقفت أعمال هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده بإصدار سلسلة من قرارات مجلس الجامعة العربية بتصفية عقود المشروع العربي لتحويل مجرى مياه نهر الأردن وروافده . كان آخرها قرار المجلس في دور انعقاده العادي الرابع والخمسين في (١٩) كانون الأول ١٩٧٠ ، الذي حمل عنوان (تصفية العقود المبرمة بشأن مشروع استثمار مياه نهر الأردن وروافده) <sup>(٤)</sup> .

(١) العماد طلاس ، المصدر السابق ، ص ٢٧٨-٢٧٩ ؛ صلاح العقاد ، تطور النزاع العربي - الإسرائيلي (١٩٥٦-١٩٦٧) ، (معهد البحوث والدراسات العربية ، د. م ، ١٩٧٥) ، ص ٢٨٨-٢٩٠ .

(٢) عبد الرحمن أبو عرفة ، المصدر السابق ، ص ٢١-٢٢ .

(٣) قيدت التشريعات الصهيونية التصرف بالمياه من قبل الموظفين العرب بحسب الأمر العسكري رقم (١٩٦٧/٢٩) الذي حدد صلاحيات الأشراف على المياه واستغلالها . والأمر العسكري رقم (١٩٦٧/١٥٨) الذي عدل بموجبه القانون الأردني الخاص بالإشراف على المياه عام ١٩٥٣ . وهكذا أصبحت الحقوق والملكيات الشرعية في مجال المياه قبل الاحتلال معرضة لخطر التقليل . وهو ما حدث فعلاً . ينظر : العماد طلاس ، المصدر السابق ، ص ٢٨٠ ؛ عبد الرحمن أبو عرفة ، المصدر السابق ، ص ١٢٥-١٢٦ ؛ ليزلي شميدا ، المصدر السابق ، ص ٢١ .

(٤) ج.د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، دور الاجتماع العادي (٥٤) لمجلس جامعة الدول العربية من (١٢) أيلول - (٢١) كانون الأول ١٩٧٠ ، ص ٢١٧ .

وبذلك تكون قضية تحويل مجرى مياه نهر الأردن وروافده قد أغلقت لصالح العدو الصهيوني الغاصب ، لتسجل بذلك الجامعة العربية عبر هيأتها الفنية إخفاقاً آخر يضاف إلى سجل أعمالها . على الرغم من كافة الجهود التي بذلتها عن طريق مجلسها أو لجناتها السياسية أو مجلس الملوك والرؤساء العرب لمعالجة القضية . ذلك الإخفاق الذي يتحمل مسؤوليته كافة أعضاء جامعة الدول العربية .



# الفصل الثاني

الجامعة العربية في مواجهة  
الاعتداء والاستيطان الصهيوني  
١٩٦٥-١٩٧٣

❖ العمل العربي المشترك في مواجهة  
الاعتداءات الصهيونية على خطوط  
الهدنة

❖ العمل العربي المشترك في مواجهة  
الإرهاب والاستيطان الصهيوني في  
فلسطين



## \* العمل العربي المشترك في مواجهة الاعتداءات الصهيونية على خطوط الهدنة

اتسم رد فعل الدول الأعضاء في الجامعة العربية تجاه السياسة الصهيونية ، بالعمل العربي المشترك ، هذه السياسة التي اتخذت صوراً عدة كالاقتداءات الصهيونية المستمرة على خطوط الهدنة لكل من سورية والأردن ولبنان ومصر .

فعلى الرغم من أن ميثاق جامعة الدول العربية ، لم ينص على تنظيم دبلوماسية مشتركة بين الدول العربية ، كما أنه لم ينص على تكليف الجامعة بتشجيع التمثيل الدبلوماسي المشترك بين بعض الدول العربية وبعضها . ففي (٩) نيسان عام ١٩٦٠ ، أصدر مجلس الجامعة العربية قراره المرقم (١٦٤٩) في دورته الثالثة والثلاثين الذي أوصى بعقد اجتماعات دورية لرؤساء البعثات الدبلوماسية العربية في العواصم الأجنبية لتبادل الرأي في الشؤون الجارية ولا سيما قضية فلسطين . ومن ثم عاد مجلس الجامعة في دورته الحادية والأربعين في (٣١) آذار ١٩٦٤ ليؤكد قراره السابق ، فأصدر قراره المرقم (١٩٥١) الذي أوصى بأن ترسل الدول العربية الأعضاء تعليماتها لرؤساء البعثات العربية للمشاركة الإيجابية في الاجتماعات الدورية لرؤساء البعثات في الخارج وذلك لدعم القضية الفلسطينية<sup>(١)</sup> . لكن هذا لا يعني أن العمل العربي المشترك قد انحصر على نطاق البعثات وممثلي الدول العربية في الخارج وحسب ، بل تعداها ليضم عمل ونشاط الدول الأعضاء في الجامعة عسكرياً وسياسياً في سبيل الخروج بسياسة عربية واحدة تجاه الخطر الصهيوني ، لأن السلاحين العسكري والسياسي يعدان من أهم أسلحة المواجهة العربية للخطر الصهيوني في كل عواصم الدول العربية<sup>(٢)</sup> .

لهذا السبب عدَّ إنشاء القيادة العربية الموحدة أهم خطوة نحو توحيد العمل الدفاعي العربي المشترك التي اتخذتها الدول العربية في مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة في كانون الثاني ١٩٦٤ . على أن توضع خطة عسكرية شاملة لتعزيز القوات العسكرية في الدول العربية المجاورة للكيان الصهيوني . وتعيين الفريق علي علي عامر الأمين العام المساعد للشؤون العسكرية لجامعة الدول العربية ، قائداً عاماً للقيادة العربية الموحدة

(١) أحمد يوسف القرعي ، التمثيل الدبلوماسي العربي المشترك ، مجلة (السياسة الدولية) ، العدد (١٦)

، (مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٦٩) ، ص ١٦٤-١٦٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٦٦-١٦٧ .



لجيوش الدول العربية . لأن مجابهة المشروع الصهيوني في التوسع على حساب الدول المجاورة تستدعي عمليات دفاعية عسكرية ، ولا يمكن مواجهتها بقيادات عربية متفرقة <sup>(١)</sup> .

قام علي علي عامر بجولة ، زار من خلالها عدداً من الدول العربية . بهدف تحقيق تعاون عسكري عربي قائم على قواعد وأسس ثابتة ، ووضع الخطط العسكرية والتقارير والمقترحات لاختيار القوات العربية المشتركة ، التي ستكلف بمواجهة الاعتداءات الصهيونية المستمرة على طول خطوط الهدنة <sup>(٢)</sup> .

وفي مؤتمر القمة العربي الثاني المنعقد في الإسكندرية في أيلول عام ١٩٦٤ ، تم اتخاذ جملة من القرارات ، كان من بينها تخصيص مبلغ (٥) ملايين جنيه مصري للقيادة العربية الموحدة ، بهدف إقامة استعدادات عسكرية تمنع الاعتداءات الصهيونية . وموافقة المؤتمر على مشروع مصري يتعلق بتأمين العمليات العسكرية الدفاعية في سورية والأردن ولبنان . وأن الاعتداءات على أية دولة عربية ، اعتداءً على الدول العربية جميعاً <sup>(٣)</sup> .

في الوقت نفسه كانت الاعتداءات الصهيونية على طول الحدود السورية والأردنية واللبنانية والمصرية تحدث بصورة متكررة ، من دون احترام قدرات الجامعة العربية والأجهزة التابعة لها ، والمواثيق الدولية ، التي أكدت ضرورة احترام السيادة الداخلية واستقرار الحدود بين الدول المجاورة . ففي هذا الصدد قدمت الحكومة السورية احتجاجاً شديداً إلى مجلس الأمن ، نبهت فيه المجلس عن خطورة الاعتداءات المتكررة للقوات الصهيونية على المواقع السورية (التي بلغت من عام ١٩٤٩ حتى شهر أيلول ١٩٦٤ ما يقارب ١٦.١٢٧) اعتداءً <sup>(٤)</sup> . أما على قطاع غزة وسيناء فقد بلغت منذ العمل باتفاق

---

(١) حول مؤتمر القمة ومقرراته . ينظر : ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي (٤٢) ، مضبطة الجلسة الثالثة ، اجتماع (٢٨) أيلول ١٩٦٤ ، (سري) ، ص ٢٩-٣٠ ؛ جميل المرسومي ، المصدر السابق ، ص ٤٩ .

(٢) حول هذه الزيارات والجولات . ينظر : ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في مقر الأمانة العامة ، القاهرة ، (٤) كانون الثاني ١٩٦٥ ، ص ٣٠-٣٢ .

(٣) ق/ق - المكتب الثقافي ، مؤتمر القمة العربي الثاني ، ص ٢٣-٢٧ .

(٤) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، اعتداءات إسرائيل الأخيرة على الحدود السورية ، كانون الثاني ١٩٦٥ ، ص ٨٩-٩٥ .

الهدنة لعام ١٩٤٩ وحتى أواخر شهر آب ١٩٦٤ (٢٢٣٢) اعتداء<sup>(١)</sup> . وبلغت الاعتداءات الصهيونية على الحدود اللبنانية منذ عام ١٩٤٩ حتى شهر أيلول ١٩٦٤ (٢٤٣٤) اعتداء<sup>(٢)</sup> . وما نجم عن هذه الاعتداءات من تبادل إطلاق النار بين القوات العربية والقوات الصهيونية ، ذهب ضحيتها أعداد كبيرة من العسكريين والمدنيين العرب . تساندها في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من خلال صفقات الأسلحة والإمدادات العسكرية الأخرى التي كانت ترسل من وقت لآخر<sup>(٣)</sup> .

اهتمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتتبع موضوع الاعتداءات المتكررة على خطوط الهدنة ، وتجاوبت جميع الدول العربية حكومات وشعوباً مع سورية ولبنان ومصر ، مبدية استعدادها للوقوف بجانب تلك الدول المهددة مع الوضع بالحسبان أن أي اعتداء على أية دولة عربية ، هو اعتداء على جميع الدول العربية<sup>(٤)</sup> . وقد أوضح ذلك (عبد الخالق حسونه) أمين عام الجامعة العربية في القاهرة بتاريخ (٥) كانون الثاني ١٩٦٥ . قائلاً : إن دول الجامعة العربية كلها تقف صفاً واحداً أمام العدوان الإسرائيلي على الدول العربية المجاورة لفلسطين بكل قوة<sup>(٥)</sup> . استناداً إلى ما تم ذكره قدمت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة في اجتماعه المنعقد بتاريخ (١٥) آذار ١٩٦٥ ، مجموعة من التوصيات ، تمت المصادقة عليها في ختام جلسات مجلس الجامعة في (٢٣) آذار من العام نفسه ، وهي :

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، احتجاج الحكومة المصرية المقدم إلى لجنة الهدنة المصرية - الإسرائيلية على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وسيناء ، كانون الثاني ١٩٦٥ ، ص ٩٧-١٠٠ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، الاعتداءات الإسرائيلية على الحدود اللبنانية ، كانون الثاني ١٩٦٥ ، ص ١٠١-١٠٨ ؛ ليلي سليم القاضي ، القضية الفلسطينية في ثلاثة وثلاثين مؤتمراً دولياً من (١٩٥٤-١٩٦٦) ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٦٦) ، ص ٣٨-٣٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٩ .

(٤) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، الاعتداءات الصهيونية المتكررة على الدول العربية المجاورة لفلسطين ، مذكرة الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة في دور انعقاده (٤٣) للمدة من (١٥-٢٣) آذار ١٩٦٥ ، ص ١٥٨-١٦٠ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ١٦١ .



١- التضامن مع سورية والدول العربية الأخرى المعتدى عليها من قبل القوات الصهيونية ، وعد أي عدوان على أية دولة عربية ، هو عدوان على الدول العربية جميعاً . التي يجب أن تتعاون في صدّه ، طبقاً لمعاهدة الدفاع العربي المشترك الموقعة في عام ١٩٥٠ ، والالتزامات العربية المقررة .

٢- إبلاغ الموضوع إلى مجلس الأمن والتنبيه إلى خطورته على السلم في المنطقة .

٣- اتخاذ خطة عربية موحدة في مواجهة مثل هذه الاعتداءات على ضوء ما يسفر عنه استطلاع رأي القيادة العربية الموحدة لجيوش الدول العربية (١) .

وفي اجتماع رؤساء الوفود العربية لدى لجان الهدنة المشتركة في دمشق للمدة من (٢٤-٢٧) آذار ١٩٦٥ ، برئاسة سيد نوفل الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية ، وحضور وفود عن الأردن ولبنان وسورية ومصر والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، تمت دراسة الاعتداءات الصهيونية المتكررة على الحدود الأردنية والسورية واللبنانية وعلى قطاع غزة . والخروج بعدة توصيات أكدت في مضمونها الرد العربي الحاسم على أي اعتداء صهيوني ، واتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة لمواجهة مثل تلك الاعتداءات . وإبلاغ الوفود العربية لدى الأمم المتحدة السكرتير العام ، بأن مسؤولية عدم تنفيذ اتفاقات الهدنة يقع على عاتق المنظمة العالمية ، وأن عليها أن تعمل بوسائل احترام اتفاقات الهدنة كافة واللجان المشكلة ووضع قراراتها موضع التنفيذ ، وتنبيه الرأي العام العالمي بمختلف الوسائل سواء عن طريق الإعلام في الداخل أو الخارج أو الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة أو المحافل الدولية إلى خطورة انتهاكات الصهاينة لاتفاقات الهدنة ومقررات مجلس الأمن ، والطلب إلى السكرتير العام للأمم المتحدة للتدخل لمنع أي تجاوز صهيوني يشكل خرقاً لاتفاقية الهدنة ، والعمل على تعيين أعضاء جهاز الرقابة الذي أخذ على عاتقه الإشراف على تنفيذ الهدنة ، من الدول غير المنحازة (٢) .

وتعليقاً على الاعتداءات الصهيونية المتكررة على حدود الدول العربية المجاورة لفلسطين ، ذكرت الوكالة الوطنية للأنباء الرسمية في لبنان أنه : **رداً على تصريح رئيس أركان الجيش الإسرائيلي بأن إسرائيل ستلجأ إلى أساليب أخرى إذا استمر التسلل إلى**

(١) المصدر نفسه ، ص ١٧٨ ؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥ ، ص ٣١-٣٢ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير الدورة الثالثة لاجتماع رؤساء الوفود العربية لدى لجان الهدنة المشتركة ، دمشق ، (٢٤-٢٧) آذار ١٩٦٥ ، (سري للغاية) ، مرفق رقم (١) ،

أراضيها من دول الجوار الجغرافي" ، قال مصدر مسؤول في لبنان بتاريخ (١١) آب ١٩٦٥ : "إن هذه ليست المرة الأولى التي تدعي فيها السلطات الإسرائيلية مثل ذلك" ، مؤكدة إلى الرأي العام العالمي "بطلان مزاعمها التي لا تمت إلى الحقيقة بصلة" (١) .

وتلبية لدعوة عربية خالصة ، عقد مؤتمر القمة العربي الثالث في الدار البيضاء للمدة من (١٣-١٧) أيلول ١٩٦٥ . بحضور وفود الدول العربية الأعضاء في الجامعة . وبعد التباحث في جدول أعمال المؤتمر المقدم من مؤتمر وزراء الخارجية العرب ، والذي أكد في مقدمته على وضع حد للاعتداءات الصهيونية المتكررة على الدول العربية المجاورة لفلسطين المحتلة . تمت الموافقة على ضرورة دعم العمل العربي المشترك من خلال الموافقة على توقيع ميثاق التضامن العربي في (١٥) أيلول ١٩٦٥ ، والداعي إلى تفويض القيادة العربية الموحدة للاشتراك مع قيادة جيش التحرير الفلسطيني للسير في إنشاء القوات الفلسطينية المنصوص عليها في المرحلة الثانية من خطة الإنشاء (٢) .

واصلت القوات الصهيونية اعتداءاتها على دول الجوار ، مسببة فيها أفدح الخسائر في الأرواح والمعدات . فعند انعقاد الدورة العادية لمجلس جامعة الدول العربية للمدة من (٣-٨) كانون الثاني ١٩٦٦ . ناقشت الوفود العربية المشاركة التقارير والمذكرات المرفوعة إلى مجلس الجامعة من الدول العربية (سورية - الأردن - لبنان) التي تضمنت شكاوى ضد قيام القوات الصهيونية باعتداءات أخرى على خطوط الهدنة المشتركة مع الكيان الصهيوني . وفي ختام هذه الدورة توصلت الوفود العربية المشاركة إلى اتفاق يدعو إلى توجيه شكوى إلى مجلس الأمن حول تلك الخروقات الصهيونية التي لم ينتج عنها إلا

---

(١) الوقائع العربية (تموز - أيلول) لعام ١٩٦٥ ، ص ٤٤٥ .

(٢) جيش التحرير الفلسطيني : هو ذلك الجيش الذي أنشأته منظمة التحرير الفلسطينية ، من أبناء فلسطين ، والتي تكون له قيادة مستقلة تعمل تحت إشراف اللجنة التنفيذية للمنظمة ، وتنفذ تعليماتها وقراراتها الخاصة والعامة وواجبه القومي أن يكون الطليعة في خوض معركة التحرير . وللمزيد من المعلومات عن الميثاق . ينظر : ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، قرار مجلس الجامعة رقم (٢١٣٦/٤٤د/ج٢) في (١٨) أيلول ١٩٦٥ ، الدار البيضاء ، ص ٢٤-٢٥ ؛ ق/ق - المكتب الثقافي ، مؤتمر القمة العربي الثالث ، ص ٢٥-٢٨ ؛ نجيب الأحمد ، المصدر السابق ، ص ٦٧٩ .



المزيد من الخسائر في صفوف القوات العربية . طالبين في الوقت نفسه ضرورة وضع حد لهذه التجاوزات ، واحترام القانون الدولي<sup>(١)</sup>.

لم تكن قرارات مجلس الجامعة في دورته هذه ، لتخرج عن نطاق الشجب والاستنكار ، من دون اتخاذ قرارات عملية ، تدعو الدول العربية الأعضاء في الجامعة ، والموقعة على اتفاقية الدفاع العربي المشترك إلى التدخل الفعلي والتصدي للقوات الصهيونية المعتدية ووضع حد لها ومنعها من تكرار اعتداءاتها على الحدود المشتركة لدول الجوار . وهو دليل آخر يضاف إلى باقي الأدلة عن عدم التزام الدول العربية الموقعة بتلك الاتفاقية وما جاء فيها . كونها جاءت في الأساس لإفشال مخطط وحدوي كان بالإمكان أن يتم بين العراق وسورية . وما يقال عن اتفاقية الدفاع العربي يقال أيضا عن ميثاق التضامن العربي ، الذي جاء خالياً من الإشارة إلى الاعتداءات الصهيونية ، مما أفقدها أيضا دورها في المساهمة في إيجاد حل لأحد جوانب القضية الفلسطينية .

وقد سارت الأمور بعد ذلك نحو التحضير لمؤتمر رؤساء الحكومات العربية . ففي (١٢) آذار ١٩٦٦ أفتتح في القاهرة مؤتمر وزراء الخارجية العرب . وقد أعلن الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية ، بأن العمل جاري لوضع جدول أعمال مؤتمر رؤساء الحكومات العربية ، الذي سوف يتم التركيز فيه على الاعتداءات الصهيونية على خطوط الهدنة ، وضرورة إيجاد تضامن عربي<sup>(٢)</sup> . وعند انعقاد المؤتمر في (١٤) آذار ١٩٦٦ بحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية (عبد الخالق حسونه) الذي أعلن في جلسة الافتتاح : "أن اللقاءات العربية على مستويات القمة مسؤولة عن تدارس الأسس المتينة في العمل العربي المشترك في تحرير وطننا العربي من الاستعمار والصهيونية" . انتهى المؤتمر بإقرار بعض التوصيات التي هي بمثابة أسس للعمل العربي المشترك في

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي (٤٤) لمجلس جامعة الدول العربية للمدة من (٣-٨) كانون الثاني ١٩٦٦ ، تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية عن أعمال المجلس في (٨) كانون الثاني ١٩٦٦ ، ص ١٩-٢٠ ؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦ ، ص ٤٦ ؛ الحكم دوزره ، ملف القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٣) ، ص ٧٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٨-٤ .

سبيل التصدي للسياسة الصهيونية ، وتأييد ميثاق التضامن العربي ، والطلب من القيادة العربية الموحدة أن تحقق جميع الأهداف المرجوة منها <sup>(١)</sup>.

رافق انعقاد مؤتمر رؤساء الحكومات العربية ، انعقاد مجلس الدفاع العربي المشترك في (١٤) آذار من العام نفسه الذي تألف من وزراء الخارجية والدفاع ورؤساء أركان حرب القوات المسلحة في الدول العربية الأعضاء في الجامعة والممثلين الشخصيين لملوك ورؤساء الدول العربية . وكانت مهمة المجلس بحث الجانب العسكري في جدول أعمال مجلس رؤساء الحكومات ، في محاولة لإيجاد تعاون عسكري عربي موحد . إلا أن القرارات التي خرج بها مجلس الدفاع العربي المشترك لم تختلف عن قرارات مؤتمر رؤساء الحكومات العربية في تأكيد التضامن العربي المشترك ، حيث يذكر علي علي عامر : "إن مبدأ العمل العربي المشترك سوف يكون الطريق الوحيد الذي على العرب أن يسلكوه في سبيل خدمة قضية فلسطين ووضع حد للاعتداءات الصهيونية التي ترتكب بحق الشعب العربي في فلسطين وبحق الدول المجاورة له" <sup>(٢)</sup> .

إن النهج العدواني للكيان الصهيوني لم يتوقف على دول الجوار ، فقد وقع اعتداء صهيوني آخر يوم (١٤) تموز على الأراضي السورية ، قامت به الطائرات الصهيونية . وقد برر ناطق صهيوني رسمي هذا الاعتداء ، بأن تفجيرات بالديناميت قد وقع يوم (١٤) تموز في مستعمرة (كافاريوفال) شمال بحيرة طبريا . وزعم الناطق أن هذه التفجيرات هي العملية الرابعة التي يقوم بها الفدائيون الفلسطينيون في الجليل خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية . وكما زعم أن هذه العمليات منطلقة من الأراضي العربية السورية <sup>(٣)</sup> . إن هذا التصريح يشير بوضوح إلى النوايا العدوانية الصهيونية المبيتة ضد سورية كغيرها من الدول العربية المجاورة للبلاد المحتلة .

تباحثت الوفود العربية المشاركة في اجتماع مجلس الجامعة العربية بتاريخ (١٦) تموز ١٩٦٦ موضوع الاعتداء الصهيوني المدبر على الأراضي السورية ، الذي شمل مواقع العمل في المشروع العربي الموحد لاستثمار مياه نهر الأردن وروافده وأصدرت مجموعة من التوصيات أكدت في مضمونها على تأييد الدول العربية كلها للجمهورية

(١) الوقائع العربية ، كانون الثاني وآذار ١٩٦٦ ، (دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة ، الجامعة الأمريكية ، بيروت ، ١٩٦٦) ، ص ١٣ .

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦ ، ص ٨-٩ .

(٣) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦ ، وثيقة رقم (١٣١) ، ص ٣١٢-٣١٣ .

العربية السورية في موقفها الشجاع وتصديها للعدوان الصهيوني . وعد هذا العدوان هو عدوان موجه ضد كل الدول العربية ، التي على جميعها أن تلتزم تجاهه بأحكام معاهدة الدفاع العربي المشترك وميثاق جامعة الدول العربية . كما أكدت الوفود المجتمعة على وحدة العمل في قضية المصير العربي . وتوجيه شكر من مجلس الجامعة إلى الدول الأعضاء في مجلس الأمن التي أيدت الشكوى السورية . واستنكار موقف الولايات المتحدة ومن سار معها في رفض تلك الشكوى <sup>(١)</sup> .

ونتيجة للعدوان العسكري الصهيوني على سورية وفي سبيل دعم التضامن العربي المشترك ، تم عقد اتفاقية للدفاع المشترك ضمت كل من سورية ومصر في (٤) تشرين الثاني ١٩٦٦ . التزم الجانبان بموجبه بتقديم المعونة واتخاذ جميع التدابير الضرورية للرد على أي اعتداء مسلح يقع على أية دولة منهما . وأهابا في بيانهما المشترك بالقوى المحبة للسلام والحرية في أن تزيد من دعمها وتأييدها لنضال الشعب العربي الفلسطيني ضد الاستعمار والاحتلال الصهيوني <sup>(٢)</sup> .

ردت سلطات الاحتلال الصهيوني على اتفاقية الدفاع المشترك ، بشن عدوان آخر على قرية السموع ومنطقة الخليل في الأردن بتاريخ (١٢) تشرين الثاني . والحقيقة أن هذا العدوان قد أثار جدلاً بين الدول العربية حول القيادة العربية المشتركة وفعاليتها . وفي تصريح لرئيس الحكومة الأردنية (وصفي التل) في مؤتمر صحفي بعمان ، تحدث فيه عن الاعتداء ، محملاً القيادة العربية المسؤولية كاملة في عدم الرد عليه . لأن نظام اتصال القيادة الموحدة بالجبهة الأردنية وغيرها من الجبهات ليس نظاماً سريعاً لمواجهة مفاجآت من نوع مفاجأة العدوان الأخير على منطقة السموع <sup>(٣)</sup> .

أثر التعليقات الكثيرة والتصريحات حول القيادة العربية الموحدة . وجه علي علي عامر الدعوة لمجلس الدفاع العربي الأعلى . لعقد دورته التاسعة والطارئة . والتي عقدت في (٧) كانون الأول ١٩٦٦ بحضور وزراء الخارجية والدفاع ورؤساء أركان حرب الجيوش العربية والممثلون الشخصيون لملوك ورؤساء الدول العربية . وقد جرى في

(١) المصدر نفسه ، وثيقة رقم (١٣٢ و ١٣٣) ، ص ٣١٤-٣١٥ .

(٢) وزارة الدفاع الوطني ، المصدر السابق ، ص ٢٩٥ ؛ أحمد صادق سعد وعبد القادر ياسين ، الحركة العربية الوطنية الفلسطينية (١٩٤٨-١٩٧٠) ، ط ١ ، (الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين ، د. م ، ١٩٧٥) ، ص ١٢٥ .

(٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦ ، ص ٩ .

الاجتماع التباحث حول العدوان الصهيوني وأسبابه . وفي توضيح قدمه وزير الخارجية المصري في أن المسؤولية لا تقع على عاتق القيادة العربية الموحدة وحسب . بل تتحمله أيضا القيادة الأردنية التي وضعت شروطاً لدخول القوات العربية المشتركة . لا سيما القوات السعودية والعراقية . لغرض توفير الحماية اللازمة لأي عدوان محتمل على المنطقة من القوات الصهيونية . تركزت تلك الشروط في أن تقدم القيادة العربية الموحدة الالتزامات المالية وإقامة التشكيلات العسكرية المقررة في مؤتمر القمة العربي الثالث وطبقاً للتوقيت المحدد في المؤتمر . لذا وجدت الوفود المشاركة ضرورة إزالة الخلافات وتصفية الجو العربي ، لكي لا تكون عائقاً أمام مواجهة أية اعتداءات صهيونية محتملة ضد أي من الدول العربية <sup>(١)</sup> .

اختتم مجلس الدفاع العربي الأعلى جلساته في (١٠) كانون الأول ١٩٦٦ .  
وصدرت عنه أربعة قرارات عسكرية تقضي بـ :

١- دخول لقوات السعودية والعراقية إلى الأراضي الأردنية طبقاً لخطة القيادة العامة الموحدة في مدة أقصاها شهران .

٢- تعديل الخطط العسكرية في حدود التوصيات الصادرة عن مجلس الدفاع المشترك إلى القيادة العامة لجيوش الدول العربية الموحدة .

٣- تقديم الالتزامات المالية وإقامة التشكيلات العسكرية المقررة في مؤتمر القمة الثالث ، وطبقاً للتوقيت المحدد في المؤتمر .

٤- لا تشمل الاتفاقات العسكرية التي تعقدها الدول العربية ما يتعارض مع كيان القيادة العامة الموحدة ، ولا يجري أي تحرك للقوات العربية التي تحت إمرتها إلا بعلم من هذه القيادة <sup>(٢)</sup> .

لم تنجح الدورة الطارئة لمجلس الدفاع العربي الأعلى في إزالة جو الجمود الذي أصاب مجلس الدفاع العربي والقيادة العربية الموحدة . ففي (١٠) كانون الأول ١٩٦٦

---

(١) عن الالتزامات المالية وإقامة التشكيلات العسكرية المقررة في مؤتمر القمة الثالث . ينظر : ق/ق - المكتب الثقافي ، مؤتمر القمة العربي الثالث ، ص ٢٨-٢٩ ؛ أكرم عبد الله صالح الجميلي ، الوحدة العربية في سياسة العراق الخارجية ١٩٦٨-١٩٨٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ١١٠ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، شؤون فلسطين ، تقرير مقدم من القائد العام للقيادة العربية الموحدة إلى مجلس الجامعة العربية في (١٤) كانون الأول ١٩٦٦ ، ص ١٧٥-١٧٦ .

أدلى مصدر أردني رفيع المستوى بتصريح حول موقف الأردن من اجتماعات مجلس الدفاع . مشيراً إلى الشرط الأساسي لنجاح القيادة العربية الموحدة وهي توفير جو العمل العربي الموحد ، وأن القيادة العربية لا تستطيع النجاح في مثل هذا الجو المفتعل الذي يسوده العداء واختتم المصدر تصريحه بمعارضة دخول قوات جيش التحرير الفلسطيني إلى الأردن وعد هذا الموضوع قضية دعائية لا عسكرية ولا وطنية <sup>(١)</sup> . جاء هذا التصريح رداً على خطة عامة قدمها أحمد الشقيري رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى مجلس الدفاع العربي لرد الخطر عن الأردن <sup>(٢)</sup> .

يمكن القول إن ما تم ذكره عن الخطة التي قدمها أحمد الشقيري ، هو السبب الحقيقي وراء رفض الأردن دخول القوات العربية المشتركة والموافقة على الخطة الموضوعية داخل مجلس الدفاع العربي . ويعود سبب ذلك إلى الخلافات التي ظهرت بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية حول تمثيل الشعب الفلسطيني . أما الأسباب التي ذكرتها الحكومة الأردنية بوصفها شروطاً يتوجب توافرها لدخول القوات السعودية والعراقية ضمن القوات العربية المشتركة ما هي إلا أسباب ثانوية لا رئيسية .

أعلنت الحكومة الأردنية احتجاجها على تصريح منسوب إلى سيد نوفل (الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية) ، حول موقف الأردن من دخول قوات عراقية إلى أراضيها ، في أن الحكومة الأردنية مستعدة للسماح للقوات العراقية والسعودية بالدخول إلى أراضيها فور تنفيذ جميع مقررات القيادة العربية الموحدة وبالنسبة لجميع الدول العربية من دون استثناء . جاء ذلك في مذكرة رفعتها الحكومة الأردنية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ (٢٦) كانون الأول ١٩٦٦ <sup>(٣)</sup> . بيد أن الأردن قد أبلغت الأمانة العامة في

(١) المصدر نفسه ، ص ١٧٦ .

(٢) حول المشروع المقدم من أحمد الشقيري الذي جاء فيه : ١- إن المنظمة تعتبر أن وطن المنظمة هو الأردن وأن تحرير فلسطين لا يتم إلا بالكفاح المسلح . ٢- إن المنظمة ستباشر مسؤولياتها القومية في الأردن أمام شعبها ووطنها . وفي مقدمة ذلك ستعمل المنظمة على تنظيم الشعب وتدريبه وتسليحه ، وعلى الجملة إعدادة لمعركة التحرير ، فإن لم تستطع ذلك جهاراً فوق الأرض فستفعله تحت الأرض . ٣- إن جيش التحرير هو القوة الضاربة في معركة التحرير ، ولن تستطيع قوة مهما كانت أن تحول بينه وبين شعبه ووطنه . ينظر : المصدر نفسه ، ص ١٧٨ ؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦ ، ص ١٤-١٥ .

(٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧ ، ص ٤ .

(١١) كانون الثاني ١٩٦٧ مقاطعتها لاجتماعات مجلس الدفاع العربي الأعلى المقرر عقده . الأمر الذي دفع المملكة العربية السعودية إلى الإعلان عن امتناعها حضور مجلس الدفاع العربي عند انعقاده ، لأنها لا ترى ضرورة لعقد الاجتماع ما دام الأردن لن يحضره (١) .

أما العراق فقد أكد ضرورة اشتراك الأردن في اجتماع مجلس الدفاع في مذكرة رفعها وزير الخارجية (عدنان الباجه جي) إلى وزراء الخارجية العرب والممثلين الشخصيين للملوك والرؤساء العرب معلناً أن الأردن بوسعه وضع شروط ومقترحات في اجتماع المجلس في حال انعقاده . أما المغرب فقد أيد وجهة النظر الأردنية بعدم جدوى اجتماع مجلس الدفاع العربي الأعلى (٢) .

ما أن حل عام ١٩٦٧ حتى ازدادت حوادث الحدود ، وراحت القوات الصهيونية تتابع غاراتها وهجماتها الانتقامية وسط تهديداتها بالإقدام على عمليات أخرى تحت ستار (الحق المشروع في الدفاع عن النفس) (٣) . في مثل هذه الظروف الصعبة والحرجة التي عانت منها الدول المجاورة لفلسطين . كان لا بد من تضامن وعمل عربي مشترك ونسيان الخلافات بين القادة والرؤساء العرب . غير أن الحكومة الأردنية وموقفها من الدفاع العربي المشترك لا زال ثابتاً . ففي مذكرة رفعتها الحكومة الأردنية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في (٣) شباط ١٩٦٧ ، ذكرت فيها أنها وبالنظر لسحب اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية ، فإن الأردن غير ملزم لحضور أي اجتماع يدعو إليه رئيس المنظمة أحمد الشقيري ، سواء أكانت على مستوى القمة أم على مستوى مجلس الجامعة (٤) . على الرغم من الجهود العربية المبذولة في سبيل إنهاء الخلاف بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية التي كان للأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية الدور الواضح فيها ، فضلاً عن إعلان الحكومة العراقية عن سحب قواتها التي رابطت على حدود الأردن

(١) المصدر نفسه ، ص ٤ .

(٢) كان موقف باقي الدول الأعضاء في الجامعة مشابهاً للموقف العراقي في ضرورة عقد اجتماع لمجلس الدفاع العربي الأعلى . ج. د. ع ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في (١٢) كانون الثاني ١٩٦٧ ، ص ٥١-٥٤ ؛ أكرم عبد الله صالح ، المصدر السابق ، ص ١١٠-١١١ .

(٣) وزارة الدفاع الوطني ، المصدر السابق ، ص ٢٩٥ .

(٤) حول هذا الموضوع . ينظر : الفصل الخامس من الأطروحة . الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧ ، ص ٥ .

تنفيذاً لقرارات مجلس الدفاع العربي السابقة . بعد أن رفض الأردن قبولها ، واستعدادها (الحكومة العراقية) للعمل بموجب مقررات مجلس الدفاع العربي الأعلى واتفاقية القيادة العربية الموحدة <sup>(١)</sup> .

وفي (١١) آذار ١٩٦٧ ، عقد مجلس الدفاع العربي الأعلى جلسات دورته العادية العاشرة والتي ترأسها وزير خارجية لبنان . حضر الاجتماع وفود عشر دول عربية ، باستثناء الأردن والسعودية . مثل هذه الدورة وزراء الخارجية والدفاع ورؤساء الأركان والممثلون الشخصيون للملوك والرؤساء العرب . كما حضرها علي علي عامر (القائد العام للقيادة العربية الموحدة) ، وعبد الخالق حسونه (الأمين العام لجامعة الدول العربية) ، وأحمد الشقيري (رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية) <sup>(٢)</sup> .

قدم علي علي عامر في هذه الدورة تقريره الذي أشار فيه إلى حرجة الموقف السياسي العربي الحالي ، الناتج عن توقف بعض الدول العربية عن تسديد ما بذمتها من التزامات مالية للقيادة العربية الموحدة ، وعدم التزامها بما جاء في اجتماع مجلس الدفاع العربي الأعلى في (١٠) كانون الأول ١٩٦٦ من قرارات لتأمين الجبهة العربية من أية اعتداءات صهيونية . بناءً على ما تقدم فإنه سيتعذر تعزيز الدفاع على وجه يؤمن للدول التي تجري فيها روافد نهر الأردن حرية العمل العربي ، ومن ثم تحرير فلسطين بوصفه هدفاً قومياً . لذا أوصى علي علي عامر في تقريره إلى ضرورة إعادة النظر في الموقف تجاه القيادة العربية الموحدة والمهمة الموكلة إليها . وبعد اجتماعات مطولة استمرت حتى (١٤) آذار عقد مجلس الدفاع جلسته الختامية ، واتخذ سلسلة من القرارات ، يمكن إجمالها على النحو الآتي :

- ١- على الدول العربية الأعضاء الوفاء بالتزاماتها المالية في موعد لا يتجاوز أول تموز .
- ٢- تجميد الالتزامات المالية المستحقة لأية دولة لا تفي بالالتزامات العسكرية المقررة وذلك بقرار من المجلس .

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٥ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة في (٢٠) آذار ١٩٦٧ حول انعقاد مجلس الدفاع العربي الأعلى للمدة من (١١-١٤) آذار ، (مستعجل) ، ص ١٠٠ ؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧ ، ص ٦-٧ .

٣- يكلف المجلس القائد العام ، بتقديم تقرير عن الموقف العسكري العربي ، تراعى فيه الظروف العربية الراهنة على أساس أنها عابرة <sup>(١)</sup> .

رافق اجتماع مجلس الدفاع العربي الأعلى ، انعقاد الدورة العادية لمجلس جامعة الدول العربية في (١٤) آذار ١٩٦٧ ، والتي استمرت حتى (١٨) آذار من العام نفسه . حضر هذه الدورة وفود من جميع الدول العربية الأعضاء . إذ تم البحث في جملة من القضايا كان من أهمها الاعتداءات الصهيونية المستمرة على الدول العربية المجاورة ، واستنكار الموقف العدائي الذي تقفه الولايات المتحدة الأمريكية من قضية فلسطين <sup>(٢)</sup> . جاء استنكار مجلس الجامعة هذا ، كرد فعل لتقرير رفعته وزارة الخارجية العراقية إلى الأمانة العامة للجامعة . تحدث عن تصريحات بعض الساسة الأمريكيين ، وعن صفقات الأسلحة والمعونات المالية التي كانت ترسلها الولايات المتحدة إلى سلطات العدو الصهيوني . مما كان لها الأثر السلبي في ازدياد وحشية قوات العدو وظهور أثرها على الدول المجاورة لفلسطين المحتلة <sup>(٣)</sup> .

(١) في تعليق لوزير الخارجية الأردني على غياب الأردن عن اجتماعات مجلس الدفاع ، تمت إذاعته في (٢٠) آذار ١٩٦٧ ، أعرب فيه عن أسفه لوقوع مجلس الدفاع العربي الأعلى تحت تأثير بعض الجهات العربية ، مما دفعه إلى اتخاذ قرار بحرمان الأردن من المبالغ المخصصة له في مؤتمرات القمة العربية ، على الرغم من أن الأردن نفذ جميع التزاماته العسكرية . ينظر : ج. د. ع ، الأمانة العامة ، شؤون فلسطين ، ما أوردته الصحف ووكالات الأنباء العربية لشهري شباط وآذار ، ص ٧٤-٧٥ ؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧ ، ص ٩-١٠ ؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧ ، وثيقة رقم (٥٩) ، ص ٩٤-٩٥ .

(2) Resolution Adopted by the Arab League Council at its forty seventh ordinary meeting, Document No. 299, Cairo, March 19, 1967; P. 511;

ج. د. ع ، الأمانة العامة ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي (٤٧) لمجلس جامعة الدول العربية للمدة من (١٤-١٨) آذار ١٩٦٧ ، الرقم (ق ٢٢٨٩/٤٧د/ج-٣) في (١٨) آذار ١٩٦٧ ، ص ٧٢-٧٣ ؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧ ، وثيقة رقم (٥٩) ، ص ٩٤-٩٥ .

(٣) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، شؤون فلسطين ، تقرير من الخارجية العراقية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، مرفق رقم (٣) ، ص ١٠٠-١٠١ ؛ الكلية العسكرية ، محدود الحرب العربية - الإسرائيلية ، (مطبعة الجيش ، د.م ، ١٩٦٩) ، ص ٧-٩ ؛

Resolution Adopted by the joint Arab defence Council at its tenth meeting, Document No. 296, Cairo, March 14, 1967; P. 505.



ففي (٧) نيسان ١٩٦٧ ، وقع اشتباك بين القوات السورية والصهيونية ، الأول بري والآخر جوي استمر زهاء ثماني ساعات . أسفر عنهما انتصار القوات السورية ، والتصدي للعدوان والحقاق المزيد من الخسائر في قوات العدو الصهيوني . دون تدخل القيادة العربية الموحدة أو مجلس الدفاع العربي الأعلى لوضع حد لمثل هذه الاعتداءات . حيث أعلن نور الدين الأتاسي رئيس الدولة السورية في خطاب له ألقاه على ضوء هذه الاعتداءات بأن : "الحكومة السورية كانت على اتصال دائم مع الحكومة المصرية استعدادا لاتخاذ الإجراءات اللازمة المشتركة التي قد يتطلبها الموقف من خلال تطور المعركة" . إذ إن نور الدين في خطابه هذا لم يشر إلى القيادة العربية الموحدة بشيء<sup>(١)</sup> . وهو دليل آخر تقدمه لنا الحكومة السورية ، عن عدم جدوى القيادة العربية الموحدة أو مجلس الدفاع العربي الأعلى ، يضاف إلى باقي الأدلة ، كون أن كلا الجهازين من أجهزة الجامعة لم ينالا ذلك الاهتمام الكبير من الدول العربية ، إلى جانب عدم توفر القابلية العسكرية التي تتيح للقيادة العربية الموحدة ومجلس الدفاع من مواجهة مثل هذه الاعتداءات التي تحدث بصورة مفاجئة . ويعود سبب ذلك أيضا إلى عدم سداد بعض الدول العربية ما بذمتها من أموال إلى ميزانية القيادة العربية ، فضلا عن عدم صفاء الجو العربي وهذا ما لمسناه من موقف الأردن من مشروع الشقيري . كما لا ننسى دور الاتفاقيات الجانبية التي عقدت بين الدول العربية . مثال ذلك اتفاقية الدفاع المشترك بين سورية ومصر في (٤) تشرين الثاني ١٩٦٦ ، والتي لعبت دورها أكثر مما لعبته القيادة العربية الموحدة أو مجلس الدفاع العربي المشترك .

وفي تصريح لمكتب العلاقات الخارجية في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي في مذكرة بتاريخ (١١) أيار ١٩٦٧ ، نبه من خلالها الحكومة السورية عن احتمالات شن عدوان صهيوني على سورية ، وتأكيد الاتفاق المعقود مع مصر من أجل التصدي معاً لمثل هذا العدوان . دون الإشارة إلى اتفاقية الدفاع العربي المشترك المعقودة في نطاق الجامعة العربية أو القيادة العربية الموحدة . وهذا ما أكدده اللواء أحمد سويداني

(١) ينظر : نص الناطق العسكري السوري في : الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧ ، وثيقة رقم

(٧٩) ، ص ١١٦ ؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧ ، ص ١٠ .



رئيس أركان الجيش السوري ، عندما وصف القيادة العربية الموحدة بـ(المرحومة) ، خلال مقابلة أجراها مع عدد من رجال الصحافة السوريين واللبنانيين في (١٥) أيار ١٩٦٧<sup>(١)</sup> . ونتيجة تأزم الوضع في المنطقة العربية بسبب إغلاق خليج العقبة في وجه السفن الصهيونية في (٢٢) أيار ١٩٦٧ ، بعد إعلان جمال عبد الناصر عن ممارسة حقوق السيادة العربية على المضائق والمياه المشاطئة للخليج . بادرت الحكومة الصهيونية وعلى لسان رئيسها إلى الإعلان أن إغلاق الخليج عملاً عدوانياً موجهاً ضدها . مما حفز الحكومة الأردنية واستجابة لرغبة الشعب الأردني في تأمين حماية البلاد وسلامتها ، إلى عقد اتفاقية دفاع مشترك مع الحكومة المصرية في (٣٠) أيار ١٩٦٧ ، التي تضمنت إحدى عشرة مادة . تضمنت المادة الأولى من الاتفاقية في أن تعد الدولتان المتعاقدتان كل اعتداء مسلح على أية دولة منهما أو قواتهما اعتداء عليهما . أما المادة الثانية فقد أشارت إلى ضرورة التعاون بين الدولتين المتعاقدين في قضايا التمثيل الدبلوماسي وفي المنظمات الدولية . في حين أكدت المادة الرابعة إنشاء الأجهزة الرئيسية من مجلس الدفاع وقيادة مشتركة تضم مجلس رؤساء الأركان وهيئة الأركان المشتركة . أما المادة التاسعة فقد حددت مدة الاتفاقية بـ(٥) سنوات تتجدد تلقائياً لمدة خمس سنوات أخرى وهكذا<sup>(٢)</sup> .

لم تكن هذه الاتفاقية إلا وسيلة لجأ إليها الأردن - كما ذكرنا - لضمان حماية أراضيها من أي اعتداء صهيوني ، لا سيما وأنها قد أعلنت مسبقاً مقاطعتها لمجلس الدفاع المشترك ، ليكون هذا المجلس والقيادة العربية الموحدة مجرد عناوين لأجهزة لا تمارس صلاحياتها بحرية في أرض أي من الدول العربية المشاركة فيه .

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، شؤون فلسطين ، ما أورده الصحف ووكالات الأنباء العربية لشهري نيسان وأيار ١٩٦٧ ، ص ٨٠-٨١ .

(2)Text of the Protocol on Iraq's accession to the joint defence agreement between Jordan and the U.A.R., Document No. 338, Cairo, June 4, 1967; P. 577;

الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٧ ، وثيقة رقم (٧) ، ص ١٩-٢١ .



وما يثبت إخفاق مجلس الدفاع والقيادة العربية المشتركة ، انضمام العراق إلى اتفاقية الدفاع المشترك المعقودة بين الأردن ومصر عبر بروتوكول ملحق بالاتفاقية تم التوقيع عليه من قبل الدول العربية الثلاث قبيل العدوان الصهيوني في (٤) حزيران ١٩٦٧<sup>(١)</sup> .

عدت الاتفاقية والبروتوكول الملحق بها ، مسك الختام لجهود الجامعة العربية في مجال العمل العربي المشترك قبل وقوع عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧<sup>(٢)</sup> . الذي كان له عظيم الأثر في تغيير ميزان القوى لصالح الكيان الصهيوني بمساندة الدول الكبرى له . مع ما سببه العدوان من تأثير سلبي على الدول العربية ، الذي دفعها إلى مراجعة الذات ، وإعادة النظر في الاتفاقيات والمواقف كافة التي سبق وأن اتخذتها ، والتي أثبتت عدم فاعليتها .

أمام الوضع المؤلم في فلسطين والمناطق العربية التي احتلت أثر العدوان ، وجه الرئيس عبد الناصر رسالة إلى الملوك والرؤساء العرب ، دعاهم فيها إلى اتخاذ موقف عربي موحد ، مقترحاً في الوقت نفسه سبل تحقيق ذلك ، من خلال اتخاذ موقف عربي صريح تجاه الدول المؤيدة للعدوان كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، وصفاء الجو العربي ونسيان الخلافات بين الدول العربية ، ومحاولة إيجاد سياسة عربية رادعة للعدو الصهيوني ، ووضع كافة الموارد والإمكانات والطاقات العربية في خدمة معركة المصير دون قيود أو حدود . وأن الدول التي ساندت العدوان هي التي يجب أن تتحمل كامل المسؤولية وتكاليف العدوان<sup>(٣)</sup> . ونتيجة لمثل هذه الدعوات وغيرها ، التي أطلقها

---

(١) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧ ، وثيقة رقم (٢٠٤) ، ص ٢٨٦ ؛ جريدة (الثورة العربية) ، بغداد ، العدد (٩٠١) ، في (٥) حزيران ١٩٦٧ .

(2) E. O'balance, Op. Cit.; P.P. 62-63.

(٣) أعلنت الحكومة المصرية والحكومة العراقية ومجلس الوزراء السوداني قطع علاقاتهم السياسية مع حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا . ينظر : الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧ ، الوثائق المرقمة (٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦) ، ص ٣٢١-٣٢٦ ؛ عبد الغفار شكر ، المصدر السابق ، ص ٣٨-٣٩ ؛ جريدة (الفجر الجديد) ، بغداد ، العدد (١٦٢١) ، في (١٦) حزيران ١٩٦٧ ؛ جورج ديب ، العدوان الإسرائيلي في الأمم المتحدة ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، د.ت) ، ص ٤٣ ؛ هارون ياريف ، حرب الخيار وحرب الأخبار - حرب الأيام الستة ١٩٦٧ ، مجلة (القضية الفلسطينية في شهر) ، العددان (٢١-٢٢) ، (الإدارة العامة لشؤون فلسطين ، تونس ، ١٩٨٦) ، ص ٥٨ ؛ أحمد عبد الحليم الخلايلة ، الجامعة العربية والأمن القومي العربي ، وقائع الندوة العربية التي أقامها قسم الدراسات السياسية (١٩-٢٠) أيار/مايس ٢٠٠١ ، مجموعة باحثين



بعض القادة والرؤساء العرب ، حول ضرورة العمل العربي المشترك من أجل إزالة آثار العدوان الصهيوني الأخير عن المنطقة العربية . انعقد مؤتمر القمة العربي الرابع في الخرطوم للمدة من (٢٩ آب - ١ أيلول) ١٩٦٧ ، لتدارس الوضع العربي الراهن ، ولغرض وضع خطة عربية مشتركة . حضر المؤتمر وفود الدول العربية الأعضاء في الجامعة (١) .

وبعد مناقشات طويلة بين الوفود المشاركة ، اتخذ المؤتمر جملة من القرارات ، نذكر منها :

١- أكد المؤتمر على وحدة الصف العربي والعمل الجماعي وتصفيته من جميع الشوائب ، وتأكيد الالتزام بميثاق التضامن العربي الذي أصدره مؤتمر القمة العربي الثالث والذي عقد في الدار البيضاء .

٢- تظافر جميع الجهود العربية لإزالة آثار العدوان ، على أساس أن الأراضي المحتلة أراض عربية يقع عبء استردادها على الدول العربية جميعاً .

٣- تصفية القواعد الأجنبية في الدول العربية (٢) .

٤- دعم الإعداد العسكري لمواجهة جميع احتمالات الموقف .

ونتيجة لاستمرار حالة الاحتراب واللاسلم بين العرب والصهاينة . صدر قرار مجلس الأمن المرقم (٢٤٢) في (٢٢) تشرين الثاني ١٩٦٧ ، والذي وضع صيغته المندوب البريطاني (اللورد كارادون) في مجلس الأمن ، متضمناً قواعد التسوية بين الكيان الصهيوني والدول العربية ، مكتفياً بالتأكيد على تسوية الخلاف وإعادة الأمن إلى المنطقة . إلا أن هذا القرار وما تضمنه قد مثل خطورة بالغة على الحق العربي في البلاد المحتلة . وذلك بسبب الخلاف الذي وقع بين الطرفين المتحاربين في تفسير أحكام القرار وخاصة

---

تحت عنوان (جامعة الدول العربية في عصر التكتلات الإقليمية) ، ط ١ ، (بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢) ، ص ٢٢٤ ؛ سعد الدين إبراهيم ، في سوسيولوجية الصراع العربي - الإسرائيلي ، ط ١ ، (دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٣) ، ص ٢٢٩ .

(١) ق/ق - المكتب الثقافي ، مؤتمر القمة العربي الرابع ، ص ٢٣-٢٥ ؛ جريدة (الأنوار) ، بيروت ، العدد (٢٤٧٣) ، في (٣) أيلول ١٩٦٧ ؛ محمد كريم المشهداني ، عبد الرحمن البزاز - دوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة (١٧) تموز ١٩٦٨ ، (مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، ٢٠٠٢) ، ص ٢٣٣ .

(٢) ق/ق - المكتب الثقافي ، مؤتمر القمة العربي الرابع ، ص ٢٥-٢٧ .



ما تعلق بالانسحاب الصهيوني من كامل الأراضي التي احتلت خارج خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩ . إذ إن التفسير الصهيوني لديباجة مشروع القرار ، ينص على الانسحاب الفوري من (أراض) احتلتها القوات الصهيونية في القتال الأخير . وهو مخالف للتفسير العربي لمشروع القرار في الانسحاب من كامل الأراضي التي احتلتها تلك القوات . لأن ديباجة القرار يمنع اكتساب الأراضي عن طريق الحرب ، وبالتالي عدم جواز احتفاظ الكيان الصهيوني للأراضي التي احتلها بهذه الطرق <sup>(١)</sup> . أما المادة الثانية من الفقرة الرابعة ، فقد نصت على احترام سيادة كل دولة في المنطقة وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي ، وإنشاء الحدود الآمنة المعترف بها . إذن في جميع الحالات فإن المجتمع الدولي ربط انسحاب العدو الصهيوني بإنشاء الحدود الآمنة ، أي أنه يعطي الفرصة إلى سلطات العدو لمساومة العرب حول الانسحاب مقابل الاعتراف الرسمي بدولة العدو الصهيوني . وفي ذلك إهمال لكيان الشعب الفلسطيني <sup>(٢)</sup> .

استناداً إلى نص البند الثالث من قرار مجلس الأمن الدولي ، اختار السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة سفير السويد في موسكو (غونار يارنج Khonar Yorange) ليكون الوسيط الدولي ، الذي سيتولى مهمة الاتصال المباشر مع الدول المعنية في منطقة الشرق الأوسط بهدف التوصل إلى تسوية سلمية مقبولة في المنطقة . إلا أن جهود الوسيط الدولي لم تكن لتسير كما كان مخطط لها ، نتيجة للموقف الصهيوني ومحاولة التفافه حول المشروع واتخاذ ورقة ضغط لانتزاع اعتراف رسمي عربي بدولة العدو الصهيوني <sup>(٣)</sup> .

---

(١) ينظر : البند الأول من المادة الأولى من مشروع القرار في الملحق رقم (١) من الأطروحة . محمود عرب سعيد ، المصدر السابق ، ص ٢٥٠-٢٥٢ ؛ عادل حامد الجادر وعزيز عبد المهدي الردام ، المصدر السابق ، ص ٢٤٦-٢٤٧ ؛ جورج طعمه ، المصدر السابق ، ص ١٩٧ ؛ جورج ديب ، المصدر السابق ، ص ٤٥ .

(٢) ينظر : المادة الثانية من مشروع القرار في الملحق رقم (١) من الأطروحة . عبد الله سلوم السامرائي ، المصدر السابق ، ص ٣٦-٣٨ ؛ محمود عرب سعيد ، المصدر السابق ، ص ٢٥٢ ؛ عبد الرزاق محمد أسود ، المجلد الثالث ، المصدر السابق ، ص ٨٧٦-٨٧٧ .

(٣) جريدة (الكفاح) ، بيروت ، العدد (٢٧١٠) ، في (١٠) كانون الثاني ١٩٦٨ ؛ عادل حامد الجادر وعزيز عبد الله المهدي الردام ، المصدر السابق ، ص ٢٥٠ .



استمرت قوات الاحتلال الصهيوني في الشهور الأخيرة من عام ١٩٦٧ ، بمزاولة الاعتداءات العسكرية على الدول المجاورة لفلسطين المحتلة . الأمر الذي دفع الحكومتان السورية والأردنية إلى تقديم طلب إلى مجلس جامعة الدول العربية ، ناشدتا فيه المجلس والدول الأعضاء التعجيل بعقد مؤتمر قمة عربي خامس لتقرير خطة العمل العربي المشترك في هذه المرحلة المصيرية ، ووضع حد لكل التجاوزات الصهيونية سواء تلك التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني ، أو بحق الدول العربية المجاورة . حظي طلب كلا الحكومتين السورية والأردنية إلى تأييد مجلس الجامعة في اجتماعه بتاريخ السادس من شباط عام ١٩٦٨ ، على أن يعقد مؤتمر القمة بعد فشل مهمة الوسيط الدولي (يارنج) <sup>(١)</sup>

وعلى الرغم من قرارات الأمم المتحدة التي شجبت الأعمال العدوانية للقوات الصهيونية بحق الدول المجاورة ، ولغرض تنفيذ مخطتها التوسعي ، في احتلال الأراضي العربية <sup>(٢)</sup> . قامت سلطات الاحتلال الصهيوني في الأول من آذار ١٩٦٨ بإصدار قرار دعت فيه إلى ضم الأراضي المحتلة إليها وتغيير اسم الضفة الغربية وإطلاق

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، اجتماع مجلس جامعة الدول العربية (مضبطة الجلسة الثالثة) ، في (٦) شباط ١٩٦٨ ، (سري) ، ص ١٩-٣٠ ؛ جريدة (الكفاح) ، بيروت ، العدد (٢٧٢٢) ، في (١٣) شباط ١٩٦٨ ؛ حسن محمد طوالبه ، الوحدة العربية والعمل العربي المشترك ، وقائع الندوة العربية التي أقامها قسم الدراسات السياسية (١٩-٢٠) أيار/مايس ، ٢٠٠١ ، ص ٨٥ ؛ خليل إسماعيل الحديثي ، النظام العربي وإصلاح الجامعة العربية ، ط ١ ، (بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠١) ، ص ١٥٣ .

(٢) حول قرارات الأمم المتحدة وللمزيد من التفاصيل . ينظر : ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مذكرة من وزارة الخارجية الأردنية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، (سري وعاجل) ، في (٢٨) شباط ١٩٦٨ ، ص ٤ ؛ ج. د. ع ، إدارة شؤون فلسطين ، انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في المناطق المحتلة ، (د.م) ، (١٩٧٣) ، ص ٥٣ ؛ سامي مسلم ، المصدر السابق ، ص ١٣٥ .

أسماء يهودية على قراها بدلاً من أسمائها العربية<sup>(١)</sup> . مما أثار موجة عارمة من الغضب العربي عمت كل الدول العربية ، الأمر الذي ترتب عليه انعقاد الدورة العادية لمجلس الجامعة العربية للمدة من (٤-٧) آذار ١٩٦٨ ، لغرض التباحث في التطورات الأخيرة . فقرر المجلس تعيين الفريق عبد المنعم محمد رياض رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة في جمهورية مصر العربية ، أميناً عاماً مساعداً عسكرياً للجامعة العربية . كما نظر المجلس في موضوع الأعمال العدوانية العسكرية التي ترتكب بحق دول الجوار ، وندد بها ، مؤكداً أن استمرارها هو خرق واضح لكل الأعراف والقوانين الدولية<sup>(٢)</sup> .

ومن جهة أخرى قامت قوات العدو الصهيوني ، بعدوانها الغادر على قرية الكرامة في الأردن بتاريخ (٢١) آذار ١٩٦٨ . استعملت فيها القوات والبالغ عددها أكثر من عشرة آلاف جندي ، شتى أنواع الأسلحة من طائرات ودبابات . والذي على الرغم من

- 
- (١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مذكرة من وزارة الخارجية الأردنية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، (سري) ، في آذار ١٩٦٨ ، ص ٧ ؛ ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مذكرة مرفوعة من سفارة الجمهورية العربية السورية بالقاهرة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، المذكرة رقم (١/٢/٢٦) ، في (٢) آذار ١٩٦٨ ، حول إدراج موضوع اضطهاد العرب في الأراضي المحتلة في جدول أعمال مجلس الجامعة في دور انعقاده العادي الحالي ، مرفق رقم (١) ، ص ٢٤٧ ؛ ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، مذكرة إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده الـ(٤٩) بشأن القرار الصهيوني بضم الأراضي العربية المحتلة ، الرقم (٩/٣/٤٩) ، في (٤) آذار ١٩٦٨ ، ص ٢٥٥ ؛ عز الدين فوده ، الاحتلال الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية في ضوء القانون العام ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٦٩) ، ص ٧٩ .
- (٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ(٤٩) لمجلس جامعة الدول العربية ، قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده الـ(٤٩) ، الرقم (ق/٢٣٧٧/٤٩د/جـ٢) ، في (١٤) آذار ١٩٦٨ ، ص ٩٧ ؛ المصدر نفسه ، الرقم (٢٣٨٠/٤٩د/جـ٤) ، في (٧) آذار ١٩٦٨ ، ص ٩٧-٩٨ ؛ المصدر نفسه ، الرقم (٢٣٨٨/٤٩د/جـ٢) ، في (٧) آذار ١٩٦٨ ، ص ٩٨ ؛ ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير من الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عن أعمال مجلس الجامعة في دور انعقاده الـ(٤٩) ، في (١٨) آذار ١٩٦٨ ، مرفق رقم (٤) ، ص ٢٥٠ .



سعة هذا العدوان ، إلا أن القوات الأردنية ورجال المقاومة العربية نجحت وبكل شجاعة وعنف من التصدي له وإفشاله (١) .

وفي برقية موجهة من الملك حسين ملك الأردن إلى الملوك والرؤساء العرب في ذات التاريخ الذي وقع فيه العدوان الصهيوني الغاشم . دعا الدول العربية إلى الارتقاء بمستوى القمة لتكون قادرة على مواجهة أصعب الظروف ، وليكون للجامعة العربية الدور في رد مثل هذه الاعتداءات ووضع حد لها (٢) .

لم تتل دعوة الملك حسين لعقد مؤتمر قمة عربي طارئ للنظر في العدوان الأخير على الأردن ، موافقة وتأييد جميع الدول العربية الأعضاء (٣) . ففي رد من الحكومة العراقية على الدعوة الأردنية ، أكدت فيه أن المؤتمر يتم عقده في حال فشل مهمة الوسيط الدولي ، فعند ذلك تتداول الدول العربية لعقد المؤتمر واتخاذ ما تراه مناسباً لإزالة آثار العدوان الصهيوني واستعادة الأراضي العربية المحتلة (٤) .

نال الموقف العراقي تأييد الحكومة السورية ، جاء ذلك في تصريح لوزير الإعلام السوري الذي جاء فيه رفض بلاده حضور المؤتمر في الوقت الحالي ، وأن سورية تعمل

---

(١) أذان مجلس الأمن في قرار له بالإجماع هذا العدوان وحذر الكيان الصهيوني باتخاذ إجراءات أكثر فعالية إذا تكررت اعتداءاته . ينظر : ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير الأمين العام إلى مجلس الجامعة العربية في دور انعقاده العادي (٥٠) ، في الأول من أيلول ١٩٦٨ ، ص ٥ ؛ جلال السيد ، الثورة الفلسطينية المسلحة ، مجلة (الكاتب) ، العدد (٩٧) ، (المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٩) ، ص ٧٣-٧٧ .

(٢) الوثائق العربية لعام ١٩٦٨ ، وثيقة رقم (٩٩) ، ص ١٣٩ .

(٣) الدول المؤيدة هي مصر ، السعودية ، تونس ، الجزائر ، الكويت ، ليبيا . ينظر : المصدر نفسه ، الوثائق المرقمة (١٠٠ و ١٠٢) ، ص ١٣٩-١٤٠ ؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨ ، ص ٥-٧ ؛ جريدة (الكفاح) ، بيروت ، الأعداد (٢٧٥٣ و ٢٧٥٤ و ٢٧٥٥) ، في (٢٦) و (٢٧) و (٢٨) آذار ١٩٦٨ .

(٤) لم تتخذ بقية الأعضاء في الجامعة موقف ثابت من الدعوة الأردنية . ينظر : الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨ ، ص ٧ ؛ جريدة (العمل) ، بيروت ، العدد (٦٧٥٥) ، في (٢) نيسان ١٩٦٨ .





لتوحيد الطاقات العسكرية (العربية المتحررة) لتكون قوة واحدة لمواجهة الاعتداءات الصهيونية (١) .

لم تكن سياسة مجلس الأمن والوسيط الدولي لتخرج عن لهجة الاستتكار والشجب للاعتداءات الصهيونية جاء ذلك في اجتماع مجلس الأمن في دورته الطارئة التي استمرت للمدة من (٢٧) نيسان - (٣) أيار ١٩٦٨ ، والذي أعلن في ختام الاجتماع استتكار المجلس للاعتداءات الصهيونية المتكررة على الدول العربية المجاورة لفلسطين ، ولسياسة الاضطهاد والتعسف ضد الشعب العربي في الأراضي المحتلة (٢) .

وفي حديث صحفي لوزير الخارجية المصري إلى وكالة الأنباء العربية في (١١) أيار ١٩٦٨ ، جاء فيه : "إن اتصالات واسعة تجري داخل جامعة الدول العربية ، لتقييم الموقف الراهن على ضوء مساعي الوسيط الدولي وقرار مجلس الأمن في آخر اجتماع له" (٣) .

غير أن هذه المحادثات لم تسفر عنها قرارات إيجابية تصب في خدمة قضية فلسطين ونصرة الدول العربية المجاورة لها . ففي (١٢) أيار ١٩٦٨ قامت القوات الصهيونية بالاعتداء على لبنان ، وذلك بقصفها قرية الحولة بمدافع الهاون ، وتكرارها هذا العدوان في (١٥) أيار من العام نفسه بضربها قرية (ميس الجبل) (٤) . وفي (٤) حزيران ١٩٦٨ أغارت الطائرات الصهيونية على الضفة الشرقية لنهر الأردن حيث ضربت عدة

---

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨ ، ص ٧ ؛ جريدة (الأهرام) ، القاهرة ، العدد (٢٩٦٩٨) ، في (٢) نيسان ١٩٦٨ ؛ جريدة (الأنوار) ، بيروت ، العدد (٢٦٨٠) ، في (١٥) نيسان ١٩٦٨ .

(٢) جريدة (الأنوار) ، بيروت ، العدد (٢٦٩٣) ، في (٢٧) نيسان ١٩٦٨ ؛ جريدة (الأهرام) ، القاهرة ، العدد (٢٩٧٢٩) ، في (٣) أيار ١٩٦٨ .

(٣) جريدة (العمل) ، بيروت ، العدد (٦٧٨٢) ، في (١٥) أيار ١٩٦٨ .

(٤) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية عن الاعتداءات الصهيونية التي وقعت في لبنان ، في الأول من أيلول ، ١٩٦٨ ، ص ٦ .

مواقع فيها <sup>(١)</sup> . وبتاريخ (٢٥) حزيران من العام نفسه قامت الطائرات الصهيونية أيضا بمحاولة إنزال بعض الأفراد العسكريين في مياه قناة السويس بمنطقة (الفردان) <sup>(٢)</sup> .

لم يكن شهر حزيران عام ١٩٦٨ ، هو الشهر الوحيد الذي شهد مثل تلك الاعتداءات على الأراضي العربية المجاورة لفلسطين ، سواء على الأردن أو لبنان أو سورية أو مصر . بل شهد أيضا شهري تموز وآب من العام نفسه مثل تلك الاعتداءات ، مما كان سبباً في إلحاق الأذى واستشهاد عدد من المواطنين ، وتدمير المنازل والمنشآت الحيوية <sup>(٣)</sup> .

الأمر الذي استوجب من الدول العربية ، عقد اجتماع لمجلس جامعة الدول العربية للمدة (١-٣) أيلول ١٩٦٨ ، استعرض فيها المجلس الموقف العربي في مواجهة العدوان الصهيوني ، وأجرى تقييماً شاملاً ومفصلاً لحقائق هذا الموقف وجوانبه . خرج المجلس في ختام جلساته بعدة قرارات أكدت على دعم صمود الجبهات العربية لمواجهة الاعتداءات الصهيونية المتكررة ، والعمل على إبراز قضية فلسطين عربياً ودولياً <sup>(٤)</sup> .

لم تنحصر ردود الأفعال حول الاعتداءات الصهيونية في داخل الجامعة ، بل تعداها لتشمل أيضا مجلس الأمن الذي عقد اجتماعه في (٢٧) أيلول ١٩٦٨ ، وصدر قرار بأغلبية الأصوات ، ينص على إيفاد مبعوث السكرتير العام للأمم المتحدة مرة أخرى إلى المنطقة لإكمال مهمته التي اقتطعها بسبب عدم تجاوب الجانب الصهيوني معه ، في الأراضي المحتلة ، ضمن جولته في الشرق الأوسط <sup>(٥)</sup> .

إلا أن الصعوبات التي واجهها (يارنج) الوسيط الدولي أثناء تأدية مهامه ، ولعدم تجاوب قوات الاحتلال معه في الكف عن اعتداءاتها على الأراضي العربية المجاورة . دفعت الدول العربية إلى الإعلان عن عدم التعاون مع الوسيط الدولي ، جاء ذلك في

---

(١) وزارة الثقافة والإعلام ، الاعتداءات الإسرائيلية عبر خط وقف إطلاق النار ، حزيران ١٩٦٨ - حزيران ١٩٦٩ ، (دائرة المطبوعات والنشر ، ١٩٧٠) ، ص ٦-٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٧ .

(٣) حول هذه الاعتداءات . ينظر : المصدر نفسه ، ص ١٣-٢٨ .

(٤) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية مضابط جلسات دور الاجتماع العادي (٥٠) لمجلس جامعة الدول العربية للمدة من (١-٣) أيلول ١٩٦٨ ، الرقم (ق ٢٤٣٢/٥٠ د/ج ٢) ، في (٣) أيلول ١٩٦٨ ؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨ ، ص ٢٤-٢٩ .

(٥) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية عن اجتماع مجلس الأمن في (٢٩) أيلول ١٩٦٨ ، ص ٢-٣ .



تصريح للأمين العام لجامعة الدول العربية في القاهرة بتاريخ (٩) تشرين الثاني ١٩٦٨ إلى وكالة الأنباء العربية ، ذكر فيه أسباب الانسحاب العربي من المفاوضات مع الوسيط الدولي ، والتي يمكن تلخيصها في أن الجمعية العامة للأمم المتحدة وجهود الوسيط الدولي لم يستطيعا أن يمنعا الكيان الصهيوني من بلوغ هدفه في احتلال الأراضي العربية وضمها إليه بالقوة العسكرية <sup>(١)</sup> .

جرت اتصالات عربية واسعة لغرض التمهيد لعقد مؤتمر قمة عربي جديد . قام بها محمود رياض وزير خارجية مصر <sup>(٢)</sup> . إلا أن المساعي التي بذلت لعقد المؤتمر لم تتج ، لعدم إمكانية التوصل إلى اتفاق بين الأعضاء على موعد ومكان عقد المؤتمر والمواضيع التي سيتم التباحث فيها <sup>(٣)</sup> .

وخلال العام ١٩٦٩ ، سجلت اعتداءات صهيونية جديدة في مواقع مختلفة من الأردن التي كانت لها نتائجها السلبية على سكان تلك المواقع ، وإرباك الأمن والسلام فيها <sup>(٤)</sup> .

أما التجاوزات الصهيونية المتكررة ، ولعدم التجاوب لمساعي السلام التي حملها (يارنج) في جولته بالشرق الأوسط وفي (١٠) نيسان ١٩٦٩ ، أعلن متحدث رسمي في مقر الأمم المتحدة في نيويورك ، أن الوسيط الدولي قطع مهمته ليستأنف عمله بوصفه سفيراً للسويد في الاتحاد السوفيتي وأكد المتحدث أن (يارنج) تخلص عن مهمته التي أوكل إليها بسبب عدم تعاون الكيان الصهيوني معه لإتمام مهمته بنجاح <sup>(٥)</sup> .

---

(١) جريدة (الثورة) ، بغداد ، العدد (٧٣) ، في (٩) تشرين الثاني ١٩٦٨ ؛ حسن نافعه ، مصر والصراع العربي - الإسرائيلي من الصراع المحتوم ٠٠٠ إلى التسوية المستحيلة ، ط ١ ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤) ، ص ٤٨ .

(٢) جريدة (الثورة) ، بغداد ، العددان (٨٦) و(٨٧) ، في (٢٤) و(٢٥) تشرين الثاني ١٩٦٨ .

(٣) ج. د. ع ، المؤتمر العربي الإقليمي لحقوق الإنسان ، بيروت (٢-١٠) كانون الأول لعام ١٩٦٨ قرارات المؤتمر ، الرقم (١-١٢/٥) ، كانون الأول ١٩٦٨ ، مرفق رقم (٢) ، ص ١٤٤ .

(٤) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩ ، وثيقة رقم (٥٠) ، ص ٤٤ .

(٥) جريدة (النور) ، بيروت ، العدد (١٤٤) ، في (١٠) نيسان ١٩٦٩ ؛ سامي هداوي ، الإعلام العربي والقضية الفلسطينية ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٦٩) ، ص ٣٢-٣٣ ؛ حسن نافعه ، المصدر السابق ، ص ٤٨ .

وفي خضم هذه الأحداث والتطورات ، كانت الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربي ، إذ الظروف مهيأة لعقده ، ففي رسالة وجهها جمال عبد الناصر إلى الملك حسين في (٢٥) آب ١٩٦٩ ، أيد فيها دعوة الأردن لعقد مؤتمر قمة عربي للنظر في التطورات والمستجدات التي طرأت في قضية العرب المصيرية . عارضاً في الوقت نفسه بعض الاقتراحات التي يمكن اتخاذها جدول عمل للمؤتمر المنوي عقده ، التي يمكن إجمالها على النحو الآتي :

١- لا بد لكل دولة عربية أن توضح دورها في المعركة القادمة قبل أي دور آخر ، ولا بد لكل شعب من الشعوب العربية ، بما في ذلك الشعب الفلسطيني أن يوجه كل ما عنده من الموارد والجهود في خدمة المعركة .

٢- إنه من المحتم أن يجري تنسيق عسكري بين الدول العربية المحيطة بالأرض المحتلة ، والدول التي لها جيوش على جبهات القتال المتعددة ، ومثل هذا التنسيق أصبح ضرورة حيوية من ضرورات المعركة .

٣- إن الموقف الآن يتطلب وبإلحاح أكثر عقد مؤتمر على مستوى القمة لمواجهة الظروف المتغيرة والمختلفة عن آخر اجتماع عربي على مستوى القمة في الخرطوم سنة ١٩٦٧ (١) .

عقد مجلس وزراء الخارجية العرب (اللجنة السياسية) اجتماعاً طارئاً يومي (٢٥ و٢٦) آب ١٩٦٩ ، أثر الجريمة النكراء التي اقترفها العدو الصهيوني بحرق المسجد الأقصى المبارك . وخلال الاجتماع تم الخروج بعدة قرارات ، أكدت في مضمونها أهمية عقد مؤتمر قمة عربي لمناقشة أهم التطورات في المنطقة العربية ، والعمل من أجل توفير كافة الإمكانيات المادية والعسكرية اللازمة للثورة الفلسطينية وتحقيق حرية العمل الفلسطيني ودعم قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود (٢) .

كانت قرارات مجلس وزراء الخارجية العرب ، محط نقاش بين الوفود العربية المشاركة في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي بتاريخ (١١)

(١) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩ ، وثيقة رقم (٣٤٤) ، ص ٣٣٨ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي (٥٢) للمدة من (١١-١٣) أيلول ١٩٦٩ ، قرارات اللجنة السياسية المرفوعة إلى مجلس الجامعة في (١١) أيلول ١٩٦٩ ، الرقم (ق٢٥٤٦/٥٢د-ج٢) ، في (١١) أيلول ١٩٦٩ ، ص ١٣٨-١٣٩ .

أيلول ١٩٦٩ . وتم إقرارها بالكامل . مع تأكيد المجلس على شجب العدوان المتكرر على الدول العربية المجاورة لفلسطين (١) .

وفي اجتماع مجلس الدفاع العربي المشترك في القاهرة للمدة من (٨-١٠) تشرين الثاني ١٩٦٩ . تم التداول بين وزراء الخارجية والدفاع ورؤساء أركان حرب الجيوش العربية والممثلين الشخصيين للملوك وقادة الدول العربية المشاركة . بأهم الاستعدادات العسكرية الواجب اتخاذها لدعم صمود الشعب الفلسطيني ، ومحاولة وضع حد للهجمات الصهيونية المتكررة على الدول العربية المجاورة لفلسطين . في ختام اجتماع المجلس في (١٠) تشرين الثاني تم وضع خطة عمل عربية مشتركة تضم :

١- ترجمة ما سبق أن توصل إليه العرب في الاجتماعات السابقة لمجلس جامعة الدول العربية واللجنة السياسية ، إلى أرض الواقع ، والحشد والإعداد لأعمال مادية جديدة منظمة تتحمل كل الدول العربية مسؤولية إعدادها .

٢- قرر المجلس الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة في (٢٠) كانون الأول و(٢١) و(٢٢) منه في الرباط ، عاصمة المملكة المغربية ، وذلك في إطار الجامعة العربية .

٣- يقرر مجلس الدفاع المشترك دعم الثورة الفلسطينية بكل الطاقات العربية .

٤- بعد التداول في موقف الولايات المتحدة الأمريكية بالسماح للمواطنين الأمريكيين بالعمل في صفوف الجيش الصهيوني مع احتفاظهم بالجنسية الأمريكية الأمر الذي وضع الولايات المتحدة في تحد ومواجهة سافرين ضد تطلعات الأمة العربية في التحرر والتقدم ، خصوصاً وأن الولايات المتحدة تواصل تقديم السلاح والطائرات للكيان الصهيوني دعماً منها للاعتداء المستمر على الأمة العربية ، لذلك ندد المجلس بموقف أمريكا العدواني ، وأهاب بالضمير العالمي رفض هذا العمل ومقاومته بجميع السبل والوسائل (٢) .

يتضح مما تقدم ذكره ، أن ممثلي الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية ، من وزراء خارجية ووزراء الدفاع ورؤساء الأركان ، قد ألقى بالمسؤولية كاملة على

(١) المصدر نفسه ، الرقم (ق ٢٥٥/٥٢د/ج ٤) ، في (١٣) أيلول ١٩٦٩ ، ص ١٣٩ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، شؤون فلسطين ، تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى الأمانة العامة حول الاجتماع الأخير لمجلس الدفاع العربي المشترك خلال المدة من (٨-١٠) تشرين الثاني ١٩٦٩ ، ص ١٨-٢٢ ؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩ ، وثيقة رقم (٤٩٧) ، ص ٤٦٨ ؛ حاتم صادق ، استراتيجية فرض السلام ونظرية الأمن الإسرائيلي ، (مجلة السياسة الدولية) ، العدد (١٩) ، (مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٧٠) ، ص ١٩٦-١٩٧ .

مؤتمر القمة العربي الذين دعوا إلى عقده ، والذي كان يمثل لهم بصيص أمل للخروج بقرارات تدعم القضية الفلسطينية والدول العربية المواجهة للعدوان الصهيوني ، ويضع حداً للتجاوزات الصهيونية التي ترتكب بحق الشعب العربي في الأراضي العربية المحتلة . لكن الأجواء العربية التي عقد في ظلها مؤتمر القمة العربي الخامس في الرباط للمدة من (٢١-٢٣) كانون الأول ١٩٦٩ . لم تكن مشجعة للخروج بقرارات ، كان الشعب العربي يأمل أن تكون قرارات توحى إلى العمل العربي المشترك ، والخروج بخطة عمل لمواجهة السياسة الصهيونية (١) .

إن سبب فشل المؤتمر في الخروج بقرارات إيجابية تدعم القضية الفلسطينية ، هو رفض الوفود العربية المشاركة في المؤتمر ما عدا الوفد السوري ووفد منظمة التحرير الفلسطينية للمشروع العراقي المقدم الذي اتسم بكونه مشروعاً شاملاً للجوانب التي يتطلبها العمل العربي المشترك لدعم الصمود الفلسطيني . إذ إن أهم ما ورد في المشروع العراقي : هو تحديد هدف المعركة في تحرير الأرض العربية ، وعد هدف إزالة آثار العدوان هدفاً مرحلياً ، ليس رئيساً ، ودعم المقاومة الفلسطينية ، والعمل على القيام بالخطوات الضرورية نحو توحيد الجهد العسكري العربي تمهيداً لإقامة وحدة عسكرية عربية تحتها طبيعة المعركة (٢) .

وعلى الرغم من التبريرات التي وجهتها الدول العربية الراضة للمشروع ، والتي تحاول إصباغها بصبغة الخوف على مصير الأمة العربية ، كون هذا المشروع سيجعل الأمة العربية في عدااء سافر مع بعض الدول الأجنبية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، وهو اعتراف صريح منها عن التعاون بين تلك القوى الغربية والكيان

---

(١) حول المؤتمر وأجوائه . ينظر : ق/ق - المكتب الثقافي ، مؤتمر القمة العربي الخامس ، ص ٢٩-٤٢ ؛ جميل المرسومي ، المصدر السابق ، ص ١٠٦-١٠٧ ؛ محمد حسنين هيكل ، مفكرات في ملفات ملكية الحسن الثاني ، قرأ ماكيا فيلي أميراً وطبق آراءه ملكاً ، مجلة (وجهات نظر) ، المفكرة رقم (٤) ، العدد (١٠) ، (القاهرة ، ١٩٩٩) ، ص ١٣ .

(٢) للمزيد من التفاصيل حول المشروع العراقي المقدم إلى المؤتمر . ينظر : الملحق رقم (٢) من الأطروحة . ق/ق - المكتب الثقافي ، الملف الوثائقي ، الفريق الركن حردان عبد الغفار ، مؤتمر صحفي ، يكشف فيه حقائق مؤتمر القمة العربي الخامس ، ص ٤٧ ؛ عبد الحميد محمد الموافي ، مصر في جامعة الدول العربية ، ص ٢٤٩ ؛ محمد حسنين هيكل ، مفكرات في ملفات ملكية ، ص ١٣ .

الصهيوني . إلا أن حقيقة الرفض العربي يعود إلى أن المشروع العراقي في حال الأخذ به سيجعل كل دولة عربية أمام الواجب الذي عليها القيام به لخدمة قضية فلسطين . وهو الذي رفضه أغلب حكام وملوك الدول العربية ، الذين ارتضوا لأنفسهم أن يلعبوا دور المتفرج والمشجع للصمود العربي في فلسطين ، لكن دون أن يكون لهم الدور الفعلي في إبعاد الشبح الصهيوني عن فلسطين خاصة والوطن العربي عامة .

وفي خطاب للملك حسين إلى الشعب الأردني بتاريخ (٩) كانون الثاني ١٩٧٠ ، حاول من خلاله توضيح أهم الخطوات التي تم الاتفاق على تنفيذها في مؤتمر القمة الذي انعقد في الرباط في كانون الأول ١٩٦٩ . وبشكل خاص ما هو متعلق منها في مجال التسليح والدفاع والصمود العربي . مؤكداً في الوقت نفسه خطورة الموقف ، ليس في فلسطين وحسب وإنما في المنطقة العربية كلها . لأن العدو يحاول أن يضرب بعنف وقسوة واستعلاء ، بينما يحاول العرب الصمود والتضحية اللذان لا ينجحان إلا بالتعاون وصفاء الجو العربي <sup>(١)</sup> .

فما زالت الاعتداءات الصهيونية تحدث هنا وهناك في المناطق العربية المجاورة لفلسطين . ففي (١٠) كانون الثاني ١٩٧٠ قامت القوات الصهيونية بالاعتداء على لبنان . الذي رافقته تهديدات أطلقها مسؤولون في السلطات الصهيونية عبر الإذاعة والتلفزيون والصحافة ، الذين باتوا لا يكتفون بتهمة العدوانية ، ليس ضد لبنان وحسب ، بل وكذلك ضد سلامة وأمن الأراضي العربية المحتلة <sup>(٢)</sup> . الأمر الذي ألهب مشاعر الشعب العربي والذي طالب الجامعة العربية والمنظمات الدولية بوضع حد للتجاوزات الصهيونية وبكافة أنواعها <sup>(٣)</sup> .

فجاء اجتماع دول المواجهة (سورية ، الأردن ، مصر) مع مشاركة العراق والسودان ، في القاهرة للمدة من (٧-٩) شباط ١٩٧٠ ، الذي أكد فيه الرئيس السوداني جعفر النميري بـ: "إن الكيان الصهيوني يخطط لعدوان كبير على الأمة العربية ، مما يفرض على الدول العربية لا سيما الأعضاء في الجامعة العربية اتخاذ موقف دفاعي عربي

(١) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠ ، ط ١ ، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٢)

، وثيقة رقم (١٢) ، ص ١٥-١٦ .

(٢) المصدر نفسه ، وثيقة رقم (١٧) ، ص ٢٢-٢٣ .

(٣) جريدة (السياسة) ، بيروت ، العدد (١٣٨٨) ، في (٦) شباط ١٩٧٠ .



واحد يساهم في خدمة قضية العرب المصيرية" <sup>(١)</sup> . انتهى الاجتماع بتأييد المقترح السوداني ، والعمل على وضع خطة عمل عربي مشترك تهدف إلى التصدي لأي عدوان آخر محتمل من العدو الصهيوني ، ومواصلة الجهود الدبلوماسية في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ، كعمل مكمل للعمل الدفاعي العربي المشترك في جامعة الدول العربية .

وما أن حل عام ١٩٧١ ، حتى بدأت مرحلة جديدة من أعمال الجامعة العربية وبكافة أجهزتها في المحاولة منها لوضع صيغة عمل عربي مشترك ، تتخطى بها العقبات التي واجهتها عام ١٩٧٠ .

أما دولياً فقد عاد الوسيط الدولي إلى ممارسة نشاطه ، في محاولة منه لإيجاد الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط ، وذلك يوم (٥) كانون الثاني ١٩٧١ ، إذ تابع مهمته من دون كلل . فأقدم إلى مبادرة في محاولة منه لفتح باب جديد للتفاهم وإيجاد تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لقرار مجلس الأمن المرقم (٢٤٢) ، فطالب الفريقين العربي والصهيوني أن يقدموا له تعهدات مسبقة محددة على أساس الالتزام المتبادل ، في :

١- تعهد الجانب العربي بإنهاء جميع حالات الحرب ، واحترام كل جانب سيادة الآخر ووحدته الإقليمية واستقلاله السياسي ، وحق الآخر في العيش بسلام ضمن حدود آمنة معترف بها وعدم تدخل أي جانب في شؤون الآخر الداخلية ، وضمان عدم ارتكاب أعمال الحرب والقتال داخل الأراضي ضد سكان ومواطني وممتلكات الجانب الآخر .

٢- ويتعهد الجانب العربي بضمان حرية الملاحة في قناة السويس وفقاً لاتفاق القسطنطينية ، وحرية الملاحة في مضائق تيران ووفقاً لمبادئ القانون الدولي ، والموافقة على تمركز قوة من الأمم المتحدة لحفظ السلام في شرم الشيخ ، وتحديد مناطق منزوعة السلاح على جانبي الحدود ، وإنشاء قوة من الأمم المتحدة تشارك فيها الدول الأربعة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن <sup>(٢)</sup> .

اشتراط الجانب العربي ممثلاً بجامعتهم أن يلتزم الكيان الصهيوني بانسحاب قواته العسكرية وتنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ، وإعطاء تعهدات مماثلة . جاء ذلك على لسان

(١) المصدر نفسه ، العدد (١٣٨٩) ، في (٧) شباط ١٩٧٠ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، ما ذكرته وكالات الأنباء العربية والأجنبية في كانون

الثاني وشباط عام ١٩٧١ ، مرفق رقم (١) و(٢) ، ص ١٧٨-١٧٩ .





مصدر رسمي مخول من جامعة الدول العربية في أواخر كانون الثاني من عام ١٩٧١ (١)

إلا أن المبادرة ارتطمت بالموقف الصهيوني ففي مذكرة رفعتها السلطات الصهيونية في (٢٦) شباط ١٩٧١ أكدت عدم انسحاب قواتها إلى خطوط ما قبل (٥) حزيران ولن تتسحب (٢). لتستمر بذلك حالة اللاسلم واللاحرب بين الطرفين . ولتمارس من جديد السلطات الصهيونية سياستها العنصرية والعنوانية التي صعدت منها في الآونة الأخيرة . وكان مجلس الدفاع العربي المشترك قد اجتمع في القاهرة للمدة من (٢٧-٣٠) تشرين الثاني ١٩٧١ ، وأوصى الحكومات العربية بالموافقة على تقرير الأمين العام المساعد العسكري بشأن مساهمة القوات العربية في الجبهتين الشرقية والغربية ، وكلفت القيادة العامة لقوات اتحاد الجمهوريات العربية بالتنسيق بين قوات الاتحاد وقوات الجبهة الشرقية (٣). فضلاً عن توصيات أخرى أقرها المجلس بخصوص دعم الجبهة العربية المواجهة للعدو الصهيوني ، وتكثيف الجهود العربية في المجال العسكري لنصرة قضية فلسطين (٤).

وعند انعقاد الدورة العادية لمجلس جامعة الدول العربية في القاهرة للمدة من (١١-١٦) آذار ١٩٧٢ ، ناقش المجلس التوصيات المقدمة إليه من مجلس الدفاع العربي المشترك والمنعقد في تشرين الثاني ١٩٧١ ، وتم إقرارها بالكامل . وأولى المجلس مسألة زيارة بعثات عسكرية صهيونية لأثيوبيا اهتمامه ، وقرر بعد الاطلاع على الموضوع أن تبلغ الأمانة العامة دول الأعضاء بكل ما يستجد في هذا المجال ، وأن تبذل هذه الدول

(١) المصدر نفسه ، مرفق رقم (٢) ، ص ١٧٩-١٨٠ .

(٢) المصدر نفسه ، مرفق رقم (٢) ، ص ١٨٠-١٨١ .

(٣) اتحاد الجمهوريات العربية : هو ذلك الاتحاد الذي أعلن عنه في (١٧) نيسان ١٩٧١ والذي ضم (سوريا ، مصر ، ليبيا) والذي ينص دستوره على مجموعة من المواد التي كان لها الدور في تنظيم العمل الدفاعي العربي للدول الثلاث . للمزيد من التفاصيل . ينظر : محمد عزه دروزه ، العدوان الإسرائيلي القديم والعدوان الصهيوني الحديث على فلسطين وما جاورها ، ج ٢ ، ط ١ ، (دار الكلمة ، بيروت ، ١٩٨٠) ، ص ٩٢-٩٣ ؛ هيثم الكيلاني ، الاستراتيجيات العسكرية في الحروب العربية - الإسرائيلية ١٩٤٨-١٩٨٨ ، ط ١ ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩١) ، ص ٣٥٦ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٣٥٦-٣٥٧ .

التي تربطها علاقات طيبة بأثيوبيا مساعيها للحد من تغلغل النفوذ الصهيوني في البحر الأحمر<sup>(١)</sup>.

وقد اقتضت مؤتمرات القمة العربية التي انعقدت عام ١٩٧٢ على أربعة لقاءات مصغرة ، عقد أولهن في القاهرة في (١١) آذار بين الرؤساء أنور السادات (رئيس جمهورية مصر) وحافظ الأسد (رئيس الجمهورية العربية السورية) ومعمر القذافي (رئيس قيادة الثورة ورئيس مجلس الوزراء الليبي) . لحضور دور الانعقاد الثالث لمجلس رئاسة اتحاد الجمهوريات العربية وخصص الرؤساء الثلاثة واحداً من اجتماعاتهم وذلك في (١٣) آذار لبحث الموقف السياسي العام في مختلف جوانبه العربية والدولية<sup>(٢)</sup>.

أما في اللقاء الثاني الذي ابتدأ في ١٤ أيار ١٩٧٢ ، فقد تركزت مباحثات رؤساء الدول الثلاث (مصر ، الجزائر ، ليبيا) ، على مسألة تعبئة الإمكانات العربية لتحرير الأراضي التي تحتلها القوات الصهيونية ، وعلى تقويم الوضع العام في الشرق الأوسط في ضوء التطورات المحتملة . وأصدر الرؤساء الثلاثة في نهاية المؤتمر الذي اختتموه في (١٦) أيار بياناً دعوا فيه إلى تعبئة كل الطاقات وتجنيب الإمكانات لخوض المعركة الحتمية المصيرية . كما أكد البيان أن نضال الشعب الفلسطيني عامل أساسي في معركة الأمة العربية<sup>(٣)</sup>.

وابتدأ مؤتمر آخر في مرسى مطروح في (١٩) حزيران ١٩٧٢ ، بين الرئيسين حافظ الأسد وأنور السادات ، وذلك في إطار الدورة الرابعة لمجلس رئاسة اتحاد الجمهوريات العربية ، وما لبث أن انضم إليهما في (٢١) حزيران الرئيس معمر القذافي . وقد اختتم الرؤساء الثلاثة مؤتمرهم باتخاذ قرارات تتضمن التعاون الوثيق بين الدول (مصر ، سورية ، ليبيا) لمواجهة الاعتداءات المتكررة على طول خطوط الهدنة ، ودعم ميثاق التعاون

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي (٥٧) لمجلس جامعة الدول العربية للمدة من (١١-١٦) آذار ١٩٩٧ ، قرارات مجلس الجامعة العربية ، الرقم (٢٩٥٦/٥٤٤/ج١) في (١٦) آذار ١٩٧٢ ، ص ١٠٤-١٠٥ .

(٢) المصدر نفسه ، أحوال الشرق الأوسط خلال النصف الأول من عام ١٩٧٢ ، ص ١١١-١١٢ ؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢ ، ط ١ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٦ ، ص ١٢٩ .

(٣) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، أحوال الشرق الأوسط ، المصدر السابق ، ص ١١٢ ؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢ ، ص ١٢٩-١٣٠ .



العربي المشترك ومجلس الدفاع العربي ، لأن التعاون بين الدول الثلاث هو مكمل لنشاطهم في جامعة الدول العربية <sup>(١)</sup> .

وقبل انعقاد اللقاء الرابع والأخير من لقاءات القمة العربية المصغرة ، وخلال المدة الممتدة من (٩-١٣) أيلول ١٩٧٢ ، عقد مجلس جامعة الدول العربية دورته العادية لمناقشة أهم التطورات على الصعيدين الفلسطيني والعربي ، تأتي في مقدمتها الإجراءات الصهيونية المتبعة ضد السكان الفلسطينيين في المناطق العربية المحتلة وأوصى المجلس بإثارة الموضوع في الأمم المتحدة وخاصة لدى لجنة حقوق الإنسان ، على أن تبذل الهيئات الدينية في الدول العربية مساعيها لدى الفاتيكان ومجلس الكنائس العالمي وغيرهما من الهيئات الدينية المعنية في البلاد الأجنبية ، وتألّف لجنة من وزراء الخارجية والدفاع من الدول العربية الأعضاء في الجامعة لغرض تقييم الموقف من جميع نواحيه ووضع الأسس لخطة عمل عربي مشترك محدد الوسائل والالتزامات لمواجهة العدوان الصهيوني . وفي ختام اجتماع مجلس الجامعة أكدت الوفود العربية المشاركة وقوف الدول العربية بحزم مع سورية ولبنان والشعب الفلسطيني . وفي الوقت نفسه وجه المجلس تحية للمناضلين والمقاتلين العرب في جبهات القتال لتصديهم للعدوان <sup>(٢)</sup> .

تلا اجتماع المجلس عقد لقاء القاهرة الرابع والأخير ، في نطاق الدورة الخامسة لمجلس رئاسة اتحاد الجمهوريات العربية يومي (٥ و ٦) تشرين الأول ١٩٧٢ . بحث الرؤساء في تطورات الموقف السياسي والعسكري في الشرق الأوسط . ومن بين القرارات المتخذة في هذا اللقاء هو استنكار الأعمال الإجرامية التي اقترفت بحق الشعب العربي في المناطق المحتلة <sup>(٣)</sup> . وفي كلمة للرئيس أنور السادات في خطابه الذي ألقاه عند افتتاح الدورة الجديدة لمجلس الشعب في منتصف شهر تشرين الأول ١٩٧٢ ، أكد قائلاً : "إن العمل العربي المشترك لا يبدو الآن في وضع يمكنه أداء دوره الفاعل في المعركة ،

(١) المصدر نفسه ، ص ١٣٠ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي (٥٨) لمجلس جامعة الدول العربية للمدة من (٩-١٣) أيلول ١٩٧٢ ، قرارات مجلس جامعة الدول العربية الرقم (ق/٥٨د/٢٩٥٧/٢) ، في (١٣) أيلول ١٩٧٢ والرقم (ق/٥٨د/٢٩٥٩/٢) ، في (١٣) أيلول ١٩٧٢ ، ص ١٢٧-١٢٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٢٨ .

فالجهد العربية المشتركة لمبذولة لم تبلغ بعد حدها الممكن ، فضلاً عن حدها اللازم . . . وهذه مهمة نباشرها فعلاً" (١) .

في الواقع يمكن القول أن المعركة التي يخوضها العرب من أجل تحرير الأرض هي مسؤولية الدول العربية كافة يشاطرها هذه المسؤولية الشعب الفلسطيني . ذلك لأنه ليست هناك دولة عربية واحدة تمتلك الإمكانيات التي تكفي لمواجهة العدو الذي يحظى بدعم قوي من الولايات المتحدة الأمريكية وهي الحقيقة التي أثبتتها أحداث عام ١٩٦٧ ، وتحقيقاً لذلك فإنه يجب أن تكون هناك خطة عربية مشتركة لها أهداف واضحة يمكن تحقيقها ليس فقط في ظل الاتفاقيات والاتحادات التي تحدثت بين الدول العربية كما حدث عام ١٩٧١ ، بل بالإمكانيات الاقتصادية والعسكرية والسياسية التي تتمتع بها الجامعة العربية والتي يجب تطويرها وإعطاؤها حصة كبيرة من اهتمام الدول الأعضاء .

وتواصلاً مع نشاط أجهزة الجامعة في دعم قضية فلسطين فقد ابتدأت في الكويت يوم (١٥) تشرين الثاني ١٩٧٢ ، اجتماعات مؤتمر لجنة وزراء الخارجية والدفاع العرب ، الذي قرر مجلس جامعة الدول العربية تشكيلها في أيلول الماضي من وزراء الخارجية والدفاع لكل من مصر ، سورية ، ليبيا ، السعودية ، الكويت ، العراق ، السودان ، الجزائر ، تونس ، المغرب ، الأردن ، وممثل عن منظمة التحرير الفلسطينية . وقدم الوفد السوري في اليوم الثاني من المؤتمر ، مذكرة تضمنت تصور الحكومة السورية لخطة عربية شاملة ، والتي لم تكن لتختلف عن مجموعة الأسس والمبادئ المقترحة من منظمة التحرير الفلسطينية إلى مجلس الدفاع العربي الأعلى في دورته الطارئة في (٧) كانون الأول ١٩٦٦ للهدف ذاته ، والتي يمكن إيجازها على النحو الآتي :

- ١- تحديد الأهداف . ٢- حشد كل القوى العسكرية العربية الميسرة . ٣- توفير الإمكانيات المالية للحصول على الأسلحة المطلوبة للمعركة . ٤- إشراك التنظيم الفلسطيني وتمكينه من المساهمة في معركة التحرير بطريقة فعالة . ٥- تحديد موقف الدول العربية إزاء الدول التي تدعم العدوان الصهيوني . ٦- إقامة الصندوق القومي لتمويل خطة التحرير العربية (٢) .

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢ ، ص ١٣٠-١٣١ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي (٥٨) ، قرارات لجنة وزراء الخارجية والدفاع العرب في الكويت (١٨) تشرين الثاني ١٩٧٢ ، ص ١٣١-

وتقرر في مؤتمر لجنة وزراء الخارجية والدفاع العرب ، عند اختتام أعماله في (١٨) تشرين الثاني ١٩٧٢ ، اعتبار مسؤولية تحرير الأراضي العربية المحتلة مسؤولية مشتركة ، مع عقد اجتماع لرؤساء أركان حرب الجيوش العربية في النصف الأول من كانون الأول المقبل ، مع عقد اجتماع أيضاً لمجلس الدفاع العربي المشترك في كانون الثاني المقبل من العام الجديد لمناقشة قرارات اجتماع اللجنة والمقترحات المقدمة إليه . وعد الدور الفلسطيني في معركة التحرير دوراً أساسياً والسماح للمتطوعين العرب بالاشتراك في العمل الفدائي ، وإقامة مؤسسة عربية مشتركة لإنشاء مصانع عربية للأسلحة ، والموافقة على المقترح السوري المقدم بخصوص إنشاء الصندوق القومي لتمويل خطة التحرير العربية ، ورفض القبول بأية تسوية جزئية أو منفردة لأزمة الشرق الأوسط (١) .

وطبقاً لتوصية لجنة وزراء الخارجية والدفاع العرب ، ابتدأت في القاهرة في (١٢) كانون الأول ١٩٧٢ ، أعمال مؤتمر رؤساء أركان حرب الجيوش العربية ، لمناقشة المواضيع كافة التي سبق طرحها في اجتماع لجنة وزراء الخارجية والدفاع ، وإقرار التوصيات بخصوصها . لم يستغرق مؤتمر رؤساء الأركان أكثر من يومين اثنين . وقد صرح الفريق سعد الدين الشاذلي (الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشؤون العسكرية ورئيس أركان حرب الجيش المصري) ، بأن رؤساء الأركان قرروا في المؤتمر أن تخصص كل دولة عربية مقدار (١٥%) من دخلها القومي للقوات المسلحة . على أن تحول كل دولة لا تصل نفقاتها العسكرية إلى هذه النسبة ، الفائض المالي من مصروفاتها إلى الدعم العسكري وفق خطة العمل العربي المشترك للأجل الطويل . كما تم الاتفاق على إنشاء المؤسسة العربية المشتركة للإنتاج الحربي ، لتوفر مصانعها جانباً كبيراً من حاجات الجيوش العربية . كما تقرر أن تخصص كل دولة عربية نحو (٢%) من دخلها السنوي لميزانية هذه المؤسسة . على أن ترفع هذه التوصيات والمقررات إلى مجلس الدفاع العربي المشترك لمناقشتها (٢) .

وفي معرض تقويم نتائج المؤتمر ، تجدر الإشارة إلى تصريح الفريق الشاذلي الذي نشرته الصحف العربية ، إذ قال : "إن دول اتحادات الجمهوريات العربية ما زالت تتحمل

(١) المصدر نفسه ، ص ١٣٢ .

(٢) المصدر نفسه ، قرارات مؤتمر رؤساء أركان حرب الجيوش العربية في القاهرة (١٤) كانون الأول

١٩٧٢ ، ص ١٣٧-١٣٨ ؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢ ، ص ١٣٣-١٣٤ .

العبء الأكبر من المعركة وأن اجتماع الهيئة الاستشارية العسكرية لرؤساء الأركان هو استمرار للمؤتمرات العربية السابقة ، وأن موقف الدول العربية لم يتغير منذ السنوات الأخيرة" (١) .

وعند حلول عام ١٩٧٣ ، وتحديداً في (٢٧) كانون الثاني ، عاد مجلس الدفاع العربي المشترك إلى الانعقاد ، وفقاً لبرنامج العمل العربي الذي وضعه وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم بالقاهرة في (١٣) أيلول ١٩٧٢ . اشترك فيه رؤساء الأركان العرب . وبعد جلسة الافتتاح عقد المجلس جلساته السرية لمناقشة التطورات العسكرية على مساحة العربية ، وبعد الانتهاء اتخذ المجلس عدداً من التوصيات ، التي تركزت حول مسألتين : أولاًهما : تحديد التزامات كل دولة عربية تجاه خطة التحرير . وثانيهما : تعزيز الجبهة السورية والأردنية والمصرية . من خلال تقسيم مسرح العمليات إلى (٣) جبهات هي : ١- الجبهة الشمالية : وتشمل جميع القوات السورية والقوات العربية التي توضع تحت قيادتها . ٢- الجبهة الشرقية : تشمل جميع القوات الأردنية والقوات العربية التي توضع تحت قيادتها . ٣- الجبهة الغربية تشمل جميع القوات المصرية والقوات العربية التي توضع تحت قيادتها (٢) .

كما ترك مجلس الدفاع العربي المشترك لكل دولة عربية حرية تحديد نسبة مساهمتها في خطة التحرير وفق الإمكانيات المتوفرة لديها . على أن يتم ذلك خلال فترة كافية قبل انعقاد مجلس رؤساء أركان الجيوش العربية . أما بالنسبة إلى تعزيز الجبهة ، فقد تقرر تخصيصها بدعم مادي يبلغ (٧٥) مليون جنيه إسترليني . وأعربت الدول المشاركة عن استعدادها في المساهمة في هذا المبلغ (٣) .

مثل انعقاد مجلس الدفاع العربي ، مرحلة عملية وخطوة جريئة ، اتخذتها الدول العربية لدعم صمود الشعب الفلسطيني والدول المواجهة للعدو الصهيوني . من خلال إيجاد جبهة عربية واسعة تساعد على توفير عوامل النجاح في المعركة المنتظرة . انطلاقاً من فكرة أساسية هي أنه لا يمكن لبلدان المواجهة أن تخوض مرة أخرى حرباً شاملة ضد العدو الصهيوني المدعوم من القوى الكبرى العالمية ، ما لم تكن وراء بلدان

(١) المصدر نفسه ، ص ١٣٤ .

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣ ، ص ١٣٨ ؛ هيثم الكيلاني ، المصدر السابق ، ص ٣٥٦ .

(٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣ ، ص ١٣٩-١٤٠ .

المواجهة جبهة عربية متماسكة ، تستطيع وقت التحدي أن تمارس ضغوطاً رادعة بكل ما متاح لها من أسباب القوة .

وبتاريخ (١١) آذار ١٩٧٣ ، افتتح مجلس جامعة الدول العربية دورته العادية بحضور وفود الدول الأعضاء ، وتم في الاجتماع تناول التقرير الذي قدمه محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية . والذي تضمن عرض شامل للتطورات الأخيرة في الساحة العربية ، وموقف الولايات المتحدة الأمريكية ودعمها المطلق للعدو الصهيوني الذي ازداد شراسة وهمجية مما تطلب موقف عربي حاسم وصريح ، تجاه الولايات المتحدة الأمريكية . فصفقات الأسلحة التي تصل قوات العدو تشكل إعلاناً صريحاً من جانب الولايات المتحدة لحقيقة انحيازها الدائم والمطلق له <sup>(١)</sup> .

كما تضمن التقرير الذي قدمه الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة ، مجموعة توصيات ، التي مثلت برنامج عمل للدول العربية الأعضاء يقوي من موقفها ، في حال الالتزام بها ، وهي :

١- الموافقة من حيث المبدأ على وضع خطة عمل عربي مشترك محددة الوسائل والالتزامات .

٢- دعوة مجلس الدفاع العربي المشترك إلى الاجتماع في أقرب وقت ممكن يحدده المجلس لوضع الخطة .

٣- عقد اجتماع قريب لمؤتمر قمة عربي ، تعرض فيها الخطة لإقرارها ، ولغرض تأمين الوسائل والالتزامات الواجب تنفيذها <sup>(٢)</sup> .

كما تناول المجلس الاعتداءات الصهيونية واحتلالها للأراضي العربية ، فضلاً عن الإرهاب الصهيوني في المناطق العربية المحتلة . جاء ذلك في أثناء مناقشة مجلس الجامعة للمذكرة الموجهة من سفارة العراق في القاهرة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ (٢٠) شباط ١٩٧٣ . وفي ختام اجتماع المجلس ، تم إقرار تلك التوصيات

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، دور الاجتماع العادي (٥٩) لمجلس جامعة الدول العربية بتاريخ (١١) آذار ١٩٧٣ ، تفاصيل الاجتماع وقراراته ، الأرقام (ق/٥٩د/٨/٢) و(د/٩٣/٢) ، في (٣١) آذار ١٩٧٣ ، ص ١٧٢ ، ١٧٥ ، ٢٠٨ ؛ ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير الأمين العام إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، (سري) ، في (١٢) آذار ١٩٧٣ ، ص ٢٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٤ .

والمقترحات المقدمة من الأمين العام ، مع تأكيده ضرورة اتخاذ موقف عربي موحد لمواجهة الاعتداءات والتجاوزات الصهيونية ، وتوجيه استنكار إلى مجلس الأمن عن كل الأعمال الإجرامية التي ترتكب بحق الشعب العربي في الأراضي المحتلة <sup>(١)</sup> .

استمرت سلطات الاحتلال بواسطة قواتها في ممارسة الاعتداءات المتكررة ، ففي أواخر شهر آذار وأوائل شهر نيسان عام ١٩٧٣ ، قامت قوات العدو بهجمات عسكرية على لبنان ، مما نجم عنه المزيد من الخسائر في صفوف المدنيين العرب <sup>(٢)</sup> . لذا عقد رؤساء أركان حرب الجيوش العربية اجتماعاً لهم في القاهرة بتاريخ (٢١) نيسان من العام نفسه لمناقشة الاعتداء الأخير على لبنان ، وكما هو مقرر في اجتماع مجلس الدفاع العربي المشترك . انتهى الاجتماع بتأييد أن الاعتداء على لبنان هو اعتداء على الدول العربية جميعاً . التي عليها أن تتعاون في سبيل التصدي له ، ولا يتم ذلك إلا من خلال استمرار الدول العربية في تقديم التزاماتها المالية وكما متفق عليه . حيث أعلن الفريق الأول أحمد إسماعيل علي وزير الحربية المصري في الجلسة الأولى من اجتماع رؤساء الأركان عن تخلف بعض الدول العربية عن تقديم التزاماتها المالية في موعدها المحدد كـ(سورية ولبنان والسودان) ، والذي يعود سببه على الأغلب إلى ضعف مقدرتها الاقتصادية <sup>(٣)</sup> .

وفي سبيل دعم العمل العربي المشترك بين دول الجامعة العربية ، فقد شهد أيلول ١٩٧٣ اجتماعات قمة صغيرة لم تكن لتختلف كثيراً عن اجتماعات القمة المصغرة التي شهدتها عام ١٩٧٢ . من أجل تحقيق تعاون عسكري بين دول المواجهة ، والتي لا تعني خروج تلك الدول عن التزاماتها التي تعهدت بها في اجتماعات مجلس الدفاع العربي المشترك ورؤساء أركان حرب الجيوش كأحد أجهزة الجامعة العربية ، بقدر ما هو اهتمام متزايد من قبل دول المواجهة في تحقيق تكامل عسكري عربي قادر على مواجهة مفاجآت الاعتداءات الصهيونية ، وفي الوقت نفسه تأكيداً من قبلها على تنفيذ ما جاء في مقررات

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، دور الاجتماع العادي (٥٩) ، المصدر السابق ، مذكرة من سفارة العراق في القاهرة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، الرقم (٨/٥٩د/٣) ، في ٢٠ شباط ١٩٧٣ ، ص ١٧٢ .

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣ ، ص ١٣٧-١٣٨ ؛ جريدة (الجمهورية) ، بغداد ، العدد (١٦٨٦٠) ، في (٢٣) نيسان ١٩٧٣ .

(٣) المصدر نفسه .



مجلس الدفاع ، واجتماعات رؤساء أركان حرب الجيوش السابقة ، وخير دليل على التزام هذه الدول (دول المواجهة) في السير على الخط العربي المرسوم من جامعة الدول العربية ، هو أن هذه المؤتمرات المصغرة على نطاق دول المواجهة كانت مفتوحة وليست محصورة على الدول المعنية بالعدوان .

وفي (١٠) أيلول ١٩٧٣ جرت في القاهرة اجتماعات قمة مصغرة شملت دول خط المواجهة مع العدو الصهيوني ، باشتراك الملك حسين ، والرئيس أنور السادات ، والرئيس حافظ الأسد . وسبق هذه القمة اتصالات ثنائية تمهيدية وزيارات متبادلة . تناول الرؤساء في هذه الاجتماعات التي استمرت حتى (١٢) أيلول من العام نفسه المواضيع الآتية : أ- تقويم الموقف العام في العالم العربي . ب- إمكانات العمل العربي المشترك . ج- دور دول المواجهة والتنسيق بينها . د- وسائل تنسيق الجبهة الشرقية . هـ- الدور الذي يمكن للمقاومة الفلسطينية أن تقوم به على هذه الجبهة . وانتهت هذه الاجتماعات بصدور بيان أعلن فيه عن توصل الدول المشاركة فيها إلى اتفاق حول جميع القضايا المتعلقة ، منها القضايا والتفكير المتعلقة بمعركة المصير ، ودعم اتفاقية الدفاع العربي المشترك والمنعقد على نطاق دول الجامعة العربية ، وتوفير كافة المستلزمات العسكرية لا سيما لدى دول المواجهة ، لتأمين الجبهة العربية وساحة العمليات وكما هو متفق عليه في مجلس الدفاع العربي المشترك <sup>(١)</sup> .

كانت نتائج اجتماعات القمة المصغرة محط نقاش بين الوفود المشاركة في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في دورتها العادية بتاريخ (١٥) أيلول ١٩٧٣ في مقر الأمانة العامة في القاهرة ، إلى جانب مواضيع أخرى أثارتها تقارير ومذكرات أجهزة الجامعة والمرفوعة إلى المجلس . فمن تلك المواضيع التي تمت مناقشتها بين الوفود المجتمعة هي المذكرة الموجهة من مجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين في دورته الثانية بتاريخ (٥) أيار ١٩٧٣ . والتي عكست للوفود المشاركة الحالة التعليمية في الأراضي المحتلة وسبل النهوض بها في ظل العدوان الصهيوني المستمر . فتم الاتفاق على متابعة العمل في سبيل تطوير بعض المعاهد التعليمية العالية الخاصة في الأراضي المحتلة لتكون نواة

---

(١) حول هذه الاجتماعات وتفصيلها . ينظر : ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي (٦٠) للمدة من (١١-١٥) أيلول ١٩٧٣ ، تفصيل الاجتماعات المصغرة بين الدول العربية المواجهة في القاهرة في (١٠) أيلول ١٩٧٣ ، ص ٧٤ ؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣ ، ص ١٤٢-١٤٣ .

لكليات جامعية تستوعب أكثر عدد ممكن من الطلاب الفلسطينيين الذين يرغبون في مواصلة دراستهم العالية . كما ندد المجلس بالإجراءات القمعية التي تقوم بها القوات الصهيونية داخل الأراضي المحتلة . فضلاً عن اتفاق الوفود على المواضيع والأمور كافة التي تم الاتفاق عليها في الاجتماعات المصغرة بين دول المواجهة <sup>(١)</sup> .

وعلى هذا الأساس يمكننا رسم بعض الملامح للجبهة العربية عشية الحرب والتي يمكن تلخيصها على النحو الآتي :

١- توافر الأسس والعناصر اللازمة لتكوين جبهة عربية مساندة وهذا ما لمسناه في الاجتماعات المتكررة لمجلس الدفاع العربي المشترك ورؤساء أركان حرب الجيوش العربية .

٢- شعور دول المواجهة من (مصر وسورية والأردن) أن الأمة العربية تقف بكل إمكاناتها ، ظهيراً للقوات العربية التي ستقاتل على الجبهات الثلاث .

٣- إن جهود دول المواجهة قد أثمرت مزيداً من التقارب السياسي فيما بينها أولاً ، وبينها وبين الدول العربية الأخرى الأعضاء في جامعة الدول العربية ثانياً . وهي إحدى الشروط والمستلزمات الواجب توفرها لغرض المواجهة العسكرية مع العدو الصهيوني .

وفي يوم (٦) تشرين الأول ١٩٧٣ ، عبرت مئات الطائرات المصرية والسورية والعراقية خطوط وقف إطلاق النار ، متجهة إلى مواقع العدو الصهيوني . وفي الوقت نفسه ، فتحت ألوف المدافع نيرانها على طول جبهة قناة السويس وجبهة الجولان ، وهكذا بدأت حرب تشرين الأول لتبدأ صفحة جديدة من صفحات المواجهة العربية للعدو الصهيوني <sup>(٢)</sup> .

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الـ (٦٠) بتاريخ (١٥) أيلول ١٩٧٣ ، ص ٤٤-٤٧ ؛ ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون مجلس الجامعة ، مذكرة إلى مجلس الجامعة في دور انعقاده الـ (٦٠) بشأن توصيات مجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين في دورته الثامنة في القاهرة للمدة من (٥-١٠) أيار ١٩٧٣ ، تاريخ المذكرة (٢٨) تموز ١٩٧٣ ، ص ٢٠٧ .

(٢) أسعد عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ص ٢٠٧-٢٠٨ ؛ هيثم الكيلاني ، المصدر السابق ، ص ٣٦٨ ؛ سمير كنعاني ، أضواء على الإعلام الصهيوني في شهري نوفمبر وديسمبر ١٩٧٣ ، من كتاب مقالات في الدعاية الصهيونية ، ص ٤٢-٤٣ ؛ أحمد الشقيري ، الجامعة العربية ، ص ٣٢٩ .

توقفت الأعمال الحربية من جانب العرب تنفيذاً لقرار مجلس الأمن ذو الرقم (٣٣٨) في (٢٢) تشرين الأول ١٩٧٣ ، الذي دعا الأطراف المتحاربة إلى وقف إطلاق النار ، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية في مدة لا تتجاوز (١٢) ساعة من لحظة صدور القرار ، وفي المواقع التي تحتلها قوات الأطراف المتحاربة ، ودعوة هذه الأطراف إلى البدء بتنفيذ قرار مجلس الأمن المرقم (٢٤٢) في (٢٢) تشرين الثاني ١٩٦٧ بجميع فقراته ، والبدء بمفاوضات تشرف عليها الأمم المتحدة بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط . (١)

قبلت كل من مصر وسورية بالقرار المرقم (٣٣٨) ، مع تأكيدهما أن فهمهما للقرار يرتكز على الانسحاب الصهيوني الكامل من جميع الأراضي المحتلة في حزيران ١٩٦٧ وما بعد . وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ، والتزام الجانب الآخر به (٢) .

استمر العدو الصهيوني في القتال ، على الرغم من الموقف العربي الإيجابي من قرار مجلس الأمن . وهو ما دعا مجلس الأمن إلى إصدار قرار ثان رقم (٣٣٩) في (٢٣) تشرين الأول ١٩٧٣ ، اتبعه بقرار ثالث رقم (٣٤٠) في (٢٥) تشرين الأول من العام نفسه ، الذي طالب فيه الالتزام بوقف إطلاق النار بشكل فوري وكامل ، وبانسحاب الأطراف إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل الحرب ، وتشكيل قوى طوارئ لمراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار ، وعودة الأطراف إلى مواقعها ، والحيلولة دون تجدد القتال (٣) .

انتهت حرب تشرين الأول ، وانصبت الجهود لتوفير الشروط السياسية لمساعي التسوية ، ومنها توحيد الكلمة العربية ، فطرح فكرة عقد مؤتمر قمة عربي في الجزائر . وذكر أن هذه الفكرة كانت الهدف الرئيسي لجولة الرئيس (هوارى بومدين) التي قام بها في بداية تشرين الثاني التي شملت (القاهرة ، دمشق ، بغداد ، الكويت ، جدة) . والتي على أثرها وجه الرئيس أنور السادات وحافظ الأسد دعوة مشتركة إلى عقد مؤتمر قمة عربي عبر رسالة بعثا بها إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية (محمود رياض) ، وذلك بقصد

(١) محمود عرب سعيد ، المصدر السابق ، ص ٢٨١-٢٨٣ .

(٢) أسعد عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ص ٢٠٩-٢١١ ؛ هيثم الكيلاني ، المصدر السابق ، ص ٣٣٧-٣٧٨ .

(٣) حول قرار مجلس الأمن . ينظر : المصدر نفسه ، ص ٣٧٤ .



تداول الموقف العربي في ضوء التطورات الأخيرة على صعيد النزاع العربي - الصهيوني . فقرر أن يعقد المؤتمر في الجزائر في تشرين الثاني ١٩٧٣ <sup>(١)</sup> .

افتتح المؤتمر في الجزائر بتاريخ (٢٦) تشرين الثاني ١٩٧٣ ، باشتراك جميع الدول العربية ، باستثناء العراق وليبيا . وكان العقيد معمر القذافي قد أعلن امتناعه عن الاشتراك في المؤتمر لاعتقاده أن الهدف منه إقرار رؤساء الدول العربية لمشروع استسلام مصر وسورية . أما الحكومة العراقية فإلى جانب ما ذكره القذافي حول عدم جدوى المؤتمر ، في أن نتائج المؤتمر في حال انعقاده لن تكون على مستوى المسؤوليات الملقة على عاتق الأمة العربية تجاه تحرير الأرض ، وإعادة حقوق الشعب الفلسطيني من أرضه ووطنه <sup>(٢)</sup> . فضلاً عن سبب آخر قد أعلنه العراق تعلق بمواقف بعض الدول العربية في أثناء الحرب وبعدها والتي دللت على انفراد وأسلوب جديد في اتخاذ القرارات التي تمس بصورة مباشرة مصالح الأمة العربية ومستقبلها ، من دون اكتراث بوجهة نظر الدول العربية الأخرى وجماهيرها التي وجهت كل إمكاناتها وقدراتها صوب المعركة ، مما يراد فرضه وتبريره عن طريق المؤتمر المرتقب <sup>(٣)</sup> .

قدم إلى مؤتمر القمة خمسة تقارير أعدها وزراء الخارجية في اجتماعهم الذي سبق انعقاد المؤتمر لوضع جدول أعماله ، إذ تضمن التقرير الأول : مشروع قرارات سرية في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والإعلامية تتضمن مسألة الدعم السياسي والعسكري والتحرك الدولي في إطار خطة منظمة ومخاطبة العالم إعلامياً . أما الثاني تضمن بيان عام من المؤتمر حول الأفكار والمبادئ العامة للدول العربية وأهدافها . أما الثالث فهو بيان موجه إلى الدول الإفريقية يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تتناول تدعيم التعاون والتضامن الإفريقي العربي في جميع المجالات ، كما يتضمن الإشارة إلى الموقف الإفريقي الذي بدأ وظهر خلال وبعد حرب تشرين الأول ١٩٧٣ . والرابع تضمن بيان موجه إلى دول عدم الانحياز ، يذكرهم بالقرارات التي اتخذت في مؤتمر الجزائر

---

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣ ، ص ١٤٣ ؛ أحمد صدقي الدجاني ، منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي - الأوربي ، دراسة في الجانب السياسي من الحوار ، وثائقي ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٨٩) ، ص ٢٥ .

(٢) ق/ق - المكتب الثقافي ، مؤتمر القمة العربي السادس ، ص ٣ ؛ الأمين القلاعي ، القمم العربية مجلة (دراسات دولية) ، العدد (١٩) ، (جمعية الدراسات الدولية ، تونس ، ١٩٨٦) ، ص ٤٥ .

(٣) جريدة (الثورة) ، بغداد ، العدد (١٦١٨) في (٢١) تشرين الثاني ، ١٩٧٣ .

والخاصة باتخاذ إجراءات عملية ضد الصهاينة في مجال المقاطعة السياسية والاقتصادية لاستمرار احتلالها للأراضي العربية ، واغتصاب حقوق شعب فلسطين ويدعوها إلى تنفيذ هذه القرارات . والخامس عبارة عن بيان موجه إلى دول أوروبا الغربية يحثها على اتباع سياسة غير موالية للكيان الصهيوني ، ويدعوها إلى وقف معوناتاها السياسية والعسكرية والمادية إليه ، وأن تتخذ موقفاً يتسم بالعدل إلى جانب العرب لاستعادة حقوقهم وأن ترفع الحظر المفروض على بيع السلاح للعرب <sup>(١)</sup> .

وفي كلمة ألقاها محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية في المؤتمر ، أكد فيها واجبات ومسؤوليات الدول العربية والتي فرضتها ظروف حرب تشرين ، وهي :

- ١- الحفاظ على وحدة النضال العربي التي تأكدت فاعليتها والعمل على تتميتها .
- ٢- الحشد الكمل للمعركة وتدعيم القرارات العربية دفاعياً واقتصادياً وسياسياً ، واتخاذ جميع الوسائل لتحقيق ذلك .
- ٣- التنسيق التام في استعمال الطاقات العربية وتحريكها في الوقت الملائم وبالأسلوب السليم .

- ٤- تعزيز مواقف الدول الساندة للحق العربي وتوثيق الروابط العربية بها .
- ٥- النظر في مواقف الدول التي لا تزال تساند العدوان ، فالعرب لا يمكن أن يقدموا ثرواتهم ومواردهم الطبيعية لدول تدعم العدو الصهيوني بالسلاح والمال ، وتمكنه من الاستمرار في احتلال أرض العرب <sup>(٢)</sup> .

وتقدمت الكويت بورقة عمل إلى مؤتمر القمة ، حددت أهداف العمل العربي في المرحلة القادمة ، والتي يمكن تلخيصها بالنقاط الثلاث وهي :

- ١- استعادة الأراضي العربية المحتلة . ٢- المحافظة على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . ٣- استعادة القدس العربية .

أكدت ورقة العمل الكويتية على أن العمل العربي قد حقق وحدة الصف وتفهم الرأي العام العالمي ، وأنه لا معنى للخلاف حول قرار مجلس الأمن وأن بعض الدول العربية قد قبلته وبعضها رفضته . لكن ذلك لم يغير من الواقع العربي شيئاً . فما زالت الأرض

---

(١) ق/ق - المكتب الثقافي ، مؤتمر القمة العربي السادس ، ص ١٠-١١ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٩٨-٩٩ ؛ جريدة (الوطن) ، الكويت ، العدد (٢٤٥٩) ، في (٢٥) تشرين

الثاني ، ١٩٧٣ .



محتلة ، وحقوق الشعب الفلسطيني مهدورة . كما اقترحت ورقة العمل أن يشكل الرؤساء والملوك من بينهم مجموعة تتوجه إلى الدول التي لم تشارك بالمؤتمر لتوضيح الغاية . وأن على الجميع المساهمة بكافة الوسائل لاسترجاع الأرض وتثبيت الحقوق الفلسطينية <sup>(١)</sup> .

أما موقف الأردن من المؤتمر ، فيمكن توضيحه بالمطالبة بالانسحاب الكامل والشامل من أراض عربية احتلتها القوات الصهيونية منذ حزيران ١٩٦٧ ، وعدم القبول بالانسحاب الجزئي ، ورفض الأردن القبول بأية تسوية مجزأة أو منفردة وأن التسوية العامة يجب أن تكون مع الفريق العربي بشكل موحد ويتطلب هذا من الأطراف المعنية أن تؤمن فيما بينها وحدة الالتزام ووحدة الرفض ووحدة القبول <sup>(٢)</sup> .

وفي وصف للعقيد معمر القذافي لمؤتمر القمة السادس ، جاء فيه : "إنه يستهدف ترميم الشقوق التي ظهرت على واجهة الصف العربي وتقوية الاستراتيجية الدبلوماسية لمصر وسورية" ، وأضاف قائلاً : "إنني دعيت إلى المؤتمر كي أبارك الاعتراف بـ(دولة إسرائيل) ، التي تستعد كل من مصر وسورية لعقد السلام معها والحصول على ضمان من العرب لمشروع استسلامهم" <sup>(٣)</sup> .

تم الاتفاق في ختام المؤتمر على اعتماد استراتيجية جديدة للعمل العربي المشترك ، تعالج مرحلة ما بعد حرب ١٩٧٣ ، وتعتمد المبادئ الآتية :  
أ- التحرير الكامل لجميع الأراضي العربية المحتلة في عدوان ١٩٦٧ ، وتحرير مدينة القدس العربية .

ب- الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

ج- قضية فلسطين هي قضية العرب جميعاً ، ولا يجوز لأي طرف عربي التنازل عن هذا الالتزام .

د- تضامن جميع البلدان العربية مع مصر وسورية والشعب الفلسطيني في النضال المشترك تحقيقاً للأهداف العربية العادلة .

(١) ق/ق - المكتب الثقافي ، مؤتمر القمة العربي السادس ، ص ١٣-١٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٦-١٧ .

(٣) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، التقرير الصحفي الأسبوعي لسفارة الجمهورية العراقية في باريس ، العدد علاقات (٣٦٠/١) ، في (٢٣) تشرين الثاني ١٩٧٣ .



هـ- تقديم جميع وسائل الدعم العسكري والمالي لجهتي القتال المصرية والسورية ، تعزيزاً لقدراتهما العسكرية على خوض معركة التحرير ، ومواجهة لما يتلقاه العدو من معونات ضخمة ومساعدات غير محدودة .

و- دعم المقاومة الفلسطينية بكل الوسائل الممكنة لتأمين دورها الفعال في المعركة (١) . وهكذا نرى أن معطيات حرب تشرين الأول ١٩٧٣ ودروسها ونتائجها الجوهرية ، قد دفعت باتجاه الاستمرار في المعركة . وما قرارات مؤتمر القمة العربي السادس إلا دليلاً واضحاً لتلك الحقيقة ، على الرغم من شد الأنظمة العربية في اتجاه الحلول السلمية والتي كانت أكثرها أمريكية . والاسترخاء والاستسلام لوعود السلام وحقوق الإنسان التي طالما تفننت بها الإمبريالية ولفترات سابقة . لكن سيبقى اندفاع الجندي العربي ، وتضامن الجماهير العربية ، والعمل العربي المشترك سواء في إطار الجامعة العربية أو خارجها ، رأس حربة توجه إلى صدور أعداء الإنسانية وبمختلف مسمياتهم .

## \* العمل العربي المشترك في مواجهة الإرهاب والاستيطان الصهيوني في فلسطين

بعد اغتصاب فلسطين عام ١٩٤٨ ، جهدت السلطات الصهيونية لتشجيع السياسة العنصرية والإرهاب ، من أجل إنهاء وجود أي شخص غير يهودي في فلسطين ولا يهم

---

(١) المصدر نفسه ، ص ١٠٠-١٠١ ؛ جريدة (النهار) ، بيروت ، العدد (١١٩٥٩) ، في (١) كانون الأول ١٩٧٣ .



هذه السلطات الطريقة التي يتم فيها تنفيذ تلك السياسة ، فحدثت هناك عمليات إبادة جماعية وطبقت العنصرية بشتى صورها على أفراد الشعب الفلسطيني ، بغية تحقيق هدفين مهمين ، هما :

١- طرد السكان الأصليين ، باقتلاعهم ونفيهم ، وبكل الوسائل . وطردهم خارج حدود الأرض المختارة أو المرغوبة (محل الاستيطان) .

٢- جلب مهاجرين يهود (أناس غريباء) ، ولحلّهم محل السكان المطرودين إلى الخارج . وكما يبدو فإن العملية الأولى هي أساس العملية الثانية ، وهكذا سارت السياسة الصهيونية . بهذا الشكل التي كان أساسها فكرة (دولة اليهود) ، التي اقترحها هرتزل في كتابه الذي حمل نفس العنوان منذ قيام الصهيونية كحركة سياسية <sup>(١)</sup> .

فهناك المئات من الفلسطينيين الذين قتلوا وذبحوا من جراء السياسة الصهيونية ، وعدد كبير من الأسر الفلسطينية التي تم طردها خارج منازلها ، علاوة على ذلك الاعتقالات التي مورست في سبيل إرهاب السكان الأصليين ودفعهم إلى ترك بلادهم وتطبيق سياسة الاستيطان الصهيوني <sup>(٢)</sup> .

فالاستيطان وما تمثله الأرض من قاعدة أساسية لهذه الظاهرة ، كان هدفاً أولياً للحركة الصهيونية فمن خلال امتلاك الأرض ، يمكن تنفيذ (الانقلاب الديمغرافي) ، المتمثل بتهويد فلسطين . وبرغم التغطية الإعلامية التي رافقت عمليات الاستيطان الصهيوني ، والتي استندت على العبارة المشهورة (إن فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض) . فمن الملاحظ وبعد إعلان الكيان الصهيوني ، أن الصهيونية عازمة في نشاطها الواسع النطاق لتشجيع هجرة الفلسطينيين خارج أراضيهم وإقامة المستوطنات

---

(١) ضاري رشيد السامرائي ، الفصل والتمييز العنصري في ضوء القانون الدولي العام ، (دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨٣) ، ص ٤٣٢-٤٣٣ .

(٢) في عام ١٩٦٣ أصدر وزير المالية الصهيوني مرسوماً أمر بموجبه مصادرة أراضي قرى دير الأسد والبعنة ونحف من أجل إقامة مدينة (كرمئيل) وقد شملت المخططات التي قدمت إلى لجنة مالية في الكنيسة مساحات واسعة بلغت (٥٤٤١) دونم . ينظر : حسن أمون وآخرون ، العرب الفلسطينيون في إسرائيل ، دير الأسد : مصير قرية عربية في الجليل ، ط ٢ ، (دار الكلمة ، بيروت ، ١٩٨١) ، ص ٢٠-٢٤ ؛ واصف أبو الشباب ، صورة الفلسطيني في القصة الفلسطينية المعاصرة ، ط ١ ، (دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٧) ، ص ١٩٧ ؛ خلف زامل حسين الساعدي ، الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، (مطبعة الفرات ، بغداد ، ١٩٨٦) ، ص ٦٣-٦٧ .





الصهيونية ، وإيفاد رسل ومندوبين إلى العمال والمهنيين اليهود وفي شتى الدول لحملهم على الهجرة إلى فلسطين <sup>(١)</sup> ، دون احترام لاتفاقية جنيف الموقعة سنة ١٩٤٩ الخاص بحماية المدنيين خلال فترة الحرب وتحريم العقاب الجماعي للمدنيين وتدمير ممتلكاتهم ، إلى حد أن كولونيلاً صهيونياً ذكر أنه لم يسمع أبداً بهذه الاتفاقية <sup>(٢)</sup> .

وقد برر متحدث عسكري صهيوني أعمال التدمير والإرهاب والاعتقالات الجماعية التي كانت تقوم بها السلطات الصهيونية بقوله : "إن كل ما تطلبه سلطات إسرائيل من أهالي المناطق المحتلة هو الامتناع عن تأييد العمليات التي يقوم بها رجال المقاومة العرب ، مما يدفع هذه السلطات إلى اتخاذ إجراءات مضادة" . وقال المتحدث أن نصف البيوت العربية يتم في الحالات التي تؤدي فيها آثار أقدام رجال المقاومة إلى منازل معينة <sup>(٣)</sup> .

وكرر فعل للسياسة الصهيونية العدوانية ، عقد المؤتمر التاسع لرؤساء أجهزة فلسطين في كانون الثاني ١٩٦٥ ، للتباحث في التطورات الأخيرة في قضية فلسطين ومتابعة النشاط الصهيوني في فلسطين المحتلة وفي الخارج . حضر هذا المؤتمر الذي انعقد في القاهرة وفود الدول العربية الأعضاء في الجامعة . وتم تقديم التوصيات الآتية إلى مجلس جامعة الدول العربية ، من أجل إقرارها لتكون برنامج عمل للدولة العربية لنصرة قضية فلسطين ، وهي :

١- العمل على مكافحة التمييز العنصري الذي يمارسه الصهاينة ضد الأقلية العربية في فلسطين المحتلة . ٢- إحالة موضوع الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة إلى لجنة الهجرة التي ضمت أعضاء من الدول العربية ، على ضوء المذكرات المقدمة من الأمانة

---

(١) ينظر : الملحق رقم (٣) من الأطروحة . عبد الرحمن أبو عرفه ، المصدر السابق ، ص ٧ ؛ خلف زامل الساعدي ، المصدر السابق ، ص ٦٧ ؛ فارس شرعان ، الطوفان الإسرائيلي الأكبر ، ط ١ ، (د.م ، ١٩٩٠) ، ص ٩٣ ؛ منيف الرزاز ، فلسطين والوحدة (١٩٦٩-١٩٧٥) ، ط ١ ، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٥) ، ص ١٠٧ ؛ انجلينا الحلو ، عوامل تكوين إسرائيل السياسية والعسكرية والاقتصادية ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، د.ت) ، ص ١١٢ .

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨ ، ص ٥٢٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٥٢٦ ؛ انجلينا الحلو ، المصدر السابق ، ص ١٤٨ .



الجامعة للجامعة وسورية والعراق والسعودية ، والأساليب التي تتبع في تسرب اليهود من البلاد العربية . على أن تقوم اللجنة بعرض تقريرها بهذا الشأن على مجلس الجامعة حال الانتهاء منه (١) .

بحث مجلس الجامعة العربية في دور انعقاده العادي للمدة من (١٥-٢٣) آذار ١٩٦٥ ، التوصيات المقدمة إليه من المؤتمر التاسع لرؤساء أجهزة فلسطين وتم إقرارها بالكامل ، مع تأكيد المجلس على وقوف الدول العربية الأعضاء بحزم بوجه السياسة الصهيونية الرامية إلى تهويد فلسطين (٢) .

استمرت عمليات الاستيطان بعد ذلك ، حينما برزت ظواهر جديدة أهمها تبعثر المستوطنين الصهيونيين في مدن الساحل الفلسطيني وابتعادهم عن المناطق الأخرى في الشمال والجنوب التي بقيت أقل من غيرها عرضة للتوغل السكاني اليهودي ، وقد كانت الغاية وراء إنشاء هذه المستوطنات هو تكريس واقع الاحتلال الصهيوني من خلال الانغراس في الأرض التي يتواجد فيها اليهود وبكثرة ، وذلك بقصد إعادة التوزيع الديمغرافي بما يتلائم وأهداف الكيان الصهيوني في خلق أوضاع يكون لليهود أغلبية

---

(١) رؤساء أجهزة فلسطين : وهو أحد أجهزة جامعة الدول العربية ، الذي تشكل إثر صدور قرار مجلس الجامعة المرقم (١٥٩٤) في (٧) أيلول ١٩٥٩ ، ضم أعضاء من دول الجامعة ، على أن يكون له جهازاً قوياً متفرعاً مختصاً بجميع ما يتعلق بالقضية الفلسطينية من مختلف نواحيها السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها ، وباشرت مهامها وعقدت عشرة اجتماعات لرؤساء هذه الأجهزة ، كانت أولها في الفترة من (١١-١٩) شباط ١٩٦١ . حتى المؤتمر التاسع في كانون الثاني ١٩٦٥ . وتوقف هذا الجهاز عن مداولة أعماله واجتماعاته بعد أحداث عدوان (٥) حزيران ١٩٦٧ . للمزيد من التفاصيل . ينظر : ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، مذكرة إلى مجلس الجامعة في دور انعقاده العادي الـ(٦٠) بشأن استئناف اجتماعات مؤتمر رؤساء أجهزة فلسطين ، الرقم (٣/٢/٦٠) ، في (٧) نيسان ، ١٩٧٣ ، ص ٢٠٥ ؛ ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، تقرير إلى المؤتمر التاسع لرؤساء أجهزة فلسطين في كانون الثاني ١٩٦٥ حول التطورات الأخيرة في فلسطين خلال كانون الأول ١٩٦٤ ، ص ١٦٤-١٦٥ ؛ ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، مذكرة من الأمين العام إلى مجلس الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في دور انعقاده الـ(٤٣) بشأن توصيات إدارة السكرتارية ، الرقم (١/٢/٤٣) ، في (١٥) آذار ١٩٦٥ ، ص ١٧٨-١٨٠ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده الـ(٤٣) ، ص ١٧٥-١٧٦ .

راجحة في كل المناطق التي تشملها حدود دولتهم المزعومة<sup>(١)</sup> . إلى جانب ازدياد التعسف والاضطهاد الصهيوني ضد الأهالي الفلسطينيين والتي شملت كافة جوانب الحياة من التعليم والصحة والخدمات العامة وغيرها والتي كانت محط أنظار الدول العربية ، بسبب التمييز العنصري الذي طغى على هذه الخدمات<sup>(٢)</sup> .

وفي خطاب ألقاه الرئيس المصري جمال عبد الناصر في جمعية الصداقة العربية - السوفيتية في موسكو بتاريخ (٣١) آب ١٩٦٥ ، انتقد بشدة الإجراءات العنصرية العدوانية التي تتبعها السلطات الصهيونية في أرض فلسطين . داعياً الدول العربية إلى ضرورة اتخاذ موقف عربي حاسم وصريح منها<sup>(٣)</sup> .

عقد مؤتمر القمة العربي الثالث في الدار البيضاء للمدة من (١٣-١٧) أيلول ١٩٦٥ ، بحضور وفود الدول العربية الأعضاء ، وبعد التباحث في آخر التطورات الخطيرة في قضية فلسطين ، أهمها سياسة الإرهاب والتجهيز الجماعي التي مارستها سلطات الاحتلال الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني ، فضلاً عن التمييز العنصري الذي مارسته هذه السلطات والتي شملت كافة جوانب الحياة . تم التوصل إلى مجموعة من القرارات التي أكدت في مضمونها ضرورة دعم التضامن العربي المشترك لمواجهة تلك السياسة ،

---

(١) ينظر الملحق رقم (٤) من الأطروحة . صبحي طه ، الاستيطان بين الموقع الأيدلوجي والخطة السياسية ، مجلة (شؤون فلسطينية) ، العدد (٥٨) ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٦) ، ص ٧٧ ؛ حامد عبد الله ربيع ، الاستيطان والسياسة الإسرائيلية ، مجلة (قضايا عربية) ، العدد (١١) ، (المؤسسة العربية للدراسات والشر ، بيروت ، ١٩٨٠) ، ص ٧١ .

(٢) تقدر المصادر الصهيونية النسبة المئوية لطلبة المرحلة الابتدائية من العرب إلى مجموع الطلبة اليهود في عام ١٩٦٤ بـ (١٠.٢%) ، وفي عام ١٩٦٥ بـ (١١.٢%) ، وتقدر معظم المصادر العربية الذين يجهلون القراءة والكتابة بين أبناء العرب من هم في سن التعليم الإلزامي حتى أواخر الستينات بـ (٣٠-٣٥%) من مجموع الأطفال ممن هم في سن التعليم الإلزامي ، وتذكر المصادر الإحصائية اليهودية أن هذه النسبة كانت في العام الدراسي (١٩٦٠-١٩٦١) (٤٩.٥%) في القطاع العربي يقابلها (١٢.٦%) في الجانب اليهودي . ينظر : ردينة جميل صدقي عبد المجيد ، سياسة إسرائيل التعليمية تجاه الأقلية العربية في فلسطين المحتلة من ١٩٤٨-١٩٦٧ ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٩٦-١٠١ .

(٣) الوقائع العربية ( تموز - أيلول) لعام ١٩٦٥ ، ص ٤٥٠-٤٥١ .



واستنكار التمييز العنصري في فلسطين ، الذي هو أحد أوجه التمييز العنصري الذي مارسته السلطات البريطانية في جنوب إفريقيا <sup>(١)</sup> .

لم تكن قرارات مؤتمر القمة العربي الثالث ، ذات تأثير على السياسة الصهيونية في فلسطين ، لمنع حالات التهجير الجماعي للفلسطينيين خارج بلادهم ، أو الحد من الهجرة اليهودية إلى فلسطين . وما يثبت صحة ذلك ، هو ارتفاع عدد السكان اليهود في فلسطين خلال العام ١٩٦٦ ، بحيث أصبحوا يشكلون نسبة أكثر من (٥٠%) من سكان البلاد الأصليين ، وما رافقه من انخفاض في حركة البناء وانتشار أزمة اقتصادية وعملية ، كان لها الأثر السلبي في ازدياد عدد العرب الفلسطينيين الذين غادروا فلسطين ، وارتفاع عدد العاطلين عن العمل الذين بلغ عددهم خلال الربع الأخير من عام ١٩٦٥ إلى (٤٤.١٠٠) ألف ، أي (٤.٧%) نسبة البطالة من القوة العاملة <sup>(٢)</sup> . إلى جانب ازدياد عدد المستوطنات الصهيونية داخل فلسطين <sup>(٣)</sup> .

وأثناء انعقاد مجلس جامعة الدول العربية لدورته العادية للمدة من (٣-٨) كانون الثاني ١٩٦٦ ، بحثت الوفود العربية المشاركة التقارير والمذكرات المرفوعة إلى المجلس ، عن ازدياد عدد اليهود المهاجرين إلى فلسطين ، والأوضاع الاقتصادية الناجمة عن الهجرة ، وبعد نقاش طويل بين تلك الوفود تم الاتفاق على الرفض الكامل للهجرة اليهودية إلى فلسطين ، ومطالبتهم لمجلس الأمن على ضرورة اتخاذ قرار يقضي على هذه الظاهرة لما سببته من مشاكل واضطرابات داخل البلاد المحتلة . كما ندد المجلس بسياسة السلطات الصهيونية واضطهادها للسكان الأصليين ، من خلال الاعتداء عليهم واعتقالهم وهدم ديارهم وتشريدهم ومنعهم من مزاولة العمل وإقامة الشعائر الدينية ، لغرض الاستيلاء على القرى والمدن العربية <sup>(٤)</sup> .

(١) ق/ق - المكتب الثقافي ، مؤتمر القمة العربي الثالث ، ص ٣١ .

(٢) إلياس سعد ، الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٦٩) ، ص ٨٥-٨٦ .

(٣) ينظر الملحق رقم (٥) من الأطروحة ؛ وديع حداد ، قضايا الهجرة اليهودية التناقض بين مصالح الصهيونية ومصالح اليهود ، مجلة (شؤون فلسطينية) ، العدد (٧٨) ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٨) ، ص ١٢٤ .

(٤) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي (٤٤) لمجلس جامعة الدول العربية للمدة من (٣-٨) كانون الثاني ١٩٦٦ ، تقرير الأمين العام لجامعة

وبتاريخ (١٤) آذار ١٩٦٦ ، عقد رؤساء الحكومات العربية اجتماعهم في القاهرة ، للبحث في جملة من القضايا من بينها ، سياسة الإرهاب الوحشي في فلسطين . وفي ختام الاجتماع قرر رؤساء الحكومات العربية دعم صمود الشعب العربي في فلسطين من خلال إرسال المعونات المادية والمعنوية . ومناشدة المنظمات الدولية وخصوصاً الداعية إلى حقوق الإنسان ، لوضع حد للمجازر الدموية التي ترتكب بحق الشعب العربي في فلسطين . ورفض الاستيطان الصهيوني الذي هو تأكيد عن عزم سلطات الاحتلال على تغيير هوية فلسطين (١) .

نشرت الصحف الهندية في شهر آب من عام ١٩٦٦ ، بعض وقائع وتفاصيل التعذيب الوحشي الذي يلاقيه المعتقلون في السجون والمعتقلات الصهيونية . الذين أدخلوا لأسباب واهية بهدف الضغط عليهم ودفعهم إلى ترك فلسطين . حيث ذكر مراسل صحيفة (ستيتمان) الهندية في الشرق الأوسط حقائق عن أساليب التعذيب والخداع والمكر التي تتبعها سلطات الاحتلال لبث الفرقة والانقسام بين عرب فلسطين (٢) .

نتيجة لما نشرته هذه الصحف وغيرها من الصحف الأخرى ، وما تناقلته وكالات الأنباء العربية والعالمية عن معاناة الشعب العربي في فلسطين . عقدت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في القاهرة اجتماعاً في أوائل شهر أيلول ١٩٦٦ (٣) . للبحث في هذه المعاناة ، فتم التوصل إلى بعض التوصيات الخاصة بهذا الجانب حيث أكدت اللجنة السياسية معارضتها للهجرة الفلسطينية ، واعتبارها تجاوزاً واضحاً من جانب الكيان الصهيوني ، على حق شعب عربي عاش في أرض فلسطين منذ آلاف السنين . والامتناع عن تقديم أية تسهيلات لعدم تشجيع هذه الظاهرة ، سواء عن طريق السلطات العربية الرسمية أو سفاراتها وقنصلياتها في الخارج ، وذلك بهدف الإبقاء على شخصية شعب فلسطين ووجوده القومي (٤) .

---

الدول العربية عن أعمال المجلس في (٨) كانون الثاني ١٩٦٦ ، ص ١٩-٢٠ ؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية والصراع العربي-الإسرائيلي ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٣) ، ص ٧٤ .  
(١) الحكم دروزه ، المصدر السابق ، ص ٤٠٨ ؛ الوقائع العربية (كانون الثاني - آذار) ١٩٦٦ ، ص ١٣ .

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨ ، ص ٥٢٧ .

(٣) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦ ، وثيقة رقم (١٧٥) ، ص ٣٧٩ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٣٩٧-٣٩٨ ؛ ضاري رشيد السامرائي ، المصدر السابق ، ص ٤٧٩ .

وبحلول عام ١٩٦٧ ، شرعت السلطات الصهيونية ، القيام بسلسلة من الإجراءات بهدف السيطرة على أراضي المواطنين العرب ، حيث تمت مصادرة مساحات واسعة من الأراضي وتدمير عدد من القرى العربية في الأراضي المحتلة . والقيام بعمليات ترحيل للعرب الفلسطينيين لغرض إقامة المستوطنات الصهيونية . وعملياً أصدرت سلطات الاحتلال عدداً من القوانين التي مهدت من خلالها إتمام مخطتها في السيطرة والاستيعاب ، كقانون أملاك الغائبين الذي وضع للاستيلاء على أراضي الفلسطينيين التي لم يتواجدوا فيها ، أو طردوا من المناطق المحتلة حتى عام ١٩٦٧ <sup>(١)</sup> . أما عن أساليب التعامل الصهيوني مع السكان العرب فقد شهد عام ١٩٦٧ ، شتى أنواع أساليب الضغط المعنوي والإرهاب والتهديد والتخويف والطرد الكيفي . مما كان دافعاً لهجرة العرب إلى الدول العربية المجاورة لفلسطين كـ(سورية والأردن ولبنان) وبأعداد متزايدة . ومن بقي من هؤلاء السكان فقد تعرض لأشد العقوبات وأقساها . لا سيما تلك التي كان يعاني منها العاملين منهم وفي قطاعات مختلفة كالصناعة والزراعة . إذ كشفت المصادر الصهيونية المزيد عن ظروف العبودية الحقيقية التي يعيشها العمال العرب لا سيما في المستوطنات الصهيونية <sup>(٢)</sup> . والتي زادت حدتها أثر ازدياد الهجرة اليهودية والتي بلغت أعقاب عدوان حزيران ١٩٦٧ أكثر من (١٢.٢٧٥) ألف مهاجر <sup>(٣)</sup> . إلى جانب تطور الأهداف الصهيونية والتي تعتبر بمثابة نقطة تحول في السياسة الصهيونية . حيث أضحت منطق التعامل القومي هو محور التعامل في المنطقة ، وراحت سلطات الاحتلال تكثف من سياسة الإرهاب وخلق المشاكل الداخلية للدول العربية بقصد تجزئتها ، وخلق واقع يسمح لها أن تتحكم في المنطقة بما يتلائم ومفهوم الدولة القائد . ذلك الواقع الذي تمثل بضم

(١) غازي إسماعيل رابعه ، المصدر السابق ، ص ١٥٣ ؛ محمود الشبيبي ، الصهيونية في الميزان ، (د.م ، ١٩٩٧) ، ص ١١٦-١١٧ ؛ عبد الرحمن أبو عرفه ، المصدر السابق ، ص ٢١-٢٢ ؛ الحكم دروزه ، المصدر السابق ، ص ٦٧-٧٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٢ ؛ السياسة السكانية العامة لمجتمع الحرب الإسرائيلي ، ط ١ ، (مطابع الكرمل ، بيروت ، ١٩٨١) ، ص ٣٨-٣٩ .

(٣) تيسير النابلسي ، حركة الهجرة اليهودية بعد عدوان ١٩٦٧ ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧١) ، ص ٢٨ ؛ عبد الرحمن أبو عرفه ، المصدر السابق ، ص ٦٧ ؛ إلياس سعد ، المصدر السابق ، ص ٩٠-٩١ ؛

مناطق جديدة إلى العدو الصهيوني بعد عدوانه الغاشم وهي (مرتفعات الجولان ، القدس ، غزة ، الضفة الغربية) ، مما أتاح له اتباع نفس السياسة العنصرية على سكان تلك المناطق ، والطرده الجماعي الفوري دون محاكمة لكل الفلسطينيين ، والاقتصاص الجماعي من سكان القرى العرب ، إلى جانب أعمال النسف والإبادة لقرى بأكملها <sup>(١)</sup> .

لقد جاء عدوان حزيران ليضيف مأساة أخرى للاجئين . إذ بلغ عدد الفلسطينيين الذين شردوا من الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة لسياسة الإرهاب الصهيوني ما يقارب (٤١٠.٢٤٨) ألف نسمة ، فضلا عن هؤلاء فهناك مائة ألف شخص شردوا من المناطق المحتلة في سورية ، وبين (٦٠) إلى (٧٠) ألف شردوا من شبه جزيرة سيناء ، ونحو (٣٠٠) ألف رحلوا من منطقة السويس ، وجدير بالذكر أن أسباب جلاء الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة كان بسبب خوفهم من أن يذبخوا على أيدي الصهاينة ، ورغبتهم في عدم العيش في ظل حكم صهيوني عسكري مباشر <sup>(٢)</sup> .

(1) Letter From U.A.R. President Nasir to the Arab Heads of State on the need for a unified Stand, Document No. 355, Cairo, June 6, 1967; P. 588;

تذكر المصادر حالات كثيرة من القتل الجماعي والقبور الجماعية بحق الشعب العربي الفلسطيني ، حيث روى فتاح محمد الغريب الذي قضى سنة في الجامعة الأمريكية ببيروت ، وعمل مع الأونروا في مخيم رفح ، أنه شاهد في المخيم إطلاق النار على (٢٣) رجلاً فلسطينياً وتركهم مطروحين في الشارع عدة أيام لإرهاب الآخرين ، وأخيراً دفنوا في قبر جماعي . ينظر كذلك : لجنة سيدات الأعلام العربيات ، المصدر السابق ، ص ٤٥ ؛ فضل عباس طلال ، السياسة الإقليمية الإسرائيلية والتعامل مع دول لأطراف في منطقة الشرق الأوسط ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية العلوم السياسية قسم البحوث والدراسات الفلسطينية ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ٤٨-٤٩ ؛ غازي إسماعيل رابعه ، المصدر السابق ، ص ١٥٣-١٥٤ ؛ تيسير النابلسي ، المصدر السابق ، ص ١٣٥-١٥٨ ؛ ريتشارد ستيفنز ، إسرائيل وجنوب أفريقيا ، دراسة مقارنة بين العنصرية والاستعمار الاستيطاني ، أبحاث المؤتمر الفكري حول الصهيونية ، بغداد (٨-١٢) تشرين الثاني ١٩٧٦ ، ص ١٠٩ ؛ إلياس سعد ، المصدر السابق ، ص ١٩٩-٢٠٠ ؛ محمود عوض ، التاريخ السري للإرهاب وجذور الإرهاب في الشرق الأوسط ، مجلة (الباحث العربي) ، العدد (٦) ، (مركز الدراسات العربية ، لندن ، ١٩٨٦) ، ص ٢٦ .

(٢) أميرة حبيبي ، النزوح الثاني دراسة ميدانية تحليلية لنزوح ١٩٦٧ ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٠) ، ص ١١٥-١٤٩ ؛ عادل حامد الجادر وعزيز عبد المهدي الردام ، المصدر السابق ، ص ٢٣٦-٢٣٧ ؛ ميرون بنفيستي ، الضفة الغربية وقطاع غزة بيانات وحقائق أساسية ، ترجمة : ياسين جابر ، (دار الشروق ، عمان ، د.ت) ، ص ٢٤-٢٦ ؛ فايز صايغ ، المصدر السابق ،

أمام هذا الوضع ، أرسل محمود رياض وزير خارجية مصر في (٢٢) حزيران ١٩٦٧ ، مذكرة إلى السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة (يوثانت) ، أبلغه فيها أن السلطات الصهيونية أعلنت رسمياً في (٢١) حزيران ، أنها طردت (٤٠٠) عربي من قطاع غزة ، وأنها تواصل عملية الطرد متحدية بذلك قرارات مجلس الأمن . مطالباً إياه ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة الموقف <sup>(١)</sup> . رفعت نسخة من هذه المذكرة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية . والتي بدورها أجلت البت في موضوع المذكرة إلى حين انعقاد مؤتمر القمة العربي المقرر عقده في الخرطوم من العام نفسه <sup>(٢)</sup> .

عقد مؤتمر القمة العربي الرابع في الخرطوم للمدة من (٢٩) آب - (١) أيلول ١٩٦٧ ، والذي تم فيه دراسة المواضيع المقدمة في جدول أعماله . حيث شهد المؤتمر تقديم مذكرة من حركة التحرير الوطني (فتح) إلى الرؤساء والقادة العرب ، نبهتهم فيها إلى التآمر الفاضح الذي يتعرض له النضال الفلسطيني ، إذ جاء فيه : "كان اضطهاد وتعذيب وقتل أحرار فلسطين مؤامرة مدبرة تمارسها السلطات الصهيونية في الأراضي المحتلة . . . نتلمس أمامها التخاذل والتهرب والاستسلام لما يزرعه اليهود ويخلقونه

---

ص ٣٥ ؛ حامد عبد الله ربيع ، الاستيطان والسياسة ، ص ٧٤ ؛ مايكل آدمز ، معاملة إسرائيل للعرب في الأرض المحتلة ، مجلة (فلسطين) ، العدد (٢) ، (مركز الدراسات الفلسطينية ، بغداد ، ١٩٧٧) ، ص ٥٤-٥٥ ؛ جمال أبو حمدان المحامي ، الخروج الثاني نزوح ١٩٦٧ ، من فلسطينيات ، المجموعة الثانية ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٦٩) ، ص ١٦٩-١٧٢ ؛ سعدات حسن وآخرون ، السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية ، ندوة ، مجلة (شؤون فلسطينية) ، العدد (٣٧) ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٤) ، ص ٧٤ ؛ السياسة السكانية العامة ، ص ٤٥-٤٦ .

(١) رفضت السلطات الصهيونية الانصياع إلى قرار وقف إطلاق النار الصادر من مجلس الأمن ذو الرقم (٢٣٤) في (٧) حزيران ١٩٦٧ . ينظر : جريدة (الفجر الجديد) ، بغداد ، العدد (١٦٢٥) ، في (٢٢) حزيران ١٩٦٧ ؛ جريدة (الثورة العربية) ، بغداد ، العدد (٩١٥) ، في (٢٢) حزيران ١٩٦٧ ؛ شريف جويد العلوان ، المصدر السابق ، ص ٦٧ ؛

Speech of Israeli Information Ministr Calilion Israel's Post – War Position, Document No. 92, Eilat, June 27, 1967; P.100.

(٢) جريدة (الثورة العربية) ، بغداد ، العددان (٩١٥) و(٩١٦) ، في (٢٢) و(٢٣) حزيران ١٩٦٧ .





من وضع يماثل في خطورته عام ١٩٤٨ و ١٩٤٩ بالاتفاق مع المستعمرين ، إلام هذا القصور والتراخي ، هل هي مأساة جديدة يقبض الحكام ثمنها بخساً ؟ " (١) .

وبعد نقاش طويل بين الوفود المشاركة في مؤتمر القمة ، صدر البيان الختامي عن المؤتمر في الأول من أيلول عام ١٩٦٧ ، جاء فيه : "وعبر أصحاب الجلالة والفضامة الملوك والرؤساء وممثلوهم عن إيمانهم الراسخ وعزمهم الأكيد على ضرورة مواصلة العمل العربي الموحد من أجل صيانة الحق المقدس لشعب فلسطين في وطنه ، ويناشد القادة العرب المجتمعون شعوب وحكومات العالم أن يعملوا لتأييد هذا الحق العادل لاتخاذ مواقف إيجابية إزاء دولة الاستعمار الصهيوني التي تحول بين شعب فلسطين وبين ممارسته لهذا الحق " (٢) .

تلا مؤتمر القمة العربي الرابع ، انعقاد الدورة العادية لمجلس جامعة الدول العربية للمدة من (١١-١٣) أيلول ١٩٦٧ ، وهو الاجتماع الأول لمجلس الجامعة بعد عدوان حزيران ، تباحثت فيها الوفود العربية المشاركة في المذكرة الموجهة إلى الأمانة العامة من سفارة الجمهورية العراقية في القاهرة ، والمتضمنة حقائق عن الممارسات الصهيونية من أجل الضغط على العرب في المناطق المحتلة ، بغية تهجيرهم بصورة جماعية إلى كندا وأستراليا (٣) . كذلك ناقش المجلس المذكرة الموجهة إلى الأمانة العامة من وزارة خارجية

---

(١) حركة التحرير الوطني (فتح) : تم الاتفاق على قيام حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) ، بعد الاعتداء الإسرائيلي - الفرنسي - البريطاني (الثلاثي) على مصر عام ١٩٥٦ ، واحتلال قطاع غزة . وكانت أهداف الحركة المعلنة عام ١٩٥٨ تتركز في تحريك الوجود الفلسطيني وبعث الشخصية الفلسطينية محلياً وعربياً ودولياً ، من خلال المقاتل الفلسطيني القادر على تحطيم أسطورة المناعة الإسرائيلية واستقطاب الجماهير الفلسطينية . وفي الكويت كان في طليعة الشباب الفلسطيني مؤلف الحركة أبو عمار ياسر عرفات ، وفي دمشق كان حسام الخطيب ومحمود الخالدي ، وفي الأردن محمد راتب وفي السعودية وقطر محمد يوسف النجار ، وفي ألمانيا الغربية كان هاني الحسن وهائل عبد الحميد ، وفي النمسا كان يحيى عاشور . ينظر : نجيب الأحمد ، المصدر السابق ، ص ٦٨٦-٦٨٧ ؛ ق/ق - المكتب الثقافي ، مؤتمر القمة العربي الرابع ، ص ٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١١-١٣ .

(٣) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ (٤٨) لمجلس الجامعة للمدة من (١١-١٣) أيلول ١٩٦٧ ، الرقم (ق/٢٣٤٦/٤٨/ج-٢) ، في (١١) أيلول ١٩٦٧ ، ص ٣٢٠-٣٢١ ؛ ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، قرار مجلس جامعة الدول العربية في دوري انعقاده العاديين الـ (٤٨) و (٤٩) للمدة من (١١) أيلول ١٩٦٧ حتى



الجمهورية العربية السورية ، بشأن ممارسة سلطات الاحتلال لأعمال القتل والإرهاب بحق الشعب العربي في فلسطين . إلى جانب إقامة المستوطنات الصهيونية بعد الاستيلاء على الأراضي العربية دون أي وجه شرعي أو قانوني <sup>(١)</sup> . وبعد نقاش طويل خرج المجلس بعدة قرارات ، وهي :

- ١- التركيز على المطامع الصهيونية التوسعية ، لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة .
  - ٢- مناشدة العالمين المسيحي والإسلامي لتأييد العرب من أجل استعادة أراضيهم وحماية المقدسات .
  - ٣- الاستفاضة في شرح جرائم الحرب التي اقترفتها السلطات الصهيونية .
  - ٤- تصوير مأساة النازحين .
  - ٥- بيان المحاولات الصهيونية الرامية إلى تغيير النظم الإدارية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في المناطق المحتلة .
  - ٦- التأكيد على حق العرب في أراضيهم وضرورة التمسك بوطنهم <sup>(٢)</sup> .
- وعند انعقاد مجلس وزراء الإعلام العرب في بنزرت للمدة من (٢٧-٣٠) أيلول ١٩٦٧ ، تابحت الوفود المشاركة في مقررات اجتماع مجلس الجامعة العربية الأخير . والخروج بتوصيات أكدت في مضمونها على حرص الدول العربية على التقيد بوحدة الهدف وتعميق الإيمان بالوحدة العربية ، وتوعية الجماهير العربية بحقوقهم في العيش بسلام ، ومعارضة السياسة الصهيونية في المناطق العربية المحتلة وتعبئة الجماهير لمواصلة النضال وعلى كل المستويات والمجالات حتى يتم استرداد الحق العربي .

---

(٧) آذار ١٩٦٨ ، ج ٦ ، (دار الهنا ، القاهرة ، ١٩٦٨) ، ص ١-٢ ؛ ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مذكرة سفارة الجمهورية العراقية في القاهرة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، الرقم (ق/٧/٩/٤٠٦١) ، في (٨) آب ١٩٦٧ ، مرفق رقم (١) ، ص ٣٢١ .

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مذكرة من وزارة خارجية الجمهورية العربية السورية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، (عاجل وسري) ، الرقم (ع/٢٣/٣/٢/٨/٢٧٢٦) ، في (٣١ آب ١٩٦٧) ، مرفق رقم (٣) ، ص ٣٢٣ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي (٤٨) ، المصدر السابق ، ص ٣٢٨-٣٢٩ ؛

فضلاً عن تأكيد مجلس وزراء الإعلام العرب لمقترح الجامعة العربية في الإسهام في (العام الدولي لحقوق الإنسان) في ضوء الظروف الراهنة . من خلال برنامج الداعي إلى المشاركة في المؤتمرات الدولية الداعية إلى حماية حقوق الإنسان وفصح السياسة الصهيونية القائمة على الاضطهاد العنصري في فلسطين (١) .

استمرت سلطات الاحتلال الصهيوني في الشهور الأخيرة من عام ١٩٦٧ ، بممارسة أعمال القمع والإرهاب ضد المواطنين العرب في الأراضي المحتلة . وقد برزت بصورة واضحة انتفاضة هؤلاء المواطنين ضد سلطات العدو ، وإعلان رفضهم المطلق لكل ما تتخذه هذه السلطات من إجراءات تهدف بها ضمان الأقلية اليهودية ، وسيطرتها على الأراضي العربية . واستكمال إجراءات ضم هذه الأراضي إلى جسم الدولة اليهودية وإسكان مواطنين يهود فيها (٢) . ولقد شهدت المدن العربية المحتلة خلال الأيام الأولى من عام ١٩٦٨ موجات متتالية من الإضرابات وأعمال العنف بشكل لم تستطع السلطات الصهيونية إنكاره ، إذ عمت مدن غزة ونابلس والخليل والقدس وطولكرم والعريش ، اضطرابات ، شاركت فيها النساء على الرغم من اعتقال عدد كبير منهن ، ووقع عدد كبير من الضحايا نتيجة أعمال العنف والقمع الوحشية التي جابهت بها القوات الصهيونية المسلحة هذه الإضرابات (٣) .

كان لهذه الإضرابات وقعها وأثرها على السياسة العربية ، التي استطاعت متأثرة بها ، أن تتخطى الحدود التي كانت قائمة أمامها ، لتتفتح على أكبر عدد ممكن من دول العالم ، وبعد أن كانت السياسة العربية قاصرة على مجموعة من الدول الصديقة والمحبة

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، قرار مجلس وزراء الإعلام العرب في دور انعقاده الطارئ في بنزرت بين (٢٧-٣٠) أيلول ١٩٦٧ ، الرقم (ق٢٣٧٦/٤٨د/ج١٠) ، في ٣٠ أيلول ١٩٦٧ ، ص٢٨-٤٠ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير الأمين العام إلى مجلس الجامعة في دور انعقاده العادي في (٦) شباط ١٩٦٨ ، عن أوضاع المواطنين العرب في المناطق المحتلة بعد عدوان حزيران ١٩٦٧ ، ص٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٧-٨ ؛ المؤتمر الصهيوني السابع والعشرون ١٩٦٨ ، ج٢ ، الجلسات والقرارات ، (مركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٧١) ، ص٩٨٧-٩٩٢ .

للسلام ، استطاعت أن تصل إلى مجموعة كبيرة من دول العالم ، كاشفة لها واقع الحق العربي وشرعيته أمام زيف السياسة الصهيونية وخداعها <sup>(١)</sup> .

إذ قامت وفود الدول العربية لدى الأمم المتحدة ، وبتأييد من جامعة الدول العربية ، بإرسال مذكرة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة (يوثانت) وذلك في مطلع عام ١٩٦٨ . اتهمت فيها الكيان الصهيوني بارتكاب أعمال اضطهاد وتعذيب وقمع في الأراضي العربية المحتلة . وأنه ينبغي على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات مناسبة وفعالة لوقف هذه العمليات <sup>(٢)</sup> .

وفي اجتماع مجلس الجامعة العربية للمدة من (٤-٧) آذار ١٩٦٨ في القاهرة ، نظر المجلس إلى توصية لجنة الشؤون السياسية ، المتضمنة دعم الكفاح العربي المسلح ضد الاحتلال الصهيوني لفلسطين ، والتمييز العنصري الذي قام عليه الاحتلال ، متخذاً منه قاعدة لأعماله الإجرامية ، فتم إقرارها بالكامل من قبل الجامعة مع تأكيده على دعم الكفاح العربي المسلح مادياً ومعنوياً . مادياً : عن طريق التزام الدول الأعضاء في الجامعة بدفع حصصها المقررة عليها إلى خزانة الجامعة العربية لدعم المجهود الحربي الفلسطيني . أما معنوياً : من خلال توفير تغطية إعلامية متكاملة دعماً للقضية الفلسطينية ، عربياً وعالمياً <sup>(٣)</sup> .

بناء على المذكرة التي رفعتها وفود الدول العربية لدى الأمم المتحدة إلى (يوثانت) السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة في مطلع ١٩٦٨ . قرر مجلس الأمن إرسال ممثل خاص عن الأمم المتحدة لدراسة أوضاع العرب في الأراضي المحتلة ، والمعاملة التي

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير الأمين العام إلى مجلس الجامعة في دور

انعقاده العادي في (٦) شباط ١٩٦٨ ، المصدر السابق ، ص ٨ .

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨ ، ص ٥٢٧ .

(٣) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي (٤٩)

لمجلس الجامعة للمدة من (٤-٧) آذار ١٩٦٨ ، قرارات مجلس جامعة الدول العربية ، الرقم

(ق٢٣٧٧/٤٩د/جـ٢) ، في (٤) آذار ١٩٦٨ ، ص ٩٧ ؛ المصدر نفسه ، الرقم

(٢٣٨٠/٤٩د/جـ٤) ، في (٧) آذار ١٩٦٨ ، ص ٩٧-٩٨ ؛ المصدر نفسه ، الرقم

(٢٣٨٨/٤٩د/جـ٤) ، في (٧) آذار ١٩٦٨ ، ص ٩٨ ؛ ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة

السكرتارية ، تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى الأمانة العامة عن أعمال مجلس الجامعة

في دور انعقاده (٤٩) في (٨) آذار ١٩٦٨ ، مرفق رقم (٤) ، ص ٢٥٠ .



يلقاها هؤلاء من جانب السلطات الصهيونية وذلك في اجتماعه بتاريخ (٢٧) أيلول ١٩٦٨ الذي صدر بأغلبية الأصوات ، فتم إيفاد مبعوث السكرتير العام وهو (غونار يارنج) إلى منطقة الشرق الأوسط<sup>(١)</sup> .

وفي (٢٩) أيلول ١٩٦٨ ، اجتمع مجلس الوزراء الصهيوني لبحث قرار مجلس الأمن ، وتم الإعلان أن مجلس الوزراء قرر أنه يمكن لمبعوث الأمم المتحدة زيارة الأراضي العربية التي تحتلها القوات الصهيونية لتقديم تقريره عن حالة المدنيين العرب هناك ، على أساس أن يقدم أيضا تقريراً عن موقف الطوائف اليهودية في الدول العربية<sup>(٢)</sup> .

وقد بات واضحاً الآن أن الكيان الصهيوني قد اتخذ من قرار مجلس الوزراء موقفاً ثابتاً لن يتزحزح عنه بالرغم من أية اتصالات أو مساع أو قرارات عربية وعالمية ، ذلك الموقف الذي تمثل في اغتصاب الأرض العربية ، وطرد السكان العرب من فلسطين ، وبناء دولة يهودية لهم .

ففي تصريح لـ(أبا أيان Aba Eban) وزير الخارجية الصهيوني ، في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في (٨) تشرين الأول ١٩٦٨ ، والنقاط التي عرضها كمقترحات إلى الجمعية لحل قضية فلسطين ، والتي نصت على :

١- إنهاء حالة الحرب لا يغني شيئاً بالنسبة إلى إسرائيل ، وأن المطلوب هو صلح (تعاقدي) يبدأ من الصفر .

٢- إن الحدود التي يتفق عليها ينبغي أن يراعى فيها (أمن إسرائيل) .

٣- المطالبة بأن تبقى الحدود مفتوحة بحيث يقام في المنطقة نظام أشبه بالنظام القائم الآن في أجزاء معينة من أوروبا الغربية .

٤- المطالبة بأن يكون هناك اعتراف ثنائي متبادل وتعاقدي مع كل دولة عربية بضمان سيادة وسلامة الأراضي<sup>(٣)</sup> .

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية عن اجتماع مجلس الأمن في (٢٩) أيلول ١٩٦٨ ، ص ٢-٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣ .

(٣) أبا أيان : ولد سنة ١٩١٥ في جنوب إفريقية ، وتلقى دراسته الجامعية في جامعة كمبردج في قسم الدراسات الشرقية ، وتعلم العربية ، التحق بمشاة الجيش البريطاني ، ونقل إلى القاهرة عام ١٩٤١ بناءً على طلبه وفي مكتب وزير الدولة البريطاني في عام ١٩٤٦ ، انتمى إلى



كانت مقترحات أبا إيبان محل تعليق ونقد من الدوائر العربية ، التي رفضت هذه المقترحات رفضاً تاماً . ففي حديث للأمين العام لجامعة الدول العربية إلى وكالة الأنباء العربية ، جاء فيه : إن هذه المقترحات لا تتضمن جديداً ، بل هي استمرار لنفس السياسة التي اتبعتها السلطات الصهيونية منذ بداية الأزمة" . والتي أدت إلى حالة من الجمود أصابت مهمة يارنج ومن ثم أفشلتها فيما بعد (١) .

وفي تصريح آخر لمصدر رسمي عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، انتقد فيه بشدة هذه المقترحات ، مؤكداً جملة من الحقائق ، هي :

١- أنها غير متفقة أساساً مع قرار مجلس الأمن ذو الرقم (٢٤٢) ، ولم تشر إلى قبول الكيان الصهيوني له .

٢- عدم ذكر كلمة واحدة عن الانسحاب من الأراضي المحتلة وفقاً للفقرة الأولى من قرار مجلس الأمن ذو الرقم (٢٤٢) لعام ١٩٦٧ .

٣- أن الكيان الصهيوني لا يزال يعتبر أن المفاوضات المباشرة بينه وبين العرب هي نقطة الأساس للتوصل إلى حل مرضٍ لكلا الطرفين .

٤- أنها أخرجت الشعب الفلسطيني والأمم المتحدة عن موضوع التسوية (٢) .

---

المكتب السياسي للوكالة اليهودية واختص بالشؤون العربية ، في ١٩٤٧ ، أصبح ضابط ارتباط الوكالة اليهودية مع اللجنة الخاصة بفلسطين في الأمم المتحدة ، عام ١٩٤٨ عين مندوباً دائماً لإسرائيل في الأمم المتحدة حتى ١٩٥٩ ، ومن ١٩٥٩ حتى آب ١٩٦٠ عين وزيراً بلا وزارة بعد أن انتخب عضواً في الكنيست في عام ١٩٦٠ حتى كانون الثاني ١٩٦٦ ، أصبح وزيراً للتعليم والثقافة ، في ١٩٦٦ أصبح وزيراً للخارجية حتى ١٩٧٤ . له مؤلفات عديدة منها : (الصهيونية والعالم الغربي) و(صوت إسرائيل) ، نشرت سيرته الذاتية عام ١٩٧٨ . ينظر : نجدة فتحي صفوت ، جهاز الدبلوماسية الإسرائيلية وكيف يعمل ، ط ١ ، (مركز الدراسات الفلسطينية ، بغداد ، ١٩٨٢) ، ص ٧٤-٧٥ ؛ ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير الأمين العام إلى مجلس الجامعة عن اجتماع مجلس الأمن ، ص ٣-٤ .

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية عن رد الفعل العربي للمقترحات التي قدمها وزير خارجية إسرائيل في (١٠) تشرين الأول ١٩٦٨ ، ص ٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤-٥ .



رغم الجهود التي بذلها يارنج في سبيل التوصل إلى حل سلمي يضمن للشعب الفلسطيني العيش بسلام في أراضيه ، إلا أن الاعتداءات الصهيونية على حقوق الشعب الفلسطيني من خلالها ممارسة سياسة البطش والتتكيل ضدهم ، وازدياد عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين يقابلها زيادة أخرى في أعداد الفلسطينيين الذين اضطروا إلى ترك بلادهم للتخلص من تلك السياسة . كانت لها نتائجها السلبية على مهمة الوسيط الدولي في الشرق الأوسط <sup>(١)</sup> . لتستمر بذلك الجهود العربية عبر جامعة الدول العربية ، لدعم قضية الشعب الفلسطيني ، ولوضع حد لكل ما ارتكب وما زال يرتكب بحقهم من إجراءات مخالفة للشرعية الدولية ولحقوق الإنسان . ففي المدة الممتدة من (٢-١٠) كانون الأول ١٩٦٨ ، عقد في بيروت المؤتمر العربي الإقليمي لحقوق الإنسان ، الذي حضرته وفود الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية ، وكذلك وفود عن إمارات أبو ظبي وقطر والشارقة فضلاً عن وفد منظمة التحرير الفلسطينية . وحضره عدد من المراقبين من اللجنة الدولية لرجال القانون واتحاد الصحفيين السوفيت ، ورابطة اتحاد الحقوقيين الديمقراطيين العالمية والمنظمات الدولية الأخرى . ومن الموضوعات التي تناولها المؤتمر إهدار حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة وتم الخروج بمجموعة من القرارات نذكر منها :

١- مواجهة التمييز العنصري في فلسطين .

٢- حق الشعب الفلسطيني بأسره داخل فلسطين المحتلة قبل عدوان ١٩٦٧ وبعده في الأراضي المحتلة .

٣- حق السكان في الأراضي المحتلة ، في حمل السلاح ومقاومة سلطات الاحتلال ، دفاعاً عن أنفسهم ما دامت هذه السلطات تتجاوز حقوقهم في تأمين قواتها ، وتخرج عن هذا النطاق بما يبيح لها هدم المساكن وتهجير السكان ، وتغييب أنظمة التعليم <sup>(٢)</sup> .

كان الكيان الصهيوني مصراً على مواصلة سياسة الاستيطان ، والتهجير المتعمد لأبناء الشعب العربي في فلسطين ، فضلاً عن الممارسات العنصرية المتنوعة التي طبقها بحق السكان الأصليين للبلاد المحتلة والتي شملت كافة نواحي الحياة العلمية والبلديات

(١) جريدة (الثورة) ، بغداد ، العدد (٧٣) ، في (٩) تشرين الثاني ١٩٦٨ .

(٢) ج.د.ع ، المؤتمر العربي الإقليمي لحقوق الإنسان ، بيروت (٢-١٠) ، الرقم (ق٢-٩/١٢) ، في

كانون الأول ١٩٦٨ ، ص١٤٤-١٤٨ ؛ أهaron ياريف ، المصدر السابق ، ص ٥ .

والخدمات العامة الأخرى<sup>(١)</sup>. ففي مجال التعليم استغلت السلطات الصهيونية الصعوبات الكثيرة التي يعاني منها المعلمون العرب في سبيل حصولهم على الوظيفة ، وعجزهم عن العمل خارج نطاق التعليم . حيث شهدت الشهور الأولى من عام ١٩٦٩ قيام تلك السلطات بتهديد عدد من المعلمين العرب ، بأن تتخذ بحقهم الإجراءات الصارمة بوصفه عامل ضغط عليهم ، في حال رفضهم اتباع المناهج الدراسية التي أدخلتها الصهيونية في مجال التعليم . مثلت هذه التهديدات والتي أصابت مجال حيوي ومهم للبلاد ألا وهو مجال التعليم ، صورة بسيطة للتهديدات الأخرى التي تعرضت لها مجالات الحياة في فلسطين والتي كانت ضحيتها الشعب الفلسطيني وبكافة أفراد من نساء وشيوخ وأطفال . كانت هذه الإجراءات سالفة الذكر ، تتقدم جدول أعمال اجتماع مجلس الجامعة العربية لجلسته الاعتيادية في (١٠) آذار ١٩٦٩ ، بمقر الأمانة العامة في القاهرة . حضر الاجتماع وفود الدول العربية الأعضاء التي تابحت في الوسائل التي تمكن الجامعة من دعم المقاومة الفلسطينية في الأراضي المحتلة ، عبر إقامة جهاز موحد لتلقي ما يجبي من تبرعات للإنفاق على القضية الفلسطينية بجوانبها المختلفة . تلك التبرعات التي تجمع من الدول العربية والتي يخصص جزء منها لإقامة أسبوع عالمي للاجئين والنازحين ، والجزء الآخر يخصص في دعم المؤسسات التعليمية في الأراضي المحتلة وفق مناهج دراسية عربية متفق عليها بين الدول العربية . على أن تستحصل هذه التبرعات وفق نسب محددة يتم تحديدها من قبل لجان خاصة اعتمداً على الوضع الاقتصادي لأية دولة من دول الجامعة العربية ونسبة مشاركتها في ميزانية الجامعة

---

(١) ينظر : الملحق رقم (٤) من الأطروحة . انتهاك قوات الاحتلال لحرمة المدرسة العائشية في نابلس في كانون الثاني ١٩٦٩ ، واعتداء الجنود على طالباتها بالضرب واعتقال بعضهن . حول هذه الإجراءات . ينظر : الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩ ، وثيقة رقم (٥١) ، ص ٤٤ ؛ خالد القشطيني ، العنصرية الصهيونية في التطبيق ، مجلة (قضايا عربية) ، العدد (٦) ، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨١) ، ص ١١٨-١١٩ ؛ ردينة جميل صدقي ، المصدر السابق ، ص ١٧٤ ؛

Speech of Israeli Defence Ministry Moushi Dayan to Haifa Students, March 14, Document No. 72; P.P. 191-192.

(2) Ibid; P. 192.



(١) . كذلك استعرض المجلس موضوع قيام بعض الدول الأجنبية لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بإرسال السلاح إلى الكيان الصهيوني ، والذي عد عملاً عدوانياً ضد الدول والشعوب العربية . فقرر المجلس متابعة هذا الموضوع من مختلف جوانبه وخصوصاً آثاره السلبية على الشعب الفلسطيني ، عن طريق السفارات والمفوضيات العربية في الخارج ، ودراسات اقتصادية وسياسية وعسكرية متخصصة يقوم بها متخصصون عرب (٢) .

لم تكن قرارات مجلس الجامعة ، أكثر من كونها قرارات آنية اتخذت في حينها ، وانتهت أيضاً في حينها ، والسبب يعود إلى ماطلة بعض الدول العربية في تنفيذ القرارات وخاصة ما تعلق منها بالتبرعات التي تجبى من الدول العربية ، منها على سبيل المثال الموقف المتردد الذي اتخذته السعودية ، والخلاف الذي ظهر داخل المجلس بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين الوفد الأردني حول تشكيلة اللجنة التي ستمارس أعمالها في جمع التبرعات (٣) .

إن الجريمة النكراء التي اقترفها العدو الصهيوني ، بحرق المسجد الأقصى المبارك ، كانت دافعاً لعقد مجلس وزراء الخارجية العرب (اللجنة السياسية) اجتماعاً طارئاً للمدة من (٢٥-٢٦) آب ١٩٦٩ ، وفي أثناء الاجتماع تم الخروج بتوصيات عدة نذكر من بينها : دعم قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود بوجه السياسة العنصرية والعدوانية التي تقترب

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الـ (٥١) ، مضبطة الجلسة الرابعة ، في (١٥) و (١٦) آذار ١٩٦٩ ، ص ٣٨-٥٢ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الـ (٥١) ، للمدة من (١٠-١٦) آذار ١٩٦٩ ، الرقم (ق ٢٤٨٣/٥١د/ج ٢) ، في (١٢) آذار ١٩٦٩ ، والرقم (٢٤٨٥/١د/ج ٢) ، في (١٢) آذار ١٩٦٩ ، ص ١١٨-١٢٠ .

(٣) كان الخلاف يدور حول من الذي سيمثل قطاع غزة والأمانة العامة للجامعة في تلك اللجنة ، إذ كان رأي مصر هو أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي ، في حين عارض الوفد الأردني ذلك مؤكداً أن يكون هناك من يمثل مصر غير المنظمة كونها ليست ممثلاً شرعياً لكل الفلسطينيين في الأراضي المحتلة . ينظر : ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الـ (٥١) ، مضبطة الجلسة الرابعة بتاريخ (١٦) آذار ١٩٦٩ ، ص ٥٢ .

بحقه من قبل قوات العدو الصهيوني ، والعمل على توفير كافة الإمكانيات المادية والعسكرية اللازمة لدعم الثورة الفلسطينية (١) .

كانت توصيات وزراء الخارجية ، تتقدم جدول أعمال مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية بتاريخ (١١) أيلول ١٩٦٩ ، وتم إقرارها بالكامل ، مع تأكيد المجلس على شجب العدوان المتكرر على الشعب العربي في الأراضي المحتلة ، من خلال توجيه الرسائل والبرقيات إلى رؤساء الدول الكبرى وتسليمها لهم من قبل السفراء والمفوضين والممثلين العرب في تلك الدول (٢) .

دأبت الأوساط الصهيونية على التتكر من المسؤولية عن الجرائم التي ارتكبتها بحق الشعب الفلسطيني وإلقاء تبعيتها على عاتق المنظمات والعصابات الإرهابية . في محاولة منها إخفاء الحقيقة عن المنظمات الدولية وفي مقدمتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وفي الوقت نفسه توفر فرصة لإتمام مخططها الرامي إلى الضغط على الشعب العربي في فلسطين والمناطق العربية المحتلة من خلال مواصلة الإرهاب ضدهم ودفعهم إلى مغادرة أراضيهم (٣) .

عقد مجلس وزراء الإعلام العرب دورته السادسة بتاريخ (٢٥) و(٢٦) كانون الثاني ١٩٧٠ . وبعد بحث ونقاش بين الوفود المشاركة ، أكد المجلس حتمية الوحدة القومية منطلقاً من العمل العربي المشترك وإدراكاً لطبيعة المرحلة التي تجتازها الأمة العربية وتوفيراً للظروف الموضوعية لحمل المسؤولية الكاملة في تقرير المصير العربي ، ودعم المقاومة الفلسطينية وتعزيز الصمود والنضال في الأراضي العربية المحتلة ، وكشف طبيعة الصهيونية كحركة قائمة على العنصرية والتعصب الديني وإيمانها بالقوة والعدوان والاعتصاب واستهتارها بحقوق الإنسان العربي ، ودحض الحجج الصهيونية التاريخية والدينية والحجة التي تستند إلى حاجة اليهود إلى ملجأ (٤) .

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي (٥٢) للمدة من (١١-١٣) أيلول ١٩٦٩ ، قرارات اللجنة السياسية ، ص ١٣٩ .

(٢) المصدر نفسه ، الرقم (ق/٥٢٠/٥٢٠/٤) ، في (١٣) أيلول ١٩٦٩ ، ص ١٣٩ .

(٣) خلف زامل حسين ، المصدر السابق ، ص ٧٠ .

(٤) للمزيد من التفاصيل حول مقررات مجلس وزراء الإعلام . ينظر : الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠ ، وثيقة رقم (٤١) و(٤٢) ، ص ٤٢-٤٣ ؛ جريدة (الراية) ، بيروت ، العدد (٤٦) ، في

(٢٧) كانون الثاني ، ١٩٧٠ .



بعد دراسة التوصيات التي قدمها مجلس وزراء الإعلام العرب في دورته السادسة ، من قبل مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي بتاريخ (٧) آذار ١٩٧٠ ، تمت إقرارها بالكامل . كما استتكر المجلس كافة الأعمال الإجرامية التي تمارس بحق الشعب الفلسطيني . فضلاً عن تأكيده متابعة تنفيذ الخطة التي أقرها مسبقاً والهادفة إلى منع تهجير الفلسطينيين من أراضيهم وأملاكهم ، ومتابعة الاتصالات والمسااعي التي تقوم بها البعثات السياسية ومكاتب الجامعة العربية لدى الدول التي تم تهجير الفلسطينيين إليها ، لإقناعها بعدم فسح المجال لاستقبال مهاجرين فلسطينيين جدد ، وإعادة من يجري تهجيرهم من المواطنين الفلسطينيين إلى بلدهم الأم <sup>(١)</sup> .

لم تنحصر الإجراءات التعسفية التي اتبعتها سلطات الاحتلال ضد المواطنين الفلسطينيين على المجالات التي تم ذكرها ، بل تعدتها لتشمل مجال العمل . فقد شرعت الإدارة الصهيونية قانون يمنع استعمال الأيدي العاملة العربية ، وفي حال استعمالها فإنها لا تعامل معاملة الأيدي العاملة اليهودية من ناحية الأجور وساعات العمل ، وأن تستخدم في ميادين الأعمال غير الماهرة والقليلة الأجر . أما في مجال السكن فإن سلطات العدو شرعت قوانين منعت بموجبها العرب من السكن في مناطق مثل الكرمل والمدن اليهودية الصرفة ، وتركهم في أحوال سيئة . إلى جانب حرمان الشعب الفلسطيني من الكثير من الحقوق المدنية لا سيما حرية الحركة والتعبير عن الرأي ، ولخضاعهم للكثير من القيود المترتبة وحرمانهم من إكمال التعليم الجامعي . إذ بلغ عدد الطلاب العرب في عام ١٩٧٠ و ١٩٧١ ما يقارب (٧٠٠) طالب من مجموع (٣٧٣٤٣) طالباً <sup>(٢)</sup> .

ألم ازدياد أوضاع الفلسطينيين سوءاً من جراء السياسة الصهيونية ، فضلاً عن الدعوات الرسمية والشعبية إلى ضرورة إيجاد عمل عربي مشترك لإيقاف نزيف الدم في

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، دور الاجتماع العادي (٥٣) لمجلس جامعة الدول العربية للمدة من (٧-١٤) آذار ١٩٧٠ ، (دار النهار ، القاهرة ، ١٩٧٠) ، ص ٣١٣-٣١٤ .

(٢) ذكر وزير العمل الصهيوني في مقابلة أجرتها معه صحيفة (داخار) في (١٨) حزيران ١٩٧١ ، أن متوسط أجر العامل العربي في المناطق المحتلة لا يتجاوز (١٦) ليرة وهي لا تعادل ربع أجر العامل اليهودي . عبد الله الصفي ، تقرير عن أوضاع العمال العرب في الأرض المحتلة بعد عام ١٩٦٧ واضطهادهم ، مجلة (شؤون فلسطينية) ، العدد (١٢) ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٢) ، ص ١٣٩ ؛ خالد القشطيني ، المصدر السابق ، ص ١١٧ .



الشارع الفلسطيني . عقد مجلس جامعة الدول العربية جلسته بتاريخ (١١) أيلول ١٩٧١ ، بحضور وفود جميع الدول الأعضاء في الجامعة . وبعد دراسة ما ورد في جدول أعمال الجلسة ، خرج مجلس الجامعة بصيغة قرارات ، لم تكن لتختلف عن القرارات التي اتخذها في جلساته السابقة والتي لم تكن لتخرج عن لغة الاستنكار والشجب . حيث أكدت على حق الشعب العربي في فلسطين من العيش بسلام ، وأن يمارس حقوقه المشروعة دون قيد أو شرط ، ووضع حد للهجرة الصهيونية إلى فلسطين ، وعدم اغتصاب الأراضي من أيدي مالكيها الشرعيين من أبناء الشعب الفلسطيني <sup>(١)</sup> . إلا أن هذه القرارات لم تكن لتحظى باهتمام من قبل سلطات الاحتلال الصهيوني ، مستمراً في نهج سياسته العدوانية دون رادع قانوني . مسببة في قتل عدد من الأبرياء في صفوف المدنيين الفلسطينيين . الأمر الذي تم بحثه في اجتماع مجلس الجامعة العربية بدورته العادية في مستهل عام ١٩٧٢ . عقد مجلس الجامعة العربية جلسته العادية للمدة من (١١-١٦) آذار ١٩٧٢ . واشتمل جدول الأعمال على موضوعات سياسية عدة تتقدمها مذكرة سفارة الجمهورية العراقية بالقاهرة ، والتي تضمنت إيراداً لأوضاع الشهداء والمعتقلين والمشوهين في صفوف الشعب الفلسطيني من جراء السياسة الصهيونية ، وتحدثت عن ضرورة توفير سبل العيش الكريم لأسرهم وذويهم ، عن طريق إنشاء صندوق لمعونة أسر الشهداء والمعتقلين الفلسطينيين ليس في صفوف المدنيين منهم وحسب وإنما في صفوف الثورة الفلسطينية أيضاً <sup>(٢)</sup> .

كما شملت المذكرة المرفوعة من سفارة العراق شرحاً وافياً عن صندوق المعونة ، في أن تكون وسائل تمويل الصندوق عن طريق مساهمات الدول العربية ونسبة أنصبتها في ميزانية جامعة الدول العربية أو عن طريق التبرع من قبل الدول والمؤسسات العربية . وأن توضع ميزانية مبدئية تتولى منظمة التحرير الفلسطينية تقديرها . واقترحت تشكيل لجنة من منظمة التحرير والأمانة العامة وبعض ممثلي الدول العربية الأعضاء لتقديم التقديرات المطلوبة لهذا الصندوق <sup>(٣)</sup> .

(١) محمد عزة دروزه ، العدو الإسرائيلي ، ص ٣٥٦ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، مذكرة إلى مجلس الجامعة في دورة انعقاده العادي الـ (٥٧) للمدة من (١١-١٦) آذار ١٩٧٢ ، الرقم (٤/٢/٥٨د) ، في (١٦) آذار ١٩٧٢ ، بشأن إنشاء صندوق لمعونة الشهداء والمعتقلين ، ص ١٩٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٩٨ ؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢ ، ص ١٣٥-١٣٦ .

بعد اطلاع المجلس على نص المذكرة العراقية وافق على تكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة تفصيلية بالاشتراك مع منظمة التحرير الفلسطينية عن هذا الموضوع وعرضه على مجلس الجامعة . وباشرت اللجنة المكلفة بدراسة المشروع أعمالها ، بجرّد عدد الشهداء الذين بلغ عددهم (١٦٠.٠٠٠) ، وعدد الأسرى والبالغ عددهم (٧٧٧٨٠) ، وعدد المفقودين والبالغ (٢٦٢٢٠) ، وعدد المعتقلين والبالغ (٧٣٤٢٠) ، وعدد الجرحى والبالغ (٤٨٧٠٠) . وكان المجموع قد بلغ (٣٨٦١٢٠) . هذا بالإضافة إلى نحو (٣٥٠٠) قتيل في غزة والضفة الغربية من المدنيين ، ونحو (١٠٠٠) معتقل من المدنيين . علماً أن اللجنة قد أنهت أعمالها في (٢٣) آب ١٩٧٢ (١) .

عقد مجلس جامعة الدول العربية دورته العادية للمدة من (٩-١٣) أيلول ١٩٧٢ . قدم في هذه الدورة تقرير اللجنة المكلفة بدراسة المشروع العراقي لإنشاء صندوق لمعونة أسر الشهداء والمعتقلين . وقرر المجلس إنشاء هذا الصندوق ، وتشكيل لجنة من ممثلين عن العراق ومنظمة التحرير الفلسطينية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، لوضع مشروع النظام الأساسي للصندوق ومشروع موازنته . علماً أن مساهمة كل دولة من دول الجامعة في هذا الصندوق يعتمد على نسبة مساهمتها في ميزانية الجامعة ، فضلاً عن المساعدات والتبرعات التي تقدمها الدول العربية الأخرى غير العضوة والدول الأجنبية والمنظمات الإنسانية إلى الصندوق (٢) .

لم تجد قرارات مجلس الجامعة العربية صداها لدى الأوساط الدولية وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية التي استمرت نتيجة علاقتها بالكيان الصهيوني بإرسال صفقات الأسلحة والمساعدات المادية الأخرى إليه والتي زادت من قوته وجبروته

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، مذكرة إلى مجلس الجامعة في دور انعقاده العادي (٥٨) للمدة من (٩-١٣) أيلول ١٩٧٢ ، الرقم (١٧) ، في (٢٣) آب ١٩٧٢ ، ص ١٩٩ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون مجلس جامعة الدول العربية ، اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية (٥٨) للمدة من (٩-١٣) أيلول ١٩٧٢ ، (سري) ، الموضوع (قرارات) ، الرقم (ق ٢٩٥٩/٥٨/ج ٢) ، في (١٣) أيلول ١٩٧٢ ، ص ١٢٨ .

على أبناء الشعب الفلسطيني . على الرغم مما كانت تشيعه الولايات المتحدة من العمل المستمر على تحقيق فرص السلام في منطقة الشرق الأوسط <sup>(١)</sup> .

كان هذا الموضوع مثار نقاش طويل بين الوفود العربية المشاركة في اجتماع مجلس الجامعة العربية في دورته العادية بتاريخ (١١) آذار ١٩٧٣ ، الذي انتهى بتأكيد المجلس ضرورة تحرك الأمة العربية وتضامنها لغرض تنسيق مواقفها بخطوات تؤكد كيانها ، وأن تصمم على استعمال كافة إمكاناتها الاقتصادية والبشرية لانتزاع الحق العربي الفلسطيني واسترداد الأرض المغتصبة . وفي تقرير قدمه محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى المجلس أوضح من خلاله على أهمية استتكار الدول الأعضاء الإجماعي لموقف الولايات المتحدة ، الذي يعد تأكيداً لموقفها العدائي من القضية القومية والأمة العربية ، ويقضي على أي أمل في إمكان إحداث التغيير في موقفها من النضال العربي لتحرير الأرض المحتلة واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني . واختتم المجلس دورته بإعلانه بيان صدر عن نتائج هذه الدورة ، أكد فيه موافقته على التقرير الذي قدمه الأمين العام بشأن الموقف العربي والدولي ، وضرورة وضع خطة عمل عربي مشترك ، مع إدانة المجلس للدعم الأمريكي المتزايد للعدو الصهيوني . كما وقرر المجلس تكليف الوفود العربية في الأمم المتحدة بتقديم مذكرة مشتركة إلى الأمين العام للمنظمة الدولية ، حول خطورة ممارسة سلطات الاحتلال الصهيوني لأبشع صور الإرهاب بحق الشعب الفلسطيني مع ممارسته الاستيطان وبصورة أوسع وأكبر من السابق <sup>(٢)</sup> .

فعلى صعيد المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ ، فإن الرسم البياني لحركة الاستيطان يشير عام ١٩٧٣ إلى ارتفاع ملحوظ في عدد المستوطنات الصهيونية في كل من الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة وشمال سيناء . وهو دليل على ازدياد حجم الاستثمارات المخصصة لمجال الاستيطان في موازنة العدو الصهيوني في العام الماضي بمقدار ازداد

---

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣ ، ص ١٤٨ ؛ أحمد صدقي الدجاني ، المصدر السابق ، ص ٦٦-٦٧ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة في دور انعقاده العادي الـ (٥٩) في (١١) آذار ١٩٧٣ ، (سري) ، مرفق رقم (٤) ، ص ١٧١-١٧٢ .

ثلاثة أضعاف مما خصص في مجال الاستيطان لعام ١٩٧٢<sup>(١)</sup> . هذا إلى جانب الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان العربي في فلسطين والمناطق العربية المحتلة الأخرى . فقد اعترفت مجلة (همولام هذيه) للصهيونية أن اتجاهها تعصبياً عنصرياً جديداً ساد الأوساط الصهيونية الحاكمة خلال العام ١٩٧٣ تحت شعار الديانة اليهودية . قامت هذه الغاصر باسم الدين بارتكاب جرائم جديدة بالتعاون مع السلطات الحاكمة سراً وبالتعاون مع حزب (حيروت) وحركة (الليكود) جهراً<sup>(٢)</sup> .

أما الوثيقة التي نشرتها صحيفة (هارتس) الصهيونية والتي عرفت بوثيقة (كينج) في عددها الصادر في نيسان ١٩٧٣ . فقد كانت أصدق إدانة كشفت أساليب تجهيل الشباب العربي في الأراضي المحتلة ، وأصدق دليل عن السياسة القمعية التي انتهجتها الصهيونية لسد الطريق أمام الشباب العربي للتحصيل العلمي<sup>(٣)</sup> .

وعند انعقاد مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر للمدة من (٢٦-٢٨) تشرين الثاني ١٩٧٣ ، تباحثت الوفود العربية المشاركة في سبل صيانة وحفظ الحق العربي الفلسطيني من الضياع أمام السياسة الصهيونية .

وقد شهد المؤتمر تقديم ورقة عمل كويتية ، فمن ضمن الأمور التي أكدت عليها هو المحافظة على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وأن على الجميع المساهمة بكافة الوسائل لاسترجاع الأرض المغتصبة وبأقل الخسائر ، وعدّ الشعب الفلسطيني هو الطرف الرئيس في كل جهد لاسترداد هذه الأرض ، وله وحده فقط حق تقرير مصيره ، وتحديد مستقبله على أرضه ووطنه<sup>(٤)</sup> . ومن جانب آخر كان موقف الوفود العربية الأخرى مشابها لما جاء في ورقة العمل الكويتية . فجاءت قرارات المؤتمر السرية مؤكدة رغبة العرب في العيش بسلام ، لكنهم في الوقت نفسه مصممون أكثر على خوض حرب

---

(١) المصدر نفسه ، ص ١٧٣ ؛ محمود الشيببي ، المصدر السابق ، ص ٢٠-٢١ ؛ صبحي طه ، المصدر السابق ، ص ٧٨ ؛ ج. د. ع ، إدارة شؤون فلسطين ، انتهاكات إسرائيل ، ص ١٢٤ ؛ السياسة السكانية العامة ، ص ٥٤-٦٠ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، انتهاكات إسرائيل ، ص ١٢٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٢٤ .

(٤) ق/ق - المكتب الثقافي ، مؤتمر القمة العربي السادس ، ص ١٣-١٦ ؛ سلوى شعراوي ، الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينيات دراسة في موضوع الزعامة ، ترجمة : عطا عبد الوهاب ، ط ١ ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨) ، ص ١٢٨ .

متعددة الوجوه عسكرياً ونفطياً ومالياً واقتصادياً إذا ما عجزت أمريكا عن ممارسة الضغط الكافي على الكيان الصهيوني للكف عن سياسته العدوانية في الأراضي المحتلة . وأن لسلام العادل لا يقوم فقط على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة بل أيضاً على تأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (١) .

عانى أبناء الشعب العربي في فلسطين من ويلات السياسة الصهيونية الإرهابية - العنصرية - الاستيطانية - لتسطر صفحات قدمت وما زالت تقدم إلى مجلس الجامعة العربية بجلساته وأجهزته المختلفة ، دون أن تجد الحل والعلاج الشافي لها ، والذي عُدَّ أمل يراود الشعب الفلسطيني بفئاته كافة ، بحاجة إلى من يحققه .

---

(١) ق/ق - المكتب الثقافي ، مؤتمر القمة العربي السادس ، ص ١٠٠-١٠١ ؛ جريدة (النهار) ، بيروت ، العدد (١١٩٥٩) ، في (١) كانون الأول ١٩٧٣ .





# الفصل الثالث

الجامعة العربية ومقاطعة

الكيان الصهيوني

١٩٦٥-١٩٧٣

❖ المقاطعة الاقتصادية في تقارير  
مكاتب مقاطعة الكيان الصهيوني  
❖ السياسة النفطية في جامعة الدول  
العربية



## \* المقاطعة الاقتصادية في تقارير مكاتب مقاطعة الكيان الصهيوني

المقاطعة بمفهومها الصحيح ، هي سياسة إضعاف العدو الصهيوني اقتصاديا ، وإتاحة الفرصة لتقوية الاقتصاد العربي . أي أن الأصل هو النظر إلى المقاطعة بوصفه سلاحاً واحداً من الأسلحة العديدة التي تستعمل لمقاومة الغزو الاستيطاني الصهيوني ، الذي يشكل الصراع معه طرحاً مصيرياً وحياتياً ، ولهذا فمن المهم جداً تشديد هذا الحصار المضروب حول العدو ، وتصعيد المقاطعة من ناحية ، ومن ناحية أخرى متابعة نشاطات قواعد الدعم لهذا الكيان ومسانديه <sup>(١)</sup> .

ولم تكن الولايات المتحدة وحدها التي تعاونت مع الكيان الصهيوني لمناهضة المقاطعة العربية ، وإن كانت هي الأخطر والأهم والأكثر فعالية <sup>(٢)</sup> . فقد صرح أبا إيبان ، وزير الخارجية الصهيوني ، أمام الكنيست قائلاً : "إن عدد الحكومات التي تشجب المقاطعة العربية أخذ بالازدياد" . ونوه بأن حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا والدانمارك وبلجيكا وألمانيا الغربية ، قد نصحت الشركات التجارية في بلادها بعدم الخضوع لمطالب مكاتب المقاطعة ، وأعلن عن اتخاذ إجراءات معينة ضد الشركات الأجنبية التي تخضع لقواعد المقاطعة <sup>(٣)</sup> .

وقد رد مؤتمر المقاطعة الحادي والعشرين لضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة الكيان الصهيوني ، المنعقد في البحرين للمدة من (١٥-٢٦) كانون الأول ١٩٦٤ ، على هذه التصريحات من خلال تأكيد المؤتمر ضرورة التشدد في تطبيق القواعد المرعية

---

(1) Hussein A. Hassouna, The League of Arab States and Regional Disputes, (New York, 1975); P. 271;

ينظر كذلك : عقيل هاشم وسعيد العظم ، إسرائيل في أوربة الغربية ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٦٧) ، ص ١٧٨-١٧٩ .

(٢) ج. ج. غولديبرغ ، القوة اليهودية داخل المؤسسة اليهودية الأمريكية ، ترجمة : خالد حداد ، ط ١ ، (الذاكرة للنشر والطباعة ، بيروت ، ٢٠٠٠) ، ص ٣٣٠ .

(٣) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ (٤٢) ، لمجلس جامعة الدول العربية للمدة من (٢٨) أيلول ١٩٦٤ - (٤) كانون الثاني ١٩٦٥ ، تقرير المكتب الرئيسي للمقاطعة إلى المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية ، (سري ومستعجل) ، الرقم (١١١٤/١١٢/١٤٥ ج١) ، في (١٤) تشرين الأول ١٩٦٤ ، (القاهرة ، ١٩٦٤) ، ص ٨٠٥ ؛ عقيل هاشم وسعيد العظم ، المصدر السابق ، ص ١٧٩ .



الإجراء في الدول العربية فيما يخص الشركات والمؤسسات الأجنبية التي حظر التعامل معها <sup>(١)</sup> .

وفي تقدير لجنة الشؤون الاقتصادية والمواصلات المنبثقة عن مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده الثالث والأربعين بتاريخ (١٦) آذار ١٩٦٥ ، قدم من خلاله موجز عن نشاط المكتب الرئيسي للمقاطعة والمكاتب الإقليمية خلال شهري كانون الثاني وشباط من عام ١٩٦٥ ، والمتضمن ، الطلب المقدم من قبل حكومتي تونس والمغرب ، لغرض إنشاء مكاتب للمقاطعة لديهما واستصدار التشريعات المنفذة لها . وتأكيد كافة الإجراءات المتخذة بحق الشركات الأجنبية ، المستمرة في تعاملها مع المنتجات الصهيونية ، وكذلك بحق المصارف المتعاملة مع الكيان الصهيوني . على أن يستثنى من تطبيق أحكام المقاطعة في جميع الظروف والأحوال ، المصارف الدولية التي تساهم فيها بعض الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة وكذلك المصارف الأجنبية التي لها علاقات مع الكيان الصهيوني إذا تبين لمؤتمر المقاطعة مجتمعاً نتيجة إحصاءات رسمية تقدم للسلطات المختصة في الدول العربية أن هذه المصارف تقدم قروضاً وكفالات وتسهيلات مالية إلى الدول العربية على نطاق أوسع مما تقدمه للكيان الصهيوني ، وإن الفائدة التي تعود على الاقتصاد العربي تفوق الفائدة التي تعود إلى الاقتصاد الصهيوني ، وأن الفائدة التي تعود على هذه المصارف من تعاملها مع الدول العربية تقل عن المصلحة التي تعود على الدول العربية من جراء التعامل معها <sup>(٢)</sup> .

لذا قرر المجلس بعد دراسة التقرير وضع أسس جديدة فيما يخص نشاط المقاطعة ، تمثلت بأعمال المراقبة والحظر على نشاط الشركات السينمائية والتلفزيونية الأجنبية ، لما تبثه من سموم ، من حيث زيف المعلومات التي تعلن من ناحية ، أو عدم توافقها مع مبادئ الدين الإسلامي من ناحية أخرى . كما بحث مجلس الجامعة العربية موضوع انضمام الكيان الصهيوني إلى اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى . وأوصى بقيام

(١) المصدر نفسه ، ص ١٠-١١ ؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥ ، ص ٢٨ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والمواصلات المنبثقة عن مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الـ (٤٣) بمقر الأمانة العامة للمدة من (١٦-١٨) آذار ١٩٦٥ ، ص ٤٩-٥٠ .

الدول العربية ببذل مساعيها لدى الدول الآسيوية الصديقة أعضاء اللجنة ، لعرقلة مساعي انضمام العدو الصهيوني إلى عضويتها <sup>(١)</sup> .

وعلى هامش انعقاد مؤتمر المقاطعة الثاني والعشرين في طرابلس الغرب للمدة من (١٧-٢٨) تموز ١٩٦٥ ، تم التأكيد على تنفيذ القواعد المتفق عليها بين الدول العربية بشأن عدم استجابة الشركات والمؤسسات الأجنبية إلى ما تطلبه منها أجهزة المقاطعة بخصوص قطع التعامل مع الكيان الصهيوني والشركات والمؤسسات التابعة إليه والمنتشرة في الكثير من الدول الأجنبية ، التي لها تعاملاتها التجارية مع الدول العربية . هذه القواعد التي أكدت حظر التعامل العربي مع تلك الشركات والمؤسسات بكافة أنواعها . وكان من المقرر تقديم توصيات مؤتمر المقاطعة الثاني والعشرين إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده الرابع والأربعين عام ١٩٦٦ <sup>(٢)</sup> .

وفي تصريح لـ(محمد محجوب) المفوض العام لمكاتب مقاطعة الكيان الصهيوني في دمشق ، أثر عودته من القاهرة ، أوضح من خلاله ، "إن الجهود العربية مستمرة لسد الثغرات التي ظهرت في أثناء التطبيق العملي للقواعد المعمول بها ، من أجل أحكام المقاطعة العربية" ، وأضاف قائلاً "إن الأمين العام للجامعة العربية في أثناء زيارته للولايات المتحدة الأمريكية ، تباحث مع الجهات المسؤولة حول حقيقة المقاطعة ومدى بعدها عن العنصرية" . جاء ذلك رداً على ما نشرته بعض الصحف الأجنبية وخصوصاً الأمريكية منها ، بأن المقاطعة مبدأ اقتصادي عربي قائم على العنصرية في تنفيذه <sup>(٣)</sup> .

ولقد تجسد الموقف الأمريكي في أحد وجوهه الاقتصادية ، بشكل قيام مجموعة من الشركات الكبرى بتحدي أنظمة المقاطعة ، إذ قدرت عدد الشركات الأمريكية المحظور التعامل معها بأربعمئة شركة وهي تشكل نصف الرقم المدرج على القائمة السوداء التي

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية عن أعمال مجلس الجامعة بتاريخ ٢٠ آذار ١٩٦٥ ، (مستعجل) ، ص ٦٠-٦١ ، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥ ، ص ٣ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ(٤٤) لمجلس جامعة الدول العربية للمدة من (١٨) أيلول ١٩٦٥ - (١٦) شباط ١٩٦٦ ، الرقم (٢٩٩/١٢د/٥) ، في (٥) آب ١٩٦٥ ، (القاهرة ، ١٩٦٦) ، ص ١٩٢-١٩٣ .

(٣) اليوميات الفلسطينية ، المجلد الـ(٤ و ٥) ، ص ٢٦٦ .



نظمتها مكاتب المقاطعة<sup>(١)</sup> . وعلى أية حال فإن المهم في أمر هذه الشركات ليست العدد بل نوعيتها وحجمها التجاري ، والتي دخلت المعركة مع أجهزة المقاطعة ، وكانت النتيجة متباينة بالنسبة لعلاقاتها مع الدول العربية ، ومن أبرز تلك الشركات التي كانت لها تعاملاتها الخاصة بالكيان الصهيوني شركة (فورد Ford) للسيارات التي تعرضت لإجراءات وقائية من قبل المكتب الرئيسي للمقاطعة وفروعه في الدول العربية<sup>(٢)</sup> .

وقد نالت قرارات مجلس جامعة الدول العربية بخصوص المقاطعة ، اهتمام القادة والملوك والرؤساء العرب ، وذلك في اجتماع مؤتمر القمة العربي الثالث المنعقد في الدار البيضاء للمدة من (١٣-١٧) أيلول ١٩٦٥ . الذي خرج بصيغة قرار يؤكد فيه أهمية التضامن العربي ، بوصفه قاعدة أساسية لوحدة العمل المشترك للتحرر من الاستعمار والصهيونية وجميع مظاهر السيطرة الأجنبية الاقتصادية منها على وجه الخصوص ، ودعم التقدم العربي اقتصادياً من خلال إقامة علاقات اقتصادية متوازنة مع الدول الأجنبية ، وبما يخدم قضية العرب<sup>(٣)</sup> .

واطلع مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده الرابع والأربعين للمدة من (٣-٨) كانون الثاني ١٩٦٦ ، على التوصيات المقدمة إليه من مؤتمر المقاطعة العربي الثاني والعشرين ، وأقرها بالكامل ، مع تأكيده على مجموعة من الأمور ، يمكن إجمالها على النحو الآتي :

- ١- أن تقدم الشركات والمؤسسات الأجنبية المتعامل معها ، الوثائق والإقرارات وكل ما يثبت قطع علاقتها مع الكيان الصهيوني .
- ٢- أن توالي الحكومات العربية جهودها الدبلوماسية لدى الدول الأجنبية ، بغية إقناعها بالاستمرار في موقفها المعارض للأهداف الصهيونية ، وعدم اتخاذ أي إجراء بقصد عرقلة سير المقاطعة العربية ، والذي سوف يؤثر سلباً على حجم التبادل التجاري والعلاقات الودية القائمة بين الدول العربية وبين بعض الدول الأجنبية .

(١) هاني الهندي ، المصدر السابق ، ص ١١٤ .

(٢) كانت هناك شركات أمريكية أخرى إلى جانب شركة فورد Ford ، قد فرض عليها حظر التعامل الاقتصادي ، منها شركة وويليس وستوديبكر وكايزر فريزر للسيارات وفيلكو و R. C. A . ينظر : ج. د. ع ، الأمانة العامة ، المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل ، مقاطعة إسرائيل قواعدها وأهدافها ، (دمشق ، د.ت) ، ص ٣٤-٣٥ ؛ هاني الهندي ، المصدر السابق ، ص ١١٤ .

(٣) ق/ق - المكتب الثقافي ، مؤتمر القمة العربي الثالث ، ص ٣ ، ٢٩ ، ٣١ .

٣- منع دخول الأجانب القادمين إلى البلاد العربية بجوازات سفر تحمل تأشيرات (إسرائيلية) ، أو بجوازين أحدهما صالح للبلاد العربية والآخر صالح للكيان الصهيوني لأبعد دولة .

٤- يسمح للطائرات الأجنبية التي تنقل سياحاً أو حجاجاً في رحلات جماعية إلى البلاد العربية وفلسطين المحتلة ، بالطيران في الأجواء العربية والهبوط في مطاراتها بعد إبلاغ السلطات المختصة بذلك ، ويطبق هذا أيضاً على البواخر السياحية (١) .

لم تكن توصيات مجلس جامعة الدول العربية المتعلقة بالمقاطعة ، لتخلو من لغة التفاهم والدبلوماسية مع بعض الدول الأجنبية ، علماً أن هناك تعاوناً وثيقاً ومفضوحاً بين تلك الدول والعدو الصهيوني ، تأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، التي لها الكثير من التعاملات التجارية من دون غيرها من الدول الأجنبية . في محاولة منها لإفشال المقاطعة العربية أو إضعافها على أقل تقدير .

وفي مؤتمر المقاطعة الثالث والعشرين والمنعقد في دمشق بتاريخ (٢٧) نيسان ١٩٦٦ ، تم اتخاذ قرار مقاطعة شركة (كوكا كولا) معتمداً على ضخامة ما تبيعه في البلاد العربية والتي تقدر بمائة مليون صندوق سنوياً ، مقابل ربع مليون صندوق يباع إلى الكيان الصهيوني . وهي بهذا الإجراء تحقق نسبة من الأرباح نتيجة تعاملها التجاري المحظور من قبل مكاتب المقاطعة العربية . ورافق قرار المقاطعة قرارات أخرى اتخذها المؤتمر منها ما هو متعلق بضرورة دراسة تعاملات الشركات الأجنبية التي يتم التعامل معها ، دراسة دقيقة ، لمعرفة مدى تعاونها مع مكاتب المقاطعة (٢) .

وخلافاً لما تناقلته وسائل الإعلام العربية في أن المقاطعة أصبحت أكثر فعالية وتأثيراً ، وأن الشركات المحظور التعامل معها خسرت الأسواق العربية ، وهي أسواق هامة . فإن شركة كوكا كولا استطاعت أن تعيد تنظيم أوضاعها القانونية وأن توجد لها منفذاً إلى بعض الدول العربية . فقد لجأت الشركة في لبنان إلى تغيير اسمها من (كوكا كولا)

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي (٤٤) ،

المصدر السابق ، الرقم (٢٩٩/١٤د-ج٥) ، في (٨) كانون الثاني ١٩٦٦ ، ص ١٩٣-١٩٦ ؛

الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦ ، وثيقة رقم (٣) ، ص ٤٠-٤٤ .

(٢) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦ ، وثيقة رقم (١٧٥) ، ص ٤٠٦-٤٠٧ .



إلى (كاكولا) ، في محاولة منها لتفادي ملاحقة المقاطعة لها <sup>(١)</sup> . ويعد ذلك خرقاً واضحاً للالتزامات القانونية كافة التي قدمتها الشركة إلى المكتب الرئيسي للمقاطعة ، والتي سبق وانقطع التعامل معها .

كانت هذه إحدى الوسائل التي لجأت إليها بعض الشركات في محاولة منها لإبقاء حالة من التوازن التجاري بينها وبين الدول العربية والكيان الصهيوني ، والتي جاءت كرد فعل لسياسة التهديد التي لجأ إليها العدو الصهيوني في محاولة منه لإرعاب هذه الشركات الأجنبية . ففي إحدى الصحف البريطانية ، تم نشر نص رسالة جاء فيها "إن إسرائيل نصحت سبع شركات بتحدي المقاطعة العربية ٠٠٠ وأن هذه الشركات الكبرى - وهي بريطانية وألمانية غربية ويابانية - قد جرى - تهديدها - بشكل ضمني من قبل الحكومة الإسرائيلية ، بخسارة الأسواق اليهودية الهامة في العالم العربي ، ما لم تقم بخطوات تشعر بعدم تقيدها بالمقاطعة العربية لإسرائيل ٠٠٠" <sup>(٢)</sup> .

كان إجراء شركة كوكا كولا بوصفها إحدى الشركات الأجنبية التي دخلت أسماؤها ضمن القائمة السوداء لمكاتب المقاطعة ، اعترافاً صريحاً من قبلها ومن قبل الكيان الصهيوني عن تأثير المقاطعة السلبي على النشاط الاقتصادي الصهيوني ، ولخفاً واضحاً لسياسة التهديدات الأمريكية والبريطانية التي على الرغم من خطورتها على الاقتصاد العربي ، إلا أنها سرعان ما كانت تصطدم بقرارات أخرى أكثر شمولية من المكتب الرئيسي للمقاطعة وفروعه في الدول العربية ، التي كانت تتم متابعتها أولاً بأول من قبل مجلس الجامعة العربية والأجهزة الأخرى التابعة إلى الجامعة .

لكن ذلك لم يمنع وجود بعض العقبات التي عرقلت سير المقاطعة العربية ، على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها أجهزة المقاطعة والتي لم تتماش مع تخصيصاتها المادية . إذ أن حصة المكتب الرئيسي للمقاطعة من ميزانية جامعة الدول العربية ، كانت حصة متواضعة وبسيطة لا تتناسب مع طبيعة الأعباء الملقاة على عاتقه ، فهي وكما تقدرها وسائل إعلام الجامعة العربية بـ (٢٠٠) ألف جنيه مصري فقط في السنة ، وذلك بعد (١٥) سنة من بداية العمل الشاق والمعقد ، وهي لا تتناسب مع ما ينفقه العدو الصهيوني

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، شؤون المقاطعة ، تقرير من المكتب الرئيسي للمقاطعة ، دمشق ، إلى مجلس جامعة الدول العربية ، (مستعجل) ، الرقم (١٤٩/١٤٩/١١-ج١) ، في (٦) أيار ١٩٦٦ ، ص ٢٠-٢١ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢١-٢٣ .

في محاولة منه لإفشال قرار المقاطعة ، والتي تقدر هي الأخرى بـ (٣٠) مليون دولار في السنة . فضلاً عن عدم إحكام قواعد المقاطعة وتطبيقها بصورة صحيحة ، وكما هو متفق ومقرر عليها بين دول الجامعة العربية <sup>(١)</sup> . على الرغم مما أحدثته من نتائج سلبية ملحوظة على الاقتصاد الصهيوني ، إلا أنها لم تكن بالمستوى المطلوب .

ففي تقرير المؤتمر الرابع والعشرين لضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة الكيان الصهيوني للمدة من (١٥-٢٠) تشرين الثاني ١٩٦٦ في الكويت ، قدم عرضاً شاملاً ودقيقاً عن الوضع الاقتصادي الصهيوني لعام ١٩٦٥ و ١٩٦٦ ، الذي يمكن إجماله بازدياد البطالة ، وانخفاض الهجرة ، وعجز واضح في الميزانية العامة ، وانخفاض في قطاع البناء ، وعدم ثبوت أسعار السلع . ففي عام ١٩٦٥ مثلاً بلغ العجز النقدي في الميزانية العامة حوالي (٤٠٠) مليون ليرة من عملة الكيان الصهيوني ، وازدياد العجز في العام ١٩٦٦ ليصل تقريباً إلى الضعف <sup>(٢)</sup> .

وقد عدّ التقرير الصادر عن المؤتمر بأنه تأكيد عن عزم دول الجامعة على السير قدماً في سبيل إحكام المقاطعة العربية ، وأن المقاطعة قد حققت نجاحاً واضحاً بدليل عدد الشركات التي استجابت لمبادئ المقاطعة ، منها شركة (فورد Ford) لصناعة السيارات

---

(١) في المؤتمر الثاني والعشرين في طرابلس الغرب في (١٧) تموز ١٩٦٥ ، وقف وزير المالية الليبي (عمر الباروني) يتباهى ويتفاخر بنجاح المقاطعة العربية ضد الكيان الصهيوني ، بينما كانت هناك بضائع صهيونية تباع في ليبيا حتى اضطرت الأمور المفوض العام لمصارحة حكومة ليبيا بالحقائق التي وقف عليها أعضاء مؤتمر المقاطعة في الشهر الماضي (تموز) وفي مدينة طرابلس الغرب بالذات . وهي وجود بضائع صهيونية في بعض متاجر طرابلس . ينظر : ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير من الأمين العام لجامعة الدول العربية عن أعمال مجلس الجامعة ، الرقم (١٥٢/١٥٢/١٢ج-٢) ، في (١٢) أيار ١٩٦٦ ، ص ٥-١٠ ؛ هاني الهندي ، المصدر السابق ، ص ١٢٣ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، شؤون المقاطعة ، تقرير المفوض العام لمكاتب مقاطعة إسرائيل إلى مجلس جامعة الدول العربية ، (سري ومستعجل) ، في (٢) كانون الأول ١٩٦٦ ، ص ٣٠-٣١ ؛ حسن محمد طوالبه ، مأزق إسرائيل في الحرب والسلام ، ط ١ ، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩) ، ص ٥٨-٥٩ .



وشركة الكوكا كولا التي هي الأخرى قطعت تعاملاتها التجارية مع الكيان الصهيوني ، الأمر الذي سترتب عليه فائدة كبيرة للاقتصاد العربي <sup>(١)</sup> .

ففي سؤال وجه من وكالة الأنباء العربية إلى محمد محجوب المفوض العام لمكاتب المقاطعة ، في لقاء صحفي أجري معه في (٢٠) كانون الثاني ١٩٦٧ ، حول جدوى مبدأ المقاطعة ، أجاب على هذا السؤال قائلاً "إن مقاطعة إسرائيل مبدأ أجمعت عليه الدول العربية ، ولا يمكن أن يكون هذا المبدأ موضوع جدل وخلاف ، لا اليوم ولا غداً ولا في أي وقت آخر . . . . أنشأت هذه المقاطعة ، أساساً ، لتضييق الخناق على إسرائيل ، لا على البلدان التي أنشأتها . . . ." <sup>(٢)</sup> .

وفي حديث آخر لـ(علي كاشف الغطاء) ، ضابط الاتصال الإقليمي لمكتب المقاطعة العربية ، في العراق في لقاء صحفي أجرته معه جريدة الجمهورية بتاريخ (٩) شباط ١٩٦٧ جاء فيه : "إن المقاطعة الاقتصادية سلاح من أمضى الأسلحة التي تستعملها الدول لإرغام العدو على الوقوف عند حده وكبح جماحه وذلك بسلوك جميع السبل الممكنة لتحطيم اقتصادياته وإعلان إفلاسه تمهيداً لتدميره وإنهيار خططه التوسعية . . . . وبالنسبة لانتفاضة الصناعات الناشئة في بلاد العرب من خطر مزاحمة الصناعات الإسرائيلية (٠.٠.٠)" <sup>(٣)</sup> .

إن نتيجة قرار المقاطعة لا سيما ما تعلق منها بالشركات الأجنبية الكبرى ، كان دون أدنى شك ذات تأثير فعال على الاقتصاد الصهيوني . بدليل أن الكيان الصهيوني أنشأ جهازاً لديه لمقاومة أعمال مكاتب المقاطعة ، وخصص له مبلغ (٣٠) مليون دولار مما يدل على مدى فعالية وتأثير مثل هكذا مبدأ عربي موحد <sup>(٤)</sup> كـ(مبدأ المقاطعة) .

---

(١) رفضت شركة كوكا كولا في نيسان ١٩٦٦ امتياز شركة صهيونية لصنع القناني ، والذي كان له دور في استفزاز الولايات المتحدة الأمريكية . ينظر :

H. A. Hassouna, Op. Cit.; P. 273.

(٢) جريدة (الحرية) ، بيروت ، العدد (٣٥٠) ، في (٢١) كانون الثاني ١٩٦٧ .

(٣) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧ ، وثيقة رقم (٢٦) ، ص ٤٤ .

(4) Statement by the General Director of the Israel Boycott Bureau of the Arab League Mahjub on Passage the rought the Gulf of Aqaba, international Documents on Palestine, Document No. 337, (Beirut, 1970); P. 568;

جميل مطر وعلي الدين هلال ، النظام الإقليمي العربي (دراسة في العلاقات السياسية العربية) ، ط ٣ ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، د.ت) ، ص ٢٠٠-٢٠١ .

وفي الحادي عشر من أيلول عام ١٩٦٧ ، عقد مجلس جامعة الدول العربية دورته العادية والتي امتدت حتى الثالث عشر منه ، وهو أول اجتماع يعقده مجلس الجامعة بعد عدوان حزيران . وتم في هذه الدورة الاطلاع على تقرير المكتب الرئيسي والمكاتب الإقليمية لمقاطعة الكيان الصهيوني الذي تضمن نشاط المكتب الرئيسي في دمشق وفروعه خلال العام ١٩٦٧ . وأصدر المجلس في ختام أعماله مجموعة من التوصيات . منها متابعة نشاط الشركات الأجنبية ومدى التزامها بقواعد المقاطعة . فضلاً عن توجيه خطاب رسمي إلى الدول العربية التي لم تستصدر تشريعات المقاطعة ولم تنشئ بعد مكاتب إقليمية ، من أجل الإسراع في تنفيذ ذلك <sup>(١)</sup> .

تلاه انعقاد المؤتمر الخامس والعشرون لضباط اتصال المكاتب الإقليمية للمقاطعة في القاهرة للمدة من (٣-١٧) تشرين الأول ١٩٦٧ ، وتم فيه مناقشة الإجراءات الصهيونية الهادفة إلى إضعاف فعالية المقاومة ، وموضوع الشركات الأجنبية المحظور التعامل معها والتي استجابت إلى ما طلبته أجهزة المقاطعة ، وقطعت علاقاتها مع الكيان الصهيوني . ففيما تعلق بعرقلة الإجراءات الصهيونية ، تم وضع خطة تقوم على عدم ترك المجال للعدو الصهيوني للانفراد بالمؤسسات والشركات والمصارف الأجنبية الكبرى للعمل لمصلحتها ، وقد أعلن المؤتمر من أجل ذلك تعديل بعض القواعد المعمول بها لإتاحة الفرصة أمام الدول العربية لمنافسة العدو في أسواق صادراتها من جهة . من جهة أخرى فقد قرر المؤتمر التوقف عن إجراءات حظر التعامل مع الشركات التي استجابت لقواعد المقاطعة من شركات الملاحة والطيران الأجنبية وحتى شركات الأغذية <sup>(٢)</sup> .

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دورتي انعقاده الثامن والأربعين والتاسع والأربعين ، ج٦ ، من (١١) أيلول ١٩٦٧ - (٧) آذار ١٩٦٨ (ق٢٣٥٨/٤٨د/ج٣) ، في (١٣) أيلول ١٩٦٧ ، (دار الهنا ، القاهرة ، ١٩٦٨) ، ص٦-٧ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، شؤون المقاطعة ، تقرير المفوض العام لمكاتب المقاطعة إلى مجلس الجامعة العربية في دورته الـ(٤٩) في آذار ١٩٦٨ ، (ق٢٤١٠/٤٩د/ج٤) ، في (٧) آذار ١٩٦٨ ، ص٧٠ ؛ ج. د. ع ، الأمانة العامة ، شؤون المقاطعة ، مذكرة إلى مجلس الجامعة العربية في دور انعقاده العادي الـ(٤٩) ، بشأن توصيات المؤتمر الخامس والعشرين لضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة الكيان الصهيوني ، الرقم (١٤٥/١٤٥/٤٩د) ، في (٣) آذار ١٩٦٨ ، مرفق رقم (٢) ، ص٢٥٥-٢٧٠ .

لكن هذا لم يمنع وجود شركات أجنبية قد تحدث بتعاملاتها الاقتصادية قواعد المقاطعة العربية ، على الرغم من محاولة التظاهر بالتزامها بتلك القواعد ، منها على سبيل المثال (شركة كوكا كولا ، وشركة كرايسلر الأمريكية لصناعة السيارات) ، فضلاً عن الشركات النفطية الأجنبية الاحتكارية وخصوصاً البريطانية والأمريكية <sup>(١)</sup> .

وفي اجتماع مجلس الجامعة العربية في دورة انعقاده العادي التاسع والأربعين بتاريخ (٤) آذار ١٩٦٨ ، تمت مناقشة توصيات المؤتمر الخامس والعشرين لضباط اتصال المكاتب الإقليمية للمقاطعة ، وإقرار التوصيات بخصوصها ، والتي يمكن إجمالها على النحو الآتي :

١- إذا كان نشاط الشركة أو الجمعية أو المؤسسة الأجنبية ، التي تعمل فضلاً عن نشاطها وكيلاً أو مستوردة أساسية لمنتجات صهيونية ، قاصراً على استيراد السلع بقصد بيعها محلياً داخل نطاق الدولة التي يوجد فيها مقرها ، فهذه لا يحظر التعامل معها ، ما لم يثبت أنها رفضت عرض المنتجات العربية أو أنها لم تستجب لقواعد المقاطعة .

٢- إذا كان نشاط الشركة أو الجمعية أو المؤسسة التي تعمل وكيلاً للشركات أو المنتجات الصهيونية ، هو ترويج وبيع منتجاتها في بلدها ، وتجاوز ذلك إلى عمليات التصدير ، أي أنها مستوردة ومصدرة للسلع الصهيونية ، ففي هذه الحالة يطلب منها أن تقوم باستيراد وترويج منتجات أي بلد عربي يرغب في ذلك ، أو أن يكون ذلك بشروط يضعها المكتب الرئيس للمقاطعة ، وفي حال رفضها يقطع التعامل مع هذه الشركات .

٣- تطبق هذه التوصيات على كافة الشركات الأجنبية ، من دون استثناء <sup>(٢)</sup> .

وفي كلمة ألقاها سيد نوفل الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية ، إلى وكالات الأنباء العربية بتاريخ (٢٠) نيسان ١٩٦٨ ، جاء فيها : "إن الذين يقفون مع إسرائيل ضد المقاطعة العربية ، في حين يمارسون المقاطعات وما هو أكثر منها ضد شعوب وبلاد لم تعتد عليهم ، ولم تحتل أراضيهم ، ولم تتأكد مطامعها التوسعية بمرور الأيام في وطنهم ٠٠٠ أولئك إنما يستهدفون في الواقع التصدي لمعاني العدل والدفاع

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي (٤٩) لمجلس جامعة الدول العربية للمدة من (٤-٧) آذار ١٩٦٨ ، ص ١٠١ ؛ عاطف سليمان ، المصدر السابق ، ص ١٢٧ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي (٤٩) ، الرقم (ق ٢٣٨٩/٤٩ج/٤) ، في (٧) آذار ١٩٦٨ ، ص ١٠١-١٠٣ .

المشروع والاهتمام بالحرية ، التي تمثلها المقاطعة العربية للعدوان الاستعماري ومطامعه الإقليمية والاستغلالية" (١) .

جاءت كلمة سيد نوفل تلك كرد فعل لتصريحات الساسة الأمريكيان حول مبدأ المقاطعة ، التي أكدت في أن الهدف منها هو إيجاد (كارتل) عربي ينافس الاقتصاد الأجنبي ، ويهدف إلى خسارة الشركات بغض النظر إن كانت لها علاقات اقتصادية أو لم تكن لها مع الكيان الصهيوني (٢) .

وكبرهان آخر يقدمه المكتب الرئيسي لمقاطعة الكيان الصهيوني ، وعلى هامش انعقاد المجلس الاقتصادي العربي لدورته العادية الثالث عشر في مقر جامعة الدول العربية للمدة من (١٣-١٨) أيار ١٩٦٨ . بحضور مندوبين عن جميع الدول العربية الأعضاء في الجامعة قدم المكتب الرئيسي للمقاطعة مذكرة إلى المجلس بشأن موضوع التأمين التي بادرت الحكومة الفرنسية تقديمه إلى الشركات المتضررة من المقاطعة العربية لتعاملها مع الكيان الصهيوني . من خلال تقديم تعويضات لتلك الشركات ، تلبية لطلب مسبق قدم من المكتب الرئيسي للمقاطعة إلى حكومة فرنسا . مما كان ذلك دافعاً لبعض تلك الشركات إلى قطع علاقاتها الاقتصادية مع العدو الصهيوني (٣) .

يمكن القول أن مبدأ المقاطعة على الرغم مما تضمنه من قواعد ، يحظر من خلالها التعامل الاقتصادي مع الكيان الصهيوني ، إلا أنها لم تخرج عن أصول الدبلوماسية الاقتصادية التي سبق للكيان الصهيوني أن تجاوزها وعمل جاهداً في محاولة ضرب المصالح الاقتصادية العربية في البلدان الأجنبية . لأن هذا المبدأ قد وضع بالأساس لخدمة قضية إنسانية ، ولإرجاع حق كان قد اغتصب من الشعب الفلسطيني ، وليست لغرض آخر كما أرادت وكالات الأنباء والصحف الأمريكية والبريطانية أن تصوره للرأي العالمي .

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس جامعة الدول العربية ، بتاريخ (٣٠) نيسان ١٩٦٨ ، ص ٤٥-٤٦ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير عن أعمال المجلس الاقتصادي العربي المنعقد في القاهرة بتاريخ (١٣-١٨) أيار ١٩٦٨ ، ص ٦٠-٦١ .

(٣) شمل قرار التأمين شركات الملاحة والطيران والأغذية الفرنسية . ينظر : الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨ ، ص ٣٦-٣٨ .

وفي (٢٥) أيار ١٩٦٨ ، عقد المؤتمر السادس والعشرون لضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة الكيان الصهيوني ، وكان ذلك في شترة بلبنان . وقد تناول جدول أعماله مختلف شؤون المقاطعة . وفي ختام مناقشاته اتخذت توصيات تميزت بشموليتها ، كونها كانت تخص كافة الشركات الأجنبية وضرورة التزامها بقواعد المقاطعة بالنسبة للبضائع المستوردة إلى الدول العربية ، وفرض شهادات المنشأ التي يجب عرضها لدى كل دولة عربية تتعامل معها عبر فروع المكتب الرئيسي للمقاطعة ، وعلى الشركات أن تعرض ما بين حين وآخر ما يثبت التزامها بتلك القواعد ، وذلك عن طريق تقديم العقود المبرمة بينها وبين الدول الأخرى التي تتعامل معها ، أو غيرها من وسائل الإثبات التي تفرضها أجهزة المقاطعة <sup>(١)</sup> .

كانت هذه التوصيات مثار نقاش طويل بين أعضاء مجلس الجامعة العربية في دورة انعقاده العادي الخمسين بتاريخ الأول من أيلول عام ١٩٦٨ ، واتخذت بخصوصها عدة قرارات ، كانت من بينها توجيه الإنذار إلى الشركات غير الملتزمة بقواعد المقاطعة ، ومطالبة جميع الشركات الأجنبية التي لها تعاملاتها الاقتصادية مع الدول العربية بشهادات الاستيراد والتصدير ، والعمل على تشجيع الدول غير الأعضاء في الجامعة على فتح فروع جديدة للمكتب الرئيسي للمقاطعة ، وأخيراً تقديم كافة التسهيلات المالية إلى المكاتب الإقليمية لغرض مواصلة جهودها وبالشكل المطلوب منها <sup>(٢)</sup> .

على الرغم من كل الإجراءات المتخذة من المكتب الرئيسي للمقاطعة وفروعه في الدول العربية ، إلا أن أعمال التهريب كانت إحدى أهم الانتقادات التي وجهت إلى مبدأ المقاطعة العربية . إذ ذهبت صحف لبنان خاصة تنشر أخبار تسرب منتجات العدو إلى الأسواق العربية . فقد ذكرت جريدة لبنانية ، نقلاً عن وكالة الأنباء السورية ، أن مصنع (أشدود) الصهيوني لتعليب الخضار يقوم بصنع كميات مخصصة للتصدير إلى الدول

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، شؤون المقاطعة ، تقرير المفوض العام لمكاتب المقاطعة إلى مجلس جامعة الدول العربية ، في (٢٩) أيار ١٩٦٨ ، مرفق رقم (٢) ، ص ٢٠ ؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨ ، ص ٤٠-٤٣ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية ، في دور انعقاده العادي الـ (٥٠) في (١) أيلول ١٩٦٨ ، (دار الطباعة ، القاهرة ، ١٩٧٠) ، ص ٢٠-٢٥ .

العربية عليها عبارة تمويه مثل (صنع في إيطاليا خصيصاً للدول العربية) <sup>(١)</sup> . وفي أيار ١٩٦٨ نشرت مجلة (الدواجن العالمية) التي تصدر في نيويورك ، أن "ملايين من البيض الإسرائيلي قد تم شحنها إلى الأسواق العربية خاصة الكويت عن طريق الضفة الغربية المحتلة بواسطة عملاء يهود وعرب" <sup>(٢)</sup> .

وبهدف الرد على هذه الانتقادات يمكن القول أن هناك من الدول العربية لا سيما الأعضاء في الجامعة العربية ، من يتحمل مسؤولية إخفاق مبدأ المقاطعة وذلك خلال المدة الممتدة من عدوان حزيران ١٩٦٧ ، إلى أواخر عام ١٩٦٨ ، وهذا ما اتضح لنا في موقف المملكة العربية السعودية من قرار حظر النفط والذي فقد أهميته في مؤتمر الخرطوم (٢٩) آب - (١) أيلول ١٩٦٧ . وتجدد نفس الموقف من قبل دولة عربية أخرى ، في محاولة منها مقصودة أو غير مقصودة ، لإفشال مبدأ المقاطعة العربية .

إذ تذكر بعض المصادر العربية معلومات عن وجود تأمر مخطط ومدرس بين المملكة الأردنية الهاشمية والكيان الصهيوني ، لإفشال مبدأ المقاطعة العربية ، والذي كان يتم بطرق مختلفة ، إما بطريق التعامل التجاري المباشر ، والذي كان يتم من جهة الضفة الغربية أو من جهة قطاع غزة . أو عن طريق تشجيع الاقتصاد الصهيوني من خلال تقديم الدعم المادي ، كالقروض والهبات المالية المقدمة من جهات أردنية مسؤولة للمصانع والمعامل اليهودية المقامة في أرض فلسطين <sup>(٣)</sup> . والذي يعد خرقاً واضحاً وملموساً من قبل الحكومة الأردنية . وقم تم توجيه كتاب من قبل المفوض العام للمقاطعة إلى الحكومة الأردنية ، يخبرها فيه عن هذه التجاوزات والعلاقات المشبوهة مع العدو الصهيوني ، والتي تخل بالمقاطعة وقواعدها ، طالباً في الوقت نفسه من الحكومة الأردنية وضع حد لهذه التجاوزات <sup>(٤)</sup> . إلا أن الحكومة الأردنية لم ترد على هذا الكتاب . مما أكد ما ذكر وما يذكر عن العلاقة المشبوهة بين الطرفين <sup>(٥)</sup> .

(١) هاني الهندي ، المصدر السابق ، ص ١٣٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٣٩ .

(٣) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع . ينظر : ص ٢٠٢-٢٠٣ من هذا الفصل ؛ ج. د. ع ،

الأمانة العامة ، شؤون المقاطعة ، تقرير المفوض العام للمقاطعة إلى مجلس الجامعة ، في (٢٤)

تشرين الثاني ١٩٦٨ ، ص ١٠٠-١٠١ ؛ هاني الهندي ، المصدر السابق ، ص ١٣٩-١٤٠ .

(٤) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، تقرير المفوض العام للمقاطعة ، المصدر السابق ، ص ١٠١ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ١٠١-١٠٢ .

وفي الدورة العادية للمجلس الاقتصادي العربي للمدة من (٢١-٢٥) كانون الثاني ١٩٦٩ ، أكد ضرورة احترام ومواصلة العمل بقواعد المقاطعة ، الذي يتم عن طريق الإشراف المباشر من لدن الحكومة في أي بلد عربي على أعمال البيع والشراء ، وحركة رؤوس الأموال . وفي ختام جلسات هذه الدورة ، أكد المجلس على ما جاء في توصية مؤتمر ضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة الكيان الصهيوني السادس والعشرين والمتعلقة بشركات الفنادق العالمية وشركات الملاحة البحرية والجوية ، وضرورة التزامها بشروط وقواعد المقاطعة ، خصوصاً ممن لديها نشاط اقتصادي مع الكيان الصهيوني ، والذي يجب أن لا يتفوق على نشاطها مع الدول العربية <sup>(١)</sup> .

في أوائل شهر شباط عام ١٩٦٩ ، عقد المؤتمر السابع والعشرين لضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة الكيان الصهيوني ، الذي تم فيه مناقشة كافة الإجراءات الواجب اتباعها نحو البواخر والناقلات وغيرها من وسائل النقل البحري الأجنبية ، والتي تمتع عن تقديم السجلات وقوائم البضائع وكل المستمسكات التي ترى أجهزة المقاطعة أنها ضرورية للكشف عن مدى التزامها بقواعد المقاطعة ، وفي حال عدم تقديم هذه المستمسكات تدرج أسماء وعناوين هذه البواخر والناقلات إلى القائمة السوداء . كما وقد قدم خلال المؤتمر اقتراح من المكتب الإقليمي السوري ، حول زيادة عدد ضباط الاتصال في الخارج ورصد الاعتمادات الكافية لمواجهة التحدي في البلدان الأجنبية ، التي لا يوجد فيها ضباط اتصال ، وضرورة تعاون البعثات العربية بالخارج في الموضوعات المتعلقة بالمقاطعة . وتم في ختام المؤتمر إقرار ما جاء في جدول أعماله وحالتها على شكل توصيات إلى مجلس الجامعة للنظر فيها <sup>(٢)</sup> .

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ(٥١) لمجلس جامعة الدول العربية للمدة من (١٠-٣٠) آذار ١٩٦٩ ، قرارات المجلس الاقتصادي العربي (٢١-٢٥) كانون الثاني ، ١٩٦٩ ، مرفق رقم (١) ص ٢٠٥-٢٠٦ ؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩ ، ص ٢٨-٢٩ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ(٥١) ، لمجلس جامعة الدول العربية للمدة من (١٠-٣٠) آذار ١٩٦٩ ، توصيات المؤتمر السابع والعشرين لضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة الكيان الصهيوني ، (مستعمل) ، ص ٨٣ ؛ ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ(٥١) ، إقرار



عقد مجلس جامعة الدول العربية دورته العادية للمدة من (١٠-١٦) آذار ١٩٦٩ في القاهرة . على مستوى وزراء الخارجية ، جرت خلال هذه الدورة مناقشة التوصيات المرفوعة من المؤتمر السابع والعشرين لضباط المقاطعة . وتمت إقرارها بالإجماع . مع تأكيد المجلس على ضرورة زيادة النسبة المقررة على كل دولة عضو في الجامعة لميزانية المقاطعة ونسبة (١٠%) للدول المنتجة للنفط و(٥%) للدول غير المنتجة <sup>(١)</sup> .

لم تكتف دول الجامعة في تأكيدها على الدور الذي يمكن أن تلعبه المقاطعة وإبراز أهميته ، بل لجأت إلى القيام بجملة من الإجراءات خلال العام ١٩٧٠ وصعوداً . والتي شكلت جزءاً مهماً من سلسلة إجراءات أخرى اتخذت في المجال الاقتصادي . ويعود سببه إلى امتلاك دول الجامعة وخاصة الدول المنتجة للنفط لإمكانات الضغط غير المباشر على الكيان الصهيوني ، عن طريق الضغط على الدول الحليفة له . كما أن لديها وسائلها الخاصة والتي سبق وأن أوضحناها دبلوماسياً واقتصادياً . مما يزيد من عزلة العدو وامتناع الدول الحليفة عن تقديم المساعدات المالية والاقتصادية له <sup>(٢)</sup> .

ففي اجتماع مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ السابع من آذار ١٩٧٠ . تم التأكيد على تلك الوسائل وضرورة اعتمادها في سبيل إضعاف الكيان الصهيوني اقتصادياً وسياسياً على حد سواء . ولا يتم ذلك إلا عن طريق اعتماد سياسة عربية واحدة في المجال الاقتصادي والاستمرار بتوجيه الإنذار ما بين فترة وأخرى إلى الدول الأجنبية التي لم تأخذ قرار المقاطعة العربية للكيان الصهيوني والدول الحليفة له محمل الجد . منها على سبيل المثال ألمانيا الغربية وعلاقاتها التجارية مع العدو الصهيوني ، والتي قدرت ب(١٤٥) مليون دولار سنوياً ، فضلاً عن رومانيا وغيرها من الدول الأخرى <sup>(٣)</sup> .

---

مجلس الجامعة لتوصيات المؤتمر السابع والعشرين لضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة الكيان الصهيوني في شباط ١٩٦٩ ، ص ٢٦٣-٢٦٥ .

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ(٥١) ، المصدر السابق ، ص ٤٧ ؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩ ، ص ٣٦ ، ٤٠ .

(٢) عاطف سليمان ، المصدر السابق ، ص ٥٩ ؛

H. A. Hassouna, OP. Cit.; P.P. 270-271.

(٣) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، دور الاجتماع العادي الـ(٥٣) لمجلس الجامعة العربية من (٧-١٤) آذار ١٩٧٠ ، توصيات مجلس الجامعة بخصوص المقاطعة العربية مقدمة إلى المكتب الرئيسي للمقاطعة في (٨) آذار ١٩٧٠ ، الرقم (ق ٥٢٣/١ ج ١) ، في (٨) آذار ١٩٧٠ ، (مستعجل) ، مرفق رقم (٣) ، ص ١٠٨ .





ففي تصريح للأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية في (٢) نيسان ١٩٧٠ إلى وكالات الأنباء العربية والعالمية ، تكلم بصراحة عن طبيعة الصلات الاقتصادية من استيراد وتصدير التي كانت تتم بين بعض الدول الأجنبية وبين الكيان الصهيوني ، "والتي تحتفظ بالوقت نفسه بعلاقات تجارية مع بعض الدول العربية وخصوصاً المنتجة للنفط" ، مطالباً الدول العربية بقطع صلاتها الاقتصادية مع هكذا دول لعدم احترامها لقواعد المقاطعة ، معلناً أيضاً بأنه طلب "من سفراء ومفوضي الدول العربية تقديم مذكرات إلى حكومات تلك الدول الأجنبية ، لغرض تفسير أسباب قطع العلاقات التجارية من جانب العرب" (١) .

وعند انعقاد المؤتمر التاسع والعشرين لمكاتب المقاطعة العربية في بغداد بتاريخ (٢٩) نيسان عام ١٩٧٠ ، أوصى المؤتمر بعدم استيراد السلع الرومانية ، وقطع الصلات التجارية مع ألمانيا الغربية ، بعد أن أثبتت الأدلة والبراهين في أن هاتين الدولتان تستوردان أصلاً من الكيان الصهيوني (٢) .

خلال العام ١٩٧١ ، عمد الكيان الصهيوني إلى تهديد الشركات التي تستجيب إلى قواعد المقاطعة العربية ، بمحاربتها تجارياً وبمنع الولايات المتحدة من استهلاك سلعها . لكن هناك من الشركات التي لم تستجب لهذه التهديدات وخاصة الفرنسية ، الأمر الذي دفع مكتب المقاطعة الرئيسي إلى توجيه توصية إلى الدول العربية والدول الصديقة بزيادة التعامل مع هذه الشركات ، وبالفعل تم ذلك . إذ ذكرت المكاتب الإقليمية للمقاطعة في أن هناك (٣) شركات فرنسية زاد إنتاجها حسب إحصاءاتها الخاصة بنسبة (٥٠%) من جراء هذا التدبير (٣) .

وحول نجاح سياسة المقاطعة العربية الاقتصادية في كسب ود العديد من الشركات الأجنبية . تحدث المفوض العام لمكاتب المقاطعة في (٨) أيار ١٩٧١ موضحاً الخطوات

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تصريح الأمين العام المساعد للجامعة العربية إلى وكالات الأنباء نقلاً عن إدارة أعلام جامعة الدول العربية ، في (٢) نيسان ١٩٧٠ ، ص ٢٠٠-٢٠١ ؛ جريدة (الأنوار) ، بيروت ، العدد (٣٤٠٨) ، في (٢٧) نيسان ١٩٧٠ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، شؤون المقاطعة ، توصيات المؤتمر التاسع والعشرون لمكاتب المقاطعة العربية في بغداد مرفوعة إلى مجلس جامعة الدول العربية ، في (١٣) أيار ١٩٧٠ ، ص ٦٠-٦١ ؛ جريدة (الأنوار) ، بيروت ، العدد (٣٤١٠) ، في (٢٩) نيسان ١٩٧٠ .

(٣) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١ ، وثيقة رقم (٣٣٤) ، ص ٣٥٣ .

التي اتبعتها المقاطعة لتحسين العلاقات التجارية العربية - الأجنبية ، من خلال إنشاء غرف للتجارة مشتركة مع بعض الدول الغربية ، وإناطتها سلطة إقرار المستندات المطلوبة من الشركات الأجنبية . الأمر الذي وفر لدى المقاطعة العربية غرفة تجارة أمريكية - عربية في نيويورك ، لها فروع عدة في ولايات أمريكية أخرى ، وغرفة ثانية في فرنسا وثالثة في تركيا . فضلاً عن الإجراءات الأخرى بصدد تأسيس غرف تجارية في بريطانيا والنمسا ويوغسلافيا ودول أخرى <sup>(١)</sup> .

وفي دمشق ، عقد المؤتمر الحادي والثلاثون لضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة الكيان الصهيوني للمدة من (١٢-٢٣) حزيران ١٩٧١ ، تم من خلاله مناقشة العديد من المواضيع الهامة ، التي تركزت حول محاولة بعض الشركات المحظور التعامل معها التحايل على أحكام المقاطعة ، وتسريب منتجاتها إلى الأسواق العربية بطرق ملتوية مختلفة ، كأن تورد تلك المنتجات بأسماء شركات وهمية أو حقيقية ولكن أسمائها غير مدرجة على القائمة السوداء . وأوصى المؤتمر بضرورة متابعة مثل هذه التجاوزات من خلال التعاون ما بين ضباط المقاطعة والمبعوثين والسفراء العرب لدى الدول الأجنبية ، وتدوين أسماء الشركات التي يكشف تعاونها مع العدو الصهيوني ، في القائمة السوداء <sup>(٢)</sup> .

أما بخصوص المحاولات الصهيونية للتشكيك بجدية المقاطعة وجدواها والافتراء على القائمين عليها والعاملين في أجهزتها ، ومن ذلك قيامها بين الحين والآخر ، بما تمتلكه من نفوذ واسع في أوساط الصحافة الأجنبية ، بنشر مقالات وتسريب معلومات غير

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، شؤون المقاطعة ، مذكرة إلى مجلس جامعة الدول العربية في دورته الـ (٥٦) بشأن تصدير واستيراد المنتجات الصهيونية إلى البلاد العربية ، الرقم (٣/٤/٥٦) ، في (٢٠) حزيران ١٩٧١ ، ص ٣٩٣ .

(٢) خصص المؤتمر الثلاثين لضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة الكيان الصهيوني ، لدراسة نشاط المقاطعة في عام ١٩٧٠ بنصفه الأول والثاني . حول هذا الموضوع ينظر : ج. د. ع ، الأمانة العامة ، شؤون المقاطعة ، تقرير المؤتمر الثلاثين لمكاتب المقاطعة العربية إلى مجلس الجامعة ، في (١٥) تموز ١٩٧١ ، ص ٤٠٠-٤٠١ ؛ ج. د. ع ، الأمانة العامة ، شؤون المقاطعة ، توصيات المؤتمر الحادي والثلاثين لمكاتب المقاطعة العربية في دمشق إلى مجلس جامعة الدول العربية في (٢٥) حزيران ١٩٧١ ، ص ٧٥-٧٦ ؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١ ، وثيقة رقم (٤٧٥) ، ص ٤٩٣-٤٩٤ .

حقيقية في أن المقاطعة العربية مبدأ غير حقيقي وغير فعال ، وأن أجهزة المقاطعة تكيل بأكثر من مكيال في مواجهتها للشركات التي لها تعاملاتها الاقتصادية مع الجانب الصهيوني ، فتحظر التعامل مع شركة معينة لقيامها بنشاط محظور ، ولا تتخذ ذات الإجراء مع شركة أخرى تقوم بنفس النشاط . وقف المؤتمر طويلاً عند هذا الموضوع لأهميته وخطورته ، لأن تشكيك المواطن العربي بجدوى وفعالية المقاطعة ونزاهة القائمين عليها ، أمر في غاية الخطورة على مستقبل المقاطعة لذا أوصى المؤتمر بضرورة الرد من خلال وسائل الإعلام العربية على هذه الاتهامات غير الصحيحة ، وذلك بالأدلة والمستمسكات والإجراءات المماثلة التي اتخذت بحق الشركات التي حظر التعامل الاقتصادي معها . وفي ختام أعمال المؤتمر وجه ضباط المكاتب الإقليمية مذكرات إلى الدول الأجنبية ، التي نشرت عبر صحفها مثل هذه المقالات المغرضة . مطالبين حكومات تلك الدول اتخاذ كافة الإجراءات القانونية بحق هذه الصحف (١) .

وعند انعقاد الدورة العادية لمجلس جامعة الدول العربية للمدة من (١١-١٨) أيلول ١٩٧١ في القاهرة ، تم إجراء دراسة تفصيلية لتوصيات المؤتمر الحادي والثلاثين لضباط المكاتب الإقليمية للمقاطعة . فقرر المجلس الموافقة على توصيات المؤتمر ، فضلاً عن توصيات اللجنة السياسية ولجنة الشؤون الاقتصادية والمواصلات ، بشأن منع استيراد منتجات الشركات التي يساهم فيها رأس المال الصهيوني . كذلك تمت مناقشة موضوع المحاولات الصهيونية الهادفة إلى تشويه الحقائق عبر صحفها والصحف الأجنبية الموالية لها ، ومحاولة العدو الصهيوني في الاشتراك بالسوق الأوروبية المشتركة ، فأوصى المجلس بما هو آت :

١- دعوة الدول العربية التي سبق لها الارتباط بالسوق الأوروبية المشتركة وتلك التي تجري مباحثات من أجل ذلك ، إلى إجراء اتصالات فيما بينها لتنسيق جهودها المبذولة في سبيل الحصول على أكبر قدر ممكن من الامتيازات في هذه السوق ، ومحاولة إفهام الدول المنتسبة إليه بالنوايا الحقيقية للعدو الصهيوني من وراء طلب الانتساب .

(١) ج.د.ع ، الأمانة العامة ، شؤون المقاطعة ، توصيات المؤتمر الحادي والثلاثين ، المصدر

٢- بذل المساعي الدبلوماسية عن طريق البعثات العربية في عواصم الدول الأجنبية ، لغرض توضيح الحقائق كما هي حول المقاطعة العربية ، ولإظهار زيف ما تنشره بعض الصحف الأجنبية والصهيونية ، في محاولة منها للتشكيك بمبدأ المقاطعة <sup>(١)</sup> .

وخلال العام ١٩٧٢ ، انعقدت دورتان لمؤتمر ضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة الكيان الصهيوني ، لغرض مواصلة العمل بقرار المقاطعة وكما هو مخطط ومتفق عليه ، إذ انعقدت الدورة الثانية والثلاثين لمؤتمر ضباط المقاطعة في الجزائر للمدة من (٢٣) شباط - (١) آذار ١٩٧٢ . وقد شمل جدول أعمال المؤتمر العديد من المواضيع ، كان من بينها ، إيجاد السبل الجديدة لأحكام المقاطعة العربية ، ورفع الحظر عن الشركات التي استجابت لقواعد المقاطعة ، لا سيما الشركات الفرنسية والهولندية والدانماركية ، كما أوصى المؤتمر في ختام أعماله بإعادة العلاقات العربية الاقتصادية مع الشركات التي رفع الحظر عنها ، والتأكيد على متابعة نشاط الشركات الأخرى ومدى التزامها بتلك القواعد <sup>(٢)</sup> .

فمن خلال المتابعة المستمرة لمكاتب المقاطعة ، لنشاط الشركات الأجنبية وبكافة أنواعها الملاحية والجوية ، وجد أن عدد جيد من تلك الشركات كانت قد التزمت بقواعد المقاطعة ، جاء ذلك في تصريح لناطق رسمي مخول عن مكاتب المقاطعة الإقليمية . مشيراً في الوقت نفسه إلى ضرورة زيادة الميزانية المالية المخصصة للمقاطعة عما هو عليه والذي لا يمكن مقارنته بما خصصه العدو الصهيوني من مبالغ كبيرة لغرض إفشال المقاطعة ، وبدعم مسبق من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا <sup>(٣)</sup> .

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، دور الاجتماع العادي الـ(٥٦) لمجلس جامعة الدول العربية للمدة من (١١) أيلول - (٧) كانون الأول ١٩٧١ ، الرقم (ق ٢٨١٩/٥٦د/ج٦) ، في (١٦) أيلول ١٩٧١ ، ص ٥٥٩ ؛ ج. د. ع ، الأمانة العامة ، شؤون المقاطعة ، مذكرة من السفارة الليبية إلى الأمانة العامة للجامعة العربية ، الرقم (٣/٩/٢٢٨٩) ، في (١٥) أيلول ١٩٧١ ، ص ٥٥٠ ؛ ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مشروع مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الـ(٥٦) ، الموافق يوم السبت (١١) أيلول ١٩٧١ ، الرقم (٤/٤/٥٦) ، في (١٣) أيلول ١٩٧١ ، ص ٩-١١ ؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢ ، وثيقة رقم (٦٧٢) ، ص ٧٤٦-٧٤٧ .

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢ ، ص ١٤١-١٤٢ .

(3) R. N. El-Rayyes and D. Nahas, Op. Cit.; P.57.

ففي جريدة (Washington Post) في عددها الصادر في (٢٠) آذار ١٩٧٢ وتحت عنوان (مقاطعة ولكن ؟) جاء فيه "إن المقاطعة ، ذلك المبدأ العربي ، لا يعدو أن يكون إلا محاولة عربية لفرض الشروط على الشركات الأجنبية ، وبناء علاقات اقتصادية تتماشى مع الهدف الحقيقي في ضرب مصالح الدول الكبرى ، ليس فقط المصالح الإسرائيلية ، كما يدعي العرب ذلك " (١) .

وبكلمة ألقاها المفوض العام للمقاطعة العربية ، إلى الوكالات والصحف الأجنبية ، للرد على ما تم نشره في الصحف البريطانية ، بـ"أن ما نشر هو بعيد عن الواقع بل هو من نسج خيال الساسة الأمريكيين والبريطانيين ، والدليل على ذلك هو طبيعة العلاقات الاقتصادية ومتانتها ، تلك القائمة ما بين الدول العربية والعديد من الشركات الأجنبية وبمختلف جنسياتها ، دون الأخذ بالاعتبار إن كانت تلك الشركة بريطانية أم أمريكية ، ما دام نشاطها غير مخالف لقواعد المقاطعة" (٢) .

وبانعقاد الدورة العادية لمجلس جامعة الدول العربية للمدة من (٩-١٣) أيلول ١٩٧٢ ، في القاهرة وعلى مستوى وزراء الخارجية . قدم الوفد العراقي المشارك في هذه الدورة مذكرة حول التصريحات الأمريكية والبريطانية ، الهادفة إلى عرقلة سير المقاطعة ، فأوصى المجلس إلى ضرورة بذل المزيد من المساعي الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، وذلك عبر الممثلين والسفراء العرب . وتوجيه مذكرة احتجاج إلى الحكومة الأمريكية ، في محاولة عربية جادة لدفع الولايات المتحدة إلى تغيير موقفها من القضية العربية ، وعدم عدّ قرار المقاطعة سلاح اقتصادي مسلط على المصالح الأمريكية ، بقدر ما هو قرار عربي هادف إلى دعم القضية الفلسطينية اقتصادياً وسياسياً (٣) .

وفي الدورة الثالثة والثلاثين لمؤتمر ضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة الكيان الصهيوني في القاهرة للمدة من (١٤-٢٥) تشرين الثاني ١٩٧٢ . قدم المفوض العام للمكاتب الإقليمية تقريره موضحاً من خلاله نجاح المقاطعة في دفع عدد من أصحاب

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى الأمانة العامة عن ما نشرته الصحف الأجنبية في شباط وآذار ١٩٧٢ ، مرفق رقم (٤) ، ص ١٨٨ .

(٢) المصدر نفسه ، مرفق رقم (٥) ، ص ١٩٠ .

(٣) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ (٥٨)

لمجلس جامعة الدول العربية للمدة من (٩-١٣) أيلول ١٩٧٢ ، قرارات مجلس الجامعة ، في (١٣)

أيلول ١٩٧٢ ، ص ٦-٨ .



رؤوس الأموال الأجنبية الكبيرة بالامتناع عن القيام بأية مشاريع استثمارية في فلسطين المحتلة ، بفضل أحكام المقاطعة وشموليتها ، وأن بعض الشركات الأمريكية واليابانية الكبرى ، التي أنهت علاقاتها مع العدو الصهيوني ، أقامت مشاريع صناعية كبيرة في البلاد العربية رصدت لها مبالغ مالية بلغت (٥٠٠) مليون دولار <sup>(١)</sup> . وأشار المفوض في تقريره أيضاً إلى أن امتناع الدول العربية من استيراد السلع من الدول التي لها تعاملاتها التجارية مع العدو الصهيوني ، حمل بعضها إلى تغيير علاقتها تغييراً ملموساً مع العدو ، ومن هذه الدول رومانيا . فأوصى المؤتمر في هذه الدورة بالسماح لإحدى وعشرين شركة ومؤسسة أجنبية باستئناف تعاملاتها التجارية مع الأسواق العربية ، وحظر التعامل مع أربع عشر شركة ومؤسسة أجنبية . وأوصى أيضاً بالسماح باستيراد عدد كبير من السلع الرومانية ، سبق وأن حظر استيرادها <sup>(٢)</sup> .

وفي منتصف عام ١٩٧٣ ، ظهر توجه عربي ، دعا إلى التشديد في قواعد المقاطعة العربية لا سيما ما تعلق منها بالعلاقات العربية مع الدول الأجنبية . ففي المؤتمر الرابع والثلاثين لضباط المكاتب الإقليمية لمقاطعة الكيان الصهيوني والمنعقد في القاهرة للمدة من (٢٠-٣٠) حزيران ١٩٧٣ . تم التأكيد فيه بقواعد المقاطعة ، وخصوصاً مع الشركات النفطية الأجنبية التي لها تعاملاتها مع العدو الصهيوني . وحظر التعامل معها ، أما الشركات غير المحظور التعامل معها ، فإنها تقوم بإنهاء أية علاقة مع الشركات المحظورة إن وجدت ، وفي حال امتناع أية شركة عن تنفيذ ذلك ، سوف يطبق الحظر بحقها <sup>(٣)</sup> .

وعند رفع توصيات المؤتمر الرابع والثلاثين لضباط المكاتب الإقليمية إلى مجلس الجامعة العربية الذي عقد جلسته الأولى في (١٥) أيلول ١٩٧٣ ، في مقر الأمانة العامة بالقاهرة ، تم إقرارها بالكامل مع توجيه مذكرة سياسية شديدة اللهجة إلى الدول الأجنبية

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، شؤون المقاطعة ، تقرير المفوض العام لمكاتب المقاطعة إلى مجلس جامعة الدول العربية في (٢٥) تشرين الثاني ١٩٧٢ ، ص ٤٨-٥٠ ؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢ ، ص ١٤٢ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، شؤون المقاطعة ، تقرير المفوض العام لمكاتب المقاطعة ، ص ٥٠ .

(٣) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، شؤون المقاطعة ، مذكرة إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الـ (٦٠) بشأن توصيات المؤتمر الرابع والثلاثين لضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة الكيان الصهيوني ، الرقم (د/٦٠/١/٤) ، في (١٦) أيلول ١٩٧٣ ، ص ٢٥٤ .



المتعاونة مع العدو الصهيوني ، حذرت الجامعة فيها من مغبة استمرار هذا التعاون الذي سيكون له عواقبه السلبية على علاقات العرب الاقتصادية مع تلك الحكومات في المستقبل القريب <sup>(١)</sup> .

إن دراسة شاملة لتوصيات ونشاط المكتب الرئيسي العربي لمقاطعة الكيان الصهيوني اقتصادياً في دمشق والفروع التابعة له في الدول العربية الأعضاء في الجامعة ، تتوضح لنا جملة من الحقائق ، وهي :

- ١- إن لجوء بعض الشركات التي لها تعاملاتها الاقتصادية مع الكيان الصهيوني ، والتي لجأت إلى تغيير أسمائها لتجاوز قرارات الحظر المفروض عليها . كما في شركة كوكا كولا المحظور التعامل العربي معها بموجب قرار مؤتمر المقاطعة الثالث والعشرين لعام ١٩٦٦ ، ولجؤها إلى تغيير اسمها إلى كاكولا . في محاولة منها لإحداث نوع من التوازن في علاقتها الاقتصادية مع الدول العربية من جهة وبين الكيان الصهيوني من جهة أخرى ، قد أفقد قرار المقاطعة أهميته وتأثيره . والذي يعود سببه إلى عدم اتخاذ الدول العربية إجراءات حاسمة أمام هكذا تجاوزات ، والمتمثلة بقطع التعاملات التجارية مع مثل هكذا شركات لتكون عبرة لغيرها من الشركات التي تتجاوز وتتلاعب بقواعد المقاطعة العربية .
- ٢- إن التخصيصات المادية المقررة من جامعة الدول العربية إلى المكتب الرئيسي لمقاطعة الكيان الصهيوني ، لا تتناسب مع طبيعة الأعباء الملقاة على عاتق هذا المكتب وفروعه الأخرى . والتي لم تتجاوز الـ (٢٠٠) ألف جنيه فقط في السنة . مقابل (٣٠) مليون دولار تصرف من قبل الكيان الصهيوني لإفشال قرار المقاطعة العربية .
- ٣- إن تسرب منتجات العدو إلى الدول العربية كما هو الحال في معمل (أشدود) الصهيوني لتعليب الخضار تحت عنوان (صنع في إيطاليا خصيصاً للدول العربية) ، أفقد قرار المقاطعة العربية تأثيره وهدفه في إضعاف الاقتصاد الصهيوني دعماً لقضية فلسطين .

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون مجلس الجامعة العربية ، مجلس جامعة الدول العربية في

دور انعقاده الـ (٦٠) ، مضبطة الجلسة الثالثة ، (سري) ، الرقم (٣/٢/٥٩د) ، في (١٥) أيلول

## \* السياسة النفطية في جامعة الدول العربية

عملت جامعة الدول العربية جاهدة لإيجاد سياسة نفطية عربية واحدة ، لها تأثير إيجابي وفعال على الاقتصاد العربي . وهذا ما لمسناه في دعوة العراق السابقة إلى استعمال مقررات بلودان السرية الصادرة في حزيران ١٩٤٦ ، خصوصاً ما تعلق منها بالمقاطعة ، واستعمال النفط بوصفه سلاحاً يسخر لخدمة القضية الفلسطينية ، بعد أن وجد العراق كغيره من الدول العربية عدم تجاوب الدول الكبرى كبريطانيا والولايات المتحدة للمطالب العربية العادلة في وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، وإنهاء الانتداب البريطاني عليها والذي فرض ومنذ وقت طويل . إلا أن دعوته هذه والتي تكررت في أكثر من مناسبة قد ارتطمت بمعارضة بعض الدول العربية الأعضاء في الجامعة وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية <sup>(١)</sup> .

---

(١) حول هذا الموضوع . ينظر : صباح ويس ، المصدر السابق ، ص ١٠٧-١١٥ .





إلا أن الجهود العربية بهذا الصدد استمرت خلال المدة من (١٩٦٥-١٩٧٣) ، في محاولة منها لإيجاد سياسة نفطية عربية واحدة تسهم في دعم القضية الفلسطينية . فعند انعقاد مؤتمر النفط العربي الخامس في القاهرة خلال المدة من (١٦-٢٣) آذار ١٩٦٥ باشتراك جميع الدول العربية وحكومتا قطر والبحرين ومنظمة التحرير الفلسطينية ، إلى جانب اشتراك مراقبين عن الدول الأجنبية . تم التباحث في المؤتمر حول جدوى استعمال النفط والإمكانات الاقتصادية الأخرى في خدمة قضية العرب القومية . وعلق وفد منظمة التحرير على ضرورة وأهمية هذا السلاح في دعم نضال الشعب الفلسطيني . أيدت الوفود العربية المشاركة رأي منظمة التحرير ، لذا أوصى المؤتمر على ضرورة استعمال النفط والإمكانات الاقتصادية الأخرى من أجل دعم الكفاح العربي لتحرير فلسطين ، وأن تحدد علاقات الدول العربية مع الدول الأجنبية طبقاً لموقفها من القضية القومية <sup>(١)</sup> .

صدرت هذه التوصية إيماناً من المؤتمر بحق الشعب الفلسطيني في تحرير وطنه وتنفيذاً لقراري مؤتمري القمة العربيين لعام ١٩٦٤ ، بإقامة منظمة التحرير الفلسطينية ودعم نضال الشعب الفلسطيني .

وفي قرار آخر لمؤتمر النفط العربي ، أوصى فيه الدول العربية مجتمعة على وقف تزويد أي بلد بالنفط العربي إذا قامت حكومة هذا البلد بمقاطعة أي بلد عربي اقتصادياً أو ألحقت ضرراً بمصالحه الاقتصادية <sup>(٢)</sup> .

إن المجلس الاقتصادي التابع لجامعة الدول العربية في تنظيمه لمثل هذه المؤتمرات ، إنما استند إلى ما يمليه عليه أحكام ميثاق الجامعة من التزامات بصدد تحقيق التعاون بين الدول العربية الأعضاء والذي يجب أن يكون تعاوناً وثيقاً في الشؤون الاقتصادية والمالية والثقافية وغيرها من الشؤون الأخرى ولا شك أن مسألة النفط تحتل مركزاً هاماً ،

---

(١) سبق انعقاد هذا المؤتمر الذي حضره عبد الخالق حسونه الأمين العام لجامعة الدول العربية كل من المؤتمر الأول في القاهرة عام ١٩٥٩ ، والمؤتمر الثاني في بيروت ١٩٦٠ ، والمؤتمر الثالث في الإسكندرية عام ١٩٦١ ، والمؤتمر الرابع في بيروت عام ١٩٦٣ . علماً أن هذه المؤتمرات وغيرها من المؤتمرات اللاحقة نظمت من قبل المجلس الاقتصادي العربي التابع إلى جامعة الدول العربية . للمزيد من التفاصيل . ينظر : عبد الخالق حسونه ، جهود جامعة الدول العربية في الشؤون البترولية ، إدارة شؤون البترول ، (د.م ، د.ت) ، ص ٦٨-٨٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٦٩ .

كون النفط ثروة قومية من المفروض أن تسخر من قبل الدول المنتجة لها بما يحقق نفعاً عاماً لأفراد الشعب نظراً لأهمية هذه الثروة كمصدر من مصادر الدخل القومي<sup>(١)</sup> .

سارت الدول الأعضاء في الجامعة العربية على السياسة التي رسمها لها مؤتمر النفط العربي الخامس ، التي ظهرت ثمارها في أوائل عام ١٩٦٧ . والتي تمثلت بدعوة العراق إلى ضرورة تنفيذ سياسة نفطية عربية واحدة تجاه الدول المؤيدة للكيان الصهيوني ، لا سيما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية . إذ جاءت دعوة العراق هذه في سبيل إعطاء قوة أكبر لمبدأ المقاطعة العربية . ففي تصريح لـ (محمد محجوب) المفوض العام لمكاتب المقاطعة العربية في (٢٢) شباط ١٩٦٧ ، أكد فيه أهمية إيجاد مثل تلك السياسة التي دعا إليها العراق . كون الكيان الصهيوني يحاول جاهداً جذب شركات النفط العالمية التي لديها الإمكانيات المالية والفنية ، للبحث والكشف عن النفط في أراضي فلسطين المحتلة . لكن ما من شركة من هذه الشركات تجرأت على تلبية طلب العدو الصهيوني . خشية وقوعها تحت طائلة أحكام المقاطعة التي جاءت متماشية مع توصيات مؤتمر النفط العربي الخامس . ولولا هذا السبب لتدفقت هذه الشركات بإمكاناتها على فلسطين المحتلة . ولوجدت بطبيعة الحال النفط الذي يجعل من الكيان الصهيوني دولة منتجة له . بل أن نتيجة للمقاطعة وشموليتها قامت شركات النفط العالمية التي كانت لها مشروعات بوقف أعمالها في فلسطين ، بعد اتصال أجهزة المقاطعة بها كشركة (شل) ، برتيش بتروليوم ، وسوكوني فاكوم ، و (٠٠٠) (٢) .

عقد في بغداد مؤتمر النفط العربي السادس للمدة من (٦-١٣) آذار ١٩٦٧ ، بحضور وفود الدول العربية ، لمناقشة المواضيع المقدمة في جدول أعمال المؤتمر ، منها

---

(١) إن الدلائل تشير إلى وجود النفط في فلسطين المحتلة . الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧ ، وثيقة رقم (٤٣) ، ص ٧٦-٧٩ .

(٢) يعتبر الوفد العراقي من أضخم الوفود المشاركة في المؤتمر ، إذ بلغ عدد أعضائه (٨٠) عضواً ، يليه وفد جمهورية مصر العربية وبلغ عدد أعضائه (٥٥) عضواً ، ثم الوفد السعودي وبلغ عدد أعضائه (١٩) عضواً . أما بالنسبة إلى الدول الأجنبية فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر الدول المشاركة ، إذ بلغ عدد الأعضاء (٥٤) عضواً . ينظر : ج. د. ع ، الأمانة العامة ، شؤون المقاطعة ، تقرير المكتب الرئيسي للمقاطعة إلى مجلس جامعة الدول العربية ، في (١٥) آذار ١٩٦٧ ، ص ١٧-١٨ ؛ توفيق خلف السامرائي ، المساعي العربية لتوحيد السياسة النفطية ١٩٥٩-١٩٧٢ ، (دار الكتب والوثائق ، بغداد ، ٢٠٠٠) ، ص ١١٢ .

على وجه الخصوص دعوة العراق إلى ضرورة إيجاد سياسة نفطية واحدة اتجاه شركات النفط الأجنبية . فخرج المؤتمر بعد نقاش طويل بين الوفود المشاركة بجملة من التوصيات منها ، تأكيد المؤتمر حق الشعب العربي الفلسطيني في العودة الحرة الكريمة إلى وطنه المغتصب وأهمية النفط في معركة فلسطين والدور الطليعي الذي يمكن أن يلعبه في المعركة المسلحة ضد العدوان الذي تعرضت له الأمة العربية <sup>(١)</sup> .

وفي (٢٩) أيار ١٩٦٧ ، أصدر المفوض العام لمكاتب المقاطعة ، بياناً حول شركات الملاحة التي تنقل بواخرها وناقلاتها النفط ، محذراً إياها بوجوب تقيدها بقواعد المقاطعة ، وأنها في حالة تجاوزها لهذه القواعد ، تدون عناوين تلك الشركات في القائمة السوداء ، التي يحظر من يدون فيها التعامل الاقتصادي معها <sup>(٢)</sup> .

وكرر فعل للبيان ، عقد مجلس الوزراء العراقي في (٢٩) أيار من العام نفسه ، جلسته الاعتيادية ، أيد فيها المجلس البيان الصادر عن المؤتمر مؤكداً ارتياحه الشديد لاتفاق كلمة العرب ، داعياً الدول المنتجة للنفط إلى قطع علاقاتها مع الشركات الأجنبية التي لها تعاملاتها مع الكيان الصهيوني ، ورفعت قرارات مجلس الوزراء إلى المكتب السياسي للمقاطعة العربية <sup>(٣)</sup> . وعلمت وكالات الأنباء العراقية أن وزارة النفط العراقية قد أبلغت شركات النفط العاملة في العراق بقرار مجلس الوزراء ، محذراً إياها اتباع سياسة مخالفة لقواعد المقاطعة العربية <sup>(٤)</sup> .

أيد الرئيس المصري جمال عبد الناصر ، قرار مجلس الوزراء العراقي ، في كلمة ألقاها أمام أعضاء مجلس الأمة العربي . مخاطباً الدول العربية المنتجة للنفط ،

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، شؤون المقاطعة ، ، تقرير المكتب الرئيسي للمقاطعة ، المصدر السابق السابق ، ص ١٩-٢٠ .

(٢) جريدة (صوت العرب) ، بغداد ، العدد (٥٢٤) ، في (٢٩) أيار ١٩٦٧ .

(3) James E. Akins, The Oil Crisis, Foreign Affairs an American Quarterly Review, Vol. 51, No. 3, (New York, 1973); P. 467;

جريدة (صوت العرب) ، العددان (٥٢٤ و ٥٢٥) ، في (٢٩) و (٣٠) أيار ١٩٦٧ .

(٤) المصدر نفسه ، العدد (٥٢٥) ، في (٣٠) أيار ١٩٦٧ ؛

J. E. Akins, Op. Cit.; P. 467.



مؤكداً ضرورة اتخاذ الخطوة نفسها ، خدمة للقضية الفلسطينية ودعمًا للصمود العربي (١) .

وفي خطاب للرئيس العراقي عبد الرحمن محمد عارف بتاريخ (٣) حزيران ١٩٦٧ ، حذر فيه باستعمال النفط بوصفه سلاحاً في المعركة المصيرية ضد العدو الصهيوني ، وهدد أيضاً بقطع علاقات العراق مع أية دولة تساند الكيان الصهيوني . ووجه دعوة إلى الدول العربية لعقد مؤتمر على مستوى وزراء النفط في بغداد ، لإيجاد سياسة نفطية واحدة (٢) .

جاءت الدعوة العراقية هذه في وقتٍ كانت تلوح في الأفق بوادر الحرب ، والتي استجابت إليها الدول العربية المنتجة للنفط ، يجمعهم سوية لبحث المسائل المتعلقة باستعمال النفط العربي كسلاح (٣) .

عقد مؤتمر وزراء النفط في بغداد ، كما كان مخططاً له من قبل الحكومة العراقية ، وذلك في (٤) و (٥) حزيران ١٩٦٧ ، حضره ممثلون عن أحد عشر بلداً عربياً (٤) .

أنذر الرئيس العراقي في كلمته الافتتاحية شركات النفط ، بأن إيصالها النفط إلى العدو الصهيوني يجعلها في مصاف الأعداء ، ويعرضها لأحكام المقاطعة . وأعلن أيضاً بأن حالة الحرب القائمة بين العرب والعدو الصهيوني ، ليست خافية على شركات النفط في الدول العربية العاملة بها ، مما يترتب عليها الامتناع ذاتياً عن تزويد العدو بالنفط . ودعا إلى اتخاذ قرار تلتزم به كل دولة عربية يدعو إلى تحريم بيع النفط ووصوله بصورة

---

(١) جريدة (صوت العرب) ، بغداد ، العدد (٥٢٦) ، في (١) حزيران ١٩٦٧ ؛ جريدة (الفجر الجديد) ، بغداد ، العددان (١٦٠٨ و ١٦٠٩) ، في (٢١) حزيران ١٩٦٧ .

(٢) جريدة (الثورة العربية) ، بغداد ، العدد (٨٩٩) ، في (٣) حزيران ١٩٦٧ .

(٣) عبد القادر محمد فهمي ، النفط العربي كسلاح دراسة في القيمة القتالية للنفط وشروط وكيفية استخدامه ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، ١٩٧٨ ، ص ١٦٤ .

(٤) الدول المشاركة هي : العراق ، الكويت ، الجزائر ، ليبيا ، المملكة العربية السعودية ، مصر ، سورية ، لبنان ، البحرين ، قطر ، أبو ظبي . ينظر : الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧ ، ص ١٤ ؛ توفيق خلف السامرائي ، المصدر السابق ، ص ١٧٠ .

مباشرة أو غير مباشرة إلى أية دولة تشترك في العدوان أو تؤيده على أي بلد عربي ، وإبلاغ الشركات الأجنبية العاملة في البلاد العربية جميعاً بذلك <sup>(١)</sup> .

وفي صباح يوم الخامس من حزيران فوجئت الوفود العربية المشتركة في مؤتمر بغداد بتلك الضربة العسكرية المباغتة من جانب العدو الصهيوني ، فاختم المؤتمر أعماله ، متخذاً جملة من القرارات الهامة ، كان أهمها قطع النفط العربي ومنع وصوله بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الدول التي تعتدي أو تشارك في الاعتداء على سيادة أية دولة عربية . وحذر المؤتمر جميع شركات النفط الأجنبية العاملة في الدول العربية من مغبة إيصالها النفط إلى العصابات الصهيونية في فلسطين المحتلة أياً كان مصدره أو منشأه سواء تم ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو بالتعاون مع غيرها . وأوصى المؤتمر بتأليف لجنة من وزراء النفط العرب لاتخاذ القرارات اللازمة بهذا الصدد ، وناشد المؤتمر جميع الدول الإسلامية والصديقة المنتجة للنفط وعلى الأخص إيران باتخاذ التدابير اللازمة لمنع وصول النفط إلى العصابات الصهيونية في فلسطين المحتلة بأية صورة كانت <sup>(٢)</sup> .

تم التوقيع على القرارات من قبل الدول العربية المشاركة ، ونتيجة لذلك أعلن العراق عن قطع ضخ النفط وذلك في تصريح للرئيس العراقي صباح يوم (٥) حزيران تنفيذاً لقرار مؤتمر النفط العربي ، أعقبه أيضاً إعلان الحكومة السورية بوقف شحن النفط إلى جانب الجزائر والسعودية والكويت <sup>(٣)</sup> . والحقيقة أن هذه الإجراءات كانت قد خلقت تخوفاً لدى

(١) عبد القادر محمد فهمي ، المصدر السابق ، ص ١٦٥ ؛ جريدة (الثورة العربية) ، بغداد ، العدد (٩٠١) ، في (٥) حزيران ١٩٦٧ ؛ نقابة الصحفيين ، القطر العراقي في عامين (عيد الصحافة) ، (دار الحرية ، بغداد ، ١٩٧٣) ، ص ٧٨-٧٩ .

(2) Resolutions Adopted by the Conference of Arab Petroleum Ministers in June 5, International document No. 348, 1967; P. 584;

الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧ ، وثيقة رقم (٢٢٣) ، ص ٣٠٦ ؛ جريدة (الطلیعة) ، الكويت ، العدد (٩٠٢) ، في (٦) حزيران ١٩٦٧ ؛ نقابة الصحفيين ، المصدر السابق ، ص ٧٩-٨٠ ؛ ج. ج. غولد برغ ، المصدر السابق ، ص ١٩١ ؛ توفيق خلف السامرائي ، المصدر السابق ، ص ١٧٠-١٧١ .

(٣) أذاع وزير النفط العراقي عبد الستار علي الحسين تقريراً بشأن الاتفاق الذي حصل مع وزير النفط في السعودية والكويت . على الاستمرار في استعمال النفط سلاحاً للضغط على كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وحملهما على الوقوف إلى جانب العرب . ينظر : جريدة (الثورة العربية) ، بغداد ، (٩٠٣) ، في (٧) حزيران ١٩٦٧ ؛ جريدة (الطلیعة) ، الكويت ، العدد (٩٠٣) ، في



الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية المشاركة في العدوان على الأمة العربية .  
إذ أعلن (غولد مولد Khold Mold) وزير الخارجية الصهيوني آنذاك قائلاً : "إن حالة طارئة في موارد البترول قد نجمت بسبب انقطاع البترول في الشرق الأوسط" (١) .

وفي (١٧) حزيران ١٩٦٧ انعقد مؤتمر وزراء الخارجية العرب في الكويت ، للاتفاق على سياسة موحدة إزاء الأحداث ، حضره وزراء خارجية الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وأحمد الشقيري ممثلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية . وفي كلمة ألقاها وزير الخارجية الكويتي صباح الأحمد الصباح ، جاء فيها : "إن العدوان الصهيوني هو امتداد للعدوان الذي جرى عام ١٩٤٨ ، وأن الأحداث الأخيرة تتطلب بدء صفحة جديدة في العلاقات أساسها التضامن القائم على الثقة" (٢) .

شهد المؤتمر تقديم (٤) مشروعات للعمل العربي تقدم بها كل من السودان والكويت وسورية ومنظمة التحرير الفلسطينية . تضمن المشروع الكويتي : تقييم الوضع السياسي العربي وإزالة آثار العدوان ، وبحث اتخاذ النفط كوسيلة مجدية من وسائل إزالة هذه الآثار ، وإنشاء صندوق عربي تموله الدول العربية وتخصص موارده للمجهود الحربي (٣) .

أما المشروع السوداني فقد تضمن تنقية الجو العربي من جميع الخلافات ، وتنسيق إمكانات الدول العربية في جميع النواحي ، وتوحيد جميع الجهود العربية ، وتوحيد القيادة في الجيوش العربية ، وتوحيد السياسة العربية على أساس (صداقة من يصادقنا ومعاداة من يعادينا) ، ووقف ضخ النفط مهما كلف من تضحيات ، واتخاذ مواقف معادية من جميع المنظمات الأمريكية البريطانية ، وتصفية القواعد العسكرية في البلاد العربية فوراً ،

---

(٧) حزيران ١٩٦٧ ؛ جوستورك ، الأبعاد الاقتصادية للمقاومة العربية ضد الصهيونية من كتاب الصهيونية والعنصرية ، أبحاث المؤتمر الفكري حول الصهيونية ، المجلد الثاني ، ط ١ ، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٧) ، ص ٢١٢-٢١٣ ؛ توفيق خلف السامرائي ، المصدر السابق ، ص ١٧١ .

(١) جريدة (الثورة العربية) ، بغداد ، العدد (٩٠٤) ، في (٨) حزيران ١٩٦٧ ، جريدة (صوت العرب) ، بغداد ، العدد (٥٣٣) ، في (٨) حزيران ١٩٦٧ ؛ مصطفى علوي ، السلوك الأمريكي في أزمة أيار/مايو - حزيران/يونيو ١٩٦٧ ، من كتاب السياسة الأمريكية والعرب ، ط ٣ ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩١) ، ص ١٣١-١٣٢ .

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧ ، ص ١٩-٢٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢١ .



وتوحيد الجهود لمحاربة الكيان الصهيوني ، والاتصال بالدول الصديقة ، واتخاذ موقف عربي موحد في الأمم المتحدة <sup>(١)</sup> .

وتناول المشروعان المقدمان من سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية ذات الفقرات في كلا المشروعين الكويتي والسوداني ، من وقف ضخ النفط عن الدول التي وقفت مع الكيان الصهيوني ، وسحب الأرصدة المالية العربية من بنوك الدول المعادية ، وقطع العلاقات السياسية معها ، واتخاذ موقف موحد للدول العربية في الأمم المتحدة <sup>(٢)</sup> .

انفض المؤتمر على الاتفاق بين وزراء الخارجية العرب في استئناف مؤتمراتهم في نيويورك ، وأن الدول المنتجة للنفط ثابتة على قرارها بقطع النفط <sup>(٣)</sup> .

لم يتم خلال انعقاد المؤتمر تهيئة جدول أعمال مؤتمر القمة العربي المنوي عقده ، جاء ذلك في تصريح للسيد بهجت التلهوتي ، رئيس الديوان الملكي الأردني وممثل الملك حسين ، منتقداً المؤتمر لخروجه بقرارات دون الرجوع إلى الحكومات العربية <sup>(٤)</sup> .

وبتاريخ (٢٤) حزيران ١٩٦٧ ، وانطلاقاً من روح قرارات مؤتمر النفط العربي الذي انعقد في بغداد ، تقدم المكتب الرئيسي لمقاطعة الكيان الصهيوني بمشروع قرار إلى مجلس جامعة الدول العربية ، استهدف المشروع مقاطعة الدول التي دعمت وساندت العدوان الصهيوني ، والالتزام العربي بقرارات مؤتمر وزراء النفط ، لا سيما ما تعلق بحظر النفط في محاولة عربية جادة للتقليل من آثار العدوان الصهيوني <sup>(٥)</sup> .

لكن على الرغم من جدية المشروع في إيجاد قاعدة متينة وواسعة للمقاطعة العربية ولتوسيع ميدان الحرب الاقتصادية وتوجيهها في الاتجاه الصحيح ، إلا أن

(١) المصدر نفسه ، ص ٢١ .

(٢) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧ ، وثيقة رقم (٣٠٤) ، ص ٣٨٦ .

(٣) في (٧) تموز ١٩٦٧ عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعهم في نيويورك ، ولم يتخذ أي قرار بشأن مكان وزمان انعقاده . المصدر نفسه ، وثيقة رقم (٣٠٥) ، ص ٣٨٧ .

(٤) المصدر نفسه ، وثيقة رقم (٣٠٥) ، ص ٣٨٧ .

(٥) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، شؤون المقاطعة ، تقرير المفوض العام لمكاتب المقاطعة إلى مجلس جامعة الدول العربية في (٢٦) حزيران ١٩٦٧ ، ص ٢١-٢٢ ؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧ ، وثيقة رقم (٣٢٤) ، ص ٤٢٣-٤٢٤ ؛ هاني الهندي ، المصدر السابق ، ص ١٢٨-١٢٩ .

المشروع فقد أهميته ليس على الصعيد الدولي وحسب ، بل أيضاً على الصعيد العربي ، وذلك نتيجة تراجع بعض الدول العربية عن موقفها المعلن في مؤتمر وزراء النفط .

ففي تصريح لوزير النفط والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية ، تم الإعلان فيه عن قرار المملكة استئناف ضخ النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا . متذرعاً أن وقف ضخ النفط عن الدول الأجنبية ليس بالإجراء الاقتصادي السليم ، وأنه يجب الفصل بين السياسة وبين أي إجراء قد يخل بالمصالح الاقتصادية لأي دولة عربية منتجة للنفط <sup>(١)</sup> .

وصف الإجراء السعودي الأخير ، من قبل متحدث رسمي عن الحكومة العراقية بأنه "خيانة وطعنة للأمة العربية في قلبها ولكنه موقف متوقع". طالباً في الوقت نفسه عقد دورة عاجلة للمجلس الاقتصادي العربي على مستوى وزراء النفط والاقتصاد والمالية العرب <sup>(٢)</sup> .

لذا قدمت السفارة العراقية في القاهرة مذكرة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، تضمنت المقترح العراقي في عقد دورة عاجلة للمجلس الاقتصادي ، وذلك بتاريخ (١٠) تموز ١٩٦٧ <sup>(٣)</sup> . وقد أبلغت الأمانة العامة الدول الأعضاء في الجامعة العربية بطلب العراق ، وصرح مسؤول بالجامعة العربية أن الهدف من هذه الدورة هو تنسيق السياسة الاقتصادية للدول العربية وإقرار أحكام المقاطعة الاقتصادية من جانب الدول العربية للبضائع المستوردة والمصدرة من وإلى الدول التي شاركت في عدوان حزيران ، فضلاً عن سحب الأرصدة العربية لدى بنوك الدول المعادية وإيداعها في بنوك أخرى <sup>(٤)</sup> .

عقد وزراء النفط والاقتصاد والمالية العرب في بغداد مؤتمرهم للمدة من (١٥-٢٠) آب ١٩٦٧ ، لوضع توصياتهم التي سترفع إلى الرؤساء والملوك العرب الذين

---

(1) Statement Issued by The Saudi Ministry of Oil and Mineral Resources on the Resumption of Oil Exports in June 13, 1967, Document No. 370; P. 602;

جريدة (الثورة العربية) ، بغداد ، العدد (٩٣٠) ، في (١٠) تموز ١٩٦٧ ؛ جريدة (الأهرام) ، القاهرة ، العدد (٢٩٤٣١) ، في (١٠) تموز ١٩٦٧ .

(٢) المصدر نفسه ، العدد (٢٩٤٣٢) ، في (١١) تموز ١٩٦٧ .

(٣) جريدة (الثورة العربية) ، بغداد ، العدد (٩٣١) ، في (١١) تموز ١٩٦٧ .

(٤) جريدة (الأهرام) ، القاهرة ، العدد (٢٩٤٣٣) ، في (١٢) تموز ١٩٦٧ .





قرروا الاجتماع في الخرطوم لمواجهة مرحلة ما بعد النكسة <sup>(١)</sup> . وفي هذا المؤتمر شكلت ثلاث لجان (خبراء النفط والاقتصاد والمال) لتقدم إلى المؤتمر تقاريرها . جاء تقرير خبراء النفط بتاريخ (١٨) آب من العام نفسه ، والذي عكس انقسام الخبراء إلى مجموعتين ضمت الأولى كل من مصر والجزائر وسورية والعراق ، بينما ضمت الثانية كل من السعودية والكويت والمغرب ولبنان وليبيا وتونس وقطر والبحرين وأبو ظبي . وكان الخلاف يدور على مسائل فنية ، إلا أنه في الواقع كان خلافاً في المواقف السياسية <sup>(٢)</sup> . حيث أوضح الخبير المصري أن آثار قطع النفط العربي على الدول العربية يشكل عبئاً كبيراً ، ولكل معركة آثارها ، وأن المعركة التي يخوضها العرب هي معركة مصيرية ، ولا بد من التضحية لتحقيق النصر فيها . في حين أكد الخبير السعودي الذي ترأس المجموعة الثانية عدم جدوى قطع النفط ، كون ذلك سيلحق بالاقتصاد العربي ، لا سيما اقتصاد الدول المنتجة للنفط الكثير من الخسائر المادية التي لا يمكن تقديرها <sup>(٣)</sup> .

رفعت تقارير لجان الخبراء إلى مؤتمر وزراء النفط والاقتصاد والمالية الذي وجد فيها كل المستلزمات الإيجابية التي تتعلق بالوسائل الفعالة وتضافر الجهود لإزالة آثار العدوان الصهيوني عن الأرض العربية ، وتقرر إحالة هذه التوصيات إلى مؤتمر الملوك والرؤساء العرب المقبل للنظر فيها وإصدار القرارات بشأنها <sup>(٤)</sup> .

(١) المصدر نفسه ، العدد (٢٩٤٦٧) في (١٥) آب ١٩٦٧ ؛ جريدة (الثورة العربية) ، بغداد ، العدد (٩٦٢) ، في (١٦) آب ١٩٦٧ .

(٢) حول هذه التقارير وتقرير خبراء النفط ينظر الملاحق المرقمة : (٦ و ٧ و ٨) من الأطروحة ؛ كذلك ينظر : جريدة (الثورة العربية) ، بغداد ، العددان (٩٦٤ و ٩٦٥) ، في (١٨) و (٢٠) آب ١٩٦٧ ؛ مؤتمر وزراء البترول والاقتصاد والمالية العرب ، وثائق منشورة في مجلة (السياسة الدولية) ، العدد (١٠) ، (مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٦٧) ، ص ٢٢٩ .

(٣) جريدة (الأهرام) ، القاهرة ، العددان (٢٩٤٦٩ و ٢٩٤٧٠) ، في (١٧) و (١٨) آب ١٩٦٧ ؛ جريدة (الفجر الجديد) ، بغداد ، العدد (١٦٧٥) ، في (٢٠) آب ١٩٦٧ .

(٤) حول التوصيات التي وافق عليها المؤتمر ، وهي توصيات مالية وفنية وبنية . يراجع : جريدة (الأهرام) ، القاهرة ، العدد (٢٩٤٧٣) ، في (٢١) آب ١٩٦٧ ؛ جريدة (الثورة العربية) ، بغداد ، العدد (٩٦٦) ، في (٢١) آب ١٩٦٧ ؛ جريدة (الفجر الجديد) ، بغداد ، العدد (١٦٨١) ، في (٢٧) آب ١٩٦٧ ؛ مؤتمر وزراء البترول والاقتصاد والمالية العرب ، مجلة (السياسة الدولية) ، ص ٢٣٠ .



عقد مؤتمر القمة في الخرطوم للمدة من (٢٩) آب - (١) أيلول ١٩٦٧ ، الذي تدارس فيه الملوك والرؤساء العرب توصيات مؤتمر وزراء النفط والاقتصاد والمالية العرب ، أهمها إمكانية استعمال وقف ضخ النفط بوصفه سلاحاً في المعركة ، إذ وجد المؤتمر بعد دراسة الأمر ملياً أن النفط يمكن أن يستعمل بوصفه سلاحاً ، وعده طاقة عربية يمكن أن توجه لدعم اقتصاد الدول العربية التي تأثرت مباشرة بالعدوان ولغرض تمكينها من الصمود في المعركة . لذا تقرر في مؤتمر القمة استئناف ضخ النفط خدمة للأهداف السامية ، ومن أجل تمكين الدول العربية التي تعرضت للعدوان ، وفقدت نتيجة ذلك موارد اقتصادية ، من الصمود لإزالة ذلك العدوان (١) .

وقد أسهمت بالفعل الدول المنتجة للنفط بمبلغ (١٣٥) مليون جنيه استرليني سنوياً قدمته كل من السعودية والكويت وليبيا للدول المتضررة وهي (مصر ، سورية ، الأردن) ، كما أقر المشروع الذي تقدمت به الكويت لإنشاء صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي والعربي طبقاً لتوصية مؤتمر وزراء النفط والاقتصاد والمالية العرب (٢) .

والحقيقة أن مؤتمر القمة العربي ، مثل الخطوة العملية لتبرير التراجع في مواقف بعض الدول العربية لا سيما المملكة العربية السعودية ، لما أقدمت عليه من إجراءات بشأن استئناف ضخ النفط . وعليه فإن تجربة استعمال النفط بوصفه سلاحاً سارت في طريق مسدود كما حدث سابقاً .

---

(١) ق/ق - المكتب الثقافي ، مؤتمر القمة العربي الرابع ، ص ٢٥-٢٦ ؛ عبد الحسن زلزله ، الدور الاقتصادي للجامعة العربية ، من كتاب جامعة الدول العربية الواقع والطموح (ندوة) ، ص ٢٢١ ؛ يوسف خوري ، المشاريع الحدودية العربية (١٩١٣-١٩٨٩) دراسة توثيقية ، ط ٢ ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠) ، وثيقة رقم (٢٦) ، ص ٢١٦-٢١٧ ؛ عبد المجيد فريد ، من محاضرات واجتماعات عبد الناصر العربية والدولية (١٩٦٧-١٩٧٠) ، ط ٢ ، (مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٥) ، ص ٩٠ .

(٢) يقسم المبلغ على التوالي : المملكة العربية السعودية (٥٠) مليون جنيه استرليني ، ليبيا (٣٠) مليون جنيه استرليني ، الكويت (٥٥) مليون جنيه استرليني . ينظر : ق/ق - المكتب الثقافي ، مؤتمر القمة العربي الرابع ، ص ٢٦-٢٧ ؛ جميل المرسومي ، المصدر السابق ، ص ٩٤ ؛ الأمين القلاعي ، المصدر السابق ، ص ٤٤ ؛ توفيق خلف السامرائي ، المصدر السابق ، ص ٢٧٤ ؛ يوسف خوري ، المصدر السابق ، وثيقة رقم (٢٦) ، ص ٢١٧ ؛ عبد المجيد فريد ، المصدر السابق ، ص ٩٠ .



إذ يرى الجانب المعارض أن استعمال النفط بوصفه سلاحاً عن طريق حظر تصديره من شأنه أن يعرض الدول العربية المنتجة التي تلجأ إلى هذا الإجراء إلى خسائر مادية لا تستطيع تحملها . ففي (١٤) تموز عام ١٩٦٧ ، صرح أحمد زكي اليماني وزير النفط السعودي ، بأن السعودية خسرت خلال الأربعة والعشرين يوماً التالية للقرار المتعلق بضبط عملية الضخ في شهر حزيران مبلغ (٣٠) مليون دولار ، وأن الخسارة المتوقعة سوف ترتفع إلى (١٢٣) مليون دولار <sup>(١)</sup> .

وفي (٤) آب ١٩٦٧ أعلنت الحكومة الكويتية ، بأن الكويت في طريقها لأن تخسر (١٤٥) مليون استرليني سنوياً من دخلها النفطي ، من جراء تنفيذها الحظر النفطي ، وأن هذا الرقم معرض إلى الازدياد في حال استمرار الحظر <sup>(٢)</sup> .

وفي تقييمنا لهذه التجربة ، نجد أن هناك أسباب عديدة عملت مشتركة على إضعاف سلاح النفط العربي وهي :

- ١- ضعف الأنظمة العربية وخضوعها للسيطرة الاستعمارية ، وفقدان تلك الأنظمة سيطرتها على حركة الاقتصاد في الداخل ، وقوة القرار الاقتصادي ، وجعلها أسيرة لقرارات وسلوك الشركات الأجنبية التي هي الأخرى تحركها الدول المالكة لها .
- ٢- عدم جدية الدول العربية التي حركتها عواطفها وارتباطها الديني ، وجعلتها في موقف لا تحسد عليه ، كونها غير قادرة على الإيفاء بالوعود والعهود التي قطعنها لشعوبها .
- ٣- غياب التنسيق والتعاون العربي ، والذي لاحظناه ولمسناه جيداً في مؤتمر النفط والاقتصاد والمالية العرب في بغداد ، وانقسام الدول المشتركة فيه بين مشجع ومتحمس لاستعمال النفط كسلاح في المعركة مثلها العراق ، وبين رافض لمثل هذه السياسة ، ليس لسبب آخر سوى خوف هذه الدول على مصالحها الاقتصادية دون مراعاة الحق العربي الفلسطيني ومثلتها المملكة العربية السعودية .
- ٤- كما أن دعوة الدول العربية لمنع النفط العربي عن الأطراف المعادية كان يصعب تطبيقها من الناحية العملية ، طالما أن عملية نقل النفط وحركة الاقتصاد العربي تتركز

---

(١) حامد عبد الله ربيع ، التعاون العربي والسياسة البترولية ، (مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ،

١٩٧١) ، ص ٢٤٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٤٢ .

أساساً بيد الشركات الاحتكارية ، الأمر الذي يجعل عملية الحظر النفطي تنحصر بحدود التصريحات الرسمية ليس أكثر .

إن الأهمية المتزايدة للنفط قد ابتدأت منذ القرن التاسع عشر ، وازدادت درجات قبل الحرب العالمية الأولى وأثنائها ، وظلت الزيادة مستمرة حتى بلغت ذروتها أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية . وفي هذا يقول خبير النفط الأمريكي (هيرالد أكس) : " ٠٠٠ فالجانب الذي يستطيع وقف تدفق المنتجات البترولية على العدو والذي يتمكن في الوقت ذاته إمداد دباباته ومدافعه وسفنه وطائراته بالجازولين وزيوت التشحيم والوقود فهو الجانب الذي سيحرز النصر " (١) .

ظلت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تتقاسمان مسؤولية (الكارتل) النفطي وتشتركان سوية في جميع الخطوات التي أدت إلى قيام الكيان الصهيوني في قلب العالم العربي ، وقدمتا لها العون (الاقتصادي والعسكري) لتكون أداتهما في العدوان على الدول العربية لضمان استمرار المحافظة على مصالحهما وأهمها المصالح النفطية (٢) .

وخلال المدة من (٨-١٣) آذار ١٩٦٩ ، وتحت شعار (التعبئة الاقتصادية في خدمة التنمية والدفاع القومي) ، عقد المؤتمر الثاني للاقتصاديين العرب في بغداد ، أحد أجهزة جامعة الدول العربية ، الذي استعرض نتائج السياسة النفطية غير الموحدة للدول العربية من ضعف ملموس في قدرة الدول المنتجة للنفط ، والدول التي يمر عبر أراضيها النفط ، لهذا أوصى المؤتمر بإقامة منظمة عربية على أسس سليمة ، تضم كل الدول العربية المنتجة للنفط ، والدول التي يمر النفط عبر أراضيها . ويكون من بين أهدافها :

١- إعادة النظر في الامتيازات النفطية السائدة في الدول العربية على نحو يضمن المشاركة الفعلية في الإدارة ورأس المال ، والحد من الأرباح غير الاعتيادية التي تحصل عليها الشركات .

---

(١) عاطف سليمان ، النفط العربي سلاح في خدمة قضايانا القومية ، مجلة (شؤون فلسطينية) ، العدد (٢٢) ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٣) ، ص ١٢٤ ؛ عبد الرحمن منيف ، حظر البترول هل كان حقيقة أم وهماً ، مجلة (قضايا عربية) ، العدد (٣) ، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٤) ، ص ٦٨ .

(٢) عبد الله سلوم السامرائي ، المصدر السابق ، ص ٢٤٥ ؛ عاطف سليمان ، المصدر السابق ، ص ١٢٥ ؛ محمد الرميحي ، النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية ، (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٨٢) ، ص ٣٨-٣٩ .



٢- ضرورة إنشاء شبكة من أنابيب عربية تربط حقول الإنتاج في منطقة الخليج العربي ، بموانئ التصدير على البحر المتوسط لمواجهة المشروع الصهيوني الرامي إلى مد أنابيب النفط مع الدول المنتجة للنفط عن طريق اتفاقيات ومعاهدات يعقدها العدو الصهيوني مع الدول العربية (١) .

وعلى الرغم من توصيات المؤتمر ، بقي حظر النفط العربي وإيجاد سياسة نفطية واحدة ، لا يتعدى كونه هدفاً ، لو تحقق لتغير ميزان القوة لصالح العرب . إلا أن عامل المصلحة الاقتصادية المتبادلة بين الدول المنتجة للنفط ، وبين الدول الأجنبية الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية كان العائق أمام وصول العرب إلى الهدف المنشود . إذ لم تكن الولايات المتحدة تشعر بتقدير كبير لقدرة العرب على ممارسة ضغط اقتصادي أو إيجاد سياسة نفطية واحدة قد تشكل خطراً على مصالحها في المنطقة .

وفي محاولة أخرى من جامعة الدول العربية ، لإيجاد سياسة اقتصادية عربية واحدة تجاه السياسة الصهيونية ، التي تزداد كل يوم شراسة وقوة ، بحق الشعب العربي الفلسطيني . وجهت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يوم (١٢) تشرين الثاني ١٩٦٩ الدعوة إلى اجتماع الملوك والرؤساء العرب في الرباط يوم (٢١) كانون الأول من السنة نفسها ، بعد أن تم وضع جدول أعماله (٢) .

انعقد المؤتمر في (٢١) كانون الأول في الرباط واستمرت أعماله حتى (٢٣) كانون الأول ١٩٦٩ ، ولم يتم الخروج من هذا المؤتمر بأية قرارات إيجابية لخدمة القضية الفلسطينية ، الذي يمكن إرجاع سبب ذلك إلى المشروع العراقي المقدم في المؤتمر والذي اتسم بشموليته ، كونه درس الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية كافة . وأن رفض المشروع من الدول العربية ، كان دافعاً لانسحاب العراق من المؤتمر (٣) .

فمن بين الأمور التي أكدها المشروع العراقي المقدم إلى المؤتمر ، هو مساهمة الدول العربية جميعاً في تلبية متطلبات القائد العام للقوات العربية المشتركة وفقاً لمدخولاتها

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، توصيات المؤتمر الثاني للاقتصاديين العرب ، للمدة من (٨-١٣) آذار ١٩٦٩ ، مرفق رقم (٣) ، ص ١٠٦-١٠٧ .

(٢) ق/ق - المكتب الثقافي ، الملف الوثائقي ، مؤتمر القمة العربي الخامس ، ص ٧ ؛ جريدة (الثورة) ، بغداد ، العددان (٣٧٢ و ٣٧٣) ، في (١٣) و (١٤) تشرين الثاني ١٩٦٩ .

(٣) حول المشروع العراقي . ينظر : الملحق رقم (٢) من الأطروحة ؛ ق/ق - المكتب الثقافي ، مؤتمر القمة العربي الخامس ، ص ٩ .

ومواردها ، والعمل على إقامة وحدة اقتصادية عربية ، وذلك بدعوة الدول العربية كافة لإكمال المراحل المتبقية لإتمام السوق العربية المشتركة ، وإنشاء مجلس تنسيق دائم للإشراف على تنسيق الفعاليات الاقتصادية الكبرى في الدول العربية <sup>(١)</sup> .

وفي حديث مع الفريق الركن حردان عبد الغفار رئيس الوفد العراقي في المؤتمر الذي أجراه معه مندوب وكالة الأنباء العراقية المرافق للوفد إلى اجتماعات مؤتمر القمة العربي ، عن أسباب انسحاب الوفد من المؤتمر ، أجاب الفريق حردان مستعرضاً سياسة العراق بعد ثورة تموز المجيدة قائلاً : "إن العراق انطلاقاً من إيمانه المطلق بضرورة حشد كل الطاقات من أجل تحرير الأرض العربية ٠٠٠ عمل وما زال يعمل بكل طاقاته وإمكانياته منذ انبثاق ثورة السابع عشر من تموز على وضع هذه الإمكانيات في خدمة قضية العرب الأولى ، قضية فلسطين والأراضي العربية المحتلة" ، ثم أكد في حديثه أن العراق لم ييخل في زج طاقاته العسكرية والاقتصادية في معركة العرب المصيرية ضد العدو الصهيوني <sup>(٢)</sup> .

حظي المشروع العراقي بتأييد كل من سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، لأنه أكد على تنسيق وتوحيد الاقتصاد العربي لمواجهة المعركة <sup>(٣)</sup> .

حاولت دول الجامعة العربية معالجة كافة الثغرات التي واجهت الجامعة في أثناء تنفيذها لمبدأ المقاطعة للكيان الصهيوني ، والعمل على ضرورة إدخال النفط كعامل أساسي في النضال الوطني ضد العدو الصهيوني والإمبريالية الأمريكية <sup>(٤)</sup> .

فشهد العام ١٩٧٠ ، انعقاد مؤتمر النفط العربي السابع ، وذلك للمدة من (١٦-٢٣) آذار ١٩٧٠ في الكويت . وقد وجهت الدعوة إلى جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية كذلك إلى إمارات الخليج العربي وإلى الكثير من الدول الأجنبية . إذ كان

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٠-٢١ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٨ ؛ جريدة (الثورة) ، بغداد ، العدد (٤٠٨) ، في (٢٦) كانون الأول ١٩٦٩ .

(٣) ق/ق - المكتب الثقافي ، مؤتمر القمة العربي الخامس ، ص ٩ ؛ توفيق خلف السامرائي ، المصدر السابق ، ص ٢٧٤ .

(٤) حامد عبد الله ربيع ، التعاون العربي ، ص ٢٦٠ .

عدد المشاركين في هذا المؤتمر أكثر من (٦٠٠) خبير نفطي ، من العرب الرسميين وغير الرسميين ، فضلاً عن ممثلي الشركات العالمية (١) .

تداولت الوفود المشاركة في هذا المؤتمر الكثير من الموضوعات ، منها ، موضوع العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني ، وجسر السلاح المقام بينهما (٢) .

إلا أن التقارير المرفوعة من المجلس الاقتصادي العربي إلى مجلس الجامعة أكدت ، فشل هذا المؤتمر في التوصل إلى نتائج ملموسة ، تخدم قضية العرب القومية . بل نجد اقتصار المؤتمر على الدراسات الفنية والذي يعود سببه إلى ظهور بعض الأصوات داخل المؤتمر نادت بضرورة "اقتصار المؤتمر على الجوانب الفنية وعدم الخوض في مسائل أخرى بعيداً عنها" (٣) .

بذلك يكون مؤتمر النفط العربي السابع ، قد انتهى دون أن يضيف شيئاً إلى الفكر العربي ودون أن يفتح المجال لخطوة جديدة على الطريق نحو دعم قضية فلسطين . توجهت الجهود العربية بعد ذلك إلى العمل بصورة أكثر جدية من السابق من أجل التوصل إلى سياسة نفطية عربية واحدة ، يمكن تسخيرها لخدمة القضايا العربية ، والتي تتقدمها القضية الفلسطينية ، وذلك عن طريق إضفاء طابع الجدية على شعار (النفط سلاح في المعركة) . من هنا جاء انعقاد مؤتمر النفط العربي الثامن في مدينة الجزائر للمدة من (٢٨) أيار - (٣) حزيران ١٩٧٢ ، تحت ظروف حماسية ، إذ أقدمت عدد من

---

(١) الدول العربية التي شاركت في المؤتمر هي : (العراق ، المملكة العربية السعودية ، الأردن ، سورية ، مصر ، لبنان ، الجزائر ، ليبيا ، المغرب ، فلسطين ، تونس ، اليمن ، وإمارات الخليج العربي) . أما من الدول الأجنبية (الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا ، فرنسا ، بلجيكا ، هولندا ، إيران ، فنزويلا ، نيجيريا ، سويسرا ، إيطاليا ، اليابان) . ينظر : توفيق خلف السامرائي ، المصدر السابق ، ص ١١٤ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي (٥٤) لمجلس جامعة الدول العربية ، أعمال مؤتمر البترول العربي السابع في الكويت للمدة من (١٦-٢٣) آذار ١٩٧٠ ، مرفق رقم (٣) ، ص ٢١٧-٢١٨ .

(٣) من تلك الدول التي نادت باقتصار عمل المؤتمر على الجوانب الفنية دون الخوض بالجوانب السياسية ، التي تشكل في حال مناقشتها دعماً كبيراً لقضية فلسطين هي : (السعودية ، لبنان ، إمارات الخليج العربي) . المصدر نفسه ، ص ٢٢٠ .



الدول العربية المنتجة للنفط على اتخاذ خطوات حاسمة ضد الشركات النفطية العاملة لديها ، في (٢٤) شباط ١٩٧١ أعلنت الجزائر تأميم (٥١%) من موجودات شركات النفط الفرنسية العاملة في البلاد ، وفي (٧) كانون الأول ١٩٧١ أملت الحكومة الليبية مصالح شركة النفط البريطانية العاملة في ليبيا ، رداً على الأعمال اللاودية لبريطانيا تجاه العرب عامة ، وعرب فلسطين بصورة خاصة (١) .

وفي الأول من حزيران ١٩٧٢ أملت حكومة العراق شركة نفط العراق بتأميم عملياتها في العراق ووقفت جميع الدول العربية بجانبه (٢) .

كان عدد المشاركين في هذا المؤتمر كبيراً جداً قياساً إلى بقية المؤتمرات الأخرى إذ بلغ عددهم نحو (٨٥٠) شخصاً . ما بين وفود رسمية وممثلين من شركات نفطية عالمية ومنظمات دولية . وتم عقد ندوات متعددة واجتماعات رسمية وغير رسمية على هامش المؤتمر . ومن بين أهم هذه الندوات ، الندوة التي عقدت تحت شعار (الخطط الاستراتيجية للبترول العربي والوسائل الكفيلة للمحافظة على هذه الاستراتيجية) (٣) .

ألقى الرئيس الجزائري (هوارى بو مدين) كلمة في افتتاح المؤتمر رحب بها بالوفود المشاركة ، وتطرق في كلمته إلى القرار الجريء الذي أقدمت عليه الحكومة الجزائرية في تأميم نفطها . مطالباً بقية الدول العربية اتخاذ حذو الجزائر . وقال : "لا يقتصر أثر النفط العربي على كونه أساس التقدم الاقتصادي والحضاري الداعي فحسب ، بل كان أيضاً السبب الرئيسي للتحديات التي تواجهها البلاد العربية والذي من أجله تأمرت القوى الإمبريالية على مصير البلاد العربية ومكنت الوجود الإسرائيلي" (٤) .

أظهرت عمليات التأميم في داخل المؤتمر حماساً قوياً في تشكيل جبهة قوية ضد شركات النفط فيما ظهرت آراء تطالب بأن لا يقل مستوى مشاركة الدول النفطية الأخرى في رأسمال الشركات عن (٥٠%) وينبغي أن يشمل ذلك جميع العمليات ابتداءً من حقل

(١) توفيق خلف السامرائي ، المصدر السابق ، ص ١١٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١١٦ .

(٣) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات الاجتماع العادي (٥٨) لمجلس

جامعة الدول العربية ، أعمال مؤتمر البترول العربي الثامن في الجزائر للمدة من (٢٨) أيار - (٣)

حزيران ١٩٧٢ ، مرفق رقم (٣) ، ص ١٣٠ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٣١ .



النفط وانتهاءً بالمستهلك . وظهرت خلال المؤتمر أيضاً آراء متضاربة حول مجموعة من القضايا ذات الاهتمام العربي المشترك ، من بين تلك القضايا (مبدأ المشاركة) ، إذ اقترح رمضان كامل مندوب (المؤسسة المصرية العامة للبترول) ، أن تكون المشروعات المشتركة مباشرة بين الشركات الوطنية في الدول المصدرة وبين الشركات الوطنية في الدول المستهلكة مثل شركة (أبتي الإيطالية) و(الف إيراب الفرنسية) على أن تكون الشراكة متكافئة ويحصى متساوية وأضاف قائلاً : "إن الجامعة العربية ترى أن مستوى المشاركة ينبغي أن لا يقل عن (٥٠) بالمائة" (١) .

عارض الرأي المصري ، كل من عبد الله الطريفي (وزير النفط السعودي السابق) ونقولا سركيس ممثل (المركز العربي للأبحاث البترولية) في بيروت ، كون هذا الرأي غير عملي في نظرهما ، لأنه سيكلف الدول المنتجة كثيراً ، ويجعلها غير قادرة على السيطرة على الأسواق (٢) .

اقتصر البيان الختامي الصادر عن مؤتمر النفط العربي الثامن ، على الجوانب الفنية المكتملة للسياسة النفطية التي على الدول العربية المنتجة السير عليها معاً . دون الإشارة إلى تأكيد فاعلية النفط بوصفه سلاحاً في المعركة (٣) .

وفي العام ١٩٧٣ ، انعقدت الجلسة الاعتيادية لمجلس جامعة الدول العربية ، وذلك في (٣١) آذار وكان موضوع سلاح النفط من أهم الموضوعات التي احتواها جدول أعمال الجلسة . وفي أثناء مناقشة الوفود للموضوع ، ظهر هناك موقفان ، الموقف الأول : مثله الوفد العراقي إلى جانب وفد مصر وسورية . والذي دعا إلى ضرورة استعمال النفط بوصفه سلاحاً في المعركة ، كونه السلاح الوحيد الذي يمتلك شروط نجاح المعركة المصيرية بين العرب والعدو الصهيوني . أما الموقف الثاني : والذي مثله الوفد السعودي وباقي وفود الدول العربية الأعضاء في الجامعة ، والذي أظهر تردد واضح في استعمال النفط في معركة العرب من أجل تحرير فلسطين (٤) .

(١) توفيق خلف السامرائي ، المصدر السابق ، ص ١١٧ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات الاجتماع العادي الـ(٥٨) لمجلس الجامعة ، ص ١٣١ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٨ .

(٤) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، شؤون المقاطعة ، مذكرة إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الـ(٥٩) للمدة من (٣١) آذار - (٢٤) تموز ١٩٧٣ ، بشأن توصيات المؤتمر

وبعد نقاش طويل بين الوفود المشاركة تم إرجاء الموضوع إلى وقت آخر ، لعدم إمكانية التوصل إلى صيغة اتفاق فيه . وتم أيضاً مناقشة التقرير المقدم من المفوض العام لمكاتب المقاطعة العربية ، عن أعمال المكاتب الإقليمية للمقاطعة خلال النصف الثاني من عام ١٩٧٢ وبداية عام ١٩٧٣ ، وإقراره ، ورفع توصية بخصوصه دعت إلى تشكيل لجنة من المسؤولين العرب في الطاقة لدراسة إمكانية استعمال النفط بوصفه سلاحاً ، على أن يعاون اللجنة ضباط مكاتب المقاطعة العربية (١) .

ففي تصريح لوزير النفط والثروة المعدنية السعودي ، في جريدة ( Washington Post ) في عددها الصادر في (١٧) نيسان ١٩٧٣ جاء فيه : **إن التعاون يتطلب عملاً من الجانبين ، وليس تضحية من جانب ، ومواقف سلبية إن لم تكن عدائية من الجانب الآخر .** (٢) .

جاء تصريح وزير النفط والثروة المعدنية السعودي ، تأكيداً للموقف السعودي المتردد في استعمال النفط لنصرة القضية الفلسطينية ، ومحاولة منه للتخفيف من حدة المقاطعة العربية . رفض العراق وإلى جانبه دول عربية أخرى المقترح السعودي ، وعده خروجاً واضحاً من الجانب السعودي عن الجمع العربي (٣) .

إذ لم يكن من سبب مقنع أمام تحدي الدول الكبرى لقرارات جامعة الدول العربية والأجهزة التابعة لها وذلك باستمرارها في تقديم المساعدات إلى العدو الصهيوني وفي كافة المجالات (العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية) ، كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا (٤) . أن تستمر الدول العربية المنتجة للنفط في تقديم المجاملات السياسية إلى الدول الغربية الكبرى المستهلكة للنفط . بل أصبح من الواضح أن مصلحتها تفرض عليها أن تحدد

---

الثالث والثلاثين لضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة الكيان الصهيوني ، الرقم (٢/٣/٥٩) ،

في (٢) شباط ١٩٧٣ ، ص ١٧٥ .

(١) المصدر نفسه ، ص ١٧٥-١٧٦ .

(٢) جريدة (الجمهورية) ، بغداد ، العددان (١٦٨٦٠) و(١٦٨٦١) في (٢٣) و(٢٤) نيسان ١٩٧٣ .

(٣) الدول العربية الرافضة إلى جانب العراق : الجزائر ، ليبيا ، اليمن الديمقراطية ، الكويت . ينظر :

جريدة (الجمهورية) ، بغداد ، العدد (١٧٣٨) في (٢٢) حزيران ١٩٧٣ ؛ مازن الرمضاني ،

المصدر السابق ، ص ٤٠ .

(٤) إبراهيم شحاته ، حظر تصدير النفط العربي ، ط ١ ، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ،

١٩٧٥) ، ص ٢ .

الإنتاج بالحد الذي تبرره حاجاتها المالية فقط . وأن تمتنع عن تقديم تضحيات اقتصادية لغير الدول التي تستجيب لهذه التضحيات بضغطها على الكيان الصهيوني لإنهاء احتلالها العسكري للأراضي العربية . فأعلنت السعودية التي كانت من الدول العربية الراضية لهذه السياسة عام ١٩٦٧ ، عن تبنيها لها من خلال موافقتها في تقييد الزيادة في إنتاج النفط الخام ، إذا لم تتبع الولايات المتحدة ، أمام نزاع الشرق الأوسط ، موقفاً أقل انحيازاً إلى العدو <sup>(١)</sup> .

وفي السادس من تشرين الأول عام ١٩٧٣ ، انطلقت الحرب العربية المجيدة ، لتعبر قناة السويس وتزح وتدمر أمامها خط بارليف على الجبهة المصرية ، ودهش العالم لتلك المبادرة العربية الجريئة ، البارعة ، وتابعها الرأي العام بإعجاب وتقدير متطلعاً إلى النتائج . إذ أن اهتمام الرأي العالمي ليس إلى التفوق العسكري العربي في الحرب وحسب ، وإنما إلى الحرب الأخرى التي انطلقت في مواقع متعددة في الوطن العربي الكبير ، تلك كانت حرب (النفط العربي) <sup>(٢)</sup> .

فلم يكد يمضي يوم واحد على بدء القتال ، في (٦) تشرين الأول ، حتى دعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، برئاسة ياسر عرفات ، إلى وقف ضخ النفط العربي كله وفوراً ، فاستجابت الحكومة العراقية ، في اليوم نفسه ، استجابة كادت تكون مغايرة عندما أمم العراق مصالح شركتين أمريكيتين هما : (شركة اكسون) و(شركة موبيل

---

(1) Middle East Oil Emergency, Petroleum Press Service, Vol. 40, Document No. 11, (November, 1973); P.P. 407-409;

هالة أبو بكر سعودي ، المصدر السابق ، ص ١٠٠ ؛ عوده أبو ردينه ، سلاح النفط الشعار إلى الواقع ، مجلة (شؤون فلسطينية) ، العدد (٤٢/٤١) ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٥) ، ص ٢٣٢ .

(٢) عبد المنعم سعيد ، حرب أكتوبر ١٩٧٣ السلوك الأمريكي بعد إحدى عشرة سنة ، من كتاب السياسة الأمريكية والعرب ، ط ٣ ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩١) ، ص ١٣٩ ؛ عبد الوهاب الكيالي ، دراسات ومطالعات فلسطينية ١٩٧٤-١٩٧٧ ، ط ١ ، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٧) ، ص ١٢٢ ؛ هيثم الكيلاني ، المصدر السابق ، ص ٣٥٩ ؛ أحمد الشقيري ، الطريق إلى مؤتمر جنيف ، (دم ، د.ت) ، ص ٢١٣ ؛ جميل مطر ، الجامعة العربية والنظام الإقليمي العربي وتحديات الثمانينيات ، مجلة (المستقبل العربي) ، العدد (٤١) ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢) ، ص ١٣٣ ؛ محمود عرب سعيد ، المصدر السابق ، ص ٢٨١-٢٨٣ ؛ عوده أبو ردينه ، المصدر السابق ، ص ٢٣٣ .

أويل) في شركة نفط البصرة<sup>(١)</sup> ، كما دعت الحكومة العراقية إلى وقف ضخ النفط إلى الولايات المتحدة ، وكل دولة تساند العدو المغتصب . فجاءت بعد ذلك الخطوة الثانية من الكويت ، حيث وجهت الحكومة الكويتية دعوة لعقد مؤتمر طارئ لوزراء النفط العرب لمناقشة دور النفط في المعركة . فعقد مؤتمر النفط العربي التاسع في الكويت بتاريخ (١٣) تشرين الأول ١٩٧٣ ، بحضور وفود عن إحدى عشر دولة<sup>(٢)</sup> .

وقد قرر وزراء النفط في ختام اجتماعهم ، البدء حالاً في خفض الإنتاج بنسبة لا تقل في كل دولة عربية مصدرة للنفط عن (٥%) من إنتاج شهر تشرين الثاني ١٩٧٣ ، على أن تطبق النسبة نفسها كل شهر في التخفيض مرة أخرى من إنتاج الشهر الذي سبقه ، وذلك إلى أن يتم جلاء القوات الصهيونية عن كامل الأراضي العربية المحتلة في عدوان حزيران ١٩٦٧ ، وحتى تستعاد الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ، وقد حرص الوزراء المجتمعون أيضاً على أن لا ينال التخفيض أية دولة صديقة ، ساعدت أو ستساعد العرب مساعدة مادية فعالة ، وعلى أن يستمر إمدادها بالنفط بنفس الكمية التي كانت تحصل عليها قبل التخفيض<sup>(٣)</sup> .

وفي (١٨) تشرين الأول وتنفيذاً لقرار المؤتمر ، قرر مجلس الوزراء السعودي خفض إنتاج النفط بمعدل (١٠%) ، وفي اليوم نفسه صدر قرار في أبو ظبي حول حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(٤)</sup> . وبتاريخ (٢٠) تشرين الأول اتخذت الجزائر ذات القرار بخصوص حظر تصدير النفط ، وخلال المدة من (٢١-٢٤) تشرين الأول

---

(1) Middle East, Op. Cit.; Vol. 76, Document No. 57, (October 12, 1973); P.P. 4-5.

(٢) الدول العربية التي حضرت هي : (العراق ، الكويت ، السعودية ، ليبيا ، الجزائر ، مصر ، سورية ، أبو ظبي ، البحرين ، قطر) . ينظر : عبد القادر محمد فهمي ، المصدر السابق ، ص ١٧٤-١٧٥ ؛ إبراهيم شحاته ، المصدر السابق ، ص ٤-٥ ؛ أسعد عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ص ٤٧٤ ؛ أحمد الشقيري ، صفحات من السياسة العربية ، ط ١ ، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩) ، ص ١٤ .

(٣) إبراهيم شحاته ، المصدر السابق ، ص ٢ ؛ حامد ربيع ، سلاح البترول والصراع العربي الإسرائيلي ، ط ١ ، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٤) ، ص ١٤٤ ؛ هيثم الكيلاني ، المصدر السابق ، ص ٣٨٩ ؛

Middle East, Op. Cit.; Vol. 17, Document No. 2, (November 2, 1973); P. 3.

(4) Ibid.; P.4; حامد ربيع ، سلاح البترول ، ص ١٤٥-١٤٧ .

أعلنت كل من الكويت وسلطنة عمان وقطر وليبيا ، الحظر على شركات النفط الأجنبية التي لها تعاملاتها مع الكيان الصهيوني كالشركات الهولندية والبريطانية والأمريكية <sup>(١)</sup> .

شكل اجتماع الدول العربية في الكويت منعطفاً رئيسياً في تاريخ العلاقة بين النفط وقضية فلسطين . كما وأن التطابق الزمني بين الإجراءات المجسدة بتعميق السيطرة على موارد النفط ، وتلك المتصلة باستعمال النفط لدعم القضية الفلسطينية ، لم يكن صدفة ، على العكس ، فإنه يقطع خطأً عريضاً تحت التلازم بين النضال من أجل تحرير النفط من السيطرة الأجنبية (إتاجاً وتسعيراً وتسويقاً) ، والنضال من أجل تحرير فلسطين .

غير أن العراق هو الدولة الوحيدة التي رفضت توقيع وتنفيذ قرار مؤتمر (الكويت) ، الداعي إلى خفض الإنتاج ، وقد أعلن ذلك الناطق باسم وزارة النفط والمعادن العراقية في (٢١) تشرين الأول ١٩٧٣ ، مؤكداً تمسك العراق بالنقاط التي عرضها في المؤتمر ، وهي :

- ١- التأميم الكامل للمصالح الأمريكية ومنها المصالح النفطية في الدول العربية .
- ٢- سحب الأرصدة العربية من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية المعادية .
- ٣- قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين جميع الدول العربية المنتجة للنفط والولايات المتحدة الأمريكية <sup>(٢)</sup> .

لذلك أعلن العراق في (٢١) تشرين الأول ، تأميم المصالح الهولندية في نصيب شركة نفط البصرة إلى (٦٠%) من أصل (٢٣.٧٥) من رأسمال الشركة الأخيرة ، لموقف هولندا المعادي للقضية الفلسطينية <sup>(٣)</sup> .

ومع بداية تشرين الثاني ١٩٧٣ ، وصلت نسبة التخفيض في إنتاج النفط ، بالمقارنة بمعدلات الإنتاج في (١) أيلول ١٩٧٣ ، إلى (٢٥%) في الكويت ، و(١٠%) في السعودية والجزائر وقطر ، و(٥%) في ليبيا والبحرين ودبي وعمان <sup>(٤)</sup> .

إبراهيم شحاته ، المصدر السابق ، ص ٨-٩ . H. A. Hassouna, Op. Cit.; P. 274; (1)

(٢) أسعد عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ص ٤٧٦-٤٧٧ .

Middle East, Op. Cit.; Vol. 17, Documents No. 1,2, (October 26 and November 2), (3)

عبد القادر محمد فهمي ، المصدر السابق ، ص ١٧٨-١٧٩ . P.P. 3-7; 1973;

(٤) حامد ربيع ، التعاون العربي ، ص ٤٥ .

وبعد انتهاء العمليات العسكرية ، عقد وزراء النفط العرب مؤتمرهم الثاني ، يومي (٤) و (٥) تشرين الثاني ، في محاولة منهم لدعم استعمال النفط كوسيلة للضغط في سبيل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع العربي - الصهيوني . وفي المؤتمر أوصى الوزراء برفع نسبة التخفيض إلى (٢٥%) عن المعدلات السابقة <sup>(١)</sup> . كان لزيادة نسبة التخفيض إلى (٢٥%) أثره الواضح في ازدياد زعر الأوساط المعنية خوفاً من المستقبل ، والذي تمت ترجمته ، في إجراءات التقشف التي اتخذتها لغرض مواجهة النقص الحاصل لديها في الثروة النفطية <sup>(٢)</sup> .

وقد أثار سلاح النفط العربي ، ليس اهتمام الدول الأوروبية وحسب ، وإنما اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية . فخلال الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي (هنري كيسنجر Henry Kissinger) إلى المنطقة العربية وإلى السعودية في (٩) تشرين الثاني ، كان موضوع النفط من المواضيع التي بحثها الوزير الأمريكي مع الحكومة السعودية ، غير أن الموقف السعودي كان ثابتاً في الانسحاب الصهيوني من كامل الأراضي العربية المغتصبة بعد عدوان حزيران ١٩٦٧ ، ثمناً لاستئناف ضخ النفط إلى الولايات المتحدة . وفي حال عدم تنفيذ ذلك فإن الحظر النفطي سوف يستمر حتى نهاية السبعينيات إذا دعت الضرورة لذلك <sup>(٣)</sup> . أما الكويت فقد حذت هي الأخرى حذو السعودية بخصوص قطع ضخ النفط وشروط استئنافه <sup>(٤)</sup> .

(١) إبراهيم شحاته ، المصدر السابق ، ص ١٠ .

(٢) عبد الرحمن منيف ، المصدر السابق ، ص ٧٠ ؛ عاطف سليمان ، المصدر السابق ، ص ٦٨ .

(٣) ومن التصريحات السعودية التي ذكرتها المصادر الأمريكية ، أن الملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية قال لهنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي : "إن على أمريكا أن لا تنتظر شتاءً قاسياً واحداً وإنما يمكن أن تنتظر وقف إمداد البترول العربي حتى عام ١٩٨٠ ، إذا لم تغير سياستها ٠٠٠ وأن البترول العربي لن يعود إلى ما كان عليه إلا إذا عادت الأراضي العربية المحتلة ومعها القدس إلى العرب ، وأن الولايات المتحدة قد أخطأت في الحكم على تصميم ووحدة الدول العربية المنتجة للبترول في تحركهم ضد الغرب" . ينظر : أحمد الشقيري ، الطريق إلى مؤتمر جنيف ، ص ٢٢١ .

(٤) عبد القادر محمد فهمي ، المصدر السابق ، ص ١٨٠ ؛ جوستورك ، المصدر السابق ، ص ٢١٤-٢١٥ .



كان للاتجاه الداعي إلى تصعيد الضغط من جانب الدول العربية ، والذي تأكد في المؤتمر الثاني لوزراء النفط ، نتائج المثمرة في ظهور مواقف أقل تحيزاً إلى الكيان الصهيوني ، والتي بدأت تظهر في أوروبا الغربية واليابان ، فضلاً عن النجاح النسبي التي حققته الجهود للتوصل إلى السلام في المنطقة <sup>(١)</sup> . ففي (١٩) تشرين الثاني ١٩٧٣ اجتمع وزراء نفط تسع دول عربية في فينا ، وقرروا عدم تطبيق التخفيض المقرر لشهر كانون الأول والبالغ (٥%) في مواجهة السوق الأوروبية المشتركة ، فيما عدا هولندا ، تقديراً لموقف دول السوق السياسي تجاه أزمة الشرق الأوسط <sup>(٢)</sup> .

وفي مؤتمر القمة العربي السادس ، المنعقد في الجزائر للمدة من (٢٦-٢٨) تشرين الثاني ١٩٧٣ ، تمت مناقشة جدول الأعمال المقدم إليه من مؤتمر وزراء الخارجية العرب ، وأهم ما تضمنه الجدول هو فرض الحظر الكامل على شحن النفط إلى (البرتغال وجنوب أفريقيا وروديسيا) نتيجة لموقفهم غير المشجع اتجاه القضية الفلسطينية ، وتماشياً مع الإجراءات الخاصة لضمان تنفيذ هذا القرار ، واتخاذ التدابير التي تضمن وصول النفط العربي إلى الدول الإفريقية الأخرى ، مع إنشاء صندوق عربي للمساهمة في تنمية إفريقيا وتزويدها بالمساعدة الفنية ، وقطع أية علاقات للبلدان الإسلامية (غير العربية) مع العدو الصهيوني ، ومطالبة الدول الغربية بوقف مساعداتها العسكرية والاقتصادية إلى العدو ورفع الحظر المفروض على تزويد البلدان العربية بالأسلحة <sup>(٣)</sup> .

وعلمت وكالة أنباء الشرق الأوسط أن مؤتمر وزراء الخارجية العرب قرر فيما تعلق بمسألة النفط العربي ، وفقاً للقرارات التي اتخذها مؤتمر وزراء النفط في الكويت . تخفيض نسبة الضخ إلى (٥%) شهرياً بعد أن كانت (٢٥%) <sup>(٤)</sup> .

شهد مؤتمر القمة العربي تقديم ورقة عمل كويتية ، كان أهم ما تضمنته الورقة اقتراحاً يتضمن اتخاذ صورة جديدة لاستعمال سلاح النفط ، آخذين بالحسبان موقف دول السوق الأوروبية ، أي إعادة النظر في قرار وزراء النفط العرب حول استمرار التخفيض شهراً بعد شهر بنسبة (٥%) وتقديراً لموقف دول السوق اقترح وقف ضخ النفط عند حدٍ

(١) حامد ربيع ، سلاح البترول ، ص ١٤٦ ؛ إبراهيم شحاته ، المصدر السابق ، ص ١١ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١١ .

(٣) ق/ق - المكتب الثقافي ، مؤتمر القمة العربي السادس ، ص ٩-١١ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١١-١٢ .

معين ، ووضع برنامج جديد لاستعمال هذا السلاح بما يتفق وتطور المراحل حتى لا ينقلب إلى سلاح ضد العرب <sup>(١)</sup> .

انتهى المؤتمر بإصدار مجموعة من القرارات العلنية والسرية . فالعلنية منها أكدت على الاستمرار في استعمال النفط بوصفه سلاحاً في المعركة على أن يكون واضحاً أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين رفع حظر تصدير النفط لأية دولة والتزامها بتأييد القضية العربية ، وستواصل لجنة وزراء النفط متابعة تنفيذ هذا القرار ، قطع جميع العلاقات مع جنوب أفريقيا والبرتغال وروديسيا ، تطبيق حظر تصدير النفط على هذه البلاد الثلاث واتخاذ إجراءات لمواصلة تمويل الدول الأفريقية بالنفط . كما وقد اتخذ الرؤساء قراراً بإنشاء بنك عربي للتنمية الصناعية والزراعية في أفريقيا ، وحددوا رأسمال البنك بمبلغ (٢٥) مليون دولار كمرحلة أولى <sup>(٢)</sup> . أما القرارات السرية فقد تضمنت تأكيد الدول العربية على السلام وفي الوقت نفسه مصممة أكثر من أي يوم مضى على خوض حرب متعددة الجوانب ، عسكرياً ونفطياً ومالياً واقتصادياً ، إذا ما عجزت أمريكا عن ممارسة الضغط الكافي على الكيان الصهيوني ، وإذا ما أظهر هذا الكيان تباطؤ في تنفيذ القرارات الدولية ، مع تأكيد وجود فرصة كبرى أمام أوروبا لتلعب دوراً بارزاً في المعركة الدبلوماسية التجارية ، وهي تستطيع الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لدفع الكيان الصهيوني إلى تغيير موقفه من القضية الفلسطينية <sup>(٣)</sup> .

يمكنني القول أن المؤتمر قد عمل على تصنيف الدول المستهلكة إلى دول صديقة ، ودول محايدة ، ودول تساعد العدو ، على أن يطبق هذا التصنيف عن طريق لجنة من وزراء الخارجية ووزراء النفط في الدول العربية المنتجة للنفط ، يدخل في اختصاصاتها أيضاً مراجعة التصنيف بحسب مواقف الدول في المستقبل . كما يمكن القول أن تلك القرارات قد اتسمت بالمرونة التي أظهرتها الدول العربية المنتجة للنفط ، والتي جاءت مكملية لقرارات اجتماع وزراء النفط العرب في فيينا ، حول مسألة استعمال النفط بوصفه

(١) المصدر نفسه ، ص ١٣-١٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٩٨-٩٩ ؛ يوسف خوري ، المصدر السابق ، وثيقة رقم (٢٦ ص) ، ص ٢١٩-٢٢٠ .

(٣) ق/ق - المكتب الثقافي ، مؤتمر القمة العربي السادس ، ص ١٠٠-١٠١ ؛ جريدة (النهار) ، بيروت ، العدد (١١٩٥٩) ، في (١) كانون الأول ١٩٧٣ .



سلاحاً في المعركة ، وترجمتها عملياً في اجتماع وزراء النفط في الكويت بتاريخ (٨) كانون الأول ١٩٧٣ .

وتم الخروج من اجتماع وزراء النفط العرب في الكويت ، بصيغة قرار نص على رفع الحظر المفروض على تصدير النفط إلى الولايات المتحدة بمجرد البدء بتنفيذ جدول الانسحاب القوات الصهيونية من جميع الأراضي المحتلة منذ حزيران ١٩٦٧ وفقاً لبرنامج زمني تضمن تنفيذ الولايات المتحدة ، فإذا ما تم ذلك فإن الحظر على تصدير النفط إلى الولايات المتحدة سيرفع ويصبح وضعها كوضع أية دولة أخرى <sup>(١)</sup> .

لم يكن قرار وزراء النفط في الكويت في حقيقة الأمر إلا تراجعاً غير مبرر من الدول العربية المنتجة للنفط ، عن القرارات السابقة ، التي كان من المفروض أن تكون شروط لا رجعة عنها في حال تطبيق الانسحاب الكامل للعدو الصهيوني . إذ أوضح وزراء النفط العرب في اجتماعهم الآخر في الكويت للمدة من (٢٤-٢٥) كانون الأول ١٩٧٣ ، إن استعمال النفط لم يكن إلا وسيلة مرنة لحث الدول الأخرى على احترام قواعد النظام الدولي عندما قرر وزراء النفط خفض الحظر إلى (١٥%) بدلاً من التخفيض الجاري والبالغ (٢٥%) وعدم تطبيق نسبة التخفيض المقررة لشهر كانون الثاني لعام ١٩٧٤ وقدرها (٥٠%) <sup>(٢)</sup> .

ومنذ ذلك اليوم أفاق العالم العربي مذهولاً ، والعالم الآخر مسروراً ، إذ كانت الإذاعات ووكالات الأنباء تعلن القرار العربي الذي أصدره وزراء النفط برفع الحظر النفطي ، وإعادة الأمور إلى سابق عهدها وكأن شيئاً لم يكن .

ولكن الذي يعنينا هو كيف أن الاستعمال النفطي افترض فيه أنه سلاح مؤقت وهو أمر يخالف ما كان يجب أن يفترض في ذلك السلاح من نتائج تكون السبب في وصول العرب إلى هدفهم المنشود بنصرة قضية فلسطين ؟ ، للإجابة على هذا السؤال نقول : إن هناك أسباب وراء الموقف العربي هذا الذي اتسم بالمرونة ، ويمكن إجمالها على النحو الآتي :

---

(١) إبراهيم شحاته ، المصدر السابق ، ص ١٣ ؛ عبد القادر محمد فهمي ، المصدر السابق ، ص ١٨٢ .

(٢) عاطف سليمان ، المصدر السابق ، ص ٧٠ ؛ إبراهيم شحاته ، المصدر السابق ، ص ١٤ ؛ خليل إسماعيل الحديثي ، المصدر السابق ، ص ٢٩٥ .



١- إن الإجراءات التي باشرت بها الدول العربية المنتجة للنفط ، كانت تفتقر إلى المصداقية ، كونها لم تكن بالمستوى المطلوب والمخطط له ، ولم تمثل في الوقت نفسه رداً مناسباً لحجم وطبيعة الإسناد الذي قدمته الولايات المتحدة وهولندا وبريطانيا ودول أجنبية أخرى للكيان الصهيوني .

٢- إن حظر النفط جرى دون أية محاولة جادة للإعداد النفسي والإعلامي المرتبط بالقضية العربية واستعمال ذلك السلاح . وهذا ما لمسناه في العديد من المقالات التي كتبتها الصحف الأجنبية لا سيما الأمريكية منها ، في محاولة منها لوصف قرار المقاطعة وخصوصاً في مجال النفط ، بأنه نوع من الابتزاز العربي .

٣- ومن الناحية الواقعية ، جاءت عشرات الأدلة تؤكد أن الحظر لم يتم ، أو تم بشكل جزئي . فكما صرح وزير التجارة الأمريكي في (١٢) كانون الثاني ١٩٧٤ : "إن قسماً من بترول بعض الأقطار العربية كان ولا يزال يصل بانتظام إلى الولايات المتحدة" ، ومسؤول الطاقة في الولايات المتحدة يقول في (٨) كانون الثاني ١٩٧٤ : "إنه يأمل أيضاً أن يستمر تسرب واردات البترول الذي ظهر منذ فرض الحظر العربي على شحن البترول إلى الولايات المتحدة" <sup>(١)</sup> . ويعود سبب ذلك إلى انعدام السيطرة الوطنية والرقابة الحقيقية الفعلية على سلاح النفط .

وعليه فإن الحظر العربي لعام ١٩٧٣ لم يكن مصيره أفضل من عام ١٩٦٧ ، لعدم تهيئة الشروط الموضوعية لنجاحه ، وبالتالي فإن النتائج التي ترتبت على مثل هذه التجربة لم تكن بالمستوى المطلوب ، ولم تحدث تغييرات عميقة في مواقف الأطراف المعادية والمستهدفة من وراء استعمال سلاح النفط ، لتسجل المقاطعة كأحد مبادئ الجامعة العربية إخفاقاً ليس في مصلحة قضية العرب المصيرية قضية فلسطين .

# الفصل الرابع

## الجامعة العربية وقضية اللاجئين ١٩٦٥-١٩٧٣

- ❖ قضية اللاجئين حتى عدوان ١٩٦٧
- ❖ قضية اللاجئين بعد عدوان ١٩٦٧
- ❖ قضية اللاجئين وحرب تشرين ١٩٧٣

\* قضية اللاجئين حتى عدوان ١٩٦٧



تعد قضية سكان فلسطين من العرب الذين شردوا من وطنهم نتيجة لقيام الكيان الصهيوني والذين بلغ عددهم أكثر من مليون شخص من أهم المشاكل المتفرعة عن القضية الفلسطينية . ولا يرجع سبب ذلك فقط إلى ما تثيره هذه القضية من اعتبارات قانونية وإنسانية تتصل بالحقوق المقررة للاجئين في القانون الدولي ، بل أن المسألة تتعدى هذا الأمر لتشمل النواحي السياسية المتصلة بمستقبل الشعب الفلسطيني الذي يطالب بالعودة إلى وطنه وإنهاء السيطرة الصهيونية <sup>(١)</sup> .

وبما أن موجات الهجرة اليهودية المنظمة ، منذ أواخر العهد العثماني ، كانت تستهدف خلق واقع استيطاني على الأرض الفلسطينية ، على حساب أصحابها الأصليين ، فإن تهجير الفلسطينيين وتشريدهم كان الهدف الثاني للحركة الصهيونية الساعية إلى إقامة دولتها العبرية <sup>(٢)</sup> . لذا تعد مأساة اللاجئين الفلسطينيين مثلاً صارخاً في العالم ، أجبروا على ترك وطنهم وأرضهم ليحل محلهم أقوام غرباء عنهم ، يقول في ذلك (جون باريز John Bariz) - سكرتير هيئة الإغاثة الدولية - في إحدى رسائله : "في كل مرة أذهب فيها إلى غزة لأرى هيئة الإغاثة الدولية وأرى هذه الظروف التي يعيش فيها الفلسطينيون أعود بقلب مكلوم . وفي كل مرة أتحدث إلى هؤلاء المساكين الذين خلفوا بيوتهم وأعمالهم ورائهم في فلسطين ، أشعر بالخجل من انتمائي إلى إحدى القوى التي ساعدت على خروج هذا المشروع المزعج" <sup>(٣)</sup> .

أما عن الموقف العربي تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين اتسم بالطابع الجماعي ممثلاً بالجامعة العربية . إذ قامت الجامعة بالمطالبة الدورية بعودة اللاجئين إلى ديارهم ، وضرورة تنفيذ القرارات الدولية الصادرة بخصوصهم ، وحرصها على الحفاظ على الشخصية الفلسطينية عبر تأكيد صفة اللاجئ وتكريسها وعدم السماح لها بالذوبان في

(١) عادل حامد الجادر وعزيز عبد المهدي الردام ، المصدر السابق ، ص ١٩٠ .

(٢) علي فياض ، الجامعة العربية وقضية فلسطين ، مجلة (دراسات سياسية) ، العدد (٩) ، (بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢) ، ص ٦٤ ؛ أرنولد توينبي ، مقال خطير ، (دار الطباعة الفنية ، القاهرة ، د.ت) ، ص ٦ .

(٣) عبد الرزاق محمد أسود ، المجلد الثاني ، المصدر السابق ، ص ٥٣٣ ؛ أرنولد توينبي ، المصدر السابق ، ص ٦-٧ ؛

Muhammed Khalil, The Arab States and the Arab League, (Beirut, 1962); P. 578.

المجتمعات العربية<sup>(١)</sup> . وطالبت الدول العربية الأعضاء المجاورة لفلسطين ، باتخاذ الإجراءات اللازمة لاستقبال اللاجئين . من خلال توفير وسائل الراحة والاستقرار والأمن . مع استمرار الجهود العربية الحثيثة لإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين ، عن طريق الاتصال بوكالة الإغاثة الدولية التابعة للأمم المتحدة ، لغرض التغلب على المصاعب التي واجهت الوكالة التي تأتي في مقدمتها قلة الموارد المالية المخصصة للوكالة والتي لا تكفي لمتابعة نشاطها بالشكل المخطط له<sup>(٢)</sup> . إذ ذكرت تقارير الجامعة العربية ، أن الوكالة قد واجهت عجزاً مالياً بلغ (١.٤) مليون دولار عام ١٩٦٤ . وقد تواجه عجزاً أكبر عام ١٩٦٥ . إلى جانب محاولة إيجاد صيغة متفق عليها بين الجامعة والوكالة لغرض تحقيق الهدف من مستوى عال من الخدمات الصحية للاجئين الفلسطينيين<sup>(٣)</sup> .

كانت الجهود المبذولة من جامعة الدول العربية لإيجاد الحل المناسب لقضية اللاجئين ، بداية لظهور أول مبادرة عربية حمل لوائها الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة ، وذلك في تصريح له في مؤتمر صحفي أثناء زيارته لبيروت في آذار ١٩٦٥ ، وتأكيد له في خطابه أمام اجتماع للطلاب التونسيين . الذي نشرته الصحف التونسية ، والتي أكد فيها بأنها ستكون كافية لتسوية أزمة فلسطين دبلوماسياً ، وذلك على أساس "أن تعترف الدول العربية بإسرائيل وفق الحدود التي أقرتها الأمم المتحدة مقابل قبول إسرائيل بإعادة اللاجئين الفلسطينيين" ، واقترح كذلك إجراء مفاوضات مباشرة بين مسؤولين إسرائيليين وبين زعماء من عرب فلسطين في عاصمة محايدة ، إذا وافقت إسرائيل على قبول قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين أي التقسيم ، وأضاف قائلاً أنه : "لو كان من العرب الفلسطينيين لقبول بإجراء المفاوضات" ، كما فعل هو عندما تفاوض

---

(١) أبرز تلك القرارات ، القرار (١٩٤) الصادر في (١١) كانون الأول ١٩٤٨ ، والذي دعا إلى السماح السماح بعودة اللاجئين الراغبين في العودة والتعويض عن كل ضرر لحق بممتلكاتهم ، غير أن الكيان الصهيوني رفض تنفيذ القرار . ينظر : سامي هداوي ، المصدر السابق ، ص ٨٦ ؛ علي فياض ، المصدر السابق ، ص ٦٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٦٦ .

(٣) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، تقرير المؤتمر التاسع لرؤساء أجهزة فلسطين في كانون الثاني ١٩٦٥ ، (سري وليس معد للنشر) ، (د.م ، ١٩٦٥) ، ص ١٦٢-١٦٤ ؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥ ، (منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٥) ، وثيقة رقم (١٤) ، ص ٤٨-٥٠ .



مع الفرنسيين في وقت كانت فيه تونس تحت الوصاية الفرنسية ، وأنه سيحتفظ لنفسه بحق عرض القضية على مؤتمر القمة العربي إذا قبل الكيان الصهيوني بهذه المقترحات <sup>(١)</sup> . كانت مقترحات بورقيبه ، ساعة الصفر لنسف التقارب العربي ، ففي اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في (٢٨) نيسان ١٩٦٥ ، تمت مناقشة تلك المقترحات ، فقدم أحمد الشقيري ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، مذكرة إلى الوفود المشاركة في اجتماع اللجنة ، شرح فيها رأي المنظمة من المشروع ، وطالب بإسقاط عضوية تونس من مؤتمرات القمة والمؤسسات التابعة لها ، مع دعوة مجلس الجامعة العربية ، لدورة استثنائية لإقرار فصل تونس من الجامعة ، ومجلس الدفاع العربي المشترك ، وجميع الهيئات واللجان المتفرعة عنهما . وبعد نقاش طويل بين الوفود المشاركة تم التوصل إلى جملة من القرارات تأتي في مقدمتها التمسك التام بمقررات مؤتمري القمة العربيين ، والالتزام الكامل بجميع ما تنطوي عليها من واجبات ومسؤوليات ، ورفض أية دعوة إلى الاعتراف أو المصالحة أو التعايش مع الكيان الصهيوني ، وأعدّ مثل هذه الدعوة خروجاً عن الإجماع العربي في قضية فلسطين ، وعن ميثاق الجامعة ، ونقضاً للخطط التي أجمع عليها ملوك ورؤساء الحكومات العربية للاجتماع في أيار للنظر في الموقف العربي واتخاذ القرارات الكفيلة بدعم وحدة العمل في قضية فلسطين <sup>(٢)</sup> .

وفي (٢٦) أيار ، عقد المؤتمر الثاني لمجلس رؤساء الحكومات العربية ، وتخلف عن حضور المؤتمر تونس ، بسبب وضع تصريحات الرئيس التونسي ، وقد تضمن جدول الأعمال جميع المسائل التي تهم الدول العربية وتأتي في مقدمتها موقف الرئيس بورقيبه وتصريحاته المتكررة بصدد القضية الفلسطينية التي تعد انسحاب واضح وخطير عن الموقف العربي الذي اتخذته الدول العربية لنصرة القضية ، ونتيجة مباشرة لانسحاب أحمد

(١) في تصريح لـ(غولدا مائير) - وزيرة خارجية الكيان الصهيوني - قالت : "إنه من الحسن السماع لزعيم عربي لا يتحدث عن تصفية إسرائيل وعن العرب" ، وقالت أيضاً : "إن بعض ما قاله بورقيبه رائع وبعضه الآخر غامض" . وأنها لا تريد أن تبدي رأياً نهائياً قبل معرفة المزيد من هذه التصريحات . إبراهيم علوان ، المصدر السابق ، ص ٩ ؛ جريدة (المنار) ، بيروت ، العددان (٣٠٢٢) و(٣٠٢٣) ، في (٢٣) و(٢٤) نيسان ١٩٦٥ .

(٢) لم يتم الأخذ بمقترحات منظمة التحرير الفلسطينية ، بفصل تونس من الجامعة العربية ومجلس الدفاع العربي المشترك . ينظر : الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥ ، ص ٩-١٠ .



الشقيري واعتذاره عن الاستمرار في تمثيل فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية احتجاجاً على المشروع التونسي (١) .

ولغرض الإعداد لانعقاد مؤتمر القمة العربي الثالث ، الذي من المقرر عقده في الثالث عشر من أيلول عام ١٩٦٥ ، وبناءً على دعوة الأمين العام لجامعة الدول العربية ، للاطلاع على مذكرة تسلمها من الحبيب بورقيبة ، حول موقفه من مؤتمر القمة في عدم رغبة تونس في المشاركة في المؤتمر لعدم جدوى المؤتمر في التوصل إلى قرارات عملية تخدم قضية فلسطين . اجتمع وزراء الخارجية العرب في تونس في (١٣) أيلول من العام نفسه ، وفي أثناء مناقشة مذكرة تونس ، تم التوصل إلى قرار رفض فيه مذكرة بورقيبة ، وعدم توزيعها على وفود الدول العربية المشاركة في مؤتمر القمة عند انعقاده ، وعدم إثباتها كوثيقة رسمية من وثائق الجامعة (٢) .

وفي التاريخ نفسه ، انعقد مؤتمر القمة العربي الثالث في الدار البيضاء ، الذي استمر حتى السابع عشر من أيلول عام ١٩٦٥ ، وحضور الدول العربية الأعضاء مع تغيب تونس عن الحضور وبعد نقاش طويل ، توصلت الوفود المشاركة إلى قرارات عدة ، تأتي في مقدمتها ، إقرار خطة عربية موحدة للدفاع عن قضية فلسطين في الأمم المتحدة والمحافل الدولية ، ومقاومة المحاولات الرامية إلى تصفية قضية اللاجئين (٣) .

جاء قرار المؤتمر المتعلق باللاجئين ، رداً صريحاً ومباشراً على المشروع التونسي ، وتأكيده على أحقية اللاجئين في تقرير مصيرهم ، ومصير بلادهم مع ضمان أمنهم واستقرارهم في الدول العربية المضيفة .

وفي اجتماع لاحق لمجلس جامعة الدول العربية ، بتاريخ (١٨) أيلول ١٩٦٥ ، في الدار البيضاء ، ناقشت الوفود العربية المشاركة ، قضية اللاجئين وأهم القرارات التي أصدرها مؤتمر القمة بخصوص هذه القضية ، مع توجيه توصية أكدت في مضمونها ضرورة وضع قواعد لتحديد وتقييم الأملاك العربية في فلسطين ، وصيانتها ضماناً لحقوق

(١) المصدر نفسه ، ص ١٠-١١ .

(٢) ق/ق - المكتب الثقافي ، مؤتمر القمة العربي الثالث ، ص ٢ ؛

Jacob M. Landau, The Arabs in Israel, (London, 1969); P. 136.

وزارة الخارجية المصرية ، مصر وجامعة الدول العربية (١٩٤٥-١٩٩٥) ، (مطابع الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٩٥) ، وثيقة رقم (٢٥) ، ص ٥٦-٥٧ .

(٣) المصدر نفسه ، وثيقة رقم (١٥) ، ص ٢٩ .

اللاجئين في الدول العربية المضيفة<sup>(١)</sup> . فتم تأليف لجنة تضم أعضاء من ممثلي الدول العربية المضيفة ، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، للنظر في تقرير خبير الأراضي في لجنة التوفيق الدولية التابعة للأمم المتحدة والمشكلة منذ عام ١٩٤٨<sup>(٢)</sup> . ولبحث العجز المالي الذي عانت منه وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين والتابعة إلى الأمم المتحدة<sup>(٣)</sup> .

عقدت لجنة ممثلي الدول العربية المضيفة في المجلس الاستشاري لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وفي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية اجتماعين ، أحدهما في مقر الجامعة العربية للمدة من (١٥-١٩) شباط ١٩٦٦ ، والآخر في بيروت للمدة من (٢٣-٢٦) شباط من العام نفسه . لبحث سياسة الوكالة ومحاولة إجراء تخفيضات في خدماتها . وبعد أن استعرضوا فيهما كلا الموضوعين من كافة جوانبهما ، اتفقوا على أن يقوم كل ممثل من الدول العربية المضيفة بإجراء الاتصالات مع حكومته وأن يعرض نتائج الدراسة في اجتماع وزراء الخارجية<sup>(٤)</sup> .

عقد رؤساء الحكومات العربية ، اجتماعهم على مستوى وزراء الخارجية في (١٤) آذار ١٩٦٦ . وبعد بحث ما أسفرت عنه الاتصالات التي أجريت حول موضوع الوكالة ونشاطها وميزانيتها ، تم اتخاذ ثلاثة قرارات هي :

١- دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى زيارة الدول العربية المضيفة للاطلاع بنفسه على أحوال اللاجئين .

٢- إرسال مذكرة عربية مشتركة إلى المنظمة الدولية (الجمعية العامة للأمم المتحدة) لتوزيعها على الأعضاء وشرح الجانب السياسي لعمل الوكالة ، وما يشكل تخفيض نفقاتها من حالة تهدد الأمن في المنطقة .

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات مجلس الجامعة العربية في دور انعقاده (٤٤) في (١٨) أيلول ١٩٦٥ ، مرفق رقم (٢) ، ص ٦٦ .

(٢) تشكلت اللجنة من ممثلي الدول العربية الآتية : (الأردن ، سورية ، مصر ، لبنان) ، مع مندوب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية . ينظر : ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، لجنة الأمم المتحدة بشأن فلسطين ، دراسة وثائقية ، مرفق رقم (٢) ، ص ١-٢ .

(٣) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي (٤٥) في آذار ١٩٦٦ ، (القاهرة ، ١٩٦٦) ، ص ٣-٤ .

J. M. Londau, Op. Cit.; P. 137.

(٤) المصدر نفسه ، ص ٤-٥ ؛



٣- مطالبة الشركات العاملة في الدول العربية بالمساهمة في أموال الوكالة ، وزيادة مساهماتها ولحاطة الدول الأجنبية علماً بمخاطر التخفيض (١) .

جاءت اجتماعات لجنة الدول العربية المضيفة للاجئين ، والتابعة إلى جامعة الدول العربية ، محاولة من الجامعة لإفشال المساعي الصهيونية الرامية إلى إلغاء وكالة الغوث (الأونروا) . وهذا ما أثبتته اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في (١٥) كانون الأول ١٩٦٥ والتصويت على مشروع قرار تقدمت به نيجيريا ، حول انتداب وكالة الإغاثة ورفع ميزانيتها حتى تاريخ (٣٠) حزيران ١٩٦٩ . صوت إلى جانب المشروع (٩١) صوتاً ، ضد صوت واحد وهو العدو الصهيوني ، مع امتناع (٧) دول عن التصويت (٢) .

وفي حديث لمندوب وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين (متشلور Mitchlore) ، عن العجز المالي الذي عانت منه وكالة الإغاثة "والذي بلغ عام ١٩٦٥ (٢.٥) مليون دولار، وأن الموقف سيكون أكثر صعوبة عام ١٩٦٦ ، حيث من المتوقع أن يصل العجز إلى (٤.٢) مليون دولار" ، وفي هذه الحالة لا يمكن لها الاستمرار . كما دعا مندوب الوكالة "الجمعية العامة إلى اتخاذ جميع السبل الكفيلة لزيادة دخل الوكالة لتتمكن من تغطية التزاماتها الناشئة عن الخدمات اللاحقة" (٣) .

أما بخصوص أملاك العرب من اللاجئين في فلسطين وتقديرها ، ففي تقرير أعده خبير الأراضي في لجنة التوفيق الدولية (فرانك جارفز Frank Jarfiz) ، بشأن تحديد وتقدير الأملاك العربية في القسم المحتل من فلسطين بتاريخ (٢٨) نيسان ١٩٦٤ . أجابت اللجنة المؤلفة من ممثلي الدول العربية المضيفة ، عليه بتقرير آخر في (٢٧) آذار ١٩٦٦ . أثبتت من خلاله عدم صحة الوثائق التي اعتمدها جارفز لمعرفة أملاك العرب في فلسطين ، وبالنتيجة عدم دقة تقريره . إذ ورد فيه أن مصادر الإحصاء كانت تركز على سجلات الملكية الخاصة المحفوظة في دوائر التسجيل وسجلات توزيع الضرائب خارج مناطق البلديات وسجلات تجميع الأبنية والأراضي داخل المناطق البلدية ، وأن محتويات هذه المصادر لا تمثل الواقع في حصر أملاك العرب وذلك لأسباب تتعلق منها أن قسم من أملاك العرب واقعة ضمن المناطق البلدية وخارجها لا سيما التي لم تجر

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦ ، ص ٥ ، ٧ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده الـ (٤٥) ، ص ٤ .

(٣) ينظر : الملحق رقم (٩) من الأطروحة . المصدر نفسه ، ص ٤ .



تسويتها والتي لم تكن مسجلة في سجلات دوائر الطابو زمن حكومة الانتداب . كذلك لم يعالج تقرير جارفز موضوع الأراضي التي كانت مخصصة لمنافع أهل القرى من مراعي وغيرها والتي كانت مسجلة باسم المندوب السامي (بالنيابة عن أصحاب حق المنفعة) ، وتلك التي كانت مسجلة باسم مختار أو هيئة محلية (بلدية) ، والتي لم يتطرق لها التقرير ، فضلاً عن إغفال التقرير حق العرب في الأراضي غير الصالحة للزراعة حسب القانون الصادر سنة ١٩٣٥ ، والمتضمن أصناف الأراضي المعفاة من الضريبة لقلة إنتاجها <sup>(١)</sup> . فضلاً عن إغفال التقرير أمور أخرى مما يمكن اعتباره إهدار لحقوق اللاجئين في الدول العربية المضيفة . لذا طالب تقرير لجنة الدول العربية المضيفة ، إدخال مساحات واسعة من الأراضي والقاء الضوء على أمور قد أغفلها تقرير جارفز بوصفه أساساً لعمل حقيقي وصحيح لإحصاء أملاك العرب الفلسطينيين من اللاجئين في فلسطين المحتلة . مع قيام الجامعة العربية بتأليف لجنة من الخبراء العرب المختصين بالتقاهم مع الدول العربية المضيفة ومنظمة التحرير الفلسطينية ، لغرض وضع دراسات تفصيلية لأمولاك العرب اللاجئين في فلسطين ، على أن تكون هذه الدراسات جاهزة في أقرب وقت ممكن <sup>(٢)</sup> .

أسفرت الجهود التي بذلتها الجامعة لضمان حقوق اللاجئين عن تذليل العقبات من خلال الدعم العربي المقدم إلى وكالة الغوث (الأونروا) لغرض الاستمرار في نشاطها على الرغم من المساعي الصهيونية المستمرة في سبيل عرقلة عمل الوكالة من جهة ، ومحاولة الاحتفاظ على أملاك العرب الفلسطينيين من اللاجئين من جهة أخرى . عن طريق إيجاد مسودة اتفاقية بين لجنة الدول العربية المضيفة ولجنة التوفيق الدولية التي لم تتم عملها بالشكل الصحيح وذلك بسبب قيام جهات صهيونية داخل فلسطين بإخفاء الكثير من الحقائق حول الأملاك العربية ومحاولة التقليل من شأنها .

وفي مذكرة موجهة من الهيئة العربية لوزراء الخارجية العرب في أواخر آذار ١٩٦٦ إلى الدول الكبرى حملت فيها الهيئة تلك الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا مسؤولية إحباط عمل الوكالة عن طريق تقليص تبرعاتها لها فأوقعت ميزانيتها في عجز مالي . وأن اللاجئين الفلسطينيين يستتكرون هذه المحاولات التي تجعل

(١) المصدر نفسه ، ص ٢-٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤-٥ ؛

Lucas Grollen Berg, Palestine Comes First, (England, 1980); P. 88;

وزارة الخارجية المصرية ، المصدر السابق ، وثيقة رقم (٢٧) ، ص ٦٥ .



مصالحهم ومستقبل قضيتهم عرضة للأذى . إذ تفتح الطريق أمام الدول الأخرى والأمم المتحدة للتملص التدريجي أمام قضية اللاجئين ومحاولة تصفيتهم . وذلك من خلال تملصها من مسؤولياتها والتزاماتها الأدبية والمالية نحوها . وطالبت الهيئة أيضا على ضرورة مواصلة الضغط العربي الجماعي على الدول الكبرى وهيئة الأمم المتحدة ودعوتها للاستمرار في توفير المال اللازم لميزانية الوكالة وتحمل مسؤولياتها الكاملة تجاه اللاجئين الفلسطينيين<sup>(١)</sup> .

نتيجة لتوصية لجنة الدول العربية المضيفة ، حول تشكيل لجنة من الخبراء العرب المختصين لوضع دراسات تفصيلية لأمالك العرب في القسم المحتل من فلسطين . وتنفيذا لقرار مجلس الجامعة العربية المرقم (٢٢٤٠) الصادر في (١٦) تموز ١٩٦٦ ، القاضي باستمرار لجنة الخبراء العرب في عملها لإعداد دراسات تفصيلية عن أمالك العرب<sup>(٢)</sup> . فقد عقدت اللجنة في دار محافظة القدس بالمملكة الأردنية الهاشمية . اجتماعاتها التي استمرت من (٢٣) تموز إلى (١٤) آب ١٩٦٦ ، برئاسة الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية وحضور وفود عن الدول الأعضاء . استعرضت الوفود المشاركة تقرير جارفز ، لجنة التوفيق الدولية ، وانتهت إلى وضع تقرير من جزئين ، الجزء الأول : عالج موضوع (التحديد) للأمالك العربية في فلسطين المحتلة . والجزء الثاني : عالج موضوع (التقدير) لتلك الأمالك<sup>(٣)</sup> .

جاء التقرير في واقع الأمر تأكيداً جديداً للحق العربي في فلسطين المحتلة ، وبأن فلسطين عربية بجميع أراضيها وممتلكاتها ، وأنه ليس هنالك من حل بشأنها إلا استعادتها وردّها إلى أصحابها الشرعيين . بمعنى أن التقرير جاء مفنداً لكل ما ورد في تقرير جارفز ، لجنة التوفيق الدولية ، بخصوص أمالك العرب اللاجئين في فلسطين<sup>(٤)</sup> .

---

(١) الهيئة العربية لوزراء الخارجية العرب : وهي الهيئة التابعة إلى جامعة الدول العربية وأحد أجهزتها . ينظر : الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦ ، وثيقة رقم (٤٥) ، ص ١٢١-١٢٢ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، لجنة الأمم المتحدة ، مرفق رقم (٣) ، ص ١-٢ .

(٣) ينظر : الملحق رقم (٩) من الأطروحة . المصدر نفسه ، مرفق رقم (٣) ، ص ٢-١٥ .

(٤) تم اعتماد التقرير الذي أعدته لجنة التوفيق الدولية ، بعد إضافة الفقرات وإجراء التعديلات على بعض الفقرات الواردة فيه بالاعتماد على ما ورد في تقرير لجنة الخبراء العرب ، إلا أن التقرير لم يطبق على أرض الواقع وكما هو مرسوم . والسبب يعود إلى دور الدول الكبرى والكيان الصهيوني

قام الممثل الفني التابع إلى وكالة الإغاثة بدراسة التقرير المعد من (لجنة الخبراء العرب) ، ووجد أنه مجرد ملاحظات وإضافات إلى التقرير الذي أعده جارفز ولم يجدها كافية لإهماله ومن الممكن اعتمادها كورقة عمل تهيئ أساساً نافعا للعمل المشترك ، كما اعترف الممثل الفني ، بأن الوثائق المتعلقة بالتملكات التي لم تشملها أعمال تسوية الملكية ليست قاطعة . كما أكد هذا حين قال أن أسماء بعض من لهم حصص في الأملاك يحتمل أن تكون قد حذفت في التقرير الذي أعده جارفز . لذا من الجدير إعادة النظر في التقرير بالاعتماد على ما ورد في التقرير الذي أعدته لجنة الخبراء العرب (١) .

وفي اجتماع مجلس جامعة الدول العربية للمدة من (١٠-١٣) أيلول ١٩٦٦ ، نظرت وفود الدول العربية الأعضاء المشاركة ، في سياسية وكالة الغوث ، وإلى المحاولات الأمريكية - البريطانية لتصفية الوكالة ، والتلاعب في أملاك العرب اللاجئين ، حيث وافقت الوفود المشاركة على أن تتابع الجامعة العربية الموضوع بإنشاء قسم خاص بالأراضي والأملاك العربية في فلسطين المحتلة ، يعنى بجمع الوثائق والمستندات وجميع المراجع الخاصة بالموضوع ويواجه ما يثار بشأنه بالمستقبل . وأن تبادر الدول الأعضاء ، وخاصة الأردن وسورية ولبنان إلى تزويد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قسم الأراضي والأملاك العربية) في فلسطين المحتلة بجميع ما لديها من وثائق ودراسات ومصادر تخص أملاك العرب في فلسطين . وأن تستكمل الأمانة العامة هذه المصادر بشراء ما يكون لدى الأمم المتحدة من وثائق ومستندات في ذات الموضوع (٢) .

أما بخصوص الوكالة ونشاطها ، فقد قرر المجلس أيضاً : التأكيد بصورة قاطعة على أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية قانونية وسياسية فضلاً عن المسؤولية الإنسانية الناجمة عن قضية اللاجئين ، وهذه المسؤولية دائمة ومستمرة إلى أن يتحقق الهدف المنشود في إعادتهم إلى وطنهم . مع التأكيد القاطع كذلك على رفض الدول العربية وخاصة تلك المضيفة للاجئين ، في أن تنتقل إليها مسؤولية إغاثتهم ، مع رفض الوفود العربية لدى الأمم المتحدة لأيّة محاولة رامية إلى وقف معونات وكالة

في التلاعب في فقرات التقرير الأساس والحيلولة دون الاعتماد عليه . ينظر : المصدر نفسه ، مرفق رقم (٤) ، ص ١٥-٢٤ .

(١) المصدر نفسه ، مرفق رقم (٥) ، ص ٢٥-٢٧ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي (٤٦) لمجلس جامعة الدول العربية للمدة من (١٠-١٣) أيلول ١٩٦٦ ، ص ٧٠-٧٢ .



الغوث عن المجندين في جيش التحرير الفلسطيني ، والتتديد بموقف الولايات المتحدة الأمريكية في تقديمها العون المالي والأسلحة الهجومية إلى الكيان الصهيوني ، والتأكيد القاطع على أن الحل الوحيد لقضية اللاجئين هو عودتهم إلى وطنهم ، وأن الدول العربية ترفض التوطين بصورة مباشرة أو غير مباشرة وفي معزل عن أية مشروعات اقتصادية في الدول العربية (١) .

استمراراً لنشاط لجنة خبراء أراضي فلسطين ، عقدت اللجنة اجتماعاتها في مديرية اللاجئين الفلسطينيين والتي استمرت للمدة من (٢٠-٢٧) شباط ١٩٦٧ . بحثت خلالها في تعليقات ممثل لجنة التوفيق الدولية على التقرير العربي المؤرخ في (٢٧) آذار ١٩٦٦ ، وأجابت عليها بالمستندات والوقائع الصحيحة موضحة الحق العربي الثابت لأهل فلسطين الشرعيين (٢) .

وخلال اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية للمدة من (١٤-١٨) آذار ١٩٦٧ ، ناقشت الوفود المشاركة في رد لجنة خبراء أراضي فلسطين ، وأعربت عن تقديرها لجهود اللجنة ، وتقرر إحالته إلى الأمم المتحدة ليكون وثيقة ، مع تأكيد المجلس أن قضية فلسطين هي قضية تحرير (٣) .

إن موقف مجلس الجامعة ، ما هو إلا تأكيد واضح منه على مدى اهتمامه بمستقبل اللاجئين ، وتوفير كل السبل الكفيلة لعودتهم ، وإلى أن يتحقق هذا الهدف ، نجد اهتمام المجلس في تأمين مستوى صحي جيد وظروف معاشية لائقة ، لغرض مواصلة مسيرتهم العلمية ، عن طريق إنشاء المؤسسات الصحية والثقافية خصوصاً في الدول العربية المضيفة .

ففي تقرير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين وتشغيلهم للعام (١٩٦٦-١٩٦٧) ، أن عدد اللاجئين المسجلين لدى الوكالة حتى (٣١) أيار ١٩٦٧ ، ارتفع عن طريق الزيادة الطبيعية في عدد السكان إلى (١.٣٤٥.٠٠٠) مليون نسمة . غير أن الرقم المذكور لا

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٧٢-٧٣ ؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦ ، وثيقة رقم (١٧٥) ، ص ٣٩٩ .

(٢) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧ ، وثيقة رقم (٤٧) ، ص ٨٢ .

(٣) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، لجنة الأمم المتحدة بشأن فلسطين ، دراسة وثائقية ، الرقم (٢٢٩٣/٤٧د/٣) ، في (١٨) آذار ١٩٦٧ ، ص ٢٦ ؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧ ، ص ٧٥ .

يشمل أولئك الفلسطينيين الذين فقدوا مرتزقهم دون ديارهم لذا فإنهم لا يستحقون الإغاثة وفقاً لأنظمة (الأونروا) ، وكذلك لا تشمل الأشخاص الذين استطاعوا تركيز أنفسهم في الدول العربية المجاورة من دون مساعدة خارجية لذا لم يكونوا بحاجة إلى الإغاثة <sup>(١)</sup> .

إلا أن الكيان الصهيوني المستمر في سياسته العدوانية ، لم ينكر حق الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم وحسب ، بل نراه يعدُّ كل يهودي في العالم مواطناً له كافة الحقوق في فلسطين المحتلة . وعليه فتحت السلطات الصهيونية أبواب فلسطين أمام جميع اليهود الذين يرغبون في المجيء إلى أرض فلسطين . وفي سبيل ذلك استعملت سلطات الاحتلال الصهيوني في فلسطين كل وسائل الإرهاب ما يمكنها من تفرغ فلسطين من السكان العرب المتواجدين فيها لتستوعب بدلاً منهم يهوداً مهاجرين <sup>(٢)</sup> . لتزداد بذلك مأساة قضية اللاجئين الفلسطينيين أكثر من السابق ، وتصبح المسؤولية الملقاة على عاتق الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية اتجاه هذه القضية أكبر . وهذا ما تحقق فعلاً أثر عدوان حزيران ١٩٦٧ ، إذ ازداد عدد الفلسطينيين الذين تركوا بلادهم إلى حوالي (٢.٣٥٠.٠٠٠) مليون نسمة موزعين على النحو الآتي :

أ- لاجئون ينادون أو لا ينادون بالإغاثة	١.٣٤٥.٠٠٠
ب- سكان الضفة الغربية غير اللاجئين	٤٧٥.٠٠٠
ج- سكان قطاع غزة غير اللاجئين	١٣٠.٠٠٠
د- أشخاص لم يسجلوا إطلاقاً كلاجئين	١٠٠.٠٠٠
هـ- عرب بقوا في فلسطين المحتلة منذ أيار ١٩٤٨	٣٠٠.٠٠٠ <sup>(٣)</sup>
	<hr/> ٢.٣٥٠.٠٠٠

أعرب المتعاقبون على رئاسة وكالة الأونروا ، عن رغبة الغالبية العظمى من اللاجئين في العودة إلى ديارهم ، ولم تقل هذه الرغبة إلحاحاً وقوة خلال العام ١٩٦٧ ،

(1) Note on the Palestine Refugees Submitted by the UNRWA Commissioner – General Michel more to the international Conference on Human Rights, Teheran, April 9. 1968, Document 198; P. 200;

سامي هداوي ، المصدر السابق ، ص ٦٥ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، لجنة الأمم المتحدة بشأن فلسطين ، دراسة وثائقية ، ص ٣٧ .

(٣) سامي هداوي ، المصدر السابق ، ص ٦٥-٦٦ ؛ جريدة (الأهرام) ، القاهرة ، العددان (٢٩٤٢٥) و(٢٩٤٢٩) ، في (٤) و(٨) تموز ١٩٦٧ .



كما كانت عليه في العام ١٩٤٨ ، بل على العكس ازدادت قوة بعد أن طردت السلطات المحتلة بضع مئات الألوف الأخرى من السكان الفلسطينيين أثر عدوان حزيران ١٩٦٧ . (١)

أدى الضغط في الأمم المتحدة عقب وقف إطلاق النار لعام ١٩٦٧ ، إلى انتزاع وعد متردد من السلطات الصهيونية بإعادة النازحين العرب ، الذي تجمع معظمهم في مخيمات مؤقتة على طول الضفة الشرقية من نهر الأردن . وقد ملأ من أصل (٢٠٠) ألف نازح ، حوالي (١٧٦) ألف شخص استمارات العودة بإشراف الصليب الأحمر الدولي . وحدد شهر تموز ١٩٦٧ للعودة . والواقع أنه لم يسمح لأكثر من (١٤) ألف نازح للعودة منذ ذلك الحين (٢) . لتستمر السلطات الصهيونية في عملية تهجير الفلسطينيين خارج البلاد المحتلة إلى دول أجنبية . بهدف تصفية قضية اللاجئين . فقد أفادت مذكرة سفارة الجمهورية العراقية في القاهرة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، بتاريخ الأول من آب عام ١٩٦٧ ، بأن أنباء موثوقة وردت إلى السلطات العراقية المختصة ، تفيد أن السلطات المحتلة تمارس الضغط على العرب في المناطق المحتلة لا سيما في فلسطين ، من أجل تهجيرهم بصورة جماعية إلى كندا وأستراليا . وأن هنالك عدداً من مندوبي دائرة الهجرة الكندية يجوبون بعض الدول العربية والأجنبية ، لإغراء اللاجئين الفلسطينيين بالهجرة ، ورأت السلطات العراقية المختصة ضرورة اتخاذ موقف عربي موحد من قبل الدول العربية لما لهذا الموضوع من أهمية على الصعيد القومي بالنسبة لقضية فلسطين عامة ولقضية اللاجئين بصورة خاصة (٣) .

عممت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية المذكرة العراقية ، على حكومات الدول الأعضاء في (٦) آب ١٩٦٧ ، راجية منها اتخاذ موقف عربي لإحباط هذه المؤامرة

---

(١) سامي هداوي ، المصدر السابق ، ص ٦٧ .

(٢) النازحون : هؤلاء الذين نزحوا من الضفة الغربية وقطاع غزة ممن فقدوا بيوتهم خلال عدوان ١٩٦٧ ، وكنتيجة مباشرة لها . ينظر : سليم تماري ، المصدر السابق ، ص ٨٧ . ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، لجنة الأمم المتحدة بشأن فلسطين ، دراسة وثائقية ، مرفق رقم (٤) ، ص ٨٠ .

(٣) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مذكرة إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي (٤٨) ، بشأن الضغط الذي تمارسه إسرائيل على العرب في المنطقة المحتلة بغية تهجيرهم إلى كندا وأستراليا ، الرقم (ق/٧/٩/٤٠٦١) ، في الأول من آب ١٩٦٧ ، ص ٣٢٠ .



العدوانية الجديدة . وبتاريخ (٢٨) آب من العام نفسه ، تلقى الأمين العام للجامعة العربية رسالة من سفير كندا في القاهرة ، نفى فيها ما نشر وما احتوته المذكرة العراقية من اشتراك كندا في خطة تهدف إلى تهجير اللاجئين الفلسطينيين من المناطق التي تحتلها السلطات الصهيونية ، كما نفى أيضاً ما أذيع عن زيارة مندوبي دائرة الهجرة الكندية لبعض الدول العربية والأجنبية لغرض إغراء الفلسطينيين على الهجرة إلى كندا . جاء ذات التأكيد من سفارة أستراليا في القاهرة إلى الأمين العام المساعد للشؤون السياسية لجامعة الدول العربية ، التي أكدت عدم اشتراك أستراليا في خطة تهجير اللاجئين الفلسطينيين ، ونفي ما تردد من أنباء بهذا الشأن <sup>(١)</sup> .

وفي مذكرة أخرى ، من وزارة الخارجية السورية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، بتاريخ (٣١) آب ١٩٦٧ ، اقترحت فيها إدراج الموضوع المتعلق بـ(كندا وأستراليا) ، في جدول أعمال مجلس الجامعة في دور انعقاده العادي في أيلول القادم من العام نفسه . لا سيما وأن كندا وأستراليا قد أظهرتا حسن نواياهما عن طريق تبرعهما إلى وكالة إغاثة اللاجئين (الأونروا) ، بمبلغ قدره (١٥٠٠) مليون دولار ، كإغاثة عاجلة للاجئين الفلسطينيين <sup>(٢)</sup> .

وفي جلسات مؤتمر القمة العربي الرابع في الخرطوم للمدة من (٢٩) آب - (٢) أيلول ١٩٦٧ ، تدارس ملوك ورؤساء الدول الأعضاء في الجامعة ، كافة الجوانب المتعلقة بالقضية الفلسطينية ، وأصدرت القرارات بخصوصها ، منها قضية اللاجئين ، فقد تم الاتفاق على توحيد الجهود العربية المبذولة في هذا الخصوص ، لإزالة آثار العدوان على

---

(١) المصدر نفسه ، في (٦) و(٢٨) آب ١٩٦٧ ، مرفق رقم (١) و(٢) ، ص ٣٢٠ ؛ ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، من سفارة الجمهورية العراقية في القاهرة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في آب ١٩٦٧ ، الرقم (ق/٨/٩/٤٠٦٢) ، في (٢٨) آب ١٩٦٧ ، مرفق رقم (١) ، ص ٣٢١ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، من السفارة الكندية في القاهرة في (٢٨) آب ١٩٦٧ إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، مرفق رقم (٢) ، ص ٣٢٢ ؛ ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، من وزارة الخارجية السورية إلى الأمانة العامة (إدارة الوطن العربي) ، في (٣١) آب ١٩٦٧ ، مرفق رقم (٣) ، ص ٣٢٠-٣٢٥ .



أساس عدم الاعتراف بـ(إسرائيل) ، وعدم التفاوض معها والتمسك بحق الشعب العربي الفلسطيني في العودة إلى وطنه (١) .

يكون الملوك والرؤساء العرب بهذا القرار قد أكدوا حقيقة ، كانوا قد أكدوها مراراً في اجتماعات مجلس الجامعة العربية ولجنتها السياسية ، تمثلت في ضرورة إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين ، الذي لا يمكن تصوره دون العودة الكاملة والشاملة لكل اللاجئين إلى بلدهم الأم الذين طردوا منه (فلسطين) .

وفي الحادي عشر من أيلول ، عقد مجلس الجامعة العربية ، دورته العادية ، التي امتدت حتى الثالث عشر منه ، فقد تضمن جدول أعمال هذه الدورة موضوعات أكدت على إزالة آثار العدوان ، والضغط الذي تمارسه السلطات الصهيونية على العرب في المناطق المحتلة بهدف تهجيرهم إلى دول أجنبية والنظر إلى المذكرتين الكندية والأسترالية بهذا الخصوص ، مع تأكيد المجلس أيضاً على حق العرب الفلسطينيين في التمسك بوطنهم . أما بخصوص معونة الطلبة الفلسطينيين الذين تضرروا بعد عدوان حزيران ، ، فقد توصل مجلس الجامعة إلى مجموعة من القرارات ، أفادت :

١- أن تبادر الدول العربية الأعضاء وغير الأعضاء في الجامعة العربية ، إلى تقديم معونة فورية للطلبة الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة ، ممن يثبت أنه لا عائل لهم وانقطعت مواردهم بسبب العدوان .

٢- تقدر المعونة العاجلة اللازمة طبقاً للمعلومات المتوفرة بمبلغ (٣٠٠) ألف جنيه إسترليني .

٣- تساهم الدول العربية في هذا المبلغ كل حسب إمكانياتها .

٤- تتألف لجنة من مندوبين عن الأردن ومصر والأمانة العامة ، لغرض التعاون مع الدول الأعضاء والسفارات العربية في الخارج ، ومكاتب الجامعة ، وتكون مهمتها جمع المعلومات عن عدد الطلبة المستحقين وصرف العون لهم .

٥- أن تشترك مؤسسات اللاجئين مع الجهات المعنية في البلاد العربية لتقديم العون للطلبة الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة (٢) .

---

(١) ق/ق - المكتب الثقافي ، مؤتمر القمة العربي الرابع ، ص ٢٥ ؛ الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٧ ، وثيقة رقم (٩٧) ، ص ٢١٥ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة الدورة (٨) ، تقرير عن متابعة تنفيذ توصيات مؤتمر المشرفين على شؤون

وبتاريخ (٢٠) أيلول ١٩٦٧ ، أرسلت الأمانة العامة ، صوراً من القرارات المذكورة إلى جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية ، ومن بينها الدول المضيفة . لتأليف لجنة إعانة الطلبة الفلسطينيين من (اللاجئين) ، ولجمع المعونات لهم ، ولجراء الاتصالات اللازمة مع السفارات العربية في القاهرة لاستعجال حكوماتها . وتنفيذاً لقرار مجلس الجامعة ، سافر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية في الجامعة العربية ومندوب عن الأردن إلى الجزائر وتونس والمغرب وليبيا ، لمناشدة حكوماتها للمساهمة في معونة الطلبة الفلسطينيين الذين انقطعت عنهم مواردهم ، إظهاراً من هذه الدول عن مواقفها المؤيدة لقضية اللاجئين ، فوعدت وزارات خارجية تونس والجزائر والمغرب وليبيا بالمساهمة . ثم سافرا في رحلة ثانية إلى الكويت والبحرين وقطر وأبو ظبي ودبي والشارقة والعراق ولبنان للغرض نفسه ، وكانت ردود فعل تلك الدول بالإيجاب أيضاً (١) .

وفي أثناء انعقاد الدورة الطارئة لمجلس وزراء الإعلام العرب في بنزرت للمدة بين (٢٧-٣٠) أيلول ١٩٦٧ ، وبعد مناقشة القضايا المدونة في جدول الأعمال ، أصدر المجلس جملة من التوصيات تعلق البعض منها بالكشف الكامل للنشاط الصهيوني الإرهابي المخرب ، وللخطة التي تمارسها السلطات المحتلة لاستئصال الشعب العربي الفلسطيني من ترابه الوطني وتدمير شخصيته القومية . مع تأكيد المجلس على ضرورة التعريف بقضية اللاجئين الفلسطينيين الذين يزداد عددهم بازدياد العدوان الصهيوني وإظهار الاضطهاد الذي يعانونه نتيجة لاغتصاب وطنهم ، وضرورة عودتهم إلى ديارهم تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة ، لإيجاد الحل المناسب لقضية اللاجئين ، والذي تأكد في صيغة قرار مجلس الأمن ذو الرقم (٢٤٢) الصادر في تشرين الثاني ١٩٦٧ . فالقرار نظر إلى الفلسطينيين على أنهم مجموعة لاجئين أخرجوا من وطنهم نتيجة الإرهاب والحرب اللذين رافقا قيام الكيان الصهيوني . لذا نصت الفقرة (ب) منه على : (تحقيق

---

الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة في دوراته السبع التي عقدت من حزيران ١٩٦٤ إلى آب ١٩٧٠ ، (القاهرة ، ١٩٧١) ، ص ١٥-١٦ .

(١) المصدر نفسه ، مذكرة بشأن معونة الطلبة الفلسطينيين إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في (٢٠) أيلول ١٩٦٧ ، ص ٥٦-٥٧ .

تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين) ، أي أن مشكلتهم إنسانية ، تمثلت في إخراج شعب من أرضه ، لذا يقتضي معالجتها على هذا الأساس <sup>(١)</sup> .

وهاك عدة مآخذ على صيغة هذا القرار ، تأتي في مقدمتها ، أنه لم يتضمن أية إشارة إلى مشكلة شعب فلسطين بعناصره المختلفة ، والتي تمثل قضية شعب اغتصب وطنه ، وأهدرت سيادته ، وتعطل حقه في تقرير مصيره . إلى جانب المآخذ الأخرى التي كانت نقاط ضعف في مضمون القرار وتفسيره . واستمرت هذه النظرة إلى شعب فلسطين ومعاملتهم كلاجئين تكتنف صيغة كل قرار يصدر عن مجلس الأمن .

دعا قرار مجلس الأمن ، لجنة التوفيق الدولية إلى الاستمرار في التشاور مع الأطراف المعنية من أجل اتخاذ الإجراءات الكفيلة لحماية حقوق وأموال ومصالح اللاجئين . الأمر الذي يفصح عن استمرار اعتراف المجتمع الدولي بهذه الحقوق ، واعتراضه على موقف الكيان الصهيوني منها ، وقد تم تأكيد وجوب إعادة اللاجئين . ولكن هذا القرار لم ينفذ كغيره من القرارات السابقة والصادرة من مجلس الأمن على أرض الواقع <sup>(٢)</sup> . ويعود سبب ذلك إلى إصرار السلطات الصهيونية على الاستمرار في إنكار حق الفلسطينيين المشردين في العودة إلى ديارهم ، فيما عدا جزء يسير منهم . فقامت بتصعيد أعمالها العدوانية ، وإحباط كل محاولة دولية لتحقيق في هذه الأعمال في مكان حدوثها المباشر ، على الرغم من أن الأمم المتحدة قد طالبت مراراً وتكراراً إجراء هذا التحقيق <sup>(٣)</sup> .

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دورتي انعقاده العاديين (٤٨) و(٤٩) ج/٦ ، قرارات مجلس وزراء الإعلام العرب في دور انعقاده الطارئ في بنزرت للمدة من (٢٧-٣٠) أيلول ١٩٦٧ ، ص ٣١-٣٢ ؛ محمود عرب سعيد ، المصدر السابق ، ص ٢٧٢-٢٧٣ ؛ سليم تماري ، المصدر السابق ، ص ٣٢ ؛ أحمد الشقيري ، صفحات من السياسة العربية ، ص ٣٩ ، ٦٦ .

(٢) حول القرارات الصادرة من مجلس الأمن حول قضية اللاجئين . ينظر : عفاف مراد ، قضية اللاجئين في المنظمات الدولية ، مجلة (السياسة الدولية) ، العدد (١٦) ، (مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٦٩) ، ص ٢٤ ؛ محمود عرب سعيد ، المصدر السابق ، ص ٢٧٤ ؛ محمود رياض ، مذكرات ، ص ١٥٦ .

(٣) فايز صايغ ، فلسطين وإسرائيل والسلام ، ص ٣٦ .



## \* قضية اللاجئين بعد عدوان ١٩٦٧

استمرت الجهود التي بذلتها جامعة الدول العربية والمنظمات واللجان الدولية المسؤولة عن توطيد الأمن والاستقرار للاجئين الفلسطينيين ، بصورة أكثر مما سبق عدوان حزيران ١٩٦٧ . إذ أفادت تقارير اللجان التابعة إلى الجامعة العربية ، إلى ازدياد أعداد النازحين واللاجئين الذين وفدوا من الضفة الغربية قطاع غزة حتى (١٥) حزيران ١٩٦٨ ، والذين بلغ عددهم (٣٥٤.٢٤٨) ألف لاجئ ونازح ، علما أن عدد النازحين من قطاع غزة حتى التاريخ المذكور بلغ (٣٨) ألف لاجئ ونازح ، يقيم نحو (٢٢) ألف منهم في عمان ، والباقيون في مخيم جرش وفي محافظة أربد <sup>(١)</sup> . في حين بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا إلى القطر السوري وأماكن مختلفة داخل هذا القطر ما يقارب (١٧.٥٠٠) ألف لاجئ ونازح أصبحوا في حاجة ماسة إلى الإيواء والغذاء والكساء وباقي الخدمات الضرورية <sup>(٢)</sup> .

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده الـ (٥٠) في الأول من أيلول ١٩٦٨ ، ص ٢٧-٢٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٩ ؛

Monthly Report on the Palestine Refugees in Jordan during April 1968, Excepts, Aman, April 23, 1968, Document No. 323; P.P. 350-351.



ففي مجال الخدمات الثقافية ، وفي اجتماع طارئ لوزراء التربية العرب في الكويت للمدة من (١٧-٢٢) شباط ١٩٦٨ ، وبعد دراسة احتياجات اللاجئين والنازحين الجدد والقدامى كافة ، وما أقدمت عليه وكالة الأمم المتحدة (الأونروا) من استعمال بعض الكتب المدرسية في البلدان المضيفة ، متجاهلة بذلك ما يجب عليها من التقيد بتطبيق المناهج والكتب المدرسية المقررة طيلة الخمسة عشر عاماً الماضية ، ومتعرضة بذلك أيضاً إلى سيادة الدول المضيفة . وفي ختام الاجتماع ، تم إقرار مجموعة من التوصيات أكدت على ضرورة وقوف حكومات الدول العربية الأعضاء في الجامعة ، موقفاً حازماً وعاجلاً تجاه هذا الموضوع ، وأن تعمل على إيضاح النتائج المترتبة عليه إلى منظمة اليونسكو ، وأن تبادر الدول العربية المضيفة إلى اتخاذ الإجراءات الفورية التي تكفل إعادة الكتب المقررة التي منعت الوكالة من تدريسها إلى الطلاب ، حرصاً على مستقبلهم ومصالحهم ، مع إبلاغ الأمم المتحدة عن هذه المخالفة الخطيرة التي أقدمت عليها الوكالة <sup>(١)</sup> .

وجاء موقف وزراء التربية العرب ، مؤكداً ضرورة بناء فلسفة التربية والتعليم في الوطن العربي على الإيمان بالله والمثل العليا للأمة العربية ، فضلاً عن تطوير مناهج وكتب التربية الدينية والوطنية تطويراً يحقق غرس هذه القيم في نفوس الناشئة . والحيلولة دون إدخال أية تغييرات إلى المناهج السابقة بما يتعارض والقيم العربية والدينية الأصيلة .

(١) سبق وأن تم في نطاق جامعة الدول العربية في العام ١٩٦٧ ، تأليف مجلس التخطيط لتعليم أبناء اللاجئين الفلسطينيين في البلدان المضيفة ، وتألف هذا المجلس من ممثلي وزارات التربية في الدول العربية الأعضاء في الجامعة ، ومن ممثلي الوزارات والمؤسسات الحكومية المشرفة على شؤون اللاجئين الفلسطينيين في هذه البلدان ، ومن ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية وإدارة شؤون فلسطين والإدارة الثقافية ، كان هذا المجلس قد عقد أول اجتماعاته وياشر أعماله قبل عدوان حزيران الماضي . وقد أوصى المؤتمر بضرورة عودة المجلس إلى مزاولة نشاطه . ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي (٤٩) ، توصيات المؤتمر الثالث لوزراء التربية العرب ، للمدة من (١٧-٢٢) شباط ١٩٦٨ ، الكويت ، ص ٥٢٧-٥٤٠ ؛ ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، قرارات مجلس جامعة الدول العربية ، ج ٦ ، توصيات المؤتمر الثالث لوزراء التربية ، مرفق رقم (٣) ، ص ١٣٨-

أما ما هو متعلق باحترام حقوق الإنسان ومراعاة تنفيذها في الأراضي المحتلة . فقد أكد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان والمنعقد في جنيف بتاريخ (٧) أيار عام ١٩٦٨ ، في قراره المرقم (٦) الدورة (٢٤) على حقوق السكان الذين غادروا ديارهم منذ نشوب الأعمال الحربية في الشرق الأوسط في العودة ، وأن على الحكومة الصهيونية اتخاذ الإجراءات الضرورية لتسهيل عودتهم لبلدهم دون تأخير <sup>(١)</sup> .

إن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بقراره المذكور ، قد أعرب عن قلقه العميق لانتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية التي خضعت للاحتلال نتيجة للأعمال الحربية التي نشبت في حزيران ، وألفت في الوقت نفسه انتباه السلطات الصهيونية إلى النتائج الخطيرة المترتبة عن تجاهلها للحريات وحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة .

ولغرض الإفادة من القرارات الصادرة من مؤتمر جنيف لحقوق الإنسان . تم تشكيل لجنة خاصة تابعة إلى جامعة الدول العربية ، ضمت أعضاء من الدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين من (الأردن ، سورية ، مصر ، لبنان) ، فضلاً عن أعضاء من منظمة التحرير الفلسطينية والأمانة العامة للجامعة . تناولت اللجنة بحث موضوع حقوق الإنسان المغتصبة في الأراضي المحتلة . من خلال استذكار أعمال الاضطهاد والقتل والتشريد التي مارستها سلطات الاحتلال ضد السكان العرب في المناطق التي احتلتها . وبعد أن استعرضت قرارات مجلس الأمن ، لا سيما قراره ذو الرقم (٢٣٧) في (١٤) حزيران ١٩٦٧ ، الذي نص على مطالبة السلطات الصهيونية ، ضمان سلامة وأمن ورفاهية سكان المناطق التي دارت فيها الأعمال العسكرية . ليس للعرب الموجودين في فلسطين فقط وإنما اللاجئين الفلسطينيين كافة ، الذين أجبرتهم الظروف القاسية التي عانوا منها إلى ترك بلدكم الأم والتوجه إلى الدول العربية المجاورة ، بحثاً عن الاطمئنان والاستقرار . فأوصت اللجنة في نهاية بحثها على مطالبة الأمم المتحدة بضرورة القيام بالتزاماتها كاملة في اتخاذ كافة التدابير اللازمة لمنع العدو الصهيوني من ارتكاب جرائمه وحمله على احترام مبادئ وقرارات الأمم المتحدة ، ومتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر العالمي

(١) ج.د.ع ، الأمانة العامة ، الإدارة السياسية ، المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في جنيف في (٧)

أيار ١٩٦٨ ، مرفق رقم (١) ، ص ١٧١-١٧٢ .



لحقوق الإنسان والذي عقد في بنزرت ، بحق اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة (١) .

وأمام هذه التطورات في محيط اللاجئين ، وجهت الأمانة العامة الدعوة إلى عقد مؤتمر للمشرفين على شؤون اللاجئين الفلسطينيين ، لتبادل الرأي وتوحيد خطة العمل في مواجهة كل ما ينجم من مشاكل نتيجة العدوان الصهيوني الآثم في حزيران ١٩٦٧ . وقد وافقت حكومات الدول العربية المضيفة على عقد المؤتمر في دورته الثالثة ، فاجتمع المشرفون على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة مع الأمانة العامة للجامعة في مقر المديرية العامة للاجئين الفلسطينيين في بيروت للمدة (٥-١٥) آب ١٩٦٨ (٢) . حضر المؤتمر (متشاور) المفوض العام لوكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) (٣) .

استعرض المؤتمر المواضيع المثبتة في جدول أعماله ، وفي مقدمتها تقرير الأمانة العامة بشأن المساعدات التي قدمتها الدول والمنظمات غير الحكومية للاجئين والنازحين . وبعد الاستماع إلى آراء ممثلي الدول المضيفة ، وملاحظة انخفاض هذه المساعدات في الآونة الأخيرة ، في حين أن الوضع أصبح بعد عدوان ١٩٦٧ ، يحتاج إلى المزيد من المساعدات بسبب نزوح مئات الألوف من اللاجئين والنازحين بعيداً عن وطنهم وأراضيهم . فأوصى المؤتمر بما يأتي :

١- تأكيد مسؤوليات الأمم المتحدة ، تجاه الفلسطينيين تنفيذاً لقراراتها في حقهم الأصل في العودة إلى ديارهم واستعادة أملاكهم .

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، تقرير عن اجتماعات اللجنة الخاصة ببحث إمكانية الإفادة من اتفاقية جنيف لحماية المدنيين ، مرفق رقم (٢) ، ص ١٧٣-١٧٤ ؛ ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، نتائج المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في جنيف ، ملف رقم (١٩/١٢/١٨) ، في (١٢) حزيران ١٩٦٨ ، مرفق رقم (٣) ، ص ١٧٥ ؛ ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، مذكرة من سفارة دولة الكويت في القاهرة إلى الأمانة العامة ، الرقم (٤٠٩/٩/١/٧) ، في (٦) تموز ١٩٦٨ ، مرفق رقم (٤) ، ص ١٧٦ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية ، في دور انعقاده (٥٠) ، ص ٣٠ .

(٣) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، تقرير مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في البلدان المضيفة في بيروت (٥-١٠) آب ١٩٦٨ إلى مجلس الجامعة العربية ، الرقم (١٠/٣/٥٠د) ، في (١٣) آب ١٩٦٨ ، ص ٢٢٥ ، ٢٢٨ ؛ سلوى شعراوي ، المصدر السابق ، ص ١٠٠ .

٢- أن تعمل وكالة الغوث من أجل الحصول على المزيد من التبرعات وفاءً للالتزاماتها حيال اللاجئين الفلسطينيين ومواجهة الأوضاع الناجمة عن العدوان الصهيوني تماشياً مع قرارات الأمم المتحدة السابقة في هذا الخصوص .

٣- مطالبة رؤساء الوفود العربية لدى الأمم المتحدة سكرتيرها العام باتخاذ الإجراءات اللازمة مع حكومات الدول الأعضاء ، لتقديم المساعدات العينية والمالية لمواجهة احتياجات الفلسطينيين في المناطق المحتلة وذلك إلى أن يتم إزالة آثار العدوان وتعود إليهم حقوقهم المسلوبة .

٤- ونظراً للأعباء التي تتوء بها حكومات الدول المضيفة ، يوصي المؤتمر بأن تجري الأمانة العامة للجامعة العربية ، اتصالات مع الدول العربية وسواها لتوضيح أبعاد مشكلة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين ومطالبتها بتقديم المساعدات اللازمة لمواجهة احتياجاتهم (١) .

كما أوصى المؤتمر بأن تخصص حكومات الدول العربية المضيفة ، مبالغ كافية توضع تحت تصرف الأجهزة المعنية بشؤون اللاجئين لمواجهة الاحتياجات الطارئة والملحة للفلسطينيين (٢) .

وتعليقاً على مؤتمر وزراء التربية العرب الذي انعقد في الكويت في شباط ١٩٦٨ ، وقراراته ، فقد نظر المؤتمر إلى موضوع موقف الوكالة (الأونروا) من المناهج التعليمية والكتب المدرسية المقررة للطلبة الفلسطينيين في المدارس التي تشرف عليها الوكالة ، واستمع إلى بيانات ممثلي الدول المضيفة وما أقدمت عليه الوكالة بعد عدوان حزيران ١٩٦٧ ، من إلغاء عدد من الكتب المدرسية ، وتعديل مناهج الدراسة وأنظمة الامتحانات إلى آخره من الإجراءات الأخرى التي أعدها المؤتمر تدخل واضح من الوكالة بالتعاون مع سلطات الاحتلال ، من أجل إحداث تغيير في المناهج المقررة ، وفي محاولة منها للتوصل من التقيد بالتزاماتها بإحالة الموضوع إلى منظمة اليونسكو والتستر ورائها . وبذلك تفسح المجال أمام تنفيذ مخططات العدو من إذابة الشخصية الفلسطينية وتسميم العقائد الدينية والروابط القومية . لذا أوصى المؤتمر إلى أن تقدم الدول العربية المضيفة مذكرة موحدة إلى المفوض العام لوكالة الغوث لوضعه أمام مسؤولياته ، وتقديم مذكرة أخرى إلى

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٢٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٢٨-٢٢٩ .





السكرتير العام للأمم المتحدة وتنبيهه إلى خطورة هذا الموضوع ، ومطالبته بالتدخل السريع للحيلولة دون الاستمرار في تنفيذ هذه المخططات ، وأن ينبه ممثلو حكومات الدول العربية لدى منظمة اليونسكوب إلى الأخطار الجسيمة الكامنة وراء تلك الإجراءات ، مع توحيد مواقف الدول المضيفة من وكالة الغوث ، وضرورة التزامها بمسؤولياتها المرسومة لها من الجمعية العامة للأمم المتحدة <sup>(١)</sup> .

وحرصاً من جامعة الدول العربية على أوضاع الطلبة الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة ، وتوفيراً لسبل الراحة والاستقرار المادي والاجتماعي لهم . اجتمع مندوبو الدول الأعضاء في الجامعة بتاريخ (٢٠) تموز و(٣) و(٢٢) آب ١٩٦٨ ، لبحث هذا الموضوع ومحاولة توفير المعونة للطلبة الذين انقطعت مواردهم بسبب عدوان حزيران ١٩٦٧ بصورة خاصة . وبعد نقاش طويل تم الاتفاق على أن تسهم حكومات الدول الأعضاء في الجامعة بمبلغ (٦٠٠) ألف جنيه إسترليني وتتحمل كل منها نصيبها في المعونة حسب نسبة مساهمتها في ميزانية الأمانة العامة للجامعة تأكيداً منها على موقفها تجاه اللاجئين الفلسطينيين . وأن تقوم كل دولة عربية لديها طلبة فلسطينيون من المحتاجين الذين انقطعت مواردهم بسبب العدوان برعاية هؤلاء الطلبة وتقديم العون المالي المقرر لكل منهم حسب مساهمتها في تمويل صندوق الإعانة التي أعلنت الجامعة عن تشكيله لمواجهة مصروفات اللاجئين الفلسطينيين ، إلى جانب إعداد القوائم بأسماء هؤلاء الطلبة المستحقين للعون ، بالتعاون بين مكاتب الجامعة ومنظمة التحرير الفلسطينية والسفارات العربية لغرض إقرار المبالغ اللازمة <sup>(٢)</sup> .

كانت التوصيات المذكورة أعلاه إحدى المواضيع المثبتة في جدول أعمال مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي للمدة من (١-٣) أيلول ١٩٦٨ ، وتم إقرارها بالكامل . أما ما هو متعلق بوكالة الإغاثة (الأونروا) ونشاطها ، فقد تقرر أن تبذل الوكالة مساعيها بصفة جماعية لدى السكرتير العام للأمم المتحدة لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بحمل

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٢٩-٢٣٠ ؛ ج.د.ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي (٥٠) ، ص ٣٠-٣١ .

(٢) ج.د.ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، مذكرة إلى مجلس الجامعة في دور انعقاده (٥٠) بشأن معونة الطلبة الفلسطينيين في العام الدراسي القادم ، الرقم (١٥/٣/٥٠) ، في (٢٢)

آب ١٩٦٨ ، ص ٢٦٧-٢٦٩ ؛

Resolution of Arab League Council on Israel's Policy in the Occupied Territories, Cairo, August 24, 1968, Document 305; P. 830.

سلطات الاحتلال الصهيونية على الإذعان لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ، وللتبصير إلى خطورة ما تقتترفه هذه السلطات من جرائم القتل وترويع الأهالي العرب لحملهم على ترك أراضيهم وديارهم . كما تقرر أيضاً أن يتدخل السكرتير العام لزيادة مساهمات الدول الكبرى المتبرعة لمواجهة كل نقص في ميزانية الوكالة ، مع شجب وفضح المحاولات الصهيونية الهادفة إلى التقليل من أعداد اللاجئين والنازحين وتقديم إحصاءات خاطئة مضللة عن عدد العرب في المناطق المحتلة . كانت القرارات المذكورة على المحيط الدولي <sup>(١)</sup> . أما على المحيط العربي فقد تقرر العمل على إنقاص عدد موظفي الوكالة الأجانب والاستعاضة عنهم بذوي الكفاءات من الفلسطينيين أو من أبناء البلاد العربية كلما أمكن ذلك ، لغرض ضمان عمل الوكالة ولتجنب الأخطاء الإحصائية ، كذلك العمل على تحميل وكالة الغوث مسؤولية إغاثة الأطفال من أبناء اللاجئين الفلسطينيين ، واستعمال اللغة العربية بوصفها لغة رسمية في عمل الوكالة ، وأن يجتمع ممثلو حكومات الدول العربية المضيفة دورياً كل ثلاثة أشهر في البلدان المضيفة لتبادل المعلومات ولغرض الاتفاق على صيغة التعامل مع الوكالة ، وأخيراً أن يكون لدى المؤسسات المكلفة بشؤون اللاجئين في الدول العربية المضيفة اعتمادات كافية للمساعدات الملحة للاجئين الفلسطينيين ، على أن لا يقل ما يخصص للشخص اللاجئ الواحد عن دولار واحد في العام <sup>(٢)</sup> .

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، سياسة الوكالة في الأرض المحتلة والبلدان المضيفة والأمم المتحدة ، الرقم (د/٥٠/٤/٤٥٥) ، في (٣) أيلول ١٩٦٨ ، ص ١-٢ .

(٢) بذلت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية قصارى جهدها لتقديم المساعدات للاجئين الفلسطينيين من العامة أو من الطلبة الفلسطينيين الذين انقطعت مواردهم نتيجة عدوان ١٩٦٧ . حيث قامت لجنة مختصة منبثقة من الجامعة العربية بجمع التبرعات والمساهمات من بعض البلاد العربية لهذا الغرض وقد بلغت (٢٧٧٧٣١) جنيه إسترليني ، و(١٤١٤٣) دولار أمريكي حتى (٣١) كانون الأول ١٩٦٨ . وأنفق على الطلبة الفلسطينيين في العام الماضي حتى (٣١) كانون الأول ١٩٦٨ (٢٠٧٣٨٤) جنيه إسترليني و(٩٤٢٥) دولار أمريكي . كما جمعت اللجنة في هذا العام من إمارات الخليج العربي مبلغ (٣٦٥.٠٠٠) جنيه إسترليني . ينظر : ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الـ(٥١) ، ص ٢١ ؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨ ، ص ٢٦-٢٨ .

إن دراسة سريعة لمقررات مجلس الجامعة العربية ، تتضح المساعي المبذولة من الدول الأعضاء لغرض إيجاد صيغة عادلة ومتفق عليها بين الجامعة والوكالة الدولية (الأونروا) لضمان عمل الوكالة ، ولغرض سد العجز المالي الذي عانت منه الوكالة طيلة الأعوام السابقة والذي أثر سلباً على نشاطها ، الذي يعود سببه إلى محاولة الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إنهاء عمل الوكالة التي كشفت زيف الادعاءات الصهيونية في محاولتها لتضليل العدالة الواجب اتخاذها بحق اللاجئين الفلسطينيين .

ففي خطاب ألقاه الأمين العام للأمم المتحدة عن وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين أمام اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة في (١١) تشرين الثاني ١٩٦٨ ، كشف جملة من الحقائق كانت قد اكتشفتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عن طريق التقارير التي ترفع إليها من وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) . ويمكن إجمالها على النحو الآتي :

١- إن اللاجئين الذين يزيد عددهم على المليون لاجئ ما زالوا منذ عشرين سنة وخلال ثلاثة حروب ، بلا وطن ولا مستقبل ، وقد أكدت الجمعية العامة ضرورة إغاثتهم عن طريق الوكالة .

٢- لا بد من تجديد ولاية الوكالة لأن المجتمع الدولي الذي تمثله الأمم المتحدة . لا يستطيع التخلي عن هذه المجموعة الكبيرة من الناس ، الذين ينبغي أن تتحمل الأمم المتحدة مقداراً كبيراً من المسؤولية عن محنتهم .

٣- إن من بين أهداف قرار مجلس الأمن الصادر في (٢٢) تشرين الثاني ١٩٦٧ ، تكليف السفير (يارنج) بمهمة تحقيق تسوية عادلة لأهم القضايا المعلقة في الشرق الأوسط ، منها (قضية اللاجئين) وأن على الوكالة الدولية إلى حين تحقيق ذلك أن توفر المأوى والغذاء والخدمات الصحية والتعليم ومرافق التدريب للاجئين ، للتخفيف من محنتهم إلى أن يتم إعادتهم إلى ديارهم وأراضيهم <sup>(١)</sup> .

وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ (٢٠) كانون الأول ١٩٦٨ ، على بعض القرارات حول قضية اللاجئين العرب متجاهلة كل الاعتراضات التي أثارها السلطات الصهيونية حول هذه القرارات . وأولى هذه القرارات وأهمها ، قرار يدعو السلطات المحتلة إلى أن تقبل بدون تأخير عودة مئات الألوف من النازحين العرب الذين أبعدتهم سلطات

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي (٥١) ، ص ١٧-١٨ .

الاحتلال بعد عدوان حزيران من ديارهم في الضفة الغربية وقطاع غزة ، أما القرار الثاني الذي نال موافقة الجمعية العامة هو مد عمل وكالة الإغاثة الدولية إلى (٣) سنوات أخرى تنتهي في حزيران ١٩٧٢ . في حين أشار القرار الثالث إلى ضرورة تقديم مساعدات مالية عاجلة إلى وكالة الغوث لغرض الاستمرار في نشاطها <sup>(١)</sup> .

مثلت القرارات المذكورة أعلاه ، نصرا سجل لصالح عمل الوكالة ، وهو بالتأكيد سجل أيضاً لصالح قضية اللاجئين ونشاط الجامعة واللجان التابعة لها التي اهتمت بإيجاد حل عادل لهذه القضية . لكن هذا لا يعني التزام الطرف الآخر متمثلاً بالسلطات الصهيونية بتنفيذ ما ورد في قرارات الجمعية ، بل عملت بطرق ملتوية كما فعلت مع القرارات السابقة لغرض التملص من تنفيذها . فكما ذكرت التقارير المرفوعة إلى مجلس جامعة الدول العربية بأن أعداد اللاجئين الذين شملوا بالعودة إلى أراضيهم وديارهم لا يتجاوزون بضعة آلاف . فضلاً عن ازدياد أعداد الفلسطينيين الذين نزحوا من الأراضي المحتلة ولجأوا إلى الدول المجاورة كلاجئين <sup>(٢)</sup> . لتكون بذلك المعادلة ليست متساوية بل رجحان كفة اللاجئين على العائدين لتبقى هذه القضية مثار نقاش أغلب اجتماعات مجلس الجامعة ولجنته السياسية والأجهزة التابعة له .

وتنفيذاً لقرار مجلس الجامعة العربية الصادر في (٣) أيلول ١٩٦٨ ، دعت الأمانة العامة الدول العربية المضيفة إلى عقد مؤتمر المشرفين ، فانعقدت دورته الرابعة في مقرها بالقاهرة من (٦-١٢) كانون الثاني ١٩٦٩ . برئاسة الأمين العام المساعد للشؤون السياسية . إذ ناقش المؤتمر العديد من الموضوعات أهمها تلك التي تعلقت باللاجئين ومساعدة الطلبة الفلسطينيين . وانتهى المؤتمر إلى إعلان توصيات هامة بشأن دعم المواطنين العرب في المناطق المحتلة ، وتخصيص أسبوع عالمي للاجئين والنازحين ، وتوحيد التعامل مع وكالة الغوث ، ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة ، والعمل على إرسال مذكرات الاحتجاج عن طريق السفارات وممثلي الدول العربية في الخارج والأمم المتحدة احتجاجاً

(١) المصدر نفسه ، ص ١٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٩ .

على السياسة الصهيونية المتبعة في الأراضي المحتلة والتي كانت أحد الأسباب الرئيسة لمأساة اللاجئين<sup>(١)</sup> .

وحرصاً من مجلس جامعة الدول العربية على تنفيذ كل القرارات التي تصب في خدمة قضية اللاجئين الفلسطينيين والعمل على التقليل من معاناتهم . ناقش المجلس في دور انعقاده العادي للمدة من (١٠-١٦) آذار ١٩٦٩ كافة القرارات الصادرة عن مؤتمر المشرفين بدورته الرابعة ، مع اتخاذ مجموعة من القرارات والتي يمكن إجمالها على النحو الآتي :

- ١- اتخاذ الإجراءات العاجلة لكفالة تنفيذ قرارات مجلس الجامعة الصادرة بتاريخ (٣) أيلول ١٩٦٨ بشأن تدعيم صمود المواطنين العرب في المناطق المحتلة ، والإسراع في تقديم كل مساعدة ممكنة مادية أو معنوية لهم من قبل جميع الدول العربية .
- ٢- القيام بحملة إعلامية عالمية ، تستهدف التأييد الدولي المادي والمعنوي ، وخاصة في الدول التي ضللتها الدعايات الصهيونية الكاذبة . وعرض قضية اللاجئين والنازحين وإيضاح حقوقهم المسلوبة .
- ٣- تخصيص أسبوع<sup>(٢)</sup> عالمي في غضون عام ١٩٦٩ للاجئين والنازحين تحشد له الأمانة العامة للجامعة العربية والدول العربية المختلفة ، إمكاناتها خدمة للقضية الفلسطينية ، مع دراسة وسائل تمويل هذا الأسبوع . ويتم ذلك إما عن طريق إصدار طوابع بريدية في الدول العربية يكون ريعها في خدمة هذا الهدف أو عن طريق أي عمل آخر متفق عليه بين الدول الأعضاء في الجامعة .
- ٤- دعوة قادة الفكر ورجال الأعمال في مختلف الدول وممثلي المنظمات الخيرية لزيارة معسكرات اللاجئين والنازحين للوقوف على حقيقة أوضاعهم .
- ٥- دعوة وكالة الغوث إلى الاشتراك بمكاتبها الإقليمية ، فضلاً عن مكاتب الجامعة في سبيل دعم صمود اللاجئين . من خلال زيادة مخصصات إعاشة اللاجئين ، وتأمين الإيواء والخدمات التعليمية والصحية لهم .

(١) المصدر نفسه ، ص ١٩٨-٢٠٠ .

(٢) يبدأ في العاشر من كانون الأول ١٩٦٩ ، لأن هذا التاريخ يوافق تاريخ صدور قرار الأمم المتحدة الخاص باللاجئين الفلسطينيين والذكرى الحادية والعشرين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، ويقام الأسبوع في مراكز رئيسية مختارة وموزعة حسب المناطق الجغرافية عالمياً وعربياً . المصدر نفسه ، ص ٢٠١ .

٦- ولغرض تسهيل سفر اللاجئين والنازحين بين الدول العربية ، تقرر منح الفلسطينيين جوازات سفر أردنية مؤقتة ، وتجديد جوازات سفر النازحين من قطاع غزة .

٧- تأكيد حرص الدول العربية الأعضاء ، على توفير المستلزمات والكتب المدرسية إلى الطلبة الفلسطينيين من اللاجئين ، كما كانت قبل عدوان ١٩٦٧ ، بالتعاون مع منظمة اليونسكوب (١) .

ومهما يكن من أمر ، فقد كان للمقاومة وللصمود العربي أثرهما في تحرك بعض الدول الكبرى التي تجاهلت قضية اللاجئين وقتاً طويلاً . إذ إن استماع هذه الدول لقرارات مجلس الجامعة المذكورة والتي تناقلتها الوفود والبعثات العربية في الخارج ، له الأثر الكبير في أن تحقق القضية نجاحات على المستوى العالمي ، فما دعوة الاتحاد السوفيتي المستمر عن طريق مجلس الأمن ، إلى ضرورة تطبيق القرار (٢٤٢) الصادر في (٢٢) تشرين الثاني ١٩٦٧ كأساس لحل قضية اللاجئين ، إلا مثال واضح على ذلك . غير أن محاولات الوصول إلى حل سلمي وعادل للقضية غالباً ما كانت تصطدم باختلاف وجهات نظر الدول العربية ووجهة النظر الصهيونية ووجهات النظر المختلفة للدول الكبرى . ولا يمكن تحقيق حل عادل للأزمة إلا باستكمال الموقف العربي ليكون قوة رادعة لهذا الكيان المغتصب الذي اعتمد دائماً لغة القوة ولا يعترف بغيرها . وأعلن ذلك صراحة عن طريق استمراره في ممارسة شتى الطرق والوسائل التي نتج عنها ازدياد في أعداد الفلسطينيين الذين غادروا بلدهم الأم (فلسطين) (٢) .

واستكمالاً للموقف العربي المؤيد لقضية اللاجئين ، عقد مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين دورته الخامسة في عمان للمدة من (٤-٨) آب ١٩٦٩ ، إذ استعرض المؤتمر وضع الخدمات التي قدمتها وكالة الإغاثة في قطاع غزة والضفة الغربية ووجد

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، ، قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الـ(٥١) للمدة من (١٠-١٦) آذار ١٩٦٩ ، الأرقام : (ق ٢٤٩٠/٥١د/ج-٤) ، (ق ٢٤٩١/٥١د/ج-٤) في (١٦) آذار ١٩٦٩ ، ص ١٢١-١٢٢ ؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩ ، وثيقة رقم (١١٠) ، ص ١١٩-١٢٠ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقدير الأمانة العامة عن أزمة الشرق الأوسط والتطورات الأخيرة في الموقف العربي والدولي ، الرقم (١/٢/٥١د) ، في نيسان ١٩٦٩ ، ص ١٥٦ .

أنها لا تتماشى والتزامات الوكالة أمام الأمم المتحدة والدول العربية . لذا أوصى المؤتمر بأن يتولى المشرفون على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة ، بحث الموضوع مع المفوض العام للوكالة ، انطلاقاً من مبدأ عد اللاجئين المقيمين في المناطق المحتلة جزءاً لا يتجزأ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين ، ومبدأ عدم شرعية الاحتلال . مع الوضع بالحسبان أن الدول المضيفة المعنية بشؤون اللاجئين ، مسؤولة عن رعاية شؤون اللاجئين المقيمين في المناطق المحتلة . كما اطلع المؤتمر على التقارير التي قدمت إليه حول أوضاع اللاجئين والنازحين ، وأوصى بإحالتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لتزود بها الدول الأعضاء ومكاتب الجامعة في الخارج للإفادة مما تضمنته من بيانات ومعلومات عن النشاط الإعلامي والسياسي المرتبط بالقضية الفلسطينية <sup>(١)</sup> .

أما الخدمات الثقافية والتربوية للطلبة الفلسطينيين من (اللاجئين) في الدول العربية المضيفة والأراضي المحتلة . فقد درس المؤتمر التقارير المقدمة إليه حول موضوع المناهج التعليمية والكتب المدرسية وبحث موقف الوكالة ومنظمة اليونسكو عنها . وقد أوصى بأن تلتزم حكومات الدول المضيفة بكافة التوصيات الصادرة بهذا الخصوص عن مؤتمر المشرفين في دوراته السابقة ومؤتمر وزراء التربية العرب في شباط ١٩٦٨ . تلك التوصيات التي تضمنت رفض مجازاة وكالة الغوث للمخطط الصهيوني في مدارسها في الدول العربية المضيفة وفي المناطق المحتلة من أراضيها دون احترام لسيادة الدول العربية على أراضيها واحترام الأوضاع القائمة في الأرض المحتلة قبل عدوان ١٩٦٧ ، مما يتنافى مع قرارات الأمم المتحدة والمواثيق الدولية ويتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان ، ووجوب تمسك الوكالة بالمناهج التعليمية والكتب المدرسية المقررة في الدول العربية المضيفة ، واقتراح المؤتمر وضع خطة تربوية تنفذ بواسطة برامج تلفزيونية وإذاعية موجهة إلى الطلاب والمعلمين العرب في المناطق المحتلة والدول العربية المضيفة وخاصة الذين فرضت عليهم المناهج والكتب الصهيونية (الإسرائيلية) في المناطق المحتلة بقصد عزلهم عن تاريخهم وحضارتهم وتراثهم الأصيل ، وتقديم بديل مخالف للحقائق ومعاد لكل ما ورثوه من أصالة تراثهم العربي والإسلامي . بحيث توضح هذه البرامج التلفزيونية والإذاعية

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، مذكرة عن ما قدمته الوكالة للاجئين من غذاء وماوى وكساء وخدمات صحية وطبية واجتماعية استعرضها مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في دورته الخامسة ، ص ٢٨ ، ٣٠-٣١ .



خطورة ما جاء في هذه الكتب والمناهج المفروضة ودحض ما فيها من أباطيل وغرس وقيم واتجاهات عربية خيرة <sup>(١)</sup> .

وبانعقاد مجلس جامعة الدول العربية للمدة من (١١-١٣) أيلول ١٩٦٩ ، بحث المجلس توصيات الدورة الخامسة لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة ، وبعد نقاش في السبل الكفيلة لوضع هذه التوصيات موضع التنفيذ . تم الاتفاق على قيام الأمانة العامة للجامعة بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية بدراسة أفضل السبل والوسائل لمعالجة موضوع تعليم أبناء الفلسطينيين في بعض الدول العربية ، اعتماداً على توصيات مؤتمر وزراء التربية العرب الذي انعقد في الكويت . على أن تبادر الدول التي لم تسدد بعد التزاماتها المالية تجاه الطلبة الفلسطينيين إلى سدادها وأن يكون صرف المبالغ للطلاب بواسطة منظمة التحرير أو معتمديها في البلاد المختلفة . أما ما تعلق بإجراءات السفر والإقامة والعمل للفلسطينيين في الدول العربية ، قامت منظمة التحرير الفلسطينية بإجراء اتصالات ثنائية مع الجهات المختصة في الدول الأعضاء وسائر الدول العربية لبحث الحلول اللازمة لإجراءات السفر والإقامة والعمل لديها ، وتقديم تقرير بنتائج هذه الاتصالات إلى الأمانة العامة للجامعة العربية <sup>(٢)</sup> .

هذا وقد كانت الأمانة العامة للجامعة العربية قد دعت إلى عقد مؤتمر عربي إقليمي لحقوق الإنسان في نطاق العام الدولي لحقوق الإنسان . وعقد هذا المؤتمر في أوائل كانون الأول عام ١٩٦٩ اشترك فيه عدد كبير من ممثلي الدول العربية والأجنبية ، كما أسهم فيه عدد من قادة الفكر العالميين ورجال الصحافة . وقد استمع في هذا المؤتمر إلى الشهادات والبيانات والتحقيقات والوثائق المثبتة لأعمال التعذيب الوحشية التي اقترفتها السلطات الصهيونية ضد أبناء الشعب الفلسطيني وسائر العرب في الأراضي المحتلة والتي كانت سبباً مباشراً إلى جانب أسباب أخرى لهجرة عدد كبير من الفلسطينيين إلى دول عربية أخرى تاركين وراءهم منازلهم وأراضيهم ، مما زاد قضية اللاجئين تعقيداً ، لا سيما بعد رفض سلطات الاحتلال عودة هؤلاء الفلسطينيين . ودعا المؤتمر جميع القوى

(١) المصدر نفسه ، ص ٣٤ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير عن أعمال مجلس جامعة الدول العربية في

دور انعقاده العادي الـ(٥٢) للمدة من (١١-١٣) أيلول ١٩٦٩ ، مرفق رقم (٢) ، ص ٨٥-

٨٦ ؛ ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، تقرير عن متابعة تنفيذ توصيات مؤتمر

المشرفين على شؤون الفلسطينيين ، ص ١٥-١٧ .



المؤيدة لحقوق الإنسان إلى مساعدة الشعب الفلسطيني في كفاحه لاسترداد حقوقه كاملة . كما قرر المؤتمر أيضاً اعتبار الجرائم التي ارتكبتها سلطات الاحتلال واجبة التحريم دولياً . وطالب الأمم المتحدة بتنفيذ العقوبات المنصوص عليها في ميثاقها على تلك السلطات . (١)

إن دراسة دقيقة ومتفحصة لنشاط الجامعة بكافة أجهزتها ، تتضح حقيقة مضمونها أن الجامعة وطريقة معالجتها لقضية اللاجئين لم تنحصر على النطاق العربي بل تعدتها إلى النطاق الدولي ، عن طريق تعاونها مع كافة المنظمات الدولية التي حرصت في إيجاد الحل المناسب لهذه القضية ، سواء أكان ذلك مع منظمة اليونسكو أم مع المنظمات الأخرى الداعية لحقوق الإنسان . مما أكسب قضية اللاجئين صفة العالمية ، ولفضح السياسة الصهيونية الرامية إلى إخراج الشعب الفلسطيني من وطنهم الأم .

ثم جاءت فترة السبعينيات ، وكانت تخفي في طياتها العديد من الأحداث والمفاجآت ، التي صب البعض منها في صالح قضية اللاجئين الفلسطينيين ، والبعض الآخر على النقيض منها لتستمر الجامعة العربية في بذل جهودها وعبر أجهزتها المختصة . والتي جاءت في مقدمتها مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة خدمة لقضية اللاجئين .

فعند انعقاد مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة بدورته السادسة للمدة من (٢٦) كانون الثاني - (١) شباط ١٩٧٠ في القاهرة . تم البحث في موضوع وكالة الغوث الدولية (الأونروا) ونشاطها ومحاولات الدول الكبرى من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا التخفيض من خدمات (الأونروا) عن طريق تقليص المساعدات المالية المقدمة إليها كمحاولة للتأثير السلبي على نشاطها ومقدار الخدمات التي قدمتها للاجئين الفلسطينيين . لذا أوصى المؤتمر بالعمل بجميع الوسائل الممكنة للحيلولة دون تخفيض خدمات الوكالة في أي جانب من جوانبها والمطالبة بتحسين هذه الخدمات ومعالجة ما فيها من نقص وإجحاف في العمل على أن يشمل ذلك خدمات الوكالة لجميع الفئات التي تستحقها ، ولا تحصل عليها . والتذكير بما تتحمله الدول المضيفة أيضاً من أعباء وبما يجب أن تقدمه للاجئين الفلسطينيين من خدمات . لتساهم

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي (٥١) ، ص ٨ .

من جانبها في الأعمال التي على وكالة الغوث (الأونروا) القيام بها ، ولم تقم بها ، لأسباب أهمها العجز المالي الذي عانت منه (الأونروا) ، فأوصى المؤتمر بضرورة مضاعفة الجهود التي بذلها المفوض العام لمعالجة هذه الاعتبارات وإقناع الدول التي تساهم في ميزانية الوكالة لزيادة مساهمتها ، لتغطية العجز من ناحية ، ولتمكين الوكالة من تقديم خدماتها إلى الفئات المحرومة منها من ناحية أخرى (١) .

وفي الدورة السادسة لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين ، اطلع المؤتمر على النتائج التي أسفرت عنها الاتصالات والمباحثات التي جرت بين الجهات المختصة في الدول العربية المضيفة من جهة ، وبين كل من الوكالة الدولية (الأونروا) ومنظمة اليونسكوب من جهة أخرى ، بشأن الكتب المدرسية التي أوقفت الوكالة تدريسها في مدارسها . كما اطلع المؤتمر على التوصيات والقرارات السابقة الخاصة بمعالجة هذا الموضوع خلال العام الدراسي ١٩٧٠ ، ونظراً لأهمية هذا الموضوع ، فقد أوصى المؤتمر بمتابعة العمل على التزام الوكالة باستعمال الكتب المدرسية المقررة في تلك الدول والتقيد بمناهجها في المدارس التي تتولى الوكالة إدارتها ، وعدم السماح لها بالخروج عن ذلك ، تنفيذاً للأهداف المذكورة سالفاً في ترسيخ القيم العربية الأصيلة لدى الطلاب الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة ، ولغرض تجنب المخطط الصهيوني الرامي إلى تشويه التاريخ العربي الأصيل (٢) .

قدمت توصيات الدورة السادسة لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين إلى مجلس جامعة الدول العربية لغرض مناقشتها وإقرارها في اجتماعه المقرر عقده في أوائل آذار ١٩٧٠ . وأثناء انعقاد مجلس الجامعة لدورته العادية للمدة (٧-١٤) آذار ١٩٧٠ . ناقشت الوفود المشاركة تلك التوصيات ، وتمت الموافقة عليها بالإجماع ، مع تأكيد المجلس على ضرورة العمل على رفع المستوى الاجتماعي والثقافي ، من خلال التقيد التام والكامل بتنفيذ التوصيات التي ترفع من مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، تقرير عن متابعة تنفيذ توصيات مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة ، ص ٣١ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٥ .

الدول العربية المضيفة ، كونه الجهاز المسؤول عن أحوال اللاجئين الفلسطينيين وأوضاعهم (١) .

وهكذا واصل مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة جهوده في الإشراف على تنفيذ كافة توصياته التي أقرها مجلس الجامعة العربية ، في سبيل توفير أبسط مقومات الحياة لهؤلاء الفلسطينيين من مأكل ومشرب وفرص دراسية على وفق مناهج تعليمية لا تخالف الدين والعقيدة . وهذا ما تحقق في الأردن من توفر عدد من المدارس للطلبة الفلسطينيين ومراكز صحية وفرص الانتقال لهم إلى أي بلد عربي أو غير عربي وبجوازات سفر أردنية . ومثل ذلك الشيء في سورية ولبنان (٢) .

وخلال المدة من (١٢-١٩) آب ١٩٧٠ ، شهدت دمشق انعقاد الدورة السابعة لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين ، كرست هذه الدورة لمناقشة وقائع الاجتماعات الثانوية التي عقدت بين ممثلي الدول العربية المضيفة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ووكالة الغوث (الأونروا) ومنظمة اليونسكوب . خصوصاً الاجتماع المشترك الذي عقد في بيروت للمدة (٢-٢٨) حزيران من العام نفسه ، لبحث البرنامج التعليمي والصحي والاجتماعي للاجئين الفلسطينيين وأبنائهم في مدارس الوكالة في الدول العربية المضيفة . ونظراً لما تضمنه هذا الاجتماع والاجتماعات السابقة من اتجاه خطير بالنسبة لمحاولة عد تعليم أبناء اللاجئين الفلسطينيين في مدارس الوكالة ذات صبغة دولية . لذا أوصى مؤتمر المشرفين بالعمل على رفض ووقف هذا الاتجاه ، كونه يدعو إلى اختلاف المناهج التعليمية في المدارس التي تشرف عليها الدول الأعضاء في الجامعة وبين المدارس التابعة للوكالة في الوقت الذي يعتبر كلا النوعين من المدارس ذات هدف واحد وهو توفير خدمة تعليمية ثقافية للطلبة الفلسطينيين . كما أوصى المؤتمر على استمرار سريان القوانين والأنظمة واللوائح التعليمية في الدول العربية المضيفة على مدارس الوكالة

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، دور الاجتماع العادي (٥٣) لمجلس جامعة الدول العربية للمدة من (٧-١٤) آذار ١٩٧٠ ، الرقم (١١/١/٥٣د) ، في (١٤) آذار ١٩٧٠ ، ص ٥٢٩-٥٣١ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، تقرير عن متابعة توصيات مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة ، مرفق رقم (٤) ، ص ٣٤ .

باعتبارها مدارس خاصة خاضعة للقوانين والنظم واللوائح التي تسري على كافة المدارس (١).

أوضح ناطق رسمي مخول عن مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين بصراحة النوايا من وراء اعتماد منهج علمي خاص في المدارس التابعة لوكالة الغوث (الأونروا) ، وهي كما يأتي :

١- أنها ليست سوى محاولة مكشوفة من الوكالة لتقليص مسؤولياتها وإلقائها على عاتق منظمات أخرى .

٢- إن الهدف منه هو منع هؤلاء الطلبة من خدمة وطنهم فلسطين ، وحرمان هذا الوطن من جهودهم . من خلال اعتماد مناهج دراسية لا تمت إلى القومية العربية والدين الإسلامي بأية صلة .

٣- إن النتيجة المترتبة على هكذا مشروع هو دفع هؤلاء الفلسطينيين إلى الهجرة بحثاً عن عمل (٢) .

وعند انعقاد اجتماع مجلس جامعة الدول العربية للمدة من (١٢-١٥) أيلول ١٩٧٠ ، كانت توصيات مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة في دورته السابعة ، تتقدم جدول أعماله . وبعد نقاش طويل ، توصلت وفود الدول الأعضاء إلى مجموعة من القرارات . وهي :

١- العمل على وضع إطار عام لاتفاق الدول المضيفة مع الوكالة ، لاعتماد منهج دراسي واحد .

٢- أن توفر الدول العربية المضيفة عدداً من المنح في جامعاتها ومدارسها المختلفة إلى الطلاب الفلسطينيين .

٣- إسراع الدول الأعضاء في أداء الالتزامات المقررة عليها لا سيما المالية منها من قبل مجلس الجامعة لمساعدة هؤلاء الطلبة ، وتمكينهم من الاستمرار في دراستهم . وهذه الالتزامات كالآتي :

أ- تسهم حكومات الدول الأعضاء بمبلغ (٦٠٠) ألف جنيه إسترليني وتتحمل كل منها نصيبها في المعونة حسب نسبة مساهمتها في ميزانية الأمانة العامة تماشياً مع قرارات المجلس السابقة .

ب- يجمع مبلغ (٢٥٢) ألف جنيه إسترليني عن طريق التبرع من الهيئات ومن المغتربين العرب وما يمكن الحصول عليه من المنظمات الدولية كوكالة الغوث ومنظمة اليونسكوب وغيرها .

٤- ونظراً للدور الهام الذي تقوم به الأجهزة المشرفة على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة وتمكيناً لها من أداء هذا الدور . أكد المجلس القرار السابق في ضرورة العمل على تطوير هذه الأجهزة تطويراً يتفق مع أهمية هذه الشؤون ، وتوفير الإمكانيات والاختصاصات اللازمة لهذه الأجهزة للقيام بالأعباء الملقاة على عاتقها في هذه المرحلة (١) .

في حين الاستراتيجية العربية في هذا الصدد تمثلت في دعم صفقات المساعدة للاجئين لتحسين أوضاعهم اليومية ، فإن مثل هذه المساعدة كانت دائماً مشروطة بالتقدم في المجال السياسي باتجاه حل الطموحات الشرعية للاجئين . وإلى حين حدوث تقدم في هذا المجال عن طريق استمرار المباحثات وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الصادرة بخصوص اللاجئين والداعية إلى عدم الانتقاص من حقوقهم ، ستصبح هناك صيغة متفق عليها عربياً لإعادة نقل اللاجئين وتوطينهم من دون إرضاء حاجاتهم أو طموحاتهم الأساسية في العودة إلى الوطن الأم (٢) . وذلك لمعرفة الدول مسبقاً إلى أن السلطات الصهيونية لم تكثف بعدم قبول مبدأ عودة اللاجئين إلى فلسطين ، بل أنها سعت إلى خلق حالة من الأمر الواقع من شأنها أن تجعل التطبيق العملي لهذا المبدأ أكثر صعوبة إن لم يكن مستحيلاً . وهذا ما أكدته الوفود العربية في اجتماعات مجلس الجامعة العربية ولجنتها السياسية ، لأن الانعدام الكامل للأمن بالنسبة إلى العرب في المناطق المحتلة كان على نحو ينتهك الضمانات التي نصت عليها القرارات الدولية ، والتدابير

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، دور الاجتماع العادي (٥٤) لمجلس جامعة الدول

العربية للمدة (١٢-١٥) أيلول ١٩٧٠ ، ص ٦٣٥-٦٣٦ .

(٢) سليم تماري ، المصدر السابق ، ص ٥٤ .

التي اتخذتها سلطات الاحتلال لتجميد الحسابات المصرفية للاجئين وتصفية ممتلكاتهم العقارية والشخصية <sup>(١)</sup> .

وقد اعترفت لجنة التوفيق الدولية بصحة وجهة النظر العربية منذ مناقشتها لتقرير اللجنة المؤلفة من خبراء وممثلي الدول العربية في (١٤) آب ١٩٦٦ حول الأراضي العربية في فلسطين المحتلة . وتجدد اعترافها من خلال الزيارات التي قام بها أعضاء اللجنة لعدة معسكرات للاجئين في أوائل كانون الثاني ١٩٧١ واطلاعها إلى الحقائق التاريخية والقانونية التي يمتلكها هؤلاء اللاجئين لضمان حقوقهم المسلوبة في فلسطين المحتلة <sup>(٢)</sup> .

كان موضوع الزيارات التي قام بها أعضاء لجنة التوفيق إلى معسكرات اللاجئين ، في مقدمة الموضوعات المطروحة في جدول أعمال مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في دورته الثامنة في أواخر حزيران ١٩٧١ . فبعد أن أحاط المؤتمر علماً بنتائج الزيارات التي قام بها أعضاء اللجنة الدولية إلى معسكرات اللاجئين ، أعلن مجموعة من التوصيات . وهي :

١- اعتماد كافة المستمسكات القانونية والتاريخية التي تؤكد ملكية اللاجئين الفلسطينيين للأراضي والممتلكات في فلسطين المحتلة .

٢- إرسال نسخة من هذه المستمسكات إلى المنظمات الدولية الداعية إلى حقوق الإنسان وإلى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

٣- تكليف الوفود والسفارات العربية في الخارج بمناقشة حقوق اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة مع وزارات خارجية الدول الكبرى .

٤- أن تعمل الدول الأعضاء في الجامعة على زيادة نسبتها من المساعدات المالية التي تقدمها إلى اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة والأراضي المحتلة .

اطلع المؤتمر الذي عقده المجلس الاستشاري لوكالة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين في بيروت خلال المدة (٢٦-٢٨) آب ١٩٧١ ، على توصيات مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين بدورته الثامنة . ومن المعلوم أن المجلس الاستشاري لوكالة الإغاثة يتألف من

(١) خلف زامل الساعدي ، المصدر السابق ، ص ٩٢-٩٣ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، تقرير عن أعمال مؤتمر المشرفين على شؤون

الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة في دورته الثامنة في حزيران ١٩٧١ ، مرفق رقم (٢) ،

ممثلين عن كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ودول أخرى ، لذا لم يتطرق التقرير المرفوع من مؤتمر المجلس الاستشاري لوكالة إغاثة اللاجئين إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى مجموعة من الحقائق . وهي :

١- حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم ، وإعادة أموالهم .

٢- العجز المالي في ميزانية الوكالة .

٣- مستوى الخدمات التي تقدمها الوكالة والتلويح بتخفيضها .

٤- الإجراءات التعسفية لسلطات الاحتلال في المناطق المحتلة <sup>(١)</sup> .

يلاحظ على تقرير المجلس الاستشاري لوكالة الإغاثة ، فضلاً عن ما يحتويه من معلومات مخالفة للواقع فإنه يريد اختصار الحق الثابت للفلسطينيين بالعودة إلى مجرد مسألة تعويضات وخدمات على الوكالة أن تقدمها إلى اللاجئين الفلسطينيين ، وحتى هذه المسألة أثقلت بشروط إلى ما يساوي إلغائها . فإن مجرد العجز المالي في ميزانية الوكالة هو كفيل في إعاقة عمل الوكالة ، فضلاً عن تصرف سلطات الاحتلال الصهيوني بأموال اللاجئين بعدها أموالاً متروكة يجوز تملكها دون مقابل طبقاً للمبادئ العامة في القانون الدولي . وتلك حجة واهية ، لأن أموال اللاجئين تعتبر ملكاً لهم إلا أن يقوموا بالاختيار بين العودة - وعندئذ يتسلمون أموالهم - وبين عدم العودة - وعندئذ يتقاضون تعويضاً عنها .

وفي أواخر آب عام ١٩٧١ ، عقد مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين دورته التاسعة . وعندما استعرض المؤتمر تقرير المجلس الاستشاري لوكالة الإغاثة والحقائق التي تجنبها ذلك التقرير ، أبدى ممثلو الدول العربية المضيفة الأربع (مصر ، الأردن ، لبنان ، سورية) ، الكثير من الانتقادات لمشروع التقرير الآنف الذكر . وطالبوا بضرورة إعادة النظر في التقرير ، على أن يتم ذلك في اجتماع يضم المفوض العام لوكالة الإغاثة الذي زود مسبقاً بالملاحظات التي أبدتها الدول العربية المضيفة حول التقرير ، إلى جانب أعضاء المجلس الاستشاري للوكالة . وأهم تلك الملاحظات :

(١) ضم المجلس الاستشاري لوكالة الإغاثة أيضاً : تركيا ، بلجيكا ، مصر ، سورية ، الأردن ، لبنان .

ينظر : الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١ ، وثيقة رقم (٦٧٢) ، ص ٧٤٥ .

١- ميزانية الوكالة وضرورة إعادة النظر فيها . ٢- حقوق اللاجئين في العودة أولاً وإعادة ممتلكاتهم وأموالهم ثانياً . ٣- وضع حد للإجراءات التعسفية لسلطات الاحتلال في المناطق المحتلة (١) .

كذلك أكد المؤتمر شجبه للسياسة العدوانية التوسعية ، وضرورة مضاعفة الجهود في سبيل كشف النوايا المبيتة من جراء استمرار سلطات الاحتلال في هذا الاتجاه . كما ناقش مؤتمر المشرفين ، قرار مجلس الجامعة العربية بخصوص الأسبوع العالمي لفلسطين ، والإجراءات التي اتخذت لتنفيذ هذا القرار من رصد الأموال اللازمة لإقامة هذا الأسبوع والنتائج المترتبة عليه . أما ما تعلق بمعونة المحتاجين من الطلبة الفلسطينيين ، فقد ناشد مؤتمر المشرفين ، الدول العربية الأعضاء في الجامعة ، لدفع التزاماتها المقررة عليها لمعونة الطلبة الفلسطينيين الذين تضرروا بعد عدوان ١٩٦٧ (٢) .

نوقشت توصيات مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين بدورته التاسعة ، في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية للمدة من (١١-١٥) أيلول ١٩٧١ . وتمت مصادقة المجلس عليها ، مع تأكيد المجلس على النقاط الآتية :

- ١- حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم .
- ٢- تجديد مدة عمل وكالة الغوث الدولية التي من المقرر انتهائها في نهاية حزيران ١٩٧٢ .
- ٣- تطوير مستوى خدمات وكالة الغوث الدولية ، ومعالجة الأزمة الحالية التي تعاني منها الوكالة (٣) .

إن دراسة دقيقة لمعظم توصيات مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين بدوراتها المختلفة ، وعند الحديث عن وكالة الغوث الدولية (الأونروا) ، نجد التأكيد دائماً ينصب

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، أعمال الدورة التاسعة لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في آب ١٩٧١ ، مرفق رقم (٤) ، ص ٩٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٩١-٩٢ ؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١ ، وثيقة رقم (٦٧٢) ، ص ٧٤٦ .

(٣) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي (٥٦) لمجلس جامعة الدول العربية للمدة من (١١-١٥) أيلول ١٩٧١ ، مرفق رقم (٣) ، ص ٧٦٩-٧٧٠ .



نحو ميزانية وكالة الغوث وما تعاني منها هذه الميزانية من عجز مالي كبير ، والذي يعود سببه إلى توقف أو تأخر المساعدات المالية التي كانت تقدمها الدول الكبرى إلى الوكالة . مما أثر سلباً على عملها ونشاطها وجعلها غير قادرة على القيام بواجبها كما مخطط ومقرر له في الأمم المتحدة .

ففي أثناء انعقاد الدورة العاشرة لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في القاهرة للمدة من (٢٨) كانون الأول ١٩٧١ - (٨) كانون الثاني ١٩٧٢ ، نظر المؤتمر في جملة من المسائل تقدمتها مسألة العجز المالي في ميزانية الوكالة (الأونروا) ، كونها من المسائل التي زاد تكرارها في دورات سابقة من دورات مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين . وقد أوصى المؤتمر برفض أي تخفيض في مستوى وعدد الخدمات التي تقدمها (الأونروا) إلى اللاجئين بسبب العجز المالي في ميزانيتها ، وتكليف الهيئات الرسمية العربية المعتمدة لدى الأمم المتحدة وسائر الدول بإجراء الاتصالات الضرورية ، وتبيان واقع الخدمات المقدمة إلى اللاجئين الفلسطينيين والتي تقل عن الحد الأدنى للاحتياجات الأساسية لحياة الإنسان . وأكدت التوصيات أيضاً أن هذه الخدمات تقل على نحو (٦٠%) من مجموع اللاجئين الذين يستحقونها ، وأن الدول الكبرى تتحمل أعباء جسيمة بسبب نقص الخدمات التي تقدمها (الأونروا) ، وأن المجتمع الدولي مسؤول عن توفير الأموال اللازمة للأونروا ، باعتبار أن الكارثة التي حلت باللاجئين وليدة قرار خاطئ وظالم . وقد أرجع المؤتمر العجز المتكرر في ميزانية الأونروا إلى دوافع سياسية ترمي إلى تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين . وأخيراً أشارت مقررات المؤتمر إلى أن ربع أملاك اللاجئين التي استولت عليها سلطات الاحتلال الصهيوني ، كانت كافية لتوفير الكثير من حاجاتهم . ودعت إلى إقامة حراسة دولية على هذه الأملاك ريثما يعود أصحابها (١) .

صادق مجلس جامعة الدول العربية في جلسته العادية والتي عقدت في القاهرة للمدة من (١١-١٦) آذار ١٩٧٢ ، على توصيات الدورة العاشرة لمؤتمر المشرفين على شؤون

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، أعمال الدورة العاشرة لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في القاهرة للمدة من (٢٨) كانون الأول ١٩٧١ - (٨) كانون الثاني ١٩٧٢ ، مرفق رقم (٥) ، ص ٩٦ ؛ ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، مذكرة إلى مجلس الجامعة العربية في دور انعقاده العادي (٥٧) للمدة من (١١-١٦) آذار ١٩٧٢ ، الرقم (٥٧/٣/٢) ، في (١٦) آذار ١٩٧٢ ، ص ١٩٦ .

الفلسطينيين ، مؤكدا ضرورة مواصلة الدول العربية المضيفة اهتمامها بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين ، وأن تعمل لإحباط الخطط التي تستهدف إفراغ قطاع غزة من اللاجئين المقيمين فيه ، وأية خطط أخرى تستهدف تغيير أوضاع اللاجئين في الدول العربية المضيفة تمهيداً لتصفية قضيتهم . على أن تزود (الأونروا) الدول المضيفة بتقارير دورية عن أحوالهم ، واعتبارها مسؤولة عن المحافظة على أوضاعهم الراهنة في كل من يدخل في اختصاصاتها <sup>(١)</sup> .

كما ناقش مجلس الجامعة ، شؤون الطلبة الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة . وقرر أن تبذل الدول العربية المضيفة قصارى جهدها في سبيل تحسين الخدمات التعليمية المقدمة إلى الطلاب الفلسطينيين ، ووافق المجلس على أن تجري منظمة التحرير الفلسطينية ، بالتعاون مع أمانة الجامعة ، اتصالات مباشرة بالدول الأعضاء للعمل على تنفيذ قرار مجلس الجامعة بتيسير أمر التحاق أكبر عدد ممكن من الطلاب الفلسطينيين إلى الجامعات العربية . كذلك وافق المجلس على قيام الدول العربية القادرة بتقديم الدعم المالي إلى الجامعات العربية التي يكثر فيها الطلاب الفلسطينيون ، كي تتمكن من قبول أعداد أكبر منهم . وأخيراً أقر المجلس على توصية قدمت إليه من مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في دورته العاشرة ، تطلب من أمانة الجامعة الاتصال بالجهات المختصة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، لدراسة مناهج التعليم والكتب التي تدرس في فلسطين المحتلة ، تمهيداً لوضع الخطط الكفيلة لمواجهتها <sup>(٢)</sup> .

وقد تحدثت سلطات الاحتلال الصهيوني علناً وأكثر من مرة قرارات مجلس الجامعة العربية بخصوص قضية اللاجئين الفلسطينيين . وزادت من سياستها التوسعية الإرهابية ، التي كانت أولى إفرازاتها ازدياد عدد الفلسطينيين الذين تركوا بلدانهم الأم وتوجهوا إلى الدول العربية المجاورة ، ليتعرضوا إلى مأساة أخرى عندما قامت القوات الصهيونية بعدوانها على مخيمات اللاجئين في سورية ولبنان والأردن وما نتج عن هذا العدوان من خسائر جسيمة

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي (٥٧)

لمجلس جامعة الدول العربية للمدة من (١١-١٦) آذار ١٩٧٢ ، ص ٢٠٠-٢٠١ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٠١ .

في أرواح المدنيين وخاصة النساء والأطفال ، كان ذلك في شهر أيار من عام ١٩٧٢ (١)

إن العدوان الصهيوني على مخيمات اللاجئين في الدول العربية المضيفة ، ما هو إلا تأكيد واضح للطبيعة العدوانية الصهيونية التي بدأت منذ أن قامت العصابات الصهيونية بحملات إرهابية تركزت على القتل والاضطهاد للشعب الفلسطيني ، مما أدى إلى تشريد هذا الشعب من أرضه ليعيش في المخيمات وفي أسوأ الظروف الاجتماعية والاقتصادية خارج وطنه .

كان موضوع العدوان الصهيوني على مخيمات اللاجئين مثار نقاش مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين بدورته الحادية عشر في بيروت للمدة من (٢٦) حزيران - (٦) تموز ١٩٧٢ ، إلى جانب موضوعات أخرى . إذ استتكر المؤتمر هذا العدوان وطالب الدول العربية الأعضاء في الجامعة باستتكار العدوان قولاً : عن طريق إرسال مذكرات الشجب والاستتكار إلى الأمم المتحدة والدول الكبرى . وفعلاً : عن طريق تعويض اللاجئين الذين تضررت مخيماتهم أثر العدوان الصهيوني الغاشم (٢) .

وعندما بحث مؤتمر المشرفين مسألة العجز المالي في ميزانية (الأونروا) للسنة الجارية ، تم الاتفاق على تغطية العجز من التبرعات المقدمة إلى الوكالة من الدول الكبرى . وعند عرض ما تم بشأن مساهمة المجلس الاستشاري لوكالة (الأونروا) من إعداد المشاريع السنوية لموازنة (الأونروا) ، تقرر تأليف لجنة فرعية ضمت مندوبين عن الأردن وسورية وفرنسا والولايات المتحدة ، في المجلس الاستشاري ، لتشارك مع المفوض العام للوكالة وموظفيه في تحديد سبل إعداد مشروع الموازنة عن كذب (٣) .

وعلى صعيد اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية ، فقد استتكر المجلس في اجتماعه الذي انعقد على مستوى وزراء الخارجية في القاهرة للمدة من (٩-١٣) أيلول

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، بيان لمجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده الـ (٥٨) بالقاهرة بشأن العدوان الإسرائيلي على مخيمات اللاجئين ، بتاريخ (١٠) أيلول ١٩٧٢ ، ص ١١٧ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، مذكرة إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الـ (٥٨) للمدة من (٩-١٣) أيلول ١٩٧٢ ، الرقم (٥٨د/٣/٢) ، في (٦) تموز ١٩٧٢ ، ص ١٩٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٩٨ .

١٩٧٢ ، العدوان الصهيوني الأخير على مخيمات اللاجئين في سورية ولبنان والأردن .  
وقرر تأليف لجنة من وزراء الخارجية والدفاع من (المغرب ، الأردن ، تونس ، الجزائر ،  
السعودية ، السودان ، سورية ، العراق ، الكويت ، ليبيا ، مصر ، فلسطين) . تكون  
مهمتها تقييم الموقف من جميع نواحيه ، ووضع الأسس لخطة عمل عربي مشترك ،  
محدد الوسائل والالتزامات ، لمواجهة العدوان الصهيوني ، وذلك على ضوء مقترحات  
الأمين العام والمقترحات السورية ومناقشات مجلس الجامعة والمؤتمرات العربية السابقة .  
وقد اتخذ هذا القرار نتيجة مبادرة سورية ، إذ قدم الوفد السوري مشروع قرار إلى اللجنة  
السياسية للجامعة ، دعا فيه إلى تشكيل لجنة وزراء الخارجية والدفاع لوضع الاستراتيجية  
المرحلية السياسية والعسكرية والاقتصادية لمواجهة العدو . وتشكيل قيادة عسكرية مركزية  
من دول المواجهة والدول التي تضع جهدها العسكري الرئيسي ، أو قدم دعماً اقتصادياً  
فعالاً لمصلحة المعركة (١) .

كذلك أصدر وزراء الخارجية بياناً باسم مجلس الجامعة ، ندّدوا فيه بموقف  
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن من طلب الدول  
العربية إصدار قرار يطالب العدو الصهيوني بوقف اعتداءاته على سورية ولبنان  
، معتبرين الموقف الأمريكي موقفاً سيئاً حيال القضية العربية ، وإعلاناً صريحاً منها  
لمحاولة إفشال الجهود الرامية لإيجاد حل لقضية اللاجئين (٢) .

وبالنسبة إلى توصيات مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في دورته الحادية  
عشر . قرر وزراء الخارجية الموافقة على تأليف اللجنة الفرعية الاستشارية لوكالة الغوث  
(الأونروا) . وأن تتصل مجموعة الوفود العربية لدى الأمم المتحدة بالسكرتير العام للوكالة  
للعمل على وقف نقل سلطات الاحتلال الصهيوني للاجئين من المناطق المحتلة ، مع  
وقف إنشاء المستوطنات الصهيونية في المناطق المحتلة أيضاً . إلى جانب تأكيد مجلس

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، بيان لمجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده  
العادي (٥٨) ، في (١١) أيلول ١٩٧٢ ، ص ١١٨ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، قضية العدوان الإسرائيلي على سورية ولبنان والأردن  
، الرقم (ق ٢٩٥٩/٥٨د/٢) ، في (١٣) أيلول ١٩٧٢ ، ص ١٢٨ .



الجامعة على بذل المساعي لدى حكومات الدول التي يهاجر منها اليهود إلى فلسطين المحتلة للعمل على وقف هذه الهجرة ، وإثارة هذا الموضوع أمام الأمم المتحدة والمنظمات والمحافل الدولية <sup>(١)</sup> .

### \* قضية اللاجئين وحرب تشرين ١٩٧٣

استهل عام ١٩٧٣ ، بعقد مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين بدورته الثانية عشر في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمدينة القاهرة للمدة من (٢٢) كانون الثاني - (٣) شباط ١٩٧٣ . تناول المؤتمر في هذه الدورة تمسك اللاجئين بحقوقهم في وطنهم وتقرير مصيرهم في أرضهم ، وذلك في التقرير الذي قدم إلى وكالة الإغاثة الدولية

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، توصيات مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في دورته الحادية عشر ، الرقم (ق٢٩٥٨/٥٨د/٢) ، في (١٣) أيلول ١٩٧٢ ، ص ١٢٨ .



(الأونروا) ، فضلاً عن التقارير التي رفعت من الدول العربية المضيفة التي أوضحت فيها عن طريق بيانات وإحصاءات حقوق وأملاك اللاجئين في الأراضي المحتلة . وبعد الاطلاع على تقارير الدول العربية المضيفة ، أوصى المؤتمر أن تتولى الجهات المختصة في كل بلد عربي مضيف المباشرة بإعداد مشروع تقرير يتماشى مع التقارير المرفوعة من قبلها يتضمن البيانات والإحصاءات المتعلقة باللاجئين المقيمين على أراضيها والمشمولين برعايتها وما تقدمه كل دولة مضيفة من خدمات مع تقويم لهذه الخدمات <sup>(١)</sup> .

كما استمع مؤتمر المشرفين إلى المعلومات التي ذكرها الوفد الأردني حول تدخل سلطات الاحتلال الصهيوني في نشاط وكالة الإغاثة (الأونروا) في الضفة الغربية وقطاع غزة ، في بعض شؤون اللاجئين بقصد قطع الإعاشة التي تقدمها لهم الوكالة ، وحرمانهم من خدماتها وإزالة صفة اللاجئين عنهم . فأوصى المؤتمر بإجراء الاتصالات اللازمة مع المندوب العام لوكالة (الأونروا) وممثليه في البلدان المضيفة للعمل على وقف تدخل سلطات الاحتلال الصهيوني في شؤون الوكالة في المناطق المحتلة <sup>(٢)</sup> . وبحث المؤتمر المحاولات التي تجري لتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين تمهيداً لتصفية القضية الفلسطينية برمتها ، منها محاولة إزالة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية وإزالة حق اللاجئين عنهم <sup>(٣)</sup> .

وعند افتتاح مجلس جامعة الدول العربية بدورته العادية في (١١) آذار ١٩٧٣ ، ناقشت الوفود العربية المشاركة في هذه الدورة توصيات مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في دورته الثانية عشر ، وأصدر القرارات بحقها وهي على النحو الآتي :

١- أن تقوم الحكومات العربية بإجراء الاتصالات اللازمة مع مختلف الدول مصدر الهجرة لحثها على وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين والتي تعد سبباً مهماً من أسباب تأزم قضية اللاجئين . من هذه الدول على سبيل المثال الاتحاد السوفيتي التي تربطه مع الدول العربية علاقات دبلوماسية .

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، تقرير مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين

في الدول العربية المضيفة في دورته الثانية عشر إلى مجلس الجامعة العربية ، الرقم (٣/٢/٥٩د) ،

في (٣) شباط ١٩٧٣ ، ص ٢٠٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٠٧-٢٠٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٠٨ .

٢- أن تقوم الحكومات العربية بإثارة موضوع السياسة الصهيونية القاسية المتبعة بحق الشعب العربي في فلسطين والأراضي المحتلة الأخرى ، لدى المحافل الدولية والأمين العام للأمم المتحدة لبيان النتائج السلبية لهذه السياسة في ازدياد عدد اللاجئين الفلسطينيين في الدول المجاورة .

٣- وقف تدخل سلطات الاحتلال الصهيوني في شؤون وكالة الإغاثة (الأونروا) في الأراضي المحتلة كمحاولة من سلطات العدو لتصفية قضية اللاجئين تمهيداً لتصفية القضية الفلسطينية برمتها <sup>(١)</sup> .

أما في مجال التربية والتعليم ، فقد قرر مجلس الجامعة في ختام جلساته في (٤) نيسان ١٩٧٣ ، ومن أجل التواصل مع الحركة العلمية في الدول العربية المضيفة وتوفير أفضل الفرص للاجئين الفلسطينيين . إنشاء جامعة عربية للفلسطينيين في إحدى الدول العربية المضيفة ، تمويلها الدول العربية الأعضاء في الجامعة بالتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية <sup>(٢)</sup> .

استمراراً على نهج الجامعة العربية في تطوير التربية والتعليم في الدول العربية المضيفة ، وإيماناً بحق اللاجئين في تلقي أفضل الخدمات التعليمية . عقد مجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين (أحد أجهزة الجامعة العربية والذي ضم المدراء العامين في وزارات التعليم العربية) ، اجتماعه في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية للمدة من (٥-١٠) أيار ١٩٧٣ برئاسة (مصطفى طه بدر) المدير العام بوزارة التربية والتعليم في جمهورية مصر العربية وعضوية كل من (الأردن ، سورية ، مصر ، منظمة التحرير الفلسطينية ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) . وعندما اطلع المجلس على المذكرة المقدمة إليه من الأمانة العامة للجامعة العربية (إدارة شؤون فلسطين) بشأن الخدمات التربوية التي قدمتها وكالة الإغاثة (الأونروا) لأبناء اللاجئين الفلسطينيين ، والتقارير المقدمة إليه من بعض الدول العربية المضيفة بشأن هذه الخدمات . قرر المجلس أن الخدمات التربوية حقاً لجميع أبناء اللاجئين الفلسطينيين ، واعتبار وكالة الإغاثة هي الجهة المسؤولة عن تقديم هذه الخدمات . وتقوم

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون مجلس الجامعة ، دور الاجتماع العادي (٥٩) لمجلس جامعة الدول العربية ، القاهرة ، في (٣١) آذار - (٢٤) تموز ١٩٧٣ ، (القاهرة ، ١٩٧٣) ، ص ٢١٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢١٠-٢١١ ؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣ ، ص ١٤٩ .

كل من الجهات المختصة في الدول المضيفة بإعداد تقرير يتضمن ملاحظاتها ، ومطالبها وأوجه نظرها . واقتراحاتها ، في كل ما يتصل بالخدمات التربوية التي تقدمها وكالة الإغاثة لأبناء اللاجئين الفلسطينيين لضمان عمل الوكالة بالشكل المتفق عليه ، ويعقد ممثلو الدول المضيفة اجتماعاً لهم ، قبل يومين من موعد الاجتماع المشترك المقترح عقده مع الوكالة ، بغية تنسيق الجهود وتبادل الرأي ، واتخاذ موقف موحد ، وتتابع الأمانة العامة للجامعة (إدارة شؤون فلسطين) اتصالاتها للحصول على تقارير عن الخدمات التربوية التي تقدمها الوكالة ، من الدول المضيفة التي لم تزود الأمانة العامة بمثل هذه التقارير (١) .

كما بحث مجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين ، امتناع سلطات الاحتلال الصهيوني ، عن السماح بتدريس بعض الكتب المدرسية المقررة في مدارس الوكالة في الضفة الغربية على الرغم من أن منظمة اليونسكو قد أجازت تدريسها . وبحث المجلس أيضاً امتناع وكالة الإغاثة من تأمين عدد من الكتب المدرسية في مدارسها ، سواء في المناطق المحتلة ، أو في البلدان المضيفة ، بسبب اعتراض سلطات الاحتلال على بعض ما جاء فيها . وأوصى المجلس الجهات المختصة في الدول المضيفة التي سبق وأن وافقت على إدخال بعض التعديلات على بعض الكتب المقررة ، بأن تعيد النظر في هذه الموافقة تمهيداً لاتخاذ موقف موحد من قبل جميع الدول المضيفة لمعالجة هذا الموضوع ووضع حد للتجاوزات الصهيونية ، ومنع إدخال أية تعديلات بعد الآن على الكتب المدرسية المقررة ، واتخاذ كافة الإجراءات الممكنة لحمل الوكالة على تدريس جميع الكتب المدرسية المقررة في الدول المضيفة وفي المدارس التي تتولى الوكالة إدارتها تنفيذاً لقرار مجلس الجامعة العربية بهذا الشأن (٢) .

وفي مذكرة مقدمة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة شؤون فلسطين) إلى مجلس الشؤون التربوية ، تلبية لطلب الأردن ، حول ما تضمنته بعض الكتب والمناهج التي كانت تدرس في مدارس الوكالة في الدول العربية المضيفة ، من مغالطات تاريخية

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، تقرير مجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين في دورته الثامنة المنعقدة في القاهرة من (٥-١٠) أيار ١٩٧٣ ، مرفق رقم (١) ، ص ٢٠٨-٢١٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢١٣ ؛ ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون مجلس الجامعة ، مذكرة إلى مجلس الجامعة في دور انعقاده العادي الستين بشأن توصيات مجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين في دورته الثامنة ، ص ٢٠٧-٢٠٨ .



وعلمية ، ومفاهيم عنصرية نابعة من نوايا عدوانية . لذا أوصى المجلس ، في أن تتولى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تزويد منظمة اليونسكوب وجميع المنظمات الدولية المتخصصة الأخرى بما يتوافر لديها من تقارير ومعلومات حول هذا الموضوع ، وأن تواصل الجهات المختصة في الأردن جهودها في سبيل الحصول على ما يمكن الحصول عليه من الكتب والمناهج المدرسية التي لم يتيسر الحصول عليها ، وأن تتولى الأجهزة المختصة دراسة هذه الكتب والمناهج فور تزويدها بها ، وإصدار القرارات المناسبة بشأنها . (١)

دأبت أجهزة الجامعة العربية المعنية بشؤون اللاجئين الفلسطينيين ، والدول العربية المضيفة للاجئين على تنفيذ ما يمكن تنفيذه من قرارات وتوصيات سواء تلك الصادرة من مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين أو تلك الصادرة من مجلس الجامعة أو مجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين . ففي (١٨) أيار ١٩٧٣ وافق مجلس الجامعة على دعم المؤسسات التعليمية الأهلية العربية في المناطق المحتلة ، كما وافق على تأليف لجنة من الأمانة العامة والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ليأخذ على عاتقه تنفيذ المشاريع المقررة في الدول العربية المضيفة التي تأتي بالصالح العام إلى اللاجئين الفلسطينيين وخصوصاً من الطلاب (٢) . وفي (٣) حزيران ١٩٧٣ تمت الموافقة في مقر الأمانة العامة للجامعة العربية على إنشاء صندوق خاص لمواجهة الاحتياجات المادية التي يتطلبها تنفيذ المشاريع المتعلقة بتعليم أبناء اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة ، على أن تساهم كافة الدول الأعضاء في الجامعة على أساس نسبة مساهمتها في ميزانية الأمانة العامة (٣) .

وفي تصريح لمصدر مخول عن مجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين إلى وكالات الإعلام العربية بتاريخ (١٦) أيلول ١٩٧٣ ، أعرب فيه عن سعادة أعضاء المجلس للنتائج التي تحققت من جراء تطبيق توصياته بعد مصادقتها من قبل مجلس الجامعة

(١) المصدر نفسه ، ص ٢١٢ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون مجلس الجامعة العربية ، مذكرة إلى مجلس الجامعة في دور انعقاده العادي الـ (٦٠) بشأن إنشاء جامعة للطلاب الفلسطينيين في إحدى الدول العربية المضيفة ودعم المؤسسات التعليمية الأهلية ، الرقم (د/٦٠/١٠) ، في (١٢) أيلول ١٩٧٣ ، ص ٥٧١-٥٧٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٥٧٢ .



العربية ، تلك التوصيات التي فتحت مجالاً أوسع أمام الطلاب من اللاجئين الفلسطينيين لإكمال دراستهم بمختلف المراحل الدراسية ، وفي كل الدول العربية المضيفة ، وحتى في داخل فلسطين <sup>(١)</sup> . علماً أن مجلس الجامعة صادق على توصيات مجلس الشؤون التربوية في أثناء انعقاد دورته العادية في (١٥) أيلول ١٩٧٣ .

ولم تنشأ الأقدار باستمرار النجاح الذي حقته الجامعة العربية في دعم قضية اللاجئين اجتماعياً وتربوياً وتعليمياً . وذلك لوقوع حرب السادس من تشرين الأول ١٩٧٣ ، وانشغال الدول العربية الأعضاء في الجامعة بهذه الحرب ومخلفاتها على الأمة العربية . لتبدأ المرحلة الأخيرة من هذه الدراسة ، والتي تمثل مسك الختام لنشاط الجامعة العربية والدول الأعضاء فيما يخص قضية اللاجئين الفلسطينيين ، تمثلت هذه المرحلة بانعقاد مؤتمر القمة العربي السادس في تشرين الثاني ١٩٧٣ . الذي تدارس فيه الملوك والرؤساء والحكام العرب جملة من القضايا ومن بينها قضية اللاجئين وحقهم في العودة إلى أرضهم (فلسطين) .

عقد مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر للمدة من (٢٦-٢٨) تشرين الثاني ١٩٧٣ ، بحضور وفود الدول الأعضاء ، قاطع العراق المؤتمر . شهد المؤتمر تقديم ورقة عمل كويتية ، تلك الورقة التي حددت بموجبها الكويت أهداف العمل العربي في المرحلة القادمة . وقد احتوت ورقة العمل على نقاط ثلاث ، من بينها ، المحافظة على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني <sup>(٢)</sup> .

على الرغم من عدم إشارة ورقة العمل الكويتية إلى اللاجئين الفلسطينيين صراحة ، إلا أنها قد أشارت إلى ذلك ضمناً ، فمن ضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، هو حقه في العودة إلى وطنه فلسطين .

وفي كلمة ألقاها الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في مؤتمر القمة ، تأكيداً لما ورد في ورقة العمل الكويتية بخصوص الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . مذكراً الوفود المشاركة بمضمون مقترحاته التي قدمها مسبقاً إلى اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في (٢٨) نيسان ١٩٦٥ ، والداعية إلى اعتراف الدول العربية بـ(إسرائيل) مقابل إعادة

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون مجلس الجامعة العربية ، مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الـ(٦٠) ، مضبطة الجلسة الثالثة ، الموافق (١٥) أيلول ١٩٧٣ ، (سري) ، الرقم (٣/٢/٦٠) ، في (١٥) أيلول ١٩٧٣ ، ص ٧٣-٧٧ .

(٢) ق/ق - المكتب الثقافي ، مؤتمر القمة العربي السادس ، ص ٨ ، ١٣ .



اللاجئين الفلسطينيين . وأن عدم تأييد الدول العربية لهذه المقترحات كان سبباً في دخول قضية اللاجئين الفلسطينيين وسط طريق مليء بالمخاطر والمزالق من جراء ما عرفت به السلطات الصهيونية من تعنت وهمجية وقلة الثقة بالمستقبل . لتبقى قضية اللاجئين تعاني الكثير ، وأن الحل الأساسي لكل هذه المعاناة هو الأخذ بالمقترحات السابقة (١) .

وفي ختام المؤتمر صدرت خمسة بيانات ، كان أبرزها البيان السياسي ، الذي أكد الملوك والقادة العرب على ضرورة استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة . كما أكد المؤتمر في مقرراته السرية على الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني طبقاً لما تقرره منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني (٢) .

إن دراسة شاملة لتوصيات مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين كافة والقرارات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية بكافة دوراته ، والمتعلقة بقضية اللاجئين . تتضح لنا جملة من الحقائق كانت محور دراسة قضية اللاجئين داخل الجامعة العربية والأجهزة المختصة ، يمكن إيرادها على النحو الآتي :

١- حق اللاجئين في العودة إلى بلدهم الأم (فلسطين) ، واستعادة حقوقهم المادية والقانونية .

٢- توفير أفضل الخدمات التعليمية والاجتماعية إلى اللاجئين في الدول العربية المضيفة ، سواء عن طريق إقامة المؤسسات التعليمية من مدارس وجامعات مع أفضل المناهج التعليمية المتفق عليها عربياً ، أو من خلال توفير خدمات اجتماعية وصحية مكاملة لنشاط اللاجئين في البلد العربي المضيف .

٣- محاولة إيجاد برنامج عمل متفق عليه بين الجامعة العربية وبين المنظمات الدولية المهمة بقضية اللاجئين كـ(وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) ، ومنظمة اليونسكو) ، وذلك لغرض التوصل إلى نتائج مرضية تصب في خدمة قضية اللاجئين الفلسطينيين .

٤- ضرورة العمل العربي من أجل حماية الحقوق المسلوبة للاجئين الفلسطينيين ، ليس على صعيد الجامعة العربية وحسب ، بل على الصعيد الدولي متمثلاً بالأمم المتحدة في

(١) المصدر نفسه ، ص ٢١-٢٢ .

(٢) حول البيانات الخمس . ينظر : المصدر نفسه ، ص ٣٢-٤١ ، ١٠٤ ؛ جميل المرسومي ،

المصدر السابق ، ص ١٣٣ .



سعيها المستمر للحفاظ على المستوى المتفق عليه لنشاط الوكالة دون الإخلال فيه سواء من خلال تقليص الموارد المالية للوكالة وبالتالي تعرض ميزانيتها إلى عجز مالي يؤثر سلباً على نشاطها في حماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين ، أو من خلال حجب العديد من الحقائق المتعلقة باللاجئين سواء من حيث أعدادهم أو ممتلكاتهم .

وعلى الرغم من كل الحقائق المذكورة أعلاه . إلا أن قضية اللاجئين الفلسطينيين لم تكن قادرة من كسر الروتين المتبع في جلسات الجامعة العربية والأجهزة التابعة لها ، من كثرة الكلمات والعبارات الرنانة والمعبرة عن خطورة القضية ، وبالتالي الخروج بقرارات قد صيغت بأحلى العبارات التي تعطي للقارئ والمتطلع عليها المزيد من الأمل بأن قضية اللاجئين الفلسطينيين ستجد الحل ، وهو الحل الوحيد والعادل ، في عودة الفلسطينيين من اللاجئين إلى وطنهم (فلسطين) وديارهم وأماكنهم . إلا أن الحقيقة تكون دائماً مرة ودامغة . حيث أن سير الأحداث تؤكد فشل العرب أولاً والجامعة العربية ثانياً ، في تنفيذ الحل المناسب لهذه القضية التي بقيت حالها حال القضايا الأخرى المعلقة تدور حول فلك (القضية الفلسطينية) ، أسيرة مصطلح (البحث عن الحل المناسب) .



# الفصل الخامس

## الجامعة العربية والعلاقات الفلسطينية - الأردنية

١٩٦٥-١٩٧٣

❖ منظمة التحرير الفلسطينية -

الولادة - النشاط - الموقف الأردني

منها

❖ العلاقات الفلسطينية - الأردنية

بعد عدوان ١٩٦٧

❖ أحداث ١٩٧٠ الدامية

❖ العلاقات الفلسطينية - الأردنية

بعد أحداث ١٩٧٠



## \* منظمة التحرير الفلسطينية - الولادة - النشاط - الموقف الأردني منها

في المدة من (١٣-١٦) كانون الثاني ١٩٦٤ ، عقد مؤتمر القمة العربي الأول الذي شهد حضور أحمد الشقيري ممثلاً عن فلسطين في الجامعة العربية . وفي ختام المؤتمر صدر بيان تضمن ما يلي : "إن مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية ... قياماً بواجب الدفاع المشترك وإيماناً بحق الشعب العربي الفلسطيني المقدس في تقرير مصيره والتحرر من الاستعمار الصهيوني لوطنه ... قد اتخذ القرارات العملية اللازمة لاتقاء الخطر الصهيوني المائل سواء في الميدان الدفاعي أو الميدان الفني أو ميدان تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره" (١) . وقد كان القرار المتعلق بتنظيم الشعب الفلسطيني يقضي في أن يستمر أحمد الشقيري ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية في اتصالاته بالدول الأعضاء والشعب الفلسطيني بغية الوصول إلى إقامة القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره (٢) .

وفي (١١) شباط ١٩٦٤ بدأ الشقيري اتصالاته فاجتمع في القاهرة بـ(محمد فوزي) وزير خارجية جمهورية مصر العربية ، وعرض عليه الخطوط العريضة لمشروع الكيان الفلسطيني وما يتعلق بجوانبه السياسية والعسكرية والمالية . وفي (١٩) شباط ١٩٦٤ بدأ الشقيري جولته في الدول العربية ليناقدش مع شعب فلسطين والحكومات العربية مسودة ميثاق قومي فلسطيني وتأسيس منظمة تحرير يقوم عليها الكيان الفلسطيني . الذي عهد بدراستها وإقرارها إلى المؤتمر الفلسطيني في القدس بتاريخ (٢٨) أيار ، لتتبع عن المؤتمر قيادة فلسطينية تتولى المسؤولية الكاملة للعمل على خدمة القضية الفلسطينية في جميع الميادين . والذي اختتم أعماله في (٢) حزيران ١٩٦٤ ، بعد أن أقر الميثاق القومي

---

(١) صلاح الدين شكري ، المصدر السابق ، ص ١٥٣-١٥٥ ؛ شفيق عبد الرزاق السامرائي ، المصدر السابق ، ص ١٤٨ .

(٢) عصام سخيني ، الكيان الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤ ، مجلة (شؤون فلسطينية) ، العدد (٤٢/٤١) (٤٢/٤١) ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٥) ، ص ٥٢ .

الفلسطيني ، والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية والنظام الأساسي للصندوق القومي (١) .

وفي (٥) أيلول ١٩٦٤ عقد الملوك والرؤساء العرب مؤتمر قمته في الثاني في الإسكندرية ، وفي سادس أيام المؤتمر تركزت المناقشات حول الكيان الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني (٢) .

وفي (١١) أيلول ١٩٦٤ ، صدر بيان ختامي عن المؤتمر ورد فيه أن المجلس "رحب بقيام منظمة التحرير الفلسطينية دعماً للكيان الفلسطيني وطلبة للنضال العربي الجماعي لتحرير فلسطين واعتمد قرار المنظمة بإنشاء (جيش التحرير الفلسطيني)" ليكون الجناح العسكري للمنظمة (٣) .

شكلت ولادة منظمة التحرير الفلسطينية ، انعطافاً هاماً في مسيرة القضية الفلسطينية ، وفي الحياة السياسية للشعب الفلسطيني . على الرغم من أن قيام منظمة التحرير في ظل الرسمية العربية ، لم يكن أكثر من استجابة لتطلع الشعب الفلسطيني إلى أخذ دور خاص به لتحقيق شعار المرحلة : التحرير والعودة . إلا أن ذلك لم يعن أن الرسمية قد سلمت للشعب الفلسطيني بدوره الخاص وحقه في التعبير عن ذاته الوطنية (٤) . إذ تعدّ موافقة الحكم الأردني على قيام منظمة التحرير الفلسطينية ، ومن ثم صراعه ضد بلورة مضامين حقيقية كفاحية للمنظمة ، المثل البارز والهام ، على التمسك العربي الرسمي

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٥٤-٥٥ ؛ أحمد الشقيري ، ذكرى أحمد الشقيري ١٩٠٨-١٩٨٠ ، (عمان ، ١٩٨٦) ، ص ١٣ ؛ جميل الشقيري ، الكيان الفلسطيني منظمة التحرير الفلسطينية ، (دم ، ١٩٦٧) ، ص ٧٥-٨٠ .

(٢) إبراهيم أبراش ، البعد القومي للقضية الفلسطينية - فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية ، ط ١ ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧) ، ص ١٥٥ .

(٣) ق/ق - المكتب الثقافي ، مؤتمر القمة العربي الثاني ، ص ٢٣-٢٥ ؛ منظمة التحرير الفلسطينية ، البعث والقضية الفلسطينية ، ص ٢١١ ؛ محمد طلعت الغنيمي ، قضية فلسطين أمام القانون الدولي ، (منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٦٧) ، ص ٢٩٤-٣٠٥ .

(٤) عصام سخيني ، الكيان الفلسطيني ، ص ٥٢-٥٣ .



باستمرارية الوصاية على الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية ، ودليلاً على الصعوبات التي أقيمت في وجه التعبير السياسي الفلسطيني المحدد : منظمة التحرير الفلسطينية <sup>(١)</sup> .

كان فهم الملك حسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية لدواعي إنشاء المنظمة هو ما عبر عنه في تصريح له عند انتهاء أعمال مؤتمر القمة العربي الثاني ، بقوله : "أما المنظمة فقد فهمنا أن تشكيلها ما هو إلا لملء الفراغ في المجتمعات الدولية وإبقاء القضية الفلسطينية حية في الأذهان والقيام بتنظيم وتعبئة طاقات الفلسطينيين خارج الأردن" <sup>(٢)</sup> . غير أن منظمة التحرير الفلسطينية أرادت عكس ذلك ، إذ وجهت همها للعمل داخل الأردن - حيث أكثرية الفلسطينيين ، واصطدمت جهودها بمواقف الملك حسين الراضة لها ، بسبب الشكوك التي راودته حول الأهداف الحقيقية التي تسعى منظمة التحرير الفلسطينية إلى تحقيقها من بعثها للكيان الفلسطيني <sup>(٣)</sup> .

إذن عملية البعث الفلسطينية اصطدمت بالضرورة بسياسة التبديد والمصادرة للهوية الفلسطينية في الأردن . وهو الأمر الذي تنبه له أحمد الشقيري منذ أن كان مندوباً لفلسطين لدى جامعة الدول العربية ، ومن ثم توليه رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية . عندما قال : "إن بعث الكيان الفلسطيني لا يهدف إلى سلخ الضفة الغربية عن الأردن ولا أن يمارس سيادة إقليمية" <sup>(٤)</sup> .

إلا أن عدم اقتناع الملك حسين بما جاء في تصريحات الشقيري ، دفعه إلى شن حملة على المنظمة نفسها وبعملية تشكيك بالأغراض التي تسعى إلى إنجازها . وقد اتخذت هذه الحملة محاور عدة نجملها كما يلي :

١- تأكيد الملك حسين على وحدة الضفتين . فهو يقول أن "الأردن يعتبرها قضية حياة أو موت منذ أن اندمجت الضفتان وانصهر الشعبان وأصبحت فلسطين هي الأردن والأردن فلسطين . . . إن تشجيع الانقسام هو خيانة وطنية . . ."

(١) عصام الصالح ، سياسة الملك حسين الفلسطينية عبر بياناته ، مجلة (شؤون فلسطينية) ، العدد

(٢٣) ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٣) ، ص ٦٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٦٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٦٦ .

(٤) عصام سخيني ، تمثيل الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية ، مجلة (شؤون فلسطينية)

، العدد (١٥) ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٢) ، ص ٢٦-٢٧ .



٢- تأكيد الملك حسين على أن هدف المنظمة الفلسطينية هو الخروج عن نطاق القيادة العربية الموحدة التي هي الأمل الأخير في معركة التحرير <sup>(١)</sup> .

وقد تأكدت هذه الحملة ، عند إطلاق أول رصاصة في الأول من كانون الثاني ١٩٦٥ ، التي عدت إيداناً عن بدأ العمل الفدائي الفلسطيني ضد العدو الصهيوني . إذ إن بانطلاق هذه الرصاصة يعد انطلاقةً للتنافس والصراع بين منظمة التحرير الفلسطينية التي ساندت هذا العمل الفدائي ، وبين الحكومة الأردنية التي وصفته ، "بأنه عمل غرض ، وغير قادر على فرض إرادته" <sup>(٢)</sup> . وكان الملك حسين يصف نشاط المنظمة بأنه "نشاط غريب ومريب" ، وهي "تعمل على ما قد يسلب العرب زمام المبادرة ويهيئ لأعداء العرب الحجة والفرصة التي يتوقنون إليها لضرب أمتنا قبل أن تكمل استعدادها وتنتهي للمعركة الفاصلة" <sup>(٣)</sup> .

وفي منتصف أيار ١٩٦٥ ، نجحت منظمة التحرير الفلسطينية في افتتاح مكتب لها في القدس ومكتب ثان في عمان ، وأنشأت دائرة تنظيم شعبي لتنظيم الشعب الفلسطيني في الأردن وبضفته من ضمن ذلك التحاقه بجيش التحرير الفلسطيني ، ودعت الفلسطينيين إلى التطوع بهذا الجيش <sup>(٤)</sup> . وطالبت المنظمة أيضاً من السلطات الأردنية السماح لها بإجراء إحصاء للفلسطينيين المقيمين في ضفتي نهر الأردن والتمهيد لإجراء انتخابات بين الفلسطينيين لاختيار أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني القادم ، وطالبت بإدخال قوات من جيش التحرير الفلسطيني إلى الأردن كما طالبت بإقامة التحصينات العسكرية على طول خط الهدنة وتسليح المواطنين وخاصة أبناء قوى الحدود في الضفة الغربية ثم إقامة ندوات ومحاضرات للتوعية الوطنية وطالبت بشدة عدم التعرض للفدائيين الفلسطينيين من قبل القوات الأردنية لمنع تسلهم إلى فلسطين المحتلة لضرب القوات الصهيونية <sup>(٥)</sup> .

(١) عصام الصالح ، المصدر السابق ، ص ٦٦ .

(٢) لجنة في مؤسسة الثقافة العمالية ، فلسطين ، ط ١ ، (مؤسسة الثقافة العمالية ، بغداد ، ١٩٧٦) ، ص ١٢٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٢٧ .

(٤) نجيب الأحمد ، المصدر السابق ، ص ٦٨٤ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٦٨٤ .

ادعت الحكومة الأردنية أن كل هذه الإجراءات ، ما هي إلا تحويل منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن إلى دولة داخل دولة وهذا ما يتعارض مع السيادة الأردنية . فبدأت الخلافات بين المنظمة والحكومة الأردنية تطفو على السطح .

وعند انعقاد المؤتمر الفلسطيني الثاني في القاهرة للمدة من (٣١) أيار - (٤) حزيران ١٩٦٥ ، والذي شهد حضور الرئيس جمال عبد الناصر ، ألقى عبد الناصر خطابه في المؤتمر ، الذي أكد فيه أن الجامعة العربية عاجزة عن القيام بأية خطوة لتحرير فلسطين . وقد حدد الرئيس المصري في خطابه مقدرة الجامعة بحدود الدول الأعضاء فيها ، إذ قال إن "الجامعة العربية تسير وفق أبعد حلقة موجودة فيها ٠٠٠ تسير عشان تمثل الإجماع في الدول العربية" . كما أوضح في خطابه وجوب توفير الدفاع ثم الاستعداد للهجوم تنفيذاً للخطة التي اتفق عليها في مؤتمرات القمة العربية وهي تحرير فلسطين <sup>(١)</sup> . كما ألقى الشقيري خطاباً له في المؤتمر الفلسطيني الثاني ، أعلن فيه "إن قيام الشخصية الفلسطينية هي أكبر إنجازات منظمة التحرير الفلسطينية" ، مؤكداً بأن الشعب الفلسطيني يرفض التقسيم والتوطين والتعايش السلمي مع الصهاينة <sup>(٢)</sup> . وضع المؤتمر الفلسطيني الثاني خطة العمل السياسي العربي التي تسير عليها المنظمة . وهي :

- ١- إن تحرير فلسطين هو أكبر أهداف العمل الثوري .
- ٢- دور الشعب العربي الفلسطيني ، هو دور طليعي في معركة التحرير .
- ٣- دعوة الدول العربية لاستعمال جميع الوسائل وخاصة النفط بوصفه سلاحاً فعالاً بنصرة القضية الفلسطينية .
- ٤- تطبيق قانون التجنيد الإلزامي على مخيمات الشعب الفلسطيني كافة ، أسوةً بما طبق في قطاع غزة . وتدريب وتسليح أبناء القرى والخطوط الأمامية والعمل على إنشاء إدارة التعبئة العامة في منظمة التحرير الفلسطينية .

---

(١) فلاح محمود خضر البياتي ، الحلول السياسية للقضية الفلسطينية وموقف حزب البعث العربي الاشتراكي من الفترة ١٩٤٨-١٩٦٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٩ ، ص ١٦٥ .

(٢) عز الدين علي الخيرو ، المقاومة الفلسطينية وحقوق تقرير المصير ، (مطبعة اللواء ، بغداد ، ١٩٧١) ، ص ١٢٧ ؛ فلاح محمود ، المصدر السابق ، ص ١٦٥ .



٥- إعادة انتخاب الشقيري رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وإطلاق يده للعمل على اختيار أعضاء المنظمة <sup>(١)</sup> .

رفض النظام الأردني ما جاء في المؤتمر الفلسطيني الثاني من مقررات ، لأنها عملت على توسيع صلاحيات المنظمة ورئيس لجناتها التنفيذية ، لتشمل الفلسطينيين المتواجدين في الأردن ، وهذا ما عدته الحكومة الأردنية تدخلاً سافراً من منظمة التحرير الفلسطينية في صلاحياتها داخل أراضيها <sup>(٢)</sup> .

أمام الرفض الأردني ، أوضح الشقيري هدف منظمة التحرير الفلسطينية ، هو "تحرير فلسطين فلا تسوية ولا صلح مع الكيان الصهيوني" وأن "المنظمة تمثل إرادة الشعب الفلسطيني في كل مكان وليس في فلسطين المحتلة وحسب" ، و"الحكومة والمنظمة في الأردن جهازان مستقلان الأول يعمل على الصعيد الرسمي ، والثاني يعمل على الصعيد الشعبي" <sup>(٣)</sup> .

والملاحظ أن سياسة الشقيري كانت تسير باتجاهين . الأول : هو السعي لاستمرار الكسب والتأييد العربي الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية وزعامته إليها . والثاني : التوفيق مع الحكومة الأردنية من أجل استمرار نشاطه وجهوده في أراضيها باسم الكيان الفلسطيني .

وهذا ما لمسناه في تصريح أحمد الشقيري إلى وكالات الأنباء العربية في عمان ، بتاريخ (٢) تموز ١٩٦٥ ، حول الأسس التي تقوم عليها منظمة التحرير الفلسطينية . وهي :

١- إن الهدف الأول والأخير لمنظمة التحرير الفلسطينية هو تحرير الوطن الأم (فلسطين)

٢- إن منظمة التحرير الفلسطينية يمثل إرادة الشعب الفلسطيني في كفاحه وتقرير مصيره ، أينما كانوا في الوطن أو المهجر .

٣- الأردن هو وطن المنظمة وشعب الأردن هو شعب المنظمة ، وتحرص المنظمة على التعاون مع الحكومة الأردنية إلى أبعد حدود التعاون في نطاق هدف التحرير .

(١) عز الدين علي الخيرو ، المصدر السابق ، ص ١٢٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٢٧-١٢٨ .

(٣) فلاح محمود ، المصدر السابق ، ص ١٦٦-١٦٧ .

٤- إن منظمة التحرير الفلسطينية لا تزوب في الكيان الأردني الرسمي ، وستظل باقية ومستقلة حتى يتم تحرير الوطن السليب ، وحينئذ يقرر الشعب مصيره ومصيرها <sup>(١)</sup> .

ازداد الدعم العربي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وجيش التحرير الفلسطيني . وقرر مؤتمر القمة العربي الثالث الذي عقد في الدار البيضاء للمدة من (١٣-١٧) أيلول ١٩٦٥ ، تكليف القيادة العربية الموحدة للاشتراك مع قيادة جيش التحرير الفلسطيني في إنشاء القوات الفلسطينية في الأردن ولبنان كما هو الحال في غزة وسورية والعراق . تلبية لطلب مسبق قدم للمؤتمر من قبل الشقيري <sup>(٢)</sup> .

جاء قرار مؤتمر القمة العربي الثالث ، لوضع منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع أي كيان عربي آخر ، ويعطيها على صعيد عربي حق النطق باسم الشعب الفلسطيني ويحولها مسؤولية الإشراف على حركته ما دام الاعتراف بالمنظمة يتضمن الاعتراف بميثاقها ، الذي هو بمثابة الدستور في الدولة . وقد كان تأكيد الاعتراف العربي بمسؤولية المنظمة عن حركة الشعب الفلسطيني يتوطد أثر كل أزمة كانت تمر بالمنظمة نفسها أو بالمقاومة الفلسطينية ، والمقصود بالأزمات تلك التي كانت نتيجة نزاع بين المنظمة والمقاومة من جهة ، وبعض الأنظمة العربية من جهة أخرى . وأبرزها تلك التي كانت بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الأردنية <sup>(٣)</sup> .

كان خلاف الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية من أهم الأحداث التي وقعت خلال عام ١٩٦٥ ، الذي تأزم خلال العام ١٩٦٦ من خلال حملات التشكيك التي شنّها الملك حسين ضد منظمة التحرير وأهدافها . ففي مؤتمر شعبي كبير في الأردن في مطلع كانون الثاني ١٩٦٦ ، خطب الملك حسين قائلاً : "الحملة العربية المريبة التي وجهها إلينا رئيس منظمة التحرير وأجهزته لا يمكن أن تفسر بغير كونها تستهدف ضعفة الأوضاع في الأردن وتمزيق شمل الأسرة الواحدة" ، وأكد أيضاً "إن الشقيري أخذ يشن حملة متجنية على الأردن . . . تستهدف بجلاء ووضوح سلخ المواطن الأردني الفلسطيني في غرب نهر الأردن عن أخيه المواطن الأردني الفلسطيني في شرق نهر

(١) الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٥ ، وثيقة رقم (١٢٧) ، ص ٤١٤-٤١٥ .

(٢) ق/ق - المكتب الثقافي ، مؤتمر القمة العربي الثالث ، ص ٢٤ ؛ ناجي علوش ، مناقشات حول الثورة الفلسطينية ، وثائق اختارها ناجي علوش ، ط ١ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٣٠-

(٣) جميل الشقيري ، الكيان الفلسطيني ، ص ١٨٣-١٨٤ .

الأردن" <sup>(١)</sup> . وفي محور آخر سار عليه الملك حسين في حملته على المنظمة وتشكيكه بتوجهاتها هو أن هدف منظمة التحرير الفلسطينية هو "الخروج عن نطاق القيادة العربية الموحدة التي هي الأمل الأخير في معركة التحرير" ، كما أنها "تستهدف نفس مؤتمرات القمة ومقرراتها وتمزيق وحدة العرب وكشف المقررات السرية ذات الطابع العسكري والتنكر لميثاق التضامن العربي" <sup>(٢)</sup> .

سعى أحمد الشقيري أمام حملات التشكيك الأردنية هذه إلى رأب الصدع بين المنظمة من جهة وبين السلطة الأردنية من جهة أخرى . وذلك عن طريق زيارة قام بها إلى الأردن التقى خلالها بوفد من الحكومة الأردنية برئاسة عبد الوهاب المجالي وزير الداخلية الأردنية في (٨) كانون الثاني ١٩٦٦ . تبادل فيها الفريقان الآراء حول مبدأ عمل المنظمة في الأردن . ثم استؤنف البحث بين رئيس المنظمة ووزير الداخلية الأردني في القاهرة في مقر جامعة الدول العربية ، انتهى باتفاق الطرفين بتاريخ (١٠) كانون الثاني ١٩٦٦ ، على :

- ١- توقف الإذاعات وجميع وسائل الإعلام الأخرى اعتباراً من التاريخ المذكور عن التعرض للخلاف بين الأردن والمنظمة .
- ٢- يربحاً عقد المجلس الوطني الفلسطيني .
- ٣- يلتقي الفريقان في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة بتاريخ (٢١) شباط القادم لاستئناف المباحثات <sup>(٣)</sup> .

وجدت جامعة الدول العربية نفسها ، في بدء العام ١٩٦٦ منهكة في المباحثات مع الطرفين . ففي (٨) شباط عقد الأمين العام لجامعة الدول العربية ، عبد الخالق حسونه ، اجتماعاً مع سفير الأردن في القاهرة ، أنور الخطيب ، الذي حضر توقيع الاتفاق بين وفد منظمة التحرير الفلسطينية وبين الوفد الأردني بتاريخ (١٠) كانون الثاني من العام نفسه . صرح عبد الخالق حسونه على أثره "بأن الجامعة تبذل مساعيها من أجل التوفيق بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية" <sup>(٤)</sup> .

(١) عصام الصالح ، المصدر السابق ، ص ٦٦ .

(٢) المصدر نفسه : ص ٦٦ .

(٣) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦ ، وثيقة رقم (٤) ، ص ٤٥ ؛ الوقائع العربية ، (كانون الثاني - آذار) ١٩٦٦ ، ص ١٠ .

(٤) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦ ، ص ٨٤ .

في أثناء ذلك كانت هناك مباحثات مستمرة بين وفد منظمة التحرير الفلسطينية وبين الوفد الأردني للاتفاق على بعض النقاط التي أجل النقاش فيها ، تلك التي تعلقت حول إنشاء مكاتب للمنظمة في الأردن ، والاتفاق حول قانون الانتخابات في المجلس الوطني ، وحرية السفر والانتقال للفلسطينيين داخل الأردن وغيرها من الأمور الأخرى . استمرت تلك المباحثات حتى الأول من آذار عام ١٩٦٦<sup>(١)</sup> . إذ تم توقيع اتفاق بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، أكد في مضمونه على النقاط الآتية :

- ١- التجنيد الإجباري : تواصلت الحكومة الأردنية دراسة موضوع التجنيد الإجباري على أسس تتفق والمصلحة القومية ، إذ يمكن تطبيقه حسب الظروف العامة . وفي ضوء متطلبات القيادة العربية الموحدة . على أن تشمل هذه الدراسة إقامة معسكرات للتدريب الشعبي في الأردن ، ومعسكرات للشباب والطلاب الفلسطينيين في الأردن .
- ٢- تسليح المدن والقرى الأمامية في الأردن ، ودعم مستواها الاجتماعي والاقتصادي . مع مساهمة المنظمة من أجل تحقيق هذا الهدف .
- ٣- إنشاء مكتب للمنظمة في كل مركز من مراكز المحافظات الأردنية ولجنة فرعية في كل لواء .
- ٤- تباشر منظمة التحرير تطبيق قانون الانتخابات للمجلس الوطني الذي وضعته اللجنة التنفيذية للمنظمة مع ضمان الحرية الكاملة للانتخابات . وللمنظمة أن تستعين بالسلطات الأردنية حينما ترى ضرورة لذلك وحسب مقتضيات الأمن .
- ٥- وافقت الحكومة الأردنية على البروتوكول المتعلق بحرية الانتقال والسفر والإقامة والعمل والذي وضعته الجامعة ، الذي أكد في مضمونه منح جوازات سفر لأعضاء المنظمة تسهل عليهم الانتقال داخل الأردن وخارجه بحرية كاملة .
- ٦- يكون للمنظمة مدة محددة من الوقت ، ساعة كاملة يومياً ، في الإذاعة الأردنية تذيع خلالها البرامج القومية تحت إشراف وزارة الإعلام الأردنية .

---

(١) جرت تلك المباحثات في مقر الجامعة العربية . مثل الوفد الأردني كل من : عبد الوهاب المجالي ، أنور الخطيب ، عبد المنعم الرفاعي ، اللواء الركن عامر خمّاش . أما وفد المنظمة فقد مثله : أحمد الشقيري ، أحمد السروري ، إبراهيم أبو سته ، جمال الصوراني ، سعيد العزه ، اللواء وجيه المدني . ينظر : الوثائق الفلسطينية العربية للعام ١٩٦٦ ، وثيقة رقم (٢٩) ، ص ٨٩.

٧- توزع المنظمة الكتب والمطبوعات وتعرض الأفلام وتقيم المعارض في كل ما يتعلق بقضية فلسطين ومنجزات منظمة التحرير الفلسطينية بهدف التوجيه القومي لأبناء فلسطين .

٨- تعقد المنظمة المؤتمرات الشعبية والاجتماعات والندوات في المدن والقرى والمخيمات للتوعية الوطنية وخاصة في المناسبات القومية مثل ذكرى وعد بلفور .

٩- توافق الحكومة الأردنية على الجباية الشعبية وتقدم في سبيل ذلك جميع التسهيلات . من خلال استصدار القوانين والأنظمة والتعليمات اللازمة لتأمين الضريبة على جميع موظفي الدولة والمؤسسات العامة والبلديات والمجالس المحلية والشركات بالفئات والنسب التالية وذلك اعتباراً من الأول من نيسان ١٩٦٦ :

أ- نصف في المائة ممن كان راتبه (٢٠-٤٠) ديناراً . ب- واحد بالمائة ممن كان راتبه (٤١-٧٥) ديناراً شهرياً . ج- (٢) بالمائة ممن كان راتبه (٧٥) ديناراً شهرياً فما فوق .

١٠- توافق الحكومة الأردنية على إعفاء المنظمة من جميع الرسوم (١) .

على أثر صدور البيان المشترك عن الاتفاق الذي تم بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية ، أدلى رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة - أحمد الشقيري - بتصريح له في (٢) آذار أعلن فيه أنه ليس للمنظمة من هدف غير إعداد الشعب الفلسطيني روحياً وعسكرياً ومادياً لخوض معركة التحرير" (٢) .

وفي (١٤) آذار ١٩٦٦ ، وفي أثناء انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب ، بحضور وفود الدول العربية الأعضاء في الجامعة ، مع حضور أحمد الشقيري ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، لغرض دراسة الأسس المتينة في العمل العربي المشترك . قدم أحمد الشقيري ، تقريراً إلى المؤتمر عن تكوين جيش التحرير ، والاتفاق بين المنظمة والأردن ، والذي نال تأييد الوفود العربية المشاركة (٣) .

وفي (٢٠) آذار ١٩٦٦ وصل الشقيري إلى القدس قادماً من القاهرة لترؤس اجتماعات اللجنة التنفيذية ، إذ عقد مؤتمراً صحفياً أعلن فيه أن "الواجب يدعونا ٠٠٠ أن نعوض ما فات بالإنجاز السريع" مشيراً إلى الحاجة إلى العمل الشعبي المنظم . وقد عقب

(١) المصدر نفسه ، وثيقة رقم (٢٩) ، ص ٨٩-٩١ ؛ الوقائع العربية ، (كانون الثاني - آذار) ١٩٦٦ ، ص ٩٦-٩٧ .

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦ ، ص ٨٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٥-٧ .

هذا المؤتمر مؤتمر آخر عقده في اليوم التالي ، أثر مقابلته للملك حسين أعرب فيه عن أمله بأن يرفع الملك حسين المشاريع التي تتوي المنظمة القيام بها في الأردن . وقال إن محادثاته مع الملك تناولت انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني ، وإنشاء معسكرات التدريب (١) .

وقد تبلور الاتفاق مع الأردن في بيان صدر لمنظمة التحرير الفلسطينية حث فيه جميع الفلسطينيين على تسجيل أسمائهم ، وممارسة حق الانتخابات ، لانتخاب المجلس الوطني الفلسطيني ، كما وأن اللجنة التنفيذية أعلنت عن تعيين لجنة محلية في الأردن في (٢٨) آذار ١٩٦٦ للمساعدة على الإشراف على الانتخابات (٢) .

لكن سرعان ما تجددت الخلافات بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين الحكومة الأردنية ، عند إجراء انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد دورته الثالثة في غزة في المدة ما بين (٢٠-٢٤) أيار ١٩٦٦ . وعدم حصول الفلسطينيين في الأردن على أغلبية المقاعد في المجلس الوطني . الذي وافق على جملة من القرارات خلال هذه الدورة ، منها ، الموافقة على التجنيد الإجباري في الأردن وإنشاء كتائب جيش التحرير في الأردن (٣) .

كان جواب الملك حسين على انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني ، وقراراته ، قد جاء في خطاب له ألقاه في عجلون بتاريخ (١٤) حزيران ١٩٦٦ ، الذي أعلن فيه زوال إمكان التعامل مع هذه المنظمة بمضمونها الحالي جملةً وتفصيلاً ، ثم اعتقل رجال منظمة التحرير الفلسطينية بعد أن شن هجوماً عنيفاً ضدهم متهماً إياهم بالشيوعية ، إذ ربط الملك حسين في أكثر من مناسبة بين الشيوعية وبين منظمة التحرير الفلسطينية(٤) .

رد الشقيري على خطاب الملك حسين ، في لقاء صحفي أجري معه في القدس بتاريخ (٢١) حزيران ١٩٦٦ ، جاء فيه "أقول بالمناسبة أن الملك حسين قبل انعقاد المجلس الوطني استدعى عدداً من زعماء فلسطين في الأردن إلى الديوان الملكي ،

(١) المصدر نفسه ، ص ٨٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٨٥ ؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦ ، وثيقة رقم (٤٣) ، ص ١١٦-١١٧ .

(٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦ ، ص ٨٥ .

(٤) أحمد الشقيري ، منظمة التحرير الفلسطينية تكشف عن دور الملك حسين في خيانة قضية فلسطين ، دراسة وثائقية ، د.م ، ١٩٦٦ ، ص ٤٢ ؛ عصام الصالح ، المصدر السابق ، ص ٦٧ .



وطلب منهم أن يعدلوا نظام الانتخابات بحيث تكون الأكثرية في المجلس الوطني المنتخب لأبناء فلسطين في الأردن . وهذا ما يمكن عده تدخلاً سافراً في شؤون المنظمة ، لأنه لا ملك ولا رئيس طلب من أبناء فلسطين أن يعدلوا هذه النسبة" ، وأضاف قائلاً : "لقد حددنا لإخواننا الفلسطينيين في الأردن في المجلس الوطني المنتخب (٨٥) مقعداً من (١٤٠) مقعداً ، وذلك بالنسبة للمقيمين بصورة مستمرة في الأردن والذين يعملون في المملكة العربية السعودية أو الجزائر والكويت ولكن منازلهم في الأردن" (١) .

يمكن لنا القول أن الملك حسين أراد الحصول على ثلثي عدد المقاعد وأكثر من الثلثين داخل المجلس الوطني الفلسطيني . ليكون له القول الفصل في عمل المجلس وقراراته ، من خلال التأثير على أصحاب المقاعد من الفلسطينيين الساكنين في الأردن . ولوضع حد لما كان يعده الملك تجاوزات من قبل الشقيري ، في اتخاذ القرارات ، وكونه كان يتصرف بوصفه رئيس دولة داخل دولة وهو ما عده تهديداً لصلاحياته كملك على الأردن .

جعلت هذه المعطيات جميعاً أحمد الشقيري يقول في المجلس الوطني الثالث : "أريد أن أقول لكم جميعاً يا رؤساء الحكومات العربية الذين تمثلون شعوبكم ، إن منظمة التحرير الفلسطينية تمثل الشعب الفلسطيني كما يمثل زكريا محي الدين الذي كان حاضراً لافتتاح المجلس ، الشعب المصري" (٢) .

بمعنى آخر أراد الشقيري تأكيد كيانية المنظمة التي هي مستوحاة من الكيانية الفلسطينية التي أراد تعميقها لدى الشعب الفلسطيني ، وجذر الإحساس بشخصيته الوطنية المستقلة ، والذي لمسناه في أكثر من خطاب أو تصريح له . كان أهمه ذلك التصريح الذي أدلى به في القاهرة ، الذي جاء فيه : "إن لمنظمة التحرير الفلسطينية شخصية مستقلة ، وأما أنها تابعة للدول العربية ، فهذا شيء خاطئ تماماً . فلن تكون المنظمة في سورية (سورية) ، وفي مصر (مصرية) . لأن المنظمة كما أرادها الملوك والرؤساء

(١) أحمد الشقيري ، منظمة التحرير الفلسطينية ، ص ٤٢ .

(٢) عصام سخيني ، الكيان الفلسطيني ، ص ٦١ .



في مؤتمر القمة ، ممثلة لشعب فلسطين ولها شخصية مستقلة ، ولا تتلقى تعليمات أو توجيهات من الملك حسين أو من غيره " (١) .

تناولت الإذاعة الصهيونية وكذلك الصحافة الأمريكية والبريطانية ، الخلاف الفلسطيني - الأردني بكثير من الشماتة . فجريدة (التايمز) اللندنية في (١٧) حزيران ١٩٦٦ في نسختها الدولية أي النسخة البريطانية وليست العالمية - تقول في آخر مقال لها بعد أن أوردت الخلاف وظروفه ما يأتي : "تفيد التقارير الواردة من عمان اليوم أن نظام الحكم الأردني المعادي للشيوعية قد انتابه قلق بالغ إزاء ما أعلنه السيد الشقيري ، ومن المعتقد أن هذا هو الدافع وراء الهجوم العنيف الذي شنّه الملك حسين في خطاب ألقاه يوم الثلاثاء الماضي الذي ادعى فيه أن منظمة تحرير فلسطين قد وقعت تحت سيطرة أشخاص ذوي مبادئ وأيدولوجيات هدامة" (٢) .

في النصف الثاني من العام ١٩٦٦ ، تجدد الصراع بين الحكومة الأردنية والمنظمة الفلسطينية حتى أن الشغل الشاغل للمنظمة انحصر في حربها الباردة مع الحكومة الأردنية (٣) . وفي وقت حصل فيه تغيير في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية . عندما أعلن رئيس المنظمة في مؤتمر صحفي عقده في بيروت في (١٥) تموز ١٩٦٦ ، أسماء أعضاء اللجنة التنفيذية الجديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية . وقد أصدرت اللجنة التنفيذية الجديدة بياناً بمناسبة انتهاء اجتماعاتها في دمشق في (١٨) تموز حددت فيه موقفها من الأردن ، وقالت أن موقف الملك حسين : "يؤدي إلى إهدار قضية فلسطين" . وقد استمرت زيارة اللجنة لسورية أربعة أيام حتى (٢٠) تموز من العام نفسه (٤) .

وفيما تناقلت الأنباء عزم الحكومة الصهيونية نقل عاصمتها إلى القدس المحتلة . دعا الشقيري رئيس المنظمة الحكومة الأردنية في كلمة ألقاها في اجتماع اللجنة السياسية لمجلس جامعة الدول العربية في أثناء انعقاد الدورة السادسة والأربعين لمجلس الجامعة على نقل عاصمتها إلى مدينة القدس وذلك في (١١) أيلول ١٩٦٦ . إذ شرح الشقيري في

(١) أحمد الشقيري ، المصدر السابق ، ص ٤٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤٣ .

(٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦ ، ص ٨٩ .

(٤) ضمن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية : أحمد الشقيري (نيساً) ، سعيد العزه ، إبراهيم

أبو سته ، جمال الصوراني ، راجي صهيون ، نمر المصري ، عبد الفتاح يونس ، شفيق الحوت ،

أحمد السعدي ، أسامة النقيب ، أحمد صدقي الدجاني . ينظر : المصدر نفسه ، ص ٨٩ .



كلمته هذه تفاصيل المشروع الذي حمل اسم (منظمة التحرير الفلسطينية) ولمدة ثلاث ساعات . تكون المشروع من (٤) أقسام تتضمن (١٥) قراراً وتوصية ، مع (١٨) قراراً تتعلق بموقف الحبيب بورقيبة وتهجير الفلسطينيين وتسليح الكيان الصهيوني <sup>(١)</sup> .

وقد دارت في أثناء بحث المشروع مناقشات مثيرة تحدث الشقيري خلالها عن الموقف العربي ، وعن الانحرافات الواضحة في مواقف الدول الرجعية ، واشتراكها في مخططات ضد قضية فلسطين وشعبها العربي . وكانت أهم المقترحات التي تضمنها مشروع منظمة التحرير الفلسطينية أن تبادر الحكومة الأردنية إلى إعلان القدس عاصمة للبلاد بأسرها ، كواجب قومي أسمى ، ومن جعلتها فلسطين المحتلة . باعتبار الأردن هي فلسطين ، وأن فلسطين هي الأردن . وأن تنتقل الوزارات ومؤسسات الدولة الرئيسية إلى مدينة القدس <sup>(٢)</sup> . إن هذا المشروع إنما جاء ليؤكد انتماء الأردن القومي وحرصه على فلسطين وشعبها ، لذا وافقت اللجنة السياسية للجامعة العربية في اجتماعها المؤرخ في الحادي عشر من أيلول ١٩٦٦ ، على المشروع الذي تقدمت بها منظمة التحرير الفلسطينية . بعد إدخال بعض التعديلات . إلا أن وفد الأردن قد اعترض على الاقتراح الخاص بإعلان القدس عاصمة عربية ، ونقل أجهزة الحكومة الأردنية والقيادة العربية الموحدة ، فضلاً عن موضوع دعم الجبهة الأردنية بقوات عربية مشتركة <sup>(٣)</sup> .

وقال ناطق بلسان الجامعة العربية أن الأردن عارض الاقتراح في اللجنة السياسية للمجلس على أساس أنه تدخل في شؤونه الداخلية . وفي تعقيب آخر من مسؤول أردني رفيع المستوى إلى جريدة (عمان المساء) بتاريخ (٢٦) أيلول ١٩٦٦ ، "إن المقترحات التي قدمت من منظمة التحرير الفلسطينية والتي دعت إلى نقل العاصمة الأردنية إلى القدس في الوقت الذي تخطط الحكومة الأردنية فيه لجعل المدينة المقدسة عاصمتها الروحية ، إنها دعوة مشبوهة ولا يقصد منها مصلحة المدينة المقدسة بل أن مثل هذه الدعوة في هذا الوقت بالذات لا يقصد منها إلا إعطاء مبررات لإسرائيل لنقل عاصمتها

(١) ج. د. ع ، الجامعة العربية والتضامن العربي ، خطة عمل يقدمها الشقيري إلى وزراء الخارجية ، دراسة وثائقية ، (د.م ، ١٩٦٧) ، ص ٩ . وللمزيد من التفاصيل حول المشروع ومضمونه . ينظر : الفصل الأول من الأطروحة ، ص ٤٥-٤٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٠-١١ .

(٣) المصدر نفسه ، وفد الأردن يعترض على اقتراح إعلان القدس عاصمة الأردن ، ص ١٣ .



إلى القدس ومن جهة أخرى لتعطيل مشاريع العمران والسياحة التي تخططها الحكومة للمدينة المقدسة" (١) .

ومن المقترحات الأخرى التي أحالتها اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في اجتماعاتها يوم الحادي عشر من أيلول ١٩٦٦ إلى الحكومة الأردنية والقيادة العربية الموحدة ، اقتراحاً آخر قدمه الشقيري دعا فيه "إلى استخدام الوحدات العسكرية العراقية والمصرية والسورية على الحدود الأردنية الإسرائيلية لمساعدة القوات الأردنية" (٢) . نال هذا الاقتراح رضى الفريق أول علي عامر القائد العام للقيادة العربية الموحدة . الذي عقب عليه قائلاً : "إن ما تضمنه مشروع منظمة التحرير الفلسطينية ، بخصوص الوحدات العسكرية العربية واستخدامها داخل الحدود الأردنية ، لحماية الأردن من أية اعتداءات إسرائيلية على خطوط الهدنة ، هو بالفعل السلاح الأصلح في الوقت الراهن لغرض التصدي لهذه الاعتداءات ١٠٠٠" (٣) . إلا أن هذا المقترح فقد أهميته لعدم موافقة الحكومة الأردنية على استقبال القوات العراقية والسعودية ضمن القوات العربية المشتركة داخل الأردن ، والقيام بواجبها في التصدي للاعتداءات الصهيونية (٤) . فكان العدوان الصهيوني على قرية (السموع) في الأردن يوم (١٢) تشرين الثاني ١٩٦٦ ، قد ثار جدلاً كبيراً بين الدول العربية حول القيادة العربية الموحدة وفعاليتها (٥) .

وحقيقة الأمر ، أن الخلافات بين منظمة التحرير الفلسطينية من جهة وبين الحكومة الأردنية من جهة أخرى . كانت وراء رفض الأردن للمشروع الذي قدمه الشقيري باسم المنظمة إلى اجتماع اللجنة السياسية سابق الذكر . مما أفقد القيادة العربية الموحدة

---

(١) المصدر نفسه ، الأردن يرفض جعل القدس عاصمة له لأنه يرفض التدخل في شؤونه ، تصريح لمصدر سمي عن جامعة الدول العربية في القاهرة ، في أيلول ١٩٦٦ ، ص ٣٤ ؛ المصدر نفسه ، تصريح لمسؤول أردني رفيع المستوى إلى جريدة عمان المساء ، أيلول ١٩٦٦ ، ص ٣٤-٣٥ .

(٢) المصدر نفسه ، مقترحات يقدمها الشقيري إلى الحكومة الأردنية والقيادة العربية الموحدة ، (مستعجل) ، ص ٣٤ .

(٣) المصدر نفسه ، تصريح للفريق الأول علي عامر في القاهرة إلى وكالات الأنباء العربية في (١٦) أيلول ١٩٦٦ ، ص ٣٦ .

(٤) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦ ، ص ٨-٩ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٩-١٠ ؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦ ، وثيقة رقم (٢٤٧) ، ص ٥٥١-٥٥٤ .

ومجلس الدفاع العربي الأعلى تأثيرهما في مواجهة الاعتداءات الصهيونية على خطوط الهدنة .

ففي (١٠) كانون الأول ١٩٦٦ ، أدلى مصدر مسؤول أردني بتصريح حول موقف الأردن في اجتماعات مجلس الدفاع العربي الأعلى الطارئ . قال فيه : "إن القيادة لا تستطيع أن تنجح في مثل هذا الجو المفتعل الذي يسوده العداء" . وقد اتهم (المصدر) الذين سارعوا إلى نسف قواعد التضامن العربي والقيادة العربية الموحدة . واختتم (المصدر) تصريحه بمعارضة دخول قوات جيش التحرير الفلسطيني إلى الأردن ضمن القوات العربية المشتركة ، معتبراً أن هذه المسألة "قضية دعائية لا عسكرية ولا وطنية" ، وأنها ليست مطروحة من قبل القيادة العربية الموحدة ولا علاقة لها بالنواحي العسكرية المبحوثة في مجلس الدفاع (١) .

جاء هذا التصريح رداً على خطة عامة قدمها أحمد الشقيري ، رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة ، إلى مجلس الدفاع العربي الأعلى الطارئ ، والمنعقد في كانون الأول عام ١٩٦٦ . والتي تضمنت :

١- إن المنظمة تعد وطن المنظمة هو الأردن ، وأن تحرير فلسطين لا يتم إلا بالكفاح المسلح .

٢- إن المنظمة ستباشر مسؤولياتها القومية في الأردن أمام شعبها ووطنها . وفي مقدمة ذلك ستعمل المنظمة على تنظيم الشعب وتدريبه وتسليحه . وعلى الجملة إعدادة لمعركة التحرير . فإن لم تستطع ذلك جهاراً فوق الأرض فستفعله تحت الأرض .

٣- إن جيش التحرير الفلسطيني هو القوة الضاربة في معركة التحرير ، ولن تستطيع قوة مهما كانت أن تحول بينه وبين شعبه ووطنه (٢) .

وفي (٢٧) كانون الأول ١٩٦٦ ، طرأ تطور كبير على صعيد قيادة المنظمة عندما أعلن الشقيري حل اللجنة التنفيذية وإعادة تشكيلها (شكلاً ثورياً) عن طريق إنشاء مجلس ثورة يأخذ على عاتقه إعداد الشعب لخوض معركة التحرير (٣) . وقد ذكرت صحيفة

(١) المصدر نفسه ، وثيقة رقم (٢٩١) ، ص ٦٥٨-٦٦١ .

(٢) المصدر نفسه ، وثيقة رقم (٢٩٢) ، ص ٦٦٢ .

(٣) لم يتضمن بيان تشكيل مجلس الثورة أسماء أعضاء المجلس . بل أن رئيس المنظمة قال أنه : "لن يعلن الأسماء" ، كذلك لن يذاع عن أعمال المجلس وقراراته إلا ما تقرضه المصلحة العامة وفي أضيق الحدود . كما جاء في البيان أن أعضاء المجلس سيكونون من الأردن وخارج الأردن ،

(المحرر) البيروتية التي أوردت النبأ أن "هذا التبديل الجوهرى قد جاء لحمل النضال الفلسطيني إلى مرحلته الجديدة بعد التطورات الخطيرة التي حدثت في الأردن بصورة خاصة". وأضافت الصحيفة أن هذا التبديل هو "عملية تتبنى بصورة فعالة خطر العمل الفدائي أساساً للنضال في المرحلة الجديدة" (١).

وقد قال رئيس المنظمة في بيانه الذي أعلن فيه تشكيل مجلس الثورة أنه تنفيذاً للقرار الخامس للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في شهر أيار ١٩٦٦ في غزة الذي يدعو إلى الانتقال من مرحلة الاستعداد إلى مرحلة التهيئة الفعلية ضمن الاستراتيجية العربية الثورية . . . وبعد أن تأكد من جديد . . . أن الأردن لا يوافق على دخول القوات العراقية والسعودية وعدم أخذه بمشروع منظمة التحرير الفلسطينية دعماً للجيش الأردني" ، فإن "منظمة التحرير قد بادرت بنفسها إلى الارتفاع لمستوى المسؤولية وقررت أن تعهد إلى رئيس المنظمة أن يعيد تأليف اللجنة التنفيذية بما يشكل مواجهة المرحلة الخطيرة الراهنة" (٢).

ازدادت شقة الخلاف بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين الحكومة الأردنية على أثر تلك التطورات . وخصوصاً بعد تبني المنظمة العمل الفدائي المنظم داخل الأردن . الأمر الذي عدته الحكومة منافياً للقانون الأردني ، وتجاوزاً واضحاً من منظمة التحرير ، كونه سيعرض الأردن إلى خطر ازدياد الاعتداءات الصهيونية للرد على مثل هذه الأعمال الفدائية التي ازدادت خلال هذا العام .

في (٢) كانون الثاني ١٩٦٧ ، أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية مسؤوليتها عن سلسلة انفجارات وقعت في مدينة القدس . وقد قامت السلطات الأردنية باعتقال عدد من

---

ويراعى في اختيارهم أن يمثلوا الثورة النضالية . ينظر : الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦ ، ص ٩٢ .

(١) قصد من التطورات الخطيرة التي حدثت في الأردن هو ازدياد الاعتداءات الصهيونية على خطوط الهدنة مع الأردن من جهة ، وعدم استعداد الجيش الأردني من التصدي لهذه الاعتداءات بمفرده دون مساندة القوات العربية المشتركة من جهة أخرى . ينظر : جريدة (الأنباء) ، بيروت ، العدد (٧٥٢) ، في (١) كانون الثاني ١٩٦٧ . وحول تبني المنظمة العمل الفدائي أساساً للنضال في المرحلة الجديدة . ينظر : حركة التحرير الوطني الفلسطيني ، العاصفة (وثائق عسكرية) ، ج ١ ، (د.م. ، ١٩٦٨) ، ص ٧٤-١١٧ .

(٢) جريدة (الأنباء) ، بيروت ، العدد (٧٥٣) ، في (٢) كانون الثاني ١٩٦٧ .



المسؤولين في المنظمة في (٤) كانون الثاني أشر تتابع الانفجارات . كما قامت هذه السلطات في اليوم التالي بختم مكتب المنظمة في القدس بالشمع الأحمر <sup>(١)</sup> .

قال الشقيري للمبعوث الذي أرسلته الحكومة الأردنية في (٦) كانون الثاني ١٩٦٧ : "إنني لن أوقف الحملة إلا إذا استجاب المسؤولون الأردنيون لمطالب الشعب الفلسطيني في تسليح القرى الأمامية والسماح لجيش التحرير الفلسطيني بدخول الأردن" <sup>(٢)</sup> . وفي (١٢) كانون الثاني من العام نفسه ، بمناسبة عيد الفطر ، وجه الشقيري رسالة إلى الشعب والجيش في الأردن ، اتهم فيها الملك حسين بأنه "يضرِبُ الفدائيين من أبطال فلسطين ٠٠٠ ويزج بهم في غياهب السجون" . وقال أن موقف عمان في اجتماع القيادة العربية الموحدة ، الذي عقد في أواخر العام الماضي ، "كان طعنة للجيش الأردني وللشعب ، وأن الملك رفض مطالب المنظمة بتسليح القرى الأمامية وتدريب الشعب" <sup>(٣)</sup> .

واصلت الحكومة الأردنية مقاومتها للفدائيين الفلسطينيين ، متجاهلة بذلك تفسيرات منظمة التحرير الفلسطينية عن أسباب الأعمال الفدائية ، وتصريحات الشقيري الذي نبه من خلالها الحكومة المذكورة من مغبة الاستمرار في مقاومة تلك الأعمال <sup>(٤)</sup> . وفي (٢٦) كانون الثاني ١٩٦٧ ، قدمت الحكومة الأردنية مذكرة إلى جامعة الدول العربية أعلنت من خلالها سحب اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية . موضحة سبب ذلك ، إلى خطورة الأعمال الفدائية التي تقوم بها المنظمة عبر الأراضي الأردنية في داخل فلسطين ضد

(١) المصدر نفسه ، العدد (٧٥٤) ، في (٣) كانون الثاني ١٩٦٧ .

(٢) المصدر نفسه ، العدد (٧٥٩) ، في (٧) كانون الثاني ١٩٦٧ .

(٣) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧ ، وثيقة رقم (٥) ، ص ٦-٩ .

(٤) حاولت مجموعة من الفدائيين اجتياز منطقة الخليل فواجهتها قوة من الجيش الأردني وفتحت عليها نيران غزيرة متجاهلة إفصاح الفدائيين عن هويتهم ومهمتهم . ينظر : جريدة (الحرية) ، بيروت ،

العدد (٣٤٦) ، في (٢٢) كانون الثاني ١٩٦٧ .



قوات الاحتلال . والذي يعرض الأردن بطبيعة الحال إلى الكثير من الأخطار والتهديدات والاعتداءات الصهيونية <sup>(١)</sup> .

في (١١) شباط ١٩٦٧ ، قدمت منظمة التحرير الفلسطينية مذكرة إلى جامعة الدول العربية ، رداً على المذكرة التي كانت حكومة الأردن قد قدمتها حول سحب اعترافها بالمنظمة . جاء في مذكرة المنظمة : "إن موقف الحكومة الأردنية لا يعطل تحرير فلسطين فحسب ، بل يضمن الظروف الملائمة والمناخ الصالح لبقاء إسرائيل وضمان سلامتها وأمنها" <sup>(٢)</sup> .

اتخذت الحكومة الأردنية موقفاً أكثر تشدداً تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ، انعكس تأثيره على أعمال مجلس الدفاع العربي الأعلى الذي كان من المقرر عقده في آذار ١٩٦٧ <sup>(٣)</sup> . إذ أعلن الأردن مقاطعته للمجلس في حال انعقاده ، جاء ذلك في رسالة موجهة من الملك حسين إلى الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية في (١٨) شباط ١٩٦٧ ، أوضح من خلالها أن حكومة الأردن "ترى أن كل اجتماع فرعي في إطار المؤسسات التي انبثقت عن القمة لبحث أمور مصيرية خطيرة كالأمر التي بحثت في مجلس الدفاع العربي المشترك السابق ، لا جدوى له ولا فائدة . . . ولا يستطيع الأردن أن يفهم كيف يمكن عقد اجتماعات مشتركة لبحث التخطيط العربي والعمل العسكري لمعركة التحرير ، حينما تؤول هذه الاجتماعات إلى التراشق بالاتهامات وإثارة المطاعن والشكوك . . . " ، وأضاف قائلاً : "إن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية السيد أحمد الشقيري قد انحرف عن خطة العمل الموحد والالتزام بمقررات القمة ، وإلى جر المنظمة لتكون طرفاً في الخلافات العربية ، بل في الخلافات الدولية . هذا بالإضافة إلى موقفه الصريح من إثارة الفتنة في هذا البلد المرابط ، والتحريض على الثورة ، وتقويض الكيان

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، مذكرة وزارة خارجية الأردن إلى جامعة الدول العربية ، الموضوع : سحب اعتراف الأردن بمنظمة التحرير الفلسطينية ، (مستعجل) ، الرقم (٨/١/٥/ج٤) ، في (٢٦) كانون الثاني ١٩٦٧ ، ص ١١٧ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، مذكرة منظمة التحرير الفلسطينية إلى جامعة الدول العربية . الموضوع : رد المنظمة على مذكرة الخارجية الأردنية ، (مستعجل) ، الرقم (٨/٦/١/ج٥) ، في (١١) شباط ١٩٦٧ ، ص ١١٨ .

(٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧ ، ص ٦ .



الأردني ٠٠٠ وأنه يعمل منفرداً على الوجه الذي يحلو له ، فأية فائدة يمكن تحقيقها من أي اجتماع مع المذكور ٠٠٠" (١) .

في (١١) آذار ١٩٦٧ ، عقد مجلس الدفاع العربي الأعلى ، اجتماعات دورته العادية العاشرة ، وقد حضر الاجتماع وفود الدول العربية الأعضاء وأحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، باستثناء الأردن . وفي هذا الاجتماع تحدث أحمد الشقيري قائلاً : "إن الموقف الذي اتخذته الأردن من القيادة العربية الموحدة لا يرجع إلى أسباب مالية وإنما هو نابع من السياسة العامة لملك الأردن" . مؤكداً في الوقت نفسه الموقف المعارض لملك الأردن من الأعمال الفدائية التي يقوم بها الجناح العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ولعدم رغبة الملك من تبني أية قرارات تأتي بالصالح العام إلى المنظمة والنضال الفلسطيني (٢) .

استمرت جلسات مجلس الدفاع العربي الأعلى حتى (١٤) آذار ، ففي جلسة (١٣) آذار ، تقدمت مصر بمشروع قرار طلبت فيه تجميد المساعدات المالية عن أية دولة لا تنفذ قرارات المجلس (٣) . وفي جلسة يوم (١٤) آذار عقد مجلس الدفاع جلسته الختامية والتي أقر فيها المشروع المصري ، مع تأكيد المجلس ضمن قراراته السرية التي اتخذها ضرورة قيام القيادة العربية الموحدة بوضع خطة لتحرير فلسطين تسقط من حسابها الأردن والسعودية . جاء ذلك نتيجة مقترح قدمه أحمد الشقيري إلى مجلس الدفاع العربي الأعلى (٤) .

وفي (١٩) آذار ١٩٦٧ ، أوردت صحيفة (الحياة) البيروتية تصريحاً لـ(مدحت جمعة) رئيس الوفد الأردني في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية ، علق فيه على قرارات مجلس الدفاع التي أوردتها الصحف العربية ، جاء فيه : "إن المخصصات التي ذكر أنها ستوزع على بعض الدول العربية لن تدفع لأنها غير موجودة في الأساس" .

(١) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧ ، وثيقة رقم (١٧) ، ص ٣٣-٣٤ .

(2) Resolution Adopted by the Arab League Council at its Forty Seventh Ordinary Meeting, Document No. 250, Op. Cit.; P. 7.

(٣) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ(٤٧) لمجلس جامعة الدول العربية للمدة من (١٤-١٨) آذار ١٩٦٧ ، الرقم (ق ٢٢٨٩/٤٧/ج ٣) ، في (١٨) آذار ١٩٦٧ ، ص ٧٣-٧٤ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٧٤-٧٦ .

كما وقال أن : "الأردن هو نقطة الأساس في أية معركة أو خطة لتحرير فلسطين . . . وأن أية معركة لتحرير فلسطين من العدو . . . يكون الجيش العربي الأردني بعيداً عنها سوف لا يكتب لها النصر . فهو أقوى الجيوش العربية بعد إبعاد القوة الضاربة في الجيش المصري إلى اليمن" (١) .

وقد علق الملك حسين على غياب الأردن عن اجتماعات مجلس الدفاع العربي الأعلى ، في خطاب أذاعه بالراديو في (٢٠) آذار ١٩٦٧ ، بأن الأردن "يرى أن أي اجتماع على غير مستوى القمة غير ذي جدوى وغير ذي موضوع" (٢) . كما وأن وزير خارجية الأردن (عبد الله صلاح) ، أوضح في تصريح له في (١١) نيسان من العام نفسه ، عن أسفه "لوقوع مجلس الدفاع العربي الأعلى تحت تأثير بعض الجهات العربية مما دفعه إلى اتخاذ قرار حرمان الأردن من المبالغ المخصصة له في مؤتمرات القمة العربية ، على الرغم من أن الأردن نفذ جميع التزاماته العسكرية" ، مشيراً في تصريحه هذا إلى الدور الذي لعبه أحمد الشقيري إلى جانب مصر ، والذي كان من أهم نتائجه ، هي تلك القرارات (٣) .

وصلت قضية العمل الفدائي الفلسطيني ، ضد العدو الصهيوني في الأرض المحتلة إلى الأمم المتحدة ، لا سيما بعدما وجهت السلطات الصهيونية أكثر من تحذير إلى هذه المنظمة العالمية وإلى مجلس الأمن ، بأنها سوف ترد على عمليات الفدائيين العرب بعمل مسلح ضد الدول العربية التي ينطلق منها الفدائيون . ولقد حملت وكالات الأنباء تصريحاً غريباً للأمين العام للأمم المتحدة (يوثانت) شجب فيه ازدياد حوادث الفدائيين على مقربة من خطوط الهدنة اللبنانية والسورية والأردنية (٤) .

كان للتهديدات والتحذيرات الصهيونية من جهة ، ولموقف الأمين العام للأمم المتحدة من الأعمال الفدائية ، من جهة أخرى ، الأثر السلبي في ازدياد درجة التوتر والخلاف بين

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧ ، ص ٩ .

(٢) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧ ، وثيقة رقم (٦٧) ، ص ١٠٦ .

(٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧ ، ص ١٠ .

(٤) جريدة (الحرية) ، بيروت ، العدد (٣٦٢) ، في (١٥) أيار ١٩٦٧ .

منظمة التحرير الفلسطينية وبين الحكومة الأردنية . كون الملك حسين قد أوضح في أكثر من مناسبة خطورة الأعمال الفدائية على أمن وسيادة واستقلال الأردن<sup>(١)</sup> .

لقد وقفت الجامعة العربية موقفاً معارضاً للعمل الفدائي ، وشنت القيادة العربية الموحدة حملة ضد الجناح العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية (جيش التحرير الفلسطيني) وحركة فتح ، بتأثير القيادة الأردنية ومن ساندتها من الدول العربية الأعضاء كتونس والجزائر والسعودية ، كونهما وجدتا خطورة كبيرة تهدد القضية الفلسطينية من جراء العمل الفدائي . ووقوفهما إلى جانب الأردن في توجيه سلسلة من الاتهامات إلى منظمة التحرير الفلسطينية فضلاً عن منظمات فلسطينية أخرى أيدت وساندت الأعمال الفدائية التي نُفذَ منها العشرات والتي لم تكن هي التي حسمت التنافس والخلاف بين المنظمة والحكومة الأردنية ، لأن هزيمة الأنظمة العربية الرسمية في عدوان حزيران ١٩٦٧ هي التي أدت إلى إضعاف نفوذ المراكز والقيادات العربية وبالتالي تراجع التفكير السياسي القومي الرافض للأعمال الفدائية ، وبروز سيادة منظمة التحرير وفتح والفصائل الفدائية بمثابة الكيان السياسي والمعنوي للفلسطينيين<sup>(٢)</sup> .

---

(١) المصدر نفسه ، العددان (٣٦٣) و(٣٦٤) ، في (١٦) و(١٧) أيار ١٩٦٧ ؛ غسان العطية وآخرون ، المقاومة الفلسطينية الواقع والتوقعات ، كتاب خاص صادر عن مجلة (دراسات عربية) ، ط ١ ، (دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧١) ، ص ١٥٢ ؛

New Conference Statements by the Head of the Palestine Liberation Organization Ash – Shuqayri, Amman, June 1, 1967, Document No. 334; P.P.570-571.

(٢) وصلت الأعمال الفدائية والعسكرية التي قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية والجناح العسكري لها (جيش التحرير الفلسطيني) ، ذروتها خلال عدوان ١٩٦٧ وما بعده . ينظر : حركة التحرير الوطني الفلسطيني ، المصدر السابق ، ص ٨٤-١١٨ ؛ علي فياض ، المصدر السابق ، ص ٧٢ ؛ عبد الإله بلقزيز ، أزمة منظمة التحرير الفلسطينية والعوامل البنيوية والأوضاع الراهنة ، مجلة (المستقبل العربي) ، العدد (١١٢) ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨) ، ص ٢٤-٢٥ ؛ جبهة التحرير العربية ، الطريق القومي لتحرير فلسطين ، ط ١ ، (دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٠) ، ص ٣٢-٣٣ ؛ منير شفيق ، الثورة الفلسطينية بين النقد والتحطيم ، ط ٢ ، (دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٨) ، ص ١٧٥ .



## \* العلاقات الفلسطينية - الأردنية بعد عدوان ١٩٦٧

في هذه المرحلة - كما أشرنا في الفصول السابقة - حدث تحول كبير في الساحة العربية ، الذي مثلته الجامعة العربية ، تجلى بالانتقال من شعارات الحرب ، ومعركة التحرير واستعادة الوطن السليب ، إلى شعار إزالة آثار العدوان ، واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني .

إذ مضت منظمة التحرير الفلسطينية يقودها أحمد الشقيري عازمة على شق طريقها وسط الصعاب عبر الاجتماعات التي عقدت في نطاق جامعة الدول العربية . وفرض الشقيري وجود المنظمة في هذه الاجتماعات على الرغم من معارضة بعض الدول العربية وفي مقدمتها الأردن . وأكد أن مشاركتها في هذه الاجتماعات هو حق لها ، فقال في اجتماع وزراء الخارجية العرب في الخرطوم في الأول من آب عام ١٩٦٧ تمهيداً لعقد مؤتمر القمة : "إن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، الذي هو أنا بلحمي ودمي ، ليس فضولياً في هذا الاجتماع" ، وأوضح في الاجتماع أن الشعب الفلسطيني فريق



أصيل ، فحضوره حق لا منحة ، وتساءل : "إذا كان اجتماعكم من أجل إزالة آثار العدوان فإن العدوان واقع على بلدنا وشعبنا ، فلا بد من حضوري ومشاركتي ٠٠٠ فهل اجتمعتم لإزالة آثار العدوان أم لإزالة منظمة التحرير ؟!"<sup>(١)</sup> . جاء تأكيد الشقيري هذا محاولات جرت داخل جامعة الدول العربية الهدف منها هو حرمان الشقيري ممثلاً عن منظمة التحرير من حضور مؤتمر وزراء الخارجية العرب ومؤتمر القمة . كانت هذه المحاولات يتم تغذيتها من قبل الأردن<sup>(٢)</sup> .

يكون الشقيري بكلمته التي ألقاها في مؤتمر وزراء الخارجية ، قد فرض وجوده بوصفه رئيساً للمنظمة من جهة ، وإثبات كيان الشعب الفلسطيني من جهة أخرى<sup>(٣)</sup> . عقد مؤتمر القمة العربي الرابع في الخرطوم في (٢٩) آب ١٩٦٧ ، تكلم فيه الشقيري مدافعاً عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وعن حق المنظمة في تمثيل الشعب الفلسطيني ، وأكد بقوة "إن منظمة التحرير هي وحدها التي تمثل الشعب الفلسطيني ، وتتحدث بلسانه ، ولا يملك أحد غير الشعب الفلسطيني الحق في أن يوافق على أي حل للقضية الفلسطينية"<sup>(٤)</sup> . أظهر الشقيري بكلامه هذا حرصه الكبير على إبراز الكيان الفلسطيني بقوة في هذا المؤتمر . إلا أن حرصه هذا لم يكن ليتماشى مع الضعف الذي انتاب مؤتمر الخرطوم ، والذي دفعه إلى الانسحاب منه<sup>(٥)</sup> .

ففي تصريح للشقيري فسر من خلاله سبب انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية من مؤتمر الخرطوم ، جاء فيه : "ومن الأمور التي حفزتنا على الانسحاب أننا طلبنا أن يوضع في صلب القرارات تأكيد قرارات بأن لا تتفرد أي دولة عربية في قبول أي حل سياسي لقضية فلسطين وحينما رفض الاقتراح لم يكن أمامنا إلا الخروج من المؤتمر

(١) خيرية قاسمية ، أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً ورائداً عربياً ، (لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيري ، الكويت ، ١٩٨٧) ، ص ٢٩٢ .

(٢) جريدة (الثورة العربية) ، بغداد ، العدد (٩٦٥) ، في (٢١) آب ١٩٦٧ .

(٣) خيرية قاسمية ، أحمد الشقيري ، ص ٢٩٢ .

(٤) ق/ق - المكتب الثقافي ، مؤتمر القمة العربي الرابع ، ص ١-٣ .

(٥) خيرية قاسمية ، أحمد الشقيري ، ص ٣٩٦ ؛ وزارة الدفاع الوطني ، المصدر السابق ، ص ٢٩٩ .



لأن منظمة التحرير تحمل على عاتقها أمانة تاريخية مقدسة لا نستطيع التفريط فيها" (١) .

إلا أنه من الممكن القول أن حجم التنازلات التي شهدتها مؤتمر الخرطوم ، وأهمها هو استئناف ضخ النفط ، تلك التنازلات التي جاءت على حساب القضية الفلسطينية ، هو السبب الحقيقي إلى جانب السبب المذكور آنفاً وراء انسحاب منظمة التحرير من هذا المؤتمر . فضلاً عن إيمان الشقيري المطلق بعدم جدوى الحلول الدبلوماسية التي تطرح عبر اجتماعات مجلس الجامعة والدفاع العربي المشترك ، ومؤتمرات القمة العربية . وقد يكون رأي الشقيري هذا هو السبب الحقيقي وراء رفض بعض الدول العربية كالأردن ومصر والسعودية لشخصه . وظهور مثل ذلك الرفض بين أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية أنفسهم .

وعن رأي الحكومة الأردنية من القيادة العربية المشتركة . ففي حديث للملك حسين لوكالة الأنباء الأردنية في (١٤) أيلول ١٩٦٧ ، تحدث عن سبل تنظيم الوضع العسكري العربي برمته ، منها "اجتماع مجلس الدفاع العربي لإعادة إشراك القيادة العربية الموحدة وسيطرتها على المجهودات العربية العسكرية بعد دراسة إمكانيات وسبل تقويتها بما يكفل مواجهة الأوضاع الجديدة بسائر متطلباتها" (٢) .

ولهذا الغرض قدمت الحكومة الأردنية إلى جامعة الدول العربية مجموعة من المقترحات في مذكرة رسمية بتاريخ (١١) تشرين الأول عام ١٩٦٧ . تلك المقترحات التي أكدت ضرورة تنسيق العمل العسكري العربي لمواجهة الأخطار المحدقة بالدول العربية المحيطة بفلسطين ، والعمل على إحياء القيادة العربية لتمكينها من القيام بمسؤولياتها (٣) . في الوقت نفسه ، طالبت الجماهير العربية الفلسطينية في حملة مركزة وشديدة بإجراء تغييرات في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية واختيار مجلس وطني جديد ثم لجنة تنفيذية

---

(١) جاء هذا التصريح للشقيري إلى جريدة الجمهورية في بغداد بتاريخ (١٩) تشرين الأول ١٩٦٧ . ينظر : الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧ ، وثيقة رقم (٦٥٠) ، ص ٩١٧ .

(٢) المصدر نفسه ، وثيقة رقم (٤٩١) ، ص ٦٧٥-٦٧٧ .

(٣) أحييت المذكرة الأردنية إلى اللجنة الخاصة التي تم تشكيلها من أعضاء دول الجامعة ، وتمت المصادقة عليها بعد دراستها من مجلس الجامعة في جلسته بتاريخ (٦) كانون الثاني ١٩٦٨ . ينظر : جريدة (المنار) ، بيروت ، العدد (٣٨٧٣/١٣٨) ، في (١١) تشرين الأول ١٩٦٧ ؛ جريدة (المواطن) ، بغداد ، العدد (٦٠) ، في (١٢) شباط ١٩٦٨ .

جديدة تتناسب مع متطلبات ما بعد الهزيمة التي لحقت بالعرب أثر عدوان حزيران ١٩٦٧ ، والعمل على تحرير الوطن والإنسان العربي . وكانت التنظيمات والتجمعات الفلسطينية من أكثر المطالبين وبحزم بهذا التغيير الذي لم يستجب له رئيس المنظمة أحمد الشقيري . مما اضطره بسبب الضغط الذي تعرض له إلى تقديم استقالته في (٢٤) كانون الأول ١٩٦٧ . ليمارس مهامه من بعده نائبه يحيى حموده (١) .

رفعت منظمة التحرير الفلسطينية مذكرة بخصوص استقالة الشقيري من رئاسة المنظمة واختيار يحيى حموده ليتولى مهام المنظمة . إلى مجلس جامعة الدول العربية ، الذي انعقد بتاريخ (٦) كانون الثاني ١٩٦٨ . وفي أثناء مناقشة المجلس للمذكرة أظهر الوفد الأردني اعتراضه على تولي يحيى حموده مهام رئاسة اللجنة التنفيذية المؤقتة ، في حين أيدت الوفود العربية المشاركة ما جاء في المذكرة وفي الشخصية الجديدة التي ستتولى رئاسة المنظمة (٢) .

ويمكن تفسير السبب الحقيقي وراء الرفض الأردني هذا ، إلى خشية الأردن وحذره في أن يتولى رئاسة المنظمة شخص يؤيد وحدة الضفتين وسلامة الكيان الأردني بكامله . وهذا ما تضمنته كلمة رئيس الوفد الأردني (عادل الشمايلة) سفير الأردن في القاهرة والمندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية ، التي ألقاها في جلسة مجلس الجامعة الحادية عشرة بتاريخ (٨) كانون الثاني ١٩٦٨ (٣) .

وافق الأردن على ترشيح يحيى حموده رئيساً للجنة التنفيذية المؤقتة لمنظمة التحرير الفلسطينية وممثلاً عن الشعب الفلسطيني في جامعة الدول العربية . بعد أن قدم حموده التطمينات كافة إلى الوفد الأردني ، في كلمة ألقاها داخل مجلس الجامعة ، جاء فيها : "وبهذه المناسبة أود أن أؤكد التزام منظمة التحرير الفلسطينية ، بالميثاق القومي الفلسطيني وحرصها على العمل في سبيل تحقيق الوحدة الوطنية والتعبئة القومية في سبيل تحرير فلسطين . . . كما وتؤكد منظمة التحرير بأنها أداة للتحرير ، وليس من

(1) Fred J. Khouri, The Arab Israeli Dilema, Second Edition, (New York, 1976);

P.P. 356-359;

نجيب الأحمد ، المصدر السابق ، ص ٦٩٤ .

(2) F. J. Khouri, Op. Cit; P. 359.

(3) Ibid; P. 360.

أهدافها ممارسة الحكم في الضفة الغربية أو أي جزء من فلسطين ، وهي لا تؤمن بوحدة الضفتين فحسب وإنما تؤمن بوحدة الوطن العربي كله" (١) .

وفي جلسة مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ (٦) شباط ١٩٦٨ ، ناقشت الوفود العربية المشاركة موضوع دعم منظمة التحرير الفلسطينية ، والذي طرح من قبل الوفد السوري الذي كان برئاسة (بشير القطب) مدير إدارة الوطن العربي بوزارة الخارجية السورية . لكي تتمكن المنظمة من النهوض بواجباتها . نال هذا الموضوع تأييد المنظمة والوفود العربية المشاركة ، باستثناء الأردن . كون رئيس الوفد الأردني (عادل الشمايلة) ، قد أكد مراراً داخل مجلس الجامعة ، بأن دعم المنظمة جار ولا يوجد أي تقصير في هذا الموضوع . في حين أكد الوفد الليبي برئاسة (عبد السلام حسين) سفير ليبيا بالقاهرة والمندوب الدائم لدى الجامعة العربية ، عكس ما جاء على لسان الوفد الأردني . في أن منظمة التحرير الفلسطينية بحاجة اليوم أكثر من السابق إلى العون المادي والمعنوي نتيجة ما تواجهه المنظمة من تحديات كبيرة من قبل العدو الصهيوني . فاتفقت الوفود العربية المشاركة على مقترح تقدم به الوفد اللبناني في أن يتم دعم المنظمة من قبل دول الجامعة العربية من خلال تسديد ما بذمتها إلى ميزانية الجامعة وحسب حصصها من مبالغ مالية لغرض تمويل المنظمة والنهوض بواجباتها وتمثيل الشعب الفلسطيني أحسن تمثيل (٢) .

استمر الخلاف بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، حول جدوى العمل الفدائي الذي لم يكن الملك حسين في هذه المرحلة ليخفي عداؤه له ووقوفه في وجهه . فقد كان هذا العمل برأيه لا يزال غرضاً غير قادر على فرض إرادته . بل على العكس فإنه يعرض القضية القومية ، إلى المزيد من الأخطار ، وهي بطبيعة الحال لا تصب في خدمة الدول العربية المجاورة لفلسطين (٣) . إذ كانت إجراءات السلطات الصهيونية الانتقامية من جراء الأعمال الفدائية التي تبنتها منظمة التحرير الفلسطينية ، قد اتسمت بالقسوة والشدة

(١) أصبح يحيى حموده رئيساً للجنة التنفيذية المؤقتة الجديدة . ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي (٤٨) ، مضبطة الجلسة التاسعة والحادية عشرة ، (سري) ، ص ١٢٤-١٣٠ ؛ عز الدين علي الخيرو ، المصدر السابق ، ص ١٥١ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي (٤٩) ، مضبطة الجلسة الثالثة ، (سري) ، ص ١٩-٢٧ .

عصام الصالح ، المصدر السابق ، ص ٦٨ . (3) F. J. Khouri, Op. Cit.; P. 360;



والإرهاب ، ليس على الشعب العربي في فلسطين المحتلة وحسب ، وإنما على السكان العرب في المناطق التي تنطلق منها تلك الأعمال <sup>(١)</sup> .

غير أنه مع اشتداد أعمال المقاومة في الأراضي المحتلة وتوجهها نحو اتخاذ مرتكزات انطلاق لها . أدرك الملك حسين أن الأمر يكاد يفلت من يده ، فانتهاز فرصة قيام القوات الصهيونية بغارة على منطقة الأغوار في شباط ١٩٦٨ ، ليوجه من الراديو حملة عنيفة على المقاومة في لهجة تهديد واضحة : "إنني وأنا أتحمل مسؤولية قيادة بلدي وشعبي ٠٠٠ لن أقبل بأن يقدم أحد أعداء بلدي وأمتي ذريعة يتذرعون بها ٠٠٠ أو حجة يطلع بها أولئك الأعداء على العالم ليدفعوه إلى المزيد مما أوقعوه به من وهم وتضليل ٠٠٠ إن أية فئة تتجاهل هذا الموقف منا بعد اليوم وتتخذ لنفسها نهجاً غير نهجنا وتتعامى عن بابنا الذي كان وسيظل مفتوحاً لكل متطلع إلى المعركة بشوق وخلص هي ليست منا ولسنا منها ٠٠٠" <sup>(٢)</sup> .

كان الخطاب الذي ألقاه الملك حسين عبر الراديو ، تفوح منه رائحة تهديد ضرب العمل الفدائي . غير أن هذا التهديد لم يكتب له الوقت الكافي ليتخذ مداه ومفعوله ، فبعد شهر وبضعة أيام كانت معركة الكرامة ، أي في شهر آذار عام ١٩٦٨ ، التي غيرت في موازين القوى والتي كانت مطلع مرحلة جديدة في موقف النظام الأردني والملك حسين من المقاومة بصورة عامة ومنظمة التحرير الفلسطينية التي تبنت تلك المقاومة بصورة خاصة <sup>(٣)</sup> .

كان رد الفعل الأول الذي سببه الهجوم الصهيوني الكبير على الكرامة (وهي إحدى القرى الواقعة في الأردن) ذعراً تجلّى في برقية الملك حسين إلى الرؤساء والملوك العرب في يوم المعركة نفسها في (٢١) آذار ١٩٦٨ ، جاء فيها : "لئن أخذتم تسمعون عنا وليس منا بعد هذا اليوم فلأننا والله قد طالت ندائنا ٠٠٠" <sup>(٤)</sup> .

غير أن النصر الفدائي في هذه المعركة وما أحيط به هذا النصر من هالات مجد ، دفع الملك حسين ، إلى محاولة سرقة . ففي مؤتمر صحفي عقده بعد يومين من المعركة

(١) الحسين بن طلال ، مهنتي كملك ، (المكتبة العالمية ، بغداد ، ١٩٨٩) ، ص ٢١٣ .

(٢) جريدة (الأهرام) ، القاهرة ، العدد (٩٦٩٩) ، في (٣) نيسان ١٩٦٨ .

(٣) الحسين بن طلال ، المصدر السابق ، ص ٢١٣ .

(٤) جريدة (العمل) ، بيروت ، العدد (٦٧٥٥) ، في (٢) نيسان ١٩٦٨ .



قال : "كانت العمليات عمليات أردنية" <sup>(١)</sup> . غير أن الملك حسين كان يدرك جيداً حقيقة (معركة الكرامة) التي كانت نقطة تحول حتى في أسلوب تعامله مع حركة المقاومة . وقد بدأ هذا التحول في الأسلوب منذ الأيام القليلة التي أعقبت الكرامة <sup>(٢)</sup> .

إذ ازداد عدد الفدائيين شهراً بعد شهر في الأردن ولا سيما في المدن . وأصبحت عمان معقلاً لهم . وأصبحوا يتجولون في شوارع العاصمة وأسلحتهم في أيديهم يتحدثون السكان وأفراد الجيش الأردني . مما كان ذلك حافزاً لوقوع بضعة اشتباكات بين هؤلاء الفدائيين وبين قوات الجيش الأردني <sup>(٣)</sup> .

وخلال المدة من (١٠-١٧) تموز ١٩٦٨ ، انعقد في القاهرة ، المجلس الوطني الفلسطيني الرابع . إذ توصل أعضاء المجلس بعد نقاش طويل إلى صيغة قرارات أكدت على تعديل ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية بحيث تكون تجمعاً للقوى الفلسطينية في جبهة وطنية من أجل ثورة مسلحة تحرر الأرض . وقد نص الميثاق على : "إن الكفاح المسلح هو الطريق لتحرير فلسطين وأن العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية ، وهذا يقتضي تصعيده وشموله وحمايته ، وتعبئة كافة الطاقات الجماهيرية والعلمية الفلسطينية وإشراكها في الثورة المسلحة" <sup>(٤)</sup> .

كان اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني المذكور ، هو الأول بعد عدوان ١٩٦٧ الذي شاركت فيه منظمات المقاومة بصفاتها التنظيمية ، لأول مرة ، في أعمال المجلس ، والأمر الجدير بالملاحظة أن دوافع هذا الاشتراك لم تنطلق من البحث في مسألة الكيان وإنما المدخل الأساسي كان هو إيجاد أرض مشتركة للقاء منظمات المقاومة ، أو لما صار يعرف في الأدبيات الفلسطينية بـ(الوحدة الوطنية) . وقد أوضحت حركة فتح كونها إحدى المنظمات المشاركة في هذا الاجتماع ، هذا الأمر في بيان فسرت فيه موقفها من

(١) عصام الصالح ، المصدر السابق ، ص ٧٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٧٠ .

(٣) الحسين بن طلال ، المصدر السابق ، ص ٢١٤ .

(٤) كما وقد أعلن المجلس الوطني الفلسطيني رفضه لقرار مجلس الأمن ذو الرقم (٢٤٢) الصادر في (٢٢) تشرين الثاني ١٩٦٧ . كونه لم يعترف بحقوق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنهم واستقلال بلادهم . ومعاملة القضية الفلسطينية على أنها قضية لاجئين ، فضلاً عن عدم اعتراف القرار بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي عن الشعب الفلسطيني . ينظر : عز الدين علي الخيرو ، المصدر السابق ، ص ١٧١-١٧٢ ؛

Allan Gerson, Israel the west Bank and International Law, (London, 1978); P. 262.

منظمة التحرير الفلسطينية . ففي هذا البيان استعرضت فتح سبل تحقيق (الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني) كما استعرضت المحاولات الناجحة والفاشلة التي تمت في هذا الصدد ، وتنتقل إلى تجربة المجلس الوطني وتقول : "كان أماننا سبيلان لا ثالث لهما ، الأول : أن تعد منظمة التحرير الفلسطينية واحدة من التنظيمات القائمة ونطرح على أخوتنا في الطلائع وفي الجبهة الشعبية أن تقوم بيننا وبينهم وبين منظمة التحرير جبهة وطنية على أساس من التكافؤ والمساواة ضمن برنامج عمل وطني محدد ، والثاني : أن تعد منظمة التحرير إطاراً يجمع في داخله كافة التنظيمات الفلسطينية العاملة ٠٠٠ إلا أن القائمين ٠٠٠ تمسكوا بالميثاق الوطني الذي ينص على أنها جبهة وطنية للجميع ، وبناءً عليه قررت الحركة إيماناً منها بأن الوحدة الوطنية مطلب جماهيري ، قررت الاستجابة لنداء اللجنة التنفيذية والدخول إلى المجلس الوطني باعتباره أرضاً مشتركة" (١) .

لقد عدت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) ، أن منظمة التحرير الفلسطينية بحكم ميثاقها الوطني المعدل في المؤتمر الرابع مؤهلة لتكون إطاراً تلتقي داخله كل القوى الفلسطينية على أرض مشتركة . وهو بتعبير آخر ما يمكن عده تطوراً أساسياً حدث في البنية الداخلية لمنظمة التحرير الفلسطينية لتعطيها مفهوماً جديداً اكتسب فيها العمل الفدائي شرعيته ، وليكون أساس عمل المنظمة ، كما هو الحال في المنظمات الفلسطينية الأخرى ، التي كان لديها العمل الفدائي أساس نشاطها ، كحركة فتح . مما أدخل منظمة التحرير في خلاف وصراع طويل مع الحكومة الأردنية ، كونها اتخذت من الأردن أحد المنطلقات الأساسية للعمل الفدائي ضد قوات الاحتلال الصهيوني في الأراضي المحتلة .

ففي تشرين الأول ١٩٦٨ ، بلغ التوتر بين الجيش الأردني وفصائل المقاومة من منظمة التحرير الفلسطينية ذروته في الأردن . وكانت الاشتباكات والخطب وبلغات محطات الإذاعة كلها تحت وتحرض على الهيجان والفوران . ولقد وقع نتيجة تلك

(١) المنظمات المشاركة : حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) ، الجبهة الشعبية الديمقراطية ، جبهة التحرير العربية ، منظمة التحرير الفلسطينية . ينظر : غازي خورشيد ، دليل حركة المقاومة الفلسطينية ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧١) ، ص ٢٧ ؛ عصام سخيني ، الكيان الفلسطيني ، ص ٦٦ .

الاشتباكات ، العديد من القتلى بين صفوف الطرفين . الأمر الذي دفع الحكومة الأردنية إلى إعلان منع التجول داخل البلاد وخصوصاً العاصمة عمان <sup>(١)</sup> .

بعث الرئيس المصري عبد الناصر رسالة إلى الملوك والرؤساء العرب ، يبدي فيها ، قلقه من الأحداث الجارية في الأردن . وذلك بتاريخ (٧) تشرين الثاني ١٩٦٨ . طالباً من الدول العربية الأعضاء في الجامعة ضرورة العمل لوقف المواجهات الدامية بين فصائل المقاومة وبين قوات الجيش الأردني <sup>(٢)</sup> .

أدلى عبد الخالق حسونه ، الأمين العام لجامعة الدول العربية ، في القاهرة بتاريخ (١٥) تشرين الثاني ١٩٦٨ ، بتصريح ، أعلن من خلاله عن "اهتمام جامعة الدول العربية بالأحداث الجارية في الأردن" ، معلناً في الوقت نفسه ، عن وجود مساعٍ عربية مشتركة لدول الجامعة ، لإنهاء المواجهات في الأردن ، من خلال وضع صيغة اتفاق بين الطرفين المتصارعين <sup>(٣)</sup> .

وفي تصريح لمتحدث باسم منظمة التحرير الفلسطينية ، وهو الدكتور أسامة النقيب ، رئيس دائرة الإعلام وعضو اللجنة التنفيذية العليا لمنظمة التحرير ، إلى مندوب صحيفة (الثورة) في (١٦) تشرين الثاني ١٩٦٨ ، حدد فيه موقف المنظمات الفدائية ، بتصريح جاء فيه : "تجري الآن اجتماعات مستمرة بين حكومة الأردن والمنظمات للمساعدة على حصر جميع الخلافات ولا يوجد بيننا من يقف موقف المعارض ضد حفظ الأمن والنظام والإجراءات العادية التي تتخذها الحكومة الأردنية ٠٠٠" وأضاف قائلاً أن : "دول الجامعة العربية وما تبذلها من مساعٍ هو عامل مساعد لإنهاء أي خلاف بين فصائل المقاومة والحكومة الأردنية" <sup>(٤)</sup> .

جاء ذات التأكيد الذي صدر من (أسامة النقيب) لمندوب صحيفة (الثورة) ، على لسان ياسر عرفات في مقابلة أجرتها معه صحيفة (الثورة) في (٢٠) تشرين الثاني ١٩٦٨ ، والناطق بلسان حركة التحرير الفلسطيني (فتح) ، حيث أعلن قائلاً : "رفض أي حل قد

---

(1) News Conference Statement and Remarks by the Jordanian King Hussein on the Clashes between Security Forces and a Commando Group, Amman, November 6, 1968, Document No. 403; P. 462; الحسين بن طلال ، المصدر السابق ، ص ٢١٤ .

(٢) جريدة (الثورة) ، بغداد ، العدد (٧٢) ، في (٧) تشرين الثاني ١٩٦٨ .

(٣) المصدر نفسه ، العدد (٧٩) ، في (١٦) تشرين الثاني ١٩٦٨ .

(٤) المصدر نفسه ، العدد (٨٠) ، في (١٧) تشرين الثاني ١٩٦٨ .



يفرض على فصائل المقاومة في الأردن" ، كما وأعلن عن "تفأوله لما سوف تنجزه جامعة الدول العربية في هذا المجال" (١) .

بعد وساطة عربية وتدخل مباشر من جامعة الدول العربية ، عبر مساع بذلها عبد الخالق حسونه الأمين العام لجامعة الدول العربية ، في الأردن ، تم إنهاء الخلاف بين فصائل المقاومة والحكومة الأردنية ، في أواخر تشرين الثاني عام ١٩٦٨ ، بتعهد الطرفين على ضرورة حفظ الأمن والاستقرار داخل الأردن ، وتنظيم العمل الفدائي بالشكل الذي لا يعرض البلد إلى خطر التهديد الصهيوني (٢) .

لم تكن المواجهات التي حدثت بين فصائل المقاومة وقوات الجيش الأردني في تشرين الأول ١٩٦٨ ، هي الأخيرة من نوعها . ولم تكن الوساطة العربية والتدخل المباشر من جامعة الدول العربية ، عن طريق أمينها العام ، قادرة على إطفاء فتيل الخلاف بين الطرفين ، ليكتب لها الاستمرار ولمدة ليست بالقصيرة .

في مطلع العام ١٩٦٩ ، ابتدأت المقاومة الفلسطينية تثبت كفاءتها العسكرية ومقدرتها على توجيه ضربات قاسية إلى العدو الصهيوني . رافضة أية حلول قد تطرح على مائدة المناقشة وليس فيها اعتراف واضح وصريح بحقوق الشعب الفلسطيني في العيش بسلام وحرية في بلدهم الأم (فلسطين) . خصوصاً ما تضمنه القرار رقم (٢٤٢) لعام ١٩٦٧ من إهدار واضح لتلك الحقوق . جاء ذلك في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الخامس للمدة من (١-٤) شباط ١٩٦٩ بمدينة القاهرة . معلناً في الوقت نفسه التزامه الكامل بحق الشعب الفلسطيني بكامل حقوقه وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره على كامل أرضه ، وحقه بعد التحرير . وقد توج اجتماع المجلس الوطني هذا أعماله بانتخاب ياسر عرفات رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بعد أن أعلن يحيى حموده حل اللجنة التنفيذية المؤقتة (٣) .

(١) المصدر نفسه ، العدد (٨٤) ، في (٢١) تشرين الثاني ١٩٦٨ .

(٢) المصدر نفسه ، العدد (٩٢) ، في (٢٩) تشرين الثاني ١٩٦٨ .

(٣) تكونت اللجنة التنفيذية الجديدة من (١١) عضواً : ياسر عرفات رئيساً ، وعضوية فاروق القدومي ، خالد الحسن ، كمال ناصر ، إبراهيم بكر ، حامد أبو ستة ، ياسر عمرو ، محمد النجار ، يوسف البرجي ، أحمد الشهابي ، عبد المجيد شومان . ينظر : ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية ، في دور انعقاده العادي (١٥)

وفي مذكرة وجهت من منظمة التحرير الفلسطينية إلى مجلس جامعة الدول العربية ، بمناسبة انعقاد دورته العادية للمدة من (١٠-١٦) آذار ١٩٦٩ . أعلنت فيها المجلس عن اختيار ياسر عرفات رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وممثلاً عن الشعب الفلسطيني في مجلس الجامعة <sup>(١)</sup> . فضلاً عن توضيح أسباب رفض المنظمة لقرار مجلس الأمن الصادر في (٢٢) تشرين الثاني ١٩٦٧ والذي حمل الرقم (٢٤٢) ، وهي :

١- يقضي القرار بإقامة حدود آمنة ومتفق عليها مع (إسرائيل) ويترتب على ذلك الأمور الآتية :

- أ- تسليم الدول العربية المعنية بقيادة دولة (إسرائيل) على أرض فلسطين ، وفي هذا تجاوز من الدول العربية على حق الشعب الفلسطيني من تحرير وطنه واسترداده .
- ب- ويترتب على الحدود الآمنة لدولة (إسرائيل) ، ضرب العمل الفدائي ، وتبعاً لذلك توقيف الثورة الفلسطينية وعدم تمكين الشعب الفلسطيني من تحرير وطنه واسترداده .
- ٢- لقد تجاوز القرار قضية فلسطين من حيث التسمية ومن حيث المضمون . فالقرار يسمى القضية بأزمة الشرق الأوسط ويعتبرها قضية لاجئين وليست قضية أرض ووطن ، الأمر الذي ينطوي على التصفية النهائية للوطن والشعب .
- ٣- يرسخ القرار دعائم دولة (إسرائيل) ويكرس جهودها للأسباب الآتية :
  - أ- إن من شأن الالتزام بإنهاء حالة الحرب ، فتح الممرات العربية المائية أمام الملاحة (الإسرائيلية) ، وإنهاء قوانين وأنظمة المقاطعة العربية (لإسرائيل) .
  - ب- إن الالتزام بإقامة السلام الدائم مع (إسرائيل) ، يوفر لها الأمن والاستقرار ، داخلياً وعربياً ودولياً ، ويمكن الصهيونية العالمية من إغراء وجذب الملايين من اليهود للهجرة إلى فلسطين .

---

، (القاهرة ، ١٩٦٩) ، ص ١٧ ؛ عز الدين علي الخيرو ، المصدر السابق ، ص ١٧٥-١٧٧ ؛ نجيب الأحمد ، المصدر السابق ، ص ٦٩٩ .

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مذكرة منظمة التحرير الفلسطينية إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الـ (٥١) للمدة من (١٠-١٦) آذار ١٩٦٩ ، (سري) ، (مطبعة أطلس ، القاهرة ، ١٩٦٩) ، ص ٤٠-٤٢ ؛ ج. د. ع ، الأمانة العامة ، مذكرة إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الـ (٥١) بشأن تشكيل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الرقم (٥١/٤/٧) ، في (١٠) آذار ١٩٦٩ ، ص ٢٤٢ .



ج- كما أن الالتزام بإقامة السلام الدائم يزيل جميع أسباب امتناع الكثيرين من الدول الصديقة حتى الآن من الاعتراف بـ(إسرائيل) <sup>(١)</sup> .

بعد نقاش بين الوفود العربية المشاركة في اجتماع مجلس الجامعة ، بتاريخ (١٢) آذار ١٩٦٩ ، تمت الموافقة على اختيار ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة ومندوباً لفلسطين لدى مجلس جامعة الدول العربية <sup>(٢)</sup> . كما أخذ المجلس بمضمون المذكرة المرفوعة إليه من المنظمة حول رأيها من قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) ، مطالباً الدول العربية الأعضاء إلى اتخاذ موقف واحد اتجاه القرار وعدم تبني قرار لا يضمن حقوق الشعب الفلسطيني المغتصبة <sup>(٣)</sup> .

كان موقف الأردن من مشروع القرار المرقم (٢٤٢) على النقيض من موقف منظمة التحرير الفلسطينية ، والذي لم يجد صداه في اجتماع مجلس الجامعة المذكور ، بسبب موقف الوفود العربية المشاركة والرافضة للموقف الأردني ، باستثناء الوفد المصري الذي أيده <sup>(٤)</sup> . والذي كان قائماً كما أوضحه الملك حسين في حديث صحفي خاص مع صحيفة الأهرام بتاريخ (١٧) آذار ١٩٦٩ الذي جاء فيه : "صدر قرار مجلس الأمن ، وقبلناه في الأردن ، وقبلته إلى جانبنا مصر . والسبب في ذلك ، على ما اعتقد ، أن له علاقة بالقضية في العالم ، وتاريخها خلال فترة طويلة من الزمن " <sup>(٥)</sup> ، وأضاف قائلاً : "إن موقف منظمة التحرير الفلسطينية من قرار مجلس الأمن فيه شيء من التسرع" ، إذ أوضح أنه بالإمكان في حال قبول القرار أن تنتقل القضية الفلسطينية إلى حال أفضل بكثير من الحالة الراهنة ، والتي تقوم على عدم الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني <sup>(٦)</sup> .

(١) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩ ، وثيقة رقم (١٠١) ، ص ١٠٤-١٠٥ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي (٥١) للمدة من (١٠-١٦) آذار ١٩٦٩ ، الرقم (ق ٢٤٨٥/٥١د/ج٢) ، في (١٢) آذار ١٩٦٩ ، ص ١١٩ .

(٣) المصدر نفسه ، الرقم (ق ٢٤٩٠/٥١د/ج٤) ، في (١٦) آذار ١٩٦٩ ، ص ١٢٠ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٢٢ .

(٥) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩ ، وثيقة رقم (١١١) ، ص ١٢١ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ١٢١ ؛ عصمت سيف الدولة ، هذه المعاهدة ، رسالة إلى مجلس الشعب المصري حول معاهدة كامب ديفيد ، (دار المسيرة ، بيروت ، ١٩٨٠) ، ص ٥٠ .



لم يتسم موقف الأردن من قرار مجلس الأمن بالوضوح ، بل نجد الغموض يكتنف ذلك الموقف . إذ لا مبرر من قبول منظمة التحرير الفلسطينية أو الدول العربية الأخرى بهذا القرار . كونه لم يقدم أرض صلبة تقوم عليها القضية الفلسطينية ، تكون أولى قواعدها هو الانسحاب من كافة الأراضي التي احتلت أثر عدوان حزيران ١٩٦٧ ، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين .

وفي مبادرة أردنية لإيجاد حل لأزمة الشرق الأوسط ، طرح الملك حسين في نادي الصحافة في واشنطن بتاريخ (١٠) نيسان ١٩٦٩ ، مشروعاً للسلام من ست نقاط هي :

- ١- إنهاء حالة الحرب .
- ٢- احترام سيادة دول المنطقة ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي والاعتراف بها .
- ٣- الاعتراف بحق جميع هذه الدول في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .
- ٤- ضمانات لجميع هذه الدول بحرية الملاحة في خليج العقبة وقناة السويس .
- ٥- ضمانات لأراضي جميع الدول في المنطقة باتخاذ أية إجراءات مناسبة بما في ذلك إقامة مناطق مجردة من السلاح .
- ٦- القبول بتسوية عادلة لمشكلة اللاجئين (١) .

عد هذا المشروع الذي حمّله الملك حسين إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، في حال تنفيذه ، تصفية نهائية ليس للمقاومة وحسب ، وإنما للقضية الفلسطينية بمجملها ، الأمر الذي جعل الصدام أمراً محتوماً بين النظام الأردني وبين منظمة التحرير الفلسطينية (٢) .

ففي مذكرة رفعتها منظمة التحرير الفلسطينية إلى جامعة الدول العربية في (١٥) نيسان ١٩٦٩ ، أعلنت فيها عن رفضها لمشروع الملك حسين . وذلك بعد اجتماع عقدته المنظمة مع المنظمات الفدائية الأخرى ، أكدت في البيان الصادر في ختام الاجتماع رفضها للمشروع الذي لا يمثل المطالب الحقيقية للشعب الفلسطيني في العودة الحرة الكريمة والاستقلال (٣) .

كان اجتماع منظمة التحرير الفلسطينية المذكور في أوائل نيسان ، خطوة أساسية على طريق تحقيق وحدة العمل الفدائي والكفاح المسلح ، في قيادة ضمت (قوات العاصفة ، قوات التحرير الشعبية ، قوات الصاعقة ، مقاتلي الجبهة الشعبية الديمقراطية) . ومن ثم

(١) عصام الصالح ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٧٢ .

(٣) جريدة النور ، بغداد ، العدد (١٤٩) ، في (١٦) نيسان ١٩٦٩ .





انضمام جبهة التحرير العربية ، ومنظمة فلسطين العربية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . لتصبح قيادة الكفاح المسلح تضم سبع منظمات فدائية وهي خطوة تساعد على ضم جميع المنظمات العاملة إلى قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني وبغض النظر عن طبيعة تمثيل القوى في المجلس الوطني الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية (١) .

وفي الفاتح من أيلول ١٩٦٩ بدأ المجلس الوطني الفلسطيني دورته السادسة في القاهرة ، وأقر مجموعة من القرارات ، كان من بينها ، "إن أسلوب الثورة هو الكفاح المسلح معزلاً بصورة الكفاح الأخرى لاسترداد الوطن المغتصب" . هذا وشهد اجتماع المجلس الوطني الفلسطينيين ، تمثيلاً أعم وأشمل للمنظمات العاملة في حقل المقاومة

والعمل الفدائي الفلسطيني (٢) . مع هذا فقد كان الملك حسين يستغل كل مناسبة وأحياناً بدون مناسبة ، للتشكيك في جدوى العمل الفدائي وفي كفاءته وفاعليته . ففي رسالة بعث بها إلى بهجت التلهوني (رئيس وزراء الأردن) ، يقول "إن تناثر العمل في مجال المقاومة المشروعة وتعدد التنظيمات وتمزقها وانعدام التنسيق بينها وعدم ارتباطها بتخطيط موحد هادف ، من شأنه أن يلحق الضرر بدلاً من تحقيق النفع ويحدث أثراً عكسياً على الدوافع النبيلة التي ينطلق من أجلها ويتيح للعدو أن يستهين بها ويستغلها لتوجيه الضربات" (٣) .

(١) ينظر : عز الدين علي الخيرو ، المصدر السابق ، ص ١٦٧ ، ١٧٩-١٨٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٨١-١٨٢ .

(٣) عصام الصالح ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .



## \* أحداث ١٩٧٠ الدامية

شهد عام ١٩٧٠ ، استمرار المقاومة والعمليات الفدائية عبر نهر الأردن والحدود الأردنية الفلسطينية ، تقودها منظمة التحرير الفلسطينية التي تكتلت تحت لوائها المنظمات الفلسطينية الأخرى في مقدمتها حركة التحرير الوطني (فتح) . متجاهلة في ذلك السلطات الأردنية ، كما بدأت شعارات رفع معنويات العمل الفدائي تنتشر داخل الأردن ، يعقبها تصرفات جماعية وفردية في القرى والمدن والطرق الداخلية <sup>(١)</sup> . الأمر الذي دفع مجلس الوزراء الأردني إلى إصدار قرار في (١٠) شباط ١٩٧٠ ، أعاق من خلاله العمل الفلسطيني المسلح في الأردن . كان ذلك بمثابة إعلان حرب على منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تتوطد مواقعها بين الشعب العربي الفلسطيني <sup>(٢)</sup> . تلاه تحرك واسع لقوات الجيش الأردني واحتلالها مواقع هامة حول عمان وأعدت المدفعية الميدانية عند معسكرات المقاومة ، وعندما استكمل الجيش الأردني حصار عمان في (١٢) و(١٣) شباط ١٩٧٠ ، شعرت المقاومة الفلسطينية بنية وجدية الملك حسين لتصفيتها ، فسارعت

---

(١) محمد فوزي ، استراتيجية المصالحة ، من مذكرات الفريق أول محمد فوزي ، ج ٢ ، ط ١ ، (دار المستقبل العربي ، د.م ، ١٩٨٦) ، ص ١٠٢ ؛ سعد الدين إبراهيم ، في سوسيولوجية الصراع العربي الإسرائيلي ، ط ١ ، (دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٣) ، ص ١٩٩ .

(٢) أميل توما ، ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية ، ط ٢ ، (دار ابن رشد ، د.م ، ١٩٧٨) ، ص ٢٦٥ .



إلى طلب تدخل رؤساء وملوك الدول العربية ، والجامعة العربية ، بدعوى أن المقاومة تقوم بدور واضح في مواجهة العدوان الصهيوني ، وفي الاقتراب إلى المستوى الدولي لعرض قضيتهم كقضية تحرير <sup>(١)</sup> .

إن السبب الحقيقي وراء تجدد الصدامات ، خلال الشهور الأولى من عام ١٩٧٠ وما سبقها ، يعود إلى الجهود الحثيثة التي بذلتها المخابرات الأمريكية و(الإسرائيلية) وأعداء وحدة الشعبين الأردني والفلسطيني وأعداء الوحدة العربية وأعداء التحرير لزرع بذور الفتنة والفساد ونزع الثقة بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، من خلال ترويج الإشاعات والدسائس ، ومن وسائلها أن منظمة التحرير أصبحت دولة لها كل الأجهزة العسكرية والمالية والإدارية والصحية والثقافية والإعلامية وأن الفلسطينيين يؤلفون أكثر من ثلثي سكان الأردن وأصبحوا يخططون ويعملون لا سيما بعد تكاتف المنظمات الفدائية الفلسطينية مع منظمة التحرير من أجل القيام بانقلاب ضد النظام الملكي الهاشمي لإعلان جمهورية عربية فلسطينية في ضفتي نهر الأردن <sup>(٢)</sup> . وعلى الرغم من عدم تحديد مصدر هذه الإشاعات والغرض الحقيقي من ورائها ، فإن الملك حسين وجد منها ذريعة لتجديد الاشتباكات بين المنظمات الفدائية والقوات الأردنية في شباط ١٩٧٠ داخل عمان <sup>(٣)</sup> .

أعلن عبد الخالق حسونه الأمين العام لجامعة الدول العربية ، في تصريح له في القاهرة بتاريخ (١٤) شباط ١٩٧٠ ، على "ضرورة وضع حد للاشتباكات الدامية الجارية في الأردن بين فصائل المقاومة وقوات الأمن الأردني" ، وأضاف قائلاً : "إن الجامعة العربية تبذل ما في وسعها لتحقيق هذا الهدف وإعادة الاستقرار في المنطقة . . ."

نتيجة لتصريحات الأمين العام لجامعة الدول العربية ، وللوساطة العربية التي بذلتها بعض الدول العربية ك(مصر وليبيا والسودان) ، جرت مشاورات رسمية داخل الأردن بين الحكومة وممثلي المنظمات الفدائية الفلسطينية ، لإنهاء الأزمة التي نجمت عن الإجراءات

(١) محمد فوزي ، المصدر السابق ، ص ١٠٣ ؛ سعد الدين إبراهيم ، المصدر السابق ، ص ٢٠٨ .

(٢) نجيب الأحمد ، المصدر السابق ، ص ٧٠٢-٧٠٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٧٠٣ .

(٤) جريدة (الراية) ، بيروت ، العدد (٦٢) ، في (١٤) شباط ١٩٧٠ .



الأمنية التي اتخذتها الحكومة داخل البلاد . تناول الطرفان خلال هذه المشاورات البحث في بيانات الفدائيين التي طالبت منحهم حرية العمل في الأردن كاملة (١) .

وفي مؤتمر صحفي قال الملك حسين : "إن الأزمة في الأردن انتهت على أساس لا غالب ولا مغلوب" ، وأبدى أسفه لوقوع الاشتباكات . نافياً في الوقت نفسه أن تكون الإجراءات التي أعلنتها حكومته تهدف إلى تصفية المقاومة أو إلى سحب السلاح من المواطنين (٢) .

عدت المقاومة الفلسطينية ، ما حدث في المشاورات التي جرت بين المنظمات الفدائية والحكومة الأردنية ، وتصريح الملك حسين المذكور ، تراجعاً من قبل الأردن ، جاء أثر تدخل رؤساء الدول العربية والجامعة ، مما دفع المقاومة إلى رفع شعارات حاربت من خلالها السلطة الشرعية في الأردن ، معانة رفض كل الحلول السلمية وحتى اقتراح إنشاء دولة فلسطينية على جزء من الأراضي الفلسطينية (٣) .

وفي (٧) حزيران ١٩٧٠ ، وقع صدام آخر بين المقاومة الفلسطينية وقوات السلطة الأردنية بعد أن طوقت تلك القوات عمان وقصفت مدفعيتها مواقع قوات جيش التحرير الفلسطيني ، الجناح العسكري لمنظمة التحرير الفلسطيني ، ودمرت وأتلفت مساكن فلسطينية عديدة في عمان والزرقاء . وسقط ضحايا مدنيون كثيرون (٤) .

---

(١) أثرت هذه المشاورات إلى التوصل إلى الاتفاق الآتي :

١- صون المصلحة الواحدة المشتركة . ٢- إيقاف كل عمل وتصرف استفزازي من قبل جميع الجهات المعنية وتجميد جميع الإجراءات والتدابير وأسباب التوتر . ٣- الشروع فوراً في الدخول في بحث واف لوضع القواعد المناسبة الملزمة للجميع لإيجاد كل ثغرة قد يؤدي بقاؤها من قريب أو بعيد إلى حدوث ما يسيء التماسك والترابط الكلي بين كل فئات الشعب الواحد وفي طليعتها قواته المسلحة وقى المنظمات الفدائية . ينظر : الوثائق العربية لعام ١٩٧٠ ، وثيقة رقم (٥٥) ، ص ٩٦ ؛ جريدة (الرأي) ، بيروت ، العددان (٦٢) و (٦٣) ، في (١٤) و (١٥) شباط ١٩٧٠ .

(٢) الوثائق العربية لعام ١٩٧٠ ، وثيقة رقم (٥٧) ، ص ٩٧-٩٨ ؛ جريدة (الرأي) ، بيروت ، العدد (٦٣) ، في (١٥) شباط ١٩٧٠ ؛ جريدة (السياسة) ، بيروت ، العدد (١٣٨٩) ، في (٢١) شباط ١٩٧٠ .

(٣) محمد فوزي ، المصدر السابق ، ص ١٠٣ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٠٣ ؛ نجيب الأحمد ، المصدر السابق ، ص ٧٠٣ ؛ غازي خورشيد ، المصدر السابق ، ص ٤٣ .



شهدت هذه الاشتباكات تدخلاً مباشراً من الرئيس المصري ، جمال عبد الناصر ، لدى الملك حسين لوقف إطلاق النيران بين الطرفين . تراجع الملك حسين مرة أخرى ، أمام تنفيذ مخطط تصفية المقاومة الفلسطينية داخل الأردن ووافق على وقف إطلاق النار بشروط المقاومة ، تحت تأثير تدخل عبد الناصر <sup>(١)</sup> .

وسط هذا الجو السيئ والمتوتر الذي اجتاحت الأردن بين المقاومة الفلسطينية والسلطة ، ظهر إلى الوجود مشروع وزير الخارجية الأمريكية (وليم ب. روجرز William B. Rojerz) ، والمعروف بمشروع روجرز ، وذلك في (١٩) حزيران ١٩٧٠ ، لحل القضية الفلسطينية وقضية الشرق الأوسط <sup>(٢)</sup> . على أساس ما قدمته الولايات المتحدة الأمريكية من مقترحات تضمنها المشروع المذكور لغرض تنفيذ قرار مجلس الأمن ذو الرقم (٢٤٢) الصادر في (٢٢) تشرين الثاني ١٩٦٧ . وقد جرت مناقشات مطولة حول هذا المشروع داخل الأردن ومصر <sup>(٣)</sup> .

وفي (٢١) حزيران ١٩٧٠ ، انعقد مؤتمر طرابلس ، بحضور الملوك والرؤساء العرب الذين وفدوا إلى ليبيا للاشتراك في الاحتفال بجلاء القوات الأمريكية عن قاعدة عقبة بن نافع (هويلس سابقاً) . وذلك للنظر في الأحداث الأخيرة في الأردن بين فصائل المقاومة والحكومة . فتم الاتفاق على تشكيل لجنة رباعية تضم ممثلين عن الجزائر (قائد أحمد) ، وليبيا (محمد نجم) ، ومصر (حسن صبري الخولي) ، والسوان الديمقراطية

---

(١) نجيب الأحمد ، المصدر السابق ، ص ٧٠٣ ؛ جريدة (الأناور) ، بيروت ، العدد (٣٤٥٢) ، في (١٢) حزيران ١٩٧٠ .

(٢) ينظر الملحق رقم (١٠) من الأطروحة ؛ حسن حميه ، الحل السلمي من كارادون إلى روجرز ، (دار الكفاح ، د.ت ، ص ٢٢) ؛ صلاح المختار ، الاعتراف بإسرائيل ومستقبل الثورة العربية ، ط ١ ، (دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٣) ، ص ٧٦ .

(٣) جاء هذا المشروع في صيغة رسالة موجهة من وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكية إلى محمود رياض وزير خارجية مصر . وفي رأي الراضين لهذا المشروع ، أنه يعطي مكسباً للكيان الصهيوني ، ويغمت حقاً للعرب ، ويضع قيداً في أعناقهم ، وبالتالي فإن مشروع روجرز إن لم يكن مطابقاً لقرار مجلس الأمن (٢٤٢) ، فإنه مستمد من روح هذا القرار . ينظر : الملحق (١٠) من الأطروحة . وزارة الإعلام ، لماذا يرفض العراق مشروع روجرز ، (المؤسسة العامة للصحافة والطباعة ، بغداد ، ١٩٧٠) ، ص ٧-٨ ؛ حسن حميه ، المصدر السابق ، ص ٢٥-٢٦ .



(عوض أبو زيد) . لغرض دراسة الأوضاع الراهنة مع ممثلي الحكومة الأردنية وممثلي اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية<sup>(١)</sup> .

ورأى الملك حسين ، ضرورة تغيير الحكومة ، فأعفى بهجت التلهوني من العمل في (٢٧) حزيران ١٩٧٠ ، وأقام حكومة برئاسة عبد المنعم الرفاعي في اليوم نفسه ، دخلها بعض الوزراء ممن يثق الشعب بهم ويطمئن إلى مبادئهم الوطنية ، وأخذت الحكومة الجديدة واللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية تتعاونان مع اللجنة الرباعية ، لتسوية الأزمة بين السلطات الأردنية والمنظمات الفدائية<sup>(٢)</sup> . وفي (١٠) تموز ١٩٧٠ تم الاتفاق بين الفرقاء ، وقعه رئيس الوزراء الأردني ورئيس اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وأعضاء اللجنة الرباعية ، وأهم ما تضمنه هذا الاتفاق هو أن تكون اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية هي المسيطرة والملتزمة والمسؤولة عن جميع التنظيمات الفدائية وأعمالها ، على أن يجري الاتصال من قبل الحكومة مع هذه اللجنة في كل ما يتعلق بشؤون العمل الفدائي ونشاطه وحقوقه وواجباته ، وما تلتزم به اللجنة المركزية نحو الحكومة يكون ملزماً لجميع المنظمات الفدائية ، وما تلتزم به الحكومة نحو اللجنة يسري على كل المنظمات ، حرية وحماية العمل الفدائي وتأمين سلامته وحقه في التعبئة الشعبية والوطنية تضمنها الحكومة بما لا يمس سيادة الدولة<sup>(٣)</sup> .

فقدت هذه الاتفاقية تأثيرها ، بسبب عدم التزام الطرفين بما جاء فيها ، إذ حدثت مخالفات للاتفاق من قبل الطرفين ، وأخذ الجنود الأردنيون المشبوعون بكره الفدائيين والفلسطينيين بقتل من يستفردون به من الفدائيين . وتبع ذلك أن أخذ الفدائيون ينتقمون من الجنود الذين يستفردون بهم ، وجرت محاولات عديدة من اللجنة المركزية ومن الحكومة لوضع حد لذلك<sup>(٤)</sup> .

وقد أدى القتل الفردي ، بمنظمات وطنية أردنية ، إلى التيقن من أن بين ضباط الجيش الأردني من يتلقون تعليمات من مصادر غير قيادة الجيش لمتابعة الاستفزاز ، وأن القوات الخاصة لا تخضع تصرفاتها لقيادة الجيش ، وإنما هي مصدر للقلق . كما أكدت

(١) يوسف هيكل ، فلسطين قبل وبعد ، ط ١ ، (دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧١) ، ص ٥١٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٥١٣ ؛ نجيب الأحمد ، المصدر السابق ، ص ٧٠٤ .

(٣) للمزيد من التفصيل حول الاتفاق . ينظر : الوثائق العربية لعام ١٩٧٠ ، وثيقة رقم (٤١٤) ، ص ٥٢٤-٥٢٥ .

(٤) يوسف هيكل ، المصدر السابق ، ص ٥١٣ .

تلك المنظمات أن عدداً من رجال الأمن أو ممن يعملون بأمرهم لبسوا ألبسة الفدائيين ، وقاموا بأعمال ضد القانون ، من قتل واعتداء على السكان ، لتشويه سمعة الفدائيين ، وتغيير السكان منهم . وقد أمسكت منظمات فدائية عدداً من هؤلاء المأمورين وهم متلبسون بجرائمهم <sup>(١)</sup> .

ومما زاد من توتر الوضع داخل الأردن ، بين فصائل المقاومة من جهة ، والحكومة الأردنية من جهة أخرى ، هو إعلان كل من مصر في (٢٣) تموز ١٩٧٠ ، والأردن في (٢٦) تموز من العام نفسه ، موافقتهما على ما جاء في مشروع روجرز ، ورفض المنظمات الفدائية له رفضاً باتاً كونه لم يكن ليختلف عن صيغة قرار مجلس الأمن ذو الرقم (٢٤٢) ، الهادف إلى تكريس الوجود الصهيوني العنصري وإغفال حق الشعب الفلسطيني في أرضه <sup>(٢)</sup> . ودعت المنظمات الفدائية الشعب الأردني أن يكون حذراً وواعياً لما يدبر ضد المقاومة الفلسطينية من مؤامرات التصفية <sup>(٣)</sup> .

وفي الأول من آب ١٩٧٠ ، أطلق الفدائيون النار على الملك حسين وهو في طريقه إلى مطار عمان ، كما أطلقوا عليه النار في أثناء قدومه إلى عمان من قصره في الحمر ، ووقعت معركة بين الحرس الملكي والفدائيين قتل خلالها ثمانية من الفدائيين وجندي وجرح أربعة جنود ، واتهم الفدائيون الحرس الملكي بالبداية بإطلاق النار . رفض الملك حسين ثلر هذه الأحداث اتفاقاً جديداً تم بين رئيس الوزراء عبد المنعم الرفاعي وياسر عرفات قائد الثورة <sup>(٤)</sup> . وفي (٢٩) آب من العام نفسه ، ألقى الملك حسين خطاباً من الإذاعة والتلفزيون الأردنيين ، حذر فيه المقاومة الفلسطينية من أية محاولة تهدف إلى تحطيم الوحدة الوطنية ، وقال : "إن مثل هذه المحاولة ستقع" . وأوضح الملك الأسباب

(١) المصدر نفسه ، ص ٥١٣ .

(٢) نجيب الأحمد ، المصدر السابق ، ص ٧٠٣ ؛ جريدة (الأهرام) ، القاهرة ، العدد (٣٠٥٥٦) ، في

(٨) آب ١٩٧٠ ؛ عصمت سيف الدولة ، المصدر السابق ، ص ٥٢ ؛ شريف جويد العلوان ،

تسوية كامب ديفيد ومستقبل الصراع العربي - الصهيوني ، (دار واسط ، بغداد ، ١٩٨٢) ،

ص ٦٦ .

(٣) بلال الحسن وآخرون ، مناقشة حول مخطط المنظمات الفدائية في مواجهة معركة أيلول ، ندوة ،

ملحق خاص لمجلة (شؤون فلسطينية) ، العدد (٩) ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٢) ،

ص ١١ ، ٣٠ .

(٤) نجيب الأحمد ، المصدر السابق ، ص ٧٠٤ .



التي دعت إلى قبول مقترحات روجرز ، وقال إن من طليعة تلك الأسباب هي : "أننا نعمل وشقيقتنا الكبرى الجمهورية العربية المتحدة يداً بيد في جهدنا الحثيث الطويل . نقبل ما تقبله ونرفض ما ترفضه معاً" (١) .

وفي (٢) أيلول ١٩٧٠ ، وجهت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية بريقة إلى عبد الخالق حسونه الأمين العام للجامعة العربية ، طالبت فيها المنظمة "إشعار ممثلي الدول العربية لدى الجامعة العربية بظروف الوضع الخطير في الأردن ، وعقد اجتماع عاجل لمجلس الجامعة للبحث في الوسائل الكفيلة بمنع المجزرة الرهيبة التي تحاك ضد شعبنا الصامد في الأردن وثورته الفلسطينية المكافحة " ، وأكدت اللجنة في برقيتها أن قيام الجامعة بالمهام المكلفة بها ، سوف يمنع اندلاع حرب أهلية في الأردن ، ويوضع حد لاستنزاف قوى الثورة الفلسطينية (٢) .

أيدت غالبية الدول الأعضاء في الجامعة بريقة اللجنة المركزية ، مؤكدة ضرورة معالجة الشرخ القائم بين فصائل المقاومة والحكومة الأردنية . من هذه الدول (العراق ، مصر ، سورية ، السودان ، الجزائر ، ليبيا) (٣) .

عقد مجلس الجامعة العربية في (٥) أيلول ، جلسته بناءً على الطلب الذي تقدمت به اللجنة المركزية والذي نال تأييد أغلب الدول الأعضاء . سمع خلالها ما قاله رؤساء الوفود ، ونوقشت أسباب خرق اتفاق العاشر من حزيران وقرر المجلس إحياء مهمة اللجنة الرباعية ، موفدة هذه المرة إلى عمان من قبل مجلس الجامعة العربية ، كما أضيف إلى اللجنة مساعد الأمين العام للجامعة ، فأصبحت اللجنة الرباعية لجنة خماسية ، وتقرر أن تباشر هذه اللجنة مهامها في تقصي الحقائق يوم (٧) أيلول (٤) .

(١) الحسين بن طلال ، المصدر السابق ، ص ٢٢٢-٢٢٣ .

(٢) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، بريقة اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية ، (سري ومستعجل) / م : الوضع المتأزم في الأردن ، الرقم (٨/٤/٥/٤) ، في (٢) أيلول ١٩٧٠ / مرفق رقم (٤) ، ص ٢٢٢ .

(٣) المصدر نفسه ، مرفق رقم (٥) ، ص ٢٢٣ ؛ غسان العطية وآخرون ، المصدر السابق ، ص ١٥٣ .

(٤) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، اجتماع مجلس جامعة الدول العربية الطارئ في القاهرة بتاريخ (٥) أيلول ١٩٧٠ ، مرفق رقم (٢) ، ص ٢١٠ ؛ عبد المجيد فريد ، المصدر السابق ، ص ٢٥٢ .



أعلنت الحكومة الليبية في (٧) أيلول ، رفضها الاشتراك في عضوية اللجنة الخماسية ، وقال ناطق باسم مجلس قيادة الثورة الليبي أنه : "سبق أن شكلت لجنة على مستوى عال ، ولم يلتزم الطرفان بالتوصيات التي صدرت عنها ولم يفيا بتعهداتهما" ، وتابع قوله مؤكداً إصرار السلطات الأردنية على إعادة أشخاص في قيادة الجيش الأردني ، كان وجودهم في مثل هذا الموقع من أسباب النزاع الذي نشب في الأسبوع الأول من شهر حزيران الماضي . وأن اشترك ليبيا في الوفد العربي "مرة أخرى يعد اشتراكاً في مهازل المسرحيات التي تمثل على الساحة العربية ومساهمة في خداع الشعب العربي الذي لا يمكن لثورة الفاتح من أيلول أن تخذعه" <sup>(١)</sup> . لكن لجهود العراق والأمين العام للجامعة العربية كان لهما الدور في موافقة ليبيا على الاشتراك في اللجنة ، على أن يتم انتهاء عمل هذه اللجنة في أقرب وقت ممكن <sup>(٢)</sup> . في حين كانت الإجراءات تسير ببطء شديد في الجامعة العربية ، مقابل حالة تتطور وتتفاقم بسرعة وتتدلع فيها النيران بشدة . واجه الشرق العربي حادثاً له أثر قوي . هو حادث اختطاف الطائرات المدنية الثلاث (البريطانية - الأمريكية - السويسرية) خلال المدة من (٦-١٠) أيلول ، من قبل الفدائيين الذين أجبروها على الهبوط في مطار صحراوي في أراضي الأردن وحجزوا ركابها كرهائن في فندق الأردن بعمان . ثم فجرها هذه الطائرات وأحرقوها وأطلقوا على المطار الصحراوي اسم (مطار الثورة) <sup>(٣)</sup> .

وبعد مشاورات جرت بين وفد اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية وبين الحكومة الأردنية ، بإشراف مباشر من اللجنة الخماسية ، وبتاريخ (١٥) أيلول أعلن عن التوصل إلى اتفاق جديد بين الحكومة الأردنية واللجنة المركزية . تألف هذا الاتفاق من (١٣) بنداً ، يقضي بإزالة جميع مظاهر التوتر في مدينة عمان والمدن الأردنية الأخرى <sup>(٤)</sup> .

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، مذكرة من الخارجية الليبية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، م/ اللجنة الخماسية ، (سري) ، الرقم (٥/٤/٨) ، في (٧) أيلول ١٩٧٠ ، ص ٢١٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢١٣-٢١٤ ؛ بلال الحسن وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٣٧ .

(٣) تم تفجير الطائرات الثلاث ، بعد إطلاق سراح ركابها . للمزيد من التفاصيل حول اختطاف الطائرات الثلاث . ينظر : يوسف هيك ، المصدر السابق ، ص ٥٢٣-٥٢٤ .

(٤) أهم ما تضمنه الاتفاق هو :



رفض الملك حسين الاتفاق آنف الذكر ، الذي وقعته الحكومة الأردنية واللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية . وقرر اتخاذ إجراءات حاسمة للقضاء على الفتنة داخل الأردن . فقام الملك في (١٦) أيلول بعزل الحكومة وتشكيل حكومة عسكرية برئاسة الزعيم (محمد داود) وهو ضابط في الجيش الأردني . وأعلنت هذه الحكومة الأحكام العرفية وعينت عسكرياً لكل محافظة وطلبت من المواطنين تسليم أسلحتهم والمقصود بذلك (أسلحة الميليشيا الفلسطينية) <sup>(١)</sup> .

وبالمقابل أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية بلجنتها المركزية تشكيل قيادة عسكرية وسياسية فلسطينية واحدة بقيادة (ياسر عرفات) الذي عين هيئة عسكرية من جميع التنظيمات بقيادة العميد عبد الرزاق اليحيى قائد جيش التحرير الفلسطيني <sup>(٢)</sup> . لتبدأ مرحلة حرجية من العلاقات الأردنية - الفلسطينية ، لم يكن من السهل تجاوزها . وذلك عندما بدأت القوات الأردنية بكامل أسلحتها البرية والجوية الخفيفة والثقيلة والمدركات والدبابات والمصفحات بهجوم مركز ومكثف على قواعد الفدائيين في عمان والزرقاء وأريد في كل مكان في البلاد تتواجد فيه المقاومة الفلسطينية يوم (١٧) أيلول ١٩٧٠ <sup>(٣)</sup> .

في الوقت الذي كان فيه القتال على أشده في الأردن ، والمجزرة في أفعج أدوارها ، اشتد النشاط السياسي في القاهرة ، وقرر الرؤساء والملوك العرب عقد مؤتمر قمة لهم في القاهرة ، تنفيذاً للمقترح التونسي ، لغرض التباحث فيما بينهم في الوضع المتدهور في

---

١- سحب جميع قوى الأمن التي احتلت حديثاً أماكن من العاصمة ، وسحب كل القوات العسكرية من حول عمان ، وكذلك انسحاب الفدائيين من جميع المواقع التي احتلوها أخيراً في شوارع المدينة .  
 ٢- رفع الحواجز من كل الطرق العامة وعدم تعرض العناصر الفدائية للأفراد المدنيين والعسكريين ، وامتناع الفدائيين عن تفتيش البيوت واعتقال الأشخاص ، وعدم تعرض القوات المسلحة والأمن العام لأي عنصر فدائي في أي مكان . ٣- سحب القواعد العسكرية للفدائيين من عمان ، وتحديد ثلاث مناطق يكون فيها للكفاح الفلسطيني وجود رمزي هي مناطق البريد ومولدات الكهرباء ومولدات المياه في رأس العين . ٤- تأليف لجنة مشتركة من الحكومة الأردنية والمقاومة ، عدد أعضائها أربعة لكل من الجانبين ، على أن يكونوا من العسكريين ، للإشراف على تنفيذ الاتفاق .  
 ينظر : المصدر نفسه ، ص ٥٢٩ .

(١) الحسين بن طلال ، المصدر السابق ، ص ٢٢٣ ؛ عبد المجيد فريد ، المصدر السابق ، ص ٢٥٢-٢٥٣ .

(٢) نجيب الأحمد ، المصدر السابق ، ص ٧٠٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٧٠٤-٧٠٥ ؛ منير شفيق ، المصدر السابق ، ص ١٦٩ .



الأردن بين الحكومة الأردنية وفصائل المقاومة الفلسطينية . فانعقد مؤتمر القمة العربي في القاهرة يوم (٢٢) أيلول (١) .

قرر الرؤساء والملوك في هذا المؤتمر ، إرسال وفد إلى عمان من ممثلين عن أربع دول ، برئاسة الرئيس السوداني الفريق جعفر النميري ، وعضوية الباهي الأدغم رئيس وزراء تونس ، وسعد الله سالم الصباح وزير الدفاع الكويتي ، والفريق محمد صادق رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة المصرية . وكانت مهمة الوفد الرئيسية هو الوصول إلى وقف إطلاق النار فوراً ، والعمل على تقصي الحقائق (٢) . وجاء هذا القرار بعد الأخذ بما ورد في رسالة اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى المؤتمر ، بضرورة إرسال وفد إلى الأردن لغرض الاطلاع بأعينهم إلى ما يحدث ويرتكب في الأردن من أبشع الجرائم بحق فصائل المقاومة الفلسطينية والوطنيين الأبرياء ، على أيدي قوات السلطة الأردنية (٣) .

غادر الوفد العربي القاهرة ، مساءً ، ووصل إلى عمان ذات اليوم في (٢٢) أيلول ، ليؤدي مهمته التي أرسل من أجلها . لم يتمكن الوفد من الاجتماع مع ياسر عرفات (رئيس اللجنة المركزية) ، غير أن السلطة الأردنية أحضرت إلى قصر (الحر) ، مقر الوفد في عمان ، الأسرى الأربعة الذين أُلقي القبض عليهم من قبل قوات الأمن ، وهم كل من (صلاح خلف ، فاروق القدومي ، بهجت أبو غريبه ، إبراهيم بكر) معتبرة إياهم ممثلين عن فصائل المقاومة الفلسطينية . لغرض التوقيع على رسالة موجهة إلى الملك حسين يطلبون منه التوصل إلى تسوية سلمية بين السلطة الأردنية والمنظمات الفدائية على أسس أربعة هي :

- ١- انسحاب الفدائيين إلى خط المواجهة ، والجيش إلى مراكزه المعتادة .
- ٢- منع وجود قواعد فدائية في عمان والمدن والقرى الأخرى .
- ٣- التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية كممثلة للشعب الفلسطيني .

---

(١) ق/ق - المكتب الثقافي ، لقاءات عربية على مستوى الملوك والرؤساء العرب ، بيان رسمي حول عقد مؤتمر قمة عربي عاجل في القاهرة لبحث الموقف في الأردن ، ملف وثائقي ، (بغداد ، ١٩٧٥) ، ص ٦ ؛ يوسف هيكل ، المصدر السابق ، ص ٥٤٣-٥٤٤ .

(٢) عبد المجيد فريد ، المصدر السابق ، ص ٢٥٥ .

(٣) ق/ق - المكتب الثقافي ، لقاءات عربية ، رسالة اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى الملوك والرؤساء العرب المجتمعين في القاهرة في (٢٢) أيلول ١٩٧٠ ، ص ١٩-٢٠ .

٤- تطبيق أنظمة الدولة وقوانينها وسيادتها التامة على الجميع <sup>(١)</sup> .

ومن الجدير ملاحظته أن هذه الأسس مشابهة للتي تقدمت بها السلطة الأردنية لتكون أساساً للتسوية بين السلطة والمنظمات الفدائية ، وكانت المنظمات الفلسطينية قد رفضتها ، لأن في تنفيذها ، وكما تعتقده تقييد في حرية العمل الفدائي ، وتمكين السلطة من القضاء عليه . وهذا ما كان يسعى إليه الملك حسين والحكومة العسكرية الجديدة بقيادة (محمد داود) .

وفي (٢٣) أيلول ١٩٧٠ ، وجه الملك حسين من إذاعة عمان بياناً إلى المنظمات الفدائية ، عرض فيها الأسس الأربعة المذكورة ، مؤكداً أنها قدمت إليه من عدد من قادة فتح والعمل الفدائي الفلسطيني لغرض التوصل إلى حل سلمي ، وأنه يرى أنها تصلح لأن تكون أساساً للتعاون بين الحكومة الأردنية والمقاومة الفلسطينية <sup>(٢)</sup> . وفي ذات لتاريخ بثت إذاعة عمان بياناً آخر لجعفر النميري رئيس الوفد العربي المرسل إلى عمان ، أعلن فيها التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار ، حيث قال : "إننا نبارك هذه القرارات ونؤيدها باسم القادة العرب والشعوب العربية وندعو بأخوة وإخلاص لاعتمادها والتمسك بها واتخاذها أساساً لأي تنظيم تفصيلي مقبل" <sup>(٣)</sup> .

بناءً على البيان الذي صدر باسم مؤتمر القادة العرب على لسان اللواء جعفر النميري ، والذي أكد نقاط الاتفاق التي نص عليها بيان الملك حسين . أصدر المشير حابس المجالي الحاكم العسكري العام في الأردن أمره القاضي بوقف إطلاق النار وذلك في (٢٣) أيلول <sup>(٤)</sup> .

---

(١) المصدر نفسه ، الاتفاق الذي تم بين فصائل المقاومة والحكومة الأردنية كما بثتها إذاعة عمان يوم (٢٢) أيلول ١٩٧٠ ، ص ٢٣ .

(٢) المصدر نفسه ، كلمة الملك حسين إلى المواطنين حول التوصل إلى قرار وقف إطلاق النار في (٢٣) أيلول ١٩٧٠ ، ص ٢٤ .

(٣) المصدر نفسه ، كلمة اللواء جعفر النميري ، رئيس مجلس قيادة الثورة السوداني ، إلى الأردنيين والفلسطينيين بصفته رئيساً لوفد الملوك والرؤساء العرب الذي حضر إلى الأردن للعمل على وقف إطلاق النار في (٢٣) أيلول ١٩٧٠ ، ص ٢٥-٢٨ .

(٤) المصدر نفسه ، الأمر الصادر عن المشير حابس المجالي الحاكم العسكري العام في الأردن بشأن وقف إطلاق النار في (٢٣) أيلول ١٩٧٠ ، ص ٢٩ .



على أثر إعلان الاتفاق ، آنف الذكر ، بثت إذاعة دمشق بياناً للجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية فندت فيه الاتفاق . وأكدت أنه لا يربط اللجنة المركزية والمنظمات الفدائية الأعضاء فيها ، لأنها لا علم لها به . وأنها حاولت الاتصال بوفد مؤتمر القاهرة فلم تتجح . ووجهت لهذا الغرض رسالة إلى الرئيس جعفر النميري أوضحت فيها أن المعلومات التي قدمت إليه في عمان هي من طرف واحد ، وأنها تدعو إلى الاجتماع بممثلين عن حركة المقاومة ليشرحوا له حقيقة ما جري في الأردن <sup>(١)</sup> .

وأرسل ياسر عرفات برقية إلى الرئيس جمال عبد الناصر ، جاء فيها : "فوجئنا الآن باتفاق لا علم للثورة به يعلن باسم أخوة هم في الواقع أسرى لا يمثلون الثورة حالياً ولا يمارسون مسؤولية ولا يعرفون مواقفنا ولا مواقع الطرف الآخر . . . يجب أن يتم الاجتماع بيننا وبين وفد مؤتمر القمة . المذبحة ما زالت مستمرة حتى الآن في عمان ، وفي اربد بدأت تتخذ شكلاً خطيراً" <sup>(٢)</sup> .

نقلت برقية ياسر عرفات الصورة الحقيقية ، للوضع القائم بين فصائل المقاومة الفلسطينية وبين قوات الحكومة الأردنية ، والذي لم يكن يدعو إلى انفراج الموقف المتأزم بين كلا الطرفين . خصوصاً وأن أمر وقف إطلاق النار الصادر من الحاكم العسكري العام في الأردن لم ينفذ ، إذ استمرت عناصر من قوات الحكومة بإطلاق النار على فصائل المقاومة محدثة في صفوفها الكثير من الخسائر .

فوجئ النميري ، وأعضاء الوفد العربي بما جاء في رسالتي ياسر عرفات واللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية . حيث ناقش الوفد حين عودته إلى القاهرة ، وذلك

---

(١) المصدر نفسه ، رسالة اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى اللواء جعفر النميري رئيس مجلس قيادة الثورة السوداني ، ورئيس وفد الملوك والرؤساء العرب إلى عمان ، حول ما أشيع عن اتصاله ببعض القياديين الفلسطينيين الذين أسرتهم السلطات الأردنية في (٢٣) أيلول ١٩٧٠ ، ص ٣١-٣٢ .

(٢) المصدر نفسه ، برقية السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، ينفي فيها التوصل إلى اتفاقية بين الطرفين المتحاربين في الأردن في (٢٣) أيلول ١٩٧٠ ، ص ٣٠ .



في اجتماعات المؤتمر ، تفاصيل كلتا الرسلتين موضعاً أن مجزرة الجيش الأردني للفدائيين والفلسطينيين قائمة على أشدها ، وأن الوضع خطير جداً <sup>(١)</sup> .

قرر الملوك والرؤساء العرب في اجتماعاتهم في مؤتمر القمة في القاهرة يومي (٢٣) و(٢٤) أيلول ، وعلى أثر تجدد القتال في الأردن . على أن يسافر النميري إلى عمان مرة أخرى على رأس وفد يضم الباهي الأدغم (رئيس وزراء تونس) ، حسين الشافعي (عضو اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي) ، سعد العبد الله السالم الصباح (وزير الدفاع الكويتي) ، رشاد فرعون (مستشار الملك فيصل) ، فاروق أبو عيسى (وزير خارجية السودان) ، والفريق محمد أحمد صادق (رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة المصرية) . لتقصي الحقائق والعمل من أجل وقف إطلاق النار <sup>(٢)</sup> .

حال وصول الوفد العربي إلى عمان ، وبعد مشاورات جرت بين الوفد والملك حسين من جهة ، واتصال الوفد بـ(ياسر عرفات) من جهة أخرى . تم التوصل إلى اتفاق بوقف إطلاق النار بين الطرفين المتصارعين ، وذلك في (٢٥) أيلول ، تمهيداً لبدء جولة جديدة من المباحثات وتقصي الحقائق كجزء مهم من عمل الوفد العربي <sup>(٣)</sup> .

وفي تصريح لـ(الباهي الأدغم) أحد أعضاء الوفد العربي ، في عمان يوم (٢٥) أيلول ١٩٧٠ ، حول الأسباب التي توصل إليها الوفد التي كانت وراء عودة الاضطرابات من جديد في الأردن بين فصائل المقاومة الفلسطينية والحكومة الأردنية ، والتي يمكن إيجازها على النحو الآتي :

١- تطاول بعض الفدائيين المتطرفين الذين لا يفوق عددهم بعض المئات والذين يأتزمون بأوامر جورج حبش وحوادثهم ولهؤلاء القوم اتجاهات أيديولوجية منافية تماماً لأهداف الثورة الفلسطينية ومنافية تماماً للأغراض التي يعمل من أجلها المقاومون الفلسطينيون وهي تحرير أرضهم .

(١) المصدر نفسه ، برقية اللواء جعفر النميري إلى الملك حسين حول ما أبلغه من تجدد القتال في الأردن في (٢٤) أيلول ١٩٧٠ ، ص ٤٢ .

(٢) يوسف هيكل ، المصدر السابق ، ص ٥٤٦-٥٤٧ .

(٣) ق/ق - المكتب الثقافي ، لقاءات عربية ، برقية الملك حسين إلى اللواء جعفر النميري رئيس الوفد العربي حول توقف إطلاق النار في (٢٤) و(٢٥) أيلول ١٩٧٠ ، ص ٤٦ ، ٤٨ ؛ المصدر نفسه ، رسالة ياسر عرفات إلى الثوار الفلسطينيين بخصوص وقف إطلاق النار في (٢٥) أيلول ١٩٧٠ ، ص ٤٧ .



٢- إن غاية هؤلاء المتطرفين هو الإطاحة بالنظم القائمة باعتبار أن هذه النظم هي حسب زعمهم رجعية ، ولهم كذلك غايات أخرى .

٣- عدم التزام الأردن بما جاء في الاتفاق السابق بشأن وقف إطلاق النار ، وذلك لعدم امتثال بعض العناصر العسكرية الأردنية للأوامر الصادرة من الحاكم العسكري الأردني (١) .

إن تصريح الباهي الأدغم وتفسيره لأسباب عودة الاضطرابات من جديد في الأردن ، قد يكون في رأينا فيه شيء من المجافاة للحقيقية ، إذ لا يمكن أن نلقي عودة هذه الاضطرابات على فصائل المقاومة فقط ونجعلها هي المتهم الوحيد هنا . لكن يجب أن ننظر إلى هذا الموضوع نظرة أكثر شمولية وموضوعية بحيث تمكننا من معرفة بعض الأسباب إن لم يكن جميعها ، والتي ساهمت في عودة تلك الاضطرابات . فسياسة الملك حسين والحكومة الأردنية الرامية إلى الحد من نشاط فصائل المقاومة الفلسطينية إن لم نقل القضاء عليها ، هي أحد الأسباب الرئيسة لعودة الاقتتال من جديد في الأردن . فضلاً عن عدم اتخاذ الإجراءات الرادعة لبعض العناصر القيادية العسكرية الأردنية في حينها من قبل الحكومة ، شجع غيرها على التطاول على الأوامر الصادرة من الحاكم العسكري . إن لم تكن الحكومة نفسها قد أرادت عودة الاقتتال بين فصائل المقاومة الفلسطينية من جهة والقوات الأردنية من جهة أخرى ، بطريقة أو بأخرى .

وبعد جهود واتصالات قام بها الوفد العربي مع الحكومة الأردنية ، استطاع أن يؤمن لقاء له مع ياسر عرفات رئيس اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الذي تحدث إلى الوفد عن حقيقة المؤامرة في الأردن ، وهي :

١- إن ما ارتكبه الجيش الأردني هو فظيع ووحشي ، وهناك تصفية وإبادة تامة للشعب الفلسطيني ، إذ أن هناك (٢٥) ألفاً بين قتيل وجريح .

٢- عدم تنفيذ الحكومة الأردنية للاتفاقية التي تمت مع فصائل المقاومة بواسطة اللجنة الخماسية . وذلك عندما عزل الملك حسين بعد ساعة واحدة من إعلان الاتفاقية حكومة الرفاعي وتعيين حكومة عسكرية وإعلان الأحكام العرفية في الأردن .

---

(١) المصدر نفسه ، حديث الباهي الأدغم ، حول الوضع في الأردن ومهمة الوفد الذي أوفده اجتماع الرؤساء والملوك العرب إلى عمان في (٢٥) أيلول ١٩٧٠ ، ص ٥١ .



٣- عدم وجود ضمانات لتنفيذ قرار وقف إطلاق النار ، واقتراح اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، في أن يكون أداة تنفيذ القرار هو جيوش الدول العربية ، الذي في ظلها يتم انسحاب الجيش الأردني والفدائيين من عمان ، ثم تعود الوحدة للشعب بقيام حكومة وطنية <sup>(١)</sup> .

وفي هذا الاجتماع سلم عرفات إلى النميري أربعة مقترحات ، لوقف الاشتباكات في الأردن ، وهي :

١- ضرورة التزام الحكومة الأردنية بالهدنة ، ووقف إطلاق النار لتتمكن فصائل المقاومة من دفن ضحاياها وتضميد جراحها وتأمين الخبز والماء والمأوى للشعب الفلسطيني .

٢- طرد الحكم العسكري العميل ، ومحاكمة القتلة وسفاكي دم الشعب والثورة ، وطرد جميع المسؤولين في السلطة ، عن تنفيذ حرب الإبادة على الثورة والشعب .

٣- قيام حكم وطني ينفذ إرادة الشعب ، ويضع الحلول الجذرية لتحقيق وحدة الشعب والوطن في الساحة الأردنية - الفلسطينية ، وتوفير جميع الضمانات لحماية الثورة وتعزيز تسليح الجماهير للوقوف في وجه احتمالات الغدر الصهيوني للضفة الشرقية وحتى لا يقع في الضفة الشرقية ، كما وقع في الضفة الغربية حزيران ١٩٦٧ ، وبذلك تتعزز الثورة والبلاد لمواصلة القتال ضد الغزو الصهيوني ودولته المزعومة ، حتى التحرير الشامل للأراضي العربية المحتلة .

٤- وجود قوة عربية مسلحة للإشراف على وقف إطلاق النار ، وتنفيذ الحلول الجذرية التي تستجيب لإرادة الشعب العربي في حماية الثورة والخلاص من العملاء ومحاكمة القتلة <sup>(٢)</sup> .

تمكن الوفد العربي من الحصول على ضمانات من كلا الطرفين (ياسر عرفات) و(الملك حسين) ، بوقف إطلاق النار وإيقاف نزيف الدم بينهما . ولكي يضمن الوفد تنفيذ هذا القرار اقترح النميري إنشاء لجنة مراقبة عسكرية من القوات المسلحة لبعض الدول

---

(١) يوسف هيكل ، المصدر السابق ، ص ٥٥٠-٥٥١ ؛ الحسين بن طلال ، المصدر السابق ، ص ٢٢٦ .

(٢) خليل هندي وآخرون ، المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني ، دراسة تحليلية لهجمة أيلول ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧١) ، ص ٤٢٦ .



العربية ، فوافق الملك حسين على فكرة إنشاء اللجنة وكما اقترحها النميري بضمان تنفيذ قرار وقف إطلاق النار <sup>(١)</sup> .

لكن على الرغم من كل الجهود التي بذلها الوفد العربي لإيقاف إطلاق النار ، كان القصف مستمر والرصاص يدوي في مختلف مناطق عمان وجبالها وبصورة رهيبه خاصة في أماكن تجمعات الفلسطينيين وفي أحياء الأشرفية وجبل اللويده وحي المصاروه . وكذلك قصف مستشفى الأشرفية ونقل مئات من الأطفال والنساء والعجزة ووضعوا في الطريق وأحضرت الآليات لسحقهم . كما قاموا بعملية خطف للأطباء والمرضى والمرضات وهددت حياتهم ما لم يخل الفدائيون الفلسطينيون المنطقة بأسرها <sup>(٢)</sup> .

دفعت هذه الحوادث وغيرها الوفد العربي الذي كان ينوي العودة إلى القاهرة ، إلى إبلاغ الملك حسين بأن النميري رئيس الوفد قد رفع تقريراً عاجلاً إلى الملوك والرؤساء العرب المجتمعين في القاهرة موضحاً الموقف والخرق المستمر لاتفاق وقف إطلاق النار من جانب السلطات الأردنية <sup>(٣)</sup> .

وتم فعلاً رفع هذه التقرير في (٢٦) أيلول ، شارحاً فيه النميري كل تفاصيل مهمة الوفد العربي ، وأهم الصعوبات التي واجهت الوفد في أثناء تأدية مهامه منذ اللحظة الأولى لوصوله إلى عمان . وعن الطريقة التي تمت بها مقابلة ياسر عرفات والاجتماع معه ، والتي كادت أن تفشل بسبب عدم تقديم التسهيلات من قبل الملك حسين لإتمام مهمة الوفد وبسرعة . وبعد أن توصل الوفد إلى صيغة اتفاق بين الحكومة وفصائل المقاومة الفلسطينية ، فوجئ الوفد أن إطلاق النار ما بين الطرفين ما زال مستمراً . وفي نفس المعنى تحدث ، الباهي الأدغم ، أحد أعضاء الوفد العربي ، مخاطباً الحكومة

---

(١) شكلت هذه اللجنة من (٥) ضباط من مصر ، و(٢) برتبة عقيد من السودان ، و(٢) برتب مختلفة من الكويت ، و(٢) برتب مختلفة من تونس ، و(٢) برتب مختلفة من السعودية . ينظر : ق/ق - المكتب الثقافي ، لقاءات عربية ، تقرير اللواء جعفر النميري رئيس الوفد العربي إلى الملوك والرؤساء العرب في القاهرة في (٢٦) أيلول ١٩٧٠ ، ص ٧٧-٧٨ .

(٢) خليل هندي وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٤٣٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤٣٣ .



الأردنية ، قائلاً : "إن ما يجري هذا مخطط إجرامي تقومون بتنفيذه نيابة عن إسرائيل وأن اللجنة لا يمكن أن تتحمل مسؤولية كهذه . . . " (١) .

جاء رد الأردن على ما جاء في تقرير النميري رئيس الوفد العربي ، المقدم إلى مؤتمر القمة في القاهرة على هيئة برقية موجهة من الملك حسين إلى الرئيس جمال عبد الناصر وذلك في ذات التاريخ الذي تم فيه مناقشة التقرير بين الملوك والرؤساء العرب في (٢٦) أيلول . إذ أكد في برقيته هذه ، عن مدى مفاجأته لكل ما صدر عن النميري في بيانه الذي أصدره في عمان بتاريخ (٢٥) أيلول ، والذي تضمنه تقريره المرفوع إلى مؤتمر القمة بكل تفصيلاته . من مغالطات واتهامات خطيرة اشتمل عليها ذلك التقرير ، وأضاف قائلاً : "لقد كنا ننتظر أن يكون جهد وفد الملوك والرؤساء برئاسة الأخ النميري وجهد مؤتمرهم العتيد بناء يوقف تيارات التحريض والإثارة بل والتدخلات الفعلية والدعائية التي ما انفكت تذكي نار الفتنة في ربوعنا هنا . . . " ، ثم قال : "وفي هذه اللحظات الأخيرة وقبل أن تختتموا أعمال مؤتمرهم العظيم ، أناشدكم أن لا تسمحوا للموقف القائم أن يؤدي إلى الوقوع نهائياً في آخر مواقع المؤامرة التي تستهدفنا جميعاً والتي نبذل المستحيل من جانبنا لكي لا نقع فيها . فيتبدل الواقع الذي بنينا على أرضنا طيلة السنين التي أعقبت كارثة حزيران ١٩٦٧ لصالح أعدائنا . . . " (٢) .

ظل الاقتتال المرير في عمان والمدن الأردنية الأخرى حتى جاء اتفاق القاهرة في (٢٧) أيلول نتيجة اجتماع رؤساء وملوك الدول العربية في القاهرة ، الذي وقع عليه كل من الملك فيصل (السعودية) ، والأمير صباح السالم الصباح (الكويت) ، جمال عبد الناصر (مصر) ، ياسر عرفات (اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية) ، معمر

---

(١) ق/ق - المكتب الثقافي ، لقاءات عربية ، تقرير اللواء جعفر النميري رئيس الوفد العربي إلى الملوك والرؤساء العرب في القاهرة في (٢٦) أيلول ١٩٧٠ ، ص ٧٠-٨٤ ؛ الوثائق العربية لعام ١٩٧٠ ، وثيقة رقم (٣٦٤) ، ص ٦٤٢-٦٤٤ .

(٢) ق/ق - المكتب الثقافي ، لقاءات عربية ، برقية الملك حسين إلى الرئيس جمال عبد الناصر حول تقرير اللواء جعفر النميري في (٢٦) أيلول ١٩٧٠ ، ص ٩١-٩٣ .

القذافي (ليبيا) ، جعفر النميري (الوفد العربي) ، الملك حسين (الأردن) ، الباهي الأدغم (تونس) ، وأحمد الشامي (اليمن) <sup>(١)</sup> .

تكون اتفاق القاهرة من أربعة عشر مادة . أكدت المادة الأولى منه على : إنهاء كافة العمليات العسكرية من جانب القوات المسلحة الأردنية وقوات المقاومة الفلسطينية فوراً ، مع إنهاء كافة التحركات العسكرية التي لا تحتملها مقتضيات النشاط المعتاد وإيقاف كافة الحملات الإعلامية التي تتنافى مع أغراض هذا الاتفاق . أما المادة الثانية فقد أشارت إلى : السحب السريع لكافة القوات المسلحة الأردنية من عمان وإرجاعها إلى قواعدها الطبيعية مع سحب جميع القوات الفدائية من عمان ومركزتها في أماكن تلائم العمل الفدائي . في حين تضمنت المادتان السادسة والثامنة على تكوين لجنة عليا لمتابعة تطبيق هذه الاتفاقية الأساسية مع ما قد ينبثق عنها من اتفاقات فرعية مع ممارسة تنسيق العمل والعلاقات بين كل من السلطة الأردنية والمقاومة الفلسطينية حتى يستتب الأمن وترجع الأمور إلى حالتها الطبيعية . وعلى أن تقوم اللجنة العليا بإعداد وإبرام اتفاقية ملزمة للطرفين تضمن استمرار النشاط والعمل الفدائي واحترام سيادة البلاد في حدود القانون <sup>(٢)</sup> .

وفي صباح (٢٨) أيلول ، وصل الباهي الأدغم رئيس لجنة المتابعة العربية العليا إلى عمان ، وأخذ فور وصوله يعمل من أجل تنفيذ اتفاق القاهرة ، وإعادة الهدوء إلى الأردن ، فقام باتصالاته بالمسؤولين . وكان ياسر عرفات قد عين إبراهيم بكر عضو في لجنة المتابعة ، ممثلاً للمقاومة الفلسطينية ، وعين الملك حسين رياض المفلاح ، عضواً في اللجنة ممثلاً للسلطة الأردنية <sup>(٣)</sup> .

وفي هذا اليوم أيضاً بدأ مائة ضابط من ضباط خمسة بلاد عربية هي : (مصر ، الكويت ، ليبيا ، تونس ، اليمن) ، يؤلفون قوة السلام العربية بقيادة العميد أحمد عبد

---

(١) ينظر : الملحق رقم (١١) من الأطروحة . المصدر نفسه ، اتفاقية القاهرة بين الحكومة الأردنية والمقاومة الفلسطينية في (٢٧) أيلول ١٩٧٠ ، ص ٩٩ ؛ عبد المجيد فريد ، المصدر السابق ، ص ٢٥٨-٢٦١ .

(٢) ينظر : الملحق رقم (١١) من الأطروحة . ق/ق - المكتب الثقافي ، لقاءات عربية ، اتفاقية القاهرة ، ص ٩٩-١٠١ ؛ محمود رياض ، مذكرات ، ص ٢٧٧-٢٨٠ .

(٣) يوسف هيكل ، المصدر السابق ، ص ٥٩٣ .

الحميد حلمي رئيس لجنة المراقبة العسكرية العربية ، أعمالهم في إقامة مراكز مراقبة لهم في عمان لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار <sup>(١)</sup> .

كما قام الباهي الأدغم ، رئيس لجنة المتابعة العربية العليا ، بترتيب وإجراء مفاوضات بين السلطة الأردنية والمقاومة الفلسطينية ، بإشرافه ، لوضع اتفاق جديد ، كما نصت المادتان الثامنة والثانية عشرة من اتفاق القاهرة . لضمان استمرار العمل الفدائي واحترام سيادة الدولة . وعقدت عدة اجتماعات لغرض التوصل إلى هذا الهدف ، أبدى فيها كل من الطرفين وجهة نظره . وتقدم بمطالبه <sup>(٢)</sup> . فتم في الثالث عشر من تشرين الأول ، التوقيع على اتفاقية أخرى بين السلطة الأردنية والمقاومة الفلسطينية ، وذلك في عمان ، عرف باتفاق عمان ، الذي تعلق ، بانسحاب القوات الأردنية والفدائية من المدن إلى مواقعها وقد اعتبرت هذه الاتفاقية مكملة ومنفذة لاتفاقية القاهرة ، وخطة عمل للجنة المتابعة العربية العليا <sup>(٣)</sup> .

أكدت اتفاقية عمان الموقعة في (١٣) تشرين الأول ١٩٧٠ على ثلاث جوانب : أكد الجانب الأول على القواعد العامة من أن الأردن بصفته أرضا وشعبا وحدة واحدة لا تتجزأ ، وضرورة الوجود والتعبئة والتنظيم الشعبي والقتالي وحرية العمل السياسي والعسكري . أما الجانب الثاني فقد أكد على شؤون العمل الفدائي في اعتبار عمان المقر الرئيسي للجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية بجميع فروعها ، وأن تنشأ اللجنة المركزية مكاتب فرعية لها في مدن وقرى المملكة ، وأن ما تلتزم به اللجنة المركزية نحو الحكومة الأردنية يكون ملزما للثورة الفلسطينية كافة . أما الجانب الثالث فأشار إلى التنقل والحركات ، في ضرورة تأمين حرية التنقل والتحرك لقوات الثورة على كافة الطرق الرئيسية والفرعية وأن يسمح للمجازين بارتداء اللباس العسكري أثناء تنقلهم ، وأن يسمح بمرور سيارات قوات الثورة الفلسطينية داخل المدن والقرى <sup>(٤)</sup> .

(١) المصدر نفسه ، ص ٥٩٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٥٩٤ ؛ محمود رياض ، مذكرات ، ص ٢٨٠-٢٨١ .

(٣) ينظر : الملحق رقم (١٢) من الأطروحة ، ق/ق - المكتب الثقافي ، لقاءات عربية ، بيان اللجنة العربية العليا للمتابعة حول الخطوات الواجبة لتنفيذ اتفاقية القاهرة في (١) تشرين الأول ١٩٧٠ ، ص ١٢١-١٢٢ .

(٤) ينظر : الملحق رقم (١٢) من الأطروحة .

لكن اتفاقيتي القاهرة وعمان ، لم تكونا قادرتين على إيقاف العمليات العسكرية بين فصائل المقاومة والقوات الأردنية بصورة نهائية ، ففي برقية أرسلها ياسر عرفات ، القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية ، إلى اللجنة العربية العليا للمتابعة ، في (١٦) تشرين الأول ، أكد في مضمونها على استمرار التجاوزات من الجانب الأردني<sup>(١)</sup> .

وتنفيذاً للبند (الثاني والثالث والرابع والسادس) من اتفاقية عمان والعمل بنصوص لائحة تنظيم أعمال اللجنة العسكرية وما يتفرع عنها من لجان وجد الباهي الأدغم أن الحل الوحيد لضمان تنفيذ اتفاقية عمان ، هو وضع بروتوكول يوضح فيه طرق تحقيق هذا الهدف . وقد صاغ رئيس اللجنة العربية العليا للمتابعة هذا البروتوكول مع الفريقين الأردني والفلسطيني ، وتم التوقيع عليه في (٢٢) تشرين الأول ، وقعه الباهي الأدغم عن لجنة المتابعة ، ووقعه عن الحكومة الأردنية رياض المفلح واللواء محمد خليل عبد الدائم ، رئيس أركان القوات الأردنية المسلحة ، كما وقعه عن المقاومة الفلسطينية إبراهيم بكر والعميد عبد الرزاق يحيى رئيس أركان جيش التحرير الفلسطيني . عرف هذا البروتوكول بـ(بروتوكول عمان)<sup>(٢)</sup> .

يمكن القول أن بروتوكول عمان ، مثل الحد الأقصى من عمل اللجنة العربية العليا للمتابعة ، لغرض تنفيذ اتفاقية عمان ، التي مثل لها اتفاق القاهرة الإطار العام . بمعنى آخر أن ظهور هذا البروتوكول جاء منسجماً مع الأحداث الجارية في الأردن بين فصائل المقاومة والقوات الأردنية ، والتي جاءت مخالفة تماماً لنص وروح اتفاقية القاهرة .

ففي (٣) تشرين الثاني ، وقعت اشتباكات بين القوات الأردنية والفدائيين في عمان ، أسفرت عن سقوط عدد من القتلى والجرحى ، وقد أعلنت المقاومة أن القوات الأردنية

(١) ق/ق - المكتب الثقافي ، لقاءات عربية ، برقية الرئيس أنور السادات إلى السيد الباهي الأدغم رئيس مجلس الوزراء التونسي ، بصفته رئيساً للجنة العربية العليا للمتابعة بشأن عمل اللجنة ، في (١٩) تشرين الأول ١٩٧٠ ، ص ١٤٦ ؛ ينظر كذلك : المصدر نفسه ، بروتوكول لتنفيذ اتفاقية عمان في (٢٢) تشرين الأول ١٩٧٠ ، ص ١٤٧ .

(٢) حول بنود بروتوكول عمان الذي تضمنت بنوده الجوانب الإدارية والعسكرية الواجب تنفيذها بين الطرفين المتنازعين . ينظر : الملحق رقم (١٣) من الأطروحة . المصدر نفسه ، بروتوكول لتنفيذ اتفاقية عمان في (٢٢) تشرين الأول ١٩٧٠ ، ص ١٤٧-١٥٢ .



بدأت في إطلاق النار ، وقد طلبت المقاومة من اللجنة العربية العليا ، إجراء تحقيق شامل ودقيق في أسباب إطلاق النار <sup>(١)</sup> .

جرت عدة محاولات ، قامت بها اللجنة العربية العليا للمتابعة ، لغرض وضع الحد للاعتداءات التي جرت بين الطرفين (الأردني - الفلسطيني) ، لكن دون جدوى <sup>(٢)</sup> . علماً أن اللجنة قد أرجعت أكثر هذه الاعتداءات إلى القوات الأردنية وعدم التزامها بالاتفاقيات المعقودة بينها وبين فصائل المقاومة . ففي تصريح الناطق باسم اللجنة العربية العليا للمتابعة في (١٤) تشرين الثاني ، أعلن فيه : " ٠٠٠ في هذه الأثناء ، وبالرغم من مثابرة الحكومة عن التخلف على الوفاء بالتزامها المنصوص عليه في الاتفاقات السالفة الذكر ، فإن هناك ظاهرة خطيرة نشأت في الأيام الأخيرة ، والمتمثلة بقيام الحكومة بإنشاء قواعد لعناصر من الجيش تحت اسم الأمن العام في كثير من المنازل السكنية في عمان ، في الوقت الذي تم فيه خروج الفدائيين من عمان ٠٠٠ " <sup>(٣)</sup> .

غادر الباهي الأدغم ، رئيس اللجنة العربية العليا للمتابعة ، عمان في (٢٨) تشرين الثاني إلى تونس ، على أن يعود في منتصف كانون الأول ، وظن الرأي العام العربي ، خارج الأردن ، أن الأوضاع قد استقرت فيه غير أن الواقع غير ذلك تماماً . حيث استمرت السلطة العسكرية الأردنية باستنزافاتها على مراكز المنظمات الفدائية ، من خلال إقامة نقاط تفتيش لغرض منع الفدائيين من حرية التنقل ، وتحول دون وصول المؤن والماء والذخيرة إليهم ، حتى جاع الكثير منهم وعطشوا <sup>(٤)</sup> .

وذكرت وكالة الصحافة الفرنسية : "لقد بقي أكثر الفدائيين في جبال عجلون بدون طعام مدة ثلاثة أيام ولولا المطر لظلوا أيضاً بدون ماء ٠٠٠ ما سبب كل ذلك ؟" ، وأضافت قائلة : "يبدو أن الجيش الأردني تلقى أوامر بتجويع الفلسطينيين . وتقوم قوات خاصة بمراقبة الطرق المؤدية إلى عجلون والقرى المجاورة ٠٠٠ " <sup>(٥)</sup> .

(١) جريدة (الأخبار) ، بيروت ، العدد (٣٥٦٩) ، في (٤) تشرين الثاني ١٩٧٠ .

(٢) حول هذه المحاولات . ينظر : المصدر نفسه ، العددان (٣٦٠٠) و(٣٦١٠) ، في (٨) و(١٨) تشرين الثاني ١٩٧٠ .

(٣) المصدر نفسه ، العدد (٣٦١٢) ، في (٢٠) تشرين الثاني ١٩٧٠ .

(٤) يوسف هيكل ، المصدر السابق ، ص ٥٩٩ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٦٠٠ .



كانت لهذه التجاوزات الأردنية التي حدثت على حساب فصائل المقاومة الفلسطينية ، والتي هي في الوقت نفسه تجاوزات على بنود الاتفاقيات المعقودة بين الحكومة الأردنية ، وبين هذه الفصائل ، وأهمها اتفاق القاهرة . لها الدور الخطير في عودة الاشتباكات من جديد داخل الأردن . الأمر الذي دفع اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، إلى لفت نظر اللجنة العربية العليا المكلفة بتطبيق هذه الاتفاقيات حول تجاوزات السلطات الأردنية . جاء ذلك في مذكرة رفعتها اللجنة المركزية في (٥) كانون الأول ، طالبت فيها أيضاً عودة الباهي الأدغم رئيس اللجنة العربية إلى عمان فوراً ، لتلافي ما قد يحدث من نتائج وخيمة جراء هذه الاشتباكات (١) .

عاد الباهي الأدغم إلى عمان يوم (٩) كانون الأول ، وأخذ يعمل باستمرار وقوة لتهئية الأوضاع . حيث عمل على تنظيم لقاءات جمعت بين ياسر عرفات ، رئيس اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وبين وصفي التل ، رئيس الوزراء الأردني ، بحضور عدد من العسكريين الأردنيين والفلسطينيين . وبعد بحث طويل بين الطرفين وبإشراف مباشر من اللجنة العربية ، تم يوم (١٣) كانون الأول ، التوصل إلى سلسلة قرارات اتخذتها اللجنة العربية العليا للمتابعة لتنفيذ ما جاء في الاتفاقيات السابقة ، تلك القرارات التي أكد البعض منها على إلزام الحكومة الأردنية واللجنة المركزية لمنظمة التحرير بالقبض على المعتدين في حالة وقوع أي اشتباك جديد ، تأليف لجنة عالية المستوى من الجانبين للتشاور والتنسيق في الشؤون المتعلقة بالحركة الفدائية ، إعادة الجيش الأردني النظر جذرياً في نقاط التفتيش التابعة للجيش وإزالة نقاط التفتيش غير الضرورية (٢) .

(١) جريدة (الأنوار) ، بيروت ، العدد (٣٦٢٦) ، في (٦) كانون الأول ١٩٧٠ .

(٢) للمزيد من التفاصيل . ينظر : المصدر نفسه ، الأعداد (٣٦٢٦) و(٣٦٣٣) و(٣٦٣٤) ، في (٩) و(١٣) و(١٤) كانون الأول ١٩٧٠ .



## \* العلاقات الفلسطينية - الأردنية بعد أحداث ١٩٧٠

تدهور الموقف في الأردن فجأةً صباح يوم (٨) كانون الثاني ١٩٧١ ، وهو اليوم التالي من سفر الباهي الأدغم إلى تونس ، من دون سابق استقزاز ، فحدثت اشتباكات ، واهتمت دول عربية بالأمر ، وقام الباهي الأدغم بمساع جديدة ، أثر قيام ياسر عرفات في التاريخ نفسه بتوجيه رسالة إلى الملوك والرؤساء العرب ، أكد لهم فيها أنه : "في الوقت الذي غادر الرئيس الباهي الأدغم عمان قامت السلطة الأردنية فجأةً بدفع قواتها إلى مهاجمة قواعدنا العسكرية في الأماكن المحددة لها في الاتفاق ، وذلك بقصف شديد ومركز بالمدفعية ومختلف الأسلحة الأخرى ، ودفعت دباباتها وآلياتها وهاجمت قواعدنا في مواقع عدة ٠٠٠ إن هذه العمليات تعتبر خرقاً فاضحاً للاتفاقات ، كما تعتبر عمليات خطيرة مستهدفة لثوارنا وشعبنا بملاحقته وتصفيته" (١) .

جاءت هذه العمليات في الوقت الذي ثبت فيه التزام الفدائيين بالقواعد والأسس التي اتفقوا عليها مع السلطات الأردنية ، وإن وقوع هذه العمليات بعد التوكيدات المتتالية التي تلقاها رئيس اللجنة العربية العليا للمتابعة من رئيس الوزراء (وصفي التل) بعدم وجود أية نوايا عدوانية تجاه رجال المقاومة الفلسطينية في أي مكان . بدت كأنها خطة مبيتة تستهدف العمل الفدائي وتستهدف إشعال نار الفتنة من جديد .

(١) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١ ، وثيقة رقم (١٨) ، ص ٣٠-٣١ .



لذا قام الباهي الأدغم رئيس اللجنة العربية العليا في (٩) و(١٠) كانون الثاني ، بالاجتماع مع الملك حسين وأعضاء من الحكومة الأردنية . وفي أثناء ذلك تكونت لدى رئيس اللجنة صورة واضحة غير قابلة للشك أن الملك حسين والحكومة عازمين على إنهاء دور اللجنة العربية العليا للمتابعة ، ولا يريدان بقاء هذه اللجنة ولا لجنة الرقابة العسكرية العربية أيضاً . وهما اللجنتان اللتان أوجدهما مؤتمر القاهرة لوضع حد للأحداث التي كانت سائدة في الأردن <sup>(١)</sup> .

سافر الباهي الأدغم إلى تونس بعد هذا الاجتماع ، ثم توجه إلى القاهرة في محاولة منه لشرح الموقف هناك وتكوين موقف عربي واحد تجاه ما حدث في الأردن . وفعلاً نجح في مهمته ، وتمكن من العودة إلى الأردن لينقل إلى الملك حسين والحكومة الأردنية موقف الملوك والرؤساء العرب تجاه تجدد الاشتباكات مع فصائل المقاومة الفلسطينية . بضرورة الالتزام بالاتفاقات السابقة ووقف إطلاق النار <sup>(٢)</sup> .

جرت اجتماعات بين الجانبين الأردني والفلسطيني في (١٢) كانون الثاني ، بإشراف مباشر من الباهي الأدغم ، في دار السفارة التونسية في الأردن ، بحضور العميد أحمد حلمي رئيس لجنة الرقابة العسكرية العربية ، لغرض التوصل إلى اتفاق بين الطرفين ، يوضع بموجبه حد للاقتتال وإيقاف سفك الدماء . وفي (١٣) كانون الثاني ، بثت إذاعة عمان الاتفاق المؤلف من (١٣) بنداً ، الذي تم التوصل إليه لوقف الاشتباكات الدموية بين الطرفين المتنازعين <sup>(٣)</sup> .

تضمنت بنود هذه الاتفاقية الثلاث عشر ، جوانب مهمة تم الاتفاق عليها بين الطرفين ، منها ما هو متعلق بتشكيل لجنة مشتركة لغرض تحديد قواعد الفدائيين ، وتسليم أسلحة المقاومة الموجودة لدى الحكومة إلى المقاومة في ظرف أسبوع من جهة . ومنها ما هو متعلق بتكفل حرية التنقل للفدائيين وسياراتهم في كل الطرق دون أية عوائق ، وإطلاق سراح جميع المعتقلين والمحتجزين باستثناء مرتكبي الجرائم قبل نهاية يوم (٢٠) كانون الثاني ١٩٧١ ، ووقف الحملات الإعلامية فوراً من كل أجهزة الإعلام الصحافية

(١) عصام سخيني ، تمثيل الشعب الفلسطيني ، ص ٣٠ .

(٢) عصام سخيني ، الكيان الفلسطيني ، ص ٦٨ .

(٣) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١ ، وثيقة رقم (٤٩) ، ص ٦٣ .

والإذاعية والتلفزيونية والتصاريح والنشرات التابعة للحكومة الأردنية وكل أجهزة إعلام اللجنة المركزية حيثما وجدت من جهة ثانية (١) .

إلا أن هذه الاتفاقية لم تكن قادرة على قطع خيوط المؤامرة الأردنية التي أحيكت ضد المقاومة الفلسطينية . إذ ما أن عادت أجواء الاستقرار في الأردن لأيام معدودة ، حتى انجلت هذه الأجواء على أصوات العيارات النارية ودوي المدافع ، نذيراً لعودة الأجواء السابقة المظلمة التي طال ركودها على العلاقة القائمة بين الحكومة الأردنية - وفصائل المقاومة الفلسطينية وذلك في أواسط آذار ١٩٧١ .

الأمر الذي دفع ياسر عرفات إلى إرسال برقية إلى الملوك والرؤساء العرب ، في (٢٨) آذار ، أخبرهم فيها تفاصيل ما حدث في الأردن منذ توقيع آخر اتفاق بين اللجنة المركزية لمنظمة التحرير والحكومة الأردنية . مناشداً إياهم في ختام برقيته بضرورة العمل العربي المشترك لإيقاف نزيف الدم والمجزرة المستمرة (٢) .

وفي (١٠) نيسان ١٩٧١ ، وجه ممثلو الملوك والرؤساء العرب المجتمعون في القاهرة نداءً إلى الملك حسين وياسر عرفات ، بوقف الاشتباكات الدائرة ، حتى يتهيأ الجو المناسب لمعالجة الأسباب التي أدت إلى تدهور الموقف (٣) .

إلا أن عدم التزام الحكومة الأردنية بما جاء في النداء المذكور آنفاً ، دفع الملوك والرؤساء العرب إلى عقد مؤتمر لهم في القاهرة ، لغرض التباحث حول الأزمة الفلسطينية - الأردنية ، وذلك في (١٤) نيسان ١٩٧١ الذي انتهى يوم (١٥) من الشهر نفسه ، بصور مجموعة من القرارات ، نذكر منها ، قلق المؤتمر إزاء النزيف الدوي الذي ذهب ضحيته شباب عربي مجاهد ، ومطالبته بوقف العمليات العسكرية ضد المقاومة الفلسطينية فوراً ودون تأخير ، صيانة للطاقة العربية بدلاً من استنزافها ، كما وأكد المؤتمر على

---

(١) للمزيد من التفاصيل حول بنود الاتفاق . ينظر : المصدر نفسه ، وثيقة رقم (٤٩) ، ص ٦٣-٦٤ .

(٢) المصدر نفسه ، وثيقة رقم (٢٠٣) ، ص ٢٣٢ ؛ بلال الحسن وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٥٩ .

(٣) الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١ ، وثيقة رقم (٢٦٢) ، ص ٢٨٢ ؛ الوثائق العربية لعام ١٩٧١ ، وثيقة رقم (١٨٢) ، ص ٢٧٩ .

ضرورة الالتزام باتفاقية عمان المبرمة في تشرين الأول من العام نفسه والبروتوكولات الملحقة بها <sup>(١)</sup> .

لم تحدث قرارات الملوك والرؤساء العرب في القاهرة ، تأثيراً يذكر ، على الأوضاع المتأزمة السائدة في الأردن ، وذلك بسبب إصرار السلطات الأردنية على إكمال مخطتها الرامي إلى اقتلاع جذور المقاومة الفلسطينية في البلاد . فكان الملك حسين يتحين فرص الاعتداءات الصهيونية على خطوط الهدنة مع الأردن ، حتى ينقض مهاجماً على مواقع المقاومة الفلسطينية مكبداً إياها العديد من الخسائر <sup>(٢)</sup> . رافضاً بهذا العمل كل الجهود العربية التي بذلت في سبيل إيجاد صيغة تفاهم بين الحكومة الأردنية وفصائل المقاومة الفلسطينية <sup>(٣)</sup> .

وبلاحظ أنه بدأت في هذه المدة بالذات ، أي أواخر ١٩٧١ ، حملة لتأكيد حق سكان الضفة الغربية بتمثيل الفلسطينيين . وهذا التأكيد يمكن فهمه من منطلقين : الأول تجريد المقاومة الفلسطينية من حقها في تمثيل الشعب الفلسطيني وتجبير هذا الحق إلى جهة لا تؤهلها ظروفها تحت الاحتلال على ادعاء هذا الحق وبالتالي فإن الوضع القانوني للضفة الغربية باعتبارها جزءاً من الأردن يجعل السلطة السياسية في عمان وهي المعترف بها دولياً هي صاحبة الحق في الإدلاء برأيها في أية تسوية ممكنة <sup>(٤)</sup> . والمنطلق الثاني : إن وجهاء الضفة الغربية وكبار تجارها ورؤساء بلدياتها الذين ترعرعوا في أحضان النظام الهاشمي قبل الاحتلال وارتبطت مصالحهم الاقتصادية بهذا النظام عبر الجسور المفتوحة بعد الاحتلال كانوا مؤيدين للاتجاه الملكي الرامي إلى إبراز حق سكان الضفة الغربية في تمثيل الشعب الفلسطيني . وهذه الفئة ، بحكم ارتباط مصالحها مع النظام الحاكم في عمان ، لن تكون من جهة بقادرة على الخروج عن إرادة النظام ، كما أنها بحكم مواقعها

(١) المصدر نفسه ، وثيقة رقم (١٨٦) ، ص ٢٨٤ ؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١ ، وثيقة رقم (٢٨٨) ، ص ٣٠٢-٣٠٣ .

(٢) جريدة (التأخي) ، بغداد ، الأعداد (٧٢٢) و(٧٢٣) و(٧٢٥) و(٧٤٦) و(٧٤٧) و(٧٥٢) في (١٥) و(١٦) و(١٨) و(٣٠) و(٣١) أيار و(٦) حزيران ١٩٧١ .

(٣) كلوفيس مقصود ، الأبعاد الأمريكية - الإسرائيلية لمشروع الملك حسين وكيفية إحباطه ، مجلة (شؤون فلسطينية) ، العدد (٩) ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٢) ، ص ٨ .

(٤) عباس فاضل محمد البياتي ، مشاريع الدولة الفلسطينية للفترة ١٩٦٧-١٩٧٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ١٧٩ .



الطبقية سوف تكون ، من جهة أخرى ، مجرورة إلى مواقع مساومة مع سلطات الاحتلال الصهيوني في أية تسوية تصفوية وهو ما يتماشى مع اتجاه الملك حسين وينسجم مع سياسته . من هنا كان تأكيد الملك حسين : "إن سكان الضفة الغربية هم أحق في التحدث باسم الشعب الفلسطيني من السادة الذين يجتمعون في دمشق وبيروت والقاهرة" (١) .

تتضح من هذه الخلفية أن الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة استهدفت وضع حد للقضية الفلسطينية ، لأن استمرار هذه القضية من شأنه أن يعرقل كل الأهداف الإمبريالية الأمريكية في المنطقة ولأن بقاء القضية يعني أيضا بقاءها بؤرة استقطاب للاحتمالات والطاقت الثورية والتغييرية في المنطقة ككل .

من هنا جاء مشروع الملك حسين ، (الذي عرف بمشروع المملكة العربية المتحدة) ، في (١٤) آذار ١٩٧٢ ، كأحد البدائل الأمريكية لإنهاء القضية الفلسطينية ، بعد فشل مشروع روجرز ، إنما برداء ملكي هاشمي (٢) .

استدعى الملك حسين خمس عشرة شخصية سياسية فلسطينية من الفلسطينيين الحاملين للجنسية الأردنية والمقيمين في الأردن إلى مقابلاته في القصر الملكي بعمان (٣) . حضر جميعهم واجتمعوا مع الملك حسين الذي قال لهم "إنني أستدعيتكم لأطلعكم على مشروع جديد تبلور بعد مشاورات واتصالات واسعة في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية والصديقة حول القضية الفلسطينية وذلك بإبدال اسم المملكة الأردنية الهاشمية والتي تضم الضفة الغربية وشرق نهر الأردن إلى اسم المملكة العربية المتحدة وإقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية بعد انسحاب العدو منها إذ يصبح للضفة الغربية مجلس نواب منتخب من الشعب في الضفة ووزارة خاصة بالضفة وحاكم عام

(١) عصام الصالح ، المصدر السابق ، ص ٧٩ .

(٢) نجيب الأحمد ، المصدر السابق ، ص ٧٢٢ ؛ أحمد بهاء الدين ، المصدر السابق ، ص ١٠٥ .

(٣) هذه الشخصيات هي : عبد الحميد شومان (مدير البنك العربي) ، فريد أسعد (صاحب ومدير شركة السكائر والتبغ الأردنية) ، هاشم الجيوسي وداد الحسيني (وزيران سابقان) ، بهجت أبو غربية وإبراهيم بكر وياسر عمر والدكتور صلاح العنيتاوي ونديم الزور والشيخ عبد الحميد السائح ورجا العلي وأنطوان عطا الله وروحي الخطيب (أمين القدس) ، وخلوصي النميري ومحمد أديب العامري . حضروا جميعهم باستثناء أنطوان عطا الله وروحي الخطيب اللذين كانا في إيطاليا . ينظر : المصدر نفسه ، ص ٧٢٢-٧٢٣ .

وذلك ضمن المملكة العربية المتحدة تحت الحكم الملكي الهاشمي" ، وأضاف قائلاً :  
"على أن يكون الجيش العربي جيشاً واحداً للضفتين والملك قائده الأعلى وتكون وزارة  
الخارجية واحدة للمملكة العربية المتحدة ويعني ذلك أن وزارة الدفاع والخارجية تكون  
وزارة واحدة مرتبطة مع الملك والحكومة المركزية في عمان" (١) .

قدم هذا المشروع ، الذي أذيع نصه رسمياً في الإذاعة الأردنية في (١٥) آذار  
١٩٧٢ ، على عدد من الزعماء الفلسطينيين في عمان بعد موافقة الشخصيات الفلسطينية  
التي حضرت المقابلة في القصر الملكي . ووافقوا عليه وقاموا بإرسال مذكرة مسهبة  
لمنظمة التحرير الفلسطينية ذكروا فيها المشروع وأبعاده (٢) .

إن مشروع الملك حسين (المملكة العربية المتحدة) ، لا نكتفي القول عنه بأنه طموح  
متقدم للمخطط الأمريكي الصهيوني من حيث أنه يفتح أمام الكيان الصهيوني الهيمنة  
والتوسع وفرصة الاعتراف به ، من دون أن يكون للعرب إزاءه أي مجال للرفض ودون أن  
يكون بالإمكان القول بأن هذا التوسع هو عمل عدواني . بل أن هذا المشروع يعد أيضاً  
محاولة هاشمية لإحياء المشاريع السابقة ، والهادفة إلى الهيمنة وضم فلسطين إلى الأردن  
، بدءاً من مشروع الملك عبد الله (سورية الكبرى) ، وصولاً إلى ضم الضفة الغربية إلى  
الأردن في عام ١٩٥٠ .

جاء رد اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، على مشروع المملكة العربية  
المتحدة ، في المؤتمر الشعبي الفلسطيني الذي انعقد في القاهرة للمدة من (٦-١٢) نيسان  
١٩٧٢ . فقد أعطى هذا المؤتمر الذي تمثلت فيه القطاعات الفلسطينية كافة المتواجدة في  
الساحة الفلسطينية الدليل القاطع بأن الملك حسين فاقد لأهلية النطق باسم هيئة فلسطينية  
مع أية جهة إقليمية أو قومية أو دولية . وكانت هذه الخطوة الأولى على طريق إبقاء  
القضية بمنأى عن محاولات قفلها (٣) . أما الخطوة الثانية فقد تمثلت بالمذكرة التي رفعتها  
اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في  
أواخر نيسان من العام نفسه ، معلنة من خلالها رفضها الصريح لمشروع المملكة العربية  
المتحدة ، كونها عدته تدخل غير مبرر من الملك حسين ، ومحاولة مرفوضة له في تقرير

(١) كلوفيس مقصود ، المصدر السابق ، ص ٩-١٠ ؛ عصام الصالح ، المصدر السابق ، ص ٨١ .

(٢) نجيب الأحمد ، المصدر السابق ، ص ٧٢٣ .

(٣) عصام سخيني ، تمثيل الشعب الفلسطيني ، ص ٣٣ ؛ كلوفيس مقصود ، المصدر السابق ،

مصير الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية ، وفرصة يوفرها للكيان الصهيوني للاعتراف العربي والدولي والقانوني به <sup>(١)</sup> .

لم يكتب لمشروع (المملكة العربية المتحدة) ، النجاح ، بسبب ما واجهه من رفض واضح وكبير من اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والتمثيل الرسمي باسم الشعب الفلسطيني ، من جهة ، والرفض العربي الذي وجد في هذا المشروع محاولة أردنية للقضاء على المقاومة الفلسطينية ، وإقفال القضية الفلسطينية دون تحقيق المطالب القومية في التحرر والاستقلال ، من جهة أخرى <sup>(٢)</sup> .

مثل مشروع (المملكة العربية المتحدة) ، محطة من محطات الخلاف الأردني - الفلسطيني ، ذلك الخلاف الذي تركز الحكومة الأردنية وبين المقاومة الفلسطينية ، والذي يعود في أحد أسبابه إلى شرعية التمثيل الفلسطيني ، تلك الشرعية التي حاول الملك حسين اغتصابها من أيدي أصحابها الشرعيين (اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية) . لتبقى حالة عدم الاستقرار تشوب العلاقات بين الطرفين طيلة العام ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ، من دون أن توجد لها محطة تستقر فيها ، لتسجل دعماً جديداً للقضية الفلسطينية .

استمر الطرح السياسي الأردني الذي رافق انعقاد مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر للمدة من (٢٦-٢٨) تشرين الثاني ١٩٧٣ ، لتسجل محطة هامة في مسار التوجه الأردني نحو ترتيب عناصر الموقف السياسي بما يخدم عودة الضفة الغربية المحتلة تحت سيادته المباشرة ، ويعمل على إنهاء المقاومة الفلسطينية بما يخدم ذلك التوجه . إلا أن جواب مؤتمر وزراء الخارجية العرب على هذا الموقف الذي حمله معه الوفد الأردني إلى مؤتمر الجزائر ، وعلق الملك حسين ، بنتيجته ، حضور مؤتمر القمة ، والذي لم ينسجم مع التوجه العربي العام الذي لمسه مبعوثو الملك خلال جولاتهم في الدول العربية . فكان أن رفع وزراء الخارجية إلى مؤتمر القمة مشروع قرار ينص على عد منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . أمام هذا الموقف العربي قاطع الملك حسين أعمال المؤتمر بالفعل ، غير أنه راهن مرة أخرى على تجنيب المؤتمر

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، مذكرة اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية . ضمن ملفات دور الاجتماع العادي (٥٨) لمجلس جامعة الدول العربية بالقاهرة ، في (١٠) أيلول ١٩٧٢ ، ص ١٢٠-١٢١ .

(٢) المصدر نفسه ، الوضع العربي والدولي (شرح لأهم قضايا المنطقة) ، ص ١٢٣ ؛ أحمد بهاء الدين ، المصدر السابق ، ص ١٢٢-١٢٣ .

الموافقة على النص الوارد أعلاه في مشروع القرار ، وذلك بالضغط من خلال ورقة أخرى ، وهي تهديده بالامتناع هذه المرة عن المشاركة في أعمال مؤتمر جنيف <sup>(١)</sup> .

دعم التحرك الأردني هذا داخل أروقة مؤتمر الجزائر ، بتصريح سياسي أفضى به رئيس الحكومة الأردنية عقب مقابلاته هو والملك حسين ، لسفيري الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية اللذين سلما الحكومة الأردنية دعوة رسمية لحضور مؤتمر جنيف . فقد اختار رئيس الحكومة الأردنية الوقت المناسب لإعطاء ورقة الضغط الأردنية فاعليتها القصوى . وذلك لمنع مؤتمر القمة من تبني مشروع القرار المشار إليه آنفا <sup>(٢)</sup> .

غير أن مؤتمر القمة العربي أصدر بعد مناقشات طويلة ، قراراته التي تضمنت بنداً ينص على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . فجاء ذلك تكريساً للحقائق الفلسطينية التي تجسدت ، طوال سنوات الهزيمة السابقة ، عبر كفاح وطني مرير ، وإضافة بارزة وهامة على قاعدة الشرعية الفلسطينية <sup>(٣)</sup> .

إن صدور هذا القرار العربي ، الذي عد رجحاناً في كفة النضال الوطني الفلسطيني ، تحت لواء اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وخطوة أخرى على طريق تميزه واستقلاله . إذ تعد الخيارات مفتوحة أمام النظام الأردني ، وبدا واضحاً التراجع العملي لهذا النظام عن تهديداته السابقة بمقاطعة مؤتمر جنيف ، والذي تمثل بحضور رئيس الوزراء الأردني الدورة الأولى من اجتماعات المؤتمر في (٢١) كانون الأول ١٩٧٣ <sup>(٤)</sup> .

---

(١) عيسى عبد الحميد ، التحرك السياسي للحكم الأردني إزاء مستقبل الضفة الغربية ، مجلة (شؤون فلسطينية) ، العدد (٣٧) ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٤) ، ص ٤٨-٤٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤٩ .

(٣) ق/ق - المكتب الثقافي ، مؤتمر القمة العربي السادس ، ص ٩٨-٩٩ .

(٤) عقد مؤتمر جنيف في (٢١) كانون الأول ١٩٧٣ ، حضرته كل من مصر والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية والأردن وممثل عن (الكيان الصهيوني) ، والسكرتير العام للأمم المتحدة . ينظر : شريف جويد العلوان ، المصدر السابق ، ص ٧٦ ؛ أحمد الشقيري ، الطريق إلى مؤتمر جنيف ، ص ٢٤٧ ؛ عيسى عبد الحميد ، المصدر السابق ، ص ٤٩ .



## الخاتمة

حملت التطورات المتلاحقة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين معالم مرحله جديده من العمل السياسي تكاد تكون مختلفة تماماً عن المراحل التي سبقتها . إذ كانت هذه المرحلة غنية بالتناقضات والسلبيات وحالات انعدام التوازن نتيجة مخططات خارجية وعوامل داخلية وإقليمية ، هذه التناقضات كانت لها التأثير على أنماط العلاقات العربية بسبب التباين في المواقف وجهات النظر السياسية حول قضايا تهم المنطقة العربية برمتها ، وخير مثال يمكن أن نقدمه ، هو التباين الحاصل في وجهات النظر السياسية بين الدول العربية الأعضاء في الجامعة حول أهم القضايا القومية وأخطرها ألا وهي القضية الفلسطينية .

أن إلقاء نظره على نشاط الجامعة العربية أثناء مناقشتها لقضية فلسطين نلاحظ ذلك التباين والخلاف في وجهات النظر السياسة والتي كانت سبباً في عدم استعداد العرب لتقديم يد المساعدة لعرب فلسطين ونصره قضيتهم . فالمؤتمرات العربية والدولية التي عقدت لمناقشه القضية وما طرح فيها من مقترحات كان أبرزها دعوة العراق إلى تنفيذ مقررات بلودان السرية وتكرار هذه الدعوة في مؤتمرات لاحقه سرعان ما كانت تصطدم بوجهات نظر مخالفة تماماً سواء من قبل مصر أو المملكة العربية السعودية . الأمر الذي جعل التوصل إلى قرارات أكثر فعالية تصب في خدمه القضية الفلسطينية أشبه بالمستحيل .

ومن خلال ما تقدم توصل الباحث إلى جملة من الحقائق وهي :

١- كانت قضية القدس ، وما زالت القضية الرئيسية التي تتقدم جدول أعمال مجلس جامعة الدول العربية واللجان التابعة لها ، والمعنية بهذه القضية ، التي أصبحت لُموذجاً واضحاً عن مدا الظلم والحيث الذي لحق بأبناء الشعب العربي في فلسطين .

٢- لم تتناول الجامعة العربية باهتمام كبير قضية المياه العربية ، بوصفها قضيه المستقبل العربي ، مما كان حافزاً دفع العدو الصهيوني إلى تنفيذ مخططة الرامي إلى السيطرة والتوسع ، وذلك أثر عدوانه الغاشم في حزيران ١٩٦٧ .

٣- كانت السياسة الصهيونية خلال الحقبة الزمنية (١٩٦٥-١٩٧٣) ، قائمة على اللجوء إلى الحرب النفسية المكثفة لإفراغ الأرض من سكانها عن طريق تحطيم معنوياتهم ، وخلق حالة من الفوضى في صفوفهم . فكان لعجز الجامعة العربية في التصدي لهذه السياسة





الأثر السلبي في تشريد الفلسطينيين ولجؤهم إلى الدول العربية المجاورة ، لتظهر مشكلة جديدة عانى ومازال يعاني منها الشعب العربي الفلسطيني ، إلا وهي مشكلة (اللاجئين) .

٤- كان لضياح فلسطين وتشريد أغلب سكانها من العرب ، الدافع في قيام الجامعة العربية بتشكيل المجلس الأعلى لإغاثة اللاجئين ، ولسبب قلة موارد الجامعة المالية ، وعدم تسديد الدول العربية الأعضاء ما بذمتها من حصصها المالية لدعم المجلس لرعاية اللاجئين العرب ، حلت الجامعة هذا المجلس وأرادت التعويض عنه من خلال بذل جهودها لدى المنظمة الدولية (الأونروا) ، من أجل عودة اللاجئين العرب وصيانة أموالهم وممتلكاتهم إلا أنها فشلت في تحقيق هذا الهدف أمام التعنت الصهيوني الرافض لعودتهم إلى أراضيهم وممتلكاتهم ، أو تعويضهم عن ذلك . فبقى الشعب الفلسطيني يعاني ويلات الغربة من جهة ، وويلات الظلم والحيث الذي لحق بهم من جهة أخرى .

٥- أدت الخلافات السائدة بين الدول العربية الأعضاء في الجامعة ، إلى صعوبة التوصل إلى قرارات عملية تصب في خدمة قضية فلسطين من جهة ، وإلى تعرض الجامعة العربية وبصورة مستمرة للاهتزازات السياسية من جهة أخرى .

٦- قدمت الولايات المتحدة الأمريكية ، تجاه الصراع العربي الصهيوني في الحقبة الزمنية المذكورة ، لـ نموذجاً واضحاً عن فشل السياسة الأمريكية في التوصل لأي نوع من أنواع التسوية لهذا الصراع ، وهذا ما أثبتته القرار المرقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ ، ومبادرة روجرز من بعده ، التي جاءت مستوحاة من روح القرار .

٧- إن فشل مبدأ المقاطعة العربية للكيان الصهيوني ، ذلك المبدأ الذي تبنته الجامعة العربية ، من أجل دعم قضية فلسطين ، يرجع سببه بالدرجة الأولى إلى بعض الثغرات التي ظهرت في أثناء تنفيذه ، والتي كان سببها عدم التزام الدول العربية الأعضاء بهذا المبدأ مادياً ومعنوياً ، مما أفقده قيمته القتالية .

٨- فشل الجامعة العربية في استعمال النفط بوصفه سلاحاً في المعركة لصالح القضية الفلسطينية .

٩- وقفت الأمم المتحدة عاجزة أمام القضية الفلسطينية ، ويعود سبب ذلك إلى سيطرة القرار الأمريكي على هذا المحفل الدولي ، مما أفقده مصداقيته ، وهذا ما لمسناه من عدم احترام الكيان الصهيوني لأغلب القرارات الصادرة من هذا المحفل ، كونها تمس مصالحه وأهدافه العدوانية التوسعية .



١٠- إن تأكيد الكيان الفلسطيني ، ضرورة تقتضيها طبيعة الكفاح الذي خاضته وما تزال تخوضه الأمة العربية لإنقاذ عروبة فلسطين ، من حيث كونه كياناً شعبياً حراً طليقاً من القيود الرسمية والدولية ، وقادراً على الحركة والانطلاق بتأييد الشعوب العربية والإسلامية ، وناقضاً لأقوال اليهود وادعاءاتهم في الأمم المتحدة والعالم الخارجي في أنه لم يعد هناك شيء اسمه (فلسطين) ولا شعب عربي فلسطيني .

١١- أكدت الجامعة العربية على ضرورة تعبئة القوى الفلسطينية ، والعمل على تسليحها وتدريبها والعناية بشؤونها الثقافية والصحية والاجتماعية ، وإعدادها لمعركة التحرير ، لذا شكل لهذا الغرض جيش التحرير الوطني الفلسطيني ليكون الجناح العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ورأس حربة أمام العدو الصهيوني .

١٢- على الرغم من الخطابات الحماسية والعبارات الساخنة التي تخللت مؤتمرات القمة العربية إلا أن هذه المؤتمرات لم تفلح في التوصل إلى قرارات وتوصيات قاطعة تتناسب مع تدفق الدم الفلسطيني ونبض الشارع العربي حرارة المشاعر القومية والإسلامية . فالذي صدر عنها ليس أكثر من بيانات عامة خالية من أية قرارات سياسية تعبوية تتجاوب وخطورة الموقف ومستوى التحدي .

١٣- إن المشروع الذي أعدته الإمبريالية الأمريكية ، وأعلنته على لسان وزير خارجيتها (وليم روجرز) عام ١٩٧٠ ، الذي حمل معه بذور الشقاق العربي ، والذي تمثل بظهور مؤيدين ورافضين له ، ما هو في الواقع إلا محاولة أمريكية لتطبيق قرار مجلس الأمن المرقم ( ٢٤٢ ) لعام ١٩٦٧ ، من أجل ضمان الوجود الصهيوني ، وبأقل التكاليف . إذ إن كلا المشروعين المذكورين يعطيان للكيان الصهيوني فرصته في الاعتراف به بوصفه كياناً مستقلاً قائماً على أرض فلسطين ، والتعايش معه سلمياً . أي التخلي نهائياً عن حق الشعب العربي الفلسطيني في تحرير بلده ( فلسطين ) ، وتصفية المقاومة تصفية كاملة وحاسمة .

١٤- وجود قوى سياسية في الوطن العربي - سواء أكانت وطنية أم محافظة أم رجعية ، خارج الساحة الفلسطينية ، يهملها لسبب أو لآخر التدخل الدائم في شؤون الشعب الفلسطيني ، وممارسة أكبر قدر ممكن من النفوذ والتأثير على سير الأحداث المتعلقة به ، خصوصاً بعد أن تأكدت جدوى ونجاح المقاومة الفلسطينية بعد عدوان حزيران ١٩٦٧ ، مما أعطى الشعب الفلسطيني حساً جديداً . لذا وجدت هذه القوى صعوبة التدخل المباشر في الشؤون الفلسطينية ، ولم يبق أمامها إلا أن تتدخل عن طريق خلق جماعات أو



منظمات تدور في فلكها ، أو خلق أزمات ظاهرها وطني ، لكن الهدف الحقيقي من ورائها هو تحقيق مصلحة شخصية ، ومثال على ذلك الموقف الأردني من منظمة التحرير الفلسطينية بصورة خاصة ، والمقاومة بصورة عامة .

١٥- النظر إلى الكفاح المسلح آنذاك ، وعده بديلاً عن العمل السياسي الممقوت لدى الأنظمة العربية ، الذي ارتبط في أذهان الناس بالقرارات الدولية ، واستجداء التعاطف والتضامن الخارجي بالوسائل الدبلوماسية ، وهكذا كانت نظرة الفلسطينيين إلى الجامعة العربية باعتبارها منبراً للخطابات والقرارات والوعود .

١٦- كانت أحداث أيلول عام ١٩٧٠ ، وما سبقها من أحداث دامية ، بين فصائل المقاومة الفلسطينية من جهة ، وقوات الجيش والأمن الأردنيين من جهة أخرى ، هي الترجمة الحقيقية لطبيعة العلاقات الأردنية - الفلسطينية خلال الحقبة الزمنية (١٩٦٥-١٩٧٣) .



## ملحق رقم (١)

### نص قرار مجلس الأمن المرقم (٢٤٢) لسنة ١٩٦٧

إن مجلس الأمن إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط ، وإذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أرض بواسطة الحرب ، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمن ، وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة (٢) من الميثاق .

١- يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين :

أ- سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من أرض احتلتها في النزاع الأخير .

ب- إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أرض كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحررة من التهديد أو أعمال القوة .

٢- يؤكد أيضاً الحاجة إلى :

أ- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة .

ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

ج- ضمان المناعة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح .

٣- يطلب إلى الأمين العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط كي يقيم ويجري اتصالات مع الدول المعنية بغية إيجاد اتفاق . ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لنصوص ومبادئ هذا القرار .

٤- يطلب إلى الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن حول جهود الممثل الشخصي في أقرب وقت ممكن (١) .

---

(١) عبد الرزاق محمد أسود ، المصدر السابق ، المجلد الثالث ، ص ٨٧٦-٨٧٧ .

## ملحق رقم (٢)

### المشروع العراقي المقدم إلى مؤتمر القمة العربي المنعقد في الرباط للمدة من (٢١-٢٣) كانون الأول ١٩٦٩

أولاً : تحديد هدف المعركة في أن يكون تحرير الأرض العربية ، واعتبار هدف إزالة آثار العدوان هدفاً مرحلياً ومرحلة في المخطط العربي .

ثانياً : تكليف القائد العام بإعداد خطة كاملة لتحقيق هذا الهدف .

ثالثاً : تساهم الدول العربية جميعاً في تلبية متطلبات القائد العام وفق مدخولاتها ومواردها .

رابعاً : دعم كفاح المقاومة ، وتأمين ما يحتاجه هذا الكفاح للنهوض بدوره في المعركة وتهيئة كافة متطلبات تصعيده .

خامساً : إنشاء (صندوق للمواجهة) تحت إشراف هيئة يعينها مجلس الملوك والرؤساء لتولي الإشراف على أوجه إنفاق أموال الصندوق لإعداد تشكيلات ووحدات وأسلحة جديدة تتطلبها المعركة .

سادساً : العمل على القيام بالخطوات الضرورية نحو توحيد الجهد العسكري العربي تمهيداً لإقامة وحدة عسكرية عربية تحتمها طبيعة المعركة .

سابعاً : العمل على إقامة وحدة اقتصادية عربية ، وذلك بدعوة كافة الدول العربية لإكمال المراحل المتبقية لإتمام السوق العربية المشتركة ، وإنشاء مجلس تنسيق دائم للإشراف على تنسيق الفعاليات الاقتصادية الكبرى في الدول العربية (١) .

---

(١) ق/ق - المكتب الثقافي ، مؤتمر القمة العربي الخامس ، ص ٢٠-٢١ .



ملحق رقم (٣)

خارطة توضح المشروع العربي لتمويل روافد نهر الأردن

من كتاب : الهيئة العربية العليا لفلسطين ، المطامع اليهودية في السيطرة على المياه العربية والمشاريع الصهيونية للاستيلاء على مياه نهر الأردن ، ري منطقة النقب لحشد اليهود فيها . ص ١ .



ملحق رقم (٤)

جدول توضيحي للاستيطان اليهودي

المنطقة	١٩٦٧-١٩٤٨	١٩٦٧-١٩٧٨	المجموع
الجليل الأعلى	٤٠	٠٥	٤٥
الجليل الأسفل	٢١	١٠	٣١
سهول طبريا والحولة	٠٨	—	٠٨
مرج ابن عامر	١٨	—	١٨
سهول الخضيرية	٤٩	٠٣	٥٢
المرتفعات الوسطى	٠٩	—	٠٩
سهل بيسان	٠٨	—	٠٨
سهول المركز (يافا)	٧٥	—	٧٥
منحدرات القدس	٦٤	٠١	٦٥
لخيش (الفالوجة)	٥١	٠٣	٥٤
عسقلان	١٧	—	١٧
شمال النقب (بئر السبع)	٣٤	—	٣٤
غربي النقب (بصور)	٢١	٠٤	٢٥
شرقي النقب (جبل النقب)	٠٨	١	٠٩
وادي عربه	٠٨	١٠	١٨

اعتمد الباحث في إعداد الجدول على :

عبد الرحمن أبو عرفة ، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية ، ص ٢٠٩ .



ملحق رقم (٥)

جدول توضيحي للهجرة اليهودية إلى فلسطين

من عمل الباحث

السنوات	مهاجرون دائمون	سياح استوطنوا كمهاجرين دائمين	آسيا وأفريقيا	أمريكا وأوروبا	معدل العمر	المغادرون من ذوي الإقامة المؤقتة
١٩٦٥	٢٨٥٠١	٢٢٣٥	١٣٤٧٦	١٥٠٢٥	٢٨.٩	٨٤٥٧
١٩٦٦	١٣٤٥١	٢٢٧٩	٥٩١٤	٧٥٣٧	٢٩.٦	٩٧٠١
١٩٦٧	١٢٢٣٧	٢٠٩٠	٨٢٢٢	٤٠١٥	٢٠.٨	١١٢٣٥
١٩٦٨	١٨٠٨٧	٢٤٥٧	١٣٣٥٧	٤٧٢٤	٢٠.٨	١٠٠٤٤
١٩٦٩	٢٣٠٦٠	١٥٥٨	١٣١٥٤	٩٨٥٤	٢٣.٣	١١٨٣٥
١٩٧٠	١٩٨٨٢	١٥٨١	٨٠١٧	١٢٧٢٣	٢٤	—
١٩٧١	٢٠٧٨٧	١٥٦١	٦٠٥٠	١٠٥٨٥	٢٤	—
١٩٧٢	٢٠٨٨١	١٤٩٨	٥٥٤١	٩٠٤٤٥	٢٤	—

اعتمد الباحث في إعداد الجدول على :

إلياس سعد ، الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، ص ٤٤-٢٥٠ ؛ تيسير النابلسي ،  
حركة الهجرة اليهودية بعد عدوان ١٩٦٧ ، ص ١٩٥-١٩٧ .





## ملحق رقم (٦)

### تقرير لجنة خبراء النفط المقدم إلى مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والنفط

العرب / بغداد (١٨) آب ١٩٦٧

عقدت اللجنة المذكورة خمسة اجتماعات خلال المدة الواقعة بين (١٦-١٨) آب ١٩٦٧ ، وطرحت للمناقشة ثلاثة اقتراحات ، هي :

أولاً : الاقتراح السعودي .

١- حساب الخسائر المباشرة للدول العربية نتيجة للإيقاف الكلي لضخ النفط العربي وكذلك بالنسبة لدول المرور لمدة (٣) أشهر .

٢- حساب الخسائر المباشرة التي تلحق بالعالم نتيجة لإيقاف الضخ ، وذلك على الوجه التالي :

أ- إمكانية ومدى التعويض عن النفط العربي وبأي ثمن .

ب- المقدار الذي لا يمكن تعويضه .

٣- تقدير الخسائر غير المباشرة بالنسبة للدول العربية وبالنسبة للعالم في حالة إيقاف الضخ الكلي .

٤- إجراء نفس الحسابات بالنسبة لإيقاف الضخ الجزئي .

ثانياً : الاقتراح العراقي .

١- مقدار النقص في دخل الدول العربية المنتجة للنفط نتيجة لوقف الضخ الكلي والفرق بينه وبين إيقاف الضخ الجزئي عن دول العدوان .

٢- مدى إمكانية تعويض هذا النقص في الدخل خلال الفترة المتبقية من السنة أو في المدى البعيد .

٣- ما الذي يمكن تعويضه من النقص في الدخل إذا أخذت الاقتراحات الأخرى المتكاملة مع المشروع العراقي بنظر الاعتبار .

٤- الخسارة التي ستحدد في أوروبا وأمريكا نتيجة هبوط الدخل القومي الإجمالي مع الأخذ بعين الاعتبار كون شركات النفط العاملة في البلاد العربية مملوكة في غالبيتها من دول العدوان .



ثالثاً : المشروع السوداني .

١- تقدير نقصان الدخل في الدول المنتجة والمصدرة لفترة الأشهر الثلاثة المقترحة لإيقاف الضخ كلياً .

٢- تقدير ما قد يتحقق من تعويض لهذه الدول كنتيجة لإعادة الاحتياطي في الدول الغربية والأمريكية إلى مستواها الاعتيادي وخصم هذا من الخسارة المباشرة المذكور في الفقرة الأولى .

٣- تقدير أي تعويض قد تجده هذه الدول كنتيجة لأي زيادة قد تحدث مستقبلاً في الأسعار وخصم ذلك أيضاً من الخسارة المباشرة .

٤- الإشارة إلى الاحتمالات والأضرار التي قد تنجم أو تصيب صناعة النفط العربي كنتيجة لأي إجراءات يتوقع أن تتخذها الدول الأمريكية والأوربية (١) .

---

(١) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧ ، وثيقة رقم (٤٣٨) ، ص ٥٩٦-٦٠٩ .



## ملحق رقم (٧)

### تقرير اللجنة الاقتصادية المقدمة إلى مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والنفط

العرب / بغداد (١٨) آب ١٩٦٧

#### ١ - إقامة مجموعة عربية مشتركة :

اختلفت وجهات النظر في الموضوع ووضعت التوصيتان التاليتان :

##### توصية رقم (١) :

توصي اللجنة بأن تنظم الدول العربية جميعاً إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة كمجموعة اقتصادية عربية محددة المعالم وكمخطط مرسوم للتكامل الاقتصادي العربي . وذلك مع مراعاة الظروف الاقتصادية المالية المحلية للبلاد الأعضاء . وكذلك مصالحها الاقتصادية العليا ونظمها الاقتصادية ، على أن يبادر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تشكيله الجديد للاجتماع في أقرب فرصة ، لوضع الإجراءات القريبية المدى والطويلة الأجل بناءً على المقترحات المقدمة من البلدان الأعضاء ، وذلك بغية دعم الاقتصاد العربي وتكامله من جهة ، ومجابهة الآثار الاقتصادية للعدوان من جهة أخرى .

##### توصية رقم (٢) :

حث الدول العربية على السعي للانضمام إلى الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة على ضوء دراسات تقوم بها ، وذلك عملاً على أن يكون الانضمام مجرد حبر على ورق . على أن تعتبر النقاط التالية كأساس يستتار بها في إجراء هذه الدراسات قبل الوصول إلى إقرار الوحدة الاقتصادية :

أ- وضع إحصائيات للإنتاج العربي وتكوين لجنة عربية مهمتها إعداد قائمة بالمنتجات العربية التي يمكن استيرادها من البلدان العربية وتقديم مشروع لطريقة تنفيذ الإجراءات المتخذة .

ب- على اللجنة أن تقوم ببحث موضوع تمويل البلدان العربية .

ج- يجب أن تكون هذه الإجراءات منسجمة مع الواقع ولا تحدث اضطراباً في أسس اقتصاديات البلدان العربية .



د- وفي أجل أبعد ، يمكن العمل على إنشاء منطقة كمركية للتنسيق التدريجي للتعرفة الكمركية تجاه الدول غير العربية ، كي يتسنى بعد ذلك كله إنشاء اتحاد كمركي بين الدول العربية .

هـ- من المفروض أن هدفاً طويل الأجل كهذا يستوجب قبل كل شيء ، تعاوناً أكبر على مستوى بلدان المنطقة الواحدة .

و- والمهم أن تخطي الالتزامات المتخذة بصفة إجماعية بمراقبة مستمرة من قبل كافة الدول المشتركة .

## ٢- تخفيض الرسوم الكمركية :

بحث المجتمعون اقتراحاً بتخفيض الرسوم الكمركية على البضائع العربية المنشأ بنسبة (٥٠%) من الرسوم القائمة حالياً في مطلع عام ١٩٦٨ ، وإلغائها كلياً في مطلع عام ١٩٦٩ ، وقد قبل بعض المندوبين وتحفظ بعضهم من قبولهم بالمبدأ بسبب حماية الصناعة الوطنية ودور الحصيلة الكمركية ، وعارض آخرون مطالبين بإعداد دراسات مسبقة في الموضوع .

## ٣- إلغاء القيود الإدارية والكمية :

بحث المجتمعون اقتراحاً بإلغاء القيود الإدارية والكمية والنقدية على التبادل التجاري بين الدول العربية وقد قبل بعض المندوبين وتحفظ بعضهم مع قبولهم بالمبدأ لحماية الصناعة الوطنية .

## ٤- التنسيق والتكامل الاقتصادي :

توصي اللجنة بضرورة إقامة التنسيق بين الخطط الإنمائية وبرامج التصنيع في البلاد العربية وترى أن تجتمع لجنة خبراء من الدول العربية لدراسة هذا الموضوع والانتهاه إلى نتائج محددة من قبل الدول العربية ، وذلك من أجل إقامة مجموعة عربية اقتصادية موحدة متكاملة .

## ٥- الاستثمارات العربية :

بحثت اللجنة موضوع الاستثمارات العربية العامة والخاصة ووجوب استثمارها أولاً من البلاد العربية لتحقيق التنمية : فأوصت ما يلي :

١- إعداد قانون عربي للاستثمارات يضمن ويعطي الأولوية للاستثمارات التي تحققها مؤسسات وأبناء هذه البلدان .

٢- دعوة لجنة خبراء بأقصر وقت ممكن لإعداد القانون ووضع موضع التنفيذ .



## ٦- إقامة المشاريع المشتركة :

أوصت اللجنة بما يلي :

١- اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع الاتفاقيات العربية المشتركة موضع التنفيذ والتي انتهت دراستها من قبل المجلس الاقتصادي العربي وأصبحت تشكل مشاريع محددة وهي الاتفاقيات التالية :

\* اتفاقية بإنشاء المؤسسات المالية العربية للإنماء الاقتصادي .

\* اتفاقية بإنشاء الشركة العربية لناقلات النفط .

\* اتفاقية تنسيق السياسة النفطية .

\* اتفاقية مؤسسة الخطوط الجوية العربية العالمية .

\* اتفاقية الشركة العربية للملاحة البحرية .

وقد تحفظت بعض الوفود واقترحت المزيد من الدراسة .

٢- إقامة منظمة عربية للنفط على غرار (الأوبك) وإنشاء شركة عربية للنفط . وقد رأت اللجنة أن هذا الموضوع يحتاج إلى دراسات مفصلة من قبل خبراء النفط وقد تحفظت بعض الوفود العربية واقترحت إحالة الموضوع لعدم اختصاص هذه اللجنة على لجنتي النفط والمالية .

٣- اتخاذ الإجراءات اللازمة بإقامة أية مشاريع مشتركة جديدة تهدف إلى تنمية اقتصاديات البلاد العربية والتي تقدمها تلك البلاد عن طريق المجلس الاقتصادي في المستقبل .

## ٧- إقامة صندوق للإنماء (\*) :

أوصت اللجنة بإقامة صندوق عربي للإنماء يخدم إقامة مجموعة اقتصادية عربية مشتركة وأقرت من حيث المبدأ الاقتراح الكويتي الوارد في مذكرة وفد الكويت حول الموضوع على أن تشمل أغراض الصندوق الإقراض المالي والمعونات الفنية بما في ذلك

---

(\*) تم إنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بعد موافقة المجلس الاقتصادي بقراره المرقم (٣٤٥) بتاريخ (١٦) أيار ١٩٦٨ ، الدول الموقعة هي : الأردن ، السودان ، سورية ، ليبيا ، الجمهورية العربية المتحدة ، الجمهورية العربية اليمنية ، الكويت ، جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ، أبو ظبي ، المغرب ، تونس ، السعودية ، العراق . ينظر : ج. د. ع ، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة ضمن نطاق جامعة الدول العربية ومع الهيئات الدولية ، (مطبعة أطلس ، القاهرة ، ١٩٧٨) ، ص ٥٣٢-٥٥٢ .

تدريب الإطارات والاشتراك بإقامة مشاريع التنمية بعد الموافقة على مصادر التحويل المقترحة وترك أمر البت بتوصية الدول المشتركة إلى الرؤساء .

لقد تحفظت بعض الوفود باعتبار هذا الموضوع من اختصاص اللجنة المالية .

#### ٨- الخدمات غير المنظورة :

أوصت اللجنة بما يلي :

١- قيام التعاون بين الشركات العربية للتأمين وإعادة التأمين إلى أقصى مدى ، وتزى ضرورة دعوة شركات التأمين وإعادة التأمين العربية للإنماء إلى مجمعات إعادة التأمين التي أسسها الاتحاد العام العربي للتأمين .

٢- قيام تعاون واسع في شؤون الملاحة مع العمل على إنشاء اتحاد لخطوط الملاحة بين البلاد العربية وضرورة الاستفادة من الترسانات البحرية العربية لبناء السفن العربية  
٣- تيسير انتقال رعايا البلدان العربية لأغراض السياحة ولحلال البطاقة الشخصية محل جواز السفر وإلغاء سمات الدخول . وقد تحفظت بعض الوفود باعتبار هذا الموضوع يخرج عن نطاق اختصاصها .

٤- التوسع في الخدمات المصرفية بين البلاد العربية .

٥- تقليص التعامل مع دول العدوان بالنسبة للمجالات المذكورة في الفقرات (١) و(٢) و(٤) وتحويلها إلى البلدان العربية قدر الإمكان .

#### ٩- تقليص حجم التجارة مع بلدان العدوان :

أوصت اللجنة بما يلي :

١- بالأكثرية : اتباع الدول العربية سياسات محددة كل حسب ظروفها الخاصة في تنويع التجارة الخارجية وتقليص الاستيراد من البلدان الأجنبية وخاصة البلدان التي ساندت العدوان .

٢- بالإجماع : توسيع التبادل التجاري بين البلدان العربية وفيما بينها وبين البلدان التي وقفت إلى جانبها في هيئة الأمم المتحدة كلما أمكن ذلك .

٣- بالأكثرية : أن تسعى الدول العربية إلى استعاضة ما أمكن ذلك عما تستورده من سلع من بلدان غير عربية باستيراد سلع عربية مماثلة <sup>(١)</sup> .

(١) ق/ق - المكتب الثقافي ، مؤتمر القمة العربي الرابع ، ص ٣٣-٣٩ ؛ الوثائق الفلسطينية العربية

لعام ١٩٦٧ ، وثيقة رقم (٤٣٩) ، ص ٦٠٩-٦١٠ .

## الملحق رقم (٨)

### تقرير اللجنة المالية المقدم إلى مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والنظير العرب /

بغداد (١٨) آب ١٩٦٧

أولاً : تقدير الأرصدة بالعملات الأجنبية للدول العربية المستثمرة في الخارج : تبين من الإيضاحات المقدمة من سائر الأعضاء في مجموع أرصدة الدول العربية من الإسترليني المستثمرة في بريطانيا أو خارجها تبلغ حوالي (٥٥٠) مليون جنيه إسترليني ، وتبلغ الاستثمارات العربية بالدولار حوالي (٤٥٠) مليون جنيه إسترليني . وتتألف هذه الأرقام من الأرصدة الحكومية وتبلغ نحو (٧٠٠) مليون جنيه ، ومن أرصدة المصارف التجارية التي تقدر بأكثر من (٣٠٠) مليون جنيه من الاستثمارات الخاصة . وقد تم الاتفاق على تحديد مفهوم الأرصدة العربية لجميع موجودات الدول العربية من الإسترليني المستثمرة في بريطانيا وخارجها ، والدولار الأمريكي المستثمرة في الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها .

ثانياً : تأثير سحب الأرصدة على الدول المصدرة : إن سحب الأرصدة سيؤثر تأثيراً بالغاً على بريطانيا وسوف يزيد من اضطراب ميزان مدفوعاتها الذي يعني العجز باستمرار ، حيث بلغ هذا العجز في نهاية ١٩٦٩ نحو (١٧٨) مليون جنيه إسترليني ، بينما لم يزد احتياطيها في نهاية شهر تموز الماضي عن (١٠٠٠) مليون جنيه إسترليني . وإذا ما علمنا بأن استثمار الدول العربية بالجنيه الإسترليني تبلغ على ما يزيد عن (٥٥٠) مليون جنيه ، ندرك مدى تأثير السحب على وضع الإسترليني ، والوضع الاقتصادي البريطاني ، وذلك إذا ما جرى خلال فترة قصيرة . وبالرغم من أن سحب أرصدة الدول العربية من الدولار لن يكون له نفس التأثير على الاقتصاد الأمريكي إلا أن سحب هذه الأرصدة سيزيد من متاعب العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي ، الذي يزداد باضطراب نتيجة لأسباب مختلفة أهمها حرب فيتنام .

ثالثاً : سلامة الأرصدة العربية : تعتقد اللجنة أن قرار سحب الأرصدة يجب أن تصحبه الإجراءات الوقائية الآتية :

أ- السرية : خلصت اللجنة إلى أنه من الضروري أن يحاط قرار وموعد السحب بالسرية ويكتفى إذا اقتضى الأمر ، بإعلان عام غير محدد لوقت يفيد أن الدول العربية ستعمل على تخفيض استثماراتها في منطقتي الدولار والإسترليني .



ب- التدرج في سحب الأرصدة : رأت اللجنة ضرورة التدرج في سحب الأرصدة مراعاة لمواعيد استحقاق الودائع والسندات على اختلاف أنواعها ، وتلافياً للخسارة الرأسمالية التي قد تحدث نتيجة للتخلص من الأوراق المالية دفعة واحدة أو تحاشياً لأي رد فعل أو إجراء وقائي تتخذه بريطانيا على أن يجرى ذلك في أقصى مدة ممكنة ، وتوصي اللجنة بنقل الأرصدة الذهبية المودعة في كل من بريطانيا وأمريكا إلى بنوك أخرى .

ج- توصي اللجنة بوجوب السعي فوراً لإيجاد أسواق بديلة بحيث تتجنب الخسارة الكبيرة مع الأخذ بعين الاعتبار استيعاب الأسواق للمبالغ المحمولة .

د- توصي اللجنة أن تعمل الحكومات العربية على توجيه وتسهيل الاستثمارات الحكومية والخاصة إلى الأسواق العربية كلما أمكن ذلك .

هـ- علاقة بعض الدول العربية في منطقة الإسترليني : ترتبط بعض الدول العربية بعضوية المنطقة الإسترلينية ، وقد اتضح بعد المناقشة أن سحب أرصدة هذه الدول من بريطانيا لا يترتب عليه خروجها من المنطقة وأبدى مندوب الأردن ملاحظته بشأن احتمال مطالبة بريطانيا وأمريكا لتسديد القروض المترتبة على الأردن وقطع المعونة المالية السنوية عنه .

و- نقص عائد الاستثمار : اتضح للجنة بأن عملية السحب قد تؤدي إلى خسائر طفيفة لا تزيد عن (١%) نتيجة لفروق أسعار الفوائد في الأسواق المختلفة واحتمال وجود خسائر رأسمالية للأوراق المالية المباعة مع احتمال تحقيق ربح نتيجة لذلك . ومهما يكن من أمر فإن المكاسب السياسية والقومية تبرر تحمل مثل هذه الخسائر الطفيفة .

رابعاً : تحديد موعد سحب الأرصدة : تسهياً للبحث بويت الاستثمارات العربية تحت ثلاث أبواب :

- ١- الأوراق المالية .
  - ٢- الودائع لأجل .
  - ٣- الاستثمارات السائلة وتتمثل بالودائع قصيرة الأجل وأذونات الخزينة وما شابه ، ويجب مراعاة أوضاع الأسواق المالية لتلافي حصول خسارة كبيرة .
- خامساً : أن لا يكون السحب دفترياً : تؤكد اللجنة على أن لا يكون السحب دفترياً ويقصد بذلك العمل تحويل الأرصدة الإسترلينية والدولار إلى عملات أخرى قابلة للتحويل .





سادساً : إنشاء مستجمع للاحتياجات الأجنبية : ويتم بالموافقة على الإجراءات الاقتصادية التي اقترحها المشروع العراقي ، إذ من الضروري إنشاؤه في حالة البدء في تنفيذ هذه الإجراءات الرادعة وذلك لتزويد الدول العربية المتضررة بالعملات الأجنبية اللازمة لتجارتها .

سابعاً : إنشاء صندوق عربي للإنماء (من المشروع العراقي والمشروع الكويتي والمشروع الجزائري) : حيث توافق اللجنة من حيث المبدأ على المشروع الكويتي لإنشاء صندوق عربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وتقرر أهميته بالنسبة للاقتصاد العربي وتوصي بالإسراع بدراسة النواحي التفصيلية والتنفيذية للمشروع . وخاصة حساب حصص مساهمة جميع الأعضاء مع ظروف تعزيز زيادة موارد الصندوق سنوياً بما يتناسب ونشاطه المتوقع .

أما بالنسبة لما ورد في المشروع الجزائري والعراقي الخاص بإنشاء صندوق لتمويل المجهود الحربي ، فإن اللجنة توصي بالموافقة على إنشاء الصندوق المقترح على أن تترك دراسة تفاصيله إلى لجنة فنية مختصة (١) .

## الملحق رقم (٩)

---

(١) ق/ق - المكتب الثقافي ، مؤتمر القمة العربي الرابع ، ص ٢٨-٣٣ ؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧ ، وثيقة رقم (٤٤٠) ، ص ٦١٠-٦١٢ .



**مقارنة بين ما جاء في دراسة تقرير خبير لجنة التوفيق الدولية والمؤرخ في  
(٢٨) نيسان ١٩٦٤ وبين تقرير اللجنة المؤلفة من خبراء وممثلي الدول العربية  
في (١٤) آب ١٩٦٦ حول الأراضي العربية في فلسطين المحتلة**

**الجزء الأول : التحديد :**

نصت الفقرة (١١) من قرار هيئة الأمم المتحدة رقم (١٩٤) في (١١) كانون الأول ١٩٤٨ على ما يلي :

أولاً : إعادة اللاجئين الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم .

ثانياً : دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يختارون عدم العودة .

ثالثاً : دفع تعويض عن الخسائر والأضرار التي لحقت بهم .

ولقد اهتمت لجنة التوفيق الدولية بتنفيذ الجزء الأول من القرار المذكور وحصرت كل جهودها في لجزء الثاني منه ، وأهملت الجزء الثالث كلياً ، وبهذا تكون قد اعتبرت الموضوع الموكل إليها هو تعويض الفلسطينيين فحسب .

وباشرت اللجنة بتنفيذ برنامج تحديد Identification وتقرير Valuation أملاك اللاجئين العرب غير المنقولة في القسم المحتل من فلسطين ، وأصدرت بشأنه ورقة العمل رقم (A/Ac 25/W89) بتاريخ (٢٨) نيسان ١٩٦٤ ، والتي وضعها خبير الأراضي في اللجنة مستر (فرانك جارفيس) .

وأهم ما يلاحظ على ورقة العمل هذه أن الخبير الدولي عند قيامه بعملية التحديد لم يفرق بين الأراضي التالية :

أ- الأراضي الواقعة بين خط التقسيم وخطوط الهدنة . ب- الأراضي الواقعة ضمن قرار التقسيم . ج- الأراضي الواقعة ضمن مناطق الحرام والمناطق المنزوعة السلاح . واعتبر الخبير الأراضي الواقعة في هذه المناطق كلها جزء من (إسرائيل) ، أجرى عليه عملية التحديد والتقدير للأملاك العربية ، وبهذا جعل (إسرائيل) بشكلها الحالي وكأنها أمر واقع في حين أن اتفاقيات الهدنة تنص على أنه لا يحق للفرقاء الاستفادة من هذه الاتفاقيات .

كما أنه فيما يتعلق بالمناطق المنزوعة السلاح ، فإن اتفاقيات الهدنة تنص على أن هذه المناطق قد حددت بهدف فصل القوى المسلحة للفرقاء ، على ألا يسمح في هذه المناطق بمزاولة أي نشاط عسكري ، وفي حالة حدوثه يعد خرقاً صريحاً لهذه الاتفاقية .



وفيما يلي بيان بهذه المناطق التي ضمها الخبير إلى المنطقة المحتلة من فلسطين وأجرى فيها العمل الموكل إليه ، متجاهلاً بذلك قوانين واتفاقات الهدنة وغيرها :

سورية ٦٧.٠٠٠ دونم / اللطرون ٦٢.٠٠٠ دونم / مدينة القدس ٠.٨٤٨ دونم / منطقة العوجا ٢٦٠.٠٠٠ دونم .

يكون مجموع المساحة هو ٣٨٩.٨٤٨ ألف دونم .

وقد ذكر الخبير الدولي في ورقة العمل ، أنه أعد جداول توضح مساحة كل مدينة أو قرية عربية بمختلف أوصاف أراضيها ، وملكية الأفراد والجماعات والحكومة فيها ، ولكنه لم يرفق هذه الجداول أو القيود - على أهميتها القصوى - بورقة العمل التي أعدها . ولقد كان خلو ورقة العمل من الجداول والقيود السالف ذكرها ، من أهم الأسباب التي حالت دون استيفاء الدراسات التفصيلية للأماكن العربية في المنطقة المحتلة من فلسطين لذلك فإن من الضروري الحصول على هذه الجداول والقيود وغيرها من المستندات والوثائق التي قد تفيد في إعداد هذه الدراسة .

وإذا كان غرض لجنة التوفيق أو خبيرها ، هو تحديد وحصر أملاك العرب في المنطقة المحتلة من فلسطين ، فهناك طريقة أسهل وأصدق وأقل تعقيداً مما اتبع ، وتبعد - في الوقت نفسه - أي مجال للشك والتأويل ، وذلك بأن تحدد الأملاك اليهودية في فلسطين عند انتهاء الانتداب ، وهذه يمكن حصرها بدقة وسهولة ، لأنها قد سجلت جميعها في سجلات الأراضي - سواء تلك التي شملتها أعمال التسوية أو التي لم تشملها - بحدودها وأوصافها ومساحاتها الصحيحة ، ثم يطرح مجموع مساحات هذه الأملاك من مجموع مساحة الأراضي المغتصبة فينتج عن ذلك رقم مشترك في ملكية العرب والحكومة والطوائف الأخرى ، وهذه يسهل تدقيقها وتحديدتها .

وكانت حكومة الانتداب قد أحصت أملاك اليهود في فلسطين ، وذلك في تقرير قدمته إلى لجنة التحقيق الأنكلو - أمريكية سنة ١٩٤٦ ، وقد وردت إحصاءات دقيقة بهذه الأملاك . والتي تقدر خلال (١٩٢٠-١٩٤٥) بـ(٩٣٨.٣٦٥) دونماً داخل المدن وخارجها . وأن ما كان اليهود يملكونه قبل عام ١٩٢٠ هو (٦٥٠) ألف دونم ، ويعترف تقرير حكومة الانتداب بأن هذا الرقم مبني على الحس والتخمين . ومع أن الخبراء العرب يقدرّون ما كان يملكه اليهود قبل عام ١٩٢٠ هو أقل مساحة من الرقم المذكور ، إلا أنه على افتراض صحة الرقم يكون مجموع مساحة الأراضي التي كان اليهود يمتلكونها في فلسطين هو (١.٥٨٨.٣٦٥) دونم ، هذا باستثناء ما قد يكون لليهود قد اشتروه خلال



سنتي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ ، وبهذا العدد يمكن الجزم بأن العرب خلال هاتين السنتين قد امتنعوا كلية عن بيع الأراضي لليهود بسبب الاضطرابات في فلسطين ، وفي حالة حدوثه فإنه لا يتعدى مئات قليلة من الدونمات . هذا مع العلم بأن الإحصاءات الرسمية عن أملاك اليهود في فلسطين والواردة هي (١.٤٩١.٧٠٠) دونم وهذه تساوي نسبتها (٥.٦٧%) من مجموع مساحة فلسطين .

واستطراداً من هذه الملاحظات العامة على موضوع تحديد وتقدير الأملاك العربية في فلسطين المحتلة ، وعلى ورقة العمل التي أصدرتها لجنة التوفيق الدولية وخبرها في الموضوع ، فإن اللجنة قد درست الفقرات الواردة في ورقة العمل هذه وأبدت الملاحظات التالية :

أولاً :

(١) سجل الخبير في الجدول الأساسي ، ما يلي :

أ- كل قسيمة يملكها الأفراد العرب . ب- كل قسيمة مملوكة مشاركة .

ج- كل قسيمة تملكها الشركات . د- كل قسيمة تملكها الجمعيات التعاونية .

(٢) سجل الخبير في جدول أسماء جداول القيد ، ما يلي :

أ- أراضي تملكها الهيئات الدينية . ب- أراضي الدولة وهي في حيازة العرب منذ

سنين واعتبرتها لسلطات الانتداب وكأنها أراضي في حيازة شاغليها بإيجار ضمني .

ج- أراضي الدولة مع شرط تمويلها للعرب مقابل دفع بدل المثل .

د- أراضي الدولة المؤجرة للعرب بإيجار طويل الأمد .

هـ- أراضي يملكها غير العرب ومؤجرة للعرب بإيجار طويل الأمد .

لم يورد الخبير الدولي بالمرّة مبرراً لفصل الأراضي المذكورة ، مما قد يوحي بأن القصد من ذلك هو التشكيك في صحة ملكية العرب أو أحقيتهم للأراضي المذكورة ، علماً بأن ملكية العرب وأحقيتهم في هذه الأراضي هي ملكية ثابتة وأكيدة . كأراضي سيدنا علي مثلاً ، المشتعلة على أراض عرب السوالمّة وأبو كشك والحرّم والقسم الشرقي من أراضي قرية الشيخ مؤنس وملحقاتها . وغيرها من الأراضي الأخرى . لذلك كان على الخبير أن يسجل حقوق الأفراد في هذه الأراضي باعتبار أنهم يملكون أربعة أخماسها ، والأوقاف الإسلامية الخمس باستثناء ما كان قائماً على الأرض ، إذ يجب أن يسجل بكامله باسم الأفراد .

ثانياً :



أ- إن استبعاد الخبير لمساحة الأراضي في القرى التي لم تتم تسويقها والتي قدرها في ورقة العمل (٤٦٠.٠٠٠) دونم ، يعتبر خطأ كبير ، وإجحافاً صارخاً بالحقوق العربية في فلسطين المحتلة . فقد ثبت ، نتيجة لأعمال التسوية ، أن الأراضي التي وضعت في جداول التصنيف قبل أعمال التسوية بأنها غير زراعية ومعطلة ، كانت بالفعل مملوكة لأصحابها ، ويتضح ذلك من مقارنة جداول التصنيف المحددة قبل أعمال التسوية - بجداول الحقوق الناتجة عن أعمال التسوية .

ب- وأهمل الخبير الدولي حقوق العرب في الأراضي المملوكة بصورة عامة سواء كانت مسجلة باسم الدول أو المندوب السامي أو أي اسم آخر ، داخل حدود القرى العربية رغم أن حقوق العرب في هذه الأراضي حقوق مكتسبة منذ القدم للقرويين أنفسهم . سواء كانت هذه الأراضي للرعي أو الاحتطاب أو التخميم ، أو كانت أبنية للفائدة العامة لأهل القرية كالمدارس والعيادات الصحية ، وعلى ما يبدو ، فإن الخبير قد سجل هذه الأراضي في القوائم المستثناة من عملية التحديد محاولاً بذلك إضاعة حق العرب في هذه الأراضي .

ج- كما سجل الخبير الدولي الأملاك المسجلة باسم الحكومة والمندوب السامي أو أية سلطة عامة أخرى ، علماً بأن حكومة فلسطين كانت تملك أبنية ودوائر وموانئ ومحطات أبحاث ومستشفيات ومدارس وخطوط حديدية ودوائر هاتف وغيرها من المباني العامة التي تقيمها الدولة لأداء الخدمات العامة للمواطنين عموماً فوق الأراضي التابعة لإسرائيل .

د- كانت حكومة الانتداب قد غيرت - تعسفاً - كيفية تسجيل الطرق الزراعية التي اقتطعت أثناء أعمال التسوية من الأراضي الزراعية المملوكة بعد سنة ١٩٣٧ من اسم المختار - بالنيابة عن أهل القرية - إلى اسم المندوب السامي - بالنيابة عن حكومة فلسطين ذلك لحرمان أهل القرية من حق التعويض عنها في حالة الاستملاك ، إلا أن هذا الإجراء لم يكن ذا أثر رجعي بحيث يشمل ما تم تسجيله من هذه الطرق قبل سنة ١٩٣٧ ، وبذلك فقد بقيت عموم هذه الطرق في أفضية يافا واللد والرملة وطولكرم وغيرها مسجلة حتى الآن في سجلات الأراضي بأسماء مختاري القرى بالنيابة عن أهاليها .

ولم يشر الخبير في ورقة العمل التي أعدها ، إلى هذه الحقوق العربية ، بل أغفلها إغفالاً تاماً .

### ثالثاً :

أ- ورد في ورقة العمل موضوع البحث ، إن مساحات الأراضي المسجلة في السجل الأساسي هي (١٩٤.٠٩١) دونم باستثناء أراضي قضاء بير السبع .



ب- ورد في ورقة العمل أن أراضي قضاء بير السبع هي (١٢.٥٥٤.٠٠٠) دونم ، وكما يلي :

١- أراضي صالحة للزراعة للعرب من غير البدو (٦٤.٠٠٠) دونم .

٢- أراضي صالحة للزراعة للبدو (١.٨١١.٠٠٠) دونم .

٣- أراضي غير صالحة للزراعة (١٠.٥٧٠.٠٠٠) دونم .

ج- وأهم الخبير الدولي ذكر مساحات الأراضي غير الصالحة للزراعة في قضاء بير السبع (١٠.٥٧٠.٠٠٠) دونم في الجدول الأساسي . وعلى هذا فإن مجموع مساحة الأراضي العربية كما جاء في ورقة العمل ، تفصيلها كما يلي :

١- أراضي صالحة للزراعة للعرب من غير البدو (في قضاء بير السبع)

(٦٤.٠٠٠) دونم .

٢- أراضي صالحة للزراعة للبدو (في قضاء بير السبع) (١.٨١١.٠٠٠) دونم .

٣- أراضي العرب في القضية الأخرى (٥.١٩٤.٠٩١) دونم .

المجموع (٧.٠٦٩.٠٩١) دونم .

مما يعني أن الفرق بين هذا الرقم (٧.٠٦٩.٠٩١) دونم ، ومساحة المنطقة المحتلة البالغة تقريبا (٢٠.٣١٩.٤١٩) دونم ، هو ملك خاص لغير العرب ، مع العلم بأن جميع ما كان يملكه اليهود عند انتهاء الانتداب ضمن هذه المنطقة ، كما جاء في سجلات حكومة الانتداب هو (١.٤٤٣.٧٦٤) دونم أي (٧.٢٣%) من مجموع أراضي المنطقة المحتلة ، ويبقى العرب وغير العرب وهم قلة (١٨.٨٧٥.١٥٥) دونم .

#### رابعاً :

جاء في ورقة العمل ، بيان لمساحات الأراضي الخالية من الأبنية في مناطق المدن التي توجد بها أملاك للعرب ، وبيان للقيمة السنوية الصافية للمباني في نفس هذه المناطق مع أنه كان من الضروري أن تبين مساحات الأراضي المقامة عليها هذه الأبنية ، وإن إخفاء مساحات هذه المباني - التي تعطي صورة عن القيمة الحقيقية لها ، يؤكد سوء النية والرغبة في طمس الحقائق عن الأملاك العربية في المنطقة المحتلة من فلسطين .

#### خامساً :



لم يتناول (قانون ضريبة القرى) ، تسجيل الأبنية داخل حدود المنطقة القروية وخارجها ، والواقع أنه كانت هناك أبنية كثيرة خارج منطقة المدينة ، وضمن مسطح القرية ، وخارج مسطح القرية ، ولكن الخبير لم يضمن ورقة العمل التي أعدها للمعلومات الحقيقية عن هذه الأبنية ، وهذا أيضاً إجحاف بحقوق العرب في المنطقة المحتلة من فلسطين ، وكان من المتعين على لجنة التوفيق تلافياً لهذا الإجحاف أن تجري على الأقل كشفاً محلياً لتحديد هذه الأبنية .

سادساً :

يعترف الخبير بأن ورقة العمل لم تتمكن من تحديد أراضي عدة قرى تحديداً كاملاً وذلك لفقدان المستندات المتعلقة بها أو بجزء منها ، وهي قرى (وبرابان والبريج وجراش وخربة اسم اللد وبيت الجمال ودير رافات ولفتا وصويا ودالاتا ومالكية وروش الأحمر) ولم يوضح الخبير كيف عالج تحديد الملكية في الأحواض المفقودة مستنداتاً من هذه القرى ، والتي تشكل مساحات كبيرة من الأراضي العربية .

سابعاً :

لم يتطرق الخبير في ورقة العمل التي أعدها مطلقاً إلى الحقوق العربية ، في مياه البحار والبحيرات ، مع العلم بأن قسماً كبيراً من سكان شاطئ البحر الأبيض المتوسط وبحرتي طبريا والحولة ، كانوا يعتمدون في معيشتهم اعتماداً كلياً على صيد الأسماك ومنافع البحر الأخرى . هذا بالإضافة إلى الأعمال في الموانئ الفلسطينية ، وهذه أيضاً من الحقوق المكتسبة ، لا تقل أهمية عن الحقوق الأخرى في أراضي العرب الزراعية ، والتي أهملها الخبير من بين ما أهمل من حقوق العرب في فلسطين المحتلة .

ثامناً :

ورد في ورقة العمل ، أن عملية تحديد الممتلكات في مدينتي الرملة وبيير السبع غير منتهية لأن سجلات التثمين الخاصة بهاتين المدينتين مفقودة جزئياً لمدينة الرملة وكلياً لمدينة بيير السبع . وإن قاعدة المقارنة بين هاتين المدينتين غير مقبولة وتحمل نسبة عالية من الخطأ لأنها مبنية على أساس الافتراض بأن نوع وطبيعة هذه المدن متشابهة وأن حركة التقدم العمراني وعدد الأبنية بالنسبة لعدد السكان متشابهة .

تاسعاً :



قضاء بير السبع : على قدر ما كان من إجحاف الخبير بحقوق العرب وأملاكهم في المنطقة المحتلة من فلسطين واضحاً في عمله ، فإن هذا الإجحاف يصل إلى ذروته في منطقة بير السبع . وقد رجع الخبراء العرب بشأن هذا القضاء إلى كافة المصادر التي توفرت لديهم . سواء كانت بشرية أو مادية أو تاريخية ، لوضع صورة حقيقية أو قريبة إلى الواقع عن هذا القضاء .

#### الجزء الثاني : التقدير :

تتناول النقاط الآتية ملاحظات الخبراء العرب على الوسائل والطرق التي اتبعها خبير لجنة التوفيق في تقدير الأملاك العربية في فلسطين المحتلة . وفي هذا الصدد يجدر بنا أن نشير إلى أن مبدأ التقدير مبدأ مرفوض من أساسه ، والملاحظات التالية ما هي إلا تعليق فقط على ما اتبعه الخبير من مبادئ في تقدير الأملاك العربية في فلسطين المحتلة .

أولاً : إن عملية التقدير بوجه عام عملية فنية ، وقد فقدت في هذا البرنامج أهم عناصرها بسبب استبعاد عنصر الكشف الحسي على الموقع ، بحجة أن الكشف على الموقع أمر غير ميسور . إن مسؤولية عدم تيسير الكشف الحسي على الموقع ، وما يترتب على ذلك من نتائج بالغة الضرر بالحقوق العربية في فلسطين المحتلة ، إنما تقع على عاتق لجنة التوفيق الدولية وحدها .

ثانياً : لم يرد في ورقة العمل ما يشير إلى أنه قد جرت دراسة فنية شاملة أثناء عملية إثبات مستوى القمة ، والتي وفقاً لرأي الخبير ، تمثل القيمة السوقية للممتلكات في السوق المفتوح .

ثالثاً : لم يرد في ورقة العمل ما يشير إلى أنه قد جرت دراسة شاملة لمعرفة مدى تأثير تعارض التشريعات القانونية التي لها علاقة بالممتلكات ، على قوانين تضمن قيم الضريبة وقواعد تقدير قيم البيع وقواعد تصنيف الأراضي ، من حيث التطبيق العملي لهذه القواعد .

رابعاً : اعتبر الخبير بيان معاملات البيع ، أي الثمن المصرح به من الفقراء في معاملات البيع أو الثمن المقدر من قبل مسجل الأراضي (أياً منهما الأكثر) دليلاً عادلاً للقيمة . وقد فاته أن التقدير على هذا الأساس لم يكن عادلاً ، لأن الأسعار التي كانت سائدة في وقت التقدير لا تمثلها السجلات التي استند إليها .





**خامساً :** ادعى خبير اللجنة بأنه قد ثبت للجنة أن قيم الإيجار السنوي للمباني في المدن كانت متدنية إلا أنه لم يثبت النسبة المئوية في المتوسط لهذا التدني .

**سادساً :** تجاهل خبير اللجنة انخفاض تخمين الأراضي الخالية أسوة بالمباني في المدن واعتبر قيم الضريبة للأراضي الخالية من قيم البيع لهذه الأراضي أساساً لتقدير القيمة السوقية لهذه الأراضي دون أن يورد دليلاً على صحة هذه العملية .

**سابعاً :** لقد اعتبر الخبير أن قيم الإيجار السنوي الصافي للأمولاك في المدن عوامل الشبه وبين مختلف أنواع الأملاك . إن هذا الاعتبار يستند على دليل لسبب واضح وهو أن قيم الإيجار السنوي الصافي كانت متأثرة إلى أقصى الحدود بالعوامل الاقتصادية والضرائبية وقانون تحديد الإيجارات الأمر الذي نزع عنها صفة الشبه .

**ثامناً :** ليست هنالك أية علاقة بين تصنيف الأراضي القروية ، وبين قيمتها الحقيقية في السوق المفتوح ، إلا أن عملية التصنيف كانت قاعدة للضريبة وليست قاعدة للقيمة . ودلالة على ذلك ما يلي :

أ- إن الضريبة التي فرضت سنة ١٩٣٥ على مختلف أصناف الأراضي استمرت سارية المفعول منذ ذلك التاريخ إلى أن مدته إلى أربعة أمثالها سنة ١٩٤٤ .

ب- إن بقاء الضريبة على حالها طيلة هذه المدة لا يعني منطقياً أن قيم الأراضي بقيت مجمدة تبعاً لذلك .

ج- لقد ثبت للخبير بأن نوعين من الأراضي قد استعصيا على عملية التحليل وهما :

أولاً : أراضي البساتين . ثانياً : الأراضي المحتفظ بها للأبنية في جوار المدن .

د- على أساس ما ذكر ، فإنه لا يمكن اعتبار أصناف الأراضي المبينة في جداول توزيع الضريبة أو قوائم التصنيف من أنها عوامل الشبه بين مختلف أنواع الأراضي ، لأن تصنيف الأراضي وتقييمها لا يمثل حقيقة استعمال الأراضي بتاريخ (٢٩) تشرين الثاني ١٩٤٧ وقيمتها الحقيقية في السوق المفتوح في ذلك التاريخ .

**تاسعاً :** من أجل معرفة مقدار التغطية السكانية القروية كوسيلة لمعرفة مساحة الأبنية القروية استعمل الخبير في عمليات التحصيل المواد التالية : مخططات تحسين القرى ، والمسح الاجتماعي والاقتصادي ، وبيانات عن التجمعات العائلية ، وكثافة السكان .

إن هذه المخططات والإحصاءات والبيانات كقيمة تقريبية لا يمكن قبول اعتمادها أساساً لمعرفة مساحة الأبنية القروية وأوصافها ، إلا أن نسبة الخطأ فيها كبيرة ، وليس لها بديل إلا الكشف الحسي على الموقع .



عاشراً : ١- ورد في ورقة العمل أن عملية التقدير من شقين :  
الأول : إثبات قيم كل قسيمة يملكها العرب أو كل مجموعة من القسائم أو كل موقع من حوض وهذا ما يسمى بالتقدير العام .

الثاني : تخصيص (قيمة ملك) لكل قسيمة فردية ضمن إطار مستويات التقدير العام .  
وإن القيمة المقصود إثباتها في الشق الأول ، والقيمة المقصود بتخصيصها ، هي القيمة التي تعادل الثمن الذي يحتمل أن تحققه القسيمة فيما لو بيعت في السوق المفتوح بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩ .

٢- نص التشريع الفلسطيني زمن الانتداب ، في التقدير على ما يلي :  
أ- تعتبر قيمة الأرض الثمن الذي يحتمل أن تحققه فيما لو بيعت علناً في السوق من شخص راغب في البيع .

ب- يكون صافي قيمة الإيجار السنوي للأرض التي لم تنشأ عليها أبنية دائمة ، أو للأرض التي تكون القيمة الرأسمالية للأبنية القائمة عليها أقل من قيمتها بدون أبنية ، (٦٠%) من الثمن الذي يمكن أن تباع به تلك الأرض ، فيما لو بيعت وكان البائع راغباً في البيع والشاري راغباً في الشراء .

٣- ولم يرد في ورقة العمل أي إيضاح عن الفرق بين قاعدة التقرير التي اعتمدها الخبير وبين قاعدة التقدير في التشريع الفلسطيني زمن الانتداب .

حادي عشر :في معظم بلاد العالم المتقدمة علمياً وفنياً واقتصادياً ، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال ، نجد أنها تتبنى في تشريعاتها الضرائبية نظرية تقديم قيم الأملاك الحقيقية في السوق المفتوح . هذا من الناحية التشريعية النظرية ، أما من الناحية العملية فإن تطبيق القاعدة لا يعد وكونه تقدير (قيم عادلة) وليس تقدير (قيم حقيقية) وهذه القيم العادلة لا تتجاوز بالمتوسط (٣٠%) من أصل القيم الحقيقية البالغة (١٠٠%) وقد حكمت محاكم الولايات المتحدة في قضايا متعددة بأن تقدير (القيم العادلة) هو تقدير يتفق مع نص وروح التشريع الأمريكي .

ثاني عشر :وقياساً على ما ذكر البند السابق ، فإنه في فلسطين ، حيث كانت قوانين وأنظمة تسوية الأراضي وتصنيف الأراضي وتقدير قيمتها وتسجيل الإنشاءات فيها وتحديد إيجاراتها ، تتعارض في أحكامها مع قواعد التقدير الموضوعية ، نجد أنه من الناحية العملية كانت إجراءات التقديرات لا تتجاوز (٢٥%) من أصل القيم الحقيقية البالغة (١٠٠%) .

ثالث عشر : علاوة على ذلك ، فإن هناك نقطة بارزة هامة وهي أن كافة المعلومات الضرورية لعملية التقدير ولعمليات التحليل ، إنما هي معلومات تقريبية ، ومعلومات غير متوفرة بالمرة ، مما يجعل الأمر أبعد ما يكون عن عملية تقدير عادلة .

رابع عشر : وكان الأجدر بخبير اللجنة أن يبين في ذيل الورقة العمل مثلاً عملياً واحداً ، ولو لقرية واحدة ، يوضح كيفية قيامه بعملية التقدير <sup>(١)</sup> .

### ملحق رقم (١٠)

#### بنود مشروع روجرز القسم الثاني - الأردن وإسرائيل

طبقاً لالتزاماتها في ميثاق الأمم المتحدة وتوكيداً لالتزاماتها بقرار مجلس الأمن (٢٤٢) والصادر في (٢٢) تشرين الثاني ١٩٦٧ ، ونظراً لاستعدادهما لتنفيذ كل بنوده بحسن نية باعترافهما بعدم جواز الاستيلاء على أراضي الآخر عن طريق الحرب واعترافهما بضرورة إقامة سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط يكون لكل دولة في هذه المنطقة بموجبه الحق في العيش بسلام ويتفقان على أن يقوم ممثلاهما تحت إشراف

---

(١) ج. د. ع ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير اللجنة المؤلفة من خبراء وممثلي الدول العربية في ١٤/٨/١٩٦٦ بشأن ورقة تقرير خبير لجنة التوفيق الدولية المرقم (A/Ac25/W89) في ٢٨/٤/١٩٦٦ حول الأراضي العربية في فلسطين المحتلة ، ملحق رقم (٣) ، ص ١٣-١ .

السفير يارنغ باتباع الأساليب التي استخدمتها الأطراف في محادثات رودس سنة ١٩٤٩ للمباشرة دون تأخير مبتدئين على أساس البنود التالية لتحقيق اتفاق نهائي ملزم للطرفين على الخطوات لتنفيذ قرار مجلس الأمن .

أولاً : يقوم الطرفان في التوصل لاتفاق نهائي - ميثاق أو موثيق نهائية - إلى حل شامل لكافة القضايا المتعلقة على أساس المبادئ العامة المذكورة ويقوم الطرفان :  
أ- جدول أعمال :

١- وصولاً لانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي الأردنية التي احتلت خلال النزاع في ١٩٦٧ إلى حدود ترسم ويتفق عليها طبقاً للنقطة الثالثة ووفقاً لمخطط متفق عليه لتنفيذ كل البنود الأخرى المتعلقة من قرار مجلس الأمن (٢٤٢) .

٢- إنهاء حالة الحرب والعداء بين إسرائيل والأردن ، وإقامة حالة رسمية من السلام بينهما تمنع كلا الطرفين من القيام بأية أعمال مناقضة لحالة السلام وتوقف حالة الحرب وخاصة :

- الامتناع عن القيام بأي عمل عدواني من قبل القوات المسلحة وغيرها من القوى الأخرى البرية والبحرية والجوية لأي من الطرفين ضد الشعب والقوات المسلحة لأي من الطرفين الآخر .

- يتعهد الطرفان أن يقوموا بكل ما في وسعهما بتأمين عدم القيام بأي أعمال عدوانية أو كراهية سواء من أجهزة الدولة أو الموظفين أو الأشخاص الماديين فيها أو منظمات تنطلق أو تباشر أعمالها من أراضي كل منهما .

- يمتنع كل من الطرفين من التدخل المباشر وغير المباشر بالشؤون الداخلية للطرف الآخر لأي سبب سياسي أو اقتصادي أو غيرها .

- ينطلق الطرفان في علاقتهما مع بعضهما البعض مسترشدين بالمبادئ الموجودة في المادة الثانية فقرة (٣) و(٤) من ميثاق الأمم المتحدة .

٣- يتفق الطرفان على تعيين حدود آمنة ومعترف بها بينهما بينما تظهر على خارطة أو خرائط ما يوافق عليها الطرفان وتصبح فيما بعد جزءاً من الاتفاق النهائي في إطار السلام آخذين بعين الاعتبار الاتفاق بين الطرفين حول : إقامة مناطق منزوعة من السلاح - ترتيبات فنية عملية - وضع القدس والترتيبات النهائية المتعلقة بها .



وتكون الحدود الآمنة المعترف بها أقرب ما تكون إلى خطوط الهدنة باستثناء ما ورد في النقطة الرابعة فالتغييرات هي التي يتفق عليها من الطرفين لأسباب أمنية وإدارية واقتصادية .

٤- تقوم الأردن وإسرائيل بالعمل على التوصل إلى اتفاق حول موضع مدينة القدس وحول الترتيبات النهائية للحدود البلدية المتعلقة بالمدينة الواحدة . يتفق الطرفان على أن للقدس وضعاً خاصاً تتطلق من المبادئ التالية :

أ- يجب أن تكون مدينة موحدة بحيث أن لا يكون أي قيد ما على حرية تنقل الأشخاص أو البضائع فيها .

ب- يجب أن لا يكون هناك أي قيد لحرية الوصول إلى المدينة الموحدة من أية ملة أو جنسية .

ج- إن الترتيبات الإدارية للمدينة الموحدة يجب أن تراعي مصالح جميع سكانها ومصالح الطوائف اليهودية والإسلامية والمسيحية العالمية وأن يضمن لحكومتى إسرائيل والأردن دورهما في الحياة المدنية والاقتصادية .

٥- يشارك الأردن في العمل للوصول إلى حل قضية قطاع غزة طبقاً للنقطة الرابعة في المبادئ العامة من الاتفاق النهائي بين إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة .

٦- عدم انتهاك حرمة أراضي أي من الطرفين ولضمان الحدود المعترف بها يقوم الطرفان باتباع النصوص المذكورة في آخر بند في هذه الوثيقة للعمل من أجل الاتفاق على مناطق منزوعة من السلاح والخطوات الكفيلة لضمان نزع السلاح عنها أو الإجراءات الأمنية الفعالة الأخرى .

٧- يتفق الطرفان ويؤكد مجلس الأمن :

أ- مبدأ حرية الملاحة لكل الدول بما فيها إسرائيل ينطبق على مضيق تيران وخليج العقبة .

ب- إن مضيق تيران ممر مائي دولي .

٨- من أجل تحقيق حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يقبل الطرفان بأن اللاجئين من حرب ١٩٤٨ بما فيهم الذين تحت إشراف وكالة الغوث الدولية لهم الخيار بين العودة لإسرائيل أو التوطين مع التعويض . يتفق الطرفان على الحاجة العملية لتنفيذ مثل هذه الاتفاقية بنصوص متفق عليها بين الطرفين بأسلوب ينص على الترتيبات التي يتم بموجبها العودة والتوطين وكذلك عدد الأشخاص الذين يعودون أو يوطنون سنوياً .



٩- يوافق كل من الطرفين الأردن وإسرائيل على الاحترام المتبادل لسيادة كل منهما واحترام هذه السيادة الموحدة الإقليمية لكل منهما وحرمة أراضيها واستقلالهما السياسي وحق كل منهما في العيش بسلام بحدود آمنة ومعتز بها متحررة من التهديدات وأعمال العنف .

١٠- يسجل الاتفاق بوثيقة يوقع عليها الطرفان وتودع مباشرة لدى الأمم المتحدة وبعد إيداع هذه الوثيقة يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة من قبل الطرفين مباشرة أن يخبر مجلس الأمن وأعضائه في الأمم المتحدة بما تم . وفي تنفيذ هذا الاتفاق النهائي يكون مفهوماً من الطرفين أن التزاماتهما نحو بعضهما تكون متبادلة ومتداخلة . وينص الاتفاق النهائي أن أي خرق في مواد هذا الاتفاق من أي طرف يخول الطرف الآخر أن يعتبر هذا الخرق سبباً في توقيف التزاماته كلياً أو جزئياً . ومنذ إيداع الوثيقة تعتبر سارية المفعول على الطرفين وملزمة وغير قابلة للرجوع عنها وتنفذ مواد هذا الاتفاق من دول الطرفين .

١١- يتفق الطرفان على أن يقدم الاتفاق النهائي بما فيه الخرائط التي تحدد الحدود النهائية لمجلس الأمن والتصديق عليها وليكن مفهوماً أن الاتفاق بين الأردن وإسرائيل سيوازيه اتفاق بين مصر وإسرائيل <sup>(١)</sup> .

## الملحق رقم (١١)

### اتفاقية القاهرة بين الحكومة الأردنية والمقاومة الفلسطينية (٢٧)

أيلول ١٩٧٠

أولاً : إنهاء كافة العمليات العسكرية من جانب القوات المسلحة الأردنية وقوات المقاومة الفلسطينية فوراً ، مع إنهاء كافة التحركات العسكرية التي لا تحتتمها مقتضيات النشاط المعتاد وإيقاف كافة الحملات الإعلامية التي تنتافي مع أغراض هذا الاتفاق .

(١) وزارة الإعلام ، لماذا يرفض العراق مشروع روجرز ، ص ٢٥-٢٩ .

ثانياً : السحب السريع لكافة القوات المسلحة الأردنية من عمان وإرجاعها إلى قواعدها الطبيعية مع سحب جميع القوات الفدائية من عمان ومركزتها في أماكن تلائم العمل الفدائي .

ثالثاً : فيما يتعلق بمدينة اربد وغيرها من المدن تعود الأوضاع العسكرية والمدنية إلى ما كانت عليه قبل الحوادث الأخيرة وتحت الإدارة الأردنية .

رابعاً : تحمل سلطات الأمن الداخلي مسؤولية حفظ الأمن تحت الإدارة المدنية .

خامساً : إطلاق سراح المعتقلين لدى الجانبين فوراً .

سادساً : تكوين لجنة عليا لمتابعة تطبيق هذه الاتفاقية الأساسية مع ما ينبثق عنها من اتفاقيات فرعية مع ممارسة تنسيق العمل والعلاقات بين كل من السلطة الأردنية والمقاومة الفلسطينية حتى يستتب الأمن وترجع الأمور إلى حالتها الطبيعية ، كما أن لهذه اللجنة الحق ومسؤولية التوصية باتخاذ كل ما تراه من تدابير عملية وإجرائية كفيلة بما يحقق عودة الوفاق بين الأطراف المعنية وعودة الحياة إلى حالتها الطبيعية .

سابعاً : تكون لجنة المتابعة العليا ثلاثة مكاتب فرعية تابعة لها وتأتّمر بأوامرها على النحو التالي :

١- مكتب عسكري يمارس جميع الشؤون العسكرية لتنفيذ بنود هذه الاتفاقية .

٢- مكتب مدني يعني بالشؤون المدنية التي تهم العلاقات الأخرى غير العسكرية بين الطرفين .

٣- مكتب الإغاثة والإسعافات العربي يتولى الإشراف على توزيع المؤن والمساعدات التي تصل إليها من الدول العربية وغيرها إلى الضحايا والمصابين والمحتاجين .

ثامناً : تقوم اللجنة العليا للمتابعة بإعداد وإبرام اتفاقية ملزمة للطرفين تضمن استمرار النشاط والعمل الفدائي واحترام سيادة البلاد في حدود القانون فيما عدا الاستثناءات اللازمة للعمل الفدائي .

تاسعاً : القرارات التي تتخذها اللجنة العليا للمتابعة بتنفيذ لهذه الاتفاقية تكون ملزمة إلزاماً نهائياً وتاماً لكل من الطرفين .

عاشراً : تمارس اللجنة العليا للمتابعة مسؤولياتها المشار إليها سلفاً وفوراً على أن ترفع تقارير عنها إلى الملوك والرؤساء العرب من وقت لآخر حول ما تقوم به من مهام وما تتخذه من مقررات وعن مدى سير هذه الاتفاقية وتقييد الأطراف المعنية بها .



**حادي عشر :** تتألف اللجنة العامة للمتابعة برئاسة السيد الباهي الأدغم رئيس وزراء جمهورية تونس وعضوين آخرين أحدهما يمثل السلطة الأردنية يعينه الملك حسين ، والثاني يمثل المقاومة الفلسطينية ويعينه السيد ياسر عرفات .

**ثاني عشر :** في حالة إخلال أي من الطرفين الأردني والمقاومة الفلسطينية بأي بند من بنود الاتفاقية أو عرقلة تنفيذها ستقوم كل الدول العربية الموقعة باتخاذ إجراءات موحدة وجماعية ضدها .

**ثالث عشر :** تهيئة الجو المناسب لتنفيذ هذه الاتفاقية مما يجعل الوصول إلى ما رمت إليه من أهداف سامية ممكناً وشرعياً يلتزم الطرفان بإنهاء كافة الأوضاع الاستثنائية والحكم العسكري .

**رابع عشر :** دعم الثورة الفلسطينية والوقوف معها حتى تتحقق أهدافها في التحرير الكامل ودحر العدو الإسرائيلي الغاصب .

#### التواقيع

الملك فيصل ، الأمير سالم الصباح ، الرئيس جمال عبد الناصر ، الرئيس اللبناني سليمان فرنجيه ، الملك حسين بن طلال ، السيد ياسر عرفات ، العقيد معمر القذافي ، اللواء جعفر النميري ، السيد الباهي الأدغم رئيس وزراء تونس ، السيد أحمد الشامي عضو المجلس الجمهوري اليمني <sup>(١)</sup> .

#### الملحق رقم (١٢)

اتفاقية عمان المعقودة بين الحكومة الأردنية - واللجنة المركزية لمنظمة التحرير

الفلسطينية في (١٣) تشرين الأول ١٩٧٠

\* قواعد عامة :

١- الأردن بضفتيه أرضاً وشعباً وحدة واحدة لا تتجزأ وهو القاعدة الأساسية للثورة الفلسطينية والنضال من أجل تحرير فلسطين .

٢- تأسيساً على ما جاء في الفقرة (١) أعلاه ومن أجل تحقيق مضمونها تسخر الطاقات الشعبية والعسكرية في الأردن لخدمة هدف تحرير فلسطين ، وتلتزم الحكومة الأردنية

(١) ق/ق ، المكتب الثقافي ، لقاءات عربية ، اتفاقية القاهرة بين الحكومة الأردنية والمقاومة الفلسطينية

في (٢٧) أيلول ١٩٧٠ ، ملف وثائقي ، ص ٩٩-١٠١ .





بمساندة الثورة الفلسطينية في المعركة من أجل التحرير وانتزاع الحق من يد العدو الغاصب واتخاذ كل ما من شأنه تمكين التساند بين الجيش العربي الأردني والثورة الفلسطينية ليصبحا قولاً وعملاً في خندق واحد ضد العدو الصهيوني ولتحقيق هدف التحرير .

٣- الوجود والتعبئة والتنظيم الشعبي والقتالي وحرية العمل والتنقل السياسي والعسكري والإعلامي والاجتماعي والمالي من الأمور الأساسية للثورة الفلسطينية وتمارسها بحرية

٤- الشعب الفلسطيني وحده متمثلاً بالثورة الفلسطينية هو صاحب الحق في تقرير مصيره .

٥- إن الثورة الفلسطينية هي قوة وطنية نضالية وهي من المستلزمات الأساسية للمعركة ضد العدوان من أجل التحرير . ولهذا ينبغي تعضيدها وتصعيدها .

٦- تتعهد الحكومة بأن لا يقوم أو يعمل أي جهاز أو تنظيم أو أي جهة في الأردن ضد مصلحة الثورة الفلسطينية والوحدة الوطنية .

٧- تعميق الوحدة الشعبية والوطنية بممارسة المساواة التامة في الحقوق والواجبات بين كل أبناء الشعب في كافة ميادين الحياة ومؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية وبدون أي نوع من أنواع التغيير .

#### \* شؤون العمل الفدائي :

١- تعتبر عمان المقر الرئيسي للجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية بجميع فروعها السياسية والعسكرية والإعلامية والاجتماعية وغيرها .

٢- تنشئ اللجنة المركزية مكاتب فرعية لها في مدن وقرى المملكة حسب ما ترى ذلك مناسباً .

٣- تؤمن اللجنة المركزية الحراسات اللازمة لمكاتبها في العاصمة وفي الأماكن الأخرى ، كما تؤمن الحراسة للقياديين .

٤- تتكون القوات التابعة للثورة من قوات جيش التحرير الفلسطيني وقواعد الفدائيين ، وتتولى القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية المعنية من قبل اللجنة المركزية مسؤولية هذه القوات بأجمعها .

٥- اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية هي المسيطرة والملتزمة والمسؤولة عن الثورة الفلسطينية سياسياً وعسكرياً وبكل ما يتعلق بشؤون العمل الفدائي ونشاطه وحقوقه وواجباته .



٦- ما تلتزم به اللجنة المركزية نحو الحكومة الأردنية يكون ملزماً للثورة الفلسطينية بكافة قواتها ومؤسساتها ، وما تلتزم به الحكومة نحو اللجنة المركزية يكون ملزماً لكافة أجهزة الدولة .

٧- حرية وحماية العمل الفدائي وتأمين سلامته وحقه في التعبئة الشعبية والوطنية ، تضمنه الحكومة الأردنية بما لا يمس سيادة البلاد في حدود القانون مع مراعاة الاستثناءات اللازمة للعمل الفدائي .

٨- يجري توجيه أجهزة التعبئة المعنوية والإعلام لخدمة هدف التحرير المشترك .

٩- تعتبر المؤسسات التالية مؤسسات رئيسية للجنة المركزية وتمارس عملياتها بحرية تامة .

أ- مؤسسة الهلال الأحمر الفلسطيني . ب- مؤسسة الميليشيا . ج- مؤسسة الفتوة والأشبال . د- مؤسسة رعاية أسر المجاهدين والشهداء . هـ- جريدة وإذاعة (فتح) . و- الخدمات الطبية لقوات الثورة الفلسطينية . ز- المؤسسات الإنتاجية الخاصة للثورة الفلسطينية . ح- مؤسسة الدراسة والبحث العلمي .

#### \* التنقل والتحركات :

- تؤمن حرية التنقل والتحريك لقوات الثورة على كافة الطرق الرئيسية والفرعية إلى كافة قيادات ومواقع وقواعد قوات الثورة بما في ذلك الطريق المؤدي إلى داخل وخارج البلاد ، ولا يجوز إقامة الحواجز والموانع من كلا الطرفين على هذه الطرق .

- يسمح بمرور سيارات قوات الثورة الفلسطينية داخل المدن والقرى سواء كانت مسلحة أو غير مسلحة على أن يكون لديها أمر مهمة موقع حسب الأصول من المرجع المختص لدى قيادة الثورة مع الالتزام بقواعد السير المقررة .

- يسمح للمجازين بارتداء اللباس العسكري أثناء تنقلهم على أن يتم التنقل بدون سلاح ويستثنى من ذلك القادة السياسيون والعسكريون إذ يجوز حمل الأسلحة الفردية بإذن خطي من القيادة العامة للثورة الفلسطينية .

- تلتزم الحكومة الأردنية بمراعاة ما يلي :

أ- عدم التعرض لأفراد قوات الثورة الفلسطينية أو التدخل فيها من قبل قيادة الثورة الفلسطينية وبخضع أفراد الفدائيين فيما عدا ذلك إلى المحاكم المدنية الأردنية .

ب- اعتماد الوثائق الصادرة من اللجنة المركزية والقيادات العسكرية وأجهزتها .



ج- المخالفات العسكرية والانضباطية يبت فيها من قبل الثورة الفلسطينية ويخضع أفراد الفدائيين فيما عدا ذلك إلى المحاكم المدنية الأردنية .

د- تقوم مديرية الأمن العام بتبليغ قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني لدى توقيف أي فدائي من جراء ارتكابه الجريمة من الجرائم الداخلة في اختصاص المحاكم الأردنية والجزائية النظامية .

هـ- في الجرائم التي لها مساس بالقوات الأردنية يجري تحقيق مشترك من قبل الطرفين ويحال المتهم إلى المحكمة ذات الاختصاص .

و- يعامل أفراد قوات الثورة الفلسطينية المعاملة اللائقة التي يعامل بها أفراد القوات المسلحة الأردنية ، ويكون لقوات الثورة الفلسطينية نفس الحقوق والتسهيلات - العائدة للقوات المسلحة الأردنية .

- تلتزم اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية بمراعاة ما يلي :

أ- عدم التعرض للمواطنين وممتلكاتهم بأي شكل من الأشكال من قبل أي فرد ينتمي لقوات الثورة الفلسطينية .

ب- عدم التعرض لأي فرد من أفراد القوات المسلحة الأردنية من قبل أي فرد ينتمي إلى قوات الثورة الفلسطينية .

ج- التقيد بالقوانين والأنظمة الفرعية مع مراعاة الاستثناءات اللازمة للعمل الفدائي .

د- تمنع الجباية من قبل الأفراد ويستعمل أسلوب الجباية الموحد المقرر من اللجنة الأردنية المختصة .

هـ- كل فدائي يرتكب جرم الاعتداء على أي مواطن أو أملاكه يسلم إلى المحاكم الأردنية المختصة .

و- يحمل كل فدائي هوية تثبت شخصيته وتحمل صورته الشمسية على غرار الهوية المعتمدة في جيش التحرير الفلسطيني ، وفي حالة تحركه تعتبر هذه الهوية وثيقة سفر مقبولة على أن يحمل معه إجازة أوامر مهمته من مرجعه المختص .

ز- يجري ترقيم كافة السيارات لقوات الثورة الفلسطينية من المرجع المختص في اللجنة المركزية والقيادة العامة لقوات الثورة ، ويترتب على كل سائق أن يحمل شهادة قيادة سيارة مدنية صادرة عن دائرة السير أو عسكرية صادرة عن قيادة الثورة ، على أن يراعى توحيد علامات السيارات وأماكن تثبيت العلامات الواردة في البنود السابقة .



ح- عدم حمل السلاح من قبل كافة أفراد الثورة الفلسطينية في المدن إلا في الحالات الواردة في البنود السابقة .

ط- عدم القيام بأي تظاهرات عسكرية .

ي- عدم إطلاق الرصاص أو إجراء المناورات والتدريب بالذخيرة الحية داخل المدن والقرى والأماكن الآهلة بالسكان .

بما أن البند الخامس من اتفاقية القاهرة يقضي بإطلاق سراح المعتقلين فوراً فإنه لا يجوز مستقبلاً اعتقال أو توقيف أي فرد بسبب الحوادث الأخيرة .

انطلاقاً من الرغبة المشتركة في تنفيذ اتفاقية القاهرة نصاً وروحاً وهذه الاتفاقية ، ومن أجل معالجة أي قضية تنشأ ، تؤلف لجنة مشتركة دائمة تتكون من ممثل الحكومة الأردنية وممثل عن اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية ويرأسها رئيس لجنة المتابعة العربية العليا المنبثقة عن اجتماع الملوك والرؤساء العرب المنعقد في شهر أيلول ١٩٧٠ بالقاهرة أو من ينتدبه .

- ينقرع عنها بنفس تركيبة اللجنة المشتركة الدائمة :

١- مكتب سياسي دائم الانعقاد يعنى بكل الشؤون العسكرية .

٢- مكتب عسكري دائم يعنى بجميع الشؤون العسكرية يتبع له جهاز تنفيذي مكون من عدد من الضباط العرب .

٣- مكتب إغاثة ويعنى بجميع شؤون إغاثة المواطنين ومساعدة المنكوبين في الحوادث الأخيرة (١) . والله ولي التوفيق .

### الملحق رقم (١٣)

#### بروتوكول لتنفيذ اتفاقية عمان في (٢٢) تشرين الأول ١٩٧٠

أولاً :

أ- أن يكون المقر الرئيسي للجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية بجميع فروعها حسب الجدول الملحق بهذا البروتوكول .

---

(١) ق/ق - المكتب الثقافي ، لقاءات عربية ، نصوص اتفاقية عمان المعقودة بين الحكومة الأردنية واللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، في (١٣) تشرين الأول ١٩٧٠ ، ملف وثائقي ، ص ١٣٨-١٤٥ .

ب- أن يكون عدد العمارات المخصصة لجميع مكاتب ودوائر منظمة التحرير الفلسطينية عشر عمارات كحد أعلى .

ج- تخصص عمارتان لجيش التحرير بجميع فروع ومكاتبه .

د- تخصص عمارة واحدة كمستشفى لجيش التحرير .

هـ- يختار مكان جديد لمبنى الكفاح المسلح وكذلك مكان جديد لجيش التحرير على ألا يعود لأي من هاتين الهيئتين أو أية هيئة أو مكاتب أو قوات من قبل الفدائيين إلى إعادة احتلال المبنيين القديمين .

#### ثانياً :

يفتح في كافة مدن المملكة الأردنية الهاشمية مكاتب تابعة للجنة المركزية ، وكذلك في المخيمات كالاتي :

أ- تخصص عمارة في مدينة اردب وبناية مناسبة لتكون مكتباً في مدينة الزرقاء .

ب- تحدد أماكن المكاتب في المدن بمعرفة اللجنة العربية العليا .

ج- تحدد أماكن المكاتب في المخيمات بمعرفة اللجنة العربية العليا .

#### ثالثاً : الحراسات :

تكون الحراسات على جميع القيادات والمكاتب والدوائر التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية كالاتي :

أ- فصيلة من جيش التحرير قوامها ثلاثون فرداً .

ب- عشر حظائر من جيش التحرير تتكون كل حظيرة من ثمانية أفراد ، ويكون بذلك مجمل أفراد الحراسات اللازمة مائة وعشرة أفراد .

ج- يكون التسليح لهذه الحراسات تسليحاً شخصياً وهو إما المسدس أو البندقية الكلاشنكوف .

#### رابعاً : حراسات القيادات :

تخصص الحراسات للقادة العسكريين لمنظمة التحرير الفلسطينية كالاتي :

أ- القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية : وحرسه الخاص حسب تقرير القائد العام من حيث عدد الأفراد والتسليح .

ب- القائد العام لجيش التحرير الفلسطيني : يحرسه حرسه الخاص حسب تقديره من حيث عدد الأفراد والتسليح .



ج- قادة القوات : يخصص لكل قائد فردان للحراسة .

خامساً : القيادات :

القيادة العامة ومقرها الرئيسي في مدينة عمان حسب ما ورد في التشكيل السابق  
الموضح في الجدول الملحق بهذا البروتوكول .

القيادات الفرعية : يشكل في قطاع من القطاعات العسكرية مركز للقيادة ومركز  
تموين ومستودعات للإعاشة يختار مكانان في أطراف المدن ليكونوا مقراً للورش ومشغل  
لصيانة ولا يجوز إطلاقاً أن يتواجد مسلحون في هذين المكانين .

القواعد : تحدد مراكز القواعد كما حددت باتفاقية عمان : مراكز القواعد التدريبية  
تحدد بعد استطلاع الأرض بما يناسب وينسجم مع تواجد القواعد الفدائية على ألا يتجاوز  
المناطق المنصوص عليها في اتفاقية عمان .

سادساً : الكفاح المسلح :

أ- توزيع الأفراد : يتم توزيع الأفراد في الكفاح المسلح كآلاتي :

١- في عمان :

أ- في نقط التفتيش على مداخل المدينة .

- المدينة الرياضية خمسة أفراد . - مثلث صوبلح خمسة أفراد . - ماركا خمسة  
أفراد . - أم الحيوان خمسة أفراد .

ب- في داخل مدينة عمان : يحدد عدد أربعين فرداً للعمل كدوريات داخل المدينة  
للمحافظة على الانضباط العسكري .

٢- في جرش :

أ- في داخل مدينة جرش عشرة أفراد . ب- في مخيم سوق خمسة أفراد . ج-  
في مخيم فزة خمسة أفراد . د- في مخيم البقعة خمسة أفراد . وبذلك يكون مجمل الأفراد  
في منطقة جرش خمسة وعشرين فرداً .

٣- في السلط : يتواجد ستة أفراد .

٤- في الزرقاء :

أ- يتواجد في مدينة الرصيفة خمسة أفراد . ب- يتواجد في مخيم شنلر خمسة أفراد  
. ج- يتواجد في مدينة الزرقاء عشرة أفراد . وبذلك يكون جملة الأفراد في منطقة الزرقاء  
عشرين فرداً .

٥- يتواجد في مدينة اربد خمسة عشر فرداً .



٦- في مثلث الرمثا : يتواجد في مثلث الرمثا عشرة أفراد .

٧- الرمثا : يتواجد في مدينة الرمثا سبعة أفراد .

ب- نظام العمل :

١- لا يجوز لسيارات الكفاح المسلح أن يركب عليها أية رشاشات .

٢- أفراد الكفاح المسلح في مدن جرش والزرقاء واريذ والسلط والرصيفة والمخيمات يكونون عبارة عن دوريات راجلة وليست نقطاً ثابتة .

سابعاً : التنقل والتحركات :

أ- يسمح لأعضاء اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية ولجميع ضباطها بحمل سلاحهم الفردي (المسدس) على أن يكون مع كل منهم ترخيص من قيادة الثورة بحمل هذه الأسلحة .

ب- ترقيم السيارات :

١- تحدد أرقام السيارات العسكرية التابعة لجيش التحرير من قبل قيادة جيش التحرير وتعطى أرقاماً خاصة وتحمل الوثائق الخاصة بملكية هذه السيارات لهذه القوات وتتقيد بأنظمة السير المعمول بها في المملكة .

٢- يحدد لون خاص لهذه السيارات .

٣- تحدد أرقام سيارات قوات الثورة الفلسطينية وتعطى أرقاماً محدودة وتحمل جميع الوثائق التي تثبت ملكية هذه السيارة للثورة ، وتتقيد بأنظمة السير المعمول بها .



**\* الوثائق غير المنشورة**

**\* ملفات دار الكتب والوثائق - البلاط الملكي**

ن	رقم الملف	الموضوع
١	٣١١/٥٦١	قرارات مجلس الوزراء لشهر آذار ١٩٤٥
٢	٣١١/٥٩٨	تقارير المفوضية العراقية في عمان
٣	٣١١/٤٦٨٠	الوحدة العربية - مشاورات الوحدة العربية
٤	٣١١/٤٦٨١	جامعة الدول العربية
٥	٣١١/٤٦٨٣	جامعة الدول العربية
٦	٣١١/٤٦٨٥	جامعة الدول العربية
٧	٣١١/٤٦٨٨	جامعة الدول العربية
٨	٣١١/٤٦٩٢	جامعة الدول العربية
٩	٣١١/٤٧٠٦	جامعة الدول العربية
١٠	٣١١/٤٧٢٥	اجتماعات مجلس الجامعة العربية
١١	٣١١/٤٧٢٧	اجتماعات مجلس الجامعة العربية
١٢	٣١١/٤٨٤٤	فلسطين
١٣	٣١١/٤٨٤٨	فلسطين
١٤	٣١١/٤٨٤٩	فلسطين
١٥	٣١١/٤٨٥١	فلسطين
١٦	٣١١/٤٨٥٢	فلسطين
١٧	٣١١/٤٨٥٤	فلسطين
١٨	٣١١/٤٨٧٧	تقارير عن فلسطين
١٩	٣١١/٥١٣٤	تقارير فخامة السعيد عن جلسة الجامعة العربية
٢٠	٣١١/٥٤٣٦	قرارات مجلس الوزراء لشهر تموز ١٩٤٨
٢١	٣١١/٥٤٤٥	قرارات مجلس الوزراء لشهر تشرين الأول ١٩٤٨





## \* الوثائق المنشورة

### \* الوثائق الأمنية

- 1- *Foreign Affairs an American Overterly review, October 1970, (New York, 1970).*
- 2- *Foreign Affairs an American Overterly review, April 1973, (New York, 1973).*
- 3- *George Dib of Fuad Jabber, Israel's Volation of human rights in the occupied territories, Documented Report, (New York, 1979).*
- 4- *International Documents on Palestine 1967, The institute for Palestine studies, (Beirut, 1970).*
- 5- *International Documents on Palestine 1968, The institute for Palestine studies, (Beirut, 1971).*

## \* وثائق جامعة الدول العربية

- ١- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ(٤٢) لمجلس جامعة الدول العربية (٢٨) أيلول ١٩٦٤ - (٤) كانون الثاني ١٩٦٥ .
- ٢- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ(٤٣) لمجلس جامعة الدول العربية (٥) آذار - (٢٠) نيسان ١٩٦٥ ، (دار الطباعة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٥) .
- ٣- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ(٤٤) لمجلس جامعة الدول العربية (١٨) أيلول ١٩٦٥ - (١٦) شباط ١٩٦٦ .
- ٤- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ(٤٦) لمجلس جامعة الدول العربية (١٠) - (١٣) أيلول ١٩٦٦ .
- ٥- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ(٤٧) لمجلس جامعة الدول العربية (١٤) - (١٨) آذار ١٩٦٧ .
- ٦- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ(٤٨) لمجلس جامعة الدول العربية (١١) أيلول ١٩٦٧ - (١٥) كانون الثاني ١٩٦٨ .



- ٧- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ(٤٩) لمجلس جامعة الدول العربية (٤)-(٧) آذار ١٩٦٨ .
- ٨- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ(٥٠) لمجلس جامعة الدول العربية (١)-(٣) أيلول ١٩٦٨ .
- ٩- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ(٥١) لمجلس جامعة الدول العربية (١٠)-(٣٠) آذار ١٩٦٩ .
- ١٠- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ(٥٢) لمجلس جامعة الدول العربية (١١)-(١٣) أيلول ١٩٦٩ .
- ١١- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ(٥٣) لمجلس جامعة الدول العربية (٧)-(١٤) آذار ١٩٧٠ ، (دار النهار ، القاهرة ، ١٩٧٠) .
- ١٢- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ(٥٤) لمجلس جامعة الدول العربية (١٢) أيلول - (٢١) كانون الأول ١٩٧٠ .
- ١٣- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ(٥٦) لمجلس جامعة الدول العربية (١١) أيلول - (٧) كانون الأول ١٩٧١ .
- ١٤- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ(٥٧) لمجلس جامعة الدول العربية (١١)-(١٦) آذار ١٩٧٢ .
- ١٥- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ(٥٨) لمجلس جامعة الدول العربية (٩)-(١٣) أيلول ١٩٧٢ .
- ١٦- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ(٥٩) لمجلس جامعة الدول العربية (٣١) آذار - (٢٤) تموز ١٩٧٣ ، (القاهرة ، ١٩٧٣) .
- ١٧- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ(٦٠) لمجلس جامعة الدول العربية (١١)-(١٥) أيلول ١٩٧٣ .
- ١٨- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ(٦٢) لمجلس جامعة الدول العربية (١)-(٤) أيلول ١٩٧٤ .



- ١٩- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الـ(٤٥) في آذار ١٩٦٦ ، (القاهرة ، ١٩٦٦) .
- ٢٠- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الـ(٥٠) في الأول من أيلول ١٩٦٨ ، (دار الطباعة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٠) .
- ٢١- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية عن اجتماع مجلس الأمن في ٢٩ أيلول ١٩٦٨ .
- ٢٢- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده الـ(٥١) في (١٠-٣٠) آذار ١٩٦٩ .
- ٢٣- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير عن أعمال الأمانة العامة بين الدورتين (العشرين والحادية والعشرين) ، (القاهرة ، ١٩٧٠) .
- ٢٤- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دوري انعقاده العاديين الـ(٤٨ ، ٤٩) للمدة من (١١) أيلول ١٩٦٧ وحتى (٧) آذار ١٩٦٨ ، الجزء السادس ، (دار النهار ، القاهرة ، ١٩٦٨) .
- ٢٥- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، اجتماع وزراء خارجية الدول العربية في الدار البيضاء في ١٣ أيلول ١٩٦٥ ، ( القاهرة ، ١٩٦٦) .
- ٢٦- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، الشعبة السياسية ، وثائق في قضية فلسطين ، (مطابع جريدة الصباح ، القاهرة ، د.ت) .
- ٢٧- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في المناطق المحتلة ، (القاهرة ، ١٩٧٣) .
- ٢٨- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، لجنة الأمم المتحدة بشأن فلسطين ، دراسة وثائقية ، (القاهرة ، ١٩٧٢) .
- ٢٩- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، إدارة شؤون فلسطين ، مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة الدورة (٨) - تقرير عن متابعة تنفيذ توصيات مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة في دوراته السبع التي عقدت من حزيران ١٩٦٤ إلى آب ، ١٩٧٠ ، (القاهرة ، ١٩٧١) .



- ٣٠- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، الجامعة العربية والتضامن العربي (أيلول - تشرين الأول) ١٩٦٦ ، (القاهرة ، ١٩٦٦) .
- ٣١- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، الجامعة العربية والتضامن العربي (كانون الثاني - نيسان) ١٩٦٧ ، (القاهرة ، ١٩٦٧) .
- ٣٢- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، شؤون المقاطعة ، المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل ، قواعدها وأهدافها ، (دمشق ، د.ت) .
- ٣٣- جامعة الدول العربية ، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ١٩٤٧-١٩٥٠ ، المجموعة الثانية ، (القاهرة ، د.ت) .
- ٣٤- جامعة الدول العربية ، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية ومع الهيئات الدولية ، (مطبعة أطلس ، القاهرة ، ١٩٧٨) .
- ٣٥- جامعة الدول العربية ، محاضر جلسات اللجنة الفرعية ، (القاهرة ، ١٩٤٦) .

### \* الوثائق الفلسطينية

- ١- إدارة شؤون فلسطين ، لجنة الأمم المتحدة بشأن فلسطين ، دراسة وثائقية ، (القاهرة ، ١٩٧٢) .
- ٢- الأمم المتحدة ، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي ، ط ٢ ، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٥) .
- ٣- تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين ، تقرير سري ، إعداد المجلس النيابي العراقي ، (بغداد ، ١٩٤٩) .
- ٤- حركة التحرير الوطني الفلسطيني (العاصفة) ، وثائق عسكرية ، الجزء الأول ، (دم ، ١٩٦٨) .
- ٥- سالم مسلم ، قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين ١٩٤٧-١٩٧٢ ، ط ١ ، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٣) .
- ٦- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥ ، (منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٧) .
- ٧- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦ ، (منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٨) .



- ٨- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧ ، ط ١ ، (منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٩) .
- ٩- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨ ، ط ١ ، (منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧١) .
- ١٠- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢ ، ط ١ ، (منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٦) .
- ١١- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣ ، ط ١ ، (منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٦) .
- ١٢- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٣) .
- ١٣- نوري عبد الحميد العاني ، مشاريع تقسيم فلسطين في وثائق الممثلات العراقية في حيفا والقدس ١٩٣٦-١٩٤٨ ، ط ١ ، (بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢) .
- ١٤- الوثائق العربية لعام ١٩٦٨ ، (الجامعة الأمريكية ، بيروت ، ١٩٦٨) .
- ١٥- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥ ، (منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٥) .
- ١٦- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦ ، ط ١ ، (منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٦) .
- ١٧- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧ ، (منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٩) .
- ١٨- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩ ، ط ١ ، (منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٧١) .
- ١٩- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠ ، ط ١ ، (منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٢) .
- ٢٠- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١ ، ط ١ ، (منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٤) .
- ٢١- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢ ، ط ١ ، (منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٥) .



- ٢٢- وثائق مقاومة الضفة الغربية للأردن للاحتلال الإسرائيلي ١٩٦٧ ، سلسلة الوثائق الأساسية ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٦٧) .
- ٢٣- وزارة الخارجية المصرية، مصر وجامعة الدول العربية ١٩٤٥-١٩٩٥ ، (مطابع الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٩٥) .
- ٢٤- الوقائع العربية (تموز - أيلول) ١٩٦٥ ، (دائرة الدراسات السياسية الأمريكية ، بيروت ، ١٩٦٥) .
- ٢٥- الوقائع العربية (كانون الثاني - آذار) ١٩٦٦ ، (دائرة الدراسات السياسية الأمريكية ، بيروت ، ١٩٦٦) .
- ٢٦- د. يوسف خوري ، المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣-١٩٨٩ ، دراسة وثائقية ، ط ٢ ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠) .
- ٢٧- اليوميات الفلسطينية ، المجلد الـ (٤ ، ٥) من ١ تموز ١٩٦٦ إلى ٣٠ حزيران ١٩٦٧ ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٦٧) .

### \* وثائق مؤتمرات القمة العربية

- ١- القيادة القومية - المكتب الثقافي ، أرشيف مدرسة الإعداد الحزبي ، مؤتمر القمة العربي الثاني من (٥-٩) أيلول ١٩٦٤ - الإسكندرية ، ملف وثائقي ، (بغداد ، ١٩٧٥) .
- ٢- القيادة القومية - المكتب الثقافي ، أرشيف مدرسة الإعداد الحزبي ، مؤتمر القمة العربي الثالث من (١٣-١٧) أيلول ١٩٦٥ - الدار البيضاء ، ملف وثائقي ، (بغداد ، ١٩٧٥) .
- ٣- القيادة القومية - المكتب الثقافي ، أرشيف مدرسة الإعداد الحزبي ، مؤتمر القمة العربي الرابع من (٢٩) آب - (٢) أيلول ١٩٦٧ - الخرطوم ، ملف وثائقي ، (بغداد ، ١٩٧٥) .
- ٤- القيادة القومية - المكتب الثقافي ، أرشيف مدرسة الإعداد الحزبي ، مؤتمر القمة العربي الخامس من (٢١-٢٣) كانون الأول ١٩٦٩ - الرباط ، ملف وثائقي ، (بغداد ، ١٩٧٥) .
- ٥- القيادة القومية - المكتب الثقافي ، أرشيف مدرسة الإعداد الحزبي ، مؤتمر القمة العربي السادس من (٢٦-٢٨) تشرين الثاني ١٩٧٣ - الجزائر ، ملف وثائقي ، (بغداد ، ١٩٧٥) .



٦- القيادة القومية - المكتب الثقافي ، لقاءات عربية على مستوى الملوك والرؤساء العرب ، ملف وثائقي ، (بغداد ، ١٩٧٥) .

### \* الرسائل والأطاريح العلمية

١- إبراهيم سعيد محمد البيضاني ، التطورات السياسية في سورية ١٩٥٤-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ١٩٨٨ .  
٢- أكرم عبد الله صالح الجميلي ، الوحدة العربية في سياسة العراق الخارجية ١٩٦٨-١٩٨٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٢ .

٣- جميل صبر سعيد المرسومي ، مؤتمرات القمة العربية وموقف حزب البعث العربي الاشتراكي منها من عام ١٩٦٤-١٩٧٧ رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى معهد الدراسات القومية والاشتراكية (الجامعة المستنصرية) ، ١٩٩٠ .

٤- خضير حسن سلمان ، موقف حزب البعث العربي الاشتراكي من جامعة الدول العربية ١٩٤٥-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية ، (الجامعة المستنصرية) ، ١٩٨٨ .

٥- ردينه جميل صدقي عبد المجيد ، سياسة إسرائيل التعليمية تجاه الأقليات العربية في فلسطين المحتلة من ١٩٤٨-١٩٦٧ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ .

٦- سمير عبد الوهاب التكريتي ، العراق والقضية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٧ .

٧- صباح مهدي ويس ، الجامعة العربية والقضية الفلسطينية ١٩٤٥-١٩٦٥ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ١٩٩٨ .

٨- فضل طلال عباس ، السياسة الإقليمية الإسرائيلية والتعامل مع دول الأطراف في منطقة الشرق الأوسط ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية العلوم السياسية قسم البحوث والدراسات الفلسطينية ، بغداد ، ١٩٨٩ .

٩- فلاح محمود خضر البياتي ، الحلول السياسية للقضية الفلسطينية و موقف حزب البعث العربي الاشتراكي من الفترة ١٩٤٨-١٩٦٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس معهد الدراسات القومية والاشتراكية (الجامعة المستنصرية) ، ١٩٨٩ .



- ١٠- عباس فاضل محمد البياتي ، مشاريع الدولة الفلسطينية للفترة من ١٩٦٧-١٩٧٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ .
- ١١- عبد القادر محمد فهمي ، النفط العربي كسلاح دراسة في القيمة القتالية للنفط وشروط وكيفية استخدامه ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، ١٩٧٨ .
- ١٢- عبد الله كاظم عبد ، دور العراق السياسي في جامعة الدول العربية ١٩٤٥-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ .
- ١٣- علي حسين علي الدليمي ، الخلافات العراقية - المصرية بجامعة الدول العربية ١٩٤٥-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية التربية (للبنات) جامعة الأنبار ، ١٩٩٩ .
- ١٤- محمد يحيى الجوعاني ، التنافس العراقي- السعودي في جامعة الدول العربية ١٩٤٥-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ .
- ١٥- محمود عرب سعيد ، مبدأ حق تقرير المصير في القانون الدولي والقضية الفلسطينية ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٢ .
- ١٦- نبيل شاكر وادي الجبوري ، العلاقات العراقية المصرية ١٩٣٢-١٩٥٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ١٩٨٨ .

### \* الكتب العربية والمترجمة

- ١- د. إبراهيم أبراش ، البعد القومي للقضية الفلسطينية - فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية ، ط ١ ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧) .
- ٢- د. إبراهيم أبو لغد ، تهويد فلسطين ، ترجمة : سعد رزق ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٢) .
- ٣- إبراهيم شحاتة ، حظر تصدير النفط العربي ، ط ١ ، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٥) .
- ٤- إبراهيم علوان ، مشكلات الشرق الأوسط الوطن العربي ، ج ١ ، (منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٦٨) .





- ٥- اتفاقيات الهدنة العربية - الإسرائيلية شباط - تموز ١٩٤٩ ، نصوص الأمم المتحدة وملحقاتها ، (بيروت ، ١٩٦٨) .
- ٦- أحمد بهاء الدين ، أبعاد في المواجهة العربية - الإسرائيلية ، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٢) .
- ٧- احمد الشقيري ، أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية ، (بيروت ، ١٩٦٩) .
- ٨- \_\_\_\_\_ ، ذكرى احمد الشقيري ١٩٠٨-١٩٨٠ ، (عمان ، ١٩٨٦) .
- ٩- \_\_\_\_\_ ، صفحات من السياسة العربية ، ط ١ ، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩) .
- ١٠- \_\_\_\_\_ ، الطريق إلى مؤتمر جنيف ، (د.م ، د.ت) .
- ١١- \_\_\_\_\_ ، منظمة التحرير الفلسطينية تكشف عن دور الملك حسين في خيانة قضية فلسطين ، دراسة وثائقية ، (د.م ، ١٩٦٦) .
- ١٢- احمد صادق سعد وعبد القادر ياسين ، الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٧٠ ، ط ١ ، (الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين ، د.م ، ١٩٧٥) .
- ١٣- أحمد صدقي الدجاني ، منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي - الأردني ، دراسة في الجانب السياسي من الحوار ووثائق ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٩) .
- ١٤- أحمد طربين ، الوحدة العربية ١٩١٦-١٩٤٥ بحث في تاريخ العرب الحديث منذ قيام الثورة العربية حتى نشوء جامعة الدول العربية ، (القاهرة ، ١٩٥٧) .
- ١٥- أحمد فارس عبد المنعم ، جامعة الدول العربية ١٩٤٥-١٩٥٨ ، ط ١ ، (بيروت ، ١٩٨٦) .
- ١٦- آرنولد توينبي ، مقال خطير ، (دار الطباعة الفنية ، القاهرة ، د.ت) .
- ١٧- أسامة حلبي ، الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب ، ط ١ ، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٩٥) .
- ١٨- أسعد عبد الرحمن ، الحرب العربية - الإسرائيلية الرابعة وقائع وتفاعلات ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٤) .
- ١٩- أكرم زعيتر ، القضية الفلسطينية ، ط ٣ ، (دار الجليل ، عمان ، ١٩٨٦) .
- ٢٠- أميرة حبيبي ، النزوح الثاني دراسة ميدانية تحليلية لنزوح ١٩٦٧ ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٠) .



- ٢١- د . أميل توما ، ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية ، ط ٢ ، (دار ابن رشد ، دم ، ١٩٧٨) .
- ٢٢- أميل الغوري ، حديث احمد الشقيري في آخر ساعة ، (بيروت ، ١٩٦٤) .
- ٢٣- \_\_\_\_\_ ، فلسطين ، (وزارة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٦٢) .
- ٢٤- \_\_\_\_\_ ، قضية فلسطين في الأمم المتحدة ، (بيروت ، ١٩٦٠) .
- ٢٥- إنجلينا الحلو ، عوامل تكوين إسرائيل السياسية والعسكرية والاقتصادية ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، د.ت) .
- ٢٦- د . بطرس بطرس غالي ، جامعة الدول العربية والمنازعات المحلية ، (دار الطباعة الحديثة ، دم ، ١٩٧٧) .
- ٢٧- توفيق خلف السامرائي ، المساعي العربية لتوحيد السياسة النفطية ١٩٥٩-١٩٧٢ ، (دار الكتب والوثائق ، بغداد ، ٢٠٠٠) .
- ٢٨- تيسير النابلسي ، حركة الهجرة اليهودية بعد عدوان ١٩٦٧ ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧١) .
- ٢٩- جاك دومال وماري لوروا ، التحدي الصهيوني ، ترجمة : نزيه الحكيم ، ط ١ ، (دار العلم ودار الآداب ، بيروت ، ١٩٦٨) .
- ٣٠- جبهة التحرير العربية ، الطريق القومي لتحرير فلسطين ، ط ١ ، (دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٠) .
- ٣١- ج . ج . غولدبرغ ، القوة اليهودية داخل المؤسسة اليهودية الأمريكية ، ترجمة : خالد حداد ، ط ١ ، (الذاكرة للنشر والطباعة ، بيروت ، ٢٠٠٠) .
- ٣٢- جميل مطر و علي الدين هلال ، النظام الإقليمي العربي ، دراسة في العلاقات السياسية العربية ، ط ٣ ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، د.ت) .
- ٣٣- جهاد مجيد محي الدين ، العراق والسياسة العربية ١٩٤١-١٩٥٨ ، (مركز دراسات الخليج العربي ، بغداد ، ١٩٨٠) .
- ٣٤- جورج ديب ، العدوان الإسرائيلي في الأمم المتحدة ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، د.ت) .
- ٣٥- جورج لنشوفسكي ، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية ، ترجمة : جعفر الخياط ، ج ٢ ، (دار المتنبي ، بغداد ، ١٩٨٦) .



- ٣٦- حامد عبد الله ربيع ، التعاون العربي والسياسة البترولية ، (مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧١) .
- ٣٧- \_\_\_\_\_ ، سلاح البترول والصراع العربي الإسرائيلي ، ط ١ ، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٤) .
- ٣٨- د . حسن أمون ود. اوري ديفيس ونصر دخل الله صنع الله، العرب الفلسطينيون في إسرائيل ، دير الأسد : مصير قرية عربية في الجليل ، ط ٢ ، (دار الكلمة ، بيروت ، ١٩٨١) .
- ٣٩- حسن حمية ، الحل السلمي من كارادون إلى روجرز ، (دار الكفاح ، بيروت ، د.ت) .
- ٤٠- حسن محمد طوالبه ، مأزق إسرائيل في الحرب والسلام ، ط ١ ، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩) .
- ٤١- د. حسن نافعة ، مصر والصراع العربي - الإسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة ، ط ١ ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤) .
- ٤٢- الحسين بن طلال ، مهنتي كملك ، ( المكتبة العالمية ، بغداد ، ١٩٨٩) .
- ٤٣- الحكم دروزة ، ملف القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٣) .
- ٤٤- خلف زامل حسين الساعدي ، الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، (مطبعة الفرات ، بغداد ، ١٩٨٦) .
- ٤٥- د. خليل إسماعيل الحديثي ، النظام العربي وإصلاح جامعة الدول العربية ، ط ١ ، (بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠١) .
- ٤٦- خليل هندي و فؤاد بوراشي وشحادة موسى ، المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني ، دراسة تحليلية لهجمة أيلول ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧١) .
- ٤٧- د. خيرية قاسميه ، احمد الشقيري زعيماً فلسطينياً ورائداً عربياً ، (لجنة تخليد ذكرى المجاهد احمد الشقيري ، الكويت ، ١٩٨٧) .
- ٤٨- \_\_\_\_\_ ، قضية القدس ، ط ١ ، (دار القدس ، بيروت ، ١٩٧٩) .
- ٤٩- د. زكي صالح ، فلسطين في التقرير الإنكليزي - الأمريكي لعام ١٩٤٦ ، (القاهرة ، ١٩٤٧) .
- ٥٠- سامي حكيم ، القدس ، ط ١ ، (مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠) .



- ٥١- سامي هداوي ، الأعلام العربي والقضية الفلسطينية ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٦٩) .
- ٥٢- د. سعد الدين إبراهيم ، في سوسيولوجية الصراع العربي - الإسرائيلي ، ط ١ ، (دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٣) .
- ٥٣- د. سلوى شعراوي ، الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينات ، دراسة في موضوع الزعامة ، ترجمة : عطا عبد الوهاب ، ط ١ ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨) .
- ٥٤- سليم تماري ، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين ، ط ١ ، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٩٦) .
- ٥٥- سمير جريس ، القدس المخططات الصهيونية الاحتلال التهويد ، ط ١ ، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٨١) .
- ٥٦- السياسة السكانية لمجتمع الحرب الإسرائيلي ، ط ١ ، (مطابع الكرمل ، بيروت ، ١٩٨١) .
- ٥٧- شريف جويد العلوان ، تسوية كامب ديفيد ومستقبل الصراع العربي - الصهيوني ، ط ١ ، (دار واسط ، بغداد ، ١٩٨٢) .
- ٥٨- شفيق الرشيدات ، فلسطين تاريخاً وعبرةً ومصيراً ، ط ١ ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩١) .
- ٥٩- د. شفيق عبد الرزاق السامرائي ، الصراع العربي - الصهيوني ، ط ١ ، (دار الكتب ، طرابلس ، ١٩٩٩) .
- ٦٠- صادق جلال العظم ، دراسات يسارية حول القضية الفلسطينية ، ط ١ ، (دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٠) .
- ٦١- صالح صائب الجبوري ، محنة فلسطين وأسرارها السياسة والعسكرية ، (بيروت ، ١٩٧٠) .
- ٦٢- صالح مسعود أبو يصير ، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن ، ط ٢ ، (دار الفتح ، بيروت ، ١٩٦٩) .
- ٦٣- صلاح الدين شكري ، فلسطين ومؤتمر القمة العربي ، (مكتب الصحافة ، دمشق ، ١٩٨٤) .



- ٦٤- د. صلاح العقاد ، تطور النزاع العربي - الإسرائيلي ١٩٥٦-١٩٦٧ ، (معهد البحوث والدراسات العربية ، د.م ، ١٩٧٥) .
- ٦٥- صلاح المختار ، الاعتراف بإسرائيل ومستقبل الثورة العربية ، ط ١ ، (دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٣) .
- ٦٦- ضاري رشيد السامرائي ، الفصل والتمييز العنصري في ضوء القانون الدولي العام ، (دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨٣) .
- ٦٧- طه الهاشمي ، مذكرات طه الهاشمي ١٩٤٢-١٩٥٥ (العراق ، سورية ، القضية الفلسطينية ) ، ج ٢ ، ط ١ ، (بيروت ، ١٩٧٨) .
- ٦٨- عادل حامد الجادر وعزيز عبد المهدي الردام ، فلسطين والغزو الصهيوني ، (مطبعة جامعه بغداد ، بغداد ، ١٩٨٤) .
- ٦٩- عارف العارف ، النكبة (نكبة بين المقدس والفردوس المفقود ١٩٤٧-١٩٥٥) ، ج ٩ ، (بيروت ، ١٩٥٦) .
- ٧٠- د. عبد الحميد زايد ، القدس الخالدة ، (الهيئة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٤) .
- ٧١- عبد الحميد محمد الموافي ، مصر في جامعة الدول العربية ١٩٤٥-١٩٧٠ ، (الهيئة المصرية ، القاهرة ، د.ت) .
- ٧٢- عبد الخالق حسونة ، جهود جامعة الدول العربية في الشؤون البترولية ، (إدارة شؤون البترول ، د.م ، د.ت) .
- ٧٣- عبد الرحمن أبو عرفة ، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية ، ط ١ ، (دار الجليل ، بيروت ، ١٩٨١) .
- ٧٤- عبد الرزاق محمد اسود ، الموسوعة الفلسطينية ، المجلد الثاني (فلسطين) ، (الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، د.ت) .
- ٧٥- \_\_\_\_\_ ، الموسوعة الفلسطينية ، المجلد الثالث (العسكرية الصهيونية - والحروب العربية الإسرائيلية ) ، (الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، د.ت) .
- ٧٦- عبد الغفار شكر ، فلسطين في فكر عبد الناصر قضايا قومية ، (دار الموقف العربي ، القاهرة ، ١٩٨٢) .
- ٧٧- عبد الله بن الحسين ، مذكرات الملك عبد الله ، ط ٢ ، (عمان ، ١٩٤٧) .
- ٧٨- د. عبد الله سلوم السامرائي ، الولايات المتحدة والمؤامرة على الأمة العربية ، (دار الحرية ، بغداد ، ١٩٨٢) .



- ٧٩- عبد الملك خلف التميمي ، المياها العربية التحدي والاستجابة ، ط ١ ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩) .
- ٨٠- عبد المجيد فريد ، من محاضر اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية ١٩٦٧-١٩٧٠ ، ط ٢ ، (مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٥) .
- ٨١- د. عبد الوهاب الكيالي ، دراسات ومطالعات فلسطينية ١٩٧٤-١٩٧٧ ، ط ١ ، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٧) .
- ٨٢- د. عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري ، الموسوعة السياسية ، ط ١ ، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٤) .
- ٨٣- عرفان نظام الدين وعلي ظاهر الدجاني ، القدس إيمان وجهاد ، ط ٢ ، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٦٩) .
- ٨٤- د. عز الدين فوده ، الاحتلال الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية في ضوء القانون الدولي العام ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٦٩) .
- ٨٥- \_\_\_\_\_ ، قضية القدس في محيط العلاقات الدولية ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٦٩) .
- ٨٦- عز الدين علي الخيرو ، المقاومة الفلسطينية وحق تقرير المصير ، (مطبعة اللواء ، بغداد ، ١٩٧١) .
- ٨٧- د. عصمت سيف الدولة ، هذه المعاهدة رسالة إلى مجلس الشعب المصري حول معاهدة كامب ديفيد ، (دار المسيرة ، بيروت ، ١٩٨٠) .
- ٨٨- عقيل هاشم وسعيد العظم ، إسرائيل في أوربة الغربية ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٦٧) .
- ٨٩- العماد مصطفى طلاس ، آفاق الاستراتيجية الصهيونية ، (مؤسسة طلاس ، دمشق ، ١٩٨٧) .
- ٩٠- عودة بطرس عودة ، القضية الفلسطينية في الواقع العربي ، (المطبعة الفنية الحديثة ، د.م ، ١٩٧٠) .
- ٩١- د. غازي إسماعيل ربابعة ، الإستراتيجية الإسرائيلية للفترة من ١٩٤٨-١٩٦٧ ، ط ١ ، (مكتبة المنار ، الأردن ، ١٩٨٣) .
- ٩٢- غازي خورشيد ، دليل حركة المقاومة الفلسطينية ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧١) .



- ٩٣- د. غسان العطية وعبد القادر ياسين وحركة التحرير الفلسطيني (فتح) و جبهة التحرير العربية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والمقدم الهيثم الأيوبي ومنير شفيق والعقيد محمد الشاعر والياس مرقصي وكريم مروه ومروان صباغ ، القضية الفلسطينية الواقع والتوقعات ، كتاب خاص صادر عن مجلة (دراسات عربية ) ، ط ١ ، (دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧١) .
- ٩٤- فارس شرعان ، الطوفان الإسرائيلي الأكبر ، ط ١ ، (د.م ، ١٩٩٩) .
- ٩٥- فلسطين من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر ، (مصلحة الاستعلامات ، القاهرة ، د.ت) .
- ٩٦- فؤاد القصاص ، أسرار معارك سورية من ٥ إلى ١١ حزيران ١٩٦٧ ، (مطابع الهدى ، بيروت ، د.ت) .
- ٩٧- قضية فلسطين نصوص من تراث البعث ١٩٤٤ - ١٩٦٤ ، (دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨١) .
- ٩٨- الكتاب الأردني الأبيض (سوريا الكبرى) ، (عمان ، د.ت) .
- ٩٩- الكلية العسكرية ، محدود الحرب العربية- الإسرائيلية ، (مطبعة الجيش ، د.م ، ١٩٦٩) .
- ١٠٠- لجنة سيدات العربيات ، من أهم الإرهابيون ؟ حقائق عن الإرهاب الصهيوني والإسرائيلي ، ط ١ ، (مركز الدراسات الفلسطينية ، بغداد ، ١٩٧٣) .
- ١٠١- لجنة في مؤسسة الثقافة العمالية ، فلسطين ، ط ١ ، (مؤسسة الثقافة العمالية ، بغداد ، ١٩٧٦) .
- ١٠٢- ليلى سليم القاضي ، القضية الفلسطينية في ثلاث وثلاثين مؤتمراً دولياً من ١٩٥٤ - ١٩٦٦ ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٦٦) .
- ١٠٣- د. مازن الرمضاني ، في السياسة الخارجية للعراق ١٩٦٨ - ١٩٩٠ ، ط ١ ، (دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٤) .
- ١٠٤- المؤتمر الصهيوني السابع والعشرون ١٩٦٨ ، ج ٢ ، ط ١ ، (الجلسات والقرارات) ، (مركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٧١) .
- ١٠٥- د. محمد الرميحي ، النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية ، (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٨٢) .



- ١٠٦- د. محمد حافظ غانم ، المشكلة الفلسطينية على ضوء أحكام القانون الدولي (جامعة الدول العربية - الأمانة العامة ، القاهرة ، ١٩٦٥) .
- ١٠٧- محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، ط ١ ، (القاهرة ، ١٩٩٦) .
- ١٠٨- \_\_\_\_\_ ، يوميات عبد الناصر عن فلسطين ، ط ١ ، (منشورات مؤسسة الوطن العربي ، باريس ، ١٩٧٨) .
- ١٠٩- د. محمد طلعت الغنيمي ، قضية فلسطين أمام القانون الدولي ، (منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٦٧) .
- ١١٠- محمد فائز القصري ، قضية فلسطين بين ضباب السياسة ودخان المعركة ، (الشركة المتحدة ، بيروت ، ١٩٧٠) .
- ١١١- محمد فاضل الجمالي ، ذكريات وعبر من العدوان الصهيوني جانب من الواقع العربي ، (بيروت ، ١٩٦٤) .
- ١١٢- محمد فوزي ، إستراتيجية المصالحة عن مذكرات الفريق أول محمد فوزي ، ج ٢ ، ط ١ ، (دار المستقبل العربي ، د.م ، ١٩٨٦) .
- ١١٣- محمد عزة دروزة ، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ، ج ٢ ، (بيروت ، ١٩٥١) .
- ١١٤- \_\_\_\_\_ ، العدوان الإسرائيلي القديم والعدوان الصهيوني الحديث على فلسطين وما جاورها ، ج ٢ ، ط ١ ، (دار الكلمة ، بيروت ، ١٩٨٠) .
- ١١٥- د. محمد كريم المشهداني ، عبد الرحمن البزاز - دورة الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة (١٧) تموز ، (مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، ٢٠٠٢) .
- ١١٦- محمود الشبيبي ، الصهيونية في الميزان ، (د.م ، ١٩٩٧) .
- ١١٧- محمود شيت خطاب ، أهداف إسرائيل التوسعية في البلاد العربية ، (بيروت ، ١٩٧٠) .
- ١١٨- محمود رياض ، من مذكرات محمود رياض ١٩٤٨-١٩٧٨ (البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط) ، ج ١ ، ط ٢ ، (الدار العربية للدراسة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٧) .
- ١١٩- مروه جبر ، جامعة الدول العربية وقضية فلسطين ١٩٤٥-١٩٦٥ ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٨٩) .





- ١٢٠- منظمة التحرير الفلسطينية ، البعث والقضية الفلسطينية بيانات ومواقف ١٩٤٥-١٩٦٥ ، ط ١ ، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٥) .
- ١٢١- منير شفيق ، الثورة الفلسطينية بين النقد والتحطيم ، ط ٢ ، (دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٨) .
- ١٢٢- د. منيف الرزاز ، فلسطين والوحدة ١٩٦٩-١٩٧٥ ، ط ١ ، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٥) .
- ١٢٣- مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، وزارة الدفاع الوطني (الجيش اللبناني) ، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني ، (بيروت ، ١٩٧٣) .
- ١٢٤- ميرون بنفنيستي ، الضفة الغربية وقطاع غزة بيانات وحقائق أساسية ، ترجمة : ياسين جابر ، (دار الشروق ، عمان ، د.ت) .
- ١٢٥- ناجي علوش ، مناقشات حول الثورة الفلسطينية وثائق اختارها ناجي علوش ، ط ١ ، (دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٠) .
- ١٢٦- نجدة فتحي صفوت ، جهاز الدبلوماسية الإسرائيلية وكيف يعمل ، ط ١ ، (مركز الدراسات الفلسطينية ، بغداد ، ١٩٨٢) .
- ١٢٧- نجيب الأحمد ، فلسطين تاريخاً ونضالاً ، ط ١ ، (دار الجليل ، عمان ، ١٩٨٥) .
- ١٢٨- نصر شمال ، إفلاس النظرية الصهيونية ، ط ١ ، (منشورات فلسطين المحتلة ، بيروت ، ١٩٨١) .
- ١٢٩- نقابة الصحفيين ، القطر العراقي في عامين (عيد الصحافة) ، (دار الحرية ، بغداد ، ١٩٧٣) .
- ١٣٠- نوري السعيد ، الكتاب الأزرق ، (بغداد ، ١٩٤٣) .
- ١٣١- هارون هاشم رشيد ، ما يجب أن تعرف عن جامعة الدول العربية ، (دار سراس ، تونس ، ١٩٨٠) .
- ١٣٢- د. هالة أبو بكر سعودي ، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧٣ ، ط ١ ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣) .
- ١٣٣- هاني الهندي ، المقاطعة العربية لإسرائيل ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٥) .
- ١٣٤- هند أمين البديري ، أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ ، دراسة وثائقية ، (دار الكتب ، بغداد ، ١٩٦٨) .



- ١٣٥- الهيئة العربية العليا لفلسطين ، الكيان الفلسطيني بين الماضي والحاضر والمستقبل ، (بيروت ، ١٩٦٤) .
- ١٣٦- \_\_\_\_\_ ، المطامع اليهودية في السيطرة على المياه العربية والمشاريع الصهيونية للاستيلاء على مياه نهر الأردن - ري منطقة النقب لحشد اليهود فيها ، (بيروت ، ١٩٦٢) .
- ١٣٧- \_\_\_\_\_ ، ميثاق الحركة الوطنية الفلسطينية ، (القاهرة ، ١٩٦٦) .
- ١٣٨- د. هيثم الكيلاني ، الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية - الإسرائيلية ١٩٤٨-١٩٨٨ ، ط ١ ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩١) .
- ١٣٩- د. واصف أبو الشباب ، صورة الفلسطيني في القصة الفلسطينية المعاصرة ، ط ١ ، (دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٧) .
- ١٤٠- وزارة الإعلام ، لماذا يرفض العراق مشروع روجرز ، (المؤسسة العامة للصحافة والطباعة ، بغداد ، ١٩٧٠) .
- ١٤١- وزارة الثقافة والإعلام ، الاعتداءات الإسرائيلية على خطوط وقف إطلاق النار حزيران ١٩٦٨ - حزيران ١٩٦٩ ، ( دائرة المطبوعات والنشر ، عمان ، ١٩٧٠) .
- ١٤٢- وقائع مؤتمر إنقاذ القدس ، ( منشورات لجنة إنقاذ القدس ، بيروت ، د.ت) .
- ١٤٣- د. يوسف هيكل ، فلسطين قبل وبعد ، ط ١ ، ( دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧١) .

### \* الكتب الأجنبية

- 1- Allan Gerson, *Israel the West Bank and international law*, (London, 1978).
- 2- Edgar O'ballance *the third Arab-Israeli War*, (London, 1973).
- 3- Fred J. Khouri, *The Arab Israeli Dilemma*, Second Fdition, (New York, 1976).
- 4- Hussein A. Hassouna, *The League of Arab States and Regional Disputes*, (New York, 1975).
- 5- Jacob M. Landau, *The Arabs in Israel*, (London, 1969).
- 6- Jahn Erickson, *The Arab-Israeli Wars*, Vol. CX111, (London, 1973).
- 7- Lucas Grellen Berg, *Palestine comes first*, (London, 1980).
- 8- Muhammad Khalil, *The Arab states and the Arab league* (Beirut, 1962).
- 9- M. V. Seton-Williams, *Britain and the Arab States, a serving Arab Relations 1920-1948*, (London, 1948).



10- Raid. N. El-Rayyes and Dunia Nahas, *The October War*, (London, 1973).

11- Sir John. Bagot clubb, *Britain and the Arab*, (London, 1959).

12- *The Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestine People, The States of Jeruselem*, (New York, 1979).

## \* البحوث والدراسات

١- احمد سعيد نوفل ، القدس بين التهويد والأمم المتحدة ومشاريع السلام ، مجلة (المستقبل العربي ) العدد ( ٧٤ ) ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥).

٢- أحمد يوسف القرعي ، التمثيل الدبلوماسي العربي المشترك ، مجلة (السياسة الدولية) ، العدد ( ١٦ ) ، ( مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٦٩ ) .

٣- الأمين القلاعي ، القمم العربية ، مجلة ( دراسات دولية ) ، العدد ( ١٩ ) ، (جمعية الدراسات الدولية ، تونس ، ١٩٨٦) .

٤- أهارون ياريف ، حرب الخيار وحرب الخيار - حرب الأيام الستة ١٩٦٧ ، مجلة (القضية الفلسطينية في شهر ) ، العددان ( ٢١ و ٢٢ ) ، ( الإدارة العامة لشؤون فلسطين ، تونس ، ١٩٨٦ ) .

٥- جلال السيد ، الثورة الفلسطينية المسلحة ، مجلة (الكاتب) ، العدد (٩٧) ، (المؤسسة المصرية للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٩) .

٦- جمال أبو حمدان المحامي ، النزوح الثاني نزوح ١٩٦٧ ، مجلة (فلسطينيات) ، المجموعة ( ٢ ) ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٦٩) .

٧- جمال حمدان ، قضية فلسطين والعنوان الإسرائيلي ، مجلة (الكاتب) ، العدد ( ٦٨ ) ، (المؤسسة المصرية العامة ، القاهرة ، ١٩٦٦) .

٨- جميل مطر ، الجامعة العربية والنظام الإقليمي وتحديات الثمانينات ، مجلة (المستقبل العربي) ، العدد ( ٤١ ) ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢).

٩- جوستورك ، الأبعاد الاقتصادية للمقاومة العربية ضد الصهيونية ، من كتاب الصهيونية والعنصرية (أبحاث المؤتمر الفكري حول الصهيونية) ، المجلد الثاني ، ط ١ ، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٧) .

١٠- حاتم صادق ، استراتيجية فرض السلام ونظرية الأمن الإسرائيلي ، مجلة (السياسة الدولية) ، العدد ( ١٩ ) ، (مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٧٠) .



- ١١- حامد عبد الله ربيع ، الاستيطان والسياسة الإسرائيلية ، مجلة ( قضايا عربية ) ، العدد (١١) ، ( المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ ) .
- ١٢- حسن نافعة ، الدور السياسي للجامعة العربية في استقلال بعض الأقطار العربية وفي قضية فلسطين ، مجلة (المستقبل العربي) ، العدد ( ٤٣ ، ٤٢ ، ٤٤ ) ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢) .
- ١٣- خالد القسطيني ، العنصرية الصهيونية في التطبيق ، مجلة (قضايا عربية ) ، العدد (٦) ، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨١) .
- ١٤- خليل أبو رجيلي ، المياه في إسرائيل الوضع الراهن والتوقعات ، مجلة (شؤون فلسطينية) ، العدد (٢٣) ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٣) .
- ١٥- روعي الخطيب ، الإجراءات الإسرائيلية لتهويد القدس بين ١٩٦٥ و ١٩٧٩ ، مجلة (شؤون فلسطينية) ، العدد (٤١ و ٤٢) ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٥) .
- ١٦- ريتشارد ستيفنز ، إسرائيل وجنوب أفريقيا - دراسة مقارنة بين العنصرية والاستعمار الاستيطاني ، أبحاث المؤتمر الفكري حول الصهيونية بغداد ٨-١٢ تشرين الثاني ١٩٧٦ ، المجلد الثاني ، ط ١ ، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٧) .
- ١٧- سمير كنعاني ، أضواء على الأعلام الصهيوني في شهر نوفمبر وديسمبر ، من كتاب مقالات في الدعاية الصهيونية وحرب أكتوبر ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٤) .
- ١٨- صبحي طه ، الاستيطان بين الواقع الأيديولوجي ، الخطة السياسية ، مجلة (شؤون فلسطينية) ، العدد (٥٨) ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٦) .
- ١٩- عاطف سليمان ، النفط العربي سلاح في خدمة قضايا القومية ، مجلة (شؤون فلسطينية) ، العدد (٢٢) ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٣) .
- ٢٠- عبد الإله بلقزيز ، أزمة منظمة التحرير الفلسطينية والعوامل البنيوية والأوضاع الراهنة ، مجلة (المستقبل العربي) ، العدد (١١٢) ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨) .
- ٢١- عبد الحميد محمد الموفي ، مؤتمرات القمة العربية كأسلوب للعمل المشترك ١٩٦٤-١٩٧٨ ، مجلة (المستقبل العربي) ، العدد (٣١) ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨١) .



- ٢٢- عبد الرحمن منيف ، حظر البترول هل كان حقيقة أم وهماً ، مجلة (قضايا عربية) ، العدد (٣) ، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٤) .
- ٢٣- عبد الله الصفدي ، تقرير عن أوضاع العمال العرب في الأرض المحتلة بعد العام ١٩٦٧ واضطهادهم ، مجلة (شؤون فلسطينية) ، العدد (١٢) ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٢) .
- ٢٤- عبد المنعم سعيد ، حرب أكتوبر ١٩٧٣ السلوك الأمريكي بعد إحدى عشرة سنة ، من كتاب السياسة الأمريكية والعرب ، ط ٣ ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩١) .
- ٢٥- عدنان الصمد ، إنهاء حالة الحرب بين الدول العربية وإسرائيل وأثارها على القضية الفلسطينية ، مجلة (شؤون فلسطينية) ، العدد (٣٩) ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٤) .
- ٢٦- عصام الصالح ، سياسة الملك حسين الفلسطينية عبر بياناته ، مجلة ، (شؤون فلسطينية) ، العدد (٢٣) ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٣) .
- ٢٧- عصام سخيني ، الكيان الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤ ، مجلة (شؤون فلسطينية) ، العدد (٤٢/٤١) ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٥) .
- ٢٨- عفاف مراد ، قضية اللاجئين في المنظمات الدولية ، مجلة (السياسة الدولية) ، العدد (١٦) ، (مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٦٩) .
- ٢٩- علي فياض ، الجامعة العربية وقضية فلسطين ، (دراسات سياسية) ، العدد (٩) ، (بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢) .
- ٣٠- عودة أبو ردينه ، سلاح النفط الشعار إلى الواقع ، مجلة (شؤون فلسطينية) ، العدد (٤٢/٤١) ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٥) .
- ٣١- عيسى عبد الحميد ، التحرك السياسي للحكم الأردني إزاء مستقبل الضفة الغربية ، مجلة (شؤون فلسطينية) ، العدد (٣٧) ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٤) .
- ٣٢- غسان العطية ، دور الجامعة العربية في الأعلام ، من كتاب جامعة الدول العربية الواقع والطموح ، ط ١ ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣) .
- ٣٣- كلوفيس مقصود ، الأبعاد الأمريكية الإسرائيلية لمشروع الملك حسين وكيفية إحباطه ، مجلة (شؤون فلسطينية) ، العدد (٩) ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٢) .



- ٣٤- ليزلي شميدا ، مشروعات إسرائيل المائية وتأثيرها على حركة الصراع العربي-الإسرائيلي ، مجلة (الباحث العربي) ، العدد (٦) ، (مركز الدراسات العربية ، لندن ، ١٩٨٦) .
- ٣٥- مايكل آدمز ، معاملة إسرائيل للعرب في الأراضي المحتلة ، مجلة (فلسطين) ، العدد (٢١) ، (مركز الدراسات الفلسطينية ، بغداد ، ١٩٧٧) .
- ٣٦- محمد حسنين هيكل ، مفكرات في ملفات ملكية ، الحسن الثاني قرأ ماكيا فيللي أميراً وطبق آراءه ملكاً ! ، مجلة (وجهات نظر) ، العدد (١٠) ، ١٩٩٩ .
- ٣٧- محمود رياض ، إسرائيل والمياه العربية القضية وتطورها ، مجلة (الباحث العربي) ، العدد (٦) ، (مركز الدراسات العربية ، لندن ، ١٩٨٦) .
- ٣٨- محمود عوض ، التاريخ السري للإرهاب أو : جذور الإرهاب في الشرق الأوسط مجلة (الباحث العربي) ، العدد (٦) ، (مركز الدراسات العربية ، لندن ، ١٩٨٦) .
- ٣٩- مصطفى علوي ، السلوك الأمريكي في أزمة أيار/ مايو-حزيران/ يونيو ١٩٦٧ ، من كتاب السياسة الأمريكية والعرب ، ط٣ ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩١) .
- ٤٠- وديع حداد ، قضايا الهجرة اليهودية التناقض بين مصالح الصهيونية ومصالح اليهود ، مجلة (شؤون فلسطينية) ، العدد (٧٨) ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٨) .

## \* الندوات

- ١- بلال الحسن ومنير شفيق وعدنان بدر وعادل أمين ، مناقشات حول مخططات المنظمات الفدائية في مواجهة معركة أيلول ، ( ندوة ) - ملحق خاص لمجلة (شؤون فلسطينية) ، العدد ( ٩ ) (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٢) .
- ٢- جورج طعمة ،المنعطفات الكبرى في قضية فلسطين في الأمم المتحدة ، من كتاب القضية الفلسطينية في أربعين عاماً بين ضراوة الواقع وطموحات المستقبل ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها جمعية الخريجين في الكويت ، ط١ ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٩) .
- ٣- حسن محمد طوالبه ، الوحدة العربية والعمل العربي المشترك ، وقائع الندوة العربية التي أقامها قسم الدراسات السياسية ١٩-٢٠ أيار / مايس ٢٠٠١ ، مجموعة باحثين ، تحت عنوان (جامعة الدول العربية في عصر التكتلات الإقليمية) ، ط١ ، (بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢) .



٤- سعدات حسن ود. هشام شرابي ود. فايز صايغ ود. كلوفيس مقصود ونبيل شعث ، السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية . ندوة نظمتها مجلة (شؤون فلسطينية) ، العدد (٣٧) ، (مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٤) .

٥- عبد الحسن زلزلة ، الدور الاقتصادي للجامعة العربية ، من كتاب جامعة الدول العربية الواقع والطموح (ندوة) ، ط ١ ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣) .

٦- عبد الحليم الخلايلة ، الجامعة العربية والأمن القومي العربي ، وقائع الندوة العربية التي أقامها قسم الدراسات السياسية ١٩-٢٠ أيار/مايس ٢٠٠١ ، مجموعة باحثين ، تحت عنوان (جامعة الدول العربية في عصر التكتلات الإقليمية) ، ط ١ ، (بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢) .

٧- الندوة الدولية عن إسرائيل والمياه العربية ٢٥-٢٦ شباط ١٩٨٤ ، مجلة (القضية الفلسطينية في شهر) ، العدد (٣) ، (الإدارة العامة لشؤون فلسطين ، د.م ، ١٩٨٤) .

٨- ندوة القانونيين العرب في الجزائر (٢٢-٢٧) تموز ١٩٦٧ ، القضية الفلسطينية ، ط ١ ، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٨) .

## \* الصحف العراقية والعربية

ن	اسم الصحيفة	مكان الصدور	السنوات
١	الأخبار	بغداد	١٩٤٧
٢	الأنباء	بيروت	١٩٦٧
٣	الأنوار	بيروت	١٩٦٨ ، ١٩٧٠
٤	الأهرام	القاهرة	١٩٤٨ ، ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ ، ١٩٧٠
٥	التآخي	بغداد	١٩٧١
٦	الثورة	بغداد	١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٣
٧	الثورة العربية	بغداد	١٩٦٧
٨	الجمهورية	بغداد	١٩٧٣
٩	الحرية	بيروت	١٩٦٧

١٠	الرأية	بيروت	١٩٦٩ ، ١٩٧٠
١١	الزمان	بغداد	١٩٤٧
١٢	السياسة	بيروت	١٩٧٠
١٣	صوت الأهالي	بغداد	١٩٤٨
١٤	صوت العرب	بغداد	١٩٦٧
١٥	الطلبة	الكويت	١٩٦٧
١٦	العمل	بيروت	١٩٦٨
١٧	الفجر الجديد	بغداد	١٩٦٧
١٨	الكفاح	بيروت	١٩٦٨
١٩	النار	بيروت	١٩٦٥ ، ١٩٦٧
٢٠	المواطن	بغداد	١٩٦٨
٢١	النهار	بيروت	١٩٧٣
٢٢	النور	بيروت	١٩٦٩
٢٣	البقعة	بغداد	١٩٤٩





# ***Palestinian Case in the Arab League from 1965-1973***

**By**

***Ali Hussein Ali Al-Alwani***

*A thesis Submitted to the council of the College of Education Ibn-Rushid, University of Baghdad as Partial Full fillment for the Requirements of the Degree of Philosophy in Modern History.*

***Supervisor  
Prof. Dr.***

***Emad Abdul Sala'm Ra'oof***

2004



## **Conclusion**

*The continuous Development in the Middle East in the 1960s and 1970s of the Twentieth Century carried features of a new stage of political work that could be absolutely different from the previous stages. This stage was rich with conflicts and negative points and lack of balance because of external plans and internal as well as regional factors. These conflicts affected the Arab relationships because of difference in the stances and the political viewpoints concerning important cases in the region. A Good example can be presented which is the difference in the political viewpoints among Arab countries in the Arab league about the most important national of Arab issue, i.e. the Palestinian case.*

*A look at the activity of the Arab league throughout its treatment of the Palestinian case will reveal the differences and misunderstanding of political viewpoints which is the main cause of Arab's unwillingness to give Support to the Palestinians. The Arab and international conferences held to discuss the case and what was raised there in of proposals were represented by the Iraqi invitation to implement the confidential decisions of Blood an treaty. This invitation was represented again in the Subsequent conferences which was quickly met by chasing viewpoints whether from Saudi Arabia or Egypt. This made arriving at effective decisions about Palestine something impossible.*

*From this brief account, The following facts can be deduced:*

*1- Al-Qudas case was and is still the main issue in the agenda of the Arab league and the committees belonging to it, Because it is a clear example of the oppression of the Zionist entity against the Palestinian.*

*2- The Arab league didn't deal significantly with the issue of Arab waters as a case fatal to the future of the Arabs. The result was a good motive to the Zionist enemy to carry out its plans of controll and expansion in the region, This was clear through its aggression in June of 1967.*

*3- The Zionist policy during the period from 1965 to 1973 was based on the use of intensive psychological war to vacate the land from its original dwellers by dissappointing them and making chaos in their rows. Therefore, The inability of the Arab league in confronting this policy, affected the Palestinians; The Zionist entity began to dismiss them from Palestine and the neighbouring Arab Countries in order to make a new dilemma, i.e. The dilemma of the Refugees. This dilemma was and is still the most important problems of the Palestinians.*

*4- The result of the lose of Palestine and the making of most of Palestinians homeless played the main role to establish the Arab league and to Organize the Higher council for Aiding refugees. But because of the limitation of Arab financial resources and the inability of the Arab states to pay their own financial shares to support the council of Aiding*



refugees, The Arab league disbanded it and compensated for it through exerting efforts in the (UNRWA) to bring back refugees and keep their properties and money safe. But the league failed to do this in front the Zionist stubbornness. Therefore, The Palestinians confirmed their suffering from homesickness and oppression and injustice of the Zionist entity.

5- The disputes amongst the Arab states let to a difficulty to arrive at practical resolutions that serve the Palestinian case, In the one hand, and made the league continuously suffer from political chaos, on the other hand.

6- The United states presented, towards the Arab-Zionist struggle, a clear example of the failure of the American policy to arrive at any kind of settlement for this struggle This was proved by resolution number 242 of 1967 and Rogers' Initiation, there to fore, which was deduced from this resolution.

7- The failure of the Arab boycott with the Zionist entity adopted by the Arab league to support the Palestinian case, was a result of some gaps in the implementation of the decision. The most important of these gaps was the uncommittment of the Arab states to this decision; morally and meterially.

8- The failure of the Arab league is using oil as weapon in the battle for the benefit of the Palestinian case.

9- The United Nations was passive in front of the Palestinian case because of the dominance of the American decision on this organization. This made The UN lose its faithfulness this was clear through the understanding of the Zionist entity of its resolutions as these resolutions threatened the expansive aims and benefits of this entity.

10- The emphasis on a Palestinian entity is a necessity of the nature of the struggle of the Arab nation to defend the Arab identity of Palestine. This entity should be public and free of any official or international obsticles. Moreover. It should able to move with the support of the Arab and Islamic masses and opponent to the claims of the Jews in the U.N and outside that there would no longer be Palestine or Palestinians.

11- The confirmation of the Arab league on the necessity of mobilizing Palestinians forces and taking necessary actions to arm and train them and look after their cultural health and social affairs and prepare their forces for the battle of liberation. Therefore, The plan of the army for liberation was established to become the military wing of the P. L. O.

12- In spite of the Zealous speeds raised during the Arab summits, These Summits failed to take fatal decision compatable with the Palestinian shed blood and the feeling of the Arab masses. What resulted from these summits is merely public proclamation devoid of any political or mobilizing decisions that confront the danger of the circumstances and the level of challenge.



13- *The American project delivered by foreign minister William Rogers in 1970 which threw the seeds of the Arab disintegration and represented by the appearance of supporters and opponents to it, was an American attempt to implement United Nations security council Resolution No. 242 of 1967 to guarantee the existence of Zionist entity with low costs. Both projects gave the Zionist entity the rights of admission as a state or as an independent entity on the land of Palestine and co-living with the Palestinians peacefully. This means dismissing completely the right of the Palestinians to liberate their country. If means, moreover, demolishing the Palestinian opposition movement all together.*

14- *The existance of political forces in the Arab homeland, outside the land of Palestine, which come only for interference in the Palestinian affairs and experianced certain amount of command and influence on the flow of entity in this region. The appearance of the Palestinian opposition movement and their fortification after the aggression of June 1967, gave the Palestinians a new sense. These Arab forces, whether national, conservative or backward, found it difficult the direct indulgence in the Palestinian affairs. The only way for them to be indulged was through organizing groups or societies or through creating crises of national outlook, But their real goals were to achieve a personal benefit.*

15- *Viewing armed struggle as an alternative for political work by Arab regimes. This matter made people relate political work with international resolution and beg external sympathy and solidarity through diplomatic means. This reading was the picture of the Arab league in the minds of Palestinians. They considered it a stage for speeches, promices and resolutions.*

16- *The events of September 1970 and what proceeded them of bloody events between Palestinians military group from one side, and troops of the Jordanian army and security forces, from another side, were the real translation of the nature of Palestinian - Jordanian relationships during the period between 1965-1973.*

